

197



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

اليهود في البلدان الإسلامية

(1850-1950)

تحرير: صموئيل أتينجر

ترجمة: د. جمال أحمد الرفاعي

مراجعة: د. رشا عبد الله الشامي



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

197

اليهود في البلدان الإسلامية

(1850-1950)

تحرير: صموئيل أتينجر

ترجمة: د. جمال أحمد الرفاعي

مراجعة: د. رشا عبد الله الشامي



المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

مدخل

بقلم
شموئيل أتينجر

اتسم تاريخ المجتمعات اليهودية في البلدان الإسلامية القرن السادس عشر وحتى الثامن عشر بسيطرة الطابع التقليدي الواضح عليه، سواء فيما يتصل بتحديد موقف الغالبية المسلمة لأوضاع اليهود القانونية، أو فيما يتصل بأنماط حياة اليهود والتنظيم الداخلي الخاص بهم، وعلى خلاف هذه الفترة شهد المجتمع اليهودي في القرن التاسع عشر وخاصة في نصفه الثاني بدايات لتحولات جذرية عديدة. ولا يعني هذا أن طريقة حياة غالبية يهود البلدان الإسلامية قد تغيرت خلال المائة عام الأخيرة، فالعكس هو الأقرب إلى الصحة حيث كان من أبرز سمات المجتمع اليهودي في ذلك الحين أن غالبية اليهود ظلوا يتبعون نظمهم الاجتماعية وطرقهم المعيشية التي تحددت ملامحها منذ أقدم الأجيال، ولكن المؤثرات الخارجية بدأت في زعزعة هذه النظم، وساعدت على ظهور جماعات انضوت تحت لواء الأخذ بالفكر الغربي ومظاهر الحداثة.

وترجع أصول كافة هذه التحولات التي طرأت على حياة يهود البلدان الإسلامية في هذه الفترة إلى المؤثرات الغربية الأوروبية التي دخلت المنطقة سواء بشكل مباشر أو بطرق غير مباشرة. وقد أدت اتجاهات الانتشار الاستعماري للقوى الأوروبية العظمى إلى سيطرتها على العديد من البلدان الإسلامية في شمال أفريقيا والمشرق العربي، وتطبيقها لأنظمة الحكم الأوروبية في هذه الدول،

وهي الأنظمة التي لم تؤت ثمارها في مجالات كثيرة من الحياة. أما البلدان الإسلامية التي لم تقع تحت الاحتلال الأوروبي المباشر مثل الدولة العثمانية فقد أسفرت الضغوط التي تعرضت لها من قبل القوى العظمى عن إدخالها للعديد من الإصلاحات على أنظمة حكمها، وبالرغم من أنها لم تتحقق بكاملها في كافة أنحاء الدولة، إلا أنها ساهمت إلى حد ما في اقتراب سكانها من طابع الحياة الغربية.

وكان يهود البلدان الإسلامية من أكثر سكان هذه البلدان إحساسا بهذه التوجهات الحديثة، فقد أتاح المحتل أمام أعداد كبيرة منهم فرص مزاولة أنشطة اقتصادية جديدة، والاندماج في الأجهزة الحكومية في بلادهم. كما أسهمت امتيازات الحماية القنصلية التي منحتها القوى الأوروبية لرعاياها من الأجانب في كافة أنحاء الدولة العثمانية في حصول أعداد كبيرة من اليهود، سواء من بين الذين قدموا من أوروبا إلى البلدان الإسلامية أو من بين الذين استقروا منذ أجيال بعيدة في منطقة الشرق الأوسط، على جنسية الدول الأوروبية وحمايتها، الأمر الذي تسبب في تضاؤل قيمة ارتباط اليهود بقسوة الحكام المحليين، وتحررهم من الأوضاع المذلة التي عاشوا فيها على مدى مئات السنين.

وبطبيعة الحال فحينما نشبت المواجهة بين السلطة الاستعمارية والسكان المحليين، عقد اليهود آمالهم على السلطة وحمايتها لهم، الأمر الذي تسبب بالضرورة في تدهور علاقاتهم بالسكان المسلمين الذين كانوا مشبعين بتقاليد عدم التسامح الديني والعداء الاجتماعي.

ومن الملاحظ أنه كلما كانت السيطرة الاستعمارية تنجح أكثر في فرض سيادتها، كلما كان اليهود يندمجون أكثر في النظم الحديثة التي طبقتها السلطة، كانت تتزايد في المقابل قوة عداء الغالبية المسلمة تجاه اليهود. ومع هذا واجه يهود هذه البلدان في العصر الحديث اعداء جددا أكثر شراسة من عامة المسلمين، ونعني بهؤلاء الأعداء أولئك التجار والموظفين المسيحيين بالدولة العثمانية، الذين كان معظمهم من اليونان والأرمن، ومن المستوطنين الأوروبيين في دول شمال أفريقيا. وتمثلت أسباب هذا العداء في إحساس هذه الجماعات أن اليهود سينافسونهم في أنشطتهم، ولذلك فكلما كانت تتزايد في أوساط اليهود قوة الطبقة اليهودية النشيطة اقتصاديا

والمتبنية لأسس النهج الغربي في التفكير، كان يتزايد في المقابل عداء المسيحيين لهم. وكان من بين مظاهر مثل هذه الحالة من العداء تعرض اليهود في العصر الحديث للعديد من الحوادث التي لم يكن لها أي وجود بالبلدان الإسلامية في العصور الوسطى، وكان حصول يهود الجزائر، على سبيل المثال، على حقوق المواطنة الفرنسية، بمقتضى «قانون كرميه»، من بين أسباب ظهور العداء لليهود في هذا البلد، الذي تحول خلال عقد التسعينيات من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين إلى أحد المراكز الرئيسية لحركة العداء لليهود.

وفي واقع الأمر ينبغي ألا ننظر إلى الارتباط الوثيق بين السلطة على أنه تحول حدث في الشرق مع العصر الاستعماري، اليهود وحيث إنه في العصور السابقة، سواء في البلدان الإسلامية أو في البلدان المسيحية كان الوجود اليهودي في هذه البلدان يرتبط إلى حد كبير بحماية السلطات ودفاعها عن اليهود في مواجهة غضب الجماهير وتحريض المتعصبين دينيا.

وقد كان اليهود منذ عصور بعيدة يبتهلون في صلواتهم «بالأدعية لحكامهم»، ولكن في العصر الحديث تزايدت قوة ارتباط اليهود بالسياسات الغربية التي كانت تتبعها السلطات الاستعمارية، وبأنشطة القوى العظمى في الشرق.

وكان من بين العوامل التي ساهمت في تزايد ارتباط اليهود بالدول الأوروبية أنه تزايدت في العصر الحديث قوة العلاقات بين هؤلاء اليهود وبين يهود أوروبا الذين كان بمقدورهم تقديم يد المساعدة لإخوانهم يهود الشرق بفضل وضلعهم القانوني الجيد وأوضاعهم الاقتصادية والثقافية.

وكان كل من مونتيفيوري وأدولف كرميه من أبرز الشخصيات اليهودية التي عملت لمصلحة يهود الشرق، فعملا، على سبيل المثال، لصالح يهود دمشق على أثر تعرضهم لأحدى الحوادث، وتزايد منذ هذا الحين تدخل يهود أوروبا في شؤون الطوائف اليهودية بالشرق، الذي تجاوز في بعض الأحيان حدود التدخل من أجل إخوانهم في الدين وحدود مطالبة القوى العظمى بتوفير الحماية ليهود البلدان الإسلامية. فبعد أن أقيمت في بلدان الشرق في عام 1860 جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» تطلع اليهود الأوروبيون لإصلاح طابع حياة يهود الشرق، وكانت الأولوية في هذا

الإطار لإقامة مؤسسات تعليمية حديثة على النمط الأوروبي. وعند النظر إلى الأنشطة التي قامت بها المؤسسات التعليمية التابعة لجماعة «كل شعب اسرائيل أصدقاء» نجد أنها عبرت عن إيمانها بتفوق الثقافة الأوروبية وعلى رأسها الثقافة الفرنسية على ثقافة يهود الشرق التقليدية. وفي حقيقة الأمر حظيت هذه الرؤية بتأييد وقبول أبناء الطبقة المستنيرة من يهود الشرق التي كانت تضم في صفوفها خريجي هذه المؤسسات التعليمية. ونظرا لأن الأفكار الأوروبية كانت على قدر كبير من الانتشار في أوساط أعداد كبيرة من أبناء القيادات اليهودية في البلدان الإسلامية، يمكننا تفهم الأسباب التي جعلت حاخامات يهود الشرق يتبنون رد فعل معتدلا (بالمقارنة برد فعل الحاخامات الأشكناز في فلسطين) إزاء أنشطة المؤسسات الصحية والتعليمية العاملة في بلدانهم والتي كانت ذات توجهات غربية.

ونتيجة لكل هذه العوامل سالفة الذكر زادت الهوة بين التطورات التي مر بها المجتمع الإسلامي وتلك التي مر بها المجتمع اليهودي. وعلى ضوء هذا كان من الضروري أن يكون هناك تواؤم ملموس بين المجتمعين لاسيما، أن يهود الشرق، على خلاف يهود أوروبا، كانوا أكثر اندماجا في مجتمعاتهم فكانوا يعرفون اللغة العربية والإبداع الفني وأيضا معتقدات وأفكار جيرانهم المسلمين. ورغم أنه ظهرت في أوساط المسلمين بعض الأفكار الحديثة نتيجة لتأثرهم بالفكر الغربي، إلا أن قوة مكانة الدين في المجتمع الإسلامي، واستقرار الأسس المحافظة في النظم العائلية وطرق المعيشة، حالا دون اندماج أعداد كبيرة من اليهود في مسيرة الحداثة داخل المجتمع الإسلامي.

وحينما قامت في دول المشرق حركات قومية معادية للاستعمار كان للمسيحيين وجود قوى فيها، ولكن لم يشارك فيها اليهود، خاصة أن المجتمع الإسلامي أحس، وكما كان عليه الحال في شرق أوروبا، أن اليهود من أنصار الثقافة الغربية الأجنبية، وأنهم يوالون الجهات الأوروبية العاملة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، والحكام الأجانب. وقد ساهم انضمام اليهود الشبان إلى المنظمات الشيوعية أو الصهيونية في مجتمعاتهم في زيادة إحساس مجتمع الأغلبية بالاغتراب عن اليهود. وعلى هذا النحو فإن الصراع اليهودي العربي الناجم عن الأنشطة التي مارستها الحركة الصهيونية السياسية التي اعتمدت على تأييد بريطانيا والقوى الأوروبية ساهم في

إبراز هذا الإحساس الذي ترجع أصوله إلى الفترة السابقة لظهور الصهيونية السياسية، وقبل أن تتكشف مطامعها للرأي العام العربي والإسلامي.

ونعتقد أن الطابع العام لهذه التحولات يشير مجددا إلى وحدة التطور التاريخي للطوائف اليهودية في كافة أنحاء الشتات خلال القرن الماضي. فمن الملاحظ أن التحولات التي شهدها المجتمع اليهودي في أوروبا إبان نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر هي نفس التحولات التي شهدها المجتمع اليهودي في الشرق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين. وكان من بين السمات المميزة لتاريخ يهود الشرق إبان هذه الفترة حدوث زيادة ملحوظة في تعداد السكان اليهود، وتزايد معدلات الهجرة إلى المدينة، وظهور فئة «الانتليجنسيا» الحديثة، واتساع نطاق وتنوع أنشطة اليهود الاقتصادية. وكان من بين السمات المميزة أيضا تطور الصحافة اليهودية والأدب العبري اللذين أثرا في نشر الأفكار الحديثة في أوساط المجتمعات اليهودية النائية التي لم يتأثر أبناؤها بالفكر الغربي.

وعلى صعيد آخر تسببت مسيرة الحداثة في تزايد حدة الفروق الاجتماعية والثقافية في أوساط يهود دول الشرق، كما تسبب في اتساع حجم الهوة الفاصلة بين الطبقات المستقرة اقتصاديا التي كانت تضم في صفوفها أعدادا غير قليلة من ذوي الثراء الفاحش والمثقفين ذوي التوجهات الغربية وبين الطبقات الشعبية التي كانت تزداد فقرا. ولم تقتصر هذه الفروق على طريقة حياة كل طبقة، وإنما شملت أيضا القيم الثقافية والفنية والفكرية لكل طبقة. ومن هنا فإن نظرة الاستعلاء إلى يهود الشرق لم تقتصر على يهود أوروبا، الذين أحسوا أنه من الضروري الإسراع بتصدير أسس ثقافتهم الغربية إليهم، وإنما شملت أيضا يهود أوروبا، الذين أحسوا أنه من الضروري الإسراع بتصدير أسس ثقافتهم الغربية إليهم، وإنما شملت أيضا يهود الشرق الذين تبنوا أساليب الحياة الغربية. ونظرا لارتباط يهود الشرق والأثرياء منهم خاصة بالثقافة الغربية، فإنهم لم يبدوا اهتماما ضخما بالتيارات الفكرية والسياسية الحديثة أو بمندوبي الحركة الصهيونية السياسية الذين قدموا إلى الشرق، أما الطبقات اليهودية الفقيرة فقد تصورت أن الأفكار الصهيونية هي استمرار للتطلعات المسيحانية التقليدية،

أو هي تعبير عن العلاقة العميقة بالأرض المقدسة والاستيطان اليهودي القديم بفلسطين.

وشكلت أهوال الحرب العالمية الثانية التي مست يهود اليونان ودول شمال أفريقيا عاملا مهماً ساهم بدوره في إثارة مشاعر التضامن اليهودي التي ضعفت في أوساط نفوس أبناء بعض الطوائف اليهودية إما نتيجة لحصولهم على حق المواطنة بالبلدان التي أقاموا بها أو لتبنيهم أساليب الحياة الغربية. وقد عقد العالم العربي إبان هذه الفترة آمالاً ضخمة على انتصار المانيا في الحرب مما زاد من حدة روح العداء لليهود الذي تجلت مظاهره في تعرض يهود العراق وليبيا، على سبيل المثال، لأضرار بالغة. ولذلك بات من الواضح أنه ليس من الممكن أن يبقى اليهود في البلدان الإسلامية، كما أنه سرعان ما اتضح أنه في حال حصول دول الشرق على استقلالها سيصبح مصير اليهود شبيها بمصير المستوطنين الأوروبيين، وسائر الجماعات التي ارتبط وجودها في هذه البلدان بوجود المستعمر. وكما هو معروف فإن النزاع اليهودي العربي وتأسيس دولة إسرائيل قد ساهم في ازدياد حدة هذه الاتجاهات. ومن هنا كانت حركة الهجرة اليهودية التي تدثرت بالإيمان المسيحاني التقليدي من البلدان الإسلامية بمنزلة هجرة إقاذ لها ما يبررها، وقد تكون هجرة الغالبية العظمى من يهود الجزائر إلى فرنسا خير دليل على صحة هذا الحكم. وفيما يتعلق بالعدد القليل من اليهود الذين تبقوا في البلدان الإسلامية فإنهم يعيشون تحت رحمة الحكام الذين يحتاجون لخدماتهم، كما أن مصيرهم مازال مرتبطا بأهواء الحكام ومدى قدرتهم على الدفاع عن يهودهم.

وقد تغيرت الحياة الداخلية للطوائف اليهودية هي الأخرى نتيجة للتحولات التي حدثت إبان الفترة التي نبحثها. ولم تنجح أي طائفة خلال هذه الفترة في الحفاظ على أطرها التنظيمية التقليدية بكاملها، كما أثمرت ظاهرة التخلي عن التقاليد والأخذ بأساليب الحياة الحديثة في كل طائفة. وقد بدأ التراث الديني يفقد أهميته بشكل أوضح، واقتصرت جهود بعض الطوائف على الحفاظ على عاداتها وتقاليدها الشعبية المختلفة التي ترجع أصول بعضها إلى التقاليد الدينية اليهودية ويرجع بعضها الآخر إلى التقاليد الدينية الشعبية الإسلامية. وقد واجهت غالبية الطوائف اليهودية بالشرق

حتى من قبل تأسيس دولة إسرائيل مشكلات عديدة نجم معظمها عن صعوبة التكيف مع نظم الحياة الحديثة، ولم تظهر في المجتمع اليهودي في هذا الحين أية أشكال جديدة للنظم الاجتماعية والدينية. وكانت النظم الجديدة متأثرة في معظمها بالتيارات والمنظمات اليهودية في شرق أوربا. ولكن بدأت تظهر في إسرائيل بعد هجرة يهود البلدان الإسلامية إليها أنماط معيشية وثقافية جديدة ساعدتهم على الحفاظ على التراث الثقافي والاجتماعي ليهود الشرق.

وبعد تأسيس دولة إسرائيل، ومع تزايد قوة الاتجاهات القومية في البلدان العربية تم إسدال الستار على المراكز اليهودية بالبلدان الإسلامية. وبغض النظر عن مدى حفاظ يهود الشرق سواء في إسرائيل أو في الدول الأخرى التي استقروا بها مثل فرنسا وإسبانيا وأمريكا الشمالية والجنوبية على تراثهم الثقافي، إلا أنه من الواضح أنهم أصبحوا أكثر تقبلا، وبشكل سريع، لقيم الثقافة الغربية. ونتيجة لأن بقاء اليهود كوحدة قومية ذات وعي مشترك يرتبط بالحفاظ على تراث الماضي، فلا شك أن تراث يهود البلدان الإسلامية الذي ساهم في إغناء التاريخ الثقافي لليهود سيظل مركبا حيويا في التاريخ العام لنتاجنا القومي الشامل.

الجزء الأول
المراكز اليهودية في آسيا

١ تحولات ديموغرافية واقتصادية

توزيع الطوائف اليهودية

تنقسم الطوائف اليهودية في بلدان المشرق إلى سبعة مراكز رئيسية، هي: العراق وكردستان وإيران وأفغانستان وبخارى-الواقعة بوسط آسيا-واليمن وعدن. ويتفق هذا التقسيم مع التقسيم السياسي بشكل عام، بالرغم من أن معظم يهود كردستان، على سبيل المثال، يعيشون داخل حدود العراق، كما أن أرض كردستان نفسها ويهودها موزعون في دول أخرى: إيران وسوريا وتركيا. كذلك فإن يهود بخارى موزعون بدءاً من عقد العشرينيات من هذا القرن في خمس جمهوريات سوفييتية وهي: أوزبكستان، وطاجيكستان، وتركستان، وكيرجيستان، وكازاختسان. ومن ناحية أخرى، فإن يهود كردستان ويهود أرام النهرين (العراق) بالرغم من أنهم يحيون ضمن حدود وحدة سياسية واحدة، إلا أنهم يشكلون وحدتين متمايزتين من الناحية اليهودية. وترجع أصول هذا التقسيم إلى الماضي السحيق. وتشكلت ملامحه بشكل نهائي خلال المائة والخمسين عاما الماضية، بتأثير التغييرات السياسية والتغييرات

الاجتماعية اللاحقة بها، الأمر الذي ساهم في تزايد حدة الفروق بين طائفة وأخرى، ومن ذلك على سبيل المثال اختلاف يهود عدن عن يهود اليمن بعد سقوط عدن تحت الاحتلال البريطاني في عام 1839.

ويرجع هذا التقسيم إلى سبعة مراكز لعوامل اختلاف اجتماعية سادت بين الطوائف في مجالات اللغة والأنشطة الاقتصادية وشكل الملابس وطرق المعيشة، والتقاليد اليهودية التي سادت بين يهود الشرق في نطق اللغة العربية، وفي طريقة أداء الصلوات والشريعة اليهودية. وعلى سبيل المثال فإن يهود كردستان يتحدثون اللغة الآرامية الحديثة، بينما يتحدث يهود العراق العربية. كما أنه بينما يتحدث يهود اليمن وعدن اللغة العربية فإن لهجة يهود عدن كانت مليئة بالألفاظ الإنجليزية والهندية، وذلك لأن يهود عدن كانوا أكثر اختلاطا بالإنجليز والهنود الذين أقاموا في عدن. أما يهود إيران وأفغانستان وبخارى فقد تحدثوا الفارسية،ولكن كان هناك تفاوت ضخم بين اللغة الفارسية التي استخدمها يهود إيران وأفغانستان وبين اللغة الطاجيقية-فارسية الأصل-اللهجة الخاصة بيهود بخارى.

ويكمن المغزى الرئيسي من الناحية الاجتماعية وراء هذا التقسيم ليهود المشرق إلى سبعة مراكز في أن أبناء الطوائف المختلفة في كل مركز كان لديهم إحساس بالشراكة فيما بينهم، مع شعور بالاختلاف عن أبناء الطوائف في المراكز الأخرى.

وقد نبعت هذه المشاعر من التقسيم السياسي الذي اتبعوه في الماضي ومن العوامل الاجتماعية المشار إليها سابقا. وقد تجلت هذه الأمور، في وجود طائفة رئيسية واحدة، كانت هي مقر القيادة اليهودية الإقليمية. سواء فيما يتصل بالحياة الداخلية، أي تلك الأمور المتصلة بالمحكمة الكبرى أو حكماء التوراة، أو فيما يتصل بالعلاقات مع السلطات. وبشكل عام، فإن هذه الطائفة تكون هي أكبر الطوائف اليهودية في هذا المركز، وبطبيعة الأمور-وإن كانت هذه ليست قاعدة-فإن هذه الطائفة كانت تقيم في العاصمة: بغداد في العراق، وصنعاء في اليمن، وبخارى في إمارات وسط آسيا، وبعد ذلك في طشقند عاصمة جمهورية أوزبكستان وهارات في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، فإنه إذا كان من المألوف حدوث انتقالات داخلية لأسباب اقتصادية وغيرها داخل حدود نفس المركز، فإنه لم يكن من الشائع حدوث

انتقال من مركز لآخر.

وبالرغم من أنه كان لكل طائفة من الطوائف السابقة خصوصيتها إلا أنه كانت توجد بعض العلاقات فيما بينها، فكانت هناك علاقات قوية بين يهود العراق ويهود كردستان، وبين يهود فارس ويهود أفغانستان وبخارى، وبين يهود اليمن وعدن. ولم تنشأ هذه العلاقات نتيجة لعامل القرب الجغرافي فحسب، وإنما نتيجة للعديد من العوامل التاريخية-الاجتماعية فكانت عدن على سبيل المثال حتى بداية القرن الثامن عشر جزءاً لا يتجزأ من المملكة اليمنية، أما المراكز الإيرانية الثلاثة (إيران وأفغانستان وبخارى) فقد جمعتها وحدة اللغة الفارسية بلهجاتها المختلفة التي كانت مفهومة لكل أبناء الطوائف هناك.

ويحدث أحيانا أن يكون أصل اليهود في أحد المراكز هو أحد المراكز المجاورة: فالغالبية العظمى من يهود بخارى هاجرت من إيران، كما أن يهود أفغانستان هاجروا من نفس البلد عام 1835، كذلك فإن طائفة عدن نشأت في عام 1839م من مهاجرين من اليمن ذاتها. وعلى هذا الأساس، فإننا نجد أن يهود كردستان يقبلون بالزعامة الروحانية لطائفة بغداد، كما أن يهود عدن يقرون بهذه الزعامة لطائفة صنعاء.

وتوجد معظم الطوائف اليهودية في الشرق في البلدان التي ساد بها الإسلام السني مثل العراق وكردستان وبخارى وأفغانستان وعدن، بينما توجد باقي الطوائف في البلدان التي ساد بها الإسلام الشيعي مثل إيران واليمن. ويمكن القول بشكل عام إن أهل السنة من المسلمين كانوا أكثر تسامحا من الشيعة تجاه اليهود، ولكن كان هناك عامل آخر حدد وضع اليهود، وهو مركزية السلطة، حيث إنه كلما كانت السلطة مركزية أكثر وقادرة على الهيمنة بكفاءة على مقاليد القوة المختلفة في المملكة، وخاصة إذا كانت هذه السلطة أجنبية كان وضع اليهود مريحا أكثر، ففي العراق نعم يهود العراق بالأمن عندما تولى الولاة الأتراك مقاليد السلطة، وشعر يهود عدن أيضا بالاستقرار في ظل الاحتلال البريطاني وفي بخاري منذ أن حكمها الروس. أما في كردستان فإن قادة القبائل لم يتوقفوا عن اضطهاد اليهود أكثر مما كان عليه الأمر في البلاد الأخرى. ولكن هذا الأمر كان له استثناء: ففي اليمن وحيث ضعفت هناك السلطة المركزية في صنعاء،

وسيطر عليها زعماء القبائل القوية-حاشد وبيبل-كان اليهود ينعمون بوضع مريح، لأن العلاقات بين المسلمين واليهود هناك كانت تقوم على التقاليد القبلية لأهل البلاد ولم تكن قائمة على الشريعة الإسلامية.

ومن الواضح أن يهود الشرق كانوا يتعرضون لأضرار بالغة في الأماكن والفترات التي كانت تعجز فيها السلطة المركزية عن السيطرة على مجريات الأمور أو التي كانت تتزايد فيها حدة النزاعات بين الحكام المحليين فكان اليهود يعيشون بأعداد ضخمة في البلدان التي كانت السلطة تنجح فيها في الإمساك بزمام الأمور وفي المقابل كان تعداد اليهود ضئيلاً في البلدان التي كانت تعجز السلطة فيها عن السيطرة على الأوضاع الداخلية. ومن ذلك على سبيل المثال، الموضع خلال فترة طويلة من القرن التاسع عشر في اليمن وفي فترة الثورة الكردية ضد السلطة العثمانية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر.

تغيرات ديموغرافية

عند بحث الوضع الديموغرافي لليهود إبان الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، فإنه لا يسع الباحث سوى ملاحظة بعض الظواهر التي قد يكون من أهمها ظاهرة استقرار تعداد السكان اليهود بالرغم من ازدياد أعداد النسل وهي إحدى السمات المميزة للطوائف اليهودية عن سائر سكان البلاد التي يعيشون فيها، والظاهرة الثانية هي حرص اليهود على العيش في إطار طوائف مركزية نظرا لاتجاهات التمدن التي كانت سائدة في بلدان الشرق.

الاستقرار في تعداد السكان

كان الاستقرار في تعداد السكان اليهود في الشرق نتيجة طبيعية للعديد من العوامل المتناقضة التي حيد كل منها الآخر. وقد شهدت الحقبة التاريخية التي هي محل بحثنا هذا زيادة في تعداد السكان، وكانت هذه الزيادة نتيجة للتطور الملموس الذي شهدته الأوضاع الصحية في الشرق طيلة الفترة الممتدة من النصف الثاني للقرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين. وتجلت مظاهر هذا التطور في عدن التي احتلتها بريطانيا

في عام 1839، وفي العراق التي كانت جزءا من الإمبراطورية العثمانية، والتي أسس بها اليهود العديد من المستشفيات وتم أيضا إرسال المثقفين من يهود العراق لدراسة الطب في نهاية القرن الماضي في القسطنطينية. ولاشك أن مسيرة الحداثة التي شهدتها كل من عدن والعراق ووسط آسيا منذ القرن التاسع عشر ساعدت على تحسين الأوضاع الصحية التي تطورت بعد أن أنشأت السلطات الأجنبية بها نظما حديثة، كما كان من مظاهر التطور لتوصيل المياه، وللصرف الصحي وطورت شبكات مواصلات حديثة اعتبارا من العشرينيات أنه أنشئت في كل من العراق وإيران وأفغانستان، بعد القضاء على أنظمة الحكم المحافظة فيها، العديد من المشروعات الاجتماعية التي ساهمت بدورها في تحسين ظروف المعيشة، والتقليل من معدل الوفيات، وساهمت في حدوث زيادة مطردة في تعداد السكان.

أما الطوائف اليهودية التي عاشت في اليمن وكردستان وفي المدن الإيرانية الواقعة خارج طهران فإنه لم يطرأ أي تغيير على نظم حياتها التقليدية. وفي صنعاء أنشىء أثناء الحكم التركي لليمن مستشفى واحد فقط، واستفاد اليهود وغير اليهود أيضاً من الخدمات الصحية التي كان يقدمها الجيش التركي، ثم ألغيت كل هذه الخدمات بعد أن انتقلت السلطة إلى يدي الإمام يحيى، وكان الوضع الصحي في القوى اليمنية متدهوراً للغاية حتى إبان فترة الحكم التركي، وبهذا يمكننا فهم ظاهرة تزايد معدلات وفيات الأطفال في اليمن والتي وصلت إلى 50٪ من مجمل عدد الأطفال. وفيما يتعلق بالطوائف اليهودية التي استقرت في كردستان وفي المناطق الريفية بإيران فإنها كانت بعيدة عن المراكز المدنية، ولذلك فإنها لم تنعم بالخدمات الطبية الحديثة.

وكانت الأمراض والأوبئة منتشرة في العراق وإيران واليمن، وقد راح ضحيتها أعداد كبيرة من اليهود وغير اليهود. وانتشرت الأمراض بوجه خاص في العراق، ولكن الحكومة العراقية بدأت منذ العشرينيات في تحصين المواطنين ضد الأوبئة مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات، بينما ظلت الأوبئة منتشرة في اليمن حتى منتصف القرن العشرين.

وعلاوة على انتشار الأمراض وعدم توافر الخدمات الصحية، كانت هناك عوامل ساهمت بدورها في تدهور أوضاع اليهود الديموغرافية، فقد

تفشت المجاعات في أوساط اليهود وغيرهم من السكان، وفي تزايد معدل وفيات الأطفال، وانتشرت هذه المجاعات بسبب مواسم الجفاف الطويلة التي واجهتها اليمن، كما أدى عدم اهتمام السلطات باستيراد الحبوب بشكل منتظم من الخارج علاوة على عدم اشتغال اليهود بالزراعة إلى إلحاق أشد الضرر باليهود خاصة إبان الفترات التي كانت تتفشى فيها المجاعات. وعلاوة على مواسم الجفاف التي أدت إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار، شهدت اليمن خلال أعوام 1903-1905 (حوزة النفر) حالة من القلاقل والاضطرابات نجمت عن استمرار القتال بين القوات التركية والقوات الزيدية المتمردة. وازداد الوضع سوءاً في عام 1905 خاصة بعد أن فرضت قوات الإمام يحيى حصاراً صارماً على صنعاء التي تمركز بها الأتراك. ويفيد أحد المصادر أنه لم يتبق في المدينة خلال هذه الفترة سوى ستمائة يهودي من بين الثلاثين ألف يهودي الذين كانوا يقيمون فيها من قبل. وهناك مصدر آخر يقدر عدد اليهود الذين ماتوا بأكثر من خمسة آلاف يهودي.

وعند دراسة وضع اليهود الديموغرافي فإنه من الضروري أن نولي قدرا كبيرا من الاهتمام لظاهرة تغيير اليهود لديانتهم، التي شاعت في أوساط يهود اليمن وكردستان وبخارى، والتي انتشرت بشكل ملحوظ في أوساط الطائفة اليهودية في إيران، فشهدت الفترة الممتدة في القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر اعتناق أعداد كبيرة من يهود إيران للإسلام، ومع ذلك لا توجد في حوزتنا المعطيات التي من شأنها مساعدتنا على تعرف حجم ظاهرة تغيير اليهود لديانتهم، ولكن كما يبدو أن أعدادا كبيرة من يهود إيران واليمن فضلت أن تعتنق الإسلام لأسباب اجتماعية-اقتصادية لا يتسع المجال لذكرها.

وشهدت الطائفة اليهودية في إيران بدءا من منتصف القرن التاسع عشر ظاهرة اعتناق بعض اليهود للديانة البهائية. وفي الوقت الذي يرى فيه بعض الباحثين أن عشرات الآلاف من يهود إيران اعتنقوا هذه الديانة فإن البعض الآخر يرى أن قلة قليلة منهم اعتنقت البهائية. وقد أثيرت في إيران قضية الهوية بشكل واضح في الفترة التي تولت فيها عائلة بهلوي مقاليد السلطة وأثيرت هذه القضية بعد أن تمتع اليهود بحق المساواة مع

الآخرين، وبعد أن تم السماح لهم بالاندماج في حياة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية. ومن المعروف أن يهود إيران حرصوا طيلة الفترة السابقة لحكم عائلة بهلوي على إخفغاء هويتهم اليهودية، وقطع صلاتهم مع الطائفة اليهودية، وتبنيهم لأسماء فارسية إسلامية. وفي الواقع فإننا لا نجد أثرا لمثل هذه الظاهرة في العراق أو عدن. ونعتقد أن أسباب حرص يهود إيران على قطع صلاتهم بطوائفهم تكمن في إحساسهم بعداء المجتمع الإسلامي لهم، وعدم إحساسه بالارتياح إزاء حصولهم على المساواة في الحقوق. وربما يكمن هنا أحد أوجه التشابه بين يهود إيران وبين يهود أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية الذين حرصوا أيضا على تغيير أسمائهم، وقطع صلاتهم بالطائفة من أجل الاندماج بالمجتمع. ولكن لم تسد مثل هذه الظاهرة في سائر بلدان الشرق أو في كردستان واليمن حيث سادت علاقات طيبة بين اليهود والمسلمين حتى فترة الهجرات الكبرى مع قيام دولة اسرائيل.

وفي إطار دراستنا لأوضاع اليهود الديموغرافية فليس من الممكن أن نغفل أهمية عامل سلبي ثالث وهو الهجرة اليهودية، ولا نعني هنا حركة الهجرة إلى فلسطين بقدر ما نعني حركة الهجرة اليهودية داخل بلدان الشرق أو خارجها. وكان اليهود عادة ما يهاجرون إما لأسباب اجتماعية أو للبحث عن مصادر رزق جديدة، فهاجرت أعداد كبيرة من يهود إيران إلى البلدان المجاورة وخاصة إلى بخارى، وقد هاجر يهود مشهد إلى أفغانستان عام 1839م، ومن هنا فإن الغالبية العظمى من يهود أفغانستان تعود أصولها إلى إيران. وقد هاجر يهود اليمن والعراق في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر إلى الهند وبلدان الشرق الأقصى خاصة بعد أن أصبحت هذه البلدان تحت سيطرة القوى الأوروبية عامة وبريطانيا على وجه الخصوص. وهاجرت إبان نفس الفترة أعداد غير قليلة من يهود اليمن إلى الهند بغرض القيام ببعض العمليات التجارية، وكان يهود العراق الذين هاجروا مثل سائر يهود الشرق إلى الهند، ومعظمهم من يهود بغداد، وخاصة في عصر الحاكم المستبد داور باشا،على قدر كبير من القوة الاقتصادية بالمقارنة بسائر المهاجرين. وقد حافظ هؤلاء المهاجرون على علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية بالعراق، وبصفة خاصة من الناحية الدينية. وخير شاهد على هذا عشرات الاستفسارات التي وجهت من

طوائف المهاجرون إلى الحاخام يوسف حاييم الذي كان يعيش في بغداد للاستفسار عن بعض القضايا الدينية الفقهية، وهي الاستفسارات التي تضمنها كتابه عن الفتاوى الدينية.

وكان العامل الاقتصادي في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين واحداً من أهم دوافع حركة الهجرة اليهودية من العراق إلى إيران، ونجح هؤلاء المهاجرون في الحفاظ على خصوصيتهم اللغوية والاجتماعية، وحرصوا على عدم الاندماج مع باقي الطوائف. وهناك ظاهرة مشابهة معروفة من وسط آسيا، حيث نشأت طوائف يهودية إشكنازية من روسيا الأوروبية في أعقاب احتلال الروس للمنطقة في الستينيات من القرن التاسع عشر. وبهذه الطريقة فإن عدد اليهود الأوروبيين في وسط آسيا كان مساويا لعدد اليهود المحليين، وقد حافظ هؤلاء بدورهم على طابعهم اللغوي والاجتماعي والديني الخاص بهم. كما جذبت عدن ومصر اللتان سقطتا تحت الاحتلال البريطاني أعدادا كبيرة من يهود اليمن، سواء لأسباب سياسية أو لأسباب اقتصادية وتعود أصول أكثر من نصف يهود عدن إلى أصول يمنية، وخاصة من جنوبها. كما هاجر كثيرون من يهود الشرق وأوروبا إلى عدن نتيجة لازدهار الوضع الاقتصادي بها. وهاجر كثيرون من يهود اليمن إلى مصر وأقاموا في مدنها الساحلية الرئيسية التي نذكر منها بور سعيد والسويس والإسكندرية.

وبالرغم من أن الشرق شهد في العصر الحديث تحسنا ملموسا في الأوضاع الصحية وانخفاضا كبيرا في معدل وفيات الأطفال إلا أنه لم تحدث أية زيادة ملموسة في تعداد السكان اليهود، ويرجع ذلك إلى تغيير أعداد كبيرة من اليهود لديانتهم علاوة على هجرة اليهود المستمرة من بلدانهم، ولكن تعداد اليهود ازداد بشكل ملموس في العراق ووسط آسيا وعدن، ففي العراق على سبيل المثال قدر تعداد اليهود في عام 1917 بـ 85 ألف نسمة، ووصل تعدادهم في عام 1947 إلى 118 ألف نسمة بينما كان تعدادهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حوالي 50 ألف نسمة، وفي وسط آسيا كان تعداد اليهود في عام 1856 يقدر بعشرة آلاف نسمة، ثم قدر في عام 1921 بـ 45 ألف نسمة، ولم تحدث هذه الزيادة نتيجة للعوامل الطبيعية وإنما نتيجة لهجرة الكثيرين من اليهود الأشكناز من

روسيا الأوروبية إلى هذه المنطقة. وفي عدن ارتفع تعداد اليهود بشكل ملموس، وخير شاهد على هذا هو أنه بينما قدر عددهم في عام 1839 بـ 250 يهوديا فإن تعدادهم قدر في عام 1946 بـ 7300 يهودي. وفي الحقيقة فإنه يجب دراسة التطور الديموغرافي ليهود الشرق على ضوء التغيرات التي طرأت على تعداد اليهود بالمقارنة بتعداد السكان غير اليهود. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الطائفة اليهودية ظلت أقلية في المجتمع حتى إبان الفترات التي شهدت فيها زيادة ملحوظة في تعداد السكان، ويرجع ذلك إلى أن تحسن الأوضاع الصحية والمعيشية في الشرق أدى إلى ارتفاع تعداد السكان من اليهود وغير اليهود أيضا، ولكن ليس لنا أن نغفل أن تغيير أعداد كبيرة من اليهود لديانتهم واعتناقهم للإسلام قد أديا إلى تضاؤل تعدادهم في المجتمع، علاوة على هذا فإن حرص اليهود على تحديد النسل أكثر من المسلمين لعب دورا مهما في تضاؤل تعدادهم. وحتى تتضح معالم الصورة فإنه يكفينا في هذا المجال معرفة أن يهود بغداد في العصر الحديث لم يشكلوا سوى 49 ,9٪ من التعداد الكلي لسكان العراق.

ظاهرة التمدن:

ونعني بهذه الظاهرة الانتقال منا لقرية إلى المدينة، وهي إحدى الظواهر الاجتماعية الديموغرافية التي شاعت في بلدان الشرق طيلة القرن الماضي، ولم يكن لهذه الظاهرة وجود ملحوظ في كل من اليمن وكردستان، ولكنها شاعت بشكل واضح في العراق فشهد النصف الأول من القرن العشرين تزايدا ملحوظا في تعداد اليهود المقيمين في بغداد والبصرة، فأظهر التعداد السكاني الأول الذي أجري في العراق في عام 1920 أن تعداد يهود العراق يقدر بـ 87 ألف يهودي، وأظهر أيضاً أن 50300 يهودي يقيمون في بغداد، وأن 7 آلاف يقيمون في البصرة. وفي عام 1947 وصل تعداد يهود العراق إلى 118 ألف نسمة، فكان تعداد يهود بغداد يقدر بـ 500 ,77 نسمة، وكان تعداد يهود البصرة يقدر بـ 500 ,10 نسمة. وبينما ازداد تعداد اليهود بشكل ملحوظ في مدينتي بغداد والبصرة فإنه انخفض بشكل ملحوظ في سائر المحافظات، وخير دليل على هذا أن تعدادهم في عام 1930 قدر بستة آلاف نسمة في محافظة الديوانية بينما وصل تعدادهم في نفس المكان في عام

1947 إلى 809 أنسام، وينطبق نفس الوضع على محافظة «العمارة» حبيث كان تعداد سكانها من اليهود في عام 1920 يقدر بثلاثة آلاف يهودي، ولكن وصل تعداد سكانها في عام 1947 إلى 2145 نسمة.

وتكمن أسباب استقرار تعداد اليهود في بغداد والبصرة في أنه كانت تتمركز ببغداد كل الجهات الحكومية والإدارية، وأن البصرة كانت مركزا إداريا وتجارياً ضخما، ولذلك شكلت هذه الأماكن قوة جذب اقتصادية لليهود. ولم تشكل بغداد والبصرة مركز جذب ليهود المحافظات الجنوبية فقط بل هاجر إليهما أيضا يهود كردستان بل ويهود إيران. وإذا كان العامل الاقتصادي قد لعب دورا مهما في حركة الهجرة فإن موقف المجتمع الإسلامي بالعراق تجاه اليهود كان أفضل بكثير من موقف المجتمع الإسلامي في كل من كردستان وإيران تجاه اليهود مما شجع بالطبع على تزايد قوة حركة الهجرة اليهودية إلى العراق.

وشهد إقليم كردستان حركة هجرة ضخمة من القرى إلى المدن الواقعة بجنوب الإقليم مثل الموصل، وأثرت حركة الهجرة هذه في تزايد تعداد السكان اليهود في الموصل، فبينما قدر تعداد يهود الموصل في عام 1906 بـ 3300 يهودي فإن هذا العدد قدر في عام 1946 بـ 8200 يهودي، ولكن أدى تدهور أوضاع اليهود الاقتصادية والا جتماعية في كردستان خاصة بعد استقلال المملكة العراقية إلى هجرة الكثيرين منهم إلى بغداد.

وشهد اليمن إبان فترة الحكم التركي الممتدة من عام 1872 حتى عام 1918م تزايد قوة حركة الهجرة من القرى إلى المدن وخاصة إلى صنعاء. وكان من بين أسباب تزايد قوة حركة الهجرة إلى صنعاء أنه قد ساد بها قدر كبير من الأمان والاستقرار إبان الحكم التركي الأمر الذي شجع اليهود على الاستقرار بها، وعلاوة على هذا فإن تمركز الإدارات والقوات التركية بصنعاء خلق حالة من الانتعاش الاقتصادي لم تعرف صنعاء مثيلا لها من قبل. وفي المقابل فإن عودة الإمام يحيى إلى السلطة أدت إلى خلق حالة من الركود الاقتصادي باليمن.. وبالرغم من أنه لا توجد في حوزة الباحثين معلومات دقيقة عن تعداد يهود اليمن إبان عهد الإمام يحيى (1918-1948) إلا أنه من المتصور أنه كان ضئيلا للغاية. أما في إيران فقد تزايدت في العصر الحديث قوة حركة الهجرة إلى المدن، ولم تكن الطائفة اليهودية في

طهران وحتى النصف الأول من القرن التاسع عشر بمنزلة أكبر طائفة يهودية في إيران، إذ كان اليهود يتمركزون حتى هذا الحين في مدن شيراز وهمدان وأصفهان وكرمنشاه، ولكن مع بدايات القرن العشرين أصبح معظم اليهود يتمركزون في طهران. ولم يكن ازدهار الحياة الاقتصادية في طهران بالسبب الوحيد الذي شجع اليهود على الهجرة إليها، وإنما كان الإحساس بالأمان والاستقرار من أهم العوامل التي شجعت اليهود على الاستقرار في طهران. وقد قدر عدد يهود طهران في عام 1970 بخمسين ألف يهودي، وفي المقابل كان عددهم في شيراز يقدر بـ 8500 يهودي، وفي اصفهان بـ 3500 يهودي، أما في مدينة عبدان فلم يتجاوز عددهم في عام 1970 الألف نسمة. وهكذا فإن التجمعات اليهودية الصغيرة صفيت تماما تقريبا، بينما لم تعد الطوائف الأكبر إلا بمنزلة ظل باهت مقارنة بحجمها في الماضي، مما كان له أكبر الأثر عفي التنظيم الطائفي.

وكانت حركة الهجرة إلى المدن في العصر الحديث في بعض الأحيان نتيجة حتمية للسياسات التي كانت السلطات تنتهجها إزاء اليهود، فبينما عاش يهود أفغانستان وآسيا الوسطى الذين اشتغلوا بالتجارة طيلة القرن التاسع عشر في طوائف متفرقة، فإن يهود أفغانستان تمركزوا في العصر الحديث في مدينتي كابول وهرات، كما تمركز يهود وسط آسيا في طشقند وسمرقند وبخارى، وكان تمركزهم في المدن نتيجة طبيعية للسياسة المركزية التي انتهجتها السلطات السوفييتية إزاء اليهود.

تزايد الفروق بين طبقات المجتمع اليهودي

أدت ظاهرتا الهجرة الداخلية وتحسن الأوضاع الاقتصادية إلى تزايد حدة الفروق بين طبقات المجتمع اليهودي خاصة في المدن الكبيرة التي عاش فيها معظم اليهود. وكان من بين مظاهر هذه الفروق أنه في الوقت الذي ازداد فيه في المدن عدد أثرياء اليهود فإنه ازداد في المقابل عدد الفقراء منهم الذين لم يتمكنوا من الاندماج في حياة المدينة.

ولم يكن العامل الاقتصادي هو العامل الوحيد الذي خلق هذه الفروق الطبقية في المجتمع فكانت هذه الفروق ناجمة عن بعض العوامل العرقية-الدينية لاسيما أنه كانت للمهاجرين عادات وتقاليد تختلف في طبيعتها عن

عادات سكان المدن، فكان سكان المدن يشعرون دائما بأنه أفضل من المهاجرين القادمين من القرى، وترسخ هذا الشعور في أذهانهم لأن الوعي الثقافي في المدينة كان أكثر انتشارا منه في القرية.

وأثرت الفروق الطبقية والثقافية بالطبع في وحدة المجتمع اليهودي وأدت إلى انقسامه إلى طبقات عديدة، وسنعرض هنا بعض النماذج التي تدل على اتساع الهوة الثقافية والاجتماعية بين فئات المجتمع اليهودي. فبينما كان معظم يهود إيران ينتمون إلى الطبقتين المتوسطة والبرجوازية وبينما كان بعضهم على قدر كبير من الثراء عاش بعضهم الآخرفي حالة لا مثيل لها من الفقر، وكان لهذه الفروق الاجتماعية تأثيرها في الأوضاع الثقافية، فبينما كان أبناء الطبقات الثرية أكثر تأثراً بالفكر الغربي وأكثر اندماجا في المجتمع، وأقل حرصاً على التمسك بالتقاليد والهوية كان أبناء الطبقات الفقيرة أكثر تمسكاً بالتقاليد اليهودية، وأكثر حماساً لفكرة الهجرة إلى فلسطين.

وقد ظهرت في طهران طبقة من المهاجرين اليهود القادمين من العراق بحثا عن ظروف معيشية أفضل، وتزايد تعداد هؤلاء المهاجرين بشكل مطرد فبلغ تعدادهم 3 آلاف مهاجر في عام 1970. ولم يستطع هؤلاء المجاهرون أن يندمجوا مع اليهود الإيرانيين فحافظوا على لغتهم وتقاليدهم الدينية، وعملوا على إنشاء بعض المؤسسات الخاصة بهم مثل المعابد والمدارس. وحقيقة الأمر أن الفروق الثقافية بين يهود طهران وبين أبناء الطوائف الأخرى كانت ضخمة للغاية خاصة أن يهود طهران كانوا أكثر اطلاعا من غيرهم على الفكر الأوروبي الحديث.

وكانت الفروق الناجمة عن العوامل العرقية-الطائفية واضحة بشكل بارز في كل من بغداد (التي هاجر إليها يهود كردستان) وفي عدن (التي هاجر إليها يهود اليمن). وكانت هذه الفروق في بغداد ضخمة بسبب اختلاف اللغة، فكان يهود كردستان يتحدثون اللغة الآرامية الحديثة، بينما كان يهود بغداد يتحدثون العربية. أما في عدن فلم تكن الفروق بارزة خاصة أن حركة الهجرة من اليمن إلى عدن كانت دائمة ومستمرة علاوة على أن يهود البلدين كانوا يتحدثون اللغة العربية.

وسادت في وسط آسيا فروق ضخمة بين يهود بخارى الذين تحدثوا

اللغة الطاجيقية وبين المهاجرين الأشكناز الذين هاجروا في الستينيات من القرن التاسع عشر من روسيا أو شرق أوروبا وسط آسيا. ونظرا لوجود تباينات ثقافية ضخمة بين يهود بخارى وبين المهاجرين من اليهود كانت لكل طائفة مؤسساتها الخاصة بها، واتخذت الفروق الدينية والحضارية بين الطائفتين طابعا قوميا في العشرينيات من هذا القرن خاصة بعد أن طالب اليهود الأشكنازباستخدام اللغة الطاجيقية «اليديش»(*) في المدارس اليهودية بدلا من اللغة العبرية، وأعرب مؤيدو الشيوعية من يهود بخارى عن تأييدهم لهذا المطلب الذي تم فيما بعد تطبيقه في المدارس اليهودية.

وعلاوة على الفروق الاقتصادية والعرقية التي تسببت في خلق حالة لا مثيل لها من التوتر بين طبقات المجتمع اليهودي، فقد شهد المجتمع اليهودي أيضا خلافات كثيرة بين الاتجاه الداعي إلى التمسك بالتقاليد اليهودية وبين الاتجاه العلماني.

الاقتصاد

تزايد أنشطة اليهود الاقتصادية

كان شأن الطوائف اليهودية في الشرق وحتى منتصف القرن التاسع عشر شأن كل الأقليات الأخرى، فقد انحصرت أنشطتهم الاقتصادية في ممارسة عدد محدود من المهن فلم يكن يسمح بالعمل في بعض المجالات إما بسبب بعض التشريعات أو بسبب موقف السكان تجاههم. وإذا استثنينا يهود العراق وأفغانستان من هذه القاعدة نجد أن يهود سائر البلدان عملوا في المهن اليدوية أو بالتجارة. ولم يتسع حجم أنشطة اليهود الاقتصادية في هذه البلدان إلا بعد أن تزايد في نهايات القرن التاسع عشر حجم

(*) اليديس: اللغة التي تحدث بها اليهود «الاشكنازيم» اعتبارا من نهاية القرن العاشر أو بداية القرن الحادي عشر. وهي لغة مركبة من عناصر لوية مختلفة: العبرية، الأرامية، والرومانية القديمة، والألمانية (وهي الأكثر شيوعا) والسلافية. وبمرور الأجيال استوعبت اليديش عناصر لغوية من الإنجليزية والإسبانية ولغات أمريكا الجنوبية.

وقد مرت بمراحل تطور مختلفة: من القرن العاشر وحتى الثالث عشر، ومن منتصف الثالث عشر حتى نهاية الخامس عشر، وخلال القرنين 16, 17، والمرحلة الأخيرة من القرن الثامن عشر فصاعدا. كتب بها أدب وشعر وصدرت بها صحف كثيرة ،كانت لغة الثقافة بين يهود شرق أوروبا منذ القرن الثامن عشر (المراجع).

تدخل القوى الأجنبية التي ساهمت في تحسن أوضاع اليهود الاقتصادية والتي أتاحت لهم العمل في كافة الهيئات الإدارية والحكومية.

وقد رأت السلطات الأجنبية أنه من الممكن أن تضع ثقتها في اليهود، فاستغل اليهود هذا الوضع بشكل أفضل من المسلمين المحافظين، مما أدى إلى تزايد حدة التوتر بينهم وبين المجتمع المحيط بهم، ولكن لعبت بعض العوامل القومية والسياسية والدينية دورا ضخما في التصعيد من حدة التوتر بين الطرفين، وفي الإضرار بوضع اليهود الاقتصادي.

وازدهرت أوضاع اليهود الاقتصادية في الشرق إبان الفترات التي كانت تقوم فيها القوى العظمى إما باحتلال بلدان الشرق أوبفرض نفوذها عليها. وحينما كانت تسقط هذه البلدان تحت الاحتلال، كان يتم السماح لليهود بالتوسع في أنشطتهم الاقتصادية مما كان يؤدي بطبيعة الحال إلى أوضاعهم الاقتصادية بشكل ملموس، وفي المقابل كان نجاح القوى الوطنية في التخلص من الاحتلال يؤدي إلى تقلص أنشطة اليهود الاقتصادية.

وحينما سقطت عدن عام 1839 في أيدي البريطانيين ألغى الكابتن هاينز Haines الجزية ورفع عنهم كافة القيود الخاصة بالعمل في فروع التجارة، ورحب اليهود بهم، وعملوا على تزويد الجيش البريطاني بالمعلومات التي يحتاجونها عن عدن، كما حرص اليهود أيضا على التقرب إلى السلطة البريطانية، وعلى توفير الأطعمة وكافة احتياجات الجيش البريطاني، وأدى ارتفاع مستوى معيشة الجنود البريطانيين إلى انتعاش التجارة في عدن، ومع مضي الوقت بدأ اليهود في العمل في قطاعي التجارة والخدمات.

وأدى تطوير ميناء عدن الذي أصبح أهم ميناء في الإمبراطورية البريطانية إلى توسع أنشطة اليهود التجارية التي شملت بلدان الساحل الشرقي من افريقيا والمدن الواقعة على قناة السويس والشرق الأقصى. وبينما سمح البريطانيون لليهود بالعمل في مجال التجارة إلا أنه لم يُسمح لهم بالعمل في قطاعي الخدمات والمهن الحرة، حيث فضل البريطانيون تشغيل الموظفين الهنود في هذين المجالين. وذلك بسبب ضرورة العمل يوم السبت، وهو ما لم يكن اليهود يسمحون به. وفيما يتعلق بنشاط اليهود في المجال الصناعي فإنه اقتصر على إنتاج الملابس والسجائر وطباعة الكتب.

وتدهورت أوضاع اليهود الاقتصادية في عدن بشكل واضح في عقد

الثلاثينيات الذي شهد تدهور الوضع الاقتصادي في العاصمة، عدن، ولا يمكننا تجاهل أن النزاع العربي الإسرائيلي ورغبة عدن في نيل استقلالها قد ساهما في تدهور أوضاع اليهود الاقتصادية، فشهدت عدن آنذاك منافسة اقتصادية عنيفة بين العرب واليهود، اعتمد العرب خلالها على مقاطعة المنتجات اليهودية، وشن بعض العمليات الفدائية ضد التجار التجار اليهود.

وهاجر معظم عدن إلى إسرائيل في عامي 1948 و1949 خاصة بعد أن تدهورت أوضاعهم الاقتصادية، ولم يتبق في عدن في نوفمبر عام 1949 سوى1300 يهودي معظمهم من التجار الذين بقوا لتصفية أعمالهم بينما أرسلوا عائلاتهم إلى إسرائيل. وعندما حصلت عدن على استقلالها هاجر من تبقى من يهود عدن إلى إنجلترا وليس إلى إسرائيل.

أما في اليمن فقد تحسنت أحوال اليهود الاقتصادية بعد أن سقط اليمن تحت الاحتلال التركي في عام 1872، وعانى يهود اليمن طيلة الفترة السابقة للاحتلال من القلاقل والاضطرابات التي كانت تعم صنعاء نتيجة للنزاعات المستمرة على السلطة، ومن الغارات التي كانت تشنها القبائل على العاصمة اليمنية صنعاء. ونعم اليمن إبان فترة الحكم التركي بقدر كبير من الاستقرار السياسي والأمني، وشهد قدرا كبيرا من الازدهار الاقتصادي. وساعد هذا الوضع بالطبع على نجاح اليهود في ترويج منتجاتهم. وكان لوجود أعداد كبيرة من الموظفين والجنود الأتراك باليمن أثر كبير في تنشيط حركة التجارة. فاستقرت أعداد كبيرة من التجار اليهود في المدن التي كان فيها للأتراك سيطرة شبه مطلقة على مجريات الأمور، وكان من بين هذه المدن: صنعاء وعمران وشبام وضمار مناخه. وكان يهود هذه المدن يقدمون خدماتهم التجارية للأتراك وللسكان المحليين، كما عملت قلة قليلة منهم في المجالات الإدارية.

وتدهورت أوضاع اليهود بشكل ملحوظ خلال عامي 1903 و1905 نتيجة لما تعرض له اليمن في هذا الحين من موسم جفاف طويل أدى إلى حدوث مجاعة، هذا بالإضافة إلى أنه تزايدت آنذاك قوة الاتجاهات القومية اليمنية الداعية إلى التخلص من الاحتلال التركي، كما أن استيراد اليمن لعدد كبير من السلع من الخارج أدى إلى الإضرار بمصالح التجار اليهود

الذين لم يستطيعوا منافسة أسعار المنتجات المستوردة.

وازداد الوضع سوءاً في أعقاب الحرب العالمية الأولى خاصة بعد أن تولى الإمام يحيى كل مقاليد السلطة في اليمن، وبينما وفر الإمام الأمن اللازم لليهود إلا أنه عمل على تحجيم أنشطة اليهود الاقتصادية رغبة منه في السيطرة على كل المصادر الاقتصادية، ولم يكن من الممكن أن تتطور التجارة إبان حكم الإمام خاصة أنه ألغى سياسة الانفتاح التي انتهجها الأتراك، وسعى إلى السيطرة أيضاً على التجارة الداخلية.

ولم يشهد اليمن أية حركة صناعية، واقتصر النشاط الصناعي بها على إنتاج الذخيرة اللازمة للجيش. وبالرغم من أن اليهود بذلوا بعض المحاولات في مجال إنتاج الصابون والحلويات إلا أن هذه الأنشطة لم تغير من وضع اليهود الاقتصادي، وهكذا يمكننا فهم الأسباب التي شجعت يهود اليمن على الهجرة إلى إسرائيل خلال الفترة الواقعة بين عامي في 1918 و1948، وهجرة معظم يهود اليمن خلال السنوات (1949-1951).

أما في العراق فلم تعد أنشطة اليهود الاقتصادية بدءا من القرن التاسع عشر مقصورة على المجالات التقليدية، فاشتغل اليهود منذ هذا الحين في مجالات كثيرة. وتفيد كتابات الرحالة التي يرجع تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى أن غالبية يهود العراق كانوا يعملون في المهن اليدوية والصرافة وفي إنتاج الصابون والزيوت والحلويات والنبيذ، كما عملوا أيضا بالتجارة. وشهدت هذه الفترة ازدياد معدل هجرة العراق إلى الخارج، وخاصة إلى بلدان الشرق الأقصى التي عملوا فيها في مجالي التجارة الداخلية والخارجية؛ وبالرغم من هجرة الكثيرين منهم إلا أنهم حرصوا على الحفاظ على علاقاتهم الاقتصادية والتجارية مع الطائفة الأم في العراق.

وقد ساهم التطور الاقتصادي الملموس الذي حققته بغداد في العصر الحديث في أن بغداد أصبحت أكثر أهمية من حلب ودمشق والموصل. وتفيد إحدى كتابات الرحالة التي يرجع تاريخها إلى عام 1848 أن يهود بغداد سيطروا بشكل مطلق على حركة التجارة مع الهند. وإذا كان العصر الحديث قد شهد تزايد ثراء بعض التجار اليهود، فقد تزايد أيضا في نفس الحين عدد فقراء اليهود في بغداد، ومن المرجح أن حركة الهجرة الضخمة

من القرية إلى المدينة، علاوة على اندثار بعض المهن التقليدية التي اشتغل بها اليهود، أديا إلى تزايد عدد الفقراء اليهود في بغداد.

وكان لسياسة التنظيمات التي انتهجتها السلطة العثمانية تجاه غير المسلمين فضل كبير على اليهود، فأتاحت هذه السياسة لهم فرصة استغلال حالة الازدهار الاقتصادي بالعراق، وأتاح حرص اليهود على تعلم اللغات الأجنبية مثل التركية والفرنسية والإنجليزية فرصة التوسع في أنشطتهم التجارية، وتولي بعض المناصب القيادية في الدولة.

ومن المتصور أيضا أن اشتغال اليهود بالصرافة واطلاعهم الواسع على العلوم الحديثة أتاحا لهم فرصة المساهمة في تطوير نظام البنوك، ولاشك أن اتساع نطاق العمليات التجارية بالعراق ساهم في إنعاش وتطوير أسواق المال التي أصبحت إبان الربع الأخير من القرن التاسع عشر تحت سيطرة اليهود. وقد تأسس في عام 1880 في بغداد البنك العثماني الذي كان أول بنك حديث في العراق، ثم أقيمت بنوك أخرى كان معظم المشتغلين فيها من اليهود. وبينما أضر نظام البنوك الحديث باليهود الذين عملوا بالصرافة إلا أنه أتاح لهم فرصة التغيير من نظامهم التقليدي في الصرافة، وفرصة إقامة بعض البنوك اليهودية التي كان منها بنك زليخة وبنك كريدت وبنك عبودي، وهي البنوك التي أصبحت من أبرز المؤسسات المالية في العراق.

وتسببت سيطرة اليهود على أسواق المال في تعرضهم للاضطهاد من قبل الأتراك الذين زعموا أن اليهودتسببوا في انهيار قيمة العملة التركية، وأعرب اليهود بسبب هذا الاضطهاد عن تأييدهم للبريطانيين، فأصبح اليهود بعد احتلال بريطانيا للعراق يتحكمون في اقتصاد العراق، فتولى اليهودي ساسون يحزقيان منصب وزير المالية في حكومة الانتداب البريطاني في العراق، كما سيطر اليهود على ما يربو على 90٪ من حركة الواردات وأعمال المقاولات. وشغل اليهود أيضا 50٪ من حجم الوظائف الحكومية، وعمل الكثيرون منهم في مجالات التدريس والطب والصيدلة والصحافة والمحاماة، ولعبوا أيضا دورا بارزا في الحياة الفنية والأدبية. وتسنى لليهود لعب هذا الدور البارز في حياة المجتمع بفضل حصولهم على قدر كبير من التعليم. أما عن المرأة اليهودية في المجتمع العراقي فقد كان أكثر أهمية من دورها في سائر بلدان المشرق؛ ذلك لأن المرأة بالعراق حظيت على

قسط وافر من التعليم والمعرفة(*1).

وقد أدى تأييد يهود العراق للبريطانيين إلى تدهور علاقاتهم بالمسلمين الذين وقفوا في مواجهة السلطة البريطانية، ولذلك تدهورت أنشطة اليهود الاقتصادية بعد حصول العراق على استقلاله في عام 1932م فعملت الحكومة العراقية على التقليل من عدد اليهود المشتغلين بالأجهزة الحكومية، وحرصت على سن قوانين تتيح للمسلمين فقط فرصة العمل في مجال الصناعة. وأضر موقف السلطة والسكان بصغار الموظفين والتجار من اليهود. أما كبار التجار اليهود فقد استمروا في مزاولة أعمالهم دون أي إزعاج، وبدأت الحكومة العراقية بعد الحرب العالمية الثانية في اتخاذ العديد من الإجراءات ضد أثرياء اليهود، فقامت في الحادي والعشرين من شهر أكتوبر عام 1948 بحرمان التجار اليهود من حق التصدير والاستيراد، كما أعدمت في شهر ديسمبر من نفس العام التاجر اليهودي شفيق عدس بعد أن اتهمته بمزالة بعض الأنشطة الصهيونية والشيوعية، وصادرت السلطات العراقية كل ممتلكات اليهود عند سماحها لهم بالهجرة إلى فلسطين، والخروج من العراق.

ويتضح لنا مما تقدم أن يهود العراق عملوا في التجارة وفي مجالات الخدمة والمهن الحرة، وأن قوة الأنشطة اليهودية في هذه المجالات ازدادت إبان فترة الانتداب البريطاني. وتفوق اليهود على غيرهم بسبب حصولهم على قسط وافر من التعليم وبسبب إجادتهم للغات الأجنبية. ولكن تزايد قوة المشاعر القومية، وتزايد حدة النزاع العربي الإسرائيلي أديا إلى عدم استقرار وضع اليهود في العراق، ومن هنا اضطر يهود العراق للهجرة في مرحلة لاحقة إلى فلسطين.

وفيما يتعلق بالطوائف اليهودية في كردستان فلم تتأثر بالمتغيرات التي كان لها أكبر الأثر على حياة يهود العراق، خاصة أن البنية الاقتصادية ليهود كردستان اختلفت اختلافا جوهريا عن نظيرتها في أوساط يهود

(*1) سيلاحظ القارئ من خلال المعلومات الواردة في الكتاب عن وضع يهود العراق وكردستان أن أحوالهم قد خضعت لحالات من المد والجزر، وذلك لاعتبارات سياسية أحيانا ودينية أحيانا أخرى، ولكنهم لم يتعرضوا لأشكال دائمة من الاضطهاد أو مصادرة أنشطتهم في المجالات الاقتصادية أو بالنسبة للحقوق الدينية والسياسية بشكل متواصل (المراجع).

العراق. وقد اشتغل معظم يهود كردستان سواء من الذين أقاموا بالقرى أو بالمدن بالصرافة والخياطة والحدادة والنجارة، كما شاعت في أوساطهم ظاهرة العمل في مجالي النقل النهري والزراعة، كما عمل البعض منهم في مجال نقل البضائع من المدن إلى القرى، وعملت قلة قليلة من يهود الموصل- التي كانت مركزا تجاريا مهما في القرن التاسع عشر-في مجال التجارة الدولية لاسيما أن الموصل كانت تسيطر على الطريق التجاري البري الممتد من حلب إلى إيران، ومنها إلى الهند، ثم تضاءلت أهمية الموصل التجارية بعد افتتاح قناة السويس، وبعد أن تزايدت الأهمية التجارية لمدينتي بغداد والبصرة. وعمل يهود كردستان أيضا بالزراعة، حيث عمل 20٪ منهم في هذا المجال.

ولم يجن يهود كردستان أي استفادة تذكر من ازدهار العراق الاقتصادي، ذلك لأن النظام القبلي ظل سائدا في كردستان حتى في ظل الفترة التي كان فيها العراق تحت حكم الأتراك والإنجليز، ومع هذا لم يطرأ أي تغيير ملموس على وضع اليهود الذين يعيشون تحت رحمة قادة القبائل، كما لم يؤسس في هذه المنطقة أي نظام تعليمي حديث يتيح لليهود فرصة اكتساب قدر كبير من الثقافة، وبينما أدى اكتشاف النفط في منطقتي كركوك والموصل إلى تحسن أوضاع اليهود المقيمين بهما، إلا أن هذا الوضع ألحق أشد الضرر بالزراعة حيث فضل الكثيرون العمل في المصانع الحديثة التي أنشئت بعد اكتشاف النفط.

ومع تزايد قوة الاتجاهات القومية- الدينية تدهورت أوضاع اليهود الاجتماعية في العراق. وبينما تحسنت أوضاع اليهود إبان فترة الانتداب البريطاني التي دامت خلال عامي 1917, 1937 فإن تزايد قوة الاتجاهات القومية الدينية بعد حصول العراق على استقلاله أدى إلى فصل أعداد كبيرة من اليهود من العمل، وتعرض التجار اليهود أيضا إلى أضرار بالغة خاصة أن المسلمين لم يسدوا لهم ثمن مشترياتهم.

وبشكل عام يمكننا قول إن وضع يهود كردستان قد تدهور في النصف الأول من القرن العشرين بسبب تدهور الأوضاع الزراعية والتجارية، علاوة على تزايد قوة المشاعر القومية في أوساط المسلمين.

وفيما يتعلق بيهود إيران فإن الاتجاه الشيعي السائد في إيران تبنى

موقفا عدائيا تجاههم، وتسبب هذا العداء في حرمان اليهود من لعب أي دور بارز في حياة الدولة، وفي فرض قيود عديدة عليهم. واشتغل معظم يهود إيران في مجال نقل البضائع والسلع من القرى إلى المدينة، وعمل يهود شمال إيران في مجال الوساطة التجارية مع روسيا التي كانوا يصدرون إليها الجلود والسجاد، ونتيجة لأن المسلمين كانوا لا يعملون في مجال تقديم القروض بموجب تعاليم الإسلام فقد أصبح هذا المجال حكرا على اليهود، وتسبب العمل بالقروض في أحيان كثيرة في إلحاق أشد الضرر باليهود خاصة حينما كان يعجز السكان المسلمون عن تسديد ديونهم.

وطرأت في بدايات القرن العشرين فقط تحولات عديدة على أوضاع اليهود في إيران، خاصة بعد أن حصلت أعداد كبيرة من يهود إيران على قدر كبير من الثقافة، بالإضافة إلى أن هذه الفترة شهدت تزايد قوة الحركة الليبرالية بإيران، وهي الحركة التي سعت إلى تطبيق نظم الحكم العلمانية بالسلطة. وتمثلت مظاهر هذا التحول في تنوع أنشطة اليهود الاقتصادية فاشتغلت أعداد كبيرة منهم في الجيش، وفي كافة الأجهزة الحكومية، كما شغل بعضهم مكانة اقتصادية بارزة في الدولة وفي الواقع فإن الآمال التي عقدها اليهود على تولي رضا شاه بهلوي لمقاليد السلطة بإيران باءت بالفشل خاصة أن السياسة المركزية التي اتبعها بعد الحرب العالمية الأولى تسببت في تعرض التجار اليهود الذين عملوا بالتصدير إلى أضرار بالغة، فكانت السياسة القومية التي انتهجها الشاه ترمي إلى فرض سيطرتها على كافة الأنشطة الاقتصادية بالدولة مما أدى إلى تفشي الفقر في أوساط يهود إيران، ومع هذا تحسنت أحوال اليهود الاقتصادية بشكل ملموس بعد أن تولى محمد رضا شاه مقاليد السلطة بإيران بعد الحرب العالمية الثانية. وازدهر الاقتصاد الإيراني في هذه الفترة نتيجة للمساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران علاوة على ظهور البترول. ونتيجة لأن الشاه تبني سياسة ليبرالية حرة فإن اليهود شاركوا بقوة في الحياة الاقتصادية، ولم تقتصر أنشطتهم الاقتصادية على التجارة وعملوا أيضا في مجالي السياحة والفندقة، كما عمل الكثيرون في مجال الطب والصيدلة والمحاماة والتدريس بالجامعات.

وقد كان لهذا التحول في واقع الأمر تأثيره في الطبقات الغنية التي

قررت الخروج من الجيتو، أما الوضع الاقتصادي للطبقات الفقيرة فقد ظل على ماهو عليه، واستمر أبناء هذه الطبقة يشتغلون في نفس المهن التقليدية. وكان يهود هذه الطبقة أكثر حرصا من غيرهم على الهجرة إلى إسرائيل. ويفيد تقرير الوكالة اليهودية الصادر في عام 1966 أن الأثرياء من يهود إيران شكلوا ما يتراوح بين 8٪ و10٪ من يهود إيران بينما تراوحت نسبة أبناء الطبقة المتوسطة بين 40٪ و45٪ كما قدرت نسبة الفقراء منهم بـ 50٪.

وفيما يتعلق بالبنية الاقتصادية ليهود أفغانستان فإن المتغيرات الاقتصادية التي شهدتها أفغانستان في العصر الحديث ألحقت ضررا كبيرا بأنشطة اليهود الاقتصادية، فكان يهود أفغانستان يشتغلون حتى نهايات القرن التاسع عشر بالتجارة والصرافة وصناعة السجاد، وتقديم القروض، بينما اكتفت أعداد كبيرة منهم في العصر الحديث بالاشتغال بالتجارة بعد أن عجزت منتجاتهم عن منافسة المنتجات الأجنبية، وعملت قلة قليلة منهم إبان القرن العشرين بالخياطة والحدادة والتجارة، ثم اختفت إبان هذا القرن ظاهرة عمل اليهود بالصرافة وصناعة السجاد لاسيما أن مكاسب العمل في هذين المجالين كانت متدنية للغاية. وكان ليهود أفغانستان وجود ملحوظ في مجالي التجارة المحلية والدولية، فعملت أعداد كبيرة منهم في مجال التصدير والاستيراد فكانوا يصدرون الأصواف والسجاد، ويستوردون النسيج. وأقامت اعداد كبيرة من يهود أفغانستان، ولأغراض تجارية بحتة، في كل من لندن وليزج، وفي عدة مدن أخرى في الهند وروسيا. وقد سمحت السلطات الأفغانية لليهود بالإقامة أينما شاؤوا، إلا أن اليهود فضلوا دائماً الإقامة في مدينتي هرات وكابول بسبب استقرار الأوضاع الأمنية بهما، وانعدام الأمن في الطرق والمدن البعيدة.

وتسببت الحرب العالمية الأولى في إلحاق ضرر بالغ بالتجار اليهود في أفغانستان حيث خسرت أعداد كبيرة منهم ممتلكاتهم، وفرضت السلطات بعد حصول أفغانستان على استقلالها في عام 1919 بعض القيود على اليهود كان من بينها منعهم من ممارسة أية مهنة أخرى ما عدا التجارة. وبعد أن اغتيل نادر شاه في عام 1933 تزايدت قوة الاتجاه الداعي إلى حصر كل الأنشطة التجارية في أيدي السلطة مما تسبب في إلحاق أشد

الضرر باليهود، فمنحت السلطات للشركات الحكومية فقط حق القيام بعمليات التصدير والاستيراد، ومنعت اليهود من العمل في هذا المجال. وتعرض اليهود إبان عهد رضا شاه إلى بعض المضايقات الاقتصادية حيث لم يسمح لهم بالعمل بالصرافة وتقديم القروض بعد أن وافق رضا شاه على إقامة البنوك بأفغانستان. ومما لاشك فيه أن السياسة القومية المتطرفة التي انتهجتها الحكومة الأفغانية تسببت في إلحاق أشد الضرر بكبار التجار اليهود، فقد ألزمتهم الحكومة بامتلاك عدد محدود من المتاجر، وبالعمل في تجارة النسيج فقط. ومع هذا منحتهم الحكومة حق شراء أسهم الشركات الحكومية. وبشكل عام فإنه يمكننا القول بأن معظم يهود أفغانستان في عقد الأربعينيات من هذا القرن كانوا من الفقراء، وكان شأنهم في هذا المجال شأن يهود إيران جيرانهم في الغرب.

وفيما يتعلق بيهود بخارى فإن المصادر اليهودية تفيد بأن اليهود دخلوا بخارى في القرن الرابع عشر، بعد أن دعا أمير بخارى يهود أفغانستان ودمشق للاستيطان بالإمارة، وتفيد نفس المصادر بأن اليهود تلقوا هذه الدعوة بعد أن أبدى الأمير إعجابه الشديد ببعض المنسوجات اليهودية، وكانت الأنشطة الاقتصادية ليهود وسط آسيا تنحصر في المنسوجات.

وطرأت تحولات ملموسة على أنشطة اليهود الاقتصادية بعد أن احتلت روسيا وسط آسيا في الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر، وكان من مظاهر التحولات أنه تم السماح لليهود بالعمل في مجالي الزراعة والصناعة. وفي ظل الحكم الروسي لهذه المنطقة كانت أنشطة اليهود الزراعية تتمثل في زراعة القطن والكروم وأشجار الزيتون. أما أنشطتهم الصناعية فإنها اعتمدت على منتجاتهم الزراعية، ولكنها شملت أيضا إقامة مصانع لصباغة النسيج وساهمت أنشطة اليهود الاقتصادية في تطوير اقتصاديات المنطقة، واستغل اليهود تطور شبكة المواصلات لتطوير أنشطتهم التجارية.

وحدث تحول ضخم في أنشطة اليهود الاقتصادية بعد قيام الثورة البلشفية في عام ١٩١٧، وكان هذا التحول نتيجة للسياسة التي انتهجها النظام الشيوعي تجاه اليهود، ونتيجة لأن اليهود كانوا على قدر كبير من الثقافة، أضف إلى هذا أن ثقافتهم الرفيعة ساعدتهم على الاشتغال في

مهن عديدة، فاشتغلت أعداد كبيرة من اليهود بالطب والصيدلة والتدريس والأدب. وفي المقابل تضاءل دور اليهود في الحياة السياسية والحزبية بسبب العداء الذي تعرضوا له من قبل الحزب الشيوعي. وفي العشرينيات من هذا القرن بذلت بعض المحاولات لتطوين اليهود في المزارع الاشتراكية (الكولوخوز)، وفي عام 1932 كان قد تم بالفعل لتوطين 3500 يهودي في هذه المزارع، ولكن باءت هذه التجربة بالفشل بسبب عدم صلاحية الأراضي الزراعية وبسبب عداء السكان المحليين لهم.

امتهان اليهود للوساطة التجارية بين الشرق والغرب

لم تشكل بلدان الشرق باستثناء بلدان وسط آسيا والقوقاز عامل جذب لليهود الأوروبيين، ولكن بعد أن احتل الروس مناطق شاسعة من وسط آسيا بدأ اليهود الأشكناز يفدون إلى المنطقة من روسيا القيصرية. وهكذا أصبحت الطوائف اليهودية في هذه البلدان خليطا من اليهود السفاراد والأشكناز، وساهمت هذه الطوائف التي كان معظم أهلها من التجار في توثيق العلاقات الاقتصادية بين بلدان الشرق والدول الأوروبية. ومن الخطأ أن نتصور أن اليهود الأوروبيين أقاموا في بخارى فقط، فقد أقام بعض التجار اليهود الأوروبيين في بغداد إبان الاحتلال التركي والانتداب البريطاني، فأسس أحد اليهود الألمان في بغداد على سبيل المثال مصنعا للنسيج، ولكن لم يقبل اليهود الأوروبيون على الإقامة في إيران أو اليمن أو أفغانستان. أما اليهود الذين أقاموا في هذه البلدان فكانوا على صلة وثيقة بالسلطة، فكان يعقوب فولاك على سبيل المثال هو الطبيب الخاص للشاه ناصر الدين إبان عقد الخمسينيات من القرن التاسع عشر.

وبشكل عام يمكننا قول إنه كان لليهود وجود قوي في البلدان التي لم تكن أنظمتها تعاديهم، فاستوطن الكثيرون من التجار اليهود اليمن خلال الفترة الممتدة من عام 1872 حتى عام 1918 أي حينما كان اليمن خاضعا لسيطرة الإمبراطورية العثمانية، كما أقام الكثيرون منهم في مدينتي الحديدة وصنعاء، ولعب هؤلاء التجار دور الوسيط التجاري بين بلدان الشرق وأوروبا، وبرز اليهود في مجال الوساطة التجارية بعد أن تسببت المتغيرات الاقتصادية والسياسية في انهيار كل من الصناعة والزراعة في بلدان الشرق، كما أنه

كان لليهود تراث عريق منذ القرون الوسطى في الاشتغال بالتجارة بين حوض البحر الأبيض المتوسط وبين شبه القارة الهندية، ومع هذا تسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالشرق وانقطاع علاقاتهم بالطوائف اليهودية الأجنبية في تضاؤل نصيب اليهود في عمليات التجارة الدولية.

وأسفر تزايد نفوذ الدول الغربية في بلدان المشرق بسبب مصالحهم الاقتصادية بدءا من منتصف القرن التاسع عشر عن حدوث تحول ملموس في اقتصاديات هذه البلدان التي شهدت تطورا ملموسا خاصة في مجال التجارة، فأقيمت في هذه الفترة شبكة مواصلات حديثة، وأصبحت طرق النقل البحري أفضل وأكثر أمانا مع اختراع السفن البخارية في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. أما اليهود فقد تبنت السلطات الأوروبية والأنظمة المحلية في نفس الفترة مواقف أفضل تجاههم، وكان من ضمن العوامل التي ساعدت على تطور وضع اليهود في هذه البلدان أنه أقيم في أوساط اليهود نظام تعليمي حديث ساعد على الارتقاء بثقافتهم، كما ساعدت العلاقات الوثيقة التي أقامها التجار اليهود في الشرق مع أوروبا ومعرفتهم باللغات الأجنبية على التفوق على التجار المحليين.

وفي واقع الأمر كان يهود الشرق أكثر اهتماما من التجار المسلمين بتوسيع حجم أنشطتهم التجارية، فشهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ولدوافع اقتصادية تزايد قوة حركة الهجرة من اليمن إلى الهند، فهاجرت في نهايات القرن الثامن عشر وإبان القرن التاسع عشر أعداد كبيرة من يهود العراق إلى بلدان الشرق الأقصى. وشكل المهاجرون في البلدان التي حلوا بها قوة اقتصادية ضخمة، وشملت أنشطتهم الاقتصادية العديد من الدول الأوروبية، فاستقرت أعداد كبيرة منهم في مدن إنجليزية كثيرة، ولذلك كان لهم وجود ملحوظ في مدينتي لندن ومانشيستر.

وبعد أن سقطت عدن تحت الاحتلال البريطاني اتسع حجم العمليات التجارية التي كان يقوم بها اليهود، ولذلك شملت أنشطتهم كل المدن الواقعة على ساحل البحر الأحمر بل ووصلت إلى بورسعيد. وفي إيران أقام التجار اليهود علاقات وثيقة مع الهند وروسيا، وشملت صادراتهم لهذين البلدين السجاد والنسيج والأحجار الكريمة، ولكن تعرضت أنشطة يهود الشرق إلى

ضرر بالغ بعد أن تبنت حكومات هذه البلدان في العصر الحديث سياسة قومية متطرفة دعت إلى حصر كل الأنشطة التجارية في أيدي الحكومة. ونستثني إيران من هذا الوضع، حيث ظل اليهود يعملون فيها بالتجارة حتى في عهد آية الله الخميني.

القوة الاقتصادية للعائلات اليهودية

لم تظهر العائلات اليهودية بالغة الثراء إلا في البلدان التي نعم فيها اليهود بالمساواة، والتي ساد فيها على مدى فترة طويلة قدر كبير من الاستقرار السياسي، ولذلك لم تظهر العائلات اليهودية الثرية في اليمن وكردستان، وإن كان قد ظهر إبان الحكم التركي لليمن ثري يهودي يدعى أهارون شحب، وأطلق عليه لقب ملك البن لأنه كان مسيطرا على تجارته. وكانت عائلة حبشوشي اليهودية هي العائلة اليهودية الوحيدة التي وصلت إبان عهد الإمام يحيى إلى قدر كبير من الثراء.

وفي عدن كانت عائلة ميسة (موسى) وخاصة أحد أبنائها ويدعى بنين من أكثر العائلات اليهودية ثراء، وكانت أنشطتها التجارية تشمل الاستيراد والتصدير، ووصلت أنشطتها إلى كل من انجلترا وأمريكا. وقد أشار أحد الرحالة الذين زاروا عدن في عام 1911إلى أن ثروة العائلة تقدر بحوالي مليون جنيه استرليني، ويرجع إلى مناحيم موسى رئيس هذه العائلة فضل تكوين كل هذه الثروة حيث كان يعمل في خدمة الجيش البريطاني. وقدمت هذه العائلة مساعدات سخية إلى يهود اليمن الذين توجهوا إلى عدن في طريقهم إلى فلسطين، ولكن عندما تزايدت في عدن خاصة في عقد الأربعينيات من القرن العشرين، وخاصة بعد أحداث 1947، قوة التيارات القومية نقلت هذه العائلة معظم ممتلكاتها إلى دول أخرى، وبصفة خاصة إلى انجلترا، ولعلنا لسنا في حاجة إلى القول بأن تدهور نفوذ هذه العائلة لم يحل دون تدهور وضع اليهود في اليمن خلال تلك الفترة بالرغم من علاقاتها الوثيقة بالسلطات البريطانية.

وفيما يتعلق بإيران فلم تظهر بها حتى الحرب العالمية الأولى أية عائلة يهودية ثرية، ذلك لأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ليهود إيران طيلة الفترة الممتدة من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى كانت

متدهورة للغاية، وفي المقابل شهد عهد محمد رضا شاه ظهور بعض العائلات اليهودية الثرية. فكان يوجد بطهران في عام 1975 حوالي اثني عشر مليونيرا يهوديا. وساهمت رؤوس الأموال اليهودية في توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية بين إيران وإسرائيل، ولكن لم يكن بمقدور رأس المال اليهودي تغيير موقف الخميني تجاه إسرائيل، فمنذ أن اعتلى الخميني السلطة في عام 1979، تم إعدام ما يربو على عشرة يهود فضلا عن العشرات الذين ألقوا في المعتقلات. ومع هذا يبدو أن رؤوس الأموال اليهودية في إيران تساعد في الحفاظ على أمن الطائفة اليهودية، لأن النظام يستفيد، بشكل أو بآخر من هذه الأموال. وخلاصة القول أن يهود إيران، بسبب عدم الاستقرار السياسي، يفضلون تهريب أموالهم إلى الخارج، وأدام هذا الأمر يمكن ألا يهدد حياتهم بالخطر. وفي أفغانستان نجح عدد كبير من اليهود في جني ثروات طائلة من أنشطتهم التجارية التي مارسوها إبان فترة حكم الحاكم الليبرالي أمان الله خان (1919-1929). وكان موسى جول من أبرز أثرياء اليهود هناك، ولم تقتصر أنشطته التجارية على تصدير القطن إلى روسيا، بل أسس بعض المصانع لإنتاج الزيوت والصابون، ولكن بعد أن وجهت إليه تهمة العمالة لروسيا اضطر لوقف كل أنشطته التجارية، وكان هذا هو نهاية ثرائه.

وفي بخارى جمعت عائلات يهودية كثيرة أموالا طائلة بعد أن قامت العديد من المصانع لإنتاج الغزل والنسيج، وكانت هذه العائلات تصدر منتجاتها إلى دول أوروبا الشرقية، وكان من بين العائلات اليهودية الثرية هناك عائلات: دافيدوف ويهوديوف، عدايوف، ويوزيالوف. وكان لهذه العائلات بعض الفروع التجارية ليس فقط في آسيا وإنما أيضا في روسيا، ثم انتهى العهد الذهبي ليهود بخارى بعد أن أقيم بها النظام البلشفي الذي تعرض اليهود في ظله للاضطهاد. وقد استطاعت بعض العائلات تهريب أموالها إلى مدن أوروبا الغربية، وخاصة إلى لندن-وكانت هذه الأسر تقدم مساعدات سخية للطوائف اليهودية في الداخل والخارج، وبصفة خاصة للاستيطان الصهيوني في فلسطين بكل طوائفه.

وكانت العائلات اليهودية في العراق على قدر كبير من الثراء وكان منصب وزير الخزانة (صراف باشا)، خلال فترة حكم الباشوات المماليك

(1750-1831)، عادة من نصيب أحد اليهود الأثرياء العاملين في المجالات المالية، وكان بحكم مكانته هذه يرأس الطائفة اليهودية. وكان الشيخ ساسون من أبرز أثرياء اليهود وزير الخزانة في ظل الفترة العثمانية مما أتاح له فرصة رئاسة الطائفة اليهودية في بغداد من عام 1781 حتى عام 1817. وقد فر إلى إيران بعد أن تعرض للاضطهاد من قبل الحاكم داود باشا ثم فر ابنه أيضا من العراق بعد فترة وجيزة من هروب أبيه، ثم هاجرا إلى الهند، وشكلت عائلة ساسون هناك قوة اقتصادية ضخمة، ولم يقتصر نشاطها التجاري على منطقتي المحيط الهندي وبلدان الشرق الأقصى وإنما شملت أنشطتها البلدان الأوروبية عامة وانجلترا على وجه الخصوص. وعملت هذه العائلة في تجارة الأفيون، ولذلك كانت على درجة ضخمة من الثراء الفاحش، وأطلق البعض على هذه العائلة لقب «روتشيلد الشرق». واستغلت هذه العائلة الوضع الاقتصادي الجديد الذي ظهر في أعقاب احتلال بريطانيا للعديد من دول الشرق الأقصى، وأقامت فروعا تجارية خاصة بها في هذه الدول. وفي نهايات القرن التاسع عشر هاجر عدد كبير من أبناء هذه العائلة إلى إنجلترا فأسس الحاخام ديفيد ساسون مكتبة في العاصمة البريطانية لندن لبيع المخطوطات النادرة، وشارك أبناء هذه العائلة أيضا في الحياة الاجتماعية والسياسية بإنجلترا، بل وشغل أحد أبنائها إبان الحرب العالمية الثانية منصب وزير بمجلس العموم البريطاني.

وكانت عائلة خوري من أبرز العائلات اليهودية التي حققت نجاحا تجاريا ملموسا في الشرق الأقصى، وكان صالح خوري مؤسس هذه العائلة من أبرز يهود العراق، وتوفي في عام 1876. وقد هاجر اليعازر أحد أبنائه إلى الهند في عام 1850، ثم أصبح من الأثرياء ووصلت تجارته إلى مدن الصين، مثل شنغهاي وهونج كونج.

وكان لكل العائلات اليهودية الثرية نشاط تجاري ملحوظ في الشرق الأقصى، ونتيجة لتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان في بلدان الشرق الأقصى، فقد وجد يهود العراق الذين هاجروا إلى هذه البلدان حريتهم في مجال التصدير والاستيراد، ولاشك أن تحسن طرق المواصلات البحرية، وسيطرة بريطانيا المطلقة على الطرق البحرية الواقعة بين أوروبا والهند والصين ساعدا العائلات اليهودية على تحقيق قدر ضخم من الثراء،

كما كان للاستقرار السياسي الذي عم المنطقة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين دور أساسي في تمكين اليهود من السيطرة على المنطقة. وقد تميزت هذه العائلات بالتصدق والمساعدة الاجتماعية فأقامت المدارس، ودور اليتامى، والمعابد والمستشفيات أو ساهمت في إنشائها سواء في العراق أو فلسطين. ومن أشهر العائلات التي اشتهرت في هذا المجال عائلة خدورى، التي اتسع مجال مساعداتها إلى غير اليهود، وبصفة خاصة لعرب فلسطين، ولأبناء شعوب أخرى في الهند والصين وفرنسا وانجلترا وغيرها.

وحققت بعض العائلات اليهودية في نهايات القرن التاسع عشر قدرا كبيرا من الثراء، ولم يكن هذا الثراء نتيجة لهجرتها لبلدان الشرق الأقصى، وإنما نتيجة لتزايد نفوذها الاقتصادي في العراق، وساهم افتتاح قناة السويس إلى حد كبير في ازدهار النشاط الاقتصادي بالعراق، وتزايد ثراء العائلات اليهودية. وكانت عائلتا زيلخا وعبودي من أكثر العائلات اليهودية ثراء بالعراق، وحققت العائلتان قدرا ضخما من الثراء نتيجة لأنشطتهما المالية الواسعة النطاق. فقد رأس مال البنك الذي أسسه خدورى زيلخة في عام 1899 بمائتين وخمسين مليون دولار. وقد وصلت أنشطته التجارية إلى كل من لبنان ومصر وسوريا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأمريكا الجنوبية والشرق الأقصى. ونتيجة لسيطرة يهود العراق على حركة أسواق المال فقد ألحق رحيلهم عن العراق في عام 1950 أشد الضرر بنظام البنوك في العراق.

ويمكننا في هذا المجال القول إن العائلات اليهودية الثرية بالعراق تميزت عن غيرها من العائلات اليهودية الثرية في الشرق ليس فقط من ناحية كونها على قدر كبير من الثراء الفاحش، وإنما أيضا من ناحية أن أنشطتها تجاوزت حدود العراق.

ونستخلص هنا أن تزايد تأثير القوى الأوروبية العظمى على الشرق كان في صالح يهود الشرق، حيث ساهمت هذه القوى في تحسين أوضاع اليهود الاقتصادية والسياسة، ولاشك أن تطور أنشطة اليهود الاقتصادية والتعليمية أدى إلى تحسن أوضاع اليهود الاجتماعية وظروفهم المعيشية. وأدى ظهور الاتجاهات القومية بالبلدان الإسلامية بعد الحرب العالمية الأولى إلى

الإضرار بوضع يهود الشرق، فقامت الحكومات العربية والإسلامية بعد أن تزايدت بها قوة الاتجاهات القومية بتأميم أموال وممتلكات اليهود مما اضطر معظم اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين، وتحول أموالهم إلى أوروبا وأميركا. ولم يعد هناك ثراء يهودي إلا في إيران، وهو الثراء المرهون بموقف النظام الإسلامي الجديد في إيران من اليهود.

2

الوضع القانوني لليهود ومواقف المجتمع تجاههم

عاش يهود المشرق الإسلامي على مدى ما يقرب من ألف ومائتي عام تحت حكم الإسلام، وأطلق عليهم طيلة هذه الفترة اسم أهل الذمة. وكان يحق لهم ممارسة شعائرهم الدينية في مقابل الجزية التي كانوا يدفعونها للسلطات التي كانت تتولى حماية ممتلكاتهم، واتسمت علاقة اليهود بالمجتمع المحيط بهم بقدر كبير من الاستقرار، ولكننا نستثني بالطبع بعض الحالات التي تعرض اليهود فيها لبعض المضايقات. وكان استقرار اليهود في أي بلد من بلدان الشرق يرتبط إلى حد كبير بمدى استقرار السلطة، وبمدى تأثير رجال الدين، وبمدى قرب اليهود من السلطة. وكان وضع يهود الشرق أفضل بكثير من وضع يهود أوروبا الذين اضطهدوا لأسباب سياسية واقتصادية ودينية، فكثيرا ماكانوا يطردون من البلدان التي أقاموا فيها، في حين لم يتعرض يهود بلدان الشرق لنفس المصير.

وطرأت تغيرات كثيرة على وضع يهود الشرق بعد أن تزايد منذ الأربعينيات من القرن التاسع عشر حجم تدخل القوى الأوروبية بالمنطقة، حيث

حرصت كل من إنجلترا وفرنسا في أعقاب الثورة الفرنسية على منح المساواة في الحقوق لسكانهما من اليهود، وليهود بلدان الشرق التي احتلتاها. وفي الحقيقة كان حرص القوى الأوروبية على منح المساواة لكل الأقليات يهدف إلى خدمة مصالحها السياسية والاقتصادية بالمنطقة. وسنعرض في هذا المجال كيف حصل يهود كل بلد من بلدان الشرق على المساواة في الحقوق، ففي عدن على سبيل المثال ألغى البريطانيون ضريبة الجزية بعد احتلالهم لها في عام 1893، وكان هذا القرار الذي اتخذه الحاكم البريطاني يهدف إلى التقرب من اليهود الذين لم يتوقفوا عن مساندة المحتل البريطاني عن طريق عمليات التجسس والاستخبارات.

بيد أن المحتل لم يمنح اليهود دائما حق المساواة، فلم يحرص الروس، على سبيل المثال، على منح المساواة ليهود آسيا الوسطى، هذا بالرغم من أنهم قاموا بحملات عديدة لحماية اليهود من الاضطهادات التي تعرضوا لها من قبل الأمراء والسكان المحليين.

وشهدت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمد الثاني (1808-1839) حركة إصلاحات سياسية واجتماعية واسعة النطاق، كان من بين مظاهرها قيام السلطات بمنح السكان المسيحيين واليهود حق المساواة مع الآخرين. وكان هذا الأمر مظهرا من بين مظاهر خضوع الدولة لضغوط القوى الأوروبية الهادفة إلى تحسين وضع المسيحيين في البلدان التابعة لها. وكان إقدام الدولة على تحسين وضع رعاياها من المسيحيين واليهود يهدف إلى نيل تأييد القوى الأوروبية التي أيدت الدولة إبان حربها مع روسيا (حرب القرم) خلال عامي 1853-1856 وقد أعلن حق المساواة لأول مرة في «خط شريف جولجانا» عام 1829، الذي أعلنه السلطان عبد المجيد (1829-1861). وقد ورد مزيد من التفاصيل حول هذا الإعلان في الأمر السلطاني الصادر عام 1856. وقبل ذلك بعام ألغت الدولة في عام 1855 صريبة الجزية، ولكنها ألزمت هذه الأقليات بدفع صريبة «البدل» في مقابل عدم تأديتها للخدمة العسكرية، وهي الضريبة التي عرفت بين العامة باسم «عسكرية-عسكر» بالعربية.

ووصلت حركة الإصلاحات إلى ذروتها في عام 1876 حيث صدر في هذا العام أول دستور بالإمبراطورية، وكان رئيس الوزراء التركي مدحت

باشا هو الذي صاغ بنود هذا الدستور. وعلاوة على تصديق الدستور على كل الإصلاحات التي نفذها السلطان محمد الثاني، فقد منح الدستور تمثيلا كاملا لكل الأقليات في البرلمان العثماني الذي دعا الدستور إلى تشكيله.

وكان العراق يتبع الدولة العثمانية إبان فترة التنظيمات التي حدثت فيها حركة الإصلاحات. أما كردستان فقد كانت خاضعة لسيطرة العثمانيين، ولكنها كانت تخضع في واقع الأمر لحكم «الأغاوات» قادة القبائل المحليين. وحرص الولاة الأتراك، على عكس الباشوات المماليك الذين حكموها حتى عام 1831، إبان حكمهم للعراق على تطبيق نفس التنظيمات التي طبقوها في بلادهم. وكان مدحت باشا (1829-1872) من أكثر الولاة الأتراك حرصا على تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالعراق، وعلى توفير الأمن اللازم لليهود.

وفيما يتعلق باليمن فإنه خضع لحكم الإمبراطورية العثمانية طيلة الفترة الممتدة من عام 1872 حتى عام 1918. وحرص العثمانيون إبان هذه الفترة على تطبيق كل إصلاحات التنظيمات التي كان قد تم تطبيقها في سائر البلدان التابعة للدولة.

وظهرت في إيران إبان الفترة التي حدثت فيها حركة الإصلاحات حركة ليبرالية دعت إلى تحويل إيران إلى دولة حديثة على غرار الدول الأوروبية. ودعت هذه الحركة إلى تحديث إيران، وإلى تقليص حجم الصلاحيات الممنوحة للشاه، ولكن لم تكن للحركة أية آراء محددة بشأن الأقليات الدينية. ولم يقدم قادة هذه الحركة تحسين أوضاع اليهود إلا بعد أن تعرضوا لضغوط شديدة من قبل المنظمات اليهودية والحكومات الأوروبية. وفي الواقع لم يتحسن وضع اليهود في إيران إلا في عهد الشاه ناصر الدين (1848-1896) الذي عمل على تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلاده، وعلى توثيق علاقاته بالقوى الأوروبية. والتقى الشاه ناصر الدين، في إطار علاقاته، التي أقامها مع الدول الأوروبية، مع بعض الشخصيات اليهودية الأوروبية، وتعهد لهذه الشخصيات بتحسين أوضاع اليهود فتم إلغاء قانون المواريث الذي كان يعطي اليهود الذين اعتنقوا الإسلام حق وراثة أقاربهم من اليهود، حتى وإن كان لهم أقارب يهود من الدرجة الأولى.

ولكنه لم يلغ وضع اليهود كأبناء ذمة وفقا للتقاليد الإسلامية.

وفي أفغانستان تحسنت أوضاع اليهود في عهد الحاكم المستنير أمان الله خان (1919-1929) الذي لم يتوقف طيلة فترة حكمه عن تقليص مكانة رجال الدين في الدولة، وأصدر في عام 1925 مرسوما لم يطبق عمليا بإلغاء الحزية وإلغاء وضع الشارات المميزة لليهود.. وفي عصر خلفه نادر شاه (1929-1933) تم إلغاء الجزية تماما ووضع الشارات المميزة، بالرغم من أنه لم يرد أي ذكر لهذه الأمور في دستور 1931.

وبعد أن حصل يهود الشرق على حق المساواة في المجتمع، منحتهم السلطات حق التمثيل البرلماني، فانتخب على سبيل المثال مناحيم صلح دانيال لتمثيل يهود العراق في البرلمان العثماني، كما حظي يهود إيران في عام 1906 بحق دخول المجلس الإيراني، ومثلهم آنذاك في البرلمان عزيز الله سيماني، ولكنه سرعان ما استقال من منصبه بسبب العداء الشديد الذي تعرض له من قبل أعضاء البرلمان، وأصبح دكتور أيوب لقمان ممثلا لليهود في البرلمان من عام 1916 حتى عام 1922، ومثل الدكتور شموئيل حاييم اليهود في البرلمان منذ عام 1922 حتى عام 1926.

وقد سعى يهود اليمن إلى إشراك مندوبين عنهم في البرلمان العثماني، ولكن طلبهم قوبل بالرفض خاصة أن السلطات العثمانية ادعت أن تعدادهم الضئيل لا يتيح لهم حق الانضمام إلى البرلمان العثماني.

ويمكننا بشكل عام القول إن يهود الشرق تمتعوا بالمساواة في الحقوق بعد أن أقيمت في هذه البلدان أنظمة حديثة أي بعد الحرب العالمية الأولى. وتمتع يهود العراق بالمساواة بعد أن خضع العراق للحكم البريطاني في عام 1922. أما في إيران فقد حصل اليهود على المساواة بعد ثورة 1925 أي بعد أن أرسى الشاه رضا أسس الدولة الإيرانية الحديثة. وفي أفغانستان حصل اليهود على حق المساواة بعد أن صدر دستور 1931 في عهد نادر شاه، وفي اليمن حصلوا على حق المساواة في مرحلة متأخرة نسبيا إذ كان ذلك في عام 1962 أي بعد قيام الثورة.

اندماج اليهود في أجهزة الدولة

يلاحظ دارسو التاريخ اليهودي في العصور الوسطى أن السلطات

حرصت على جباية الجزية من اليهود، وتطبيق القوانين الإسلامية، ولكنها أتاحت لليهود في نفس الوقت تقلد العديد من المناصب المهمة، فكان حسداي بن شبروط في بلاط الخليفة الأموي عبد الرحمن الثالث وشموئيل هناجيد في غرناطة إبان القرنين العاشر والحادي عشر، على سبيل المثال، من أبرز الشخصيات اليهودية التي عملت في إطار الخلافتين الأموية والأندلسية. وكذلك خدم الإخوة إبراهيم وحيد بني سهل التوستاري لدى الخلفاء الفاطميين في النصف الأول من القرن الحادي عشر. وفي إطار الخلافة الفاطمية بمصر تقلد اليهود العديد من المناصب المهمة.

وشغل اليهود في العصر الحديث العديد من المناصب المهمة. فكان معظمهم من رجال الاقتصاد والأطباء وإبان فترة حكم المماليك للعراق التي امتدت من عام 1750 وحتى عام 1831، كان كبير الصرافين عادة من اليهود، وكان شيخ الطائفة اليهودية يشغل عادة هذا المنصب. وكان اليهود يتولون أيضا مسؤولية إدارة بيت المال، فكان الحكام يحرصون على تولية اليهود مهمة الإشراف على الشؤون المالية لما عرف عنهم من خبرة في هذا المجال.

أما في إيران فقد حظرت السلطات على اليهود إبان القرن التاسع عشر العمل في أي جهة حكومية، ومع هذا عمل بعض الأطباء اليهود في قصر الشاه. وفي اليمن أيضا كان باروخ بن شموئيل هو الطبيب الخاص للإمام المهدي عبد الله (1834) ثم أصبح مستشاره وكاتم سره للشؤون السياسية والعسكرية.

وبالرغم من أن رجال الدين بالشرق أعربوا أكثر من مرة عن تحفظاتهم إزاء تعيين اليهود في المناصب القيادية بالدولة إلا أن الحكام لم ينظروا بعين الاعتبار إلى هذه التحفظات، خاصة أنهم كانو يرون أن تولي أبناء الأقليات غير المسلمة للمناصب القيادية لا يعرض الإسلام إلى أي خطر، ومع هذا كان الحكام يخضعون في بعض الأحيان لضغوط رجال الدين، وكانوا يقيلون اليهود من مناصبهم إذا ما رأوا أن هذا يتفق مع مصالحهم، وفي أحيان أخرى كانوا يشجعون اليهود على اعتناق الإسلام للحفاظ على مناصبهم. وحينما فرضت الدولة العثمانية سيطرتها على كل المنطقة، وبعد أن بدأت في تطبيق سياسة الإصلاحات كان لهذه السياسة أعظم الأثر في وضع اليهود فجاء في الخط «الهمايوني» الصادر في عام 1856

الذي تضمن أسس سياسة الإصلاحات: «إن كل رعايا دولتنا العلية بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية سيعملون في الدولة، بما يتماشى مع قدراتهم وكفاءاتهم». وبموجب سياسة الإصلاحات هذه تم تشكيل عدة مجالس تولى كل منها إدارة كل إقليم من أقاليم الدولة على حدة، كان لأبناء الأقليات الدينية حق التمثيل فيها.

وكان ليهود العراق والمناطق الجنوبية من كردستان دور نشيط في حياة المجتمع، فتقلد اليهود في كل من بغداد والبصرة والموصل العديد من المناصب العامة في الجهات الحكومية، بل وانتخب بعضهم للعمل في المجالس المحلية والمحاكم المختلطة، وكان ممثلو اليهود في هذه المجلس يحرصون دائما على تأييد إخوانهم من اليهود خاصة إبان الفترات التي كانت تتزايد فيها حدة العداء بين اليهود والمسلمين.

وعند مقارنة وضع يهود العراق بوضع اليهود في كردستان واليمن نجد أن يهود العراق كانوا من أكثر يهود الإمبراطورية العثمانية اندماجا في المؤسسات الحكومية، وشاعت ظاهرة اندماجهم في المجتمع بعد قيام ثورة تركيا الفتاة التي سعى قادتها إلى تشكيل نظم المجتمع والدولة على أسس عثمانية تركية دون الاهتمام بالعامل الديني. ومن المرجح أن يهود العراق تفوقوا على إخوانهم من اليهود في كل من كردستان واليمن نتيجة لأن وضعهم الاجتماعي كان أفضل من نظيره لدى الآخرين، علاوة على أن مستواهم الثقافي كان أرقى بكثير من نظيره لدى يهود سائر البلدان. وكان من أبرز يهود العراق آنذاك كل من مناحيم صالح دانيال (1846-1940) وساسون أفندي ين يحزقئيل-اللذين كانا عضوين بمجلس النواب العثماني- ويعقوب تسيمح وابنه داود عضوي مجلس مدينة الموصل، وحاييم بن موسى قافح، الذي كان بمنزلة حاكم محافظة ياريم في فترة الحكم التركي في اليمن.

ومن الملاحظ أن اليهود اندمجوا طيلة الفترة العثمانية في كافة الأجهزة الحكومية، وتزايد حجم وجودهم بالمؤسسات الحكومية بعد أن فرضت بريطانيا سيطرتها على العراق فعملت أعداد كبيرة من اليهود في هيئتي البريد والمواصلات، وبوزارة الخزانة. ومن جهة أخرى فعند مقارنة وضع يهود العراق بيهود عدن نجد أن يهود العراق كانوا أكثر اندماجا بالمؤسسات

الحكومية من يهود عدن الذين أصروا على عدم العمل يوم السبت، واحترام قداسة هذا اليوم.

وحقيقة الأمر أن المساواة في الحقوق، وحصول اليهود على قدر كبير من الثقافة العلمانية كانا بمنزلة العاملين الرئيسيين اللذين ساعدا اليهود على الاندماج بالمؤسسات الحكومية، ولم يكن الاحتلال العثماني أو البريطاني فقط هو السبب الوحيد الذي ساعد اليهود على العمل بالمؤسسات الحكومية. فقد منحت إيران التي حافظت دائما على استقلالها لليهود فرصة العمل بها. ولم يندمج اليهود الإيرانيون بالمؤسسات الحكومية حتى عام 1914 أي حتى العام الذي شهد نشوب الحرب العالمية الأولى. وكان حصول يهود إيران على قدر عال من الثقافة بدءا من نهايات القرن التاسع عشر علاوة على تأثر إيران بالفكر الأوروبي، وقيام رضا شاه بإلغاء كل القيود المفروضة على اليهود من بين أهم العوامل التي ساهمت في اندماج اليهود بالمجتمع. وبالرغم من أن يهود إيران لم يشغلوا أية مناصب سياسية أو عسكرية مهمة بالدولة إلا أنه أتيحت لهم فرصة تولى إدارة المؤسسات الاقتصادية الحكومية خاصة أنهم كانوا على دراية كبيرة بالاقتصاد.

وتضاءل حجم الوجود اليهودي في الشرق بعد أن حصلت بلدان المنطقة على استقلالها، وبعد أن تزايدت بها قوة المشاعر القومية فتضاءل في العراق على سبيل المثال منذ عقد الأربعينيات حجم الوجود اليهودي، وأقيلت أعداد كبيرة منهم من الوظائف الحكومية.

وكان للعامل الديني نصيبه أيضا في تقليص حجم الوجود اليهودي بالشرق. ففي اليمن، على سبيل المثال، طلب الإمام يحيى من الأتراك ألا يعينوا غير المسلمين في المناصب القيادية. وعندما انتقلت السلطة إلى أيدي الإمام، ومع خروج الأتراك من اليمن بعد الحرب العالمية الأولى، لم يعين أي يهودي في أي منصب حكومي.

وفي أفغانستان لم يحصل اليهود على المساواة في الحقوق طيلة فترة وجودهم هناك، كان هذا الوضع نتيجة لتزايد قوة الاتجاه الديني بأفغانستان، علاوة على أن وجودهم كان ضئيلا للغاية، ولذلك لم يشكلوا أي أهمية تذكر للسلطات. وفيما يتعلق بالجمهوريات السوفييتية بآسيا الوسطى فقد تبنت السلطات المحلية مثل كل السكان موقفا معاديا لليهود.

وبشكل عام يمكننا قول إن اندماج اليهود بالمؤسسات الحكومية في الشرق في نهايات القرن التاسع عشر كان نتيجة لحصولهم على المساواة في الحقوق بالإضافة إلى أنهم كانوا يتميزون عن غيرهم من ناحية حصولهم على قدر عال من الثقافة الحديثة. ويمكننا في هذا المجال ملاحظة أنه كلما كانت تتزايد قوة الاتجاهات الإسلامية بالشرق كان يتضاءل حجم الوجود اليهودي في الأجهزة الحكومية، وينطبق هذا الوضع على يهود العراق وإيران ووسط آسيا أكثر من انطباقه على يهود اليمن وكردستان وأفغانستان الذين لم تطرأ أية تغيرات جذرية على حياتهم الاجتماعية-الاقتصادية في العصر الحديث.

الوضع الاجتماعي لليهود

لم يؤد التحسن الذي طرأ على أوضاع اليهود القانونية إلى تحسن أوضاعهم الاجتماعية، بل أدت التغيرات التي طرأتت على وضعهم القانوني إلى تزايد حدة التوتر بين المسلمين وبين الأقلية اليهودية؛ حيث لم يكن المجتمع الإسلامي على استعداد لتقبل اليهود، خاصة أن حصولهم على حق المساواة لم يكن نتيجة لسلسلة من التطورات الاجتماعية، وإنما كان نتيجة لقيام الحكام الأجانب بإصدار مراسيم قضت بمنح اليهود حق المساواة. ولم يكن المجتمع الإسلامي يشعر بالرضا إزاء اليهود نتيجة لتعاونهم مع المستعمر أو مع الأنظمة الديكتاتورية، وأما اليهود فقد حرصوا في نفس الوقت على عدم الاختلاط اجتماعيا مع المجتمع الإسلامي، وحرصوا على استغلال الحقوق التي منحت لهم لتقوية أوضاعهم الاقتصادية، وللحصول على قسط وافر من المعرفة والثقافة.

ويختلف وضع يهود العراق عن وضع اليهود في سائر بلدان المشرق؛ فقد انضمت أعداد كبيرة منهم إلى صفوف الحركة الوطنية العراقية مما أدى إلى ابتعادهم بعض الشيء عن التقاليد اليهودية، ولكنهم لم يتنكروا لانتماءاتهم العرقية-الدينية. وعند تحليل ظاهرة اندماج اليهود في المجتمع العراقي نجد أن أسبابها تكمن في أن يهود العراق رأوا معطيات الواقع الجديد تتيح للسنة والشيعة والعرب والأكراد واليهود فرصة المساهمة في الحركة القومية بالعراق، وكانت التغيرات التي حدثت في أوساط يهود

العراق إبان فترتي الحكم العثماني والبريطاني هي التي جعلتهم يشعرون أنهم أصبحوا يتمتعون بالمساواة في الحقوق. وبالرغم من أن حصول العراق على استقلاله في عام 1932 أضر بأوضاع اليهود إلا أن هذا الأمر لم يحل دون انضمام الكثيرين منهم لصفوف الحركة القومية العراقية، وحتى بعد أن تم السماح لهم في عام 1950 بمغادرة العراق فقد فضل الآلاف منهم البقاء به.

وفي إيران ساهم عاملان رئيسيان في اختلاط بعض اليهود بالمجتمع الإيراني. وتمثل العامل الأول في اعتناق الآلاف من اليهود بدءا من منتصف القرن التاسع عشر للديانة البهائية إيمانا منهم بأن هذه الديانة تمنح المساواة للجميع، وعقد يهود إيران آمالهم على هذه الديانة، معتقدين أن انتشارها في كل إيران سيؤدي إلى تحسن أوضاعهم، ولكن هذه الديانة لقيت معارضة شديدة من قبل قادة المذهب الشيعي والحكام والسكان، ولذا فإنها لم تحقق الخلاص المنشود لليهود.

وتمثل العامل الثاني الذي ساعدهم على الاندماج في المجتمع الإيراني في أن الكثيرين منهم حرصوا على إخفاء انتماءاتهم الدينية إما عن طريق تغيير أسمائهم، وقطع علاقاتهم بالطائفة اليهودية أو اعتناق الإسلام. وكان تنكرهم لهويتهم الدينية يهدف إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية. وشاعت إبان فترة الحكم القاجاري ظاهرة اعتناق أعداد كبيرة من اليهود للإسلام، وفي المقابل فإنه سادت إبان فترة الحكم البهلوي ظاهرة قطع العلاقات مع الطائفة اليهودية.

وسادت هذه الظواهر في أوساط طبقات معينة من المجتمع اليهودي سواء في العراق أو إيران. وفي العراق سادت هذه الظواهر في أوساط الشخصيات المستنيرة من يهود العراق، أما في إيران فإنها سادت في أوساط أصحاب المهن الحرة والتجار.

وفيما يتعلق باليمن فإن السلطة في العصر الحديث لم تطبق سياسة أهل الذمة تجاه اليهود وذلك باستثناء الفترة التي خضع فيها اليمن لحكم الإمام يحيى وابنه الإمام أحمد. ونستدل على هذا من حقيقة أن الدستور اليمني الصادر في عام 1962 لم يتضمن أي ذكر لليهود. وفي إيران، فبالرغم من أن آية الله الخميني حرص منذ توليه الحكم على تطبيق الشريعة

الإسلامية، إلا أنه يطبق سياسة أهل الذمة تجاه اليهود.

ونستدل من هذا العرض لأوضاع يهود الشرق في العصر الحديث أنه طرأت تغيرات جوهرية على وضع اليهود في المجتمع الإسلامي. وعلى كل حال فإن العداء لليهود أخذ في العصر الحديث طابعاً قومياً وسياسيا حديثا، وكان هذا العداء ذا صلة وثيقة بالواقع السياسي الذي شهدته المنطقة في نهايات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

رد فعل العناصر المحافظة في المجتمع الإسلامي.

أثار حصول يهود بعض البلدان على حق المساواة سخط رجال الدين[*]، وحاول اليهود الاحتماء بالسلطات المحلية أو الأجنبية التي لم تشعر بالارتياح إزاء تزايد قوة الجهات المناهضة لسياستها، ولكن باءت محاولات اليهود بالفشل، ولم تجد أيضا محاولات المنظمات اليهودية الأوروبية التي حاولت التدخل لصالحهم.

وكان يهود إيران من أكثر يهود الشرق تعرضا للمضايقات خاصة في عهد ناصر الدين شاه الذي تولى مقاليد الحكم بإيران خلال الأعوام 1848-1896. وبالرغم من أن الشاه حاول إبان هذه الفترة إرساء أسس النظام الحديث في إيران. وتحسين أوضاع اليهود إلا أن كل محاولاته لقيت معارضة شديدة من قبل قادة المذهب الشيعي، الذين لم يجدوا أية صعوبة في إثارة مشاعر السكان ضد اليهود. وباءت كل المحاولات التي بذلها ناصر الدين شاه للتقليل من نفوذ رجال الدين بالمجتمع بالفشل. ولم يكتف رجال الدين بتجاهل أوامر ناصر الدين شاه الداعية إلى عدم التعرض بالأذى لليهود بل أصدروا مراسيم دعت إلى ملاحقة اليهود واضطهادهم، ولم يتوقف قادة رجال الدين من المتطرفين عن مطاردة اليهود مما دفع عزيز الله سيماني مندوب اليهود بالبرلمان الإيراني للاستقالة من منصبه بعد أن لم يسمح له أعضاء البرلمان بإلقاء كلمته.

وكان رضان خان الذي تولى مقاليد السلطة في إيران في عام 1925 أول

(*) لم يكن سخط رجال الدين المسلمين على هذا الموقف نابعا من موقف الدين الإسلامي الذي يحض على احترام الأديان السماوية والمؤمنين بها، بقدر ماكان نابعا من اعتراضهم على بعض الحقوق التي حصل عليها اليهود ووجدوا فيها مساسا بحقوق ومصالح المسلمين. (المراجع).

حاكم إيراني يتمكن من كبح جماح رجال الدين. وبالرغم من نجاحه في السيطرة على مقاليد السلطة والإمساك بزمام الأمور إلا أن رجال الدين ظلوا يهددون حكم مؤسس الأسرة البهلوية. ولهذا تخوف اليهود من أن يبرزوا وجودهم السياسي والاقتصادي في المجتمع الإيراني، كما عمل كل من رضا شاه وابنه محمد شاه على التقليل من حجم الوجود اليهودي في المؤسسات الاقتصادية والجهات الإدارية بالدولة بعد أن تزايد تهديد رجال الدين للسلطة.

أما في أفغانستان فقد حاول رجال الدين إقناع أمان الله خان (1919-1929) وخليفته نادر شاه (1929-1933) باتباع سياسة متشددة تجاه اليهود، ولكن باءت جهود رجال الدين بالفشل.

شهدت بعض البلدان التابعة للدولة العثمانية-والتي طبقت بها سياسة التنظيمات الداعية إلى تحسين وضع الأقليات غير المسلمة-بعض الأنشطة المعادية لليهود فتعرض السكان اليهود لبعض المضايقات ليس فقط بسبب إثارة رجال الدين لمشاعر السكان وإنما أيضا بسبب ضعف الولاة الأتراك. فشاعت في بلدان المنطقة، خاصة في العراق، ظاهرة اتهام اليهود بالإساءة إلى الإسلام مما تسبب بطبيعة الحال في إثارة مشاعر المسلمين ضد اليهود، وأدى انتشار هذه الظاهرة إلى إعدام أحد اليهود في بغداد في عام 1876.

وتعرض يهود المناطق الجنوبية من كردستان والتي كانت تابعة للدولة العثمانية لبعض المضايقات. أما المدن والقرى الداخلية بإقليم كردستان، والتي ظلت تحت سيطرة قادة القبائل فلم يطرأ فيها أي تحسن يذكر على أوضاع اليهود، فلم يتوقف قادة القبائل الكردية عن جباية الأموال من سكان كردستان بمن فيهم اليهود، وهذا بغرض دفع الضرائب المستحقة إلى القسطنطينية، والتي كانت تكفل لهم الحفاظ على سلطتهم.

وفي اليمن رأى السكان أن النظام التركي الذي يتبعه العثمانيون نظام كافر، ذلك لأن الحكام الأتراك حرصوا على تطبيق مذهب الإمام أبي حنيفة في الهيئات القضائية، وهو كان يتعارض بالطبع مع تقاليد الاتجاه الزيدي الذي كان متبعا في اليمن-كما أنه حينما منح الأتراك حق المساواة لليهود، شعر سكان اليمن أن مثل هذا الإجراء يعد خروجا صارخا على

تعاليم الإسلام، وشعروا أيضا أن محاكاة يهود اليمن لأساليب حياة الأتراك يعد خروجا عن التقاليد، وكما هو معروف بذل قادة الاتجاه الزيدي آنذاك كل مافي وسعهم للحيلولة دون انتشار الأفكار الحديثة في أوساط المسلمين. وإبان فترة الحكم التركي لليمن تزايدت حدة التوتر بين المسلمين واليهود ليس لحصول اليهود على قدر كبير من الحرية فحسب وإنما بسبب تزايد النفوذ الاقتصادي لليهود الذين كانوا على صلات قوية بالسلطة. وفي المقابل فعندما تولى الإمام يحيى مقاليد السلطة باليمن في عام 1913 تدهورت أوضاع اليهود خاصة أن الإمام حرص على اتباع سياسة متشددة تجاههم.

وفيما يتعلق بالبلدان التي وقعت تحت احتلال القوى العظمى والتي نذكر منها عدن وبلدان وسط آسيا فلم تتوقف بها المشاحنات بين المسلمين واليهود. ولم تكن هذه المشاحنات لأسباب دينية بقدر ما كانت لأسباب وثيقة الصلة بأن يهود هذه البلدان عملوا على التقرب من المحتل، ومساعدته على احتلال البلدان. ولذلك شن سكان عدن في عام 1873 حملة ضد يهود المدينة، وبرروا حملتهم هذه بأن أحد اليهود تحدث بشكل غير لائق على النبي محمد (ﷺ). وفي منطقة وسط آسيا شهدت السبعينيات من القرن التاسع عشر اضطهاد المسلمين لليهود وسرقة أموالهم، خاصة أنه شاعت آنذاك أفكار معادية لليهود كان منها أن اليهود يسرقون أرباح ومكاسب المسلمين، وحينما انضمت بلدان هذه المنظمة إلى الجمهوريات السوفييتية بعد الحرب العالمية الأولى لم تقل حدة التوتر بين المسلمين واليهود، فشهد عاما 1926و 1936 وقوع بعض الحوادث ضد اليهود في جمهوريتي تركستان وسمرقند.

وفي الستينيات من القرن العشرين تزايدت قوة حركة المد الثوري في البلدان الإسلامية، تلك الحركة التي ترجع أصولها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتجلت مظاهر هذه الحركة في الأيديولوجية الناصرية التي ظهرت في الستينيات من هذا القرن، والتي ارتكزت على محاور ثلاثة رئيسية وهي: المحور العربي، والمحور الإفريقي، والمحور الإسلامي. وتبنت هذه الحركة موقفا معاديا لليهود تجلت مظاهره بشكل واضح في أعمال مؤتمر أكاديمية البحوث الإسلامية الذي نظمته جامعة الأزهر في عام

1968. وفي إطار هذا المؤتمر الذي شارك فيه عدد كبير من فقهاء العالم الإسلامي ألقى المتحدثون خطبا أدانوا فيها اليهود وإسرائيل. وقد سيطر آنذاك الاتجاه المعادي لليهود وإسرائيل على الكتابات الأكاديمية والمجلات العربية التي لم تتوقف عن تصوير اليهود في صورة المخادعين والمزيفين الذين ليس من الممكن أن يثق فيهم المرء. وقد غلبت في هذه الفترة أيضا قوة الاتجاه الداعي إلى التقليل من مصداقية الرواة اليهود الذين اعتنقوا الإسلام الذين كان من بينهم: كعب حبار، وعبد الله بن سبأ، ووهب بن منبه. وتحتوي كتابات آية الله الخميني الذي اعتلى السلطة في إيران في عام 1979 على آراء كثيرة معادية لليهود، فأكد الخميني في كتاباته أن اليهود يعادون الأسس التي يقوم عليها الإسلام وأنهم يسعون إلى فرض سيطرتهم على العالم.

ومن الملاحظ أن الحركة الإسلامية ليست قوية فقط في مصر التي اغتال فيها «الإخوان المسلمون» الرئيس السابق أنور السادات، وإنما هي على قدر كبير من القوة أيضا في كل من سوريا والأردن والجمهوريات السوفييتية الواقعة في وسط آسيا. وسعت المؤتمرات الإسلامية التي عقدت بعد حريق المسجد الأقصى إلى إحياء فكرة الجهاد الإسلامي ضد إسرائيل والصهيونية، ولكنها فشلت في الترويج لهذه الفكرة.

ومن المؤكد أن كل هذه المحاولات ساهمت في تزايد حدة التوتر بين المسلمين ويهود البلدان الإسلامية، وفي تزايد إحساس يهود هذه البلدان بعدم الثقة والطمأنينة. وبالرغم من عداء البلدان الإسلامية لليهود إلا أن الأمور لم تصل إلى الدرجة التي تجعل فقهاء المسلمين يسلبون اليهود حقوق المواطنة. وفي الحقيقة فإن الحركات الإسلامية تشعر بقدر كبير من الحيرة إزاء موقفها تجاه اليهود، ولكنها تشعر لأسباب وثيقة الصلة بالتطورات الفكرية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة في العصر الحديث أنه من الممكن التوصل إلى تسوية مع اليهود خاصة أنهم يلعبون دورا مهما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان.

القومية العربية والنزاع العربي الإسرائيلي

تمثلت أهداف الحركات القومية في الشرق في التخلص من النظم

الملكية المركزية، أي السلطة العثمانية، ومن سيطرة الدول الغربية على سائر الأمور في الشرق. ولم يكن لهذه الحركات أية توجهات معادية لليهود، وربما يكون خير دليل على هذا أن اليهود شاركوا في الحركات القومية العربية فعمل يعقوب صنوع (1839-1917) المعروف باسم «أبو نضارة» على سبيل المثال، في صفوف الحركة الوطنية المصرية، وهاجم في مقالاته السياسية وأعماله المسرحية الخديو إسماعيل والسياسة التي انتهجتها بريطانيا في مصر. وفي بغداد انضم بعض اليهود إلى حزب «الإخاء والمساواة» الذي تأسس بعد نشوب ثورة تركيا الفتاة في عام 1908 ومع ذلك فلم ينظر أعضاء الحزب بعين الارتياح إزاء اشتراك اليهود في الحزب. وعلاوة على انضمام اليهود إلى الأحزاب العربية، شارك بعض اليهود في المؤتمر العربي الضخم الذي عقد في دمشق في عام 1920.

وأدى ظهور الحركة الصهيونية ونشوب النزاع العربي الإسرائيلي إلى حدوث تناقض صارخ بين مصالح الحركة القومية وبين الحركة الصهيونية. أدت هذه الظروف أيضا إلى تدهور العلاقات اليهودية العربية ليس فقط في فلسطين وإنما في كل أنحاء الدول العربية والإسلامية التي كانت انتشرت بها الأفكار القومية.

ولم يطرح مفكرو الحركة الصهيونية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أية آراء بشأن معارضة الدول العربية المتوقعة للمشروع الصهيوني. ومن جهة أخرى لم ينتبه المفكرون العرب إلى تطلعات الحركة الصهيونية، فيما عدا الكاتب اللبناني نجيب عزوزي الذي أصدر في باريس في عام 1905 كتاب La Réveil ele La nation arabe (نشأة الأمة العربية) الذي حذر فيه من خطورة الصهيونية. وقد ورد في الكتاب:

«في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة حركة نهضة عربية يسعى اليهود لإقامة مملكة إسرائيل، وقد كتب على هذين الطرفين أن يخوض كل منهما صراعا مريرا ضد الآخر دون توقف، إلى أن ينتصر أحدهما على الآخر، وستحسم النتيجة النهائية لهذا الصراع مصير العالم بأسره».

وتزايدت حدة التناقض بين مصالح الطرفين إبان الحرب العالمية الأولى، أي بعد أن وعد البريطانيون الشريف حسين بتحرير البلدان العربية من الحكم التركي، وتنصيبه ملكا لكل هذه البلدان، وبعد أن وعدوا اليهود في

نفس الوقت بمنحهم حق إقامة وطن في فلسطين في وعد بلفور (1917). ونتيجة لرغبة الأمير فيصل بن الشريف حسين في التقرب إلى البريطانيين، والحصول على حق السيطرة على كل البلدان العربية فلم يكن على استعداد لتأييد فكرة إقامة كيان يهودي في فلسطين والدعوة للتعايش اليهودي العربي فقط، بل كان مستعدا أيضا للتوقيع على الميثاق المشهور الذي وقعه مع حاييم ويزمان في الثالث من يناير من عام 1919، والذي جاء فيه:

«وبعد أن يتم الانتهاء من محادثات مؤتمر السلام سيتم رسم الحدود بين العرب وإسرائيل، وبعد أن يتم تحديد الدستور الخاص بفلسطين، وإقرار كل المراسيم الإدارية الخاصة بها سيتم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة التي من شأنها ضمان تنفيذ التصريح الذي أدلت به بريطانيا في الثاني من شهر نوفمبر من عام 1917، وسيتم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتبني وتشجيع حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين...».

وحينما ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى قيادة عربية متطرفة بزعامة المفتي الحاج أمين الحسيني (1895-1980)، وبعد أن شنت الصحافة الفلسطينية هجوما ضاريا ضد الهجرة اليهودية، وعلى الأخص من القطاع المسيحي الذي كانت معارضته للهجرة اليهودية أكثر تطرفا لاعتبارات اقتصادية أثر النزاع العربي الإسلائيلي والحركة القومية العربية في وضع يهود الدول العربية. وكان المفتي قد أرسل مبعوثيه إلى كل الدول مطالبا قادتها بمنع اليهود العرب من الهجرة إلى فلسطين حتى لا يزيدوا من قوة المستوطنين اليهود، وبوقف الأنشطة الصهيونية. وكان لهذا المطلب أكبر الأثر في موقف الدول العربية. ففي اليمن على سبيل المثال أصدر الإمام يحيى في عام 1924 مرسوما قضى بمنع اليهود من مغادرة البلاد. وفي العراق أعربت السلطات البريطانية عن تحفظها على الأنشطة اليهودية، وكان هذا الموقف يتماشى مع موقف السكان المسلمين، ومع الموقف الذي تبناه البريطانيون في فلسطين. وبعد أن حصل العراق على استقلاله عام 1932، وبعد موت فيصل عام 1933 تزايدت قوة الاتجاهات الداعية إلى وقف الأنشطة الصهيونية، وفي ظل هذه الفترة فصل آلاف اليهود من وظائفهم الحكومية، وتعرضت أنشطة اليهود الاقتصادية لضرر بالغ.

وفي إيران شنت الحركة القومية الإيرانية المعادية لحكم الأسرة البهلوية

حملة إعلامية قومية معادية لليهود، وتبنى الحزب الشيوعي الإيراني المعروف باسم حزب تودة-والذي كان يدور في فلك موسكو-نهجا معاديا لليهود ولإسرائيل.

ولقيت أنشطة الحركة القومية العربية، والدول الإسلامية المعادية لليهود قبولا واستحسانا من جانب أتباع النازية بالشرق، وينطبق هذا الأمر على إيران وأفغانستان اللتين حرصتا على توثيق علاقتهما بألمانيا النازية. وفي العراق برز أيضا تأثير الفكر النازي الذي تجلت مظاهره في ثورة رشيد الكيلاني التي قامت عام 1941، والتي شارك فيها بعض العملاء الموالين للنازية، وبعض قادة الحركة الوطنية في العراق. وشهد العراق بعد نجاح البريطانيين في قمع هذه الثورة بعض المظاهرات المعادية لليهود.

وتزايدت في كل بلدان الشرق إبان الأربعينيات من هذا القرن الأنشطة المعادية لليهود، وتزايدت قوتها بعد أن أصدرت عصبة الأمم في عام 1947 قرارها بتقسيم فلسطين، وبعد أن أقيمت دولة إسرائيل عام 1948، وبصفة خاصة بعد حرب يونيو 1967. وفيما يتعلق ببلدان آسيا الوسطى التابعة للاتحاد السوفييتي فقد تزايدت بها مشاعر عداء المسلمين لليهود، خاصة بعد أن تبنى الاتحاد السوفييتي سياسة عدائية تجاه إسرائيل. وتدهورت أوضاع يهود الشرق بشكل ملحوظ بعد أن تولى حزب البعث في عام 1963 مقاليد السلطة في العراق. وتزايد في العصر الحديث حجم تأثير الاتحاد السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط لتبنيه سياسة عدائية تجاه إسرائيل.

اشتراك اليهود في الحركات والأحزاب السياسية

أشرنا من قبل إلى أن اليهود شاركوا في الحركات القومية التي كانت ذات طابع ليبرالي، ولكن سرعان ما خرج اليهود من هذه الحركات خاصة بعد أن تزايدت في أوساطها قوة التوجهات الدينية والقومية المعادية لليهود. وبالرغم من أن اليهود حرصوا بشكل عام على عدم الانخراط في صفوف الحركات والأحزاب السياسية في البلدان العربية إلا أن المثقفين منهم انخرطوا في صفوف الأحزاب اليسارية خاصة في كل من العراق وإيران وبخارى. وفيما يتعلق باليمن وعدن وكردستان وأفغانستان فقد ابتعد يهود هذه البلدان عن الحياة السياسية.

ففي بخارى أيدت الصفوة اليهودية بعد الثورة البلشفية في عام 1917 إقامة نظام ديمقراطي في جمهوريتهم التي كانت تتمتع بالحكم الذاتي، وقد شارك يهوديان من بخارى في حكومة كوكاند في عام 1918، وانخرط يهود بخارى في صفوف منظمتين شيوعيتين هما منظمة هيفسكستيا التي كان معظم أعضائها من اليهود الإشكنار الذين كانوا قد هاجروا من روسيا الأوروبية إلى بخارى، وكانت المنظمة الأخرى تضم اليهود المحليين. وأيدت منظمة هيفسكستيا، سياسة الحكومة الداعية إلى إلغاء تعليم اللغة العربية واستخدام الييديش أو الطاجيكية بدلا منها، أما اليهود المحليون في بخارى فقد حرصوا على الحفاظ على التقاليد اليهودية والثقافة العبرية.

وفي العراق انضمت أعداد كبيرة من اليهود إلى صفوف الحزب الشيوعي العراقي إبان الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، وجذب هذا الحزب الذي تأسس في عام 1924 اليهود إلى صفوف لإيمانه بمبادىء المساواة والإخاء، ولتأييده لقرار التقسيم الصادر في عام 1947 والداعي إلى إقامة دولة يهودية ومعارضة الحرب وتأييده للحل السلمي الذي دعا إليه. وعلى كل حال لم يكن وضع اليهود بالحزب مستقرا طوال الوقت خاصة أن بعض الشخصيات النشيطة بالحزب الشيوعي العراقي كانت ترحب بالتعاون مع الدوائر العربية المتطرفة المعادية للاستعمار والتي كانت لها بعض العلاقات مع النازيين، وكان رشيد الكيلاني الذي قام بثورة 1941 من أبرز الشخصيات العراقية التي تعاونت مع النازي، واعتقلت أعداد كبيرة من اليهود بسبب انتمائها للحزب الشيوعي، وأطلق الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم سراحهم بعد ثورة 1958.

وفي إيران أعرب اليهود دائما في الانتخابات عن تأييدهم للأحزاب الليبرالية المعارضة للأحزاب الإسلامية واليسارية، وانضمت أعداد محدودة منهم خاصة من بين المثقفين في عقد الأربعينيات إلى حزب تودة الذي تأسس في عام 1941، ثم خرج معظم اليهود الإيرانيين من الحزب بعد أن ساءت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل، وبعد أن تحسن بشكل ملحوظ وضع اليهود الاجتماعي والاقتصادي، وبعد أن أطيح بنظام مصدق في شهر أغسطس من عام 1953. وشكل يهود هذا الحزب رابطة عرفت باسم «الرابطة الثقافية والاجتماعية اليهودية»، وأصدرت هذه الرابطة

باللغة الفارسية مجلة «نيسان».

ويمكننا بشكل عام قول إن التغييرات التي شهدها الشرق منذ عام 1938 أدت إلى تغيير وضع يهود بلدان الشرق فلم يعودوا ملزمين بدفع ضريبة الجزية. وكانت هذه التغيرات نتيجة طبيعة لتأثير القوى الأوروبية في هذه البلدان، ولرغبة الحكام في تحسين أوضاع بلادهم الاجتماعية والاقتصادية. ولكن يجب أن ندرك أن هذه التغييرات لم تكن نتيجة لحدوث أي تحول أيديولوجي مؤسس على مبدأي الديمقراطية والمساواة، ومن جهة أخرى لم يكن رجال الدين على قدر كاف من الاستعداد النفسي والاجتماعي لتقبل مبدأ المساواة، ولذلك وقفوا حجر عثرة على طريق منح المساواة لليهود. وفيما يتعلق بموقف اليهود إزاء التغيرات التي شهدها الشرق في العصر الحديث، فقد حرصوا على استغلال المساواة في الحقوق التي منحها الحكام لهم للرقي بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، واعتمدوا في هذا المجال على مساعدة المنظمات اليهودية الأوروبية. أما عن الجهود التي قام بها بعض اليهود للاندماج في الحياة السياسية في بلدانهم فلم تكلل بالنجاح بسبب معارضة رجال الدين، ولظهور الحركة القومية العربية والإسلاميةولتزايد حدة التوتر بين المسلمين واليهود والناجم عن النزاع اليهودي العربي في فلسطين وعن تزايد تأثير الاتحاد السوفييتي على المنطقة. وإذا كان يهود الشرق عاشوا في الماضي كأقلية فإن اليهود شكلوا في العصر الحديث مركز ثقل اقتصاديا وثقافيا وسياسيا مما جعل العرب والمسلمين يشعرون بأن اليهود يهددون الغالبية المسلمة من السكان. ومن هنا فبالرغم من أن الحكام لم يلغوا مبدأ المساواة في الحقوق من الناحية الشكلية، إلا أن اليهود أصبحوا محل كراهية واضطهاد السكان.

3 تغيرات في داخل المجتمع اليهودي

تأثير الثقافة الأوروبية والفكر الغربي في حياة يهود الشرق

كان تأثير الثقافة الأوروبية والفكر الغربي في حياة يهود الشرق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر محدودا للغاية، وكان شأنهم في ذلك شأن المسلمين، فكان هذا التأثير مقتصرا على فئة الصفوة التي كان لها علاقات قوية بالغرب، والتي كانت تقيم بالمدن. وتجلت مظاهر هذا التأثير في عدم تمسك اليهود بالتعاليم الدينية، وحرصهم على أن ينهلوا من منابع الثقافة الغربية، وفي تحسن وضع المرأة اليهودية. وفي الحقيقة فإذا كانت المنتجات الأوروبية الاستهلاكية مثل الأطعمة وغيرها قد انتشرت في أوساط كل اليهود قبل هذا الحين فلم يكن لها بطبيعة الحال أي تأثير حاسم في أنماط الحياة العائلية والطائفية.

وكلما كان اليهود يحصلون على المزيد من الحقوق في بلدان الشرق كان يتزايد في المقابل تأثير الثقافة الأوروبية فيهم، وكانت نتائج هذا التأثير كفيلة بإزالة الفروق الاجتماعية بين اليهود

والمسلمين، وأتاح هذا الأمر بدوره لليهود فرصة استيعاب المؤثرات الغربية. ويجب ألا نغفل أن موقف السلطة إزاء الثقافة الغربية كان يلعب دورا رئيسيا في تحديد مدى تأثر اليهود بالفكر الغربي. وكانت أكثر بلدان الشرق تأثرا بالثقافة الغربية هي تلك التي شهدت تغيرات سياسية ضخمة والتي حكمتها القوى الأوروبية أو تلك التي ارتبطت أنشطتها الاقتصادية بأوروبا ومن المؤكد أن العراق وإيران وعدن كانت من أكثر بلدان الشرق تأثرا بالفكر الغربي لما شهدته هذا البلدان في العصر الحديث من تغيرات سياسية.

اختلاف الملابس وطابع الحياة

كانت ملابس اليهود منذ بدايات العصر الحديث شديدة الشبه بملابس الأوروبيين والمسلمين وهذا على خلاف الوضع الذي ساد في العصور الوسطى الذي كان اليهود يرتدون فيه ملابس تختلف عن ملابس المسلمين. ولكن التقاليد الدينية اليهودية كرست اختلاف الملابس، ويتجلى هذا في كتاب «تثنية التوراة» للحاخام الفيلسوف موسى بن ميمون (1135-1204م)(*)، حيث جاء بهذا العمل الديني: «إننا لا نتبع شرائع غير اليهود ولا نتشبه بهم في ملبسهم أو في شعرهم وما شابه ذلك...، ويجب أن يكون الإسرائيلي مختلفا ومميزا عن الآخرين في ملبسه وفي سائر أعماله، مثلما هو مختلف عنهم في علمه وآرائه».

وبدأ يهود الشرق منذ العصر الحديث في محاكاة ملابس الأوروبيين، أو بمزيد من الدقة، التي كانت شائعة في أوساط أبناء الطبقات الإسلامية الذين حاكوا الأوروبيين، الأمر الذي يدل على رغبتهم في الإحساس بعدم الإختلاف عن مجتمعهم المحيط بهم، وبعدم الدونية عن غيرهم. وقد حرص

(*) موسى بن ميمون: يعرف لدى العرب باسم أبي عمران عبد الله الإسرائيلي، ولد في قرطبة عام 1135م. له العديد من المؤلفات في الفلسفة اليهودية وفي الفكر الديني الإسرائيلي. من أشهر كتبه في التفسير كتاب «تثنية التوراة» وهو كتاب يبحث في الأحكام والقوانين والمعاملات التشريعية. ومن أشهر كتبه في مجال الفلسفة اليهودية كتاب «دلالة الحائرين» الذي يعتبر ذروة التفكير اليهودي الفلسفي في القرون الوسطى متأثرا بإتصاله بالحضارة الإسلامية الفلسفية. عمل رئيسا للطائفة اليهودية في مصر، ويوجد بحارة اليهود بالقاهرة معبد يعرف بكنيسة موسى بن ميمون، له مكانة خاصة في نفوس اليهود، وقد دفن فيه ثم نقل إلى فلسطين حيث دفن بطبرية. توفي عام 1204م، وقد أطلق أهل قرطبة اسمه على الشارع الذي ولد فيه-(المراجع).

يهود اليمن، مثلا، إبان فترة الحكم التركي (1872-1918) على محاكاة ملابس الأتراك وطرق معيشتهم، فانتشرت في أوساطهم ظواهر مثل تدخين النرجيلة والسجائر، وسماع الموسيقى وارتداء الطربوش التركي ذي الشراريب.

وحينما عاد حكم اليمن إلى الأئمة، وتولى الإمام يحي الحكم (1913) سعى لإبطال التأثير التركي (الفاسد) في بلاده، وأمر الامام في نفس السنة، بألا يغير أحد من اليهود «علاماته المميزة» (خصلات الشعر المدلاة على جانب الرأس). التي عرفوا بها، وحرم حلقها وحلق الذقن وما شابه ذلك مما يغير من الشكل المعتاد.. وحظر على النساء التزين والاختلاط بالرجال الأجانب من المسلمين وغيرهم، وأن يلبسن لدى خروجهن زيهن التقليدي المعروف باسم «شوكك».

وأثار هذا الوضع أيضا غضب حاخامات بغداد، فذكر الحاخام شمعون أجاسي (1852-1914) أحد حاخامات بغداد في موعظته التي ألقاها عام 1913:

«إن شباب هذه الأيام يرتدون ملابس الأجانب، يقصرون الأجزاء العليا ويطيلون الأجزاء السفلى، ويعقصون شعورهم ويلمعون أحذيتهم، ويتكحلون أيضا. أما الفتيات فهم يسرن في الشارع حاسرات الرأس ويرتدين ملابس غريبة لدرجة الفجور وملابسهن قصيرة حتى الأفخاذ دون أن يغطيها سوى جورب رقيق، ويرتدين معطفا أسود كمعاطف القسس يغطي أجسادهن من الأمام للخلف، وقد خلعن جميعا برقع الحياء».

وكان من بين مظاهر تأثير الثقافة الأوروبية في اليهود قيام بعضهم بتسمية أبنائهم وبناتهم بأسماء أجنبية مثل جورج وموريس وإدوارد وتشارلز ومارسيل ولورا على غرار أسماء الأسرة المالكة البريطانية كما غير بعض يهود عدن أسماءهم اليهودية، وأطلقوا على أنفسهم أسماء إنجليزية مثل هيوارد وغيرها.

وضع المرأة

كان وضع المرأة في كل الطوائف اليهودية في الشرق متدنيا للغاية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، فلم تشارك المرأة في الحياة الدينية أو الاجتماعية للمجتمع، واقتصر نشاطها على تدبير شؤون المنزل، وكان

وضعها الإقتصادي متدهورا لأن عبء إعاشة الأسرة كان ملقى على الزوج فقط. وعندما كانت المرأة تخرج للعمل بالزراعة فإنها كانت تمارس هذا النشاط في إطار الأسرة فقط. ولم تحظ المرأة اليهودية بأي قدر من التعليم الرسمي، وكان شأنها شأن كل نساء الشرق اللاتي لم يكن تعرفن القراءة والكتابة، باستثناء بعض الحالات النادرة. ولم تسد في أوساط الطوائف اليهودية بالشرق تلك الاتجاهات التي سادت في أوساط الطوائف اليهودية الأخرى التي دعت إلى تحسين وضع المرأة اليهودية. وقد شاعت في أوساط يهود الشرق ظاهرة تعدد الزوجات ما عدا يهود اليمن وكردستان. كما شاعت أيضا في أوساطهم، وبتأثير من المجتمع الإسلامي ظاهرة إعطاء الزوج صلاحيات كبيرة في مجال الطلاق دون أخذ المرأة ورغبتها في الحسبان. كذلك فإن «اليبوم» (زواج المرأة اليهودية من أخو زوجها المتوفى رغما عنها) كان هو الآخر متبعا بين يهود بلاد الشرق إلى فترة قريبة، وكان وضع المرأة اليهودية في مجال المواريث أدنى بكثير من وضع الرجل، ولذلك لجأت النساء اليهوديات إلى القضاة المسلمين للحصول على حقوقهن، ولذلك حرص القضاة اليهود في أحيان كثيرة على منح اليهوديات حقهن في الإرث، حرصا منهم على عدم توجههن إلى القضاة المسلمين.

ولم يطرأ أي تغيير ملموس على وضع المرأة اليهودية في بلدان الشرق حتى الحرب العالمية الأولى، ولكننا نستثني وضع المرأة اليهودية في العراق الذي تأسست فيه خلال عامي 1890 و1893 عدة مدارس لتعليم الفتيات في بغداد. وتأثر يهود بغداد والبصرة بإخوانهم من اليهود الذين هاجروا إلى الهند والشرق الأقصى والذين حرصوا على الحفاظ على علاقاتهم بوطنهم الأم، والذين حاكوا طرق معيشة الحكام البريطانيين.

وفي إيران افتتحت جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في عام 1899 مدرسة لتعليم الفتيات، ولم يكن لأنشطة هذه الجماعة أي تأثير في وضع المرأة اليهودية هناك خاصة أن عدد الفتيات اللاتي أقبلن على التعليم كان محدودا للغاية، علاوة على أن النساء كن يعتمدن في شؤون معيشتهن بالكامل إما على العائلة أو على أزواجهن.

وقد تغير هذا الوضع في العراق بعد الحرب العالمية الأولى، أي عندما أصبح العراق تحت الحكم البريطاني، فاتسعت دائرة تعليم الفتيات في

العراق وأصبحت تشمل كل المدن بما فيها المدن الجنوبية بكردستان. وتمثلت مظاهر التغيير أيضا في أن النساء العراقيات أصبحن يخرجن منذ هذا الحين وبشكل مستقل عن أزواجهن إلى العمل. فعملت 60٪ من النساء بالحياكة و20٪ منهن في الجهات الحكومية، كما عملت 8٪ منهن بالطب، و8٪ بالتدريس. وعلى كل حال لم تتعد نسبة النساء العاملات في المجتمع اليهودي بالعراق 6 ,5٪، وفي المقابل كانت نسبة الرجال المشتغلين في المجتمع اليهودي تقدر بـ78٪.

وكان من بين العوامل التي ساعدت على تحرير المرأة اليهودية في العراق وإيران أن الحركة الصهيونية أرسلت مبعوثيها إلى هذين البلدين بغرض توعية اليهود هناك بطبيعة النشاط الصهيوني، وكان هؤلاء المبعوثون يتبنون آراء غير تقليدية بخصوص وضع المرأة، ولذلك شجعوا المرأة على نيل قسط وافر من التعليم، والعمل بشكل نشيط في المجال الاجتماعي. وجدير بالذكر أن المنظمات الصهيونية بدأت في إرسال مبعوثيها إلى العراق منذ عقد العشرينيات، وفي مرحلة لاحقة كانت المنظمات الصهيونية بالعراق تمارس أنشطتها في الخفاء. أما في إيران فكان تأثير الأنشطة التي مارستها المنظمات الصهيونية في وضع المرأة محدودا للغاية، خاصة أن النساء الإيرانيات، حتى من بين المتحررات، كن مرتبطات بأزواجهن في كافة أوجه المعيشة. وبالرغم من أن رضا شاه بهلوي اتبع في حينه سياسة متحررة هادفة إلى تحسين وضع المرأة، إلا أن أنشطة النساء اليهوديات في المجتمع الإيراني لم تتضح إلا في عقدي الستينيات والسبعينيات، وكان معظمهن ينتمي إلى العائلات اليهودية الثرية. وفي الوقت الذي انخرطت فيه المرأة اليهودية في صفوف المنظمات المعنية بشؤون التعليم والخدمات الاجتماعية، والذي سعت فيه إلى نيل المزيد من الحقوق، وتحقيق المساواة إلا أنها لم تسع إلى الالتحاق بأية وظيفة. ومن المرجح أن هذا الأمر يرجع إلى أن المجتمع الإيراني لم يكن على استعداد لتقبل فكرة عمل المرأة علاوة على أن توفير الأب أو الزوج للرزق لم يجعل من قضية عمل المرأة أمرا حيويا للمرأة اليهودية.

وكانت عملية تحرر المرأة اليهودية في وسط آسيا أسرع بكثير، خاصة بعد أن فرض النظام السوفييتي العلماني والمعادي للدين على هذه المنطقة

وشاعت ظاهرة تحرر المرأة اليهودية في هذه المنطقة منذ نهاية الثلاثينيات، خاصة بعد أن خرجت الفتيات اللاتي حصلن على قسط وافر من التعليم إلى العمل. وكان من بين أسباب تزايد قوة هذه الظاهرة أنه قد تقطعت العلاقات بين الطوائف اليهودية المحلية وبين سائر الطوائف، علاوة على أن النظام السوفييتي سعى إلى طمس الهويات القومية والدينية للسكان. ومن الملاحظ أنه في الوقت الذي تضاءل فيه دور المرأة اليهودية في داخل الطائفة فقد تزايد حجم نشاطها المهني والثقافي في داخل المجتمع، وبالرغم من أن هذه المنطقة شهدت تطورات كثيرة، إلا أن الفصل بين الرجال والنساء مازال مستمرا حتى يومنا هذا.

أما اليمن وكردستان وأفغانستان فلم يطرأ فيها أي تغيير على وضع المرأة خصة أن هذه البلدان لم تتعرض إلى أي مؤثرات خارجية. وفي عدن فبالرغم من أن سكانها من اليهود تأثروا إلى حد كبير بالفكر الغربي إلا أن الاتجاهات الداعية للحفاظ على التقاليد كانت على درجة كبيرة من القوة.

ومع هجرة يهود الشرق إلى فلسطين بدأت المرحلة الحاسمة في المرأة اليهودية من التقاليد، وكان هذا التحول مصحوبا بحدوث بعض الأزمات الاجتماعية والأسرية. وبالرغم من أنه بذلت في الماضي بعض المحاولات لتحسين وضع المرأة اليهودية إلا أن كل هذه المحاولات لقيت معارضة شديدة من قبل الحاخامات، وبطبيعة الحال لم يكتب النجاح للمحاولات التي بذلها الشباب اليهودي في العراق، والهادفة إلى تعديل قوانين المواريث اليهودية، تلك المحاولات التي كانت تهدف إلى تحسين أوضاع المرأة اليهودية. وعلى كل حال من الواضح أن بعض يهود العراق وإيران وعدن كانوا قد حصلوا على قدر كبير من الثقافة العلمانية الحديثة قبل هجرتهم إلى فلسطين.

النشاط التبشيري

أقيمت في لندن في عام 1809 «جمعية لندن لنشر المسيحية بين اليهود»، وكان مؤسسها يهوديا/ألمانيا يُدعى جي.اس.فراي G.S.C.F. Frey وعملت هذه الجماعة على تحسين أوضاع اليهود في أوروبا وأفريقيا وآسيا، ومساعدتهم في الحصول على المساواة، وكانت كل هذه المساعدات تهدف إلى تشجيعهم على اعتناق المسيحية. ومارست هذه الجماعة في البداية

أنشطتها في شرق أوروبا، ولكنها بدأت منذ عقد العشرينيات بالقرن التاسع عشر في ممارسة أنشطتها في بلدان المشرق العربي الإسلامي، واعتمدت في ذلك على تزايد نفوذ بريطانيا في المنطقة.

وبغض النظر عن الأهداف الحقيقية لهذه لجماعة، ومدى نجاحها في هذه البلدان فإنها أولت اهتماما كبيرا بمسألة نشر المسيحية في أوساط اليهود ولذلك بعثت هذه الجماعة مبشريها إلى اليهود المقيمين في المناطق النائية، وبذلت كل ما في وسعها لتحسين أوضاع اليهود. وحرص هؤلاء على إخفاء هويتهم خشية أن يثيروا أي ردود أفعال سلبية في أوساط اليهود. ونتيجة لأن معظم المبشرين كانوا من أصول يهودية فقد كانوا على دراية واسعة باللغة العبرية والمصادر اليهودية مما مكنهم من بث الطمأنينة في نفوس اليهود عند التحدث معهم حول مشكلاتهم القومية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. وكان للمبشرين في واقع الأمر دور مهم في تجديد علاقات يهود الشرق بيهود أوروبا. ففي الوقت الذي زودوا فيه يهود الشرق بمعلومات عما يحدث في العالم، وعن المساواة في الحقوق التي ينعم بها يهود أوروبا، فإنهم أمدوا يهود أوروبا بمعلومات عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ليهود الشرق. وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء المبشرين لم ينسقوا بطبيعة الحال أنشطتهم التبشيرية مع الطوائف اليهودية الأوروبية. ولم يكتف المبشرون بإرسال تقاريرهم إلى لندن أو لفروع جماعتهم في الهند أو القسطنطينية، إذ نشر بعضهم تقارير أو يوميات مفصلة عن أوضاع يهود الشرق، ونشرت هذه التقارير إما في كتب مستقلة أو في مقالات بالصحف الأوروبية.

ورغم حصول هؤلاء المبشرين على دعم البريطانيين والأمريكيين في بلدان الشرق، إلا أنهم لم يحرزوا أي قدر يذكر من النجاح في أوساط اليهود، باستثناء إيران حيث نجحوا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في دفع المئات من يهود إيران لاعتناق الديانة المسيحية. ولم يعتنق هؤلاء اليهود الديانة المسيحية لأسباب دينية أيديولوجية بقدر ماكان اعتناقهم لها لأسباب اجتماعية، خاصة أن السكان الشيعة في إيران كانوا يعادون اليهود. وعلاوة على الظروف السياسية والاقتصادية التي شجعتهم على اعتناق المسيحية كان لضعف القيادات اليهودية في

إيران دور أيضا في انصراف اليهود للمسيحية، أضف إلى هذا أنه كانت في إيران طوائف مسيحية وأرمنية على قدر كبير من القوة والتأثير. وحقاً فقد كانت ظاهرة اعتناق اليهود للديانة المسيحية شائعة في إيران أكثر من أي بلد آخر.

وقد اعتمد هؤلاء المبشرون في اتصالاتهم بيهود الشرق على الكتب المقدسة، فنشرت الجمعية التبشيرية في لندن في عام 1817 ترجمة عبرية للعهد الجديد، وقامت فيما بعد بنشر العهد القديم باللغة العبرية، وباللغات الشائعة في أوساط يهود الشرق مثل: العبرية اليهودية، الفارسية اليهودية، واللادينو[*1]، وكان المبشرون يوزعون على يهود الشرق نسخا مجانية من هذه الكتب، وكان اليهود يرحبون بهذه الكتب لاسيما أنه لم يكن ليهود الشرق أعداد كافية من الكتب المطبوعة، ولكنهم أوقفوا التعامل معهم بعد أن اتضحت لهم النوايا الحقيقية للمبشرين بل قاموا وبموجب أوامر الحاخامات بإحراق الكتب التي كانت وزعت عليهم، ومع هذا سمحت المحكمة العليا اليهودية بالقدس ليهود الشرق باستخدام نسخ العهد القديم التي ترجمت إلى لغاتهم المحلية، والتي كان المبشرون نشروها في الشرق.

وكان المبشرون يرون أن أنشطتهم تهدف في المقام الأول إلى تحسين أوضاع يهود الشرق، وأنه من الممكن نشر المسيحية في أوساطهم عن طريق تأسيس مدارس دينية مسيحية لصالح أطفال اليهود، فنشر المبشر يعقوب صموئيل هكوهين في عام 1840 خطة مفصلة بشأن إقامة مدرسة ليهود عدن، ولكنه فشل فشلا ذريعا. وفي إيران أسس المبشرون الأمريكيون في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر عدة مدارس للأطفال اليهود في مدن همدان وأصفهان وطهران، وجذبت هذه

(*1) اللادينو: هي اللغة السفاردية اليهودية التي تحدث بها أحفاد اليهود الذين طردوا من إسبانيا في مناطق إقامتهم المختلفة: شمال أفريقيا، وبلاد البلقان والشرق الأوسط، وفي العصر الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية. واللادينو هي إسبانية إندبانية، وهي كذلك كنية للإندياني الذي يتحدث الإسبانية. واللادينوخليط من عدة لغات أهمها: الإسبانية والعبرية الدينية والفرنسية (اعتبارا من القرن 19). ويستخدم متحدثو اللادينو الخط «الراشي» (خط ابتدعه ربي شلومو بريتسحاق في القرن الحادي عشر) دون حركات، ويستخدمون حاليا في بعض مطبوعاتهم الأبجدية اللاتينية. بدأت عوامل الفناء تدب في هذه اللغة لانتشار المدارس الحديثة في مناطق شيوعها-(المراجع).

المدارس أعدادا كبيرة من اليهود، خاصة أنهم درسوا بها العهد القديم على أيدي مدرسين يهود، ومدرسين مسيحيين من أصول يهودية. وعمل المبشرون أيضا على تقديم خدمات طبية مجانية لليهود، وكانت كل هذه الأنشطة تهدف إلى الحصول على ثقة العائلات اليهودية.

ولقيت الأنشطة التبشيرية في إيران نجاحا كبيرا بسبب ضعف البنية التنظيمية للطائفة علاوة على عدم إلمام القيادة الدينية بأصول الديانة اليهودية بشكل كاف، كما حققت هذه الأنشطة قدراً ما من النجاح في عدن خاصة أن أعدادا كبيرة من يهود عدن كانت تتطلع إلى الحصول على قدر كبير من الثقافة العلمانية. وفي المقابل فشل النشاط التبشيري فشلا ذريعا في العراق واليمن وبخارى خاصة أن زعماء الطوائف اليهودية في هذه البلدان كانوا على وعي كامل بالأهداف الحقيقية لهذه الأنشطة أضف إلى هذا أنه كانت توجد بها مدارس يهوديةجيدة. وفي بخارى على سبيل المثال أعرب الحاخام يوسف ممان عن معارضته الشديدة لأنشطة هذه الجماعة بل وأصدر أمراً بإحراق كل نسخ العهد الجديد التي تلقاها يهود بخارى من روسيا. ويتضح من كل ما تقدم أن تأثير الأنشطة التبشيرية في مسيرة تطور الفكر الحديث في أوساط يهود الشرق كان محدودا للغاية بل وعديم الأهمية باستثناء إيران وعدن. ويتضح أيضا أن يهود هذه البلدان أعربوا دائما عن معارضتهم للمبشرين. وحينما كان المبشرون يؤسسون بعض المدارس للتلاميذ اليهود فإنهم كانوا يستغلونها للتأثير في عائلاتهم، ومع هذا يرجع للمبشرين فضل توثيق العلاقات بين يهود الشرق والغرب.

أنشطة جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» والمنظمات اليهودية الأخرى في مجال التعليم والتغييرات في الصورة الذاتية لليهود

تجددت منذ منتصف القرن التاسع عشر علاقات يهود الشرق بالغرب، بعد فترة طويلة من الانقطاع، وشعر يهود أوروبا الذين كانوا ينعمون آنذاك بالمساواة بأنه من الممكن استغلال سياسة التنظيمات التي انتهجتها الإمبراطورية العثمانية لتجديد العلاقات مع يهود الشرق، وبدأ يهود أوروبا الغربية منذ ذلك الحين في التدخل لصالح يهود الشرق بعد أن لاحظوا أن القوى الأوروبية تتدخل لصالح الطوائف المسيحية.

ويرجع تاريخ تدخل يهود أوروبا الغربية بشكل فعلي لصالح يهود الشرق إلى عام 1840 الذي تعرض فيه يهود دمشق إلى حادثة على إثر اتهامهم بقتل أحد المسلمين فتدخلت آنذاك العديد من الشخصيات اليهودية المرموقة في أوروبا لصالح يهود سوريا، كان من بينها: موشي مونتيفيوري في لندن وأدولف كرميه ويعقوب روتشيلد في باريس، وشلومو روتشيلد في النمسا. وكان التدخل في هذا الحين يتم على أساس المبادرات إذ لم تكن توجد آنذاك تلك المنظمات التي تعمل حاليا لصالح اليهود، فكانت هناك منظمتان يهوديتان دوليتان فقط وهما منظمة «مبعوثي الطوائف» التي اقتصرت أنشطتها على الإشراف على يهود الإمبراطورية البريطانية. ومنظمة «المجمع المركزي» التي اقتصرت أنشطتها على يهود فرنسا وبلجيكا.

وتأسست في باريس في عام 1860 جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» وتمثلت أهدافها في مساعدة يهود كل الدول، وتخليصهم من الاضطهادات التي يتعرضون لها، والارتقاء بمستواهم الروحي والفكري، وسرعان ما أقيمت فروع عديدة لهذه الجماعة في العواصم الأوروبية المختلفة مثل برلين والقسطنطينية وبعد مضي عشر سنوات على تأسيس هذه الجماعة تأسس في إنجلترا في عام 1870 الاتحاد الإنجليزي اليهودي الذي كان على صلة وثيقة بجماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء». وبعد مضي بضع سنوات على تأسيس المنظمتين، سرعان ما كرستا جهودهما لصالح يهود أوروبا الشرقية والبلدان الإسلامية. وكان قادة هذه المنظمات يمارسون أنشطتهم بالشرق إما عن طريق الاتصال بحكوماتهم التي كانت تضغط بدورها على حكام الشرق حتى يتيحوا لهذه المنظمات فرصة العمل والاتصال باليهود، أو عن طريق الاتصال المباشر مع «الباب العالي» في القسطنطينية وهذا عبر فروع جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» أو مع مندوبي القوى الشرقية في أوروبا الغربية. وكانت كل هذه الاتصالات تهدف إلى تحسين أوضاع الطوائف اليهودية بالشرق وتخليصها من أي ضغوط سياسية أو دينية تتعرض لها، وكانت كل هذه المنظمات تبعث في بعض الأحيان مندوبيها إلى الطوائف اليهودية بالشرق للتعرف عن كثب على أوضاعها، وعلى سبل الارتقاء بمستواها الفكري.

وكان للصحافة اليهودية سواء الصادر منها بالعبرية أو باللغات الأوروبية

في أوروبا والتي نذكر منها صحف «ذى جويش كرونيكل». وهمجيد» و«هلفانون» و«هحفتسلت»، وكان للتقارير التي نشرها المبشرون بالصحف الأوروبية دور مهم في توعية يهود أوروبا بأوضاع يهود الشرق، ولعبت التقارير التي نشرتها جماعة «كل أصدقاء إسرائيل ورابطة الإخوان»، التي نظمت معلومات كثيرة عن نشاط المنظمات اليهودية الأوروبية دورا مهما في توعية اليهود الأوروبيين بأوضاع يهود الشرق. وعلى هذا النحو تعد التقارير التي نشرتها المنظمات والصحف اليهودية مصدراً مهما لدارسي تاريخ يهود الشرق في القرن التاسع عشر.

وكان للأنشطة التي قام بها مونتيفيوري وكرميه والأخوان روتشيلد في أعقاب حادثة 1840 أكبر الأثر في يهود الشرق حيث أنقذت هذه الأنشطة بعض يهود دمشق من عقوبة الإعدام، وتكمن أهميتها أيضا في أنها جعلتهم يشعرون بأن يهود أوروبا ينعمون بالمساواة والأمن وأنه بمقدورهم الدفاع عنهم وتوفير الأمن اللازم لهم، وأدى تدخل اليهود الأوروبيين لمصلحة يهود الشرق إلى تزايد قوة مشاعر الإخاء ووحدة المصير بين اليهود. ويمكننا على هذا النحو فهم ظاهرة قيام يهود الشرق بتقديم طلبات إلى المنظمات اليهودية الأوروبية طالبوا من خلالها بتدخل اليهود الأوروبيين لصالحهم. ويرجع إلى بعض الشخصيات اليهودية فضل توثيق علاقات يهود الشرق بالغرب، حيث لعب الحاخام يوسف ممان، على سبيل المثال، الذي هاجر من صفد إلى بخارى في عام 1793، دورا مهما في توثيق العلاقات بين يهود وسط آسيا ويهود شرق أوروبا وفلسطين. ولا يمكننا أيضا أن نغفل الدور المهم الذي لعبه الحاخام موشي حانوخ هليفي في هذا الصدد. فقد استقر الحاخام حانوخ هليفي الروسي الأصل إبان عقد الأربعينيات بالقرن التاسع عشر في عدن، وكان أول من بعث خطابا إلى صحيفة «جويش كرونيكل»، تناول فيه طبيعة المشكلات التي يواجهها يهود صنعاء. أما بغداد فيرجع إلى إسحاق لوريا الروسي الأصل وتسفي روزنفلد الألماني الأصل اللذين استقرا في بغداد في عام 1850 فضل إنشاء مدارس حديثة، والاتصال بجماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء».

وقد شملت أنشطة المنظمات اليهودية بغرب أوروبا مجالين رئيسيين وهما: التدخل لصالح يهود الشرق والتخفيف من حدة الضغوط التي

يتعرضون لها، والسعي نحو إقامة مؤسسات يهودية تعليمية حديثة بالشرق. وسنبحث في الفصل السادس من هذا الباب طبيعة العلاقات التي سادت بين يهود الشرق ويهود فلسطين وسائر الطوائف اليهودية الأخرى، وظاهرة تدخل المنظمات اليهودية بأوروبا الغربية لصالح يهود الشرق. ولكننا نكتفي هنا بالإشارة إلى أن تدخل هذه المنظمات لم يسفر عن أية نتائج عملية، ومع هذا تكمن أهمية هذه الأنشطة، وعلى حد ماجاء في الخطاب الذي بعثه زفولون ببا هليفي من إيران إلى مونتيفيوري في لندن، في أنها خلقت إحساسا بوحدة المصير بين اليهود، وسنكتفي هنا بعرض الأنشطة التي قامت بها المنظمات اليهودية وخاصة جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في مجال التعليم، وسنسعى إلى التعرف على نتائج هذه الأنشطة ومدى علاقتها بتحسن صورة اليهودي في بلدان الشرق.

وكانت مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» تقام في الشرق بعد أن كان أبناء أي طائفة يهودية بالشرق يطلبون من مركز الجماعة في باريس إقامة مدارس لهذه الجماعة في بلدانهم، وتقدمت أعداد كبيرة من يهود الشرق بهذه المطالب بعد أن تزايد إحساسها بعدم الارتياح إزاء الوسائل التربوية المتبعة في المدارس، وإزاء مضمون المناهج التي اقتصر دورها على تدريس المواد الدينية فقط، حيث كان من الواضح لأبناء هذه الطوائف أنه ليس بمقدور مثل هذا النظام التقليدي من التعليم تأهيل اليهود للاندماج من الناحيتين الفكرية والاقتصادية في المجتمع، خاصة في ظل الفترة التي كانت تطرأ فيها العديد من التغييرات القانونية والاجتماعية على أوضاع اليهود.

وكانت نظم التعليم اليهودية التقليدية بالشرق إبان القرن التاسع عشر تعيش في حالة لا مثيل لها من الركود والتدهور .فكان الوضع التعليمي في إيران واليمن بالغ السوء لما تعرض له يهود البلدين من ضغوط عديدة، ونستثني من هذا الوضع بغداد التي شهدت منذ النصف الأول بالقرن التاسع عشر حركة نهضة ضخمة في مجال التعليم التقليدي، حيث أنشأ الحاخام عبد الله سوميخ في عام 1840 مدرسة «أبو منشي» الدينية، التي كانت تمنح التلاميذ اليهود قدرا كبيرا من المعرفة الدينية يؤهلهم لشغل منصب حاخامات الطائفة في المستقبل، ومع هذا لم يكن بمقدور هذه

المدرسة الارتقاء بالمستوى التعليمي لكل أبناء الطائفة اليهودية في بغداد، وأسس إسحاق لوريا وتسفي روزنفلد، اللذان سبقت الإشارة إليهما في عقد الستينيات بالقرن التاسع عشر فرعا لجماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في بغداد، وهذا بعد أن طالبا هذه الجماعة بإنشاء مدرسة يهودية تتبع النظم التعليمية الحديثة، واستجابت الجماعة بالفعل لهذا المطلب، وأرسلت حاخاما فرنسيا تولى مهمة إدارتها.

أما في إيران فكان الوضع التعليمي في أوساط اليهود بالغ السوء، حيث لم يكن بمقدور التلاميذ اليهود مطالعة كتاب الصلوات اليهودية والتوراة. وحينما التقت قيادات جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» بناصر الدين شاه أثناء زيارته للعاصمة الفرنسية باريس في عام 1875، طلبت منه السماح بإقامة مدرسة حديثة لليهود، واستجاب لهذه الفكرة ولكن الجماعة لم تستغل التصريح الذي منحها الشاه إياه، وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين التعليم اليهودي، أنشأ مجموعة من الشباب اليهودي في طهران مدرسة لتعليم التلاميذ اليهود اللغات الشرقية والأوروبية والمواد الدينية. وبالرغم من أن يهود إيران لم يتوقفوا عن مطالبة هذه الجماعة بافتتاح مدرسة يهودية حديثة في طهران إلا أن هذه الجماعة رفضت هذا المطلب، وعللت رفضها بصعوبة تمويل مثل هذا المشروع. وعند زيارة الشاه لباريس مرة أخرى في عام 1889 طلب مندوبو هذه الجماعة منه السماح لليهود بالالتحاق بمدارس الدولة، ولكنه لم يستجب لهذا المطلب لتخوفه من إثارة مشاعر المسلمين، ولكنها سارعت في عام 1989 بتأسيس أول مدرسة لها في طهران، وعلى غرار المدرسة التي أسسها بعض الشباب اليهودي، وهذا بعد أن لاحظت أن أعداداً كبيرة من اليهود التحقت بالمدارس التبشيرية.

وبُذلت في كل من اليمن وعدن بضع محاولات لإقامة مدارس يهودية حديثة، فتوجه في عام 1875 الفريد فالك مندوب رابطة «الإخوان اليهود» بأوروبا إلى عدن، وأجرى بها عدة مفاوضات مع قادة الطائفة اليهودية الذين رحبوا بإنشاء مدرسة يهودية حديثة، ورحب اليهود بهذه الفكرة لأن نظامهم التقليدي في التعليم لم يكن يتناسب مع احتياجات العصر الحديث، علاوة على أنه لم يكن بمقدورهم الالتحاق بالمدارس الحكومية البريطانية خاصة أن اليهود لم يكونوا على معرفة باللغة الهندوستانية المتبعة في هذه

المدارس. وافتتحت رابطة «الإخوان اليهود» الأوروبية في عام 1912 مدرسة يهودية حديثة في عدن.

وشهدت الطائفة اليهودية في اليمن في نهايات القرن التاسع عشر وبفضل جهود الحاخام يحيى قافح وتلاميذه حركة نهضة هادفة إلى تحسين طرق التعليم، وتطوير المناهج الدراسية، كما جرت خلال الفترة الواقعة بين عامي 1903 و 1914 اتصالات عديدة بين جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في باريس وفروعها في القسطنطينية وبين قادة الطائفة اليهودية في صنعاء والسلطات التركية بغرض إقامة مدرسة يهودية حديثة، كما قامت هذه الجماعة بإرسال اثنين من مبعوثيها وهما ا. سوميخ، وي. تسيمح-إلى اليمن لبحث إمكانات إقامة هذه المدرسة. وبالرغم من أن يهود صنعاء أبدوا تحمسهم الشديد لفكرة إنشاء مدرسة يهودية حديثة إلا أن آمالهم تبددت بسبب معارضة السلطات التركية لهذه الفكرة، ثم تمكن الحاخام يحيى قافح خلال الأعوام 1909-1913 من إنشاء مدرسة محلية حديثة حظيت بتأييد الأتراك، ولكنه اضطر لوقف أنشطته نتيجة للخلافات التي وقعت في داخل الطائفة، ولاعتراض بعض اليهود على طبيعة التوجهات الحديثة المتبعة فيها.

ولم يكن الدرب الذي انتهجته مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في العراق وإيران مفروشا بالورد، لا سيما أن القيادة الدينية في هذين البلدين أبدت معارضتها الشديدة لهذه المدارس لاهتمامها فقط بتدريس المواد العلمانية واللغات الأجنبية، وعدم اهتمامها في المقابل بتدريس المواد الدينية. وتزعم الحاخام يوسف حاييم الذي كان من أبرز الشخصيات الدينية في القرن التاسع عشر الاتجاه المعادي لهذه المدارس، بل أصدر فتوى وقع عليها كل حاخامات الطائفة قضت بمنع أطفال اليهود من الذهاب لهذه المدارس، وصدرت هذه الفتوى بعد أن حاولت هذه الجماعة افتتاح مدارس للفتيات اليهوديات في بغداد، كما عارض الحاخام أيضا محاولات تدريس المواد العلمانية واللغات الأجنبية في المدارس اليهودية التقليدية.

وفي إيران زعم الحاخامات أن النظام التعليمي الذي تنتهجه مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» يضعف من مكانة الدين، ومن قوة الروابط الأسرية بل ويشجع الشباب اليهودي على اعتناق الديانة المسيحية

أو البهائية أو الإسلام.

وبالرغم من معارضة الحاخامات للنظام التعليمي الحديث إلا أن مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» حققت قدراً كبيراً من النجاح في العراق، فقدر في عام 1910 عدد الدارسين اليهود التحقوا بمدارس هذه الجماعة بثلاثة آلاف تلميذ، ولم تكن هذه المدارس منتشرة فقط في بغداد أو في المدن الجنوبية من العراق فقط مثل البصرة والحلة والعمارة وخاناقين وإنما كانت منتشرة أيضا في المدن الواقعة بشمال العراق مثل مدينتي الموصل وكركوك. وفي إيران قدر عدد الدارسين في هذه المدارس في عام 1912 بألفين ومائة يهودي، وانتشرت هذه المدارس في طهران وهمدان وأصفهان وشيراز وكرمنشاه وتوشكرجان ونهاوند، وتزايد عدد الدارسين فيها بعد أن اتضح للجميع أن مناهج التعليم المعتمدة في هذه المدارس تساعد اليهود على الانخراط في صفوف العمل بالجهات الحكومية. وكان هناك شقان رئيسيان بل متناقضان للأنشطة التي مارستها جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» والمنظمات اليهودية الأخرى في مجال التعليم، وفي سائر المجالات الخاصة بمساعدة يهود الشرق. وتمثل الشق الأول في أن هذه الأنشطة ساهمت بشكل فعال في الارتقاء بوضع اليهود في الشرق إذ إنها لم تقتصر على منح قسط كبير من التعليم الحديث ليهود العراق، وإنما شملت التدخل لصالح يهود الشرق. وبالرغم من أن نشاط المنظمات في هذا المجال كان محدوداً إلا أن قادة هذه المنظمات كانوا يخاطبون عادة الشخصيات الدبلوماسية الأوروبية، ويطالبونها بالتدخل لمصلحة يهود الشرق. وكانت كل أنشطة هذه المنظمات تهدف إلى خلق نموذج جديد للشخصية اليهودية، وتشجيع اليهود على الاندماج في الحياة الحديثة، وتبني المهارات اللازمة التي من شأنها تمكينهم من الاندماج في المجتمع، كما حرص قادة هذه الجماعة على زرع مبادىء الحرية والإخاء والمساواة في نفوس الطلاب اليهود، ولا غرابة في هذا الأمر حيث إن هؤلاء كانوا من أشد مؤيدي الثورة الفرنسية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن يهود الشرق الذين سافروا إلى القسطنطينية أو إلى سائر البلدان الأوروبية بغرض الحصول على نصيب أكبر من الدراسة تأثروا إلى حد كبير بروح التفاؤل التي غمرت أوروبا آنذاك. وتمثل الشق الثاني للأنشطة التعليمية التي قامت بها هذه

المنظمات في أن المناهج التعليمية بهذه المدارس لم تولñ اهتماما يذكر بالتقاليد اليهودية أو بالتقاليد المحلية، فكانت مناهج التعليم المتبعة في مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في العراق وإيران مناهج أوروبية فرنسية لم تهتم كثيرا بالدراسات الدينية اليهودية. ومن هنا فلاغرابة في أن التلاميذ اليهود الذين تلقوا تعليمهم في هذه المدارس شعروا بالانفصال التام عن عالم الطائفة اليهودية وعن تراثها الأدبي والفكري، بالإضافة إلى أن التلاميذ اليهود لم يتلقوا في هذه المدارس أي مواد تعليمية تؤهلهم للمساهمة في النشاط القومي للمجتمع أو التعاطف معه.

ولم تنجح هذه المدارس أيضا في أن تجعل من الشخصية اليهودية بالشرق شبيهة بالشخصية اليهودية في فرنسا التي رأت أنها فرنسية في المقام الأول وأنها تنتمي من الناحية الدينية إلى الديانة اليهودية، وأسفرت المناهج التعليمية لهذه المدارس عن ابتعاد اليهود عن عالم الديانة اليهودية، وعن حركة النهضة القومية اليهودية، وعن عدم تحمسهم للاتصال بالحركة الصهيونية. ويمكننا على هذا النحو تفهم الأسباب التي جعلت الدوائر الدينية المحافظة في كل من العراق وإيران تعرب عن معارضتها لنشاط جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء»، ولكننا لا نعتقد أن الأنشطة التي مارستها هذه الجماعة في إيران قد شجعت الشباب اليهودي-على حد قول معارضيها-على تغيير ديانتهم والاندماج في المجتمع. ومع هذا نتصور أن أنشطة هذه الجماعة ساهمت في التقليل من قوة تمسك اليهود بالتقاليد. وفيما يتعلق باعتناق بعضهم للمسيحية أو الإسلام فقد كان هذا الأمر نتيجة لأنشطة المبشرين في إيران، ولتعرض بعضهم لبعض المضايقات من قبل السكان، ولم يكن نتيجة لأنشطة مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء». وكانت أوضاع اليهود في العراق تختلف إلى حد ما عن أوضاع اليهود في إيران فقد رحب البعض منهم في أعقاب ثورة «تركيا الفتاة»-التي قامت في عام 1908-بأفكار الحركة القومية التركية التي كان يحق لأبناء كل الطوائف الدينية المختلفة بمن فيهم اليهود المشاركة فيها، ومع هذا لم ينظر المجتمع الإسلامي آنذاك بعين الترحاب إزاء انضمام اليهود إلى الحركة القومية التركية، كما أن يهود العراق وقفوا بجانب الشعب العراقي بعد أن سقط العراق تحت الاحتلال البريطاني. وفتح البريطانيون أمام يهود العراق

فرصا كثيرة تجاوزت بكثير مكانتهم وثقلهم في المجتمع، فأتاحوا لهم على سبيل المثال العمل في قطاعي الخدمات والتعليم العالي، ولعب اليهود في مجالات الفنون والآداب دورا مهما في حركة النهضة الروحية والقومية، وكتب الأدباء اليهود أعمالهم باللغة العربية وليس باللغة العربية اليهودية(*2) أو بالعبرية، وتناولوا في أعمالهم موضوعات أدبية عامة، وانخرط اليهود العراقيون على مدى فترة طويلة في حياة المجتمع العراقي، ولكن عندما بدأت الحركة القومية العراقية في تبني بعض المواقف المعادية لليهود، طرأت بعض التغييرات على موقف المجتمع اليهودي إزاء العراق.

وعلى كل حال فليس من الممكن أن نتصور أن الأنشطة التي قامت بها جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» هي التي أدت إلى حدوث كل هذه التحولات في أوساط يهود العراق، حيث خضعت مدارس هذه الجماعة بعد الحرب العالمية الأولى للطائفة اليهودية التي حرصت قياداتها في العصر الحديث على تحسين الوسائل التعليمية والارتقاء بمضمون المناهج الدراسية، بالإضافة إلى هذه المدارس اليهودية التي جذبت أعدادا كبيرة من اليهود، تلقت أعداد كبيرة من التلاميذ اليهود دراستها في المدارس الحكومية التي أولت بطبيعة الحال اهتماما كبيرا بالدراسات التقليدية.

وبشكل عام فإن الأنشطة التي قامت بها جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» وسائر المنظمات اليهودية لتطوير التعليم اليهودي وحماية حقوق اليهود ساهمت في تحسين صورة اليهودي بالشرق، ولكنها لم تؤد إلى حدوث صحوة قومية في أوساطهم، ولم تساهم أيضا في تقوية ارتباطهم بالتقاليد اليهودية.

تأثير التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في ظهور الاتجاهات العلمانية بأوساط اليهود وفي عدم تضاؤل مكانة الدين في أوساط الصفوة

ساهم تزايد نفوذ أوروبا السياسي والاقتصادي في بلدان الشرق في

(*2) اللغة العربية اليهودية: بعد دخول الإسلام للبلاد العربية في القرن السابع الميلادي استخدم اليهود اللغة العربية المطعمة ببعض الكلمات العبرية وكانوا يكتبونها بالحروف العبرية.. ويتحدثون بها فيما بينهم، وقد شاعت بصفة خاصة بين يهود العراق ويهود اليمن.

تعرف يهود هذه البلدان على الأفكار الداعية إلى التقدم والتنوير والمساواة في المجتمع، كما أصبحت حياة الصفوة من يهود الشرق في العصر الحديث شديدة الشبه بحياة الأوروبيين، فحرصوا على محاكاة أساليب حياة الدبلوماسيين الأوروبيين، وقوات الدول الغربية التي سيطرت على معظم دول المنطقة، والتجار الأوروبيين سواء الذين استقروا في المنطقة أو الذين كانوا يأتون للشرق للإشراف على أنشطتهم التجارية، والصحفيين والعلماء، والرحالة، والسياح. ولاشك أنه كان للمتغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر أكبر الأثر في تزايد قوة الاتجاهات القومية في الكيانات السياسية المختلفة بالمنطقة، وكان من بين مظاهر هذه التغيرات: تضاؤل قوة الاتجاهات الدينية بالمجتمع، وتزايد قوة الاتجاهات الداعية إلى التخلص من سيطرة رجال الدين الذين لم يكونوا على استعداد للتنازل عن زعامتهم السياسية والاجتماعية، أي كما حدث في إيران وأفغانستان وبخارى. وبعد أن حصلت بلدان المنطقة على استقلالها لم تعد القوانين الإسلامية هي مصدر التشريع، ولكن الإسلام ظل بطبيعة الحال الديانة الرسمية لكل هذه الدول. وتزايدت إبان نفس الفترة في الطوائف اليهودية التي كانت جزءا من المجتمع، قوة الاتجاهات الداعية إلى العلمانية فبدأ اليهود، بعد أن تزايدت في أوساطهم الرغبة في الاندماج بالمجتمع في التخلي عن تعاليمهم الدينية، واستغلال الفرص التي سنحت لهم بعد تغير أوضاعهم القانونية. وكان هذا التحول نتيجة طبيعية لما حدث من تناقض بين رغبتهم في التمسك بالتعاليم الدينية ورغبتهم في الاندماج في حياة المجتمع. ومع هذا لم تظهر في المجتمع اليهودي بالشرق أية أفكار معادية للدين، وكان شأنهم في هذا شأن المجتمع الإسلامي. وإذا كانت مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» تعرضت لانتقادات حادة من قبل الحاخامات فإن هذه الانتقادات وجهت إليها لعدم اهتمامها بتدريس أصول الشريعة وليس لترويجها لأية أفكار معادية للدين. ويجب أن نلاحظ في هذا المجال أنه بينما تسيطر بعض الأيديولوجيات العلمانية مثل أيديولوجية البعث على كل من سوريا والعراق إلا أن هذين البلدين يعترفان بأن الإسلام هو الدين الرسمي.

وقد تفاوتت قوة مسيرة نشر الفكر العلماني في أوساط يهود الشرق

من بلد إلى آخر، وكان هذا التفاوت ناجما عن تباين موقف كل مجتمع تجاه الدين والتقاليد، فلم يكن للاتجاهات العلمانية، على سبيل المثال، أي وجود يذكر في أوساط يهود اليمن وأفغانستان. لقد كان اليمن، على سبيل المثال، حتى عام 1962، أي حين اندلاع الثورة، دولة ثيبوقراطية، حيث إمام الطائفة الزيدية يتولى رئاسة الدولة، وكان المجتمع اليمني بكل طوائفه مجتمعا بالغ التدين، ولذلك حرصت السلطات على إلزام المسلمين واليهود على حد سواء بالتمسك بتعاليم ديانتهم، كما تبنت السلطات والسكان ردود أفعال عنيفة تجاه الذين لم يلتزموا بتعاليم الديانة اليهودية. وفي الواقع، فإن الحكم الذاتي الذي منحته السلطات لليهود، كفل للقيادة اليهودية حق الإشراف على مدى التزام اليهود بالتعاليم الدينية. وقد ضعفت إبان فترة الحكم التركي لليمن-باستثناء الفترة التي تولى فيها الإمام يحيى الحكم (1912-1918)-قوة التوجهات الدينية للسكان، وقل تمسك يهود صنعاء بالتعاليم الدينية. وكانت طريقة الحياة التي اتبعها القادة الأتراك في الحكم تتسم بقدر ما من العلمانية، ولذلك أحس أتباع المذهب الزيدي في اليمن أن الأتراك كفرة، ليس فقط لكونهم من أتباع المذهب الحنفي، وإنما لعدم التزامهم بتنفيذ تعاليم الإسلام، ولعدم احترامهم تقاليد أهل اليمن. واختلطت أعداد كبيرة من يهود اليمن مع الموظفين والجنود الأتراك، وحاكوا أسلوبهم في المعيشة بل واستخف البعض منهم بتعاليم الديانة اليهودية. وخدمت بعض النساء اليهوديات في منازل الأتراك، الأمر الذي لم يسمح به الرجال المسلمون لبناتهم، وفي عهد الحكم التركي لليمن تجددت ظاهرة اشتغال بعض النساء اليهوديات في صنعاء بالدعارة. ولم يكن ابتعاد اليهود عن تعاليم الديانة اليهودية ناجما عن حرصهم على محاكاة أساليب حياة الأتراك فحسب وإنما أيضا لضعف صلاحيات القيادة الدينية اليهودية التي لم تحظ بأي دعم أو تأييد من الأتراك. وعلى كل حال عادت كل الأمور إلى ماكانت عليه بعد أن تولى الإمام يحيى مقاليد الحكم في اليمن.

أما في أفغانستان فلم يكن هناك أي وجود للاتجاهات العلمانية، إذ كان الدين مسيطرا على كافة أوجه الحياة، ولذلك لم يكن من المتاح لليهود بطبيعة الحال الاندماج في المجتمع. وسعى أمان الله خان (1919-1929) إلى تطبيق نهج ليبرالي في الحياة، وفرض أساليب الحياة الأوروبية في الملبس

وماشابهها على المجتمع، ولكن محاولته باءت بفشل ذريع واضطر للتنازل عن الحكم بعد أن تعرض لضغوط عديدة من قبل رجال الدين المتشددين. وبطبيعة الحال، لم يكن من الممكن أن يشهد المجتمع اليهودي في أفغانستان أية اتجاهات علمانية خاصة أنه لم يكن بأفغانستان أي وجود أوروبي يتيح لليهود فرصة محاكاتهم في أساليب معيشتهم، بالإضافة إلى أنه لم تؤسس في أفغانستان أيضا أية مدارس حديثة على غرار تلك التي أقامتها جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في بعض بلدان الشرق.

وقد تمسك سكان عدن من اليهود بشكل مذهل بتعاليم الديانة اليهودية، بالرغم من أن إقامتهم في هذه المدينة الساحلية أتاحت لهم فرصة الاختلاط بالأجانب والبريطانيين على وجه الخصوص. وكان معظم يهود عدن من اليهود السفاراد والأشكناز الذين هاجروا إلى عدن واستوطنوا بها منذ القرن التاسع عشر، وتلقت أعداد كبيرة منهم تعليمها في مدرسة رابطة «الإخوان اليهودية». ولا حاجة بنا للقول إن البريطانيين ألغوا منذ احتلالهم لعدن ضريبة الجزية، وأتاحوا لليهود فرصة العمل بالأجهزة الحكومية أو في قطاع الخدمات. وبالرغم من أن البريطانيين منحوا اليهود تسهيلات كثيرة في عدن إلا أن هؤلاء الآخرين ظلوا متمسكين بتعاليم الديانة اليهودية، فرفضوا، على سبيل المثال، العمل يوم السبت احتراما لقداسة هذا اليوم، وتفيد بعض الأعمال التي وصفت حياة يهود عدن في نهاية عقد الأربعينيات من هذا القرن أن كل المحال اليهودية كانت تتوقف عن العمل بالكامل في يوم السبت. وكان العامل الرئيسي الذي أتاح ليهود عدن فرصة الحفاظ على التقاليد الدينية أن قيادة الطائفة الروحية كانت مركزة في أيدي عائلة موسى التي كانت على قدر كبير من النفوذ والهيمنة. ولم تسيطر هذه العائلة على زعامة الطائفة فحسب وإنما سيطرت أيضا على مجال العلاقات مع المحكمة القضائية اليهودية العليا في صنعاء، ومع السلطات البريطانية، وكافة مؤسسات الحركة الصهيونية، هذا بالإضافة إلى أنها كانت على قدر كبير من النفوذ الاقتصادي. ولذلك كان أي تمرد أو خروج على تعاليم الدين يعد بمنزلة دعوة صريحة لتحدي المكانة التي كانت تشغلها عائلة موسى، وحافظت هذه القيادة على أطر الحياة التقليدية بشكل لا يخلو من الصرامة بغرض الحيلولة دون الخروج عن التعاليم الدينية.

وتزايدت قوة الاتجاهات العلمانية في أوساط اليهود الذين أقاموا بالبلدان التي أتاحت لهم فرصة المشاركة في الحياة العامة، وينطبق هذا الأمر على وضع اليهود في كل من العراق وإيران وبخارى، ولكن تفاوتت بالطبع قدرة يهود كل بلد على الاندماج في حياة الدولة. وعلى كل حال فقد شارك يهود كل هذه البلدان في الهيئات التعليمية الحكومية أو في المدارس اليهودية الحديثة. واندمج يهود العراق، على سبيل المثال، في حياة الدولة بعد ثورة الأتراك التي قامت في عام 1908. كما أتيحت ليهود بخارى فرصة الاندماج في حياة المجتمع بعد الحرب العالمية الأولى، بعد أن تأسس فيها النظام السوفييتي. أما في إيران فقد أتاح وصول عائلة بهلوي إلى السلطة في عام 1925 لليهود فرصة الاندماج في المجتمع الإيراني. وكان للتعليم الحديث الذي تلقاه اليهود في هذه البلدان، واندماجهم في حياة الدولة الاقتصادية، سواء عن طريق العمل في هيئاتها أو عن طريق ممارسة بعض الأنشطة الخاصة، أثرهما في تخلي أعداد كبيرة من اليهود عن التعاليم الخاصة باحترام قداسة يوم السبت والانتظام في أداء الصلوات، وفي انصرافهم عن التمسك بالتقاليد، وعن دراسة اللغة العبرية.

وقد سادت بطبيعة الحال فروق ضخمة بين الطوائف اليهودية المقيمة في المدن، مثل تلك التي أقامت في بغداد والبصرة وطهران، وبين الطوائف التي أقامت في القرى والضواحي، وتجلت مظاهر هذه الفروق في موقف كل طائفة تجاه الدين فكان تمسك يهود كردستان، والمناطق القروية بالعراق وإيران بالدين، أكبر من تمسك يهود المدن بالتعاليم الدينية. وتكمن أسباب هذا التفاوت في أن يهود القرى كانوا أقل اختلاطا بالمجتمع مقارنة بيهود المدن، وأن نظام التعليم اليهودي في القرية كان أكثر تمسكا بالتقاليد، أضف إلى هذا أن التحولات الاقتصادية التي حدثت في القرى كانت محدودة وضعيفة الأثر، ولذلك لم يضطر سكان القرى من اليهود إلى العمل يوم السبت مثل يهود المدن، الأمر الذي كان يمثل خروجا على تعاليم الديانة اليهودية التي تحظر العمل في هذا اليوم بوصفه يوما مقدسا.

وفي إيران تزايدت قوة الاتجاه العلماني بشكل سريع خاصة أن معرفة اليهود الإيرانيين بتعاليم ديانتهم كانت ضحلة للغاية للدرجة التي كانوا يجهلون فيها التعاليم الرئيسية للديانة اليهودية. أما في بخارى فقد أثرت

الأيديولوجية الشيوعية التي انتهجها النظام الشيوعي في إضعاف التقاليد اليهودية. وكانت الأفكار العلمانية بطبيعة الحال أكثر انتشارا في أوساط اليهود الذين كانت تربطهم علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية بالمسلمين والأوروبيين، وكان معظم هؤلاء ينتمون إلى الطبقة الثرية في المجتمع التي تلقى أبناؤها قدراً كبيراً من الثقافة الأوروبية، والتي كانت لها اتصالات مع السلطات خاصة السلطات الاستعمارية. وكانت مسيرة انتشار الفكر العلماني قوية أيضا في أوساط أبناء الطبقة الوسطى التي عملت بالتجارة والمهن الحرة، وانتشر الفكر العلماني في أوساطهم لأسباب اقتصادية. أما أبناء الطبقات الدنيا بالمجتمع اليهودي فقد حرصوا على التمسك بشكل صارم بكل التقاليد والقيم اليهودية. وإذا كان من الصعوبة بمكان التعرف بشكل دقيق على عدد اليهود الذين تأثروا بالفكر الأوروبي الحديث، فمن المؤكد أن هذا الأمر يتفاوت من بلد إلى آخر. ففي إيران، على سبيل المثال، تبنى 80٪ من اليهود الفكر العلماني الحديث، وينطبق نفس الوضع على العراق. وفي المقابل لم تنتشر هذه الأفكار العلمانية إلا بشكل محدود في أوساط يهود بخارى. أما كردستان واليمن وأفغانستان فقد كانوا من أشد يهود الشرق تمسكا بالتعاليم والتقاليد اليهودية، وأكثرهم ابتعادا عن مسيرة الحداثة. وبالرغم من أن يهود الشرق تأثروا إلى حد كبير بالأفكار الأوروبية، ولم يتمسكوا بالتقاليد اليهودية إلا أن العائلة اليهودية في كل بلدان الشرق حرصت دائما على الاحتفال بالأعياد اليهودية التي نذكر منها أعياد: رأس السنة اليهودية[*3] ويوم الغفران[*4]، والحانوكاه[*5]. وتمسكت العائلة اليهودية

(*3) عيد رأس السنة اليهودية: تنافس شهران من شهور السنة العبرية حول من يكون أجدر بهذا الاحتفال هما: ش نيسان، بداية الربيع، وشهر تشرى (أكتوبر) عيد الحصاد. وقد أختير شهر تشرى لأنه اشلهر الذي قرأ فيه النبي عزرا الشريعة على أسماع اليهود فبكوا وندموا وقرروا العودة إلى شريعة الرب. وبعد تدمير لهيكل انقطعت العلاقة بين الحصاد والاحتفال برأس السنة العبرية، واعتبروا أن أول تشري هو رأس السنة لخلو العالم، وأصبح يوما للتوبة. (المراجع)

(*4) يوم الغفران: اليوم العاشر من شهر تشري. ويخصص هذا اليوم للتفكير عن الأيام الخطايا، ويقوم بهذا الطقس الكاهن الأعظم في المعبد. وقد اعتماد اليهود الصوم في هذا اليوم وذبح «كفارة» (كفروت) من الحيوانات والطيور توزع على الفقراء، كما تضاء الشموع في المنازل وتقام الولائم. (المراجع)

(*5) الحانوكاه: هو عيد إضاءة الشموع إحتفالا بذكرى حادثة اليونانيين للمعبد اليهودي واستمرار الشموع مضاءة به لثمانية أيام رغم عدم وجود زيت كافي (المراجع)

أيضا بالتعاليم الرئيسية للديانة اليهودية مثل تلك الخاصة بالختان والزواج والطلاق ودفن الموتى. وبشكل عام ليس من الممكن قول إن مسيرة الحداثة أدت إلى اندماج اليهود بالكامل في مجتمعاتهم وتغييرهم لديانتهم، بالرغم من أن الكثيرين منهم لم يحرصوا على التمسك بكل التقاليد اليهودية.

وقد تضاءلت مسيرة انتشار الفكر العلماني الحديث في العراق وإيران وبخارى بعد الحرب العالمية الثانية، وتوقفت هذه المسيرة في العراق، نتيجة لتزايد قوة المشاعر القومية ولتوسع الأنشطة الصهيونية. أما في إيران وبخارى فتوقفت المسيرة العلمانية في أوساط سكانها من اليهود بعد أن تزايدت أنشطة المؤسسات التعليمية التابعة للمنظمات اليهودية الدينية.

وبشكل عام، يمكننا القول إن يهود العراق وإيران وبخارى، لم يكونوا من أكثر يهود الشرق تمسكا بالتقاليد اليهودية إبان الفترة السابقة لهجرتهم إلى فلسطين. ولم تكن هذه الظاهرة نتيجة لتبنيهم أيديولوجية معادية للدين بقدر ماكانت نتيجة لاندماجهم الكامل في مجتمعاتهم. وكان يهود الشرق يتعاملون خارج إطار المنزل والأسرة والطائفة مثل سائر أبناء المجتمع، وفي المقابل كانوا يتعاملون داخل الطائفة وفقا للتقاليد اليهودية، ولكنهم لم يحرصوا على تنفيذ كل الوصايا والتعاليم اليهودية. ومن الملاحظ أنه كلما كان يندمج اليهود في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعهم، كان يقل تمسكهم بالديانة اليهودية، وفي المقابل ظل اليهود الذين لم ينتموا إلى فئة الصفوة في المجتمع التي ظهرت مع حدوث العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية متمسكين بأطر الطائفة اليهودية، ولم يسعوا إلى طمس هويتهم الدينية-القومية.

الخلاف بين المؤمنين بالتقاليد الدينية اليهودية وقادة التنوير

أثارت رغبة دوائر معينة من طوائف الشرق الأوسط إقامة نظام تعليمي حديث بالاشتراك مع جمعية «كل شعب إسرائيل أصدقاء»، وإدخال بعض التعديلات على مضمون المناهج التقليدية وعلى الوسائل التعليمية، أثارت غضب المؤمنين بالتقاليد الدينية اليهودية، الذين زعموا أن مناهج التعليم الحديثة ستؤدي إلى ابتعاد اليهود عن التقاليد الدينية وإلى عدم تمسكهم بالشرائع اليهودية. وكانت قضية التعليم إحدى القضايا التي أثارت خلافات

شديدة بين المؤمنين بالتقاليد الدينية وبين أتباع الاتجاه المستنير. وظلت هذه القضية محل خلافات شديدة في أوساط هذه الطوائف حتى هجرتها إلى فلسطين، وظلت هذه القضية محل خلاف في أوساط الطوائف التي بقيت في بلدانها حتى بعد قيام إسرائيل. ولم يكن لهذا الخلاف أي صدى في أوساط يهود عدن وأفغانستان وكردستان حيث حرصت قيادة الطائفة اليهودية في عدن، على سبيل المثال، على تطوير التعليم اليهودي بجانب حفاظها على التقاليد اليهودية، ولم يظهر مثل هذا الخلاف في كل من أفغانستان وكردستان، لأنه لم تظهر في هذين البلدين فئة «المسكيليم» (المستنيرون من اليهود) الداعية إلى تغيير نظام التعليم وإلى تحدي القيادة اليهودية المحافظة.

واشتدت حدة الصراع في العراق بعد أن أقيمت به أول مدرسة تابعة لجماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في عام 1864، لأن كل طرف من طرفي الصراع كان على قدر كبير من القوة. ويجب أن نضع في اعتبارنا في هذا المجال أن الطائفة اليهودية بالعراق كانت تعد بمنزلة المركز الروحي لكل الطوائف اليهودية بالشرق إبان القرن التاسع عشر. وقد ارتبط الصراع حول قضية التعليم بالعراق بشخصية الحاخام يوسف حاييم الذي كان من أشهر حاخامات الشرق الذي كانت فتاويه تكاد تكون ملزمة للجميع، عارض بشدة إدخال أي تعديلات على نظم التعليم اليهودية، وكان من بين أنشطته أنه أسس بالعراق مؤسسة لإعداد الحاخامات.

وكما هو معروف كانت بغداد واحدة من أهم مدن الشرق، كما كانت جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، وقد حلت بها في العصر الحديث أعداد كبيرة من الأوروبيين، وهاجرت منها أعداد كبيرة من اليهود إلى بلدان الشرق الأقصى وإلى البلدان الأوروبية. وكان العراق من أكثر بلدان الشرق التي سنحت بها فرص تطوير المجتمع اليهودي حيث إن سياسة «التنظيمات» العثمانية ساعدت اليهود وكل الأقليات الدينية على اكتساب المزيد من الحقوق. وقد عقد يهود العراق آمالا ضخمة على الوالي مدحت باشا (1869-1872) الذي منح اليهود المساواة في الحقوق، وسعى نحو تطوير أوضاع العراق الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا النحو، فقد ظهرت في العراق فئة المستنيرين من اليهود الذين اندمجوا في حياة الدولة، والذين لم

تكن لهم أية ارتباطات فعلية بحياة الطائفة. وتزايدت قوة اندماج اليهود في المجتمع بعد قيام ثورة «تركيا الفتاة» وبعد أن أتاحت بريطانيا لليهود-بعد احتلالها للعراق-حق العمل في الأجهزة الحكومية. وقد ظهر في أوساط الطائفة اليهودية في بغداد في هذا الحين اتجاهان رئيسيان هما: الاتجاه التقليدي والاتجاه المستنير. وتزعم المؤمنون بالتقاليد الدينية الحاخام يوسف حاييم، وقد خلف رئاسة هذا الاتجاه بعد وفاة يوسف حاييم في عام 1909 أتباع الحاخام شمعون أجسي الذين شعروا بقلق بالغ إزاء ظاهرة ابتعاد الشباب اليهودي عن التقاليد اليهودية. واعتمد الاتجاه الداعي إلى الحداثة والذي مثله المستنيرون من اليهود على مساعدة جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء»، ومبعوثيها. وإذا كان هذا الاتجاه دعا إلى الحداثة إلا أنه لم يوجه أي انتقادات للدين. ومع تزايد حدة الصراع والمواجهة أعرب المؤمنون بالتقاليد الدينية عن معارضتهم لإقامة المدارس الحديثة وتدريس اللغات الأجنبية والمواد العلمانية في مدارسهم.

وكان وضع المستنيرين اليهود في اليمن والذين كانوا من أتباع الحاخام يحيى قافح أكثر صعوبة ولم تكن أنشطة أتباع هذا الاتجاه تهدف إلى إضعاف مكانة الدين في حياة الطائفة بقدر ما كانت تهدف إلى التخلص من سيطرة الاتجاهات الصوفية اليهودية على المجتمع، والارتقاء بنظام التعليم اليهودي داخل إطار التقاليد الدينية. وأثارت هذه الأنشطة غضب ومعارضة قادة الاتجاهات الصوفية اليهودية الذين رأوا أن هذه الأنشطة تعد جزءا من الصراع على زعامة الطائفة. ومارس الحاخام يحيى قافح وأتباعه أنشطتهم دون إزعاج إبان الفترة التي تولى فيها الأتراك مقاليد السلطة في اليمن، بل اعتمدوا في بعض الأحيان على مساعدة السلطات التركية، ومع هذا فحينما انتقلت السلطة إلى أيدي الإمام يحيى في عام 1913 تزايدت قوة الاتجاهات المحافظة، فتم إغلاق المدرسة الحديثة التي كان أتباع الحاخام يحيى قافح قد أسسوها إبان الحكم التركي، ومع هذا ظل أتباع الحاخام قافح يشكلون جماعة مستقلة مما جعل السلطة تعترف بها كجماعة مستقلة في داخل الطائفة اليهودية. وتجدر الإشارة إلى أن الخلاف الذي ساد بين أتباع الحاخام قافح وبين أتباع الاتجاه المتشدد كان مقصورا على الطائفة اليهودية في صنعاء وفي الطوائف المجاورة لها.

وفي إيران كانت القيادة اليهودية المحافظة على قدر كبير من الضعف، ولذلك لم يكن بمقدورها مواجهة ظاهرة انضمام الشباب اليهودي إلى مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء»، والمدارس الحكومية. ومن جهة أخرى فإن خصوصية الوضع الذي ساد في إيران حتى بعد أن تولى رضا شاه بهلوي مقاليد الحكم في عام 1925 لم تساعد على ظهور فئة المسكيليم (المستنيرين) من اليهود ولذلك لم تبدأ المواجهة بين أنصار التقاليد الدينية وبين الاتجاه الداعي للحداثة إلا بعد الحرب العلمية الثانية، والجدير بالذكر أن الفترة التي تولى فيها محمد شاه مقاليد الحكم شهدت اندماج اليهود في حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

وتزايدت في عقد الأربعينيات قوة الهجرة اليهودية إلى إيران سواء من العراق أو من البلدان الأوروبية أيضا، وأسس هؤلاء المهاجرون في مدينتي طهران وكرمنشتاه طوائف خاصة بهم كانت أقرب في فكرها إلى المستنيرين. وانضمت أعداد كبيرة من الشباب اليهودي في هذه الفترة إلى الأحزاب الليبرالية الإيرانية، بل انضم بعضهم إلى الحزب الشيوعي الإيراني. ومن جهة أخرى شهدت هذه الفترة تزايد قوة الاتجاهات المتمسكة بالتقاليد الدينية خاصة بعد أن أسس الحاخام إسحاق مائير هاليفي الذي استقر في إيران في عام 1943 هيئة «أوتسار توراه» (كنز التوارة) التعليمية المحافظة في إيران، وسرعان ما شغل هذا الحاخام الذي تبنى أيديولوجية معادية للصهيونية مكان الصدارة في النظام التعليمي اليهودي.وبالرغم من أنه تبنى دائما، لأسباب دينية بحتة، آراء معادية للصهيونية ولإسرائيل، إلا أن أفكاره لم تقلل من ارتباط الشباب اليهودي بفلسطين. وعلى كل حال فإن أنشطته ساهمت في تقوية الاتجاه اليهودي المتشدد في إيران، وساهمت بالتالي في التقليل من ميسرة انتشار الفكر العلماني في أوساط اليهود الإيرانيين.

وفي بخارى كان الانقسام الذي حدث بين الاتجاه الداعي للتمسك بالتقاليد الدينية، وبين الاتجاه الداعي للحداثة، يعبر إلى حد ما عن طبيعة الفروق التي سادت بين اليهود المحليين وبين اليهود الذين قدموا من أوروبا الشرقية والذين تزايد تعدادهم في بخارى بعد الحرب العالمية الأولى. وتزايدت في بخارى حدة الخلافات بين منظمة «هيفسكتسيا» التي كان

أعضاؤها من اليهود الأشكناز وبين اليهود الشيوعيين الذين من مواليد بخارى، وكان الخلاف يتركز حول طبيعة اللغة التي يجب استخدامها في المدارس اليهودية، ففي الوقت الذي دعا فيه أعضاء منظمة «هيفسكتسيا» إلى استخدام لغة الييديش أو اللغة الطاجيقية في المدارس، فإن أصحاب الاتجاه الآخر دعوا إلى استخدام اللغة العبرية، ومع مضي الوقت انتهى الصراع لصالح اليهود الأشكناز. ومن هنا فإن اللغة الروسية أصبحت هي اللغة المتبعة في المدارس اليهودية. وبالرغم من أن النظام الشيوعي، خاصة في عهد ستالين، لم يتوقف عن انتقاد العادات «المتخلفة» لليهود والتي رأى النظام أنها تتمثل في الحفاظ على قداسة يوم السبت، وتناول الأطعمة التي تحللها الشريعة، والزواج وفقا لتعاليم الديانة اليهودية، إلا أن اليهود ظلوا متمسكين بتعاليمهم الدينية، وظهر جيل جديد من يهود بخارى ظل متمسكا بالتعاليم الدينية والتقاليد بالرغم من أنهم تلقوا تعليماً حديثاً، وبالرغم من أنهم كانوا أعضاء في الهيئات والمؤسسات الشيوعية.

ويتضح لنا من كل ما تقدم أن الخلافات التي حدثت بين أتباع الاتجاه المتمسك بالتقاليد الدينية وأتباع الاتجاه المستنير لم تكن بمنزلة خلافات بين متدينين وملحدين، ولم تعبر عن أي رغبة في المساس بأسس الديانة اليهودية أو تعاليمها، وإنما حدثت بسبب رغبة المستنيرين من اليهود في تحقيق الوفاق بين تعاليمهم الدينية وبين احتياجات وظروف العصر الحديث. وحرص المستنيرون على تحقيق هذا الوفاق والحفاظ في نفس الوقت على التقاليد الدينية. وإذا كان يهود بخارى لم يتمسكوا ببعض التعاليم الخاصة بالجانب العملي من الحياة فإن هذا الموقف لم يعبر عن رؤية فكرية وإنما عبر عن إحساسهم بصعوبة تنفيذ التعاليم الدينية في ظل النظام السوفييتي. أما في صنعاء فإن قادة الاتجاه المستنير حرصوا على إحداث بعض التغييرات في التقاليد اليهودية فطالبوا بالتراجع عن الاتجاهات الصوفية الدينية والعودة إلى التقاليد الدينية اليهودية الأصيلة.

وخلاصة الأمر هي أن المجتمع اليهودي شهد منذ منتصف القرن التاسع عشر العديد من التحولات الاجتماعية العميقة، بعد أن تعرض المجتمع اليهودي بالشرق إلى المؤثرات الغربية التي أدخلت إلى المجتمع أفكاراً وأساليب حياة حديثة مناقضة للعرف السائد في المجتمع اليهودي. ولم تؤد

هذه التحولات إلى تحسين صورة اليهودي فقط وإنما أيضا إلى تزايد تطلعات اليهود للحصول على المساواة في الحقوق على غرار إخوانهم اليهود في أوروبا الغربية والإمبراطورية العثمانية، كما تزايدت أيضا في داخل الطائفة قوة الاتجاهات الداعية إلى منح المرأة اليهودية حق المساواة. وتطلع اليهود إلى محاكاة أساليب حياة الأوروبيين الذين كانوا يأتون إما لأداء مهام دبلوماسية أو تجارية أو غيرها، وتطلعوا أيضا لمحاكاة الجنود والموظفين الأوروبيين الذين كانوا بالشرق. وكانوا يحاكونهم لما كانوا يتمتعون به من مكانة سياسية واقتصادية بارزة. وفي هذه المرحلة بدأت تحدث بوادر الأزمة في داخل الطائفة اليهودية. ولم تسفر هذه التحولات عن حدوث تغييرات في داخل نظم الحياة الاجتماعية المتبعة في داخل الطائفة فقط، وإنما أدت أيضا إلى تحطم هالة القداسة التي كانت تحيط بالقيادة الروحية للمجتمع. وإذا كان المجتمع الإسلامي قد تأثر هو الآخر بالفكر الأوروبي في العصر الحديث، إلا أنه كان أقل تأثرا من اليهود بالثقافة الأوروبية. وبالرغم من أن اليهود تأثروا بالفكر الغربي إلا أنهم لم يخضعوا بالكامل للثقافة الأوروبية، ونلاحظ أن هذا التأثر كان ممتزجا بصبغة شرقية تجلت مظاهرها في اللغة وشكل الملابس والفنون، ونجد على هذا النحو أن المجتمع اليهودي بالشرق كان شأنه شأن المستنيرين من المسلمين الذين تأثروا بالثقافة الأوروبية، ومن الضروري أن نضع في اعتبارنا أن تأثر اليهود بالفكر الغربي لم يدفعهم للتنكر للطابع الشرقي لثقافتهم والانفصال من الناحيتين الثقافية والاجتماعية عن المجتمع الإسلامي.

وقد أثرت مسيرة الحداثة أيضا في البنية الاقتصادية للطائفة اليهودية، ولذلك تضاءل في المجتمع اليهودي عدد المشتغلين من اليهود في المهن اليدوية، وتزايد في المقابل عدد المشتغلين منهم بالتجارة وفي المهن الحرة، وأدى هذا التحول إلى إتساع دائرة علاقات اليهود بالأوروبيين، سواء من المقيمين منهم في الشرق أو في بلدانهم، وإلى تزايد حجم تطلعات اليهود. ومن جهة أخرى أدى هذا التحول إلى إحساس طبقة التجار والمستنيرين من اليهود بأنها أصبحت أقل ارتباطا بالقيادة الدينية التقليدية للمجتمع اليهودي، وكان من بين العوامل التي خلقت هذا الإحساس أن هذه الطبقة الجديدة في المجتمع كانت ذات علاقات قوية بالمستعمرين الأوروبيين.

وكان للمدارس اليهودية الحديثة سواء التي تأسست بفضل أنشطة المنظمات الدولية بغرب أوروبا/والتي كان منها جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» أو «رابطة الإخوان» أو «كنز التوراة» أو «أوتسار هتوراه»-أو التي أسستها الحكومات المحلية أو تلك التي أسستها الطوائفصأكبر الأثر، إذ إنها ساهمت في إحداث تحولات ثقافية واجتماعية بعيدة المدى.

وتسببت كل هذه العوامل مجتمعة في حدوث انشقاق حقيقي داخل المجتمع اليهودي منذ نهايات القرن التاسع عشر، وكانت حدة هذا الانقسام تتزايد كلما كان يتزايد تأثير الثقافة الغربية، وكلما كانت تتغير البنية الاقتصادية للمجتمع، وتتسع دائرة التعليم الحديث. وتعرض المجتمع اليهودي التقليدي في أعقاب كل هذه التحولات إلى أزمة داخلية عنيفة، وشهد أيضا تزايداً لحدة التوتر بين فئة الأثرياء والمستنيرين من اليهود وبين الفقراء المتمسكين بالتقاليد وبين العلمانيين والمتدينين. ولكن، كما أشرنا من قبل، فإن كل هذه الخلافات لم تكن ذات طابع أيديولوجي واضح. وبالرغم من وجود كل هذه الفروق إلا أن القاسم المشترك الذي وحد كل هذه الطوائف تمثل في حرصها على إقامة علاقات مع يهود فلسطين، وفي حرصها على الهجرة إليها سواء كانت هذه الهجرة في إطار ديني أو في إطار صهيوني. وإذا كانت الحركة الصهيونية قد لقيت معارضة من قبل الدوائر الدينية المحافظة مثل جماعة الحاخام ساسون خدوري وأتباعه في العراق أو جماعة «كنز التوارة» في إيران إلا أن هذه الجماعات لم يكن بمقدورها صرف أنظار الشباب اليهودي عن الحركة الصهيونية.

ومع هجرة معظم الطوائف اليهودية بالشرق إلى إسرائيل زالت كل العوامل التي كانت تشكل في الماضي قاسما مشتركا فيما بينها، وتزايدت منذ هذا الحين قوة عوامل التمزق في داخل الطائفة، وعلاوة على هذا فإن هذه الطوائف واجهت مشكلات اجتماعية وثقافية جديدة نجمت عن طبيعة العلاقات التي سادت بين الطوائف المختلفة في فلسطين. وعلى هذا النحو وصل الصراع في داخل الطوائف اليهودية بالشرق إلى ذروته بعد هجرتها إلى فلسطين.

4 القيادة اليهودية والنشاط الاجتماعي والقومي

التغييرات في بنية الطائفة
تضاؤل دور القيادة التقليدية وتزايدقوة الأثرياء والمثقفين

كانت قيادة المجتمع اليهودي في البلدان الإسلامية طيلة العصور الوسطى تنحصر في شخصي-الرئيس (هناسي) والحاخام، فكان الرئيس يستمد نفوذه من مكانته التي كان يشغلها لدى الحاكم، وكانت مهامه تقتصر على تنسيق علاقة الحاكم بالطائفة اليهودية، وجباية الجزية من اليهود. أما الحاخام فكان يمثل أعلى سلطة روحانية في الطائفة، ولكن لم تكن له أية ارتباطات بالسلطة. وخلق هذا الوضع بطبيعة الحالح حالة من التوتر بين الرئيس والحاخام. وعلى الرغم من أن وضع الرئيس كان يبدو للوهلة الأولى أفضل من وضع الحاخام بسبب قربه من السلطة، إلا أن الطائفة كانت تنظر للحاخام بوصفه رئيسها الفعلي، لاسيما أنه كان يشرف على شؤونها الداخلية وليس فقط على شؤونها الدينية والروحية.

ومع انهيار الخلافة العباسية في منتصف القرن

الثالث عشر تدهور بشكل ملحوظ وضع القيادة اليهودية، فأصبح الرئيس خاضعا بالكامل لرغبات الحاكم الذي كان يحرص فقط على جباية الأموال من اليهود، وتزايدت منذ هذا الحين حدة الضغوط الدينية والاجتماعية والاقتصادية على اليهود، ولم يكن بمقدور الرئيس التدخل لمصلحتهم خاصة أن وضعه لم يكن على قدر كاف من الاستقرار. وعلى هذا النحو أخذت تتزايد قوة الحاخامات على الرغم من أن مستواها إلمامهم بالتوراة وبالمعارف العامة كان قد تضاءل بشكل ملحوظ. ووجدت الطائفة اليهودية ملاذها في القيادة الروحية التي لم يقتصر دورها منذ هذا الحين على تدريس التوراة والشريعة، وإنما أصبح يشمل تشجيع أبناء الطائفة على التمسك بتعاليم الديانة اليهودية في ظل الفترة التي كانوا يتعرضون فيها لضغوط اجتماعية عديدة، وأصبح الاعتراف بمكانة الحاخام في المجتمع أمرا اختياريا، خاصة بعد أن أدرك أبناء الطائفة أنه بمقدور الحاخامات فقط الحفاظ على الهوية اليهودية والتمسك بفكرة الخلاص المنشود.

ومنذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر أخذ هذا الوضع في التغير إذ أدت التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة إلى ظهور طبقة جديدة من الأثرياء والمثقفين اليهود أحس أبناؤها بأنهم غير ملزمين بالخضوع للقيادات التقليدية، وشكل هؤلاء مع مضي الوقت مكانة بارزة في قيادة المجتمع اليهودي في بعض بلدان الشرق، وكان هذا الأمر نتيجة طبيعية لما عرف عن هذه الشخصيات من ثراء وثقافة، ولعلاقاتها القوية مع السلطة، علاوة على أنها أصبحت مع مضي الوقت نموذجا يحتذى به من قبل أعداد كبيرة من أبناء المجتمع اليهودي.

وكانت البنية التنظيمية لبلدان الشرق في العصر الحديث سواء التابعة منها للإمبراطورية العثمانية أو البلدان الأخرى تعتمد على أسس الإدارة العلمانية الأوروبية، وبدأ الدين في هذا العصر يفقد سيطرته على حياة الدولة، كما تضاءلت في نفس الوقت مكانة رجال الدين والقطاعات الواسعة من المجتمع التي ارتبطت بهم. وفيما يتعلق بموقف المجتمع الإسلامي في العصر الحديث تجاه اليهود فقد ظل يشعر بأن اليهود وسائر أبناء الأقليات الدينية يعدون بمنزلة أقلية لها حق ممارسة شعائرها دون إزعاج، وبحق التمتع بنوع من الحكم الذاتي التنظيمي الديني. وكان من بين التغيرات التي

شهدها العصر الحديث أن الجانب الديني من الهوية شهد ضعفا ملحوظا، بينما تزايدت في المقابل قوة الجانب القومي، ولذلك طلب من اليهود في العصر الحديث أن يحددوا انتماءاتهم القومية حتى يتم تنفيذ الحقوق التي حصلوا عليها كمواطنين ينعمون بالمساواة في كافة المجالات الحكومية والعسكرية وفي المجالات الخاصة بالتعليم والثقافة. وفي الحقيقة كانت مسألة تحديد الهوية القومية بالغة الأهمية لعدد محدود من أبناء المجتمع اليهودي، لاسيما أن غالبية أبناء المجتمع اليهودي لم تتأثر كثيرا بالتحولات القومية التي شهدها كل بلد على حدة، بالإضافة إلى أنه لم يكن ليهود اليمن وأفغانستان وكردستان، على سبيل المثال، نصيب في الحركة القومية الجديدة، لأن الطابع المحافظ للأنظمة والمجتمع في هذه البلدان لم يتح لليهود فرصة الدخول في نسيج المجتمع.

أما فئات المجتمع اليهودي التي نجحت في الخروج عن إطار الحياة الدينية التقليدية للطائفة اليهودية فقد كانت لها صلات وثيقة بالسلطات الأجنبية، وكان بمقدورها التعامل مع صور الحياة الحديثة.

وتزايدت قوة القيادة اليهودية الجديدة المكونة من الأثرياء والمثقفين، خاصة في العراق الذي بدأت به مسيرة الحداثة منذ منتصف القرن التاسع عشر، ونجحت هذه القيادة تدريجا وبفضل التبرعات السخية التي قدمتها للمؤسسات الدينية، ولفقراء الطائفة في أن تلعب دورا أكثر أهمية في قيادة الطائفة. أما القيادة التقليدية للمجتمع فقد فقدت مكانتها البارزة في المجتمع اليهودي خاصة بعد أن ألغى منصب رئيس الطائفة، وبعد أن تشكلت في عام 1849 الهيئة الحاخامية ، التي أولتها السلطات العثمانية مسؤولية كل المهام التي كان يقوم بها كل من رئيس الطائفة والحاخام. وشهدت الطائفة اليهودية بالعراق في عام 1847 صراعا عنيفا حول الشخص الذي من الواجب تعيينه رئيسا لهذه الهيئة، وتركزت المنافسة على شغل هذا المنصب بين الحاخام عوفديا هاليفي وأتباعه الذين كان من بينهم الحاخام الياهو والحاخام عبدالله سوميخ، وبين الحاخام رفائيل كتسين ومؤيديه الذين كانوا من أثرياء المدينة. وانتهى الخلاف بانتصار أتباع الحاخام رفائيل كتسين الذي عين في عام 1849 رئيسا للهيئة الحاخامية. وأصبح شغل منصب رئيس هذه الهيئة منذ هذا الحين محلا للتنافس بين حاخامات

بغداد وبين أثريائها من اليهود، مما اضطر السلطات في بعض الأحيان لحسم هذه الخلافات عن طريق تعيين أحد حاخامات فلسطين في هذا المنصب. وكانت السلطات تحرص عند اختيارها الشخص الذي بمقدوره شغل هذا المنصب على إجادة الحاخام للغات الأجنبية، وأن يكون ملما بعلوم عصره. وفيما يتعلق بحاخامات بغداد مثل: الحاخام عبدالله سوميخ، والحاخام يوسف حاييم، والحاخام شمعون أجسي فلم يتولوا أي منصب قيادي في هذه الهيئة الحاخامية.

ووصلت حدة الخلافات بين رئيس الهيئة الحاخامية وبين الطائفة اليهودية إلى الذروة في عهد الحاخام ساسون خدوري الذي شغل منصب رئيس هذه الهيئة في عام 1938، والذي كانت علاقاته مع الطائفة يشوبها قدر كبير من التوتر لخلافه مع القيادات الروحية التي شككت في حجم معرفته وإلمامه بالتوراة، واتهمته بعدم تمسكه كما ينبغي بتعاليم الشريعة. وكانت علاقاته أيضا متوترة مع مؤيدي الأنشطة الصهيونية على التقرب للسلطة والحفاظ على منصبه.

وقد واجهت القيادة التقليدية لليهود في عام 1864 تحديا ضخما خاصة بعد أن أسست جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في هذا العام مدرسة تتبع المناهج الحديثة في بغداد، درس أبناء الأثرياء بالطائفة اليهودية بها اللغات الأجنبية والعلوم الحديثة، مما مكنهم فيما بعد من النجاح في تجارتهم مع البلدان الأجنبية أو إكمال دراساتهم العليا في القسطنطينية وبغداد أو في الأماكن الأخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حدثت في غضون هذه الفترة العديد من التغيرات المهمة في نظام التعليم التقليدي، وخاصة بعد أن أسس الحاخام عبدالله سوميخ في عام 1840 مدرسة «زلخة» الدينية التي كانت تمنح التلاميذ قدرا بسيطا من المعارف الدنيوية. وحظيت مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» والمدارس التقليدية التي أسستها الطائفة بدعم وتأييد أثرياء الطائفة. ولكن بعد أن تزايدت في الثمانينيات من القرن التاسع عشر قوة الأنشطة التعليمية لمدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» بدأت القيادة التقليدية في مواجهتها، ومع هذا لم تكن القيادة الجديدة على استعداد للتنازل عن تطلعاتها الرامية للارتقاء بثقافة يهود العراق، واستعانت هذه القيادة بتأييد السلطة العثمانية التي فرضت

رقابة شديدة على النظام التقليدي اليهودي في التعليم.

وانقسمت الطائفة على هذا النحو إلى اتجاهين: أحدهما محافظ والآخر داع للتحديث. وكانت قضيةالتعليم تشكل محور الخلاف الرئيسي فيما بينهما، ورغم أنه كانت للحاخام يوسف حاييم العديد من الصلاحيات الدينية، ورغم مكانته المرموقة في أوساط يهود العراق إلا أنه لم يتمكن من مواجهة أنشطة وتأثير جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء». ومع استمرار الصراع والمواجهة بين القيادتين أدركت القيادة التقليدية لليهود بزعامة الحاخام شمعون أجسى-التي كان من تلاميذها الحاخام يوسف حاييم-أن الاستمرار في السيطرة على الطائفة يستلزم العمل بشكل من شأنه جذب اليهود إليها، فأسس الحاخام شمعون أجسي في عام 1905 مدرسة لتعليم اليهود بعض المهن التي يستطيعون الاشتغال بها، ومع هذا فمن الواجب معرفة أنه قد بذلت من قبل في عام 1869 محاولة لتدريس اللغات الأجنبية في المدارس، ولكن لم يكن بمقدور كل هذه المحاولات منافسة المدارس الحديثة التي كانت جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» قد أسستها.

وظهرت على هذا النحو طبقة جديدة من الأثرياء والمثقفين في بغداد، وفي سائر المدن بالعراق ولم يشعر أبناء هذه الطبقة أنهم ملزمون بالخضوع للقيادة التقليدية المحافظة، وضمت هذه القيادة اليهودية الجدية في صفوفها أبناء هذه الطبقة في الأجهزة الحكومية سواء إبان الحكم التركي، أو في ظل الفترة التي كان فيها العراق تحت الانتداب البريطاني.

وشهد اليمن في ظل حكم الأتراك نفس التغييرات التي شهدتها بلدان الشرق. فحينما عينت السلطات التركية بعد أن حصلت على تأييد شرفاء الطائفة اليهودية بصنعاء الحاخام إسحاق شاؤول من القسطنطينية في منصب رئيس الهيئة الحاخامية باليمن، فإن هذا القرار لم يحظ بتأييد القيادة اليهودية التقليدية خاصة تلك التي أقامت خارج صنعاء وفشلت في اليمن على هذا النحو، محاولة انفراد السلطة بتشكيل هيئة حاخامية من خارج القيادة اليهودية التقليدية، وظلت قيادات اليهود الدينية تشكل أعلى سلطة في أوساط يهود اليمن.

وتعرضت القيادة اليهودية في اليمن منذ عهد الحاخام سليمان كاره (1849-1889) إلى انتقادات حادة خاصة من قبل التجار اليهود الذين تزايد

ثراؤهم في عهد الاحتلال التركي، وحصلوا أيضا على تأييد السلطات التركية. ومن المرجح أن فكرة تعيين رئيس للهيئة الحاخامية من خارج اليمن ظهرت بسبب عدم معرفة الحاخام سليمان كاروه باللغة التركية، علاوة على أن مظهره لم يلق قبولا في أوساط الأتراك. وعين الأتراك على مدى فترة قصيرة وحتى عام 1905 بعض الشخصيات في منصب رئيس الهيئة الحاخامية، ولم يكن هؤلاء من حاخامات الطائفة وإنما كانوا من أثريائها.

وبدأت القيادة التقليدية للمجتمع اليهودي في اليمن تفقد قوتها ومكانتها بعد أن هبت رياح التنوير بقيادة الحاخام يحيى قافح الذي طالب بتحسين التعليم اليهودي وتطوير مناهجه، وأعرب أثرياء الطائفة الذين كانوا على معرفة بالأفكار الحديثة، خاصة بسبب اتصالاتهم مع الأجانب، عن تأييدهم لأفكار وأنشطة الحاخام. وحتى بعد أن تم تعيين الحاخام يحيى إسحاق رئيسا للطائفة اليهودية في عام 1905 فإن قيادته لم تحظ بتأييد كل الطائفة، إذ إن جماعة الحاخام يحيى قافح كانت تعمل على نحو مستقل. وعلى الرغم من أن الإمام يحيى أيد بعد عودته للسلطة عام 1913 القيادة التقليدية، إلا أنه لم توقف الانتقادات الموجهة إلى الحاخام يحيى إسحاق. ولكن لا شك أن الطابع المحافظ للسياسة التي انتهجها الإمام أوقف ظاهرة تدهور وضع القيادة التقليدية المحافظة، وتزايد قوة المستنيرين والأثرياء من اليهود حيث إن الإمام منع إقامة أية مدارس حديثة سواء للمسلمين أو اليهود، بل وتبنى سياسة اقتصادية أضرت بأوضاع اليهود، وحالت دون تزايد ثرائهم. ولم يتمكن أهل اليمن من التخلص من سياسة الإمام إلا مع قيام الثورة الجمهورية في عام 1962. ولم يطرأ أي تغيير فعلي على البنية التنظيمية ليهود اليمن وقيادتهم إلا بعد هجرتهم إلى فلسطين وتزايدت منذ ذلك الحين قوة المستنيرين من يهود اليمن الذين تقبلوا واستوعبوا أسرع من وغيرهم تغير ظروف الحياة. والجدير بالذكر أن كل هذه التحولات التي تحدثنا عنها مست فقط يهود صنعاء، أما يهود الضواحي والقرى فلم تحدث في أوساطهم أي تغيرات في البنية التنظيمية حتى في عهد الحكم التركي.

وكانت الطائفة اليهودية في الموصل هي الطائفةاليهودية الثالثة التي

شهدت إبان الحكم التركي تغيرات عديدة في أوساط القيادة. وكانت الطائفة اليهودية في الموصل هي أكبر طائفة يهودية في كردستان، وكان لسكانها من اليهود اتصالات عديدة بالعالم الخارجي، وقد كلف الأتراك في نهايات القرن التاسع عشر الحاخام أهارون برزاني بتولي منصب كبير الحاخامات في كردستان، وكان برزاني من أسرة يهودية عريقة تولى أبناؤها منذ القرن السادس عشر العديد من المناصب القيادية. وفي بدايات القرن العشرين فقد حاول شرفاء الطائفة الذين شغلوا العديد من المناصب في الأجهزة الحكومية والذين تلقوا تعليمهم في المدارس التبشيرية الإطاحة بالحاخام برزاني من منصبة مدعين أنه غير مؤهل لشغل هذا المنصب، ولكن تركيا رفضت الأخذ بهذا الادعاء. وبعد وفاة الحاخام برزاني تولى هذا المنصب الحاخام الياهو صايغ الذي تلقى تعليمه في القسطنطينية ويوغسلافيا والذي أجاد العديد من اللغات الأوروبية والشرقية. وسعى هذا الحاخام إلى تطوير التعليم اليهودي والارتقاء بمستواه واستعان بجماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» وبفئة الأثرياء والمستنيرين من اليهود التي ظهرت في مدينة الموصل. واستردت عائلة برزاني في عام 1913 منصب كبير الحاخامات، ولكن لم يكن من شأن هذا التغيير إلغاء التحولات التي حدثت من قبل في عهد الحاخام صايغ.

وفي عدن انتقلت أيضا القيادة إلى أيدي العائلات التي تزايد ثراؤها إبان فترة الحكم البريطاني، ولذلك انحصرت القيادة في أيدي عائلة موسى التي كانت على قدر كبير من القوة والسيطرة، ولم تسمح للشباب اليهودي المستنير خلال النصف الأول من هذا القرن بالمساهمة في شؤون القيادة. ومع هذا فلم تكن هذه القيادة قيادة تقليدية محافظة لأنها أسست بمساعدة «رابطة الإخوان» اليهود في لندن العديد من المدارس اليهودية الحديثة.

وفي إيران كانت البنية التنظيمية لليهود ضعيفة للغاية، وكان وضع قيادتهم الدينية متدنيا للغاية بسبب تدني مستوى معرفتها بالتوراة. ولم تتمكن القيادة التقليدية للمجتمع اليهودي بطبيعة الحال من أداء مهامها بسبب الضغوط التي تعرضت لها من المجتمع. وفي نهايات القرن التاسع عشر شغلت بعض الشخصيات التي كانت على قدر كبير من القوة الاقتصادية، أو تلك التي حصلت على قدر من الثقافة الحديثة، والتي

أجادت اللغات الأجنبية، مكانة بارزة في القيادة اليهودية، وأتيحت لها فرصة تحصيل قدر كبير من المعارف الحديثة في ظل الفترة التي قل فيها إلى حد ما حجم الضغوط التي كانت تمارسها السلطةالمركزية على اليهود، وتضاءلت حدة هذه الضغوط بفضل تدخل بعض الجماعات اليهودية وممثلي الحكومات الأوروبيةلصالح يهود إيران. وقد شاركت الشخصيات اليهودية في العصر الحديث، والتي حصلت على قدر كبير من المعارف الحديثة في العمل في الأجهزة الحكومية، ودخل مندوبون عنهم البرلمان الإيراني، وأعرب أيضا عن تأييدها للأنشطة التي قامت بها جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» والهادفة إلى إقامة نظام تعليمي حديث في إيران. وعلى الرغم من أن الحاخامات أعربوا عن معارضتهم الشديدة لإقامة هذه المدارس، وشجعوا الآباء على عدم إرسال أطفالهم إليها إلا أن الضعف الذي كانت عليه القيادة الدينية حال دون نجاحها في مهمتها، هذا بالإضافة إلى أن السلطات الإيرانية كانت تساند الشخصيات المستنيرة من اليهود.

وتزايدت قوة القيادة الثرية والمستنيرة، وطغت على مكانة القيادة التقليدية في عهد العائلة البهلوية، خاصة في عهد محمد شاه، وهي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ووصل خلالها بعض يهود إيران إلى مرحلة ضخمة من الثراء الفاحش. وعلى الرغم من أن بعض الشخصيات اليهودية غير الإيرانية التي كان منها الحاخام إسحاق مائير هاليفي-الذي أسس مؤسسة «أوتسار هتوراه» التعليمية بإيران-وبعض يهود فلسطين سعت إلى تحسين مكانة القيادة الدينية في إيران، لم يكن بمقدور محاولاتهم إحداث أيةتغيرات جذرية في البنية القيادية للمجتمع اليهودي بإيران، ولكنها ساهمت في تقوية مكانة المتدينين في الطائفة.

ويجب التأكيد هنا على أن الطائفة اليهودية في إيران وصلت إلى مرحلة من التنظيم فاقت كل الطوائف اليهودية الأخرى بالشرق، فكانت البنية التنظيمية للطائفة تمارس العديد من الأنشطة في مجالي التعليم وقديم التبرعات.

وفيما يتعلق بالطوائف اليهودية في وسط آسيا، فقد تزايدت في أوساطها خاصة في النصف الأول من القرن التاسع عشر قوة القيادة اليهودية المتمسكة بالتقاليد، واستمدت هذه القيادة قوتها من الحاخام يوسف ممان وأتباعه

الذين بذلوا نشاطا ضخما لنشر الوعي الديني في أوساط اليهود. وعلى الرغم من أنه في نهايات القرن التاسع عشر تزايد ثراء بعض العائلات اليهودية خاصة بعد أن خلقت ظروف اقتصاديةمناسبةلليهود بعد الاحتلال الروسي للمنطقة، فإن ثراء هذه العائلات لم يقلل من مكانة القيادة التقليدية. وفي بدايات القرن العشرين فقط، بذل بعض الشباب اليهودي المستنير الذي ينتمي إلى العائلات الثرية بضع محاولات لشغل مكانة بارزة في القيادة، وسعوا إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق ممارسة بعض الأنشطة الهادفة إلى تطوير التعليم، ولكن توقفت هذه الأنشطة بعد أن أطاح النظام السوفييتي، الذي تأسس في هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى بهذه القيادة. وظهرت محل هذه القيادة قيادة أخرى من المستنيرين البلاشفة الذين كانوا من أصحاب الفكر والثقافة الروسية، وضعفت في هذه الفترة أيضا القيادة التقليدية خاصة بعد أن قطعت العلاقات بين يهود بخارى وبين المراكز اليهودية الأخرى، وبعد أن تضاءلت مكانة التوراة والعلوم الدينية في المدارس. وكان من بين سمات العصر الحديث أيضا أن السلطة شنت حملة إعلامية قوية للتقليل من تأثير القيادة الدينية على حياة الطوائف اليهودية، ومع هذا ظلت مكانة رجال الدين على ما هي عليه من قوة، ولم يؤد التغيير الذي طرأ على قيادة الطائفة إلى حدوث أي صراعات داخلية حيث إن القيادة اليهودية لم تنضم إلى السلطات في حربها ضد الدين والتقاليد اليهودية.

أما في أفغانستان فقد تسببت هجرة الكثيرين من حاخامات الطائفة إلى فلسطين في خلق حالة من الخواء الروحي لم يشغله سوى التجار الذين كانوا من أثرياء اليهود، وفي المقابل فشلت جهود الشباب اليهودي المستنير، الرامية إلى شغل مكانة بارزة في القيادة، وفشلوا أيضا في الارتقاء بمستوى التعليم اليهودي خاصة بعد أن لقوا معارضة شديدة من قبل اليهود المحافظين.

وخلاصة القول إن معظم الطوائف اليهودية في الشرق شهدت العديد من التغيرات في قيادتها، وكانت هذه التغيرات ناجمةعن التحولات التي حدثت في نظم التعليم اليهودية، وعن تزايد ثراء التجار اليهود الذين أصبحوا أكثر اطلاعا على الأفكار الحديثة، وأكثر تطلعا للعب دور أكثر أهمية في

حياة المجتمع اليهودي. وعلى كل حال لم تكن هذه التحولات مرتبطة بحدوث أي مواجهة بين الجيل القديم وبين الجيل الحديث. ذلك لأن القيادة التقليدية في بعض الطوائف كانت ضعيفة للغاية علاوة على أن القيادة الحديثة لم تتبن أي إيديولوجية معادية للدين. وبشكل عام يمكننا قول إن تغير قيادات المجتمع اليهودي في بلدان الشرق كان أمرا طبيعيا، إذ لم يكن بمقدور القيادات القديمة التواؤم مع معطيات العصر الحديث، وفي المقابل فقد تزايدت قوة الجيل الحديث لأنه تلقى تعليمه في المدارس الأجنبية، علاوة على أنه كان يجيد اللغات المحلية والأوروبية.

محاولات التوفيق بين المجددين وأتباع التقاليد الدينية اليهودية

يتضح من كل ما تقدم أن التحولات التي حدثت في البنية التنظيمية للطائفة، وفي توجهات القيادة كانت نتيجة للتغيرات التي طرأت على قيادات المجتمع اليهودي، ويتضح أيضا أن هذه انشقاق حقيقي في داخل الطوائف اليهودية، وإنما أدت إلى تزايد حدة الصراع بين الاتجاه الداعي للتمسك بالتقاليد الدينية وبين الاتجاه الداعي للحداثة، أي كماحدث في أوساط يهود بغداد والبصرة بالعراق ويهود الموصل في كردستان ويهود صنعاء في اليمن. ومع هذا فبعد مضي فترة قصيرة من الخلافات، توصلت الجماعات المختلفة فيما بينها إلى اقتناع مفاده أن نتائج الانقسام ستكون وخيمة، وأن حجم مصالحها المشتركة أكبر من حجم القضايا التي يسود بشأنها الاختلاف، كما أدرك أتباع الاتجاه المتمسك بالتقاليد الدينية بعد فترة وجيزة أنه ليس بمقدورهم الانفراد بقيادة المجتمع في العصر الحديث، وأن أتباع الاتجاه الداعي إلى الحداثة لا يرغبون في التخلص من التقاليد الدينية اليهودية. وشعر المجددون أيضا بثقة أكثر إزاء مسألة التعاون مع المحافظين، خاصة بعد أن اتضح لهم أن قوتهم آخذة في التزايد، وأن غالبية أبناء الطائفة اليهودية على استعداد لتقبل أفكارهم.

وتعاون الاتجاهان فيما بينهما لصالح أبناء الطائفة، ففي بغداد على سبيل المثال، وبعد مضي فترة طويلة من معارضة الحاخامات للتعليم الحديث، انتقلت كل المدارس الحديثة بما فيها مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» إلى الطائفة التي كانت قياداتها تضم أتباع الاتجاه المستنير،

وربما يكون خير دليل على روح الوفاق التي سادت في أوساط يهود الشرق أنه في الوقت الذي تزايدت فيه في أوساط يهود البصرة إبان عقدي العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن قوة الحركة الثيوصوفية للدرجة التي تمكنت فيها من السيطرة على لجنة الطائفة مما دفع كبير حاخامات البصرة في عام 1931 إلى إدانة هذه الحركة ومقاطعتها، إلا أنه تم التوصل في عام 1936 إلى تسوية لهذا الخلاف أسفرت عن عودة قادة هذه الحركة إلى أحضان الطائفة اليهودية.

وفي صنعاء شهد المجتمع اليهودي في عام 1913 أي مع عودة الإمام يحيى إلى السلطة خلافات حادة بين أتباع حركة «القبالاة» (التصوف اليهودي) الداعية للإفراط في الإيمان بالغيبيات، وبين معارضيها من قادة حركة التنوير اليهودية، وتدهورت العلاقات بين الاتجاهين لأسباب أيديولوجية صارخة، ومع هذا لم تخل هذه الخلافات من بعض الدوافع الاقتصادية والشخصية، ووقف معظم أثرياء الطائفة في صف الاتجاه الرافض لحركة «القبالاة».

ومع رحيل الحاخام يحيى قافح والحاخام يحيى إسحاق اللذين كانا من أبرز قيادات الطائفة اليهودية أدرك قادة الجماعتين أن القيادة أصبحت في أيدي الاتجاهات المتطرفة، ولذلك سارعوا في عام 1935 بعقد اجتماع ضم كل أبناء الطائفة، وقرر المشاركون تجنب كل ما يثير نشوب أي خلافات فيما بينهم، ولكن باءت هذه التجربة بالفشل، وظل التوتر يسيطر على علاقة كل جماعة بالأخرى. وبشكل عام يمكننا قول إن الإحساس بضرورة التوصل إلى تسوية ساد في الأماكن التي كانت القيادة التقليدية فيها على قدر كبير من القوة، والتي لم تنهر فيها بسهولة مثلما حدث في الأماكن التي كانت فيها القيادة الدينية ضعيفة. وفي الواقع لم يتم التوصل إلى تسوية إلا بعد أن اعترفت القيادة الدينية التقليدية بشرعية وبمصداقية الاتجاهات الداعية إلى الحداثة، التي تزايدت قوتها في العصر الحديث.

نشاط التنظيم الذاتي لليهود

موقف السلطة إزاء النشاط اليهودي

ساهمت الاتجاهات الفكرية الحديثة التي غمرت بلدان الشرق منذ

منتصف القرن التاسع عشر في حدوث تلك التغييرات التي طرأت على البنية التنظيمية للمجتمع اليهودي، كما أثرت في تزايد قوة ومكانة المثقفين والأثرياء اليهود. وعلى خلاف الوضع الذي ساد في الفترات السابقة والتي كان اليهود يتمتعون فيها بحكم ذاتي كامل في كل ما يتعلق بحياتهم الداخلية، فقد ضعفت منذ منتصف هذا القرن سلطات الحكم الذاتي الممنوحة لهم. وكان هذا التحول نتيجة لأن بلدان الشرق عرفت منذ هذا الحين مفهوم السلطة المركزية؛ مما جعلها تتدخل في كافة أوجه حياة المواطنين، وتشرف على حياة الطوائف. وعلاوة على هذا لايمكننا إغفال حقيقة أنه عندما تم منح اليهود المساواة في كل الحقوق والواجبات، فإنه كان من الطبيعي أن يخضعوا بالكامل لكل قوانين الدولة التي أصبحت تلزم أبناء الأقليات الدينية بواجبات لم يكونوا ملزمين بها فيما مضى، مثل تأدية الخدمة العسكرية. وفي ظل العصر الحديث لم يعد من الممكن أيضا الحفاظ على الهيئة القضائية المستقلة لليهود، خاصة إنهم أصبحوا منذ هذا الحين خاضعين لقوانين الدولة.

وبينما لم تصدر طيلة الفترة السابقة للعصر الحديثة أية وثائق بعينها تحدد بدورها وضع القيادة اليهودية في بلدان الشرق، فقد حددت القوانين التي صدرت منذ منتصف القرن التاسع عشر نظم الحياة الداخلية لليهود، ومدى صلاحيات الحكم الذاتي الممنوح لهم ووضع القيادة وحجم التزاماتها تجاه قوانين الدولة.

وفيما يتعلق بالدول التابعة للإمبراطورية العثمانية فقد تأسست بها المؤسسة الحاخامية. ودون الخوض في التفاصيل الخاصة ببنية هذه المؤسسة يكفينا هنا معرفة أن مهام رئيس هذه المؤسسة الذي كان يدعى «حاخام باشي»، شملت مهام كل من الحاخام والرئيس. ولم يكن «الحاخام باشي» مجرد رئيس لكل الحاخامات اليهود، وإنما كان رئيسا أيضا للطائفة، إذ إنه كان يمثل الطائفة لدى السلطة. وبالإضافة إلى مهام «الحاخام باشي» فإنه كانت توجد لجنتان إحداهما تتولى مسؤولية بحث كل القضايا المتعلقة بالدين، والأخرى تتولى مسؤولية بحث القضايا التي تمس حياة اليهود، وكانت اللجنتان تابعتين «للحاخام باشي». وبالرغم من أنه كان يحق لأبناء الطائفة انتخاب الشخص الذي بمقدوره شغل منصب «الحاخام باشي»

كانت السلطة تحتفظ بحق التصديق على تعيين المرشح في هذا المنصب.

وبعد أن تشكلت هذه المؤسسة كانت الطوائف اليهودية تنتخب عادة الحاخامات الذين لهم دراية بالديانة اليهودية، والذين لهم مكانة بارزة في المجتمع اليهودي، ومع هذا؛ فحينما اتضح لليهود مدى أهمية الجانب الإداري من هذا المنصب وأن السلطات لا تهتم كثيرا بمدى معرفة الحاخام بالتوارة وعلوم الديانة اليهودية، أصبح أبناء الطائفة ينتخبون الحاخامات الذين على قدر كبير من الثقافة والمعرفة، والمقربين إلى السلطة. ولا حاجة هنا للقول إن كبار حاخامات الطائفة الذين كانوا متبحرين في علوم التوراة كانوا بعيدين عن الهيئة الحاخامية مما خلق بالطبع حالة من العداء بين القيادة الرسمية وقيادة الطائفة، ولا غرابة أيضا في أنه سادت دائما النزاعات والخلافات حول من يحق له شغل هذا المنصب في الأماكن التي تشكلت بها المؤسسة الحاخامية.

وقد أنشئت هذه المؤسسة في أوساط الطوائف اليهودية في بغداد والموصل وصنعاء، وكانت صلاحية «الحاخام باشي» في طائفة من بين هذه الطوائف تشمل كل الطوائف اليهودية في الوطن، فكانت سلطات «الحاخام باشي» في بغداد تشمل كل يهود العراق، كما شملت صلاحيات «الحاخام باشي» في الموصل كل يهود كردستان، وشملت صلاحيات هذا الحاخام في صنعاء أيضا كل يهود اليمن، ومع هذا لم يخضع اليهود الذين أقاموا خارج هذه المدن لصلاحيات «الحاخام باشي» حيث إن مفهوم المركزية الذي رغبت السلطة في فرضه على اليهود لم يتماش مع العرف التنظيمي الذي كان سائدا في أوساط يهود هذه البلدان. وبخصوص اليمن وكردستان فإن أجزاء ضخمة من هذه البلدان لم تكن تابعة لسيطرة الأتراك، وبطبيعة الحال فلم يكن من الممكن أن تمتد صلاحيات «الحاخام باشي» إلى هذه الأجزاء.

وقد أصبح ضروريا في الدول الحديثة التي تأسست في الشرق بعد الحرب العالمية الأولى تحديد الوضع الشرعي للطوائف اليهودية، خاصة بعد أن أقرت هذه البلدان مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات. فصدر في العراق على سبيل المثال في عام 1931 قانون الطائفة الإسرائيلية الذي حل محل القانون العثماني الذي حدد أوضاع اليهود، وتم الاعتراف بموجب

هذا القانون بالطوائف اليهودية الثلاث المقيمة في بغداد والبصرة والموصل. وأصبحت رئاسة الطائفة وعلى خلاف الوضع الذي ساد فيما قبل تضم شخصين أحدهما رئيس للطائفة والآخر رئيس للحاخامات. ولكن القانون أتاح أيضا إمكان أن يتولى شخص واحد مهمة الجمع بين المنصبين. وشكلت الطائفة بموجب نفس القانون لجنة تولت بحث أوضاع اليهود الاجتماعية وأخرى تولت بحث قضايا اليهود الاقتصادية. وبالإضافة إلى اللجنتين اللتين تشكلتا بموجب القانون فقد شكلت الطائفة لجنة ثالثة من الحاخامات لبحث القضايا الدينية. وفي الواقع حصلت الطائفة اليهودية بالعراق على قدر كبير من الحكم الذاتي خاصة في كل المجالات المتعلقة بالدين والتعليم والمؤسسات الخيرية.

وأقيمت في إيران في العصر الحديث لجنة خاصةبالطائفة اليهودية عرفت باسم «أنجومان كاليمان» (مجلس أتباع موسى «اليهود»). ولم تكن هذه اللجنة في بادىء الأمر لجنة رسمية، ولكنها أصبحت بعد حصولها على اعتراف السلطة بمنزلة الممثل الوحيد لكل الطوائف اليهودية، وشملت أنشطة هذه اللجنة كل نشاطات المجتمع في مجال الدين والتعليم والتبرعات، ومع هذا لم تتعد صلاحياتها حدود العاصمة الإيرانية طهران إذ كان للطوائف اليهودية في أصفهان وشيراز لجان مستقلة.

وجدير بالذكر أنه تزايدت في إيران قوة القيادة اليهودية الجديدة التي لم يكن الحاخامات من بين أعضائها، وكان هذا التحول نتيجة للقوانين التي أصدرتها الحكومة التي حددت البنية التنظيمية للطائفة. وحدثت كل هذه التحولات في الشرق بعد أن صدر في الإمبراطورية العثمانية دستور 1876، وبعد أن صدر في إيران دستور 1907، هذان الدستوران اللذان منحا اليهود حق التمثيل في البرلمان واللذان ساهما في تزايد قوة الرابطة بين اليهود المقيمين في نفس البلد خاصة أن التمثيل البرلماني شمل كل المواطنين اليهود.

وفي وسط آسيا مارست السلطات قدرا كبيرا من الإشراف على الطوائف اليهودية المقيمة في الجمهوريات السوفييتية، فألغت السلطات منذ عام 1920 البنية التنظيمية التقليدية للطوائف اليهودية بل وألغت منصب رئيس الطائفة، ومع هذا أقيمت فيما بعد وبتصديق من الحكومة لجنة يهودية

ضمت ممثلين عن الحاخامات اليهود، ولكن معظم أعضائها كانوا من الشباب اليهودي المستنير، وألقيت على عاتق هذه اللجنة مهمة الإشراف على كل القضايا التي تعني اليهود، والخاصة بالتعليم والدين والمؤسسات الخيرية، وكان من بين المهام الملقاة على عاتق اللجنة أيضا مهمة نشر أيديولوجية السلطة. وأشرفت السلطة كذلك على ميزانية الطائفة وعلى كل بنود الإنفاق. وعلى كل حال فسرعان ما تقلصت أنشطة هذه اللجنة إلى حد كبير وأصبحت مقصورة على الإشراف على القضايا الدينية.

وفيما يتعلق بوضع الطوائف اليهودية في كل من اليمن وأفغانستان فلم يطرأ أي تغيير يذكر على البنية التنظيمية لليهود في هذين البلدين اللذين دام بهما الحكم الإسلامي حتى منتصف القرن العشرين، فشهد اليمن-على سبيل المثال-في عهد الإمام يحيى تراجعا ملحوظا عن كل التحولات التي حدثت إبان الحكم التركي. كما أن السلطة لم تعترف في هذين البلدين بمفهوم التمثيل الشامل لليهود في الدولة، ومع هذا كان وضع الطوائف اليهودية التي أقامت في صنعاء، وكابول أفضل بكثير من وضع الطوائف اليهودية التي أقامت في القرى والضواحي.

ويمكننا بشكل عام قول إن البلدان التي أقيمت بها أنظمة حديثة شهدت تغيرات عديدة في البنية التنظيمية للمجتمع اليهودي، وكانت هذه التحولات ضرورية لمواكبة التحولات السياسية-الاجتماعية التي شهدها الشرق والتي كان من أبرزها خضوع النشاط الطائفي لقانون الدولة وتفوق القيادة العلمانية المستنيرة على القيادةالدينية. وفي المقابل فإن الدول التي لم تشهد تغيرات جذرية في العصر الحديث فإن السلطة فيها ظلت تشرف بشكل مباشر على الأنشطة الطائفية، ولم يكن هذا الإشراف المباشر نتيجة لأن الأنظمة لم تطبق الديمقراطية وإنما بسبب تزايد حدة النزاع اليهودي العربي في فلسطين.

المؤسسات الطائفية في المجالات الخيرية

ظلت المؤسسات الخيرية اليهودية تمارس مهامها التقليدية في البلدان التي لم تطرأ فيها أي تغيرات على البنية التنظيمية للطائفة اليهودية مثل اليمن وأفغانستان، وكانت هذه المؤسسات تقدم يد العون والمساعدة للفقراء

والمحتاجين والأيتام والأرامل، والزواج والدفن وما شابه ذلك، واعتمدت في هذه الأنشطة على التبرعات السخية التي كان يقدمها أثرياء الطائفة. ولكن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية للطوائف اليهودية في النصف الأول من القرن العشرين أسفر عن تقلص أنشطة هذه المؤسسات حتى عجزت عن مواجهة التحديات وتقديم المساعدات إلى المحتاجين، وذلك باستثناء الطائفة اليهودية في اليمن التي حرصت حتى العصر الحديث على تقديم المساعدة إلى الأيتام خشية أن يتبناهم المسلمون، ولكنها عجزت عن توفير الأموال اللازمة مما جعلها تضطر للحصول على مساعدات من المستوطنين اليهود بفلسطين ومن سائر المنظمات الصهيونية واليهودية، ولذلك شهدت الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين تدفق المساعدات المالية من فلسطين إلى فقراء اليمن. ووصول أعداد كبيرة من مبعوثي الاستيطان اليهودي من فلسطين ومن خارجها إلى اليمن وغيرها من بلدان الشرق بغرض دعم أنشطة الطوائف اليهودية في كل المجالات المتعلقة بالتعليم والقضايا الدينية.

وقد تدهورت أوضاع المؤسسات الخيرية اليهودية في وسط آسيا إبان فترة الحكم السوفييتي لهذه المنطقة، وذلك بعد أن كانت هذه المؤسسات قد وصلت إلى درجة كبيرة من القوة في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، أي في أعقاب تزايد ثراء أعداد كبيرة من اليهود إبان فترة الاحتلال السوفييتي لهذه المنطقة. وقد نجم تدهور أوضاع هذه المؤسسات عن السياسة الشيوعية التي اتبعها النظام والتي ألحقت ضررا بالغا بأثرياء اليهود الذين كانوا يمولون أنشطة هذه المؤسسات، كما كان من بين الأسباب عدم تولي الطائفة اليهودية في ظل النظام السوفييتي مهمة العناية بالفقراء والأيتام.

وعلى هذا النحو، نجد أن يهود العراق وإيران وعدن فقط هم الذين استطاعوا تأسيس مؤسسات طائفية حديثة أكثر نشاطا وقوة من كل المؤسسات الطائفية التقليدية. والجدير بالذكر أن يهود العراق كانوا على درجة متطورة من الناحية التنظيمية بدءا من منتصف القرن التاسع عشر، وساهمت عوامل عديدة في هذا الأمر، كان من بينها، أن يهود العراق كانوا على قدر كبير من الثراء، خاصة أنهم عملوا إبان الحكم العثماني أو البريطاني

للعراق بالتجارة مع دول الشرق الأقصى والدول الأوروبية، علاوة على أن الحكم الذاتي الذي منحه العثمانيون والبريطانيون ليهود العراق أتاح لهم فرصة السيطرة الكاملة على مجالات التعليم والصحة والمؤسسات الخيرية. وكان لاقتصار أنشطة الطائفة اليهودية بالعراق على مجالي التعليم والصحة أكبر الأثر بطبيعة الحال في الارتقاء بأوضاع اليهود الاجتماعية، ويكفينا هنا معرفة أن الطائفة أسست خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين عشرات المدارس لكل المراحل التعليمية للفتيان والفتيات، وعلاوة على هذه المدارس التي انتهجت النظم التعليمية الحديثة فكانت هناك العديد من المؤسسات التعليمية التي اكتفت بتدريس العلوم اليهودية.

وكان من بين أنشطة القيادة اليهودية التقليدية قيامها في عام 1860 بتأسيس جماعة «زيارة المرضى» الخيرية كما ساهم أثرياء الطائفة اليهودية أيضا في تأسيس العديد من المستشفيات اليهودية الحديثة في بغداد، كان من بينها: مستشفى مائير الياهو الذي تأسس في عام 1910، ومستشفى ريما خدوري لأمراض العيون الذي تأسس في عام 1935، وأسست القيادة اليهودية التقليدية العديد من المؤسسات الخيرية كان من بينها: دار للضيافة، ورابطة لمساعدة التلاميذ اليهود المتخصصين في دراسة العلوم الدينية وغيرها من المؤسسات. والجدير بالذكر أن القيادة الحديثة في بغداد لم تول اهتماما ضخما بالأنشطة الخيرية فلم تهتم هذه القيادة، على سبيل المثال، بأوضاع يهود إيران وكردستان الذين فروا إلى بغداد في النصف الأول من القرن العشرين، والذين حظوا بمساعدة محدودة من القيادة اليهودية التقليدية التي أسست هيئة لمتابعة أوضاعهم.

وفي إيران شاركت بعض المنظمات اليهودية المحلية مثل منظمة «انجومان كاليمان» (مجلس اليهود) وبعض المنظمات اليهودية الأوروبية مثل منظمة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» و «الوكالة اليهودية» و «كنز التوراة» في الإشراف على الأنشطة التعليمية والخيرية اليهودية في إيران. وتولت جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» وهيئة «كنز التوارة» مسؤولية الإشراف على النشاط التعليمي في إيران، لكنها لم تشرف بالطبع على المدارس اليهودية المحافظة التي تخصصت في تدريس العلوم الدينية التابعة للطائفة. وأسست الطوائف

اليهودية بإيران منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، وبعد أن تحسنت أوضاعها المعيشية عدة مدارس اتبعت النظم التعليمية الحديثة، ولكن هذ الأمر كان مقصوراً على طهران وبعض المدن الضخمة.

واتسمت الأنشطة التعليمية في إيران بظاهرتين رئيسيتين هما: أن كل المؤسسات التعليمية بما فيها تلك التابعة لجماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» و«كنز التوارة» حصلت على دعم مالي من هيئة الجوينت، وتمثلت الظاهرة الثانية في أن نظام التعليم اليهودي لم يكن على قدر كبير من الرقي، ولذلك أرسل معظم الآباء في طهران أبناءهم إلى المدارس الحكومية أو إلى المدارس التبشيرية. وعلى خلاف هذا الوضع الذي ساد في إيران، نجحت الطائفة اليهودية في العراق في تغطية نفقات المدارس التي أقامتها، بالإضافة إلى أن مستوى التعليم اليهودي في العراق كان مرتفعا، مما جعل المدارس اليهودية تنجح في استيعاب التلاميذ اليهود في العراق.

وقد حصلت الطائفة اليهودية في إيران على دعم من الخارج، خاصة من هيئة الجوينت للإنفاق على أنشطتها في مجالي الخدمات والصحة، ومع هذا فشلت كل المحاولات التي قام بها المجتمع اليهودي في أعقاب الحرب العالمية الثانية بغرض الخروج من حالة الفقر التي كان يعيش فيها. وإذا كان بعض اليهود الإيرانيين قد وصلوا إلى درجة مذهلة من الثراء، فإن الأثرياء لم يحرصوا على مساعدة المؤسسات اليهودية الخيرية، والتي كانت تتلقى دعما ماليا من المؤسسات اليهودية الدولية فتأسس في طهران بمبادرة من هيئة جوينت، مستشفى يهودي، كما قامت نفس الهيئة بتمويل نصف نفقات صيانته، وأتى النصف الآخر من الرسوم التي كان يسددها المرضى في مقابل دخول المستشفى، ومن التبرعات المتواضعة والتي كان يقدمها أبناء الدخول البسيطة، وفي المقابل لم يتبرع أثرياء اليهود بأي شيء يذكر للطائفة.

أما في عدن فلم يطرأ في العصر الحديث بالمقارنة بالفترات السابقة أي تغيير على أنشطة الطائفة في مجال الأنشطة الخيرية فقامت بعض العائلات اليهودية الثرية في عدن في بدايات القرن العشرين وبدعم من رابطة «الإخوان اليهود» في لندن بتأسيس مدرستين حديثتين. وكانت التبرعات التي قدمتها العائلات اليهودية الثرية في عدن تعد بمنزلة النبع

الرئيسي لكل الأنشطة الخيرية التي مارستها الطائفة، ولكن لم تؤسس أي مؤسسة للإشراف على الأنشطة الخيرية، وحرص هؤلاء الأثرياء على تقديم تبرعاتهم للفقراء وخاصة إلى لاجئي اليمن الذين كانوا يتكدسون في الطرقات بالمئات والآلاف، فأسست عائلة موسى التي كانت على قدر كبير من الثراء في عدن ملجأ للاجئي اليمن، وتولت هذه العائلة مهمة تمويل نفقات المرضى اليهود الذين كانوا يتلقون العلاج في المستشفيات الحكومية، وكان من بين أنشطة هذه العائلة أيضا تأسيسها لمعبد يهودي ضخم.

التعليم العبري الحديث

كان معظم يهود الشرق على معرفة اللغة العبرية، وكانت معرفتهم بها تعد جزءا من معرفتهم بالتراث اليهودي، ولكنها لم تكن لغة الحديث فيما بينهم. وكانت اللغة العبرية تدرس في المؤسسات اليهودية من خلال كتب الشريعة وكتاب الصلوات، وتضاءلت معرفة الشباب اليهودي الذي تلقى تعليمه في مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» باللغة العبرية، بعد أن تزايدت قوة الاتجاهات الداعية للحداثة ومع حصول اليهود على حق المساواة واندماجهم في المجتمع. ولا حاجة بنا هنا لقول إن اللغة العبرية التي استخدمها المدرسون اليهود في الهيئات التعليمية لم يكن بمقدورها التعبير عن احتياجات العصر الحديث، ومن المؤكد أن اللغة التي تحدثوها لم تكن قد تأثرت بعد باللغة العبرية الحديثة التي كان يهود أوروبا يستخدمونها.

وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية بعض التغييرات في مستوى معرفة يهود الشرق باللغة العبرية، وكانت هذه التغييرات نتيجة طبيعية للعلاقات التي تشكلت آنذاك بين قيادة الاستيطان اليهودي في فلسطين والمؤسسات الصهيونية وبين الطوائف اليهودية في الشرق. وكانت الطائفة اليهودية في سمرقند هي الطائفة الأولى التي أقيمت بها مدارس عبرية حديثة، حيث تأسست سمرقند خلال عامي 1917 و 1918 أول مدرسة عبرية. ويرجع فضل تأسيسها إلى كل من اميتين شابيرا وشلومو ادلمان اللذين لم يعرفا اللغة الطاجيقية و تحدثا فقط بالعبرية. وشاع استخدام اللغة العبرية في المدارس اليهودية الحديثة التي تأسست في أوساط الطوائف اليهودية بوسط

آسيا، ومع هذا توقفت هذه المدارس في العام الدراسي 1922-1923 عن تدريس اللغة العبرية نتيجة لاعتراض النظام السوفييتي على تدريس العبرية اليهودية.

وشهدت الطائفة اليهودية في العراق في عام 1921 نهضة ملموسة في تدريس اللغة العبرية، خاصة بعد أن منح فيصل الذي نصب ملكا على العراق، قدرا كبيرا من الحرية لليهود سواء في مجال الدين أو في مجال الأنشطة التعليمية. وشهدت هذه الفترة توجه العديد من المدرسين اليهود من فلسطين إلى العراق لتدريس اللغة العبرية، وتاريخ حركة الاستيطان العبري، والأدب العبري الحديث، وأصبحت اللغة العبرية منذ ذلك الحين مادة أساسية في مناهج التعليم بالمدارس اليهودية الحديثة.

أما في أفغانستان فيرجع فضل نشر اللغة العبرية في أوساط طلابها من اليهود إلى نفتالي أفرهاموف الذي أتى إلى أفغانستان في عام 1928 بغرض تدريس اللغة العبرية لليهود، وعمل أفرهاموف طيلة العامين اللذين قضاهما في أفغانستان في نشر الفكر الصهيوني في أوساط الطلاب اليهود في العاصمة هرات، ولم يتوقف عن ممارسة أنشطته الصهيونية بالرغم من أنه واجه معارضة شديدة من قبل الشخصيات المحافظة بالطائفة. والجدير بالذكر أن أفرهاموف مارس هذا النشاط إبان الفترة التي فتح فيها أمان الله خان أبواب بلاده أمام المدرسين من كافة أنحاء العالم، بغرض تحسين التعليم في أفغانستان.

وفي إيران سيطرت جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» التي تبنت موقفا متحفظا تجاه الصهيونية على المدارس اليهودية حتى الفترة التي نشبت فيها الحرب العالمية الثانية. ولكن الاهتمام بالدراسات العبرية في مدارس هذه الجماعة لم يحدث إلا بعد أن غيرت هذه الجماعة في أعقاب الحرب موقفها تجاه الصهيونية. وتجدر الإشارة إلى أن مبعوثي الوكالة اليهودية، وحركة الاستيطان اليهودية في فلسطين حرصوا منذ عام 1942 على توثيق علاقاتهم بأكابر الطوائف اليهودية في إيران وبالشباب اليهودي، ونجح هؤلاء المبعوثون في نشر الفكر الصهيوني في المدارس اليهودية، ومع هذا اقتصرت أنشطتهم على الطوائف اليهودية في طهران وأصفهان وهمذان والأهواز وكرمنشاه. وإذا كانت هذه المدارس قد أولت اهتماما ضخما بتدريس

اللغة العبرية، فإنه لم يطرأ أي تغيير يذكر على مستوى تدريس اللغة العبرية بالمدارس اليهودية التقليدية التي أسستها هيئة «كنز التوارة». وعلى كل حال، فإنه مما لا شك فيه أن العلاقات الوثيقة التي سادت بين فلسطين وإيران في عهد الشاه أدت إلى نهوض الدراسات العبرية في أوساط يهود إيران.

وعند الحديث عن العوامل التي ساعدت على انتشار اللغة العبرية في أوساط يهود الشرق لا يمكن أن نغفل أهمية الدور الذي لعبه «الاتحاد العبري العالمي» الذي أرسل منذ عقد الأربعينيات مبعوثيه إلى الطوائف اليهودية في صنعاء وعدن من أجل نشر اللغة العبرية في أوساطها. وكان من بين مندوبيه في هذين البلدين كل من: أهارون دور الذي عمل في عدن لبضع سنوات، وحاييم تسدوف الذي أقام في صنعاء. والجدير بالذكر أن كليهما كانا من أصول يمنية. وفي صنعاء أسست بعض الشخصيات اليهودية المستنيرة التي كان من بينها الحاخام يوسف شيمن والحاخام يوسف كيرح، وبدعم من الاتحاد العبري العالمي، مدرسة يهودية حديثة عملت على نشر اللغة العبرية في أوساط التلاميذ. وتجدر الإشارة إلى أن مبعوثي «الوكالة اليهوية» في عدن بذلوا جهودا ضخمة في «معسكر الخلاص» بعدن الذي تمركز فيه الآلاف من لاجئي اليمن قبل هجرتهم إلى فلسطين، ولعب هؤلاء المبعوثون الذين كان من بينهم شمعون أفيزمر وعوفيد ياصوفيا دورا كبيرا في تأهيل وإعداد الشباب اليهودي في هذا المعسكر لمهمة الهجرة إلى فلسطين ، ولذلك فلا غرابة في أن هؤلاء الشباب نجحوا في التأقلم سريعا مع طبيعة الحياة في دولة إسرائيل.

وعلى كل حال، فإن التعليم العبري في بلدان الشرق لم يصل إلى تلك المرحلة التي تؤهله لإحداث تغييرات جذرية في الوعي الثقافي ليهود الشرق، لأن الاتجاهات اليهودية المحافظة في أفغانستان وصنعاء، على سبيل المثال، عارضت إحداث أي تغييرات في نظام التعليم، كما أن التدهور الملموس الذي طرأ على علاقات الحكومات بالطوائف اليهودية في أعقاب تزايد الصراع العربي الإسرائيلي أدى إلى عرقلة تطور المسيرة التعليمية في أوساط يهود الشرق. ونتيجة لأن النظام التعليمي الحديث كان يروج للأيديولوجية الصهيونية قررت الحكومة العراقية بدءا من عام 1932 وقف

أنشطة المدارس اليهودية. وفي وسط آسيا، كما أشرنا من قبل، أوقفت السلطات السوفييتية أنشطة المدارس اليهودية الحديثة منذ العام الدراسي (1922-1923). وفي إيران قطعت ثورة آية الله الخميني كل علاقات المؤسسات اليهودية التعليمية بإسرائيل، وكان من العوامل التي حالت دون تطور التعليم العبري أن أبناء معظم الطوائف اليهودية بالشرق لم يبدوا اهتماما ضخما بالتعليم العبري بالإضافة إلى أن معظم الطوائف اليهودية في كردستان واليمن على سبيل المثال-باستثناء طائفتي الموصل وصنعاء-استمرت في اتباع النهج التقليدي في التعليم. وينطبق نفس الوضع على معظم الطوائف اليهودية في العراق وإيران. وفيما يتعلق بإيران فقد أدى تزايد ثراء اليهود الإيرانيين منذ عقد الستينيات إلى تزايد قوة الاتجاه الداعي إلى الاندماج في المجتمع، والتخلي عن الهوية اليهودية، ولم يكن بمقدور مثل هذا الوضع بطبيعة الحال تحسين مكانة التعليم العبري في أوساطهم.

النشاط الصهيوني وحركات الشباب

لم يكن للحركة الصهيونية منذ نشأتها في نهايات القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى أية علاقات بالطوائف اليهودية في بلدان الشرق، على الرغم من أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر-وكما سنرى في الفصل السادس-شهد حركة هجرة قوية من معظم بلدان الشرق إلى فلسطين. ويرى البعض أن جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء»، التي كانت لها مكانة بارزة في أوساط يهود العراق وإيران والتي تبنت موقفا سلبيا تجاه الحركة الصهيونية، تحملت إلى حد ما مسؤولية عدم وجود أية علاقات وثيقة بين قادة الحركة الصهيونية وبين الطوائف اليهودية في الشرق. ومن المرجح أن يكون عدم معرفة يهود الشرق بأنشطة الحركة الصهيونية والمؤسسات الصهيونية، علاوة على سيطرةالاتجاهات الدينية المحافظة عليهم وتدهور أوضاع يهود الشرق القانونية والمدنية، قد حالت دون إقامة أية علاقات بالحركة الصهيونية.

وقد بدأ يهود الشرق في ممارسة الأنشطة الصهيونية بشكل منظم، وفي الاتصال بالمؤسسات الصهيونية العالمية بغرض الهجرة إلى فلسطين بعد أن تلقى المستنيرون منهم تعليمهم في مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل

أصدقاء» أو في المدارس الحكومية، وبعد أن أصبحوا على وعي بمفهوم المساواة الذي يتمتع به كل الأفراد وتحظى به كل الجماعات القومية. واقتصرت الأنشطة الصهيونية في الشرق على الطوائف اليهودية في العراق وإيران وبخارى وعدن. وفي المقابل لم يكن للطوائف اليهودية في اليمن وكردستان وأفغانستان أية أنشطة صهيونية أو أية علاقات بالمؤسسات الصهيونية في أوروبا أو فلسطين. ومع هذا، وكما سنرى فيما بعد، فإن أعدادا كبيرة من أبناء هذه الطوائف من التي لم تمارس أي أنشطة صهيونية هاجرت إلى فلسطين.

ويمكننا أن نميز هنا عند التحدث عن النشاط الصهيوني في الشرق بين ثلاث مراحل وقد تمثلت المرحلة الأولى في الأنشطة الفردية، وتمثلت المرحلة الثانية في الأنشطة العلنية، وتمثلت المرحلة الثالثة في الأنشطة السرية.

الاستكشافات الأولى والأنشطة الفردية

لم تبد الحركة الصهيونية منذ نشأتها أي اهتمام يذكر بيهود الشرق، ولذا لم تنشأ فيما بينها وبين يهود الشرق أية علاقة «بفضل المبادرة التي قام بها الشباب اليهودي المستنير الذي تعرف الفكر الصهيوني في نهايات القرن التاسع عشر من خلال الصحف العبرية التي كانت تصلهم إما من أوروبا أو فلسطين. أما المؤسسة الدينية التقليدية المحافظة فلم تشارك في الأنشطة الصهيونية، وذلك باستثناء تلك التي أقامت في وسط آسيا والتي شاركت في أنشطة الحركة الصهيونية، وإن كان النشاط الصهيوني قد اقتصر في وسط آسيا حتى نهايات الحرب العالمية الأولى على مجموعة محدودة من الأفراد. وكانت الأرض في هذه المنطقة ممهدة لممارسة الأنشطة الصهيونية نظرا لأنه كان لسكان هذه المنطقة من اليهود علاقات قوية منذ عهد الحاخام يوسف ممان بيهود فلسطين، وبيهود أوروبا الشرقية، كما أتيحت ليهود هذه المنطقة ممارسة الأنشطة الصهيونية لعدم اعتراض السلطات الروسية عليها. ويكفينا في هذا المجال معرفة أن «الشاقل الصهيوني» كان يوزع في مدينة سمرقند عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل في عام 1897، كما أن أسهم مؤسسة الاستيطان

اليهودي التي أقيمت في عام 1899 طرحت في نفس الحين للبيع في أوساط يهود آسيا.

أما في العراق فلم تظهر الحركة الصهيونية إلا قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى ببضع سنوات، وكانت الأنشطة الصهيونية في بغداد محدودة للغاية نتيجة لتخوف اليهود من رد فعل السلطات العثمانية التي تبنت بطبيعة الحال موقفا معاديا للحركة الصهيونية. واقتصرت الأنشطة الصهيونية في بغداد على بعض المكاتبات مع مؤسسات الحركة الصهيونية في مدينتي برلين وكيلن. وتفيد هذه المراسلات لأن مطالب يهود بغداد اقتصرت على الحصول على بعض النشرات الصهيونية. وكان وضع الحركة الصهيونية في البصرة أنشط من نظيره في بغداد، أن السلطات لم تهتم بمتابعة كل ما يدور فيها فتشكلت في هذه المدينة رابطة صهيونية ضمت عشرات الأفراد، وتأسست بها في نهايات عام 1913 أو بدايات عام 1914 مدرسة عبرية صغيرة كانت لها توجهات صهيونية. ومع هذا لم يحظ يهود الشرق بأي تمثيل في المؤتمرات الصهيونية على الرغم من أنه كان لبعض الشخصيات اليهودية بالشرق والتي كان من بينها الحاخام أهارون ساسون وبنيامين ساسون في بغداد والحاخام م.ي سحيق في البصرة بعض الأنشطة الصهيونية.

وفي إيران شهدت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى نشاطا صهيونيا محدودا، وبالرغم من عدم معرفتنا بموقف السلطات آنذاك إزاء هذا النشاط. فمن المرجح أنه كان أفضل من موقف السلطات العثمانية في العراق. وكان من بين مظاهر هذا النشاط في إيران رابطة لتدريس اللغة العبرية عام 1914، كما تأسست في مدينة همدان في نفس العام أول رابطة صهيونية في إيران، وصدرت خلال الأعوام (1914-1916) صحيفة «شالوم» الصهيونية التي كانت تكتب باللغة الفارسية ولكن بحروف عبرية.

وعلى أية حال فقد أدى نشوب الحرب العالمية الأولى، وتبني الأتراك موقفا سيئا تجاه يهود العراق إلى توقف الأنشطة الصهيونية هناك، وإلى تضاؤل حجم علاقات يهود الشرق بالمنظمات اليهودية في أوروبا. أما في وسط آسيا فتزايدت قوة النشاط الصهيوني، ويرجع الفضل في هذا الأمر إلى نشاط الفيلسوف اليهودي افراهام عمنويلي الذي كان من مواليد

سمرقند، والذي كانت له علاقات قوية بقادة الحركة الصهيونية وببعض الأدباء اليهود في روسيا. ومع عودة عمنويلي من روسيا إلى سمرقند قبيل الحرب العالمية الأولى أسس بمساعدة مجموعة من الأصدقاء رابطة «محبي لغة الماضي» التي أخذت على عاتقها مهمة إنشاء مدارس يهودية لمصلحة أطفال اللاجئين اليهود الذين فروا من غرب آسيا إلى وسطها.

النشاط الصهيوني العلني المكثف

شعر يهود الشرق الذين كانوا يأملون أن تنتصر بريطانيا على تركيا بسعادة بالغة عند صدور وعد بلفور، في الثاني من شهر نوفمبر عام 1917، وهو الوعد الذي دعا إلى إقامة وطن قومي لليهود، كما أحس اليهود بعد أن تم التوصل إلى اتفاقية سان ريمو في عام 1920، والتي تم بموجبها وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وبعد أن تولى هربرت صموئيل منصب المندوب السامي البريطاني في فلسطين، بأن كل هذه الأحداث لا تعد فقط بمنزلة اعتراف من قبل الآخرين بحق اليهود في فلسطين، وإنما تعد أيضا بمنزلة خطوة عملية على صعيد إقامة «مملكة إسرائيل الثالثة».

وبدأت في أعقاب كل هذه التطورات المرحلة الثانية من النشاط الصهيوني في بلدان الشرق وخاصة في العراق وإيران. أما في اليمن فلم يكن لسكانه من اليهود أي أنشطة صهيونية كما أنهم لم يقيموا أي علاقات بالمؤسسات الصهيونية خشية أن تعتبر السلطات أنهم عملاء لبريطانيا. ومع هذا كان للأنباء التي ترددت في كل أنحاء العالم عن وعد بلفور، والانتداب البريطاني والمندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل أكبر الأثر في يهود اليمن فبدأوا في مخاطبة «الاتحاد الصهيوني» في لندن بعد أن تزايدت حدة الضغوط التي تعرضوا لها على أيدي الإمام يحيى.

وفي بخارى نجح افراهام عمنويلي في عام 1917. في تنظيم حركة صهيونية علنية، شارك، علاوة على هذا، كمندوب عن يهود بخارى في المؤتمر الصهيوني الروسي الذي عقد في شهر إبريل عام 1917. ولكن الفترة التي أعقبت ثورة أكتوبر شهدت تحولا في موقف السلطات الشيوعية إزاء النشاط الصهيوني وتدريس اللغة العبرية، ومع هذا تمكن عمنويلي على مدى بضع سنوات من بث الفكر الصهيوني عن طريق برامج تدريس

اللغة العبرية، ولكن فُرض الحظر على ممارسة الأنشطة الصهيونية بعد أن أقيمت الجمهورية السوفييتية في عام 1920.

وفي المقابل أتاح تزايد النفوذ البريطاني في العراق وإيران وعدن، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى لليهود فرصة ممارسة أنشطتهم الصهيونية، دون التعرض إلى أي إزعاج من قبل السلطات. ومع هذا لم يكن الطريق مفروشا بالورد، حيث إن الدوائر القومية العربية كانت تقاوم الاحتلال البريطاني وتؤيد نضال الفلسطينيين ضد الصهيونية. وكان لهذا الموقف العربي بالطبع تأثيره على موقف السلطات البريطانية، وكذلك على موقف قادة الطائفة اليهودية تجاه الأنشطة الصهيونية، وربما يكون خير دليل على هذا أنه في الوقت الذي سمح فيه في شهر مارس عام 1921 بإقامة رابطة صهيونية في العراق، فإن المندوب السامي البريطاني أصدر في عام 1922 قرارا بوقف أنشطة هذه الرابطة، كما طالب زعماء الطائفة اليهودية في بغداد أهارون ساسون رئيس الرابطة الصهيونية بالحد من أنشطته، وقررت الطائفة إزاء إصراره على ممارسة نشاطه الصهيوني وقفه عن العمل في مدارسها، ولكنه أنشأ مدرسة خاصة بث من خلالها أفكاره الصهيونية، كما توقف حاخامات الطائفة في عام 1926، بسبب خوفهم من رد فعل المجتمع الإسلامي، عن جمع التبرعات لصالح «الصندوق القومي اليهودي» أو لصالح أي مؤسسات صهيونية أخرى.

ولم تنجح الحركة الصهيونية في العراق التي كان معظم أعضائها من الشباب اليهودي المستنير، لكل هذه الأسباب، في الحصول على تأييد قطاعات كبيرة من المجتمع اليهودي، ولا شك أن اندماج يهود العراق في حياة الدولة الفكرية والاقتصادية إبان فترة الحكم البريطاني للعراق لم يشجعهم بطبيعة الحال على الارتماء في أحضان الصهيونية. ومع هذا كان لبعض الروابط الصهيونية في العراق إبان عقد العشرينيات بعض المنجزات المهمة في مجالي التبرعات «للصندوق القومي اليهودي» وشراء الأراضي في فلسطين. وعند المقارنة بين حجم التبرعات التي قدمها يهود العراق إبان عقد العشرينيات بالتبرعات التي قدمها يهود بولندا في نفس الفترة نجد أن التبرعات التي قدمها يهود العراق كانت ضخمة للغاية. ولايدل هذا الأمر على مدى تحمس يهود العراق للفكرة الصهيونية فحسب، وإنما يدل

أيضا على أن أوضاعهم الاقتصادية إبان فترة الاحتلال البريطاني للعراق كانت جيدة، ولذلك رأت المؤسسات الصهيونية أنه من الممكن الاعتماد على يهود العراق في مجال التبرعات المالية، وليس في مجال الهجرة إلى فلسطين. وربما يكون خير دليل على هذا الأمر أن المؤسسات الصهيونية في فلسطين لم تهتم كثيرا بإرسال مدرسين يهود من فلسطين إلى العراق.

وفي إيران ازدهر النشاط الصهيوني بعد صدور وعد بلفور، فتأسست في إيران في ديسمبر 1917 منظمة «الحفاظ على لغة الماضي»، التي كانت لها بعض الأنشطة الصهيونية، كما تأسس في عام 1918 «الاتحاد الصهيوني ليهود إيران» الذي أسس فيما بعد العديد من الفروع في سائر المدن الإيرانية، وعقد هذا الاتحاد في شهر يوليو عام 1919 في العاصمة الإيرانية طهران المؤتمر الصهيوني الأول ليهود إيران، وكان عزيزالله نعيم هو الذي تولى رئاسة كافة المؤسسات الصهيونية بإيران.

وكانت لهذا الاتحاد علاقات وثيقة بالاتحاد الصهيوني في لندن، فقام هذا الاتحاد بجمع تبرعات مالية لصالح المؤسسات القومية اليهودية. وكانت الحركة الصهيونية في إيران أقوى من نظيرتها في العراق، كما كان مستواها التنظيمي أرقى من نظيره بالعراق، ومع هذا حالت بضعة عوامل دون تطور الحركة الصهيونية في إيران: العامل الأول، أن الطائفة اليهودية بإيران كانت ضعيفة اقتصاديا واجتماعيا، والعمل الثاني، أن جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» تبنت موقفا سلبيا تجاه الحركة الصهيونية، ورفضت نشر أي أفكار صهيونية في مدارسها التي كانت تعد بمنزلة المدارس اليهودية الوحيدة التي اتبعت مناهج التعليم الحديثة في إيران، العامل الثالث، أن الدوائر الصهيونية في إيران شهدت خلافات شديدة حول الزعامة مما أسفر عن تشكيل زعامتين صهيونيتين في إيران، والعامل الرابع، أن «الاتحاد الصهيوني» في لندن تبنى موقفا مخيبا للآمال تجاه يهود إيران، حيث طالب قادة الحركة الصهيونية في إيران بعدم السماح ليهود كردستان التابعة لإيران بالهجرة إلى فلسطين.

وكان من بين أنشطة الكركة الصهيونية في إيران والعراق في عام 1918، وفي بخارى في عام 1915 قيامها بتأسيس العديد من الروابط الصهيونية، بتقديم تبرعات إلى المؤسسات الصهيونية وشراء الأراضي في فلسطين،

وكان من بين أنشطتها أيضا تأسيس عدة روابط لنشر اللغة العبرية الحديثة والأدب العبري، فأصدرت بعض الروابط المحلية مجلات عبرية مثل مجلة «هجئولا» (الخلاص) التي صدرت في إيران باللغة الفارسية المدونة بحروف عبرية، ومجلة «يشورون» العبرية في بغداد. وأعد قادة هذه الروابط أيضا كتبا لتدريس اللغة العبرية، وكتبا مهنية أخرى باللغة العبرية. وكان الكتاب الذي أصدره عزيزالله نعيم رئيس الاتحاد الصهيوني في إيران لتدريس اللغة العبرية، والذي طبع في عام 1918 واحدا من أفضل الكتب التي صدرت لتدريس العبرية في إيران. والجدير بالذكر أن هذا الكتاب كان أول كتاب عبري يطبع في إيران، وتجدر الإشارة أيضا إلى كتاب «الجغرافيا العامة» الذي أعده بالعبرية أميتين شبيرا الذي سعى دائما للارتقاء بوضع الدراسات العبرية في وسط آسيا. وطبع هذا الكتاب في مطبعة عبرية كانت قد افتتحت في طشقند بوسط آسيا في عام 1920، وكان هذا الكتاب هو الكتاب العبري الوحيد الذي طبع بها.

ومن المعروف أن قادة الحركة الصهيونية في العراق وإيران طالبوا المؤسسات الصهيونية في أوروبا وفلسطين بتقديم المساعدة لهم في مجال نشر اللغة العبرية، ولكن هذه المؤسسات لم تستجب دائما لطلباتهم. وأحرز قادة الحركة الصهيونية في العراق قدرا كبيرا من النجاح في أنشطتهم التعليمية بالمقارنة بإيران، وكان مرجع هذا النجاح أنه كانت لديهم خبرة أكبر في التعليم من يهود إيران كما كانوا على قدر كبير من الإلمام بالتقاليد العبرية اليهودية أكثر من يهود إيران، وتأسست في العراق إبان عقدي العشرينيات والثلاثينيات بضع روابط شبابية صهيونية كان من بينها رابطة «مكابي» و «هكواح» (القوة)، ورابطة «ناشري اللغة العبرية» ورابطة «الوحدة» و«أحيعيبر» وغيرها.

النشاط الصهيوني السري

يتضح من كل ما تقدم أن النشاط الصهيوني في بلدان الشرق أثار غضب كل من المجتمع الإسلامي، والسلطات التي حظرت ، على سبيل المثال، النشاط الصهيوني في عام 1921 في وسط آسيا ولذلك اضطر عمنويلي الذي لم يتوقف عن ممارسة النشاط الصهيوني السري الذي

تمثل في تدريس اللغة العبرية ومساعدة اليهود على الهجرة إلى فلسطين، للهرب في عام 1927 من الاتحاد السوفييتي، أما في إيران فقد حظرت السلطات، في أعقاب الانقلاب العسكري الذي قام به رضا خان في شهر فبراير عام 1921، ممارسة أي نشاط سياسي. وعلى الرغم من أن السلطات لم تحظر النشاط الصهيوني إلا أنها وضعت أمامه العديد من العراقيل كان من بينها: إغلاق صحيفة «هجئولا»، ومنع اليهود من الهجرة إلى فلسطين، وعدم السماح ليهود الاتحاد السوفييتية بالتوقف في إيران قبل هجرتهم إلى فلسطين. وعلى الرغم من أنه قد ألغيت في عهد رضا خان-الذي نصب نفسه شاها لإيران في عام 1925، والذي تبنى سياسة علمانية نتيجة لتأثره بفكر كمال أتاتورك-كافة القيود التي فرضت في الماضي على الأقليات الدينية واليهود، إلا أنه ظل يفرض قيودا عديدة على النشاط الصهيوني في إيران الذي اعتبره نشاطا معاديا لبلاده، ولذلك ألقت السلطات في عهده القبض على قادة الحركة الصهيونية الذين كان من بينهم عضو البرلمان صموئيل يحزقال حاييم الذي أُعدم في عام1931. وعلى كل حال لم تقض هذه الملاحقات كليا على النشاط الصهيوني، لكنها أدت إلى التقليص من حجمه. وقد ظل مبعوثو الاستيطان اليهودي يصلون إلى إيران حتى عام 1942 الذي شهد تجدد النشاط الصهيوني في إيران، وكان من أبرز هؤلاء المبعوثين يهودا كوفلبيتس الموج الذي وصل إلى إيران في عام 1928، والذي سعى خلال الأربعة الشهور التي قضاها في إيران، إلى إعادة تنظيم الاتحاد الصهيوني الإيراني، والحصول من الشاه على حق ممارسة النشط الصهيوني في إيران، وتمثل هدفه في أن يسمح الشاه ليهود الاتحاد السوفييتي بالتوقف في إيران قبل هجرتهم إلى فلسطين، ولكن السلطات رفضت الإذعان لمطالبه، وتزايدت في إيران إبان عقد الثلاثينيات قوة الأفكار النازية الأمر الذي لم يساعد بطبيعة الحال يهود إيران على العمل في مجال نشر الفكر الصهيوني.

وفي العراق تبنت الاتجاهات القومية موقفا معاديا للصهيونية التي يرجع تاريخها في العراق إلى عام 1925، وكان من بين مظاهر هذا العداء أن أجهزة الإعلام الرسمية لم تتوقف منذ حصول العراق على استقلاله في عام 1932 عن مهاجمة الفكر الصهيوني بالإضافة إلى أن الحكومة العراقيةحظرت منذ عام 1935 النشاط الصهيوني وتدريس اللغة العبرية

والهجرة إلى فلسطين ودخول أية صحف عبرية أو صهيونية إلى العراق. وتزايدت في العراق منذ هذا الحين،وكما حدثت في إيران قوة الأفكار النازية، مما ساهم بطبيعة الحال في إخماد النشاط الصهيوني والعبري بالعراق. ومع هذا بدأ يهود العراق منذ عام 1941، وفي أعقاب حادثة عيد «هشفوعوت» (الأسابيع) في ممارسة أنشطتهم الصهيونية بشكل سري، التي كانت تهدف إلى الدفاع عن الطائفة اليهودية، وتجديد أنشطة المنظمات الصهيونية، وإحياء العلاقة بين يهود فلسطين. وتولي الشباب اليهودي المستنير مسؤولية هذه الأنشطة، فكان يتدرب على استخدام الأسلحة، ويحرص على دراسة اللغة العبرية استعدادا للهجرة إلى فلسطين، وكانوا يتلقون دراستهم على أيدي المدرسين اليهود الذين أتوا سرا من فلسطين إلى العراق. وكانت المنظمات الصهيونية الرئيسية بالعراق هي «الهجاناه» و «هيحالوتس»، (الطليعي-الرائد)، وعملت هذه المنظمات على مساعدة الشباب على الانضمام إلى المنظمات الصهيونية السرية والهجرة إلى فلسطين، وكان النشاط الذي تقوم به هذه المنظمات ينطوي على قدر كبير من المخاطرة إذ كان يتم إنزال عقوبة الإعدام بمن يمارسون النشاط الصهيوني في العراق، فتم على سبيل المثال إعدام شفيق عدس في عام 1948، وشالوم صالح ويوسف صبري في عام 1952 بتهمة الانتماء إلى المنظمات اليهودية الصهيونية السرية.

وفي إيران سمحت السلطات لليهود بممارسة النشا ط الصهيوني منذ عام 1941، ولذلك مارس اليهود الإيرانيون النشاط الصهيوني بقدر كبير من الحرية خاصة بعد أن قامت قوات الحلفاء بغزو إيران، وبعد أن أطاحت بنظام رضا شاه بهلوي. وكان من بين العوامل التي شجعت اليهود الإيرانيين على ممارسة النشاط الصهيوني أنه أتيحت لهم فرصة عقد لقاءات كثيرة من اللاجئين اليهود في أوروبا، ومندوبي الاستيطان اليهودي في فلسطين. وسمحت السلطات في شهر إبريل من عام 1942 للوكالة اليهودية بتأسيس مكتب لها في طهران، كما شهد نفس العام وصول بعض مبعوثي حركة «هيجالوتس» (الرائد-الطليعي) وحركات الشباب اليهودية من فلسطين إلى العاصمة الإيرانية طهران، ولكن اضطر يهود إيران بعد مضي بضع سنوات على ازدها النشاط الصهيوني للحد من أنشطتهم الصهيونية ومن تدريس

اللغة العبرية، خاصة أن تأسيس دولة إسرائيل أثار موجة من العداء لليهود، كما كان من بين أسبابه أنه تزايدت في هذه الفترة قوة الاتجاهات القومية المتطرفة تحت زعامة الدكتور مصدق. وظلت الأنشطة الصهيونية في إيران متواضعة للغاية حتى بعد عودة الشاه محمد إلى السلطة، الذي شهد عهده تزايد قوة العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين إيران وإسرائيل. ومع تزايد ثراء اليهود الإيرانيين في عقد الستينيات من هذا القرن قل حماسهم للأيديولوجية الصهيونية وللهجرة إلى إسرائيل، ولكنهم ظلوا متعاطفين معها. ومع تولي آية الله الخميني مقاليد السلطة في إيران في عام 1979 تم وقف كل الأنشطة الصهيونية في إيران كما تم قطع العلاقات مع إسرائيل، وعلى هذا النحو، فقد حدث في إيران في عهد الخميني ما كان قد حدث في العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وفيما يتعلق بسائر الطوائف اليهودية بالشرق فلم تشهد أي نشاط صهيوني منظم ذي صلة بالمؤسسات الصهيونية الأخرى، ولكن هذا الأمر لا يعني أنه لم تتزايد في نفس الفترة قوة العلاقات بين هذه الطوائف وبين حركة الاستيطان اليهودية في فلسطين. وبخصوص الطوائف اليهودية في وسط آسيا لم يسمح لها بممارسة النشاط الصهيوني خاصة أن السلطات السوفييتية حظرت ممارسة أي نشاط صهيوني في أوساط اليهود. أما في أفغانستان فقد كانت هناك محاولة لتأسيس تنظيم صهيوني، حيث سعى سكانها من اليهود في نهاية عقد الأربعينيات إلى إرسال مندوبين عنهم للمشاركة في المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين، ولكن هذه المحاولة التي قام بها اليهود الأفغان المقيمون في الهند لم تحرز أي نجاح. وفي عدن بذل الشباب اليهودي المستنير بضع محاولات في عقد الثلاثينيات لإقامة منتدى صهيوني، ولكن أنشطته لم تجد قبولا يذكر في أوساط اليهود لعدم اهتمامهم بالفكر الصهيوني، علاوة على أن القيادة اليهودية في عدن أعربت عن تحفظها إزاء الأنشطة الصهيونية. أما في اليمن فلم يكن من الممكن أن يفكر سكانها من اليهود خاصة في ظل حكم الإمام يحيى في إقامة أي تنظيم سياسي ذي علاقة بالجهات الخارجية.

5 العلاقات مع فلسطين ومع الطوائف اليهودية

كان من بين الظواهر المميزة للطوائف اليهودية بالشرق إبان الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر أن هذه الطوائف عاشت في حالة مطلقة من العزلة والانفصال المطلق عن سائر الطوائف اليهودية للدرجة التي لم تكن فيها أي علاقات بين الطوائف، وكانت هذه الظاهرة نتيجة حتمية لظهور العديد من الكيانات السياسية المستقلة في البلاد المختلفة مثل: المملكة الصفوية الشيعية في إيران، وحكم الأمراء في وسط آسيا، والإمامة الزيدية في اليمن وظهور قادة القبائل في المناطق الجبلية في كردستان، وتحول العراق إلى إمارة عثمانية. ولم تتجدد العلاقات بين الطوائف اليهودية إلا بعد حدوث بعض المتغيرات السياسية كان من بينها احتلال الفرس للعراق لفترة وجيزة وسيطرة الأتراك العثمانيين على اليمن في القرن السادس عشر.

وفي حقيقة الأمر لم تكن حالة العزلة هذه نتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية والخارجية فحسب، وإنما كانت نتيجة أيضا لما شهدته هذه الفترة من

تدهور ملموس في قيمة المراكز الروحية وتعليم التوراة، الأمر الذي لم يساعد على ظهور أي طائفة تستطيع أن تشكل بدورها مركزا دينيا فكريا يجذب بدوره سائر اليهود . وينطبق هذا الأمر أيضا على بغداد عاصمة الخلافة التي تدهورت بها الحياة الثقافية بعد احتلال المغول لها في بدايات القرن الخامس عشر، وهذا بعد أن كانت إبان القرن الثالث عشر منارة تجذب كافة اليهود . أما العلاقات المحدودة التي نشأت بين الطوائف اليهودية آنذاك، فلم تنشأ نتيجة لأي عوامل فكرية أو اجتماعية أو روحانية بقدر ما نشأت نتيجة لبعض العوامل الاقتصادية التي كان من بينها تنقل اليهود من بلد إلى آخر لأغراض التجارة الدولية . وكما هو معروف فقد اشتغل اليهود بالتجارة عبر الطريق البري الممتد من سوريا للعراق وإيران. كما عملوا أيضا بالتجارة على الطريق البحري، فكانت لهم بعض الأنشطة التجارية البحرية في البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي. وسادت أيضا بعض العلاقات بين الطوائف بفضل أنشطة مبعوثي الاستيطان اليهودي في فلسطين الذين كانوا يزورون الطوائف اليهودية المختلفة لتشجيعها على الهجرة إلى فلسطين. وكان من بين العوامل التي ساعدت أيضا على إقامة العلاقات بين الطوائف، أن المضايقات التي كان اليهود يتعرضون لها في بعض الأحيان جعلتهم يتنقلون من بلد إلى آخر، ولم تكن هذه المضايقات نتيجة لاضطهاد السلطات لهم، وإنما بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصاية.

ولا شك أنه كان من بين العوامل التي ساهمت في تغيير هذا الوضع أن المنطقة شهدت منذ منتصف القرن التاسع عشر تطورا ملموسا في وسائل الاتصال وفي شبكة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول المنطقة، وبين المنطقة بأسرها وأوروبا الذي أدى إلى أنه قد تزايدت منذ هذا الحين، وإنما بشكل بطيء قوة العلاقات بين يهود الشرق ويهود فلسطين والمراكز المهمة في أوروبا . وشهدت نفس الفترة أيضا تزايد قوة حركة الهجرة من بلدان الشرق التي ينعم فيها اليهود بمزيد من الحرية. وكانت فلسطين واحدة من بلدان الإمبراطورية العثمانية التي هاجر إليها يهود الشرق.

وقبل أن نحلل هنا ظاهرة الهجرة التي ميزت تاريخ يهود الشرق منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين والتي أسفرت

في نهاية الأمر عن استقلال الوجود اليهودي بالشرق، فمن الضروري أن ندرس في البداية قضيتين متعلقتين بموقف يهود الشرق تجاه فلسطين وهما: مكانة فلسطين في وعي يهود الشرق، والأنشطة التي قام بها مبعوثو الاستيطان اليهودي في بلدان الشرق.

مكانة فلسطين في الوعي الاجتماعي والديني ليهود الشرق

أصبحت فلسطين مركزا يهوديا روحانيا مهما منذ القرن السادس عشر، أي إبان الفترة التي عاشت فيها سائر الطوائف بالشرق في حالة لا مثيل لها من التردي والركود الفكري. وكان ليهود صفد وفلسطين منذ ذلك الحين نتاج متميز في مجالات «القبالاه»، وتفسير العهد القديم والشريعة، والشعر الديني، وكان من أبرز مفكريهم آنذاك: الحاخام ها آري صاحب المدرسة الفكرية الثورية، التي كانت تهدف في المقام الأول إلى تفسير أسباب هذا الموقف الذي يعيش فيه اليهود. وسيطرت أفكار هذه المدرسة على كل مظاهر الحياة اليهودية في ذلك الحين. وقد ساعد تدهور أوضاع اليهود الاجتماعية والاقتصادية في ازدهار الأفكار التي دعا إليها هذا الاتجاه، وفي الابتعاد عن التقاليد العقلانية التي ازدهرت فيما قبل إبان العصر الذهبي للخلافة الإسلامية. وفي حقيقة الأمر فقد أولى الاتجاه الصوفي قدرا كبيرا من الاهتمام بوضع الشعب اليهودي بين الشعوب الإسلامية، وبمغزى الشتات والخلاص، ومن هنا لا غرابة في أنه تم إحياء مفهوم أرض الميعاد، وفي أن الأفكار الغيبية التي روجت لها مدرسة صفد الصوفية انتشرت بشكل سريع في أوساط يهود الشرق، وتغلبت على تلك المكانة البارزة التي تشغلها التقاليد الدينية السابقة.

وكان الارتماء في أحضان الفكر الغيبي هو الظاهرة الرئيسية في الحياة الفكرية لطوائف الشرق خلال القرون الماضية، وعبرت عن التغير الثوري الذي شهده المجال الروحي منذ خروج اليهود من الأندلس، وارتبط بتلك المكانة البارزة التي شغلتها فلسطين من الناحية الروحانية الاجتماعية في الوعي اليهودي.

ولم يحدث هذا التحول خلال فترة وجيزة، كما أنه لم يكن نتيجة مباشرة للهجرة اليهودية من الأندلس أو من فلسطين إلى الشرق. وعند الحديث

عن هذه الجرة يجب أن نضع في اعتبارنا أن كل المعلومات التي في حوزة الباحثين تفيد أن يهود الأندلس لم يصلوا إلى بلدان الشرق، ومن هنا لم يحدث خروج اليهود من الأندلس أي تحول ديموغرافي في أوساط يهود الشرق. وحدث هذا التحول على مدى قرون عديدة، أي منذ بدايات القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين.

وجدير بالذكر أن مسيرة التحول هذه كانت سريعة للغاية في أوساط الطوائف اليهودية التي ازدهرت بها دراسة التوراة مثل طائفتي بغداد وحلب، أما الطوائف اليهودية التي كانت بعيدة عن مراكز الأحداث مثل الطوائف الإيرانية وطائفتي كردستان وبخارى فقد حافظت على مدى فترة طويلة وحتى القرن العشرين على التقاليد اليهودية القديمة التي كانت تولي مكانة مهمة لأرض الميعاد. وفيما يتعلق بالطوائف اليهودية الرئيسية في الشرق والتي كانت لها علاقات قوية بفلسطين والتي كانت حياتها الدينية خاضعة للحاخامات الذين كانوا يعلمون مدى أهمية أرض الميعاد في الفكر اليهودي فإنها استطاعت وبشكل أسرع من غيرها أن تتلاءم مع أفكار مدرسة صفد.

وربما يكون كتاب الصلوات الذي استخدمه يهود الشرق خير دليل على مدى الأهمية التي أولوها لفلسطين. فقد حل كتاب الصلوات الذي أقره ها آري وأتباعه في القدس وصفد منذ القرن السابع عشر محل كتاب الصلوات التقليدي. أما يهود إيران وأفغانستان وبخارى فقد استمروا في اتباع كتاب الصلوات الذي كان أقره الحاخام سعديا هجاؤون، واستمروا في اتباع هذا الكتاب حتى القرن التاسع عشر. وشهدت الطائفة اليهودية في بخارى في نهايات القرن التاسع عشر جدلا عنيفا حول كتاب الصلوات بين الاتجاه القديم الذي مثله الحاخام زكريا متسليح الذي كان من يهود اليمن الذين هاجروا إلى بخارى -والداعي إلى التمسك بتقاليد أبناء الطائفة، وبين الاتجاه الحديث الذي مثله الحاخام يوسف ممان الذي كان من مبعوثي صفد في بخارى، والداعي إلى التركيز على مكانة أرض الميعاد في الفكر اليهودي. ومن الملاحظ أن حاخامات بخارى فضلوا في نهاية الأمر الأخذ بكتاب الصلوات المتبع في فلسطين، هذا بالرغم من أن هذا التحول أدى إلى تغيير تقاليدهم، وذلك على الرغم من أن الحاخام زكريا متسيلح مارس أنشطته في أوساطهم قبل مجيء الحاخام يوسف ممان.

وكان من بين مظاهر اعتماد يهود الشرق على صيغ الصلوات المتبعة لدى حاخامات فلسطين أن الحاخام يوسف حاييم الذي تزعم يهود العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و أعد كتاب الصلوات بما يتماشى مع كتب الصلوات التي أقرها أتباع مذهب «القبالاة» في فلسطين (الحاخام ها آري، والحاخام حاييم فيتال، والحاخام شالوم شرعبي) الذين أقاموا في فلسطين خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر. وتضمنت أعمال الحاخام يوسف حاييم في أحيان كثيرة إشارات عديدة إلى مؤلفات وتقاليد الحاخامات اليهود في فلسطين، واعتمد على آرائهم خاصة في كل ما يتعلق بالقضايا الخاصة بالصلاة أو بالشريعة، وكانت للحاخام يوسف حاييم أيضا مراسلات عديدة مع الحاخام الياهو ماني الذي هاجر من بغداد إلى فلسطين، والذي استقر في مدينة الخليل في عام 1856. وتضمنت هذه المراسلات آراء الحاخام ماني في بعض الشرائع المتبعة في فلسطين والمتأثرة بمذهب «القبالاة»، وشكلت هذه الآراء مصدرا مهما اعتمد عليه الحاخام يوسف حاييم في كل ما أصدره من فتاوى.

ولم تنتشر صيغ الصلوات اليهودية التي اتبعها أتباع مذهب «القبالاة» بفلسطين في أوساط يهود العراق ويهود الشرق فحسب، وإنما انتشرت في أوساط كل الطوائف اليهودية السفاردية بمن فيها تلك الطوائف التي استقرت في بلدان شمال أفريقيا، وشمل هذا التأثير أيضا أبناء الطوائف الذين أقاموا في بلدان البلقان وتركيا. ولم يكن شيوع وانتشار صيغ الصلوات المتبعة في فلسطين نتيجة فقط لقوة الحاخام يوسف حاييم وإنما كان نتيجة أيضا لاعتماده على آراء الحاخام ها آرى وأتباعه الذين أولوا اهتماما كبيرا بفكرة أرض الميعاد.

وكان لنشاط مدرسة صفد الدينية في مجال الشعر الديني ذي الصلة الوثيقة أيضا بمجال الصلوات، أكبر الأثر في كل يهود الشرق. وكانت القصائد التي صدرت في صفد شديدة التأثر، سواء من ناحية الشكل أو المضمون، بالشعر الديني الذي صدر إبان العصر الذهبي لليهود في الأندلس، ونظم شعراء اليهود في الشرق منذ القرن السادس عشر أشعارهم الدينية على غرار القصائد الدينية التي نظمها الحاخام يسرائيل نجاره الذي عاش في

صفد، والتي شاعت في أوساط كل يهود الشرق. ولم يتأثر يهود الشرق بالقضايا التي تناولها الحاخام يسرائيل نجاره في أشعاره بصوره الفنية وإنما تأثروا به من ناحية تخطيهم لحدود الإطار التقليدي للصلوات الدينية، فلم تعد القصائد الدينية التي نظموها تُرتل فقط في المعابد الصهيونية وإنما أصبحت تُنشد في المناسبات الاجتماعية المختلفة.

وأصبحت الأشعار الدينية على هذا النحو أكثر شيوعا في المجتمع، وذلك بعد أن اختفت من المجتمع اليهودي كل الأشعار الدنيوية من حب وغزل، والتي كانت شائعة في العصور الوسطى. وكان للحاخام الشاعر يسرائيل نجاره أكبر الأثر في رواج الأشعار الدينية حيث أدخل إلى الأشعار الدينية موسيقى شعر الغزل المدون بلغة اللادينو التي كانت شائعة في أوساط اليهود الذين خرجوا من الأندلس، وفي أوساط يهود الإمبراطورية العثمانية. والجدير بالذكر أن هذه الموسيقى الشعرية لم تدخل فقط إلى مجال الشعر الديني وإنما دخلت أيضا إلى مجال الصلوات التي ترتل في المعابد. وانتقل مركز الشعر الديني بعد رحيل الحاخام يوسف نجارة من القدس إلى حلب التي أثرت منذ هذا الحين في يهود العراق وعلى سائر يهود الشرق.

وفيما يتعلق بمجال الشريعة فقد أصبح كتاب «شولحان عاروخ»(*) للحاخام يوسف كارو الذي عاش في صفد أكثر أهمية من كتاب «تثنية التوراة» للحاخام الفيلسوف موسى بن ميمون الذي كان يعد عمله وحتى القرن السادس عشر بمنزلة مصدر التشريع اليهودي حتى ذلك الحين. وفي مجال الشريعة أيضا أخذت الطائفة اليهودية بحلب على عاتقها مهمة نقل الفكر اليهودي من فلسطين إلى سائر الشرق. وبعد أن فقدت صفد أهميتها الدينية في القرن السابع عشر ظهرت مراكز دينية يهودية أخرى

(*) شولعان عاروخ: معنى هذا الاسم بالعربية «المائدة المنضودة»، وهو أهم ما كتبه الفقيه اليهودي يوسف كاروه أحد حكماء صفد في القرن الخامس عشر. ويعتبر من أهم الكتب في الفقه اليهودي بعد كتاب «سمحت هقواره» (بهجة التوراه) لموسى بن ميمون. ويعتبر من أوسع الكتب الفقهية انتشارا. وتتبع اليهودية السفاردية ويهود الشرق النسخة الأصلية للكتاب، بينما يتبع اليهود الاشكنازيم النسخة المنقحة والمزيدة والتي تتفق مع تقاليدهم الدينية والتي وضعها المربي موشي إيسرلشر. تعرض المنهج التشريعي المتزمت لهذا الكتاب للنقد والهجوم من جانب دعاة حركة «التنوير اليهودية» واعتبروه السبب في انغلاق وتحجر اليهود في شرق أوروبا. (المراجع)

في كل من القدس وحلب، فتأسست في القدس وبفضل مساعدة أثرياء الطوائف اليهودية في إيطاليا وبلدان شمال أفريقيا ودول البلقان عدة أكاديميات دينية، وحظي رئيس هذه الطائفة في القدس بلقب «هريشون لتسيون» (أول من قال لصهيون) وحظي بمكانة بارزة في أوساط اليهود. أما عن حلب فنتيجة لأن العلاقات الاقتصادية بين الطوائف اليهودية في الشرق وبين طوائف حوض البحر الأبيض المتوسط كانت تمر عبرها فقد شغلت الطائفة اليهودية بها مكانة بارزة في عالم الفكر اليهودي -بوصفها ممثلة لفكر حاخامات فلسطين في الشرق، وقد عملت هذه الطائفة على نشر فكر حاخامات فلسطين. ولعبت الطائفة اليهودية في القدس وبفضل أنشطة مبعوثيها في الشرق دورا بارزا في نشر فكر ها آري. أما بغداد قد شهدت هذه المدينة بعد موت معظم حاخاماتها في الوباء، وبفضل الحاخام تسدقا حوتسين الذي تولى منذ عام 1740 زعامة الطائفة اليهودية، حركة نهضة ملموسة، وكان لهذا الحاخام دور ملموس في تزايد ارتباط يهود العراق بفكر ها آري الذ ي أولى اهتماما كبيرا لمكانة أرض الميعاد.

وجدير بالذكر أن تأثير شريعة فلسطين ومركزيتها في الوعي الروحي لطوائف يهود الشرق لم يكن أمرا بديهيا. فقد شهدت بخارى، وكما أشرنا من قبل، خلافا عنيفا بين الحاخام يوسف ممان وبين الحاخام زكريا متسيلح، وهو الخلاف الذي انتهى بانتصار أتباع الحاخام ممان الداعي إلى اتباع الفكر اليهود لحاخامات فلسطين. أما في اليمن فلم ينجح فكر الحاخامات اليهود في فلسطين في القضاء على مكانة الفكر العبري الوسيط، وعلق الحاخام يعقوب اليسار كبير حاخامات القدس في عام 1894 على هذا الوضع بقوله: «إن يهود اليمن مازالوا يتبعون فكر الحاخام موسى بن ميمون، ويتبعون في صلواتهم وأحكامهم كل ما نص عليه بن ميمون. وكانت الطوائف اليهودية في اليمن وخاصة في صنعاء على قدر كبير من القوة والتماسك، ولكن كانت علاقاتها في المقابل مع يهود فلسطين ضعيفة إلى حد ما، ومن هنا لم تكن هذه الطوائف على استعداد لتقبل آراء الحاخامات اليهود في فلسطين بل وفشلت كل المحاولات التي بذلها الحاخام شالوم عراقي رئيس الطائفة في القرن الثامن عشر والهادفة إلى فرض كتاب الصلوات المتبع في أوساط يهود فلسطين على يهود اليمن، كما فشلت أيضا محاولات

فرض كتاب «شولحان عاروخ» كمصدر للشريعة على يهود اليمن.

وقد تزايدت مركزية فلسطين في وعي يهود الشرق منذ القرن التاسع عشر وخاصة منذ عام 1840فصاعدا، وساهمت بلا شك العديد من العوامل السياسية والجيوبوليتيكية منذ ذلك الحين في توثيق علاقات يهود الشرق بيهود فلسطين، كما ساهمت في تنشيط حركة الهجرة بين كل بلدان الشرق. وفي حقيقة الأمر فإنه تزايدت قوة الاستيطان اليهودي في فلسطين منذ عهد إبراهيم باشا (1832-1840)، وكان من بين عوامل تزايد قوة اليهود في فلسطين أن السلطات التركية اعترفت في عام 1840 بصلاحيات رئيس الطائفة اليهودية في فلسطين (هريشون لتسيون)[*1] ومنحته لقب «حاخام باشي». وتزايدت منذ ذلك الحين قوة الحاخامات في فلسطين ليس فقط كعلماء في الشريعة اليهودية، وإنما أيضا كرجال دين ذوي صلاحيات واسعة في المجتمع اليهودي. وقد يكون خير دليل على تزايد قوتهم في هذا الحين أن حاخامات يهود اليمن بعثوا بتساؤلاتهم في الفقه اليهودي إلى حاخامات القدس، على الرغم من أنهم كانوا من أكثر يهود الشرق تمسكا باتباع تعاليم الحاخام موسى بن ميمون، وعلاوة على هذا فإن المحكمة اليهودية الشرعية في القدس كانت تبحث أيضا كل القضايا الدينية الخاصة بيهود اليمن.

وكان الحاخام يعقوف شاؤل اليسار الذي شغل منصب كبير الحاخامات في فلسطين (1893-1906) واحدا من أبرز حاخامات الشرق، وكان اليسار قد شغل قبل توليه لهذا المنصب العديد من المناصب المهمة في أوساط المستوطنين اليهود، مثل منصب كبير قضاة الطائفة اليهودية السفاردية في القدس، ومنصب نائب كبير حاخامات القدس. وذاع صيته في كل العالم اليهودي ليس فقط في الشرق بل في الغرب أيضا، ولذلك تلقى منذ القرن التاسع عشر العديد من التساؤلات الخاصة بالشريعة اليهودية، وكان اليسار أيضا من بين الشخصيات المقربة في حينه إلى يهود الشرق الذين هاجروا

(*1) هريشون لتسيون: تعني هذ العبارة «أول من قال لصهيون»، وقد وردت مرة واحدة فقط في العهد القديم في سفر إشعيا 27:41. وقد أصبحت لقب تكريم يسنح لمن يتولى مكانة الزعامة الدينية بين بعض الطوائف اليهودية. وقد أطلقت هذه التسمية أيضا على أول مستعمرة يهودية أقيمت في فلسطين مع بداية الهجرة الصهيونية إليها عام 1882 على يد «محبي صهيون» وجماعة «البيلو». (المراجع)

إلى القدس، ومن هنا كانت له مكانة مرموقة في أوساطهم. ويمكننا بشكل عام قول إن حاخامات القدس شكلوا منذ القرن السادس عشر وخاصة منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر أعلى سلطة روحانية لكل يهود الشرق، ولم يكن هذا الأمر من بين العوامل الرئيسية التي شجعت يهود الشرق على الهجرة إلى فلسطين، ولكنه كان عاملا ساهم في حفاظ يهود الشرق على رابطتهم الدينية القومية بفلسطين، وعلى رغبتهم في الهجرة إليها عند توفير الظروف الاقتصادية السياسية المناسبة. ونتيجة لأن المجتمع الإسلامي في الشرق كان مجتمعا محافظا حتى الحرب العالمية الأولى، فلم يكن من الممكن أن تظهر في أوساط سكانه من اليهود أي أيديولوجية داعية للاندماج في المجتمع. ونتيجة لانغلاق المجتمع اليهودي بالشرق على ذاته، وضعف علاقاته بالخارج لم تشع في أوساطهم ظاهرة الهجرة إلى الخارج كوسيلة لحل مشكلاتهم، أما فلسطين فقد نظروا إليها بوصفهاموطنا يستطيعون العيش والإقامة فيه بما يتماشى مع تقاليدهم دون إزعاج ولذلك لا غرابة في أن بعض الطوائف هاجرت بكاملها تقريبا إليها.

نشاط مبعوثي يهود فلسطين في تقوية علاقات يهود الشرق بفلسطين

كانت مؤسسة مبعوثي يهود فلسطين[*2] واحدة من أهم الوسائل التي ساهمت في إقامة علاقات بين يهود فلسطين ويهود الشرق اعتبارا من القرن السادس عشر فصاعدا. وتكمن أهمية هذه المؤسسة في أنها حرصت على إقامة هذه العلاقات وخاصة لعدم توافر وسائل المواصلات التي من شأنها تسهيل حركة انتقال اليهود من بلد إلى آخر، ولأن الأنظمة الانغلاقية في بلدان الشرق لم تكن تشجع اتصال اليهود بأي جهات أجنبية.

(*2) مبعوثو يهود فلسطين: اصصطلاح يطلق على المبعوثين اليهود الذين يرسلون من فلسطين لجمع التبرعات والمساهمات للمعاهد التلمودية «اليشيغوت» ولفقراء فلسطين من اليهود. ويطلق على الواحد منهم بالعبرية «شدار» وهي اختصار للكلمات الآرامية «شلوحا دي ربان» وبالعبرية «شالياح شل ربانيم» أي مبعوث الحاخامات. ومن بين مهام هؤلاء المبعوثين حث إخوانهم اليهود على الهجرة لفلسطين ودعم الاستيطان اليهودي بها، والعمل في مجال التدريس والتوجيه في أصول الشريعة والعبادات وإثارة الرغبة لدى اليهود في الخلاص وتقوية الروابط بين فلسطين والشتات اليهودي. (المراجع)

وقد تعامل يهود الشرق دائما بالتقدير والمهابة الدينية مع المبعوثين القادمين من فلسطين ليس فقط لمجيئهم من الأرض المقدسة ومن رحاب الأماكن اليهودية المقدسة في فلسطين، كحائط المبكى، ومغارة المكفلة وقبور الأولياء والصديقين،، وإنما لأنهم كانوا أكثر دراية منهم بالشريعة اليهودية وبكافة القضايا العالمية بالمقارنة بهم، وذلك باستثناء يهود بغداد وصنعاء الذين نشطت في أوساطهم دراسة الشريعة. ولم تقتصر أنشطة هؤلاء المبعوثين على جمع التبرعات لصالح المستوطنين اليهود وإنما قاموا أيضا بدور الزعماء الروحيين.

ولم تقتصر علاقة هؤلاء المبعوثين بالطوائف اليهودية المختلفة على الفترات القصيرة التي كانوا يقضونها في الشرق، إذ كانت هذه العلاقات تستمر فيما بينهم بعد عودة المبعوثين إلى فلسطين عن طريق المراسلات، كما كان عدد غير قليل من هؤلاء المبعوثين يقضي فترات طويلة في البلدان التي يزورونها، واستقر المطاف ببعضهم في البلدان التي ذهبوا إليها فعملوا حاخامات في هذه البلدان، بناء على طلب السكان اليهود. وقد رحبت الطائفة اليهودية في بخارى، التي لم يظهر فيها، على سبيل المثال، أي حاخامات بارزين بهؤلاء المبعوثين الذين عملوا كحاخامات أو كمدرسين للشريعة اليهودية. أما في كل من بغداد وصنعاء فقد عينت السلطات التركية حاخامات من فلسطين لشغل منصب كبير للحاخامات في هذه البلدان، ليس لتفوق يهود فلسطين بالضرورة في مجال الشريعة اليهودية، وإنما لمعرفتهم باللغات الأجنبية وخاصة اللغة التركية والعلوم الحديثة. وجدير بالذكر أن الحاخام اسحاق شاؤول الذي عينه الأتراك لشغل هذا المنصب في صنعاء عجز عن ممارسة مهامة لأن تدني مستوى معرفته بالتوراة لم يؤهله لشغل هذا المنصب، أما في بغداد فإن الحاخامات الذين أتوا من فلسطين لشغل منصب «الحاخام باشي»، والذين كان من بينهم الحاخام عوفادياهليفي (1841)، والحاخام داود فافو (1906)، والحاخام يروحام اليسار (1941) تفوقوا على حاخامات بغداد. وتجلى التأثير الروحي-الاجتماعي على يهود الشرق في أنهم أتاحوا لهم فرصة الوقوف على كل التطورات الروحية التي تحدث في العالم اليهودي عامة، وفي فلسطين على وجه الخصوص كما نشر هؤلاء المبعوثون منذ القرن السادس عشر في أوساط

يهود الشرق أفكار حركة «القبالاه»[*3] التي لم تكن معروفة من قبل ليهود الشرق وعرفوهم بشبتاي بن تسفي[*4] وقد جلبوا معهم أثناء زياراتهم أحدث الكتب المطبوعة في أوروبا وفي الدولة العثمانية، واشتغل بعض المبعوثين الذين قدموا إلى اليمن بتجارة الكتب، بالإضافةإلى الأنشطة التي قاموا بها لتشجيع يهود الشرق على الهجرة إلى فلسطين. وينطبق هذا الأمر على الحاخام أفراهام إشكنازي الذي أتى إلى اليمن في الستينيات من القرن السادس عشر. وعلى الرغم من كل هذه الأنشطة التي قام بها هؤلاء المبعوثون في الشرق إلا أنه لا يرجع إليهم فضل نشر الفكر اليهودي المستنير بين طوائف الشرق، وهي المهمة التي قام بها الرحالة والباحثون والتجار ومبعوثو المؤسسات الخيرية في أوروبا. وكان هؤلاء المبعوثون يتدخلون في أحيان كثيرة في حياة الطوائف المحلية، إما بمبادرة شخصية منهم أو بناء على طلب من أبناء هذه الطوائف، وكانوا يتجاوزون في أحيان كثيرة طبيعة المهام الملقاة على عاتقهم من قبل السلطة التركية في فلسطين ومن قبل القيادة اليهودية للطوائف التي كانوا يقومون بزيارتها. ومع هذا فقد حظوا بتأييد وحب السكان لما كانت تنعم به فلسطين وحاخاماتها من مكانة مرموقة في نفوس يهود الشرق. وأدخل هؤلاء المبعوثون إصلاحات عديدة على النظم الاجتماعية المتبعة في أوساط الطوائف اليهودية بالشرق باستثناء طائفة اليمن، وكان يهود الشرق يتقبلون هذه الإصلاحات دون أي اعتراض على

(*3) القبالاه: علم التصوف اليهودي وعلم المعرفة بالتأويلات الباطنية التي يعمل بها «همقوباليم» أي العارفون بالفيض الإلهي، وهم أفراد من المتصوفة يسعون لمعرفة جذور الوجد الكوني، ليس عن طريق الوسائل العقلية، بل عن طريق الاستعداد الداخلي والسمو بالنفس. و«القبالاه» اتجاه في التصوف اليهودي ظهر في القرن الثالث عشر، وكتابها الرئيسي هو «الزوهر» (الضياء). وقد تبلور اتجاه عملي للتصوف ظهر على يدر ربي متسحان لوريا (ها آري المقدس) أضاف «للقبالاه» القديمة بعداً جديداً بالحديث عن الوجود الإلهي السائد في «المنفى» وبالإيمان بأنه يمكن التعجيل بمججيء المسيح المخلص عن طريق العذابات الجسمانية والصوم واتباع الملائكة وطرد الأورواح الشريرة من الجسد والتعويذات والتعزيمات. (المراجع)

(*4) شبتاي بن تسفى: آخر المسحاء الكاذبين. ظهر في تركيا في القرن السابع عشر، وادعى أنه سيقود اليهود للخلاص إلى فلسطين وآمنت به جموع كبيرة من اليهود من شتى بقاع الشتات اليهودي. عندما قبض عليه الخليفة خاف من الموت واعتنق الإسلام وتبعه أتباعه في هذا. ونشأت في تركيا منذ ذلك التاريخ طائفة «الدونمه» التي تعلن الإسلام وتبطن اليهودية، وتؤمن بأن شبتاي رفع للسماء وسيعود مع المسيح المخلص. (المراجع)

أنشطة هؤلاء المبعوثين الذين سعوا لفرض العادات والتقاليد الدينية المتبعة في فلسطين على يهود هذه البلدان الذين كانوا يتبعون عادات مختلفة رأى المبعوثون أنها تعد خروجاً خطيرا على الأصول الدينية التي من الواجب اتباعها. ولا شك أن استعداد يهود الشرق الدائم لتقبل هذه الإصلاحات هو الذي أحدث هذا التقارب بين العادات الدينية ليهود الشرق، وبين عادات يهود فلسطين. ولم يكتف هؤلاء المبعوثون بزيارة الطوائف اليهودية المقيمة في المدن الكبرى والتي كانت لها إلى حد ما علاقات بالعالم الخارجي، بل حرصوا أيضا على زيارة الطوائف اليهودية المقيمة في القرى والضواحي والتي كانت علاقاتها بالعالم الخارجي تقتصر إما على خروج بعض أبنائها للعمل أو للاتصال بالسلطات أو على زيارة بعض الشخصيات الأجنبية لها. كما وصل هؤلاء المبعوثون الذين لم يهتموا كثيرا بالاعتبارات السياسية أو الاقتصادية، واهتموا فقط بجمع التبرعات لصالح الطوائف اليهودية في فلسطين، إلى الطوائف اليهودية المقيمة في المناطق النائية والتقوا بأبنائها بل وشاركوهم في أداء الصلوات. وكان هؤلاء المبعوثون يتسمون في الحقيقة بالإخلاص والتفاني في العمل، وكانوا يبذلون كل ما في وسعهم للقيام بمهامهم على أكمل وجه، وكانوا يتعرضون في بعض الأحيان لحوادث القتل والنهب خاصة في المناطق الجبلية من كردستان وفي شمال اليمن، لاسيما أنهم كانوا يسيرون في مناطق وعرة غير آمنة مما كان يضطرهم في بعض الأحيان لأن يأخذوا مرافقين يرشدونهم عن الأماكن التي يفضل السير فيها. وجدير بالذكر أن السجلات والدفاتر التي خلفها لنا هؤلاء المبعوثون تعد على قدر كبير من الأهمية لدارسي تاريخ يهود الشرق حيث سجلوا فيها أسماء كل الأماكن التي حلوا بها، وأسماء المتبرعين لصالح الاستيطان اليهودي في فلسطين وكان كتاب «ايفن سافير» (حجر اللازورد) من أبرز الكتب التي تضمنت معلومات عديدة عن الرحلات التي قام بها الحاخام يعقوب سافير في نهاية عقد الخمسينيات بالقرن التاسع عشر إلى اليمن والهند وبلدان الشرق الأقصى مبعوثا من قبل الطائفة الإشكنازية الفرنسية في القدس. كما ترك لنا الحاخام أفراهام ناداف أحد مبعوثي الاستيطان القديم بالقدس والذي سافر في نهايات القرن التاسع عشر إلى اليمن، سجلات عديدة دون فيها بالتفصيل كل ما شاهده من أحداث. ونفس الأمر

بالنسبة للحاخام يوسف حاييم شاريم، مبعوث الطائفة السفاردية بالقدس، والذي طاف بالعراق وكردستان خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين. وقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تزايد وجود مبعوثي الاستيطان اليهودي في الشرق نتيجة طبيعية لتزايد حجم احتياجات الاستيطان اليهودي في فلسطين، علاوة على أن طرق المواصلات بين بلدان الشرق أصبحت أكثر أمانا واستقرارا مما ساعدهم على زيارة كافة الطوائف اليهودية في الشرق، ومع هذا تقلصت في العصر الحديث مكانة مؤسسة مبعوثي يهود فلسطين، وهذا بعد أن أخذت الشخصيات اليهودية المستنيرة في أوروبا على عاتقها مسؤولية الإشراف على عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين، وعلى المستوطنين اليهود الذين هاجروا من أوروبا إلى فلسطين. ويبدو أن الحرب العالمية الأولى شكلت نقطة تحول مهمة في تاريخ المؤسسة اليهودية التقليدية المسؤولة عن الاستيطان، حيث تضاءلت منذ لك الحين أنشطتها، ومع هذا ظل المبعوثون يمارسون حتى نهاية عقد العشرينيات وبداية الثلاثينيات من هذا القرن أنشطتهم في بلدان الشرق المختلفة. والوجه الآخر من العملة بالنسبة لأنشطة هؤلاء المبعوثين هو أنهم لم يشجعوا يهود الشرق حقا على الهجرة إلى فلسطين، وذلك لأن رغبتهم الدائمة في جمع التبرعات كانت تدفعهم لرسم صورة كئيبة للغاية للضائقات الاقتصادية في فلسطين، والإفراط في تصوير حجم الضغوط التي يتعرضون لها من قبل السلطات. وكان قادة الاستيطان اليهودي القديم في فلسطين لا يرحبون، في واقع الأمر، بانضمام المزيد من المهاجرين، لأن الزيادة في تعداد المهاجرين كانت تعني حتما توزيع التبرعات المحدودة التي تصلهم (الحلوقاة)[*5] على

(*5) الحلوقاه: اصطلاح عبري يُطلق على المساعدة المالية التي يعطيها يهود الشتات ليهود فلسطين الفقراء والمحتاجين. وكان يقوم بهذه المهمة «الشدار» (المبعوث) الذي كان يتم اختيارهم من المدن الأربعة المقدسة في فلسطين وهي: القدس والخليل وصفد وطبرية، وكانوا يتميزون عادة بالبشاشة والتفقه في أصول الدين والشريعة، وكانت أول مهمة قاموا بها في عام 1846 عندما اشتدت المجاعة باليهود في فلسطين. وعندما زاد عدد المبعوثين ونشأت الخلافات بينهم واندس بينهم عدد من مدعي المعرفة والعلم الديني تم الاتفاق على تخصيص نصيب لكل دولة عُرِفَ باسم «كوليل»، وكان عددها عشية الحرب العالمية الأولى 27 «كوليل». مع نشأة الاستيطان الصهيوني اعتبرت «الحلوقاه» سبة في جبين اليهود ورفض المستوطنون الصهاينة استمرارها وأصبحت الكلمة كلمة استهجان واحتقار لمن تُطلق عليه بعد ذلك. (المراجع)

عدد أكبر من المحتاجين.

ولم يبرز من بين الأعداد الهائلة من المبعوثين في الشرق سوى ثلاثة وهم: الحاخام يوسف ممان مبعوث صفد الذي وصل إلى بخارى في عام 1793، واستقر بها بغرض الإشراف على كل القضايا الدينية الخاصة بالطائفة اليهودية هناك، مما كان يعني تخليه عن المهمة التي خرج من أجلها، ومع هذا فإن حديث الحاخام ممان الدائم عن أهمية الهجرة إلى فلسطين دفع بعد عشرات السنين أتباعه للهجرة والاستيطان بها. وكان من أبرز المبعوثين أيضا الحاخام يعقوب مائير الذي وصل إلى بخارى في عام1882، وشجع أثرياء يهود بخارى على الهجرة أيضا. ولا حاجة بنا هنا للقول إن شموئيل يفنئيلي الذي لم يكن من مبعوثي الاستيطان، وكان مندوبا صهيونيا بعث في عام 1911 إلى اليمن، كان هدفه جلب مهاجرين جدد لكي يتيح للمستوطنين اليهود عدم الاعتماد على العمال العرب، وهو لم يبعث إلى هناك لجمع أي تبرعات مالية. وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء المبعوثين عملوا أيضا من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية ليهود الشرق، ولكنهم لم يقوموا بهذا الأمر إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي بعد أن ظهرت في أوروبا شخصيات ومؤسسات يهودية أخذت على عاتقها مهمة العمل لصالح الطوائف اليهودية. ولم تتح لهذه الشخصيات هذه الفرصة إلا بعد أن منحت السلطات العثمانية وبموجب سياسة «التنظيمات» المساواة في الحقوق لليهود. وبعد أن تزايد تأثير القوى العظمى على الدولة العثمانية، وكان من أبرز المبعثوين الذين تدخلوا لصالح يهود الشرق كل من الحاخام بنيامين نحمد مبعوث طبرية (1867) والحاخام رحاميم ديلا روزا مبعوث القدس الذي تدخل في عام 1874 لصالح يهود مدينة أربيل وعميديا في كردستان والحاخام حييم يعقوب هاكوهين بينشتين مبعوث صفد الذي تدخل في عام 1877 لصالح يهود اليمن، وقد لقيت أنشطة هؤلاء المبعوثين ترحيبا قبولا في نفوس يهود الشرق.

وعند تقييم نشاط هؤلاء المبعوثين نجد أن أنشطتهم لم تكن على تلك الأهمية بالنسبة لحركة الاستيطان، ومع هذا فقد ساهموا في تشجيع يهود الشرق على التبرع بأموالهم لصالح المستوطنين، كما ساهموا أيضا في تعزيز مكانة فلسطين في وعي يهود الشرق. ولا يرجع إلى هؤلاء فضل

توثيق علاقات يهود الشرق بفلسطين فحسب أو نوعيتهم بما يحدث في عالم الفكر اليهودي، وإنما يرجع إليهم فضل إقامة علاقات وثيقة بين يهود الشرق وبين سائر الطوائف اليهودية.

هجرة يهود الشرق إلى فلسطين

كانت هجرة يهود الشرق إلى فلسطين حتى منتصف القرن التاسع عشر محدودة للغاية، واندمج معظم المهاجرين الذين قدموا إلى فلسطين حتى هذا الحين في حياة الطائفة اليهودية السفاردية، وشغل البعض منهم بضعة مناصب قيادية في الحياة الدينية للطائفة اليهودية. لقد شغل، على سبيل المثال، الحاخام شلومو عدني الذي هاجر من عدن إلى فلسطين في عام 1570 منصب حاخام الطائفة اليهودية. في الخليل، كما كان الحاخام شلومو شرعبي الذي هاجر من اليمن في عام 1740 واحدا من بين الذين شغلوا عدة مناصب قيادية في فلسطين، حيث شغل بعد هجرته من اليمن منصب رئيس مدرسة «القبالاه» الدينية في القدس «بيت إيل» (بيت الرب). من بين هؤلاء الحاخامات أيضاً الحاخام رحاميم بن حاييم هكوهين الذي هاجر من كردستان إلى القدس ورأس الطائفة اليهودية بها (1754-1767). وعلى كل حال لم يتزايد تعداد المهاجرين من بلدان الشرق إلى فلسطين إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخاصة في عقد الثمانينيات من هذا القرن. وبدأ هؤلاء المهاجرون بعد أن تزايد تعدادهم في الانفصال عن الطائفة اليهودية السفاردية وأصبحوا يشكلون طوائف مستقلة، كما أنهم أصبحوا بطبيعة الحال منفصلين عن حياة الطائفة اليهودية الإشكنازية بفلسطين.

ويمكننا في هذا المجال أن نميز بين خمس فترات رئيسية في تاريخ هجرة يهود الشرق إلى فلسطين.

1- الهجرة الفردية (1812-1880)

هاجرت خلال هذه الفترة أعداد محدودة من يهود الشرق إلى فلسطين، وأتت حركة الهجرة الأولى من كردستان خلال عام 1812، ثم أتت مرحلة الهجرة من إيران خلال الأعوام (1815-1841)، ومن العراق خلال الأعوام(1818-1856)، ومن اليمن بدءا من عام 1855 ومن بخارى خلال الأعوام (1827-

1871). وفي حقيقة الأمر فإن المعلومات المتوافرة لدينا عن أوضاع هؤلاء المهاجرين ضئيلة للغاية. ومع هذا كان معظمهم من اللاجئين الذين اضطروا بسبب المضايقات أوالاضطهادات للهجرة إلى فلسطين. وكما هو معروف، تدهورت أوضاع يهود الشرق الاجتماعية والاقتصادية إبان القرن التاسع عشر، ومع هذا ليس من الممكن أن نطلق هذا الحكم على كل هؤلاء المهاجرين، حيث كانت هجرة يهود بخارى نتيجة طبيعية لأنشطة الحاخام يوسف ممان الذي شجعهم على الهجرة إلى فلسطين. وكانت عائلتا يهود وميني من أبرز العائلات اليهودية الثرية في بخارى التي هاجرت إلى فلسطين لأسباب دينية بحتة. وعلى كل حال فإن هذه المرحلة من الهجرة تمثل بدايات الهجرة اليهودية من الشرق إلى فلسطين.

2- مرحلة الهجرة بأعداد كبيرة (880-1914).

أوصلت إلى فلسطين خلال هذه الفترة أعداد كبيرة من يهود الشرق، وتصل إلى ما يربو على عشرة آلاف مهاجر مما جعلهم يشكلون في نهاية هذه الفترة حوالي 10٪ من التعداد الكلي لليهود في فلسطين. وبدأت حركة الهجرة هذه منذ بدايات عقد الثمانينيات بالقرن التاسع عشر واستمرت حتى الحرب العالمية الأولى التي شهدت لأسباب اقتصادية وسياسية توقف حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

ويمكننا أن نحدد هنا دوافع هجرة كل طائفة على حدة. ففي اليمن كان للشائعات التي ترددت، على سيبل المثال، عن شراء البارون روتشيلد للأراضي في فلسطين وقيامه بتوزيعها على اليهود، علاوة على الإعلانات التي وضعها إسماعيل حقي باشا والي اليمن على منازل اليهود التي كانت تفيد بأنه سيسمح لهم بالهجرة وشراء الأراضي بفلسطين، أكبر الأثر في هجرة يهود صنعاء والأماكن المحيطة بها خلال عامي 1881-1882. أما في إيران فقد هاجرت أعداد كبيرة من سكانها من اليهود إلى فلسطين في أعقاب الحملة الإعلامية التي نظمها أهارون هكوهين في شيراز عام 1891 وحث فيها اليهود على الهجرة.

وكانت هناك عوامل أخرى أكثر أهمية ساهمت بدورها في تشجيع اليهود على الهجرة، فكانت هناك عوامل طرد مشتركة من كل بلدان الشرق دفعت بدورها اليهود للهجرة، وفي المقابل كانت هناك عدة عوامل جذب

مشتركة جعلت اليهود يتقبلون فكرة الهجرة إلى فلسطين. وكان من بين عوامل الطرد أن أوضاع اليهود شهدت في العصر الحديث تدهورا ملحوظا، علاوة على أن تدهور علاقات الشرق الإسلامي بالغرب المسيحي أضر كثيرا بأنشطة اليهود الاقتصادية. أما عن عوامل الجذب، فقد ترددت في ذلك الحين شائعات كان مفادها أن يهود الدولة العثمانية ويهود فلسطين ينعمون بالمساواة. وكان من بين عوامل الجذب أيضا تزايد قوة الاستيطان في القدس خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى أن الأنشطة التي قام بها موشي مونتيفيوري لصالح يهود الشرق، والتحسن الملموس الذي طرأ على طرق المواصلات بين فلسطين وسائر بلدان الشرق، شجعت اليهود على الهجرة. وجدير بالذكر أن المعلومات التي نشرها مبعوثو الاستيطان والرحالة في الصحف عن اتساع حجم الاستيطان اليهودي في فلسطين ساهمت هي الأخرى في تشجيع اليهود على الهجرة.

ومما لاشك فيه أن المعلومات التي وصلت ليهود الشرق من اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين ساهمت في تشجيعهم على الهجرة، ويجب أن نشير في هذا المجال إلى أن الكثيرين من هؤلاء الأوائل لم يأتوا إلى فلسطين إلا لزيارة الأماكن المقدسة وكان معظمهم من يهود إيران الذين فروا من مذبحة مشهد، ومع هذا عاد معظمهم بعد فترة وجيزة من إقامتهم في فلسطين إلى طوائفهم، كما عاد بعض المهاجرين الذين قدموا إلى فلسطين نتيجة الخطابات التي تلقوها من ذويهم والتي دعوهم فيها إلى الهجرة مؤكدين أن اليهود ينعمون بالهدوء في فلسطين. ومن المعروف أن مهاجري اليمن كانوا من أكثر المهاجرين الذين بعثوا بمثل هذه الخطابات إلى عائلاتهم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحاخام أهارون هكوهين عاد بعد أن قضى بضع سنوات في فلسطين إلى شيراز في إيران حيث دعا أبناء عائلته وأبناء الطائفة اليهودية في المدينة للهجرة إلى فلسطين. وقد نجحت هذه الحملة الإعلامية،، فيما يبدو، حيث هاجر للقدس بعد مضي عام واحد فقط على حملته الإعلامية هذه ما يقرب من ألف يهودي إيراني كان معظمهم من شيراز. ومن الواضح أن المعلومات التي بعثها يهود الشرق إلى ذويهم هي التي جعلتهم يشعرون بإمكان الحياة في فلسطين.

وكان من بين العوامل التي شجعت يهود الشرق على الهجرة أن هذه

الفترة شهدت نهضة شبه مسيحانية في الفكر اليهودي شجعت بدورها يهود هذه البلدان على الهجرة. وينطبق هذا الأمر على يهود اليمن الذين هاجروا في عام 1881 ويهود إيران الذين هاجروا في عام 1891 . وعلى كل حال فإن هذه الهجرات كانت تعبر عن حب يهود الشرق وارتباطهم بفلسطين وعن إحساسهم بإمكان الاستيطان بشكل فعلي فيها .

وكان معظم المهاجرين الذين قدموا إلى فلسطين آنذاك من يهود اليمن وإيران، أما تعداد اليهود الذين قدموا من بخارى والعراق فكان ضئيلا للغاية بالمقارنة بتعداد المهاجرين الذين قدموا من اليمن وإيران ونتصور أن أسباب خروج أعداد كبيرة من يهود هذين البلدين تتمثل في أنهم لم يشعروا بالاستقرار في ظل الحكم الشيعي المعادي لليهود . وفي الواقع، لم تفرض أي قيود على هجرة يهود الشرق إلى فلسطين باستثناء يهود اليمن. وقد عارض المسلمون في اليمن لأسباب اقتصادية خروج اليهود، وكان لهذه المعارضة أثرها بالطبع في تحديد موقف الحكام الأتراك الذين فرضوا بضعة قيود على حركة الهجرة اليهودية.

ولم يجد يهود الشرق إبان هذه الفترة أي صعوبة في دخول فلسطين والاستقرار بها إذ إن السلطات العثمانية تخوفت فقط من اليهود الأوروبيين الذين كانوا قد هاجروا إلى فلسطين، وبالإضافة إلى هذا، فإن السلطات العثمانية لم تعارض هجرة يهود الشرق لأن يهود اليمن والعراق وكردستان كانوا من رعاياها . أما يهود إيران فقد كان خطر الترحيل من فلسطين يخيم دائما عليهم، لأن الوالي التركي في القدس في عام 1894 قام بتجميعهم بغرض ترحيلهم من فلسطين، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل وخاصة بعد أن تدخلت جهات عديدة حالت دون تنفيذ هذا الأمر.

وقد حالت الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها المهاجرون في القدس، وإحساسهم بخيبة الأمل من واقعهم، دون تزايد عدد المهاجرين. وكان من أبرز المشكلات التي واجهوها أن الطائفة اليهودية في القدس كانت منقسمة إلى طوائف عديدة حرصت كل طائفة منها على مصالح أبنائها فقط. وبالإضافة إلى هذا كانت هناك صعوبات عديدة في توفير السكن المناسب للمهاجرين وفرص العمل المناسبة. وكان من بين السمات المميزة للهجرة إبان هذه الفترة حدوث انخفاض ملحوظ في تعداد المهاجرين،

وقيام قادة المهاجرين بتنظيم جماعات خاصة بهم، وقيام كل جماعة بتشييد أحياء خاصة بهم، وكان هؤلاء المهاجرون الجدد يعتمدون في أنشطتهم على مساعدة قادة الاستيطان اليهودي للقدس والمؤسسات اليهودية الأوروبية.

3- مرحة الهجرة غير الشرعية.

تمتد هذه المرحلة خلال الأعوام (1919-1948)، وشهدت هجرة حوالي أربعين ألف يهودي من بلدان الشرق إلى فلسطين، كان ما يقرب من نصفهم من اليمن، وكان بعضهم الآخر من بخارى وكردستان وإيران وأفغانستان والعراق. وكان تعيين هيربرت صموئيل في منصب المندوب السامي البريطاني في فلسطين من بين العوامل التي شجعت يهود الشرق على الهجرة. ومع هذا فإن فترة الانتداب البريطاني في فلسطين، الذي فرض قيودا عديدة على الهجرة تميزت بعدم السماح ليهود الشرق بمغادرة أوطانهم والهجرة إلى فلسطين.

وقد تأثرت هجرة يهود هذه البلدان بنتائج الصراع العربي في فلسطين فمنعتهم سلطات بلدان الشرق التي عملت على مواجهة الصهيونية وأهدافها من الهجرة إلى فلسطين، كما لعبت الدوائر القومية العربية التي تزعمها المفتي أمين الحسيني الذي زار كل بلدان الشرق دورا رئيسيا في الحملة الإعلامية المعادية للأنشطة الصهيونية، فوجد يهود اليمن والجمهوريات السوفييتية في وسط آسيا (بخارى) صعوبة كبيرة في الهجرة إلى فلسطين فلم يسمح ليهود اليمن بالهجرة للحاجة إليهم في الأنشطة الاقتصادية، أما في الاتحاد السوفييتي فلم تسمح السلطات لهم بالهجرة لمعارضة النظام للأيديولوجية الصهيونية التي وصفها القادة السوفييت بأنها حركة برجوازية قومية. أما في العراق وإيران وأفغانستان فإن أنظمة هذه البلدان تضامنت مع سائر الدول العربية في موقفها تجاه الصهيونية، ولم تسمح لسكانها من اليهود بالهجرة. وليس من الممكن أن نغفل في هذا المجال أثر الإعلام النازي منذ عقد الثلاثينيات من هذا القرن في تحديد موقف بلدان الشرق تجاه اليهود حيث إن أجهزة الإعلام النازية زادت من حدة مشاعر العرب العدائية تجاه اليهود والصهيونية.

وجدير بالذكر أنه في الوقت الذي نعم فيه يهود العراق واليمن ووسط آسيا بالمساواة في الحقوق وألغيت فيه ضريبة الجزية، فرضت قيود عديدة

على حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وفيما يتعلق بموقف الوكالة اليهودية إزاء يهود الشرق فإنها لم تتعامل مع هجرة يهود الشرق بنفس الطريقة التي تعاملت بها مع هجرة يهود أوروبا إبان عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن، ولم تر أن هناك حاجة ملحة لإنقاذهم، ولذلك لم توفر لهم العدد الكافي من التأشيرات اللازمة التي تخول لهم حق الهجرة.

ورغم كل تلك القيود التي فرضت على يهود الشرق إلا أنه لم تتوقف هجرتهم إلى فلسطين حتى إبان فترة الانتداب البريطاني، ولكنهم لم يهاجروا بالكامل من أوطانهم إلا بعد أن تخلوا عن ممتلكاتهم وبعد أن تعرضوا لمخاطر عديدة عند هروبهم عبر الحدود، ولعقوبات عنيفة من قبل السلطات، خاصة في كل من اليمن ووسط آسيا، وتوفي البعض منهم قبل وصوله إلى فلسطين. واستمرت الهجرة من هذه البلدان طيلة هذه الفترة، ولكننا نستثني منها بلدان وسط آسيا التي فر منها بضعة آلاف من اليهود في منتصف عقد الثلاثينيات إلى أفغانستان والهند وإيران ومنها إلى فلسطين، أما في عقد العشرينيات والأربعينيات من هذا القرن فإنهم لم يتمكنوا من الهجرة إلى فلسطين.

4- الهجرة الجماعية (1949-1952):

حينما تأسست دولة إسرائيل كانت أعداد كبيرة من يهود الشرق قد استوطنت بها، وشكل هؤلاء 12٪ من تعداد إسرائيل آنذاك، وفيما يتعلق بيهود الشرق الذين لم يهاجروا خلال هذه الأعوام فإنهم تمكنوا في مرحلة لاحقة من الهجرة إلى إسرائيل. وشهدت مرحلة الهجرة الجماعية وصول حوالي مائة ألف يهودي من العراق وكردستان، وخمسة وخمسين ألف يهودي من اليمن وعدن، وحوالي اثنين وثلاثين ألف يهودي من إيران وأفغانستان، وتزايد تعداد يهود الشرق في إسرائيل في نهايات عام 1952 فشكلوا آنذاك حوالي 30٪ من تعداد السكان في إسرائيل. ولم يتبق على هذا النحو في اليمن وأفغانستان سوى عدد محدود للغاية من اليهود، وبينما لم يتبق في كردستان أي يهودي، فقد تبقى في إيران ما يقرب من ستين ألف يهودي. ولم تكن هذه الهجرة الجماعية ناجمة عن انتصار إسرائيل في حروبها على الجيوش العربية فحسب، وإنما أيضا بسبب تدهور أوضاع يهود الشرق السياسية والاقتصادية حيث تعرض يهود صنعاء، على سبيل المثال، إبان

الفترة التي أعقبت مقتل الإمام يحيى في عام 1948 إلى اضطهادات عديدة، مما أثار بطبيعة الحال إحساس اليهود بالقلق والخوف، بالإضافة إلى أن أوضاعهم الاقتصادية شهدت آنذاك تدهورا ملحوظا، خاصة بعد أن اتبع النظام سياسة اقتصادية متشددة. وقد تعرض يهود العراق لاضطهادات عديدة خاصة في أعقاب تلك المذبحة التي تعرضوا لها في عام 1941، ووصلت الاضطهادات التي تعرضوا لها إلى الذروة بعد أن أعدمت السلطات شفيق عدس ويوسف بصري وشلوم صالح، بعد أن اتهمتهم السلطات بممارسة الأنشطة الصهيونية. أما في إيران فشهدت نهايات عام 1950 وبدايات عام 1951 تزايدا ملحوظا في حجم الاضطهادات التي تعرض لها اليهود، بعد أن تزايدت إبان حكم محمد مصدق الذي تبنى سياسة معادية لإسرائيل، حدة وقوة المشاعر القومية المعادية للغرب. وشعر يهود عدن أيضا في أعقاب اضطرابات نوفمبر عام 1947 بأن حالة الاستقرار التي ينعمون بها لن تدوم طويلا.

وقد قامت الحكومة الإسرائيلية وبمساعدة من المؤسسات الخيرية اليهودية بتنفيذ معظم عمليات الهجرة. وكانت الوكالة اليهودية تنسق مع السلطات المحلية وبمساعدة من بعض الجهات الدبلوماسية مهمة تهجير اليهود، ولم تتضح حتى ذلك الحين الأسباب التي جعلت الحكومات الإسلامية، خاصة في كل من العراق واليمن، توافق على خروج اليهود منها، خاصة أنها أصرت من قبل على عدم السماح لليهود بالهجرة. ومن المحتمل أن تكون هذه الحكومات وافقت على خروج اليهود بعد أن قررت الاستفادة من أموالهم، وخاصة بعد أن أنزلت إسرائيل في عام 1948 الهزيمة بجيوشها، ولكن من المرجح أن السبب الرئيسي هو أن هذه الحكومات قررت التخلص من المشكلة اليهودية، بعد أن اتضح لها أنها عجزت عن الحيلولة دون إقامة دولة يهودية في فلسطين. وجدير بالذكر أن الأيديولوجية البعثية الناصرية المعادية لإسرائيل باتجاهاتها الرافضة لكل محاولات الصلح معها والاعتراف بها لم تكن شائعة آنذاك في أوساط الحكومات العربية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي بذلت فيه إسرائيل والوكالة اليهودية جهودا مكثفة لتهجير يهود الشرق، إلا أنه لم يكن لدى هؤلاء المهاجرين القدر الكافي من الوعي بالفكرة الصهيونية، وفيما يتعلق بدوافع

يهود اليمن وكردستان فإنها لم تخرج عن كونها دوافع دينية في المقام الأول، حيث كانت تسود في أوساط كل من أتوا في إطار هذه الهجرات آمال مسيحانية كثيرة، وفي المقابل كانت لدى قلة قليلة منهم معرفة سطحية بأفكار الحركة الصهيونية، وكان معظم هؤلاء من العراق وإيران وعدن. ولم يكن معظم المهاجرين على وعي بأهداف الحركة الصهيونية بل إن بعضهم لم يعرف بالفعل إلى أين هو ذاهب. وفيما يتعلق بالأنشطة التي قام بها بفنئيلي في اليمن في عام 1911 لتشجيع سكانها من اليهود على الهجرة فإنهم اعتبروا أن هذه الأنشطة ذات علاقة وثيقة بمجيء المسيح المخلص، ولم يروا أن أنشطته تعد جزءا من النشاط الصهيوني الهادف إلى تهجير كل اليهود. وكان من بين العوامل التي ساعدت على شيوع هذا الاعتقاد في أوساطهم أن بفنئيلي أتى إلى اليمن متقمصا شخصية حاخام يهودي خشية أن يثير غضب السلطات التركية في حالة معرفتها بأنه مندوب للحركة الصهيونية في اليمن. وهكذا كانت الهجرات اليهودية الضخمة إلى الشرق نتيجة في واقع الأمر لمحاولات الحركة الصهيونية الهادفة إلى زرع مفاهيم التضامن اليهودي في أوساط يهود الشرق. وفيما يتعلق بيهود العراق الذين كانوا أكثر وعيا من يهود الشرق بالاتجاهات الفكرية الحديثة، فإن بعضهم تبنى الأفكار الصهيونية، ولكن بعضهم الآخر تبنى الفكر الشيوعي وانضم إلى صفوف الحزب الشيوعي العراقي.

وعلى كل حال فإن إقامة دولة إسرائيل جعلت مفهوم الهجرة مفهوما ذا أهمية في الحياة الدينية الاجتماعية ليهود الشرق.

5- مرحلة الهجرات اللاحقة (1953-1980):

رفضت معظم دول الشرق خلال هذه الفترة، باستثناء إيران وعدن، السماح لليهود بالهجرة إلى إسرائيل. ولا حاجة بنا هنا للقول، إنه لم يطرأ خلال هذه الفترة أي تغيير على موقف السلطات السوفييتية في وسط آسيا إزاء مسألة الهجرة اليهودية. أما عن إيران فقد هاجر منها خلال نفس الفترة ما يقرب من 40 ألف يهودي إلى إسرائيل، من بينهم حوالي 35 ألفا حتى عام 1879، والباقون بعد أن تولى الخميني مقاليد السلطة. وهاجر من بخارى عشرة آلاف يهودي، ومن جروزيا أربعون ألفا، ومن داجستان عشرة آلاف. ونشطت حركة الهجرة اليهودية من الجمهوريات السوفييتية

بعد أن تزايدت في أوساط سكانها من ايهود قوة مشاعر التعاطف والتضامن مع إسرائيل خاصة بعد حرب يونيو 1967، وبعد أن تزايدت قوة الضغوط الدولية على الاتحاد السوفييتي الرامية إلى إجباره على السماح لليهود بالهجرة من أراضيه. وهاجر بضع مئات من يهود اليمن حتى عشية ثورة 1962 إلى إسرائيل، وهاجر نفس العدد من أفغانستان.

وقد شهدت هذه الفترة تغيرا جوهريا في اتجاهات هجرة يهود الشرق، حيث إنهم بقدر ما كانوا يفلحون في الخروج من بلادهم إن سرا أو علانية، لم تكن إسرائيل تشكل نهاية المطاف للمهاجرين، فهاجر معظم يهود عدن، على سبيل المثال، في عام 1967 إلى إنجلترا، أما يهود إيران الذين غادروا أوطانهم بعد ثورة آية الله الخميني والذين قدر تعدادهم بحوالي ثلاثين ألف يهودي، فقد هاجر معظمهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى أوروبا الغربية وخاصة إلى إنجلترا. أما يهود جروزيا الذين جاهدوا كثيرا للخروج من الاتحاد السوفييتي فإن الكثيرين منهم توجهوا بعد أن سمح لهم بالهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى هذا النحو نجد أن سلوك يهود الشرق في الهجرة كان شبيها بسلوك يهود شمال أفريقيا ويهود أوروبا الذين فضلوا الهجرة إلى الغرب على الهجرة إلى إسرائيل. ومن المرجح أن سبب هذه الظاهرة يتمثل في أنه كانت لهؤلاء اليهود علاقات اقتصادية قوية بالغرب علاوة على أنهم كانوا يجيدون اللغات الأوروبية وكانوا على معرفة أيضا بمضمون الثقافة الغربية. ومن جهة أخرى فمن المحتمل أيضا أنهم فضلوا الهجرة إلى الغرب بسبب تخوفهم من أن يواجهوا أي مشكلات اقتصادية في إسرائيل، علاوة على تخوفهم من المشكلات الطائفية والاجتماعية. وتدل هذه الظاهرة على حجم التحولات التي شهدها المجتمع اليهودي في الشرق منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا. ولكن من الواضح أن هذه التحولات لم تحدث فقط في أوساط يهود الشرق وإنما حدثت أيضا في سائر الطوائف اليهودية.

توثيق العلاقات مع الطوائف اليهودية المقيمة خارج المنطقة

خلقت التحولات السياسية والاقتصادية، التي سبقت الإشارة إليها في الفصول السابقة، ظروفا أفضل لتقوية علاقات يهود الشرق بسائر الطوائف

اليهودية الواقعة خارج المنطقة، وهي العلاقات التي تزايدت قوتها منذ منتصف القرن التاسع عشر، فكانت ليهود الشرق منذ ذلك الحين علاقات قوية بالعديد من الشخصيات اليهودية الأوروبية وبالمؤسسات اليهودية التي أخذت على عاتقها مهمة العمل لمصلحة الطوائف اليهودية التي تواجه أي ضائقة. وكان من بين هذه المؤسسات: جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في باريس وفروعها في القسطنطينية، وجماعة «رابطة الإخوان» في لندن. وكان لهذه الطوائف علاقات أيضا بالصحف اليهودية الصادرة في أوروبا وفلسطين، فكانت لهم علاقات على سبيل المثال، بصحف «حفتسيليت»، و«هلفانون»، و«هتسفيرا» و«هماجيد»، وبالصحيفة اليهودية الإنجليزية «ذي جويش كرونيكل». ولاشك في أن قوة هذه العلاقات تزايدت بعد أن ظهرت الحركة الصهيونية في نهايات القرن التاسع عشر، وبعد أن تزايدت قوة المستوطنين اليهود في فلسطين، والطائفة اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت علاقات الطوائف اليهودية ببعضها البعض قبيل القرن التاسع عشر ضعيفة ومحدودة، ولذلك فالمعلومات المتوافرة لدينا عن هذه العلاقات ضئيلة للغاية. ورغم أن بعض كتابات الرحالة الأوروبيين التي يرجع تاريخها إلى القرن السادس عشر تضمنت بعض المعلومات عن الطوائف اليهودية بالشرق، إلا أن هذه المعلومات كانت ضئيلة للغاية، بالإضافة إلى أن هذه الأعمال دونت بلغات لم يكن يهود أوروبا يعرفونها، ولذلك لم تساعد هذه الأعمال في إقامة أي علاقات بين الطوائف اليهودية. وفيما يتعلق بالجانب الديني لم يكن يهود أوروبا في حاجة لنتاج يهود الشرق الديني، علاوة على أن كل الحركات والأفكار الدينية التي ظهرت في أوروبا -باستثناء حركة شبتاي بن تسفي -لم يكن لها أي علاقة بيهود الشرق. واكتفى يهود الشرق في معارفهم عن يهود أوروبا بالمعلومات التي كانوا يستمدونها من مبعوثي الاستيطان اليهودي الذين سبقت الإشارة إليهم. وفي حقيقة الأمر، فقد سادت حالة من العزلة على مدى مئات السنين بين يهود الشرق ويهود أوروبا، ولا شك أنه كانت للبيئة والمجتمع المحيط أثر في نشاط كل طائفة وموقفها إزاء الطوائف الأخرى. فبينما شهدت الطوائف اليهودية في أوروبا تحولات فكرية عديدة حتى ظهور «حركة التنوير العبرية» (الهسكالاه) في

النصف الثاني من القرن الثامن عشر فإن الطوائف اليهودية في الشرق كانت أكثر تحفظا وأكثر تمسكا بالتقاليد اليهودية فاعتمدت على مصادر التشريع الكلاسيكية، وفي المقابل كانت أقل اعتمادا على المصادر التشريعية الحديثة. أما عن القاسم المشترك الروحي الذي وحد وجمع بين يهود الشرق ويهود أوروبا فإنه يتمثل في أن أبناء هذه الطوائف تبنوا فكر الحاخامات اليهود في صفد وفكر مدرسة «القبالاه» الذي طرحه الحاخام ها آري، علاوة على أنهم اتبعوا في صلواتهم صيغة «القبالاه» المتبعة في فلسطين.

ولم يتغير هذا الوضع إلا بعد أن شهدت الطوائف اليهودية في أوروبا تغيرات اجتماعية وفكرية مهمة، بعد أن انتشرت في أوساطهم أفكار الثورة الفرنسية وحركة التنوير اليهودية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبعد أن حصلوا على قسط كبير من الثقافة الأوروبية.

وجدير بالذكر أن العصر الحديث شهد انخفاضا ملحوظا في تعداد يهود الشرق بالمقارنة بتعداد يهود أوروبا والغرب، فبينما شكل يهود الشرق حتى القرن السابع عشر 50٪ من التعداد الكلي ليهود العالم فإنهم شكلوا عشية الحرب العالمية الثانية 8٪. وعلى الرغم من ضآلة تعداد يهود الشرق، إلا أن الإحساس بوحدة المصير اليهودي ظل يسيطر على فكر يهود الغرب الذين شعروا بأن تحسن أوضاعهم الاجتماعية والثقافية يحتم عليهم التدخل لصالح يهود الشرق الذين يتعرضون إلى للاضطهادات والذين ليست لديهم فرصة للاطلاع على الفكر الأوروبي الحديث. ومن هنا لم تقتصر أنشطتهم على التدخل لصالح يهود الشرق، وإنما شملت العمل من أجل الارتقاء بمستوى التعليم اليهودي، خاصة أن يهود الغرب كانوا يؤمنون إيمانا عميقا بأن تحسين الأوضاع الاجتماعية والمدنية لليهود يستلزم الارتقاء بأوضاعهم التعليمية.

وقد أبدت «حركة التنوير اليهودية» بشرق أوروبا (الهسكالاه)، منذ نشأتها اهتماما كبيرا بيهود الشرق، ولكنها بدأت منذ نهايات القرن التاسع عشر في التدخل بشكل فعلي لصالحهم، فنشرت الصحف اليهودية التي نذكر منها: «همجيد» (المبشر)، و «هميليتيس» (الفصيح)، و «هتسفيرا» (الصفارة) وغيرها، منذ ذلك الحين، مقالات كثيرة عن أوضاع يهود الشرق. وحينما

توقف يهود شرق أوروباعن العمل لمصلحة يهود الشرق، لم يكن السبب متمثلا في انشغالهم بقضايا الملايين من يهود شرق أوروبا الذين كانوا يعانون من الاضطهادات السياسية والاقتصادية بقدر ما كان متمثلا في عدم توافر الوسائل اللازمة التي من شأنها تمكينهم من الاتصال بيهود الشرق، علاوة على أنه لم يكن بمقدورهم المساهمة بشكل فعلي في إنقاذ يهود الشرق. وفي حقيقة الأمر فإن يهود الغرب تدخلوا كثيرا لصالح يهود البلدان الإسلامية خاصة إبان الفترة التي تزايدت فيها مصالح الدول الغربية والتي تزايد فيها أيضا تأثير القوى الأوروبية على هذه البلدان. وتجدر الإشارة إلى أن يهود شرق أوروبا الذين هاجروا إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ساهموا كثيرا في الأنشطة التي ماستها المؤسسات اليهودية المختلفة في الشرق.

وجدير بالذكر أنه على الرغم من أنه كان للشخصيات والمؤسسات اليهودية قدر ما من التأثير في حكوماتها بأوروبا الغربية إلا أن التأثير لم يسفر عن تحسين أوضاع يهود الشرق بشكل جوهري، إما بسبب عدم إمكان الاتصال بالحكام المحليين والتأثير فيهم والذين كان من بينهم الإمام في اليمن وقادة القبائل في كردستان أو بسبب رفض رجال الدين لمحاولات تحسين أوضاع اليهود، كما حدث في إيران خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ولم يتدخل يهود أوروبا في حقيقة الأمر لصالح الشرق لأسباب خيرية بحتة حيث إن تدخلهم لم يخل من رغبتهم في تحسين وتقوية نفوذهم الشخصي في بلدانهم، ومع هذا تكمن أهمية أنشطتهم في أنها زرعت مفهوم التضامن اليهودي في أوساط يهود الشرق، مما أسفر عن تزايد قوة علاقات يهود الشرق بالغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتدخل يهود الغرب من أجل تحسين أوضاع يهود الشرق المدنية والتعليمية. ومن المتصور أنه كان لحركة التنوير اليهودية في شرق أوروبا بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة التي أتت من الغرب، قدر ما من التأثير على يهود الشرق. وفيما يتعلق بحق المساواة الذي حصل عليه يهود الشرق فقد كانت نتيجة طبيعية وحتمية لمسيرة التطور السياسي التي شهدتها بلدان الشرق في العصر الحديث التي كانت تسعى نحو محاكاة القوى الأوروبية. وتجدر

الإشارة هنا إلى أن دول الشرق منحت في هذا الحين حق المساواة لكافة الأقليات فمُنح هذا الحق لليهود والمسيحيين على حد سواء.

ويعود فضل تجديد علاقات يهود الشرق بيهود الغرب، وكما أشرنا من قبل، إلى مندوبي الإرساليات التبشيرية في لندن والذين كان من أبرزهم: يوسف وولف، ويعقوق شموئيل، وأهارون شتيرن وغيرهم. ورغم أن هؤلاء المبشرين كانوا يعتزمون تشجيع يهود الشرق على اعتناق الديانة المسيحية إلا أنهم أكدوا دائما في كتاباتهم وأحايثهم مدى تعرض يهود الشرق للاضطهاد. ولعب هؤلاء المبشرون دورا بالغ الأهمية في إقامة العلاقات وتوثيقها مع بعض الشخصيات اليهودية الأوروبية التي زارت الشرق والتي كان من بينها بعض الرحالة مثل داوود دبيت هيلل الذي زار الشرق في عام 1832، وبنيامين هشني يسرائيل الذي زار الشرق في عام 1848. كما وثقوا علاقاتهم مع مبعوثي الاستيطان القديم مثل يعقوف سافير، وحاييم هكوهين بينشتين، ومع بعض التجار اليهود مثل موشي حانوخ هاليفي، ود. يعقوف بولك، وإسحاق لوريا ،وتسفي روزنفلد، ومع بعض الباحثين مثل يوسف هاليفي.

وكان للبمقالات والبحوث التي نشرها هؤلاء المبعوثون والباحثون في الصحف سواء الصادرة في أوروبا أو فلسطين أعظم الأثر في لفت انتباه سائر يهود العالم إلى يهود الشرق. ويعد كتابا «رحلات إسرائيل» للحاخام بنيامين هشيني، و «إيفن سافير» للحاخام يعقوف سافير من أبرز هذه الأعمال التي تضمنت وصفا دقيقا لحياة يهود الشرق أتاح ليهود أوروبا فرصة معرفة وجود مثل هذه الطوائف وتكوين صورة دقيقة عن حياتها.

وقد ساهم يهود الشرق بطبيعة الحلال في إقامة مثل هذه العلاقات وتوثيقها، إما عن طريق الرسائل التي بعثوها إلى الشخصيات والمؤسسات اليهودية في غرب أوروبا وفلسطين، أو عن طريق مبعوثيهم الذين كان من بينهم زفولزن بابا هاليفي من بخارى، ويوسف مسعود من اليمن. كما لعب بعض يهود الشرق دور الوسيط بين طوائفهم وبين يهود أوروبا، ونذكر من بينهم يحيى مزراحي الذي كان من مواليد اليمن والذي أقام في الإسكندرية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ومع حلول نهايات القرن التاسع عشر لعبت بعض المؤسسات اليهودية

دورا بارزا في الحفاظ على علاقات يهود الشرق بيهود الغرب كان من أبرزها جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» التي أولت اهتماما ضخما بتطوير الأنشطة التعليمية في العراق وكردستان وإيران، كما كان من بين هذه المؤسسات جماعة «الإخوان» التي مارست أنشطتها في عدن.

وحينما ظهرت الحركة الصهيونية خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، لم تبد اهتماما ضخما بيهود الشرق، باستثناء يهود وسط آسيا الذين لم يشاركوا في المؤتمرات الصهيونية. وإذا كانت الحركة الصهيونية قد بعثت في عام 1911 أحد مبعوثيها إلى اليمن فلم يكن الغرض من مثل هذه الزيارة إنقاذ يهود اليمن وتهجيرهم إلى إسرائيل بقدر ما كان الغرض منها حل مشكلات المهاجرين اليهود الذين قدموا من شرق أوروبا والذين اعتمدوا في عملهم على العمالة العربية.

وكان يهود الشرق هم الذين سارعوا بالاتصال «بالاتحاد الصهيوني العالمي»، وكانت لهم أيضا بعض الأنشطة الصهيونية المحدودة حيث أسس يهود إيران إبان الحرب العالمية الأولى عدة تنظيمات صهيونية، كما أسس يهود العراق إبان الفترة التي أعقبت هذه الحرب «الرابطة العبرية الأدبية»، كما تبرعوا بأموالهم لصالح «الصندوق القومي اليهودي» بغرض شراء الأراضي في فلسطين.

ومع هذا لم تهتم الحركة الصهيونية بأوروبا بإرسال مندوبين عنها ليهود الشرق، وكان معظم مندوبي الصهيونية الذين زاروا بلدان الشرق من فلسطين، ولعب هؤلاء المندوبون دورا مهما في مجال تطوير التعليم اليهودي في هذه البلدان الأمر الذي ساعد على تعرف الشباب اليهودي على الفكر الصهيوني. ومع هذا كان تأثير هذه الأنشطة محدودا للغاية، ولذلك بادر المستنيرون من يهود الشرق بإرسال خطابات إلى قادة الحركة الصهيونية ناشدوهم فيها بالعمل لمصلحة يهود الشرق، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، والعمل على تهجيرهم إلى فلسطين.

ولم تحرز كل هذه الأنشطة أي قدر يذكر من النجاح مما خلق إحساسا بالمرارة وخيبة الأمل في نفوس قادة الحركة الصهيونية في الشرق. ولذلك لاغرابة حقا في أن يهود اليمن شكلوا في عام 1921، أي بعد هجرتهم إلى فلسطين، اتحادا خاصا بهم، ومن الواضح أنهم أسسوا هذا الاتحاد بعد أن

اتضح لهم أنهم لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المهاجرون القادمون من شرق أوروبا، وأن المؤسسات اليهودية تهتم بيهود أوروبا أكثر من اهتمامها بهم.

الجزء الثاني
يهود الدولة العثمانية

6 تغيرات ديموغرافية في أوساط اليهود

مدخل

تفيد الأبحاث الجديدة المعنية بدارسة تاريخ الدولة العثمانية أن أول إحصائية لتعداد السكان في الإمبراطورية أجريت في بدايات القرن التاسع عشر.

وبالرغم من أن هذه الإحصائية لم تعبر تعبيرا دقيقا عن الواقع الديموغرافي في كافة أنحاء الدولة إلا أنها تضمنت معلومات بالغة الأهمية. لقد تضمن الإحصاء الذي أجري خلال عامي 1881-1893 وللمرة الأولى في تاريخ الدول معطيات كثيرة ودقيقة نسبيا عن تعداد السكان في الدولة بمن فيهم اليهود، لوكن هذا الإحصاء لم يشمل كل يهود الدولة، إذ إنه لم يتضمن، على سبيل المثال، اليهود الأوروبيين الذين كانوا يعيشون في حماية القنصليات الأجنبية، والذين اعتبرتهم الدولبة من الأجانب. ويعتمد الباحثون بالإضافة إلى المعطيات التي وردت في هذا الإحصاء، على مصادر أخرى مثل تقارير القناصل الأجانب، وكتب الرحالة، والمعلومات التي كانت في حوزة بعض الهيئات الأجنبية مثل هيئة

«الإليانس»، وعلى الصحف الصادرة بالغرب. وتتيح كل المصادر للباحث فرصة التعرف على الواقع الديموغرافي لليهود في الدولة العثمانية. وعلاوة على اهتمامنا بالتعرف على تعداد اليهود بالدولة، فمن الواجب أن نهتم أيضا بحركة الهجرة اليهودية في هذه المنطقة، حيث كانت بعض دوافع الهجرة سياسية واقتصادية، وكان من بينها احتلال اليونان أن تطلع السلطة لتطوير العديد من المناطق، أو الهجرة من بلدان شرق أوروبا إلى الدولة العثمانية، وكان بعضها الآخر فكريا روحيا، حيث كان من بين هذه الدوافع أن فلسطين أصبحت في العصر الحديث مركزاً قوميا يهودياً شكل بدوره مركز جذب ليهود الدولة العثمانية. وبالإضافة إلى هذا فإن انتشار أفكار حركة التنوير الأوروبية في أوساط يهود الدولة شجع بعض اليهود على الهجرة إلى البلدان الغربية.

تركيا واليونان

عند بحث تعداد اليهود في كل من تركيا واليونان إبان القرن الثامن عشر نجد أن الوجود اليهودي في هذين البلدين تمركز في كل من القسطنطينية التي كان حجم الوجود اليهودي بها يقدر بثلاثين ألف يهودي، وفي أزمير التي أقام فيها حوالي عشرة آلاف يهودي، وأدرنة التي كان بها بضعة آلاف من اليهود، وسالونيكا التي كان تعداد اليهود بها يقدر بخمسة وعشرين ألف يهودي.

كما كان لليهود وجود محدود في بعض المدن التركية مثل بورسا ومانيسا وتيرة وانقرة، وكان لهم أيضا وجود ضئيل في مدينتي لاريسا وبانينا اليونانيتين، وفي جزيرتي رودس وكريت، كما عاش عدد ضئيل للغاية من اليهود في بعض المدن التركية واليونانية الأخرى. ومجمل القول إن تعداد اليهود في تركيا واليونان إبان القرن الثامن عشر قدر بمائة وعشرين ألف يهودي، وعاش سبعون ألفا منهم في الطوائف اليهودية الرئيسية التي سبق أن أشرنا إليها.

وتفاوت حجم التحولات الديموغرافية التي حدثت في أوساط اليهود إبان القرنين التاسع عشر والعشرين من مكان إلى آخر، ففي الوقت الذي تزايد فيه القرن التاسع عشر وبشكل بطيء تعداد اليهود في تركيا ازداد

تعدادهم بشكل ملموس وسريع في سالونيكا. أما منذ نهايات القرن التاسع عشروبدايات القرن العشرين فقد تضاءل بشكل ملموس نتيجة لحركة الهجرة اليهودية الضخمة، حجم الوجود اليهودي في الدولة، وكانت حركة الهجرة اليهودية في هذه الفترة تتشابه مع اتجاهات الهجرة في أوساط المسيحيين بالدولة العثمانية.

القسطنطينية

قدر تعداد اليهود في هذه المدينة في منتصف القرن التاسع عشر بحوالي أربعين ألف يهودي، وهذا وفقا لما ورد في كتاب «إلى القدس» للمؤلف «أ. فرنكل» الذي اعتمد كما يبدو على الإحصاء الذي أجري في عام 1844.

وقدر تعداد الذكور منهم وفقا لما ورد في هذا العمل بأربعة عشر ألفا وثمانية، أما تعداد الإناث فقدر بثلاثة عشر ألفا وستمائة نسمة، ويضيف المؤلف على هذا العدد تعداد اليهود الفرانكويين الذين أقاموا بالقسطنطينية، ولن نخالف الحقيقة كثيرا إذا أضفنا بضعة آلاف إلى هذا الرقم الوارد في كتاب. أ. فرانكل، خاصة أن بعض العائلات اليهودية لم تعط أرقاما دقيقة للمسؤولين عن الإحصاء.

وقدر التعداد الكلي للسكان في القسطنطينية آنذاك بسبعمائة وعشرين ألف نسمة، ونجد على هذا النحو أن اليهود شكلوا حوالي 6٪ من التعداد الكلي للسكان.

وعاش معظم يهود القسطنطينية في أحياء: خاسكوي، وغلطة سراي، وبيري باشا، وأورطة كوري، وقوشقونجوق.

وتفيد المعطيات الرسمية التي يرجع تاريخها إلى عام 1906 أن تعداد يهود القسطنطينية يقدر بسبعة وأربعين ألفا وسبعمائة وتسع وسبعين نسمة، وأن التعداد الكلي ليهود الدولة يقدر بمائتين وستة وخمسين ألف نسمة. أما المعطيات التي قدمتها هيئة الأليانس، فهي تفيد أن الوجود اليهودي في القسطنطينية في بدايات القرن العشرين بخمسة وستين ألف نسمة.

ويوضح الجدول التالي تفاصيل الإحصاء الذي أجري في عام 1844 لمعرفة تعداد السكان في القسطنطينية:

سكان القسطنطينية في إحصاء 1844

المسلمون	380000
الأرمن	205000
اليونانيون	100000
اليهود	37000
العدد الإجمالي	722000

وقد تزايد تعداد اليهود في هذه المدينة إبان القرن التاسع عشر نتيجة لحالة الازدهار الاقتصادي والعمراني التي عمت المدينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ونتيجة لحركة الهجرة اليهودية الضخمة إليها من اليونان، ومن الضواحي، ومن بلدان شرق أوروبا. وكانت هذه الزيادة نتيجة أيضاً لتزايد تعداد السكان في هذه المدينة التي قدر تعداد سكانها في نهاية القرن التاسع عشر بمليون نسمة (كان نصفهم من المسلمين). ومن هنا لم يشكل اليهود في هذا الحين سوى 5٪ من التعداد الكلي للسكان. ومن الواضح أنه في الوقت الذي تزايدت فيه حركة اليهود إلى القسطنطينية تزايدت في المقابل حركة الهجرة المضادة منها التي تزايدت قوتها إبان الحرب العالمية الأولى، والفترة التي أعقبتها، وبرزت منذ هذا الحين ظاهرة تضاؤل الوجود اليهودي في القسطنطينية-كما شهدت نفس الفترة تزايدت هجرت اليونانيين والأرمن من المدينة، ويوضح الجدول التالي تعداد السكان في القسطنطينية في عام 1897:

التعداد السكاني في القسطنطينية في عام 1897

الأتراك	597000
الألبان	10000
الأكراد	5000
اليونانيون	236000
الأرمن	162000
اليهود	47000
الصرب	1000
المسيحيون العرب	1000
التعداد الكلي	1059000

وأوضح الإحصاء الرسمي الأول الذي أجري في تركيا الحديثة في عام 1927أن تعداد اليهود في القسطنطينية يقدر بسبعة وأربعين ألفا وخمس وثلاثين نسمة، وأن التعداد الكلي للسكان يقدر بسبعمائة ألف نسمة كان 65٪ منهم من الأتراك و30٪ منهم من المسيحيين، وتدل هذه المعطيات على أن العصر الحديث شهد زيادة ملموسة في تعداد اليهود في القسطنطينية وقد شهدت الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين حركة هجرة يهودية ضخمة من تركيا والقسطنطينية إلى الأمريكتين وأوروبا ومصر وسوريا وفلسطين. كما هاجر إلى إسرائيل حوالي خمسة وعشرين ألف يهودي، ويفيد الإحصاء الذي أجري في تركيا في عام 1965 أن تعداد يهود القسطنطينية قدر بثلاثين ألف نسمة، أما في الوقت الحالي فإن تعدادهم يقدر بعشرين ألف نسمة فقط، ويشكلون الغالبة العظمى من يهود تركيا. والجدير بالذكر أن معظم يهود تركيا انتقلوا إلى القسطنطينية ولذلك لم يعد أي وجود للطوائف اليهودية التي أقامت من قبل في الضواحي والقرى.

وكان معظم يهود القسطنطينية إبان الفترة الممتدة من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر من اليهود السفاراد الذين كانوا من نسل العائلات اليهودية التي طردت من شبه جزيرة أيبيريا، كما كان بعضهم ينتمي إلى العائلات اليهودية في البلقان، ونجح هؤلاء في الاندماج سريعا مع يهود القسطنطينية. وكان من بين يهود القسطنطينية بعض اليهود الأشكناز، وبعض اليهود الذين من أصل إيطالي والذين يعرفون باسم اليهود الفرانكويين.

وشكل اليهود السفاراد طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين غالبية في القسطنطينية، ولكن أدت حركة الهجرة اليهودية من شرق أوروبا (خاصة منذ حرب القرم) إلى تزايد عدد اليهود الأشكناز في القسطنطينية الذين قدر تعدادهم في القرن التاسع عشر بألف يهودي، وقد هاجر في عقد العشرينات من هذا القرن عدد كبير من يهود الدونمة إلى القسطنطينية، (وكان هؤلاء من اليهود الذين اعتنقوا الإسلام)، وهاجروا مع سائرالسكان بين تركيا واليونان، وتسببت هذه الهجرة في انهيار الإطار الطائفي لطائفة الدونمة.

والجدير بالذكر أنه تزايد في أوساط القسطنطينية إبان القرنين التاسع

عشر والعشرين عدد الفقراء الذين كانوا يعيشون بلا أي مصدر للرزق، كما شهدت نفس الفترة انخفاضا ملحوظا في عدد المشتغلين من اليهود. ومن الواضح أن العامل الاقتصادي كان واحدا من أهم الأسباب التي شجعت حركة الهجرة اليهودية من تركيا إلى غيرها من البلدان.

أزمير

كانت الطائفة اليهودية في أزمير تشغل المرتبة الثانية من ناحية الحجم في تركيا، وتفيد معطيات وسجلات القرن التاسع عشر أن هذا القرن شهد زيادة ملموسة في تعداد يهود أزمير، فيذكر أ. فرانكل، في المرجع الذي سبقت الإشارة إليه، ونقلا عن الحاخام حاييم بالاجي كبير حاخامات المدينة، أن تعداد يهود أزمير قدر خلال عامي 1882-1893 بأربعة عشر ألفا وثلاثمائة وخمسين يهوديا. ولكن تفيد أحد المصادر الرسمية التي يرجع تاريخها إلى عام 1894 أن تعداد اليهود قدر في هذا الحين بستة عشر ألفا وأربعمائة وخمسين يهوديا. ومن الواجب أن نضع في اعتبارنا هنا أن هذه الأرقام تفتقر إلى الدقة حيث إنه قد عمل في أزمير في هذا الحين حوالي خمسين ألف أجنبي، وإذا افترضنا أن 10٪ من هؤلاء كانوا من اليهود يمكننا تصور أن تعداد يهود أزمير في هذا الحين قُدر بعشرين ألف يهود، ولكن البعض يتصور أن عددهم كان أكبر من هذا الرقم. ويفيد الإحصاء الرسمي الذي أجري في تركيا لمعرفة تعداد السكان في عام 1927 أن التعداد الكلي ليهود أزمير يقدر بستة عشر ألفا وخمسمائة يهودي، ولكننا نتصور أن هذا الرقم لم يشمل كل يهود أزمير، ويفيد الإحصاء أن المسيحيين شكلوا 40٪ من تعداد السكان وأن اليهود شكلوا ما يتراوح بين 8٪ و10٪ من تعداد السكان بأزمير.

وتفيد معطيات هيئة «الإليانس» والجهات الأخرى أن تعداد يهود أزمير قدر في عام 1800 بخمسة وعشرين ألف يهودي، وأن تعدادهم قدر في عام 1905 بخمسة وثلاثين ألفا. وكتب أحد الضباط الإيطاليين، الذي عمل على إحدى السفن في أزمير أن تعداد يهود أزمير في عام 1920 قدر بأربعين ألف يهودي، ولكننا نرجح أن هذه الأرقام مبالغ فيها بعض الشيء.

وهاجرت أعداد كبيرة من اليهود واليونانيين إلى أزمير بعد نشوب الثورة

اليونانية وحرب البلقان والنصف الأول من القرن التاسع عشر، وكانت توجد في أزمير في هذا الحين طائفة يهودية ضخمة كان معظم أبنائها من أصل إيطالي، وكانوا يعيشون تحت رعاية القنصلية الإيطالية، وكان تعدادهم يقدر بألف يهودي. وشهدت أزمير في هذا الحين العديد من المشكلات الطائفية والاجتماعية نجم معظمها عن تزايد حدة المنافسة الاقتصادية بين الأتراك واليونانيين من جهة وبين اليهود والمسيحيين من جهة أخرى، وانتقلت هذه الأزمات في بعض الأحيان إلى داخل الطائفة اليهودية. وتزايدت إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر حدة التوتر بين اليهود واليونانيين، مما أسفر في نهاية الأمر عن فقدان اليهود لمكانتهم الاقتصادية البارزة وأسفر هذا التدهور الذي خيّم على علاقة اليهود بالمجتمع عن تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

ويتضمن الجدول التالي، المقتبس من إحدى الصحف التي كانت تصدر في أزمير في القرن التاسع عشر، التعداد السكاني لكل الطوائف التي عاشت في أزمير في هذا الحين.

سكان أزمير في عام 1861

الأتراك	42000
اليونانيون	46500
الأرمن	7000
اليهود	14000
الأوروبيون	14278
التعداد الكلي	123778

وجدير بالذكر أنه قد طرأت زيادة ملموسة على حجم صادرات تركيا إلى أوروبا، بعد أن قامت الحكومة التركية في نهايات القرن التاسع عشر بتطوير البنية الرئيسية في كل من أزمير والأناضول، وبتشييد الطرق، وخطوط السكك الحديدية في المدينتين، كما طرأ تحسن ملموس على أزمير بعد أن أصبحت ميناءً على قدر كبير من الأهمية، ولكن سرعان ما تسببت الحرب العالمية الأولى في تدهور الأوضاع الاقتصادية بتركيا وهجرة أعداد كبيرة من يهود أزمير إلى أماكن متفرقة بأوروبا. وتعرضت المدينة

إلى دمار شامل إبان الحرب التي اشتعلت بين تركيا واليونان خلال عامي 1918-1922م مما أدى إلى خروج أعداد كبيرة من اليهود واليونانيين منها، وارتحل معظم هؤلاء اليهود إلى أمريكا وأوروبا وفلسطين، ويقدر تعداد اليهود حاليا في أزمير بألفي يهودي فقط.

أدرنة

كانت الطائفة اليهودية في أدرنة هي أكبر الطوائف اليهودية في الجزء الأوروبي من تركيا، وتفيد معطيات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أن هذه الفترة شهدت زيادة ملموسة في تعداد اليهود بهذه المدينة، فبينما قدر تعداد سكانها من اليهود في بدايات القرن التاسع عشر بثلاثة آلاف نسمة، فإنه قدر في عقد الثلاثينيات من نفس القرن بستة آلاف نسمة، وكان التعداد الكلي للسكان يقدر في هذا الحين بخمسين ألف نسمة. ويختلف الباحثون في الواقع حول التعداد الحقيقي ليهود أدرنة، فبينما تفيد تقارير الرحالة الذين قدموا إلى المدينة في منتصف القرن التاسع عشر أن تعداد اليهود في هذه المدينة يقدر بعشرة آلاف يهودي، تفيد الإحصائيات التي أجريت خلال عامي 1882-1893 أن تعداد اليهود يقدر بثمانية آلاف وتسعمائة وثماني عشرة نسمة. أما تقرير «الإليانس» التي يرجع تاريخها إلى عام 1880، فإنها تفيد أن تعداد اليهود في المدينة يقدر بخمسة آلاف نسمة.

وشهدت نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين زيادة ملحوظة في تعداد السكان اليهود خاصة بعد أن هاجر الآلاف من يهود بلغاريا إبان الفترة التي اشتعلت فيها حرب البلقان إلى المدينة، وتفيد معطيات «الإليانس» أن تعداد اليهود قدر عشية الحرب العالمية بسبعة عشر ألف يهودي. ومع هذا تفيد تقارير أخرى أن تعدادهم قدر بثمان وعشرين ألف نسمة، وأن التعداد الكلي لسكان هذه المدينة قدر بثمانين ألف نسمة. وعانت المدينة في عام 1913 من ويلات الحصار البلغاري الذي فرض عليها، مما أسفر عن هروب أعداد كبيرة من اليهود، وتزايدت في هذه المدينة بالمقارنة بغيرها من المدن ظاهرة انخفاض تعداد اليهود المقيمين بها، فأظهر الإحصاء الذي أجري في عام 1927 أن تعداد اليهود بهذه المدينة قدر

بخمسة آلاف وسبعمائة وأثنتى عشرة نسمة. وتعرض يهود هذه المدينة في عام 1934 إلى العديد من المضايقات، ولذلك لم يتبق بها حتى عشية الحرب العالمية الثانية سوى خمسة آلاف يهودي، أما في الوقت الحالي فإن سبعين يهوديا فقط يقيمون بها.

سالونيكا

كانت اليونان تعد إبان القرن الخامس عشرجزءا رئيسيا من الدولة العثمانية، وسيطر الطابع الرومانيوطي معظم الطوائف اليهودية باليونان (استثناء طائفة سالونيكا) بتركيا، وغلب الطابع الرومانيوطي على بعض الطوائف اليهودية مثل طائفة بنيناه حتى هذا العصر الحديث. وحصلت اليونان في بدايات القرن التاسع عشر وبعد فترة طويلة من الحروب على استقلال بعض أراضيها، وتمكنت إبان نفس القرن من فرض سيطرتها على باقي أراضيها التي كانت تتبع تركيا، وعلى هذا النحو انفصلت الطوائف اليهودية باليونان عن باقي الطوائف اليهودية التابعة للإمبراطوية ، ولكننا نستثني طائفة سالونيكا التي أقامت في مقدونيا والتي ظلت تحت سيطرة الأتراك حتى عام 1912.

وقدر تعداد الطائفة اليهودية في سالونيكا في القرن الثامن عشر بخمسة وعشرين ألف يهودي، شكلوا ما يقرب من ثلث سكان هذه المدينة، ومع هذا تشكك بعض الشهادات التي يرجع تاريخها إلى نفس الفترة في مصداقية هذا الرقم فيفيد تقرير القنصل الفرنسي الذي يرجع تاريخه إلى عام 1968 أنه قد عاش في المدينة خلال الفترة التي عمل بها ما يقرب من ستة وعشرين ألف يهودي، وما يتراوح بين ثلاثين وخمسة وثلاثين ألف تركي، وستة آلاف انكشاري وثمانية آلاف يوناني وعدد محدود من الأوروبيين. ويفيد تقرير القنصل الفرنسي الذي اشتغل في المدينة عامي 1792-1796 أنه عاش في المدينة آنذاك أثنا عشر ألف يهودي وثلاثون ألف تركي وستة عشر ألف يوناني وألفان من يهود الدونمة، وعدد محدود من اليهود من أصل إيطالي. ويمكننا تفسير هذا التفاوت في المعلومات الواردة في تقرير القنصلين الفرنسيين بأنه قد حدث انخفاض ملحوظ في تعداد اليهود بهذه المدينة في نهاية القرن الثامن عشر، يساعدنا التقرير الذي بعثه أحد

رؤساء الطائفة اليهودية في سالونيكا في منتصف القرن التاسع عشر إلى الرحالة اليهودية أ. فرانكل على تفهم أسباب هذا التفاوت، وجاء بهذا التقرير: «يخفى اليهود دائما لتخوفهم من النهب والسرق، تعدادهم الحقيقي عن أعين الحكومة، ومن هنا ليس من الممكن أن يعتمد المرء على مايرد في الدفاتر الحكومية عن اليهود، ولكن ليس بوسعي أن أخبرك بالتعداد الدقيق لليهود في سالونيكا، ولكن عدد العائلات اليهودية فيها يقدر بثلاثة آلاف وخمسمائة عائلة، وأن التعداد الكلي لليهود يقدر بستة عشر ألف نسمة». وأشارت هذه الشخصية في تقريرها أيضا إلى يهود الدونمة، ولكنها لم تحدد تعدادهم الدقيقللّه وجدير بالذكر أن نزعة إخفاء اليهود لتعدادهم ميزت كل الطوائف اليهودية في أوروبا. وإذا كان هذا الرقم الذي أشار إليه أحد رؤساء سالونيكا في خطابه دقيقا فإنه أقل بكثير من الأرقام التي وردت في أعمال الرحالة والباحثين. ولكن كما يبدو فقد حرص كاتب التقرير على إخفاء التعداد الحقيقي ليهود سالونيكا.

ويفيد الإحصاء العثماني الذي أجري في الثمانينيات من القرن التاسع عشر أن تعداد اليهود في سالونيكا يقدر بأربعة وثلاثين ألفا وخمسمائة وثلاث وعشرين نسمة، وأن التعداد الكلي لسكان المدينة يقدر بمائة ألف نسمة. وفيما يتعلق بمعطيات هيئة «الإليانس» فإنها تتماشى مع المعطيات الأخرى. وتفيد المعطيات التي يرجع تاريخها إلى نهايات القرن التاسع عشر أن تعداد اليهود في هذه المدينة قدر بخمسين ألف نسمة، وأن التعداد الكلي للسكان فيها يقدر بتسعين ألف نسمةللّه ويفيد أحد المصادر التركية التي يرجع تاريخها إلى عام 1906 أن التركبة السكانية في سالونيكا تكونت من: سبعة وأربعين ألفا وثلاثمائة وأثني عشر يهوديا، وواحد وثلاثين ألف تركي (وكان من بينهم عشرة آلاف من يهود الدونمة وخمسة عشر ألفا وسبعمائة بلغاري، وألفان آخران)، وقد عاش في سالونيكا آنذاك المئات من اليهود ذوي الأصل الإيطالي.

وأعقبت هذه الفترة زيادة ملحوظة في تعداد السكان بالمدينة، وشملت هذه الزيادة بطبيعة الحال اليهود فأصبح تعداد اليهود بالمدينة إبان ثروة تركيا الفتاة، أي في عام 1908، ووفقا للمصادر التركية، يقدر بخمسة وسبعين ألف يهودي. وأشار مكتب الإحصاء اليهودي في برلين في عام 1912 إلى أن

تعداد اليهود يقدر بتسعين ألف يهودي، وأن التعداد الكلي للسكان يقدر بمائة وسبعين ألف نسمة. ومن المحتمل أن تكون هذه الأرقام مبالغا فيها بعض الشيء، ومع هذا فهي تدل على أنه قد طرأت زيادة ملحوظة على تعداد السكان. وتجلت مظاهر هذه الزيادة في تزايد عدد الأطفال اليهود بالمدارس اليهودية التابعة «للإليانس»، وكان من بين عوامل هذه الزيادة السكانية أن هذه الفترة شهدت تزايد معدلات الهجرة من تركيا واليونان إلى سالونيكا، كما شهدت تزايد معدلات هجرة اليهود من بلدان البلقان إليها، كما كان من بين العوامل أن الحكومة التركية عملت منذ نهايات القرن التاسع عشر على تطوير سالونيكا والمناطق المحيطة به، فشيدت في هذه الفترة خطوط السكك الحديدية، كما مُهدت الطرق لربطها بمنطقة شمال البلقان والمناطق المحيطة بها، كما أعيد في عام 1889 افتتاح الميناء بالمدينة، وأزيلت الأسوار القديمة وشيدت أحياء جديدة، وقد شيدت في المدينة في نفس الفترة العديد من شبكات الصرف الصحي الحديثة، وشيدت بها أنظمة حديثة لتوصيل المياه إلى المنازل.

وكانت غالبية يهود سالونيكا من أصول سفاردية، أما الأقلية فكانت من أصول إيطالية أو اشكنازية، وكان لليهود في هذه المدينة خاصة إبان القرنين التاسع عشر والعشرين وجود ملحوظ بها، وشكل اليهود آنذاك مركز ثقل اقتصاديا في المدينة فكانوا يسيطرون على الحركة الاقتصادية في الميناء، وعلى الصناعة، كما أن أعدادا كبيرة منهم اشتغلت بالمهن الحرة والتجارة.

وتسبب احتلال اليونانيين للمدينة في عام 1912، وتبادل السكان بين تركيا واليونان في أعقاب الحرب العالمية الأولى في حدوث تغييرات ديموغرافية ضخمة في سالونيكا، كما تسبب الحريق الضخم الذي شهدته المدينة في عام 1917 في إبادة أحياء كاملة بالمدينة، وتشريد عشرات الآلاف من السكان، وأسفر تبادل السكان بين تركيا واليونان في عقد العشرينيات عن هجرة مئات الآلاف من آسيا الصغرى إلى اليونان، فاستقر مائة ألف يوناني في سالونيكا، التي حظي فيها المهاجرون الجدد بظروف معيشية أفضل.

وتزايدت مشاعر العداء لليهود في سالونيكا إبان الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، وسيطرت هذه المشاعر على قادة الحركتين القوميتين

اليونانية والأرمينية العثمانية إبان القرن التاسع عشر، وسنت الحكومة اليونانية في نفس الحين تشريعات كثيرة أضرت بأوضاع اليهود، كان من بينها ذلك القانون الذي حظر على اليهود افتتاح محالهم يوم الأحد، فكان على اليهود إما عدم احترام قداسة يوم السبت والعمل به أو التوقف عن العمل ليومين متتاليين، وكان هذا القانون يشبه إلى حد كبير نفس القانون الذي سن في بولندا إبان الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، والذي كان يهدف إلى الأضرار بأوضاع اليهود. وشهد عام 1913 ارتكاب العديد من المذابح ضد اليهود في سالونيكا، وأسفرت كل هذه المضايقات بالطبع عن هجرة الآلاف من اليهود، فهاجر في بداية عقد الثلاثينيات من هذا القرن ما يقرب من عشرة آلاف يهودي إلى فلسطين، كما هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى أمريكا وأوروبا ومصر.

وقدر تعداد يهود سالونيكا في عام 1935 بحوالي ثلاثة وخمسين ألف يهودي، ومع نشوب الحرب العالمية الثانية قدر تعدادهم بخمسة وخمسين ألفا، وشكل اليهود آنذاك 24٪ من تعداد السكان فيها، وحوالي 60٪ من تعداد يهود اليونان.

وبشكل عام يمكننا القول إن تعداد اليهود بتركيا واليونان قدر إبان القرن الثامن عشر بمائة وعشرين ألف نسمة، وأن تعداد اليهود بالدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر قُدر بما يقرب من مائة وخمسين ألف نسمة، وعاش ما يقرب من نصفهم في بلدان البلقان، أما التعداد الكلي لسكان الدولة فقد قدر في نفس الفترة بما يقرب من خمسة وثلاثين مليون نسمة.

وتفيد إحصائيات تعداد السكان التي أجريت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر أن تعداد اليهود في تركيا واليونان قدر بمائة وأربعين ألف نسمة، وأن تعداد اليهود الذين أقاموا في سوريا وفلسطين والعراق قدر بأربعين ألف نسمة، أما التعداد الكلي للسكان في هذه المنطقة فقد قدر بسبعة عشر مليون نسمة.

ومع هذا يجب أن نضع في اعتبارنا أن هذه الإحصائيات لم تشمل اليهود الأجانب الذين أقاموا بالدولة والذين كانوا من رعايا الدول الأوروبية، ولذلك يمكننا تصور أن تعداد اليهود الذين أقاموا في تركيا وبلدان البلقان

العثمانية في نهايات القرن التاسع عشر قدر بحوالي مائة وسبعين ألف يهودي. وشكل اليهود في عام 1900 حوالي 1٪ من التعداد الكلي لسكان الدولة، وقدر تعدادهم في اليونان (التي شملت سالونيكا)، وفي كل بلدان الدولة العثمانية بمائتي وثمانين ألف نسمة، وكانت فلسطين واحدة من أكثر بلدان الدولة التي شهدت زيادة ملحوظة في تعداد اليهود. ويفيد إحصاء تعداد السكان الذي أجري في تركيا في عام 1917 (الذي لم يشمل سالونيكا) أن تعداد اليهود قدر بواحد وثمانين ألفا وثمانمائية واثنين وسبعين يهوديا. وإذا أضفنا إلى هذا الرقم يهود سالونيكا والمناطق المحيطة بها (الذين تراوح تعدادهم بين ستين ألفا وسبعين ألفا) نجد أنه عاش في تركيا وسالونيكا والمناطق المحيطة بها، ما يقرب من مائة وخمسين ألف يهودي. وتجدر الإشارة الإشارة أيضا إلى أنه قد عاش الآلاف من اليهود في الأجزاء الأخرى من اليونان التي حصلت في بدايات القرن التاسع عشر على استقلالها.

وعندبحث أسباب هذا التفاوت الملحوظ في تعداد اليهود من مكان إلى آخر يجب أن نضع في اعتبارنا أن تركيا تعرضت في بدايات القرن التاسع عشر إلى أوبئة عديدة راح ضحيتها المئات، ولكن بعد أن أخذت تركيا بأساليب الحداثة طرأ تحسن ملموس على الأوضاع الصحية وعلى مستوى الخدمات الصحية المقدمة في المدن، وعلى الظروف المعيشية، مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات، ومع هذا لم يتم القضاء إبان هذا القرن على الأوبئة، كما أنه لم تطرأ أيضا أي زيادة ملحوظة على تعداد اليهود في تركيا واليونان. ويكمن سبب هذا الأمر في أنه في الوقت الذي تزايدت فيه حركة الهجرة الداخلية من القرى إلى المدينة في الدولة وتحسنت فيه ظروف المعيشة، وتزايدت فيه حركة الهجرة من أوروبا الشرقية إلى بلدان الإمبراطورية تزايدت منذ عقد الثمانينيات بالقرن التاسع عشر حركة الهجرة اليهودية من تركيا إلى أوروبا وغيرها من البلدان. وكانت دوافع حركة الهجرة اليهودية عديدة ومتنوعة، كان من أبرزها أنه تزايدت حدة المنافسة الاقتصادية بين اليونان والأرمن في كبرى المدن مما أضر بأوضاع اليهود الاقتصادية والاجتماعية، وبالاضافة إلى هذا تزايدت حدة الاستقطاب القومي والطائفي في تركيا بين المسلمين والمسيحيين، مما

أضر باليهود، كما أن تزايد حدة مشاعر العداء لليهود خاصة في أوساط المسيحيين بالدولة دفع اليهود إلى الهجرة.

وكان أوائل المهاجرين اليهود على قدر كبير من الثقافة والمعرفة إذ إنهم كانوا قد أتموا تعليمهم في «الإليانس» والمدارس الأوروبية وخاصة الايطالية منها، وهاجر معظم هؤلاء إلى أمريكا والدول الأوروبية التي اشتغلوا فيها بالتجارة، كما هاجر بعضهم الآخر إلى مصر، ولذلك تشكلت في مصر مع بدايات القرن العشرين جالية يهودية ضخمة من يهود تركيا كان من أبرز أبنائها: الأديب والمؤرخ اليهودي إفراهام جالانتي الذي أصدر إبان إقامته في مصر صحيفة (العصا) التي صدرت بلغة اللادينو. وتزايدت حركة الهجرة اليهودية من تركيا إلى فلسطين إبان الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، وبعد إقامة دولة إسرائيل. ولاشك أن الحروب المستمرة التي اشتعلت دائما بين تركيا واليونان تسببت في هروب آلاف اليهود من تركيا إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية التي شكل فيها المهاجرون اليهود الأتراك طوائف ضخمة، كما أسس اليهود الذين هاجروا إلى فرنسا طائفة ضخمة في باريس، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتوجد بها حتى يومنا هذا العديد من الطوائف اليهودية تركية الأصل، ويقيم معظم أبناء هذه الطوائف في الجانب الغربي من الولايات المتحدة.. أما عن حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين فقد كان مهاجرو سالونيكا من أبرز المهاجرين إليها إبان فترة الانتداب البريطاني، وكان من أهم دوافع حركة الهجرة اليهودية هذه، أن يهود سالونيكا تعرضوا إبان الثلاثينيات لاضطهادات كثيرة، وكان معظم ؤلاء المهاجرين من العمال الذين اشتغلوا في ميناء سالونيكا، ولذلك ساهموا بعد هجرتهم إلى فلسطين في تأسيس ميناء تل أبيب.

وكان من بين سائر العوامل التي شجعت اليهود على الهجرة أن الحكومة التركية فرضت في عام 1942 العديد من الضرائب على غير المسلمين مما تسبب في إفلاس العديد منهم وهجرتهم للخارج، وعلى هذا النحو ارتبطت حركة الهجرة من تركيا بهجرة معظم الأقليات الأخرى، وتفيد المعطيات الرسمية أن عامي 1880-1914 شهدا هجرة حوالي ثلاثمائة ألف فرد إلى الأرجنتين، وسبعين ألفا إلى البرازيل، وكان خمسون ألفا من بين هؤلاء

المهاجرين من غير المسلمين.

وفيما يتعلق بيهود سالونيكا فقد أبيد معظمهم إبان فترة النازية، إذ أرسلت السلطات الفرنسية بعض المهاجرين اليهود الذين قدموا إليها من تركيا إلى معسكرات الإبادة بألمانيا. وهاجر عشرات الآلاف منهم بعد عام 1948 إلى إسرائيل.

سوريا ولبنان

يرجع تاريخ الوجود اليهودي في سوريا ولبنان إلى فترة قديمة للغاية، وكان معظم يهود هذين البلدين من يهود فلسطين أو من اليهود الذين خرجوا من الأندلس. وكما هو معروف فقد ارتحلت قلة قليلة من يهود الأندلس إلى هذين البلدين، بالمقارنة بالغالبية التي ارتحلت إلى تركيا واليونان وفلسطين، واندمج هؤلاء المهاجرون سريعا مع يهود هذين البلدين الذين كانوا شديدي التأثر بالفكر الإسلامي. وعاشت في مشق طائفة صغيرة من اليهود القرائين، واستقر معظم يهود سوريا في مدينتي دمشق وحلب اللتين كانتا تتبعان الإدارة العثمانية، ولم يتجاوز تعدادهم في هاتين المدينتين طيلة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر بضعة آلاف. أما اليهود الذين أقاموا في حماة وحمص وبعلبك فكان تعدادهم محدودا للغاية. أما في لبنان فكانت هناك بعض الطوائف اليهودية الصغيرة في طرابلس وبيروت وصيدا، كما أقامت أعداد محدودة من اليهود في بعض القرى الدرزية الصغيرة حيث عاشوا في دير القمر وحصبيا وفي العديد من القرى الأخرى، وحافظت على وجودها في هذه الأماكن طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين.

وكان الرحالة اليهودي داوود الذي من بيت هيلل قد تنقل في أوساط هذه الطوائف اليهودية في سوريا ولبنان في عام 1824، ووحد بهما! استيطانا يهوديا مكونا من 900 أسرة باستثناء قرى الدروز. ووفقاً لما جاء في أعماله فقد كانت توجد في دمشق مائتا عائلة يهودية، وأعداد محدودة من يهود القرائين، وستمائة عائلة يهودية في حلب وخمس عشرة عائلة يهودية في بيروت وطرابلس، ويمكننا وفقا لهذا التقدير تصور أن عدد اليهود الذين أقاموا في كل هذه المناطق كان يقدر بأربعة آلاف يهودي، وكانت الطائفة

اليهودية في حلب آنذاك هي أكبر الطوائف اليهودية في هذين البلدين. ومع هذا لا تتسم هذه الأرقام بالدقة حيث إن تقرير القنصل البريطاني عن تعداد اليهود يتضمن أرقاما أكبر بعض الشيء عن الأرقام الواردة في أعمال هذا الرحالة اليهودي.

وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر زيادة ملحوظة في تعداد اليهود في هذه المنطقة، فجاء في أعمال الرحالة اليهودي بينيامين هشيني (بنيامين الثاني) الذي زار المنطقة في عام 1848 أن عدد العائلات اليهودية في حلب يقدر بألفي عائلة، وأن تعداد اليهود فيها يقدر بعشرة آلاف يهودي، وأن هناك ستمائة عائلة يهودية في دمشق، وأن تعداد سكانها يقدر بثلاثة آلاف يهودي. وذكر أ. فرانكل في كتابه «إلى القدس» الذي سبقت الإشارة إليه أن تعداد اليهود في دمشق في عام 1856 قدر بخمسة آلاف يهودي، وأن بعضهم من اليهود الأشكنار، وأن من بينهم خمسين يهوديا من أصل إيطالي، وأنهم يعيشون تحت رعاية قنصل النمسا.

واستنادا إلى ما ورد في عمله فإنه كان للطائفة اليهودية القرائية في سوريا وجود بارز خاصة في بدايات القرن التاسع عشر، وكان بضع مئات من يهود إيطاليا يعيشون في حلب واستقروا بها منذ القرن التاسع عشر، وكانوا ينعمون بمكانة بارزة في المدينة.

وقد توقفت حركة الزيادة في تعداد اليهود بسوريا منذ منتصف القرن التاسع عشر، نتيجة لتضاؤل أهمية سوريا الاقتصادية منذ ذلك الحين، والتي كان من بين مظاهرها أهمية حلب التي كانت ذات أهمية

إبرى قبل هذا في عالم التجارة الدولية. ومع هذا تحسن وضع سوريا السياسي بعد أن تزايد بها حجم الوجود الأوروبي، وتحسن في هذه الفترة وضع المسيحيين خاصة. ولكن هذا الوضع تسبب في حدوث صدامات عديدة بين المسيحيين والمسلمين. أما عن وضع اليهود في ذلك الحين، فقد عانوا من تزايد حدة التوتر بين الطوائف الدينية، وكان الغضب يشملهم في بعض الأحيان، وكانت الحادثة التي تعرضوا لها في عام 1840 واحدة من أكثر الحوادث قسوة في تاريخ يهود الشرق، كما تعرضوا في عام 1860 لبعض المضايقات خاصة بعد أن وقعت في هذا العام مصادمات عديدة بين الدروز والمسلمين والمسيحيين.

وتسبب افتتاح قناة السويس في عام 1869 في تضاؤل الدور الاقتصادي لسوريا في حركة التجارة الدولية. وبالرغم من أن هذه الفترة شهدت تحسنا ملموسا في ظروف المعيشة كل من سوريا وفلسطين نتيجة لسياسة التنظيمات التي انتهجتها الدولة العثمانية، إلا أن هذا التحسن لم يساهم في تزايد تعداد اليهود بالبلدين حيث أظهر الإحصاء السكاني الذي أجرته الدولة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات بالقرن التاسع عشر أن تعداد يهود حلب والمناطق المحيطة بها بقدر بتسعة آلاف وثلاثمائة وستة وخمسين يهوديا، وأن تعدادهم في دمشق وضواحيها قدر بستة آلاف ومائتين وخمسة وستين يهوديا. وتفيد هذه البيانات أن حركة الهجرة اليهودية من سوريا كانت نتيجة للأحداث التي سبقت الإشارة إليها وهاجر بعض يهود سوريا إلى لبنان التي كانت آنذاك جزءا من سوريا العثمانية. وشهد القرن التاسع عشر ظهور عدة مراكز تجارية جديدة بدلا من المراكز التجارية التقليدية القديمة.، فظهرت هذه المراكز الجديدة في المدن الساحلية الواقعة على السواحل السورية وفي فلسطين، فكانت موانىء بيروت وعكا وحيفا من أبرز الموانىء التي كانت تدخل من خلالها الواردات إلى كل من سوريا وفلسطين. وتزايدت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر قوة حركة الهجرة اليهودية من سوريا إلى مصر، كما تزايدت في نهايات القرن العشرين أيضا قوة حركة الهجرة اليهودية من سوريا إلى الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وهونج كونج وفلسطين، وكانت حركة الهجرة اليهودية هذه وثيقة الصلة بحركة المسيحية من سوريا إلى هذه البلدان، كما شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى انتقال أعداد كبيرة من يهود جنوب تركيا وإيران ومن البلدان الأوروبية إلى سوريا التي كانت في هذا الحين نقطة انتقال إلى البلدان الأخرى.

وعاش في سوريا خلال الرابع الأخير من القرن التاسع عشر حوالي ثلاثمائة تاجر يهودي من أصل إيطالي. أما في بدايات القرن العشرين فقد أقام في كل من دمشق وحلب عشرة آلاف يهودي، بل ويرى البعض أن تعداد يهود سوريا كان أكبر بكثير من هذا الرقم، وشهدت فترة الحرب العالمية الأولى، والفترة التي أعقبتها هجرة أعداد كبيرة من اليهود من سوريا نتيجة لرغبة أعداد كبيرة منهم في عدم الالتحاق بالجيش التركي.

ووقعت في عام 1925 في دمشق مصادمات الدروز مما تسبب في هروب اليهود من المدينة التي لم يتبق بها في عام 1926 سوى ستة آلاف وستمائة وخمسة وثلاثين يهوديا فقط. وارتفع تعداد يهود سوريا فيما بعد، فقدرفي عام 1932 بستة وعشرين ألفا ومائتين و خمسين يهوديا، وقدر عددهم في عام 1943 بتسعة وعشرين ألفا وسبعمائة وسبعين يهوديا(*).

وشهد عقد الأربعينيات من هذا القرن بدايات الهجرة اليهودية غير الشرعية من سوريا إلى فلسطين، وقُدرت أعداد لاء المهاجرين ببضع مئات، ولم يتبق في سوريا سوى بضعة آلاف من اليهود لا يسمح لهم حتى يومنا هذا بالهجرة إلى إسرائيل(*1).

وكانت بيروت حتى عام 1920 قرية صغيرة يعيش بها ما يتراوح بين خمسة وستة آلاف نسمة، ولكن تعداد سكانها قدر في الخمسينيات بخمسين ألف نسمة، وقُدر تعداد اليهود آنذاك في بيروت بثلاثة آلاف يهودي، ووصل تعداد اليهود في لبنان إبان الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين إلى ستة آلاف يهودي أقام معظمهم في بيروت. وبعد أن تأسست دولة إسرائيل حدثت زيادة ملموسة في تعداد اليهود بلبنان إذ هاجرت إلى لبنان آنذاك أعداد كبيرة من يهود سوريا ويهود البلدان العربية، وقدر تعداد اليهود في لبنان في عام 1958 بتسعة آلاف يهودي، ولكن تعداد اليهود تضاءل بها بشكل ملحوظ بعد حرب يونيو 1967، ولم يعد في لبنان سوى عدد ضئيل للغاية من اليهود.

فلسطين

عند بحث التحولات الديموغرافية التي حدثت في نفس الفترة في

(*) قدر عدد يهود سوريا بعد حرب يونيو 1947 بـ 5500 يهودي كان معظمهم في حلب ودمشق. (المراجع).

(*1) في إطار الجمهور التي تمت بعد مؤتمر مدريد للسلام والذي عقد في 30 أكتوبر 1991 بين إسرائيل ودول الطوق (سوريا ـ الأردن ـ فلسطين ـ لبنان) من أجل التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، وافقت سوريا في عام 1993 على السماح ليهود سوريا بمغادرتها، كتعبير عن حسن نواياها تجاه السلام الشامل وكان عددهم يقدر بحوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة يهودي. وقد غادر عدد منهم سوريا بالفعل دون أن تعرف على وجه التحديد الوجهة التي دهبوا إليها، هل هي إسرائيل، أم الدول الأوروبية وأمريكا!

فلسطين، نجد أن تعداد اليهود في فلسطين إبان القرن الثامن عشر تراوح بين ستة آلاف وثمانية آلاف يهودي، وأن التعاد الكلي للسكان آنذاك تراوح بين مائة وخمسين ألفا ومائتي ألف نسمة. وكان معظم اليهود في ذلك الحين يقيمون في القدس التي استقر بها حوالي ثلاثة آلاف يهودي، أما الباقون منهم فقد عاشوا في الخليل وطبرية وصفد، كما عاشت قلة قليلة منهم في عكا وغزة، وفي بعض قرى الجليل. وتضاءل الوجود اليهودي في فلسطين، خاصة في الفترة التي قامت فيها قوات نابليون بغزو فلسطين، فكان تعداد اليهود آنذاك يتراوح بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف. أما منذ القرن التاسع عشر فقد تزايد تعداد اليهود في فلسطين نتيجة لحركة الهجرة اليهودية المستمرة من بلدان أوروبا الشرقية وشمال أفريقيا وتركيا وبلدان البلقان.

وقدر تعداد اليهود في فلسطين في عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بعشرة آلاف يهودي، أقام حوالي نصفهم في القدس. وحينما تعرضت الجليل في عام 1837 إلى هزة أرضية قوية ألحقت الدمار بصفد وأيضا طبرية، انتقل معظم الفارين من هذا الدمار إلى القدس. وشهدت نفس الفترة حدوث تطور ملموس في بعض المدن الساحلية مثل يافا وعكا وحيفا، ولذلك تزايد تعداد اليهود المقيمين بها، ولم يعد الوجود اليهودي من هذا الحين مقصورا على الأماكن اليهودية المقدسة، وقد وصل تعداد اليهود في فلسطين في عام 1880 إلى ستة وعشرين ألف يهودي أقام غالبيتهم أيضا في القدس، ووصل تعدادهم قبيل نشوب الحرب العالمية إلى ثمانية وثمانين ألفا، كان نصفهم يقيم أيضا في القدس.

ومع نشوب الحرب العالمية الأولى ارتحلت أعداد كبيرة من اليهود عن فلسطين نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية بها، ولعدم رغبة اليهود في العمل بالجيش التركيللّه ولكن بعد صدور وعد بلفور، وبعد أن خضعت فلسطين للانتداب البريطاني، تزايد تعداد اليهود بفلسطين بشكل سريع للغاية خاصة في الثلاثينياتللّه ومع إقامة دولة إسرائيل قدر تعداد اليهود في فلسطين بستمائة وخمسين ألف يهودي.

وعند مقارنة المعطيات التي في حوزتنا عن يهود العالم الإسلامي بالمعطيات الخاصة بتعداد اليهود في الشتات نجد أن يهود البلدان الإسلامية

شكلوا 10٪ فقط من التعداد الكلي لليهود إبان القرنين التاسع عشر والعشرين، وأن 3٪ منهم فقط أقاموا في البلدان التابعة للدولة العثمانية. وكانت الزيادة في تعداد يهود الدولة إبان القرن التاسع عشر محدودة للغاية بالمقارنة بمعدلات الزيادة الطبيعية في أوساط يهود الغرب، كما كان سن الزواج في أوساط يهود الدولة العثمانية منخفضا إبان القرن التاسع عشر بالمقارنة بنظيره في غرب أوروبا . وذكر المؤرخ اليهودي أفراهام جريتس الذي زار فلسطين في عام 1872 أنه شاعت في أوساط يهود فلسطين ظاهرة الزواج في سن مبكرة. وكان معدل سن الزواج في سالونيكا في منتصف القرن التاسع عشر يتراوح بين السابعة عشرة والتاسعة عشرة للذكور، وكان متوسط السن بالنسبة للإناث يقدر بالثالثة عشرة، وكان المعدل السنوي للزيجات في أزمير في نفس الفترة يقدر بخمسمائة زيجة، وكان المعدل السنوي للولادات ثلاثمائة، ولكن كان معدل الوفيات مرتفعا في أوساطهم.

وفيما يتعلق بمعدلات الزيادة الطبيعية فإنها ارتفعت بشكل ملحوظ في القرن التاسع عشر، وكانت هذه الزيادة نتيجة لتحسن ظروف المعيشة، ومع هذا كانت حركة الهجرة من الدولة أعلى من حركة الهجرة إليها، خاصة في نهايات القرن التاسع عشر، ولذلك بينما انخفض تعداد اليهود بشكل ملحوظ في كل من تركيا واليونان وسوريا في القرن العشرين نتيجة لحركة الهجرة الضخمة منها إلى الخارج، فقد ساهمت حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين في تزايد تعداد اليهود بها.

7 أنشطة اليهود الاقتصادية

مدخل

كان اقتصاد الدولة العثمانية في بدايات القرن التاسع عشر متدنياً للغاية بالمقارنة باقتصادها المزدهر في القرن السادس عشر، ونجم هذا التحول عن بعض العوامل الداخلية والخارجية التي كان من بينها: تضاؤل أهمية البحر المتوسط من الناحية الاقتصادية، وتحول المحيط الأطلنطي إلى ممر تجاري رئيسي، وكان من بين العوامل الداخلية التي شاهمت في حدوث هذا التدهور، السياسات الخاطئة التي انتهجتها الدولة وتسببت في خوضها لحروب عديدة، والعجز الدائم في ميزان في ميزان المدفوعات الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم. وقد عاشت الدولة في حالة لا مثيل لها من التخلف في مجالات الصناعة والزراعة ووسائل الاتصالات فلم تعرف تركيا حتى نهايات القرن الثامن عشر شيئا عن الثورة الزراعية أو الصناعية التي كانت قد عرفتها أوروبا. ونتيجة لهذا الأمر تكدست أسواق الدولة العثمانية بكافة أنواع البضائع الأوروبية مثل الأجهزة والمنسوجات والملابس والأطعمة وغيرها. أما صادرات تركيا التقليدية إلى البلدان الأوروبية فقد انخفض حجمها بشكل

ملحوظ إبان القرن الثامن عشر، خاصة أن الدول الأوروبية وفرت منذ هذا الحين بدائل لما كانت تستورده من الشرق ومن الدولة العثمانية مما أدى إلى التقليل من أهمية التوابل والمنسوجات التي كانت تستوردها هذه الدول من أقطار الدولة.

وبالرغم من أن علاقات الدولة التجارية مع أوروبا قد شابها آنذاك الضعف، إلا أنها ظلت على نفس القدر من القوة مع الأقطار التابعة لها، والتي كان منها العراق ومصر، وكما هو معروف، كان المسلمون يسيطرون بالكامل في هذه الأقطار على حركة التجارة مع الدولة العثمانية.

وقد أدت حروب البلقان، وفقدان الدولة لأراضيها في نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر إلى تزايد حدة التدهور الذي ألم باقتصاد الدولة، وكانت تركيا تعيش في هذه الفترة في حالة دائمة من الصراع والقتال من أجل الحفاظ على مكانتها في أوروبا والشرق الأوسط، ومن هنا لم يهتم حكامها كثيرا بقضايا تطوير الأوضاع بالداخل، أو تحسين الأوضاع الاقتصادية.

وشكلت الاتفاقية التي وقعت عليها تركيا في عام 1838 مع انجلترا نقطة تحول مهمة في التاريخ الاقتصادي للدولة، حيث فتحت هذه الاتفاقية الأسواق التجارية أمام البضائع الإنجليزية التي لم يفرض عليها إلا قدر بسيط من الضرائب الجمركية، وكان للاتفاقات الأخرى التي توصلت إليها تركيا مع سائر الدول الأوروبية أكبر الأثر في إضعاف الاقتصاد العثماني.

وقد شهدت تركيا بعد حرب الاستقلال اليونياني وبعد الفتوحات التي قام بها محمد علي صحوة قومية اجتماعية مما دعا قادتها إلى تطبيق أساليب الحكم الحديثة في الدولة. وساهمت هذه الصحوة في تطور الأوضاع الاقتصادية بالدولة، فتم البدء منذ هذا الحين في إحداث العديد من الإصلاحات في مجال الزراعة، كما تم في عام 1834 تأسيس نظام الخدمات البريدية،وتم في عام 1856، أي إبان حرب القرم، إرساء أسس نظام التلغراف، وتم في نهايات القرن التاسع عشر إنشاء خطوط للسكك الحديدية في تركيا والبلقان وبلدان الشرق الأوسط. وكان لتزايد تعداد السكان في أوروبا وأمريكا في هذه الفترة، وولتزايد إقبال الدول الأوروبية على المواد الأولي أكبر الأثرفي الوضع الاقتصادي بالدولة، فتزايدت في هذه الفترة صادرات

تركيا من القطن والتبغ والفواكه المجففة إلى هذه البلدان مما ساهم بالطبع في انتعاش قطاع الزراعة بالدولة العثمانية. كما شهدت كل مدن الدولة العثمانية في نهايات القرن التاسع عشر حركة نهضة اقتصادية ضخمة فتأسست في هذه الفترة العديد من المصانع التي خلقت بدورها العديد من فرص العمل، كما أقيمت في هذا الحين شبكة حديثة من المواصلات وشبكات حديثة لإمداد المياه وللصرف، وساهمت خطوط السكك الحديدية الحديثة، كما حدث في أوروبا، في تطور قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية، ومن هنا فقد ارتفع في نهايات القرن التاسع عشر مستوى معيشة سكان الدولة العثمانية.

والجدير بالذكر أن البنية الاقتصادية العثمانية في هذا الحين كانت بنية قديمة لم تتح لرجال الأعمال فرصة المساهمة في الحركة الاقتصادية، ويعتقد البعض أن أكثر المستفيدين من حالة الازدهار الاقتصادي كانوا من غير المسلمين الذين كانوا يسيطرون على رؤوس الأموال، وعلى حركتي التجارة الداخلية والخارجية. وكما هو معروف فإن غير المسلمين كانوا ينعمون بامتيازات لم تكن متوافرة لغيرهم لأنهم كانوا من رعايا الدول الأجنبية. وأدى ازدهار الوضع الاقتصادي لغير المسلمين إلى تزايد حدة التوتر بين المسلمين وبن المسيحيين، كما أدى تزايد تدخل القوى الأوربية في شؤون الدولة إلى خلق حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والقومي والطائفي طيلة نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. أما عن تأثير ثورة «تركيا الفتاة» في مجريات الأمور بالدولة فكان محدوداً للغاية، لأن هدفها الرئيسي تمثل في مواجهة تدخل القوى العظمى في شؤون الدولة، ومن هنا فقد ركز قادتها على القضايا الداخلية والخارجية الرئيسية، ولم يهتموا في المقابل بالوضع الاقتصادي مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل واضح في بدايات القرن العشرين.

ولم تهتم تركيا بإصلاح اقتصادها إلا في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين أي بعد أن رسمت الحدود الحديثة لتركيا، واعتمدت مسيرة الإصلاح الاقتصادي على الأموال الطائلة التي استثمرها القطاع الخاص والأجهزة الحكومية في قطاعي الصناعة والزراعة، واعتمدت مسيرة الإصلاح أيضا على المساعدات التي قدمتها الدول الأجنبية لتركيا، وتضاءلت

منذ هذه الفترة الأنشطة الاقتصادية لغير المسلمين، مما أدى إلى تزايد معدلات هجرتهم للخارج.

تركيا واليونان

استمر اليهود حتى القرن الثامن عشر في مزاولة أنشطتهم الاقتصادية التقليدية التي اعتادوا أن يمارسوها في تركيا وبلدان البلقان طيلة القرنين الخامس عشر، والسادس عشر فاستمر اليهود في العمل كوسطاء، وفي الأسواق المالية، وكعملاء في مجال التجارتين الداخلية والخارجية، فعمل الكثيرون منهم بالتجارة، وفي العديد من المهن الأخرى. وبينما عملت أعداد كبيرة منهم في مجال صناعة المنسوجات فإن بعض أبناء الطبقة العليا من المجتمع اليهودي والذين كانوا من المقربين إلى رجال السلطة في القرن الثامن عشر، عملوا إما كمستشارين أو أطباء في أوساط الدوائر الحاكمة.

ومع تزايد حجم القوى العظمى في شؤون الدولة خاصة منذ نهايات القرن الثامن عشر، تزايد أيضا نشاط المسيحيين في مجال الاقتصاد فسيطروا على مجال التجارتين الخارجية والداخلية، ومجال المعاملات المالية وبعض الصناعات التي اعتاد اليهود والأتراك الاشتغال بها. ولاشك في أنه كان من بين عوامل نجاح المسيحيين في التجارة أنهم كانوا على قدر كبير من الثقافة والمعرفة بالتكنولوجيا الحديثة، أضف إلى هذا أن حركة الهجرة المسيحية الضخمة (التي ضمت في أوساطها اليونان والأرمن) إلى المدن التركية الكبرى، واعتمادهم على مساعدة القوى العظمى ساهما في تمكينهم من السيطرة على المجال الاقتصادي.

وقد تدهورت أوضاع اليهود الاقتصادية بشكل ملحوظ بعد نجاح المسيحيين في السيطرة على المجالات الاقتصادية والتجارية، وقد سجل أحد المصادر اليهودية صورة دقيقة لحالة التوتر بين المسيحيين واليهود التي حدثت لأسباب اقتصادية خاصة في مجال صناعة النسيج فجاء في هذا المصدر: «تدهورت أوضاع أبناء طائفة روبيت المشتغلين بصناعة وتجارة المنسوجات... ودخل بعض الغرباء إلى هذه المهنة، وهذا هو سبب تدهور أوضاعنا، فقد اشتغلنا بهذه المهنة منذ زمن طويل، ولم يدخل أي غريب هذا المجال... ولكن العماليق (الأرمن) دخلوا هذا المجال، وتزايد عدد العاملين

منهم في هذا المجال يوماً بعد يوم، خاصة بعد أن زادت أموالهم، أصبحوا يحتكرون هذه الصناعة».

وساد نفس الوضع في مجال المعاملات المالية، ففقد اليهود وظائفهم التقليدية التي اعتادوا العمل بها والتي كان منها جباية الضرائب، والمقايضة، وتزويد الجيش باحتياجاته، وهذا بعد أن نجح المسيحيون في السيطرة على الوظائف التي اعتاد اليهود العمل بها.

وأسفر هذا الوضع عن إلحاق أشد الضرر، ليس فقط بأثرياء المجتمع اليهودي، وإنما بأبناء الطبقة الوسطى، ووصلت الحال ببعض التجار اليهود إلى أنهم أصبحوا من أبناء الطبقات العاملة الفقيرة. وخلق مثل هذا الوضع خاصة في أوساط الطوائف اليهودية الكبيرة مشكلات اجتماعية حادة نجم معظمها عن عجز أبناء هذه الطوائف عن دفع الضرائب المباشرة أو غير المباشرة لقادة الطوائف، وقد سادت أيضا حالة من التوتر بين فقراء اليهود العاطلين عن العمل وبين الأثرياء الذين كانوا يسيطروا على مجريات الطائفة اليهودية، ومن هنا تكررت كثيرا في أوساط يهود القسطنطينية وأزمير ظاهرة التمرد على دفع الضرائب للطائفة. وأما الوضع في سالونيكا فقد كان مختلفا بعض الشيء. فبينما شهدت المدينة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر أزمات اقتصادية واجتماعية عنيفة، فقد شهدت في منتصف القرن التاسع عشر العديد من التغيرات المهمة نجمت عن تزايد أهميتها الاستراتيجية ـ خاصة بعد استقلال اليونان ـ بوصفها مدخلا بحريا للبلقان وأوروبا، وتزايدت في هذه الفترة أيضا قوة تأثير اليهود ذوي الأصل الإيطالي في سالونيكا، حيث شكلوا دور حلقتي الوصل الاقتصادية والثقافية بين يهود أوروبا وبين يهود تركيا والدولة العثمانية.

وقد أدى إلغاء سلاح الانكشاريين في عام 1826 إلى تعرض قطاع المنسوجات في سالونيكا لأزمة طاحنة، حيث كان هذا السلاح هو المستهلك الرئيسي لمنتجات صناعة النسيج، وهاجرت نتيجة لهذا الوضع أعداد كبيرة من يهود سالونيكا إلى تركيا، وقام الآخرون بتغيير أنشطتهم. وقد شهدت المدن التركية وسالونيكا خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر صحوة ضخمة فأزيلت الأسوار القديمة وشيدت أحياء جديدة، وخطوط

سكك حديدية تربط بينها وبين أوروبا، كما أسس الفرنسيون ميناءً جديداً في سالونيكا، وأقاموا شبكات حديثة لتوصيل المياه، وساهمت هذه الصحوة في تطور الأوضاع الاقتصادية، وحركة التجارة الخارجية بالمدينة التي لعب فيها اليهود دورا مهما. وقد حظي اليهود في سالونيكا بتأييد الأتراك، وهذا لمواجهة الأقلية اليونانية القوية، فبرز اليهود في مجال التبغ، وفي مجال استيراد السلع، وكان لليهود مخازن ضخمة كانوا يخزنون بها السلع التي يستوردونها... وأسس اليهود آنذاك ورشا لإنتاج الصابون والماكينات ومواد الطباعة، كما أسسوا بنوكا ساهموا في إدارتها إما عن طريق تمويلها أو عن طريق العمل بها وإرادتها، وكان من بين مظاهر الثراء التي عمت المدينة أنه ظهرت بها فئة من الأثرياء شيدت قصوراً ضخمة خارج المدينة.

وكان معظم يهود سالونيكا من أبناء الطبقة المتوسطة - التي شملت التجار - وأبناء الطبقة العاملة التي شملت عمال النسيج والموانىء، والصيادين الذين كانوا من أكثر طبقات المجتمع اليهودي فقراً. ومع سقوط المدينة تحت الاحتلال اليوناني سرعان ما تغيرت الأوضاع خاصة من الناحية الاقتصادية. وبالرغم من أن حالة الازدهار الاقتصادي دامت بالمدينة إبان الحرب العالمية نظرا لاشتغال الجميع في خدمة الجيوش التي عسكرت آنذاك بالمنطقة، إلا أنه سرعان ما تغير الوضع بعد انتهاء الحرب التي أعقبتها هجرة أعداد ضخمة من اليونانيين إلى سالونيكا، وهي الهجرة التي كانت نتيجة لاتفاقيات تبادل السكان مع تركيا. وقد سنت الحكومة في أعقاب حركة الهجرة هذه قوانين جديدة كانت تهدف إلى مساعدة المهاجرين الجدد، ولكنها أضرت في واقع الأمر بأوضاع اليهود الذين تعرضت أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية إلى أضرار بالغة مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بينما هاجرت أعداد قليلة منهم إلى فلسطين وكان معظمهم من أبناء الطبقات الفقيرة، وهاجر بعضهم إلى بلدان الشرق الأوسط الأخرى.

وفيما يتعلق بالمسيحيين فقد كانوا أكثر تأثرا من يهود الدولة بأفكار حركة التنوير، فبدأ المسيحيون منذ القرن التاسع عشر في إنشاء المدارس التي تتبع المناهج التعليمية الحديثة، مما ساهم في نشر أفكار حركة التنوير في أوساطهم بشكل أسرع من انتشارها في المجتمع اليهودي، كما كان يهود

الدولة الذين كانوا من أصول إيطالية والذين نجحوا في الحفاظ على أوضاعهم من غيرهم على أفكار حركة التنوير الأوروبية، وكان معظم هؤلاء من التجار الذين اشتغلوا بالوساطة التجارية أو كانوا ممثلين للتجار الأوروبيين، خاصة من إنجلترا والنمسا وإيطاليا ممن كانوا يقيمون حتى نهايات القرن التاسع عشر في كافة المدن التركية واليونانية.

وفي الحقيقة، كان تزايد حدة المنافسة الاقتصادية بين المسيحيين إبان القرنين التاسع عشر والعشرين، وتدهور أوضاع اليهود الاقتصادية من أهم العوامل التي أدت إلى انهيار الأطر الطائفية القديمة، وإلى التخلي عن أسلوب الحياة الديني التقليدي الذي كان يشكل حتى ذلك الحين عاملا موحدا لأبناء كل الطوائف اليهودية. وكان من بين مظاهر التخلي عن التقاليد اليهودية أن أعداداً كبيرة من التجار والعمال اليهود كانت تعمل يوم السبت. أما في سالونيكا التي كان معظم عمالها من اليهود فإنهم كانوا يتوقفون عن العمل في هذا اليوم المقدس. ولم يكن الوضع الذي ساد في سالونيكا يمثل طبيعة الوضع الذي ساد في أوساط يهود الدولة.

وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى تدهورا ملحوظاً في أوضاع اليهود الاقتصادية في تركيا حيث انتهجت تركيا بعد الحرب سياسة اقتصادية قومية بالسياسة الاقتصادية التي أنتهجت في اليونان، والتي كانت تهدف إلى تقييد أنشطة الأقليات. وبينما تبقت في تركيا طبقة من أثرياء اليهود، إلا أن غالبية يهود تركيا اعتمدوا منذ ذلك الحين على العمل بالتجارة، بشكل محدود. ونتيجة لهذا الوضع هاجرت أعداد كبيرة من يهود تركيا إلى بلدان أخرى وإلى فلسطين.

صناعة المنسوجات

شهد هذا القطاع الصناعي في الدولة تدهورا ملحوظا منذ القرن السابع عشر. وكان هذا التدهور نتيجة طبيعية للتطور التكنولوجي الذي شهده قطاع المنسوجات في أوروبا التي توقفت بلدانها منذ هذا الحين عن استيراد المنسوجات من تركيا التي بدأت في استيراد المواد الخام اللازمة لصناعة النسيج وقد تكدست الأسواق التركية منذ ذلك الحين بالأقمشة لتلبية احتياجات الجيش التركي ولكن تسبب إلغاء سلاح الانكشاريين في

تعرض آلاف اليهود لأزمة عنيفة، خاصة أن الآلاف منهم كانوا يعملون في هذا المجال. وكان العمال اليهود في هذا المجال يمثلون أدنى طبقات المجتمع اليهودي، وأشدها فقراً، وكانوا يعملون في دباغة أصواف الماعز، وصناعة الأزرار، وصباغة المنسوجات وإنتاج الشارات الملونة وغيرها، وكان هؤلاء العمال منظمين في طائفة خاصة بهم، وكان يمثلون أدنى درجات السلم الاقتصادي والاجتماعي، وتروي بعض المصادر اليهودية أن العمال اليهود في أزمير كانوا فقراء للغاية للدرجة التي جعلتهم يخجلون من التوجه للمعابد يوم السبت، لأنه لم تكن لديهم الملابس المناسبة للذهاب إليها، ولذلك كانوا يمارسون شعائرهم الدينية في الورش التي كانوا يعملون بها، وأنشأت جماعات أخرى من العمال الفقراء معابد خاصة بها، وكان هؤلاء من العمال الذين اشتغلوا بصناعة السجاد في الأناضول. أما في سالونيكا فقد تبقى بها حتى مطلع القرن التاسع عشر عدد محدود من أثرياء اليهود الذين عملوا في استيراد وتصدير المنسوجات، وكان هؤلاء يحظون بقدر كبير من الدعم من يهود فيينا، ولكن في منتصف هذا القرن سيطر المسيحيون والأوروبيون وبعض اليهود الذين من أصل إيطالي على صناعة المنسوجات.

الأموال

بالرغم من أنه قد عرف عن اليهود العمل في مجال الأموال طيلة الفترة الممتدة من القرن السادس عشرحتى الثامن عشر إلا أن أنشطتهم في هذا المجال توقفت بالكامل خلال القرنين التاسع عشر والعشرين خاصة بعد أن نجح المسيحيون والأرمن في العصر الحديث في السيطرة على هذا المجال. ولكننا نستثني يهود سالونيكا من هذا الوضع حيث استمروا طيلة العصر الحديث في الاشتغال في هذا المجال.

وبينما سيطر المسيحيون سيطرة شبه مطلقة على أسواق المال في القسطنطينية وأزمير وسائر المدن التركية، فإن اليهود والأتراك اشتغلوا كعمال أو كتجار، واشتغل معظم اليهود في الوساطة بين الأطراف التجارية وفي الأعمال اليدوية، وقد تدهور في القسطنطينية على سبيل المثال، وضع العائلات اليهودية الثرية التي عرف عنها دائما الاشتغال في مجال تزويد الجيش التركي باحتياجاته، ولم يحدث هذا التدهور إلا بعد أن

سيطر الأرمن في هذا المجال، كما أعدمت السلطات التركية في منتصف القرن التاسع عشر يحز قال جباي وأبناء عائلتي كرمونا وأجيمان، وهذا بعد أن وجهت إليهم تهمة التعاون مع الانكشاريين، وقد وصف أحد الأوروبيين في هذا الحين الوضع السائد في تركيا بقوله: «إن الأرمن أصبحوا يسيطرون على البنوك الرئيسية في الجزء التركي من أوروبا، وتمكنوا من إخراج اليهود من العمل في هذا المجال الخطير والذي يدر قدراً ضخما من الأرباح».

وكان الوضع في سالونيكا مختلفا عن سائر المدن التركية، حيث شجعت السلطات يهود المدينة، خاصة في نهايات القرن التاسع عشر على تطوير نظم البنوك، وشاركت بعض العائلات اليهودية الثرية هناك في تأسيس بعض البنوك الحكومية والخاصة، وكان من بين هذه العائلات عائلتا الأطليني ومراحي، وكان معظم المشتغلين في هذه البنوك من اليهود.

الأنشطة البحرية

عمل اليهود طيلة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر في المهن التي يرتبط وجودها بالبحر، فعملوا في مجالات الصيد وبناء السفن وخدمة الموانىء. ومن الملاحظ أنه كلما كانت تتدهور أنشطة اليهود التجارية والمالية كان يتزايد عدد العاملين منهم في هذا المجال. وقد تجلى هذا الأمر خاصة في سالونيكا التي هاجر إليها كثيرون من عمال الغزل والنسيج، بعد أن تدهورت أوضاع هذه الصناعة، واشتغل هؤلاء العمال بعد هجرتهم إلى سالونيكا في مجالي خدمة الموانىء والصيد. وكان هؤلاء العمال تجمعهم طائفة الصيادين، وكانوا من أشد طبقات المجتمع اليهود فقراً، وقد أسس هؤلاء معبداً في القرن الثامن عشر أطلقوا عليه اسم «معبد الصيادين».

وقد هاجر بعض هؤلاء العمال إلى فلسطين إبان الانتداب البريطاني، وأرسوا بها أسس العمل بالموانىء، وأسسوا بها شركات متخصصة في نقل البضائع من الموانىء إلى غيرها من المدن.

وكانت توجد في القسطنطينية إبان القرن التاسع عشر روابط خاصة بأصحاب القوارب اليهودية التي كانت تحمل البضائع والأفراد على نهر

البوسفور.

التجارة الدولية

عمل اليهود لفترة طويلة في مجال التجارة الخارجية كوسطاء وكعمال في الموانىء، ولكن أنشطتهم في هذا المجال تقلصت إبان القرن الثامن عشر. ومع حلول القرن التاسع عشر أصبحت التجارة الخارجية خاضعة لسيطرة القنصليات الأجنبية ومندوبيها والشركات الأجنبية التي حرصت على تشغيل المسيحيين، ومع هذا ظل اليهود يعملون في بعض المجالات التجارية، فاستمر يهود القسطنطينية، على سبيل المثال، وحتى القرن التاسع عشر في العمل في مجال تجارة التوابل، أما في سالونيكا فقد نجح اليهود في العمل بشكل نشيط في مجال التجارة الخارجية، واشتغل يهود هذه المدينة في استيراد البن والسكر من الخارج، ولذلك كانت لهم مخازن خاصة بهم. وجدير بالذكر أنه كان ليهود فيينا أكبر الأثر في تشجيع يهود سالونيكا على العمل بالتجارة، إذ كانوا يمولون عمليات الاستيراد بفائدة أقل من نظيرتها بتركيا.

وكان التبغ من أهم الصادرات في هذا الوقت، حيث كان التبغ الذي يزرع آنذاك في حقول مقدونيا واحداً من أفضل أنواع التبغ، ورغم أن زراعته كانت تعد حديثة نسبياً في تركيا واليونان، حيث إنها بدأت في القرن التاسع عشر، إلا أنه سرعان ما أصبح من أهم الصادرات التركية. واشتغل أثرياء اليهود بكثرة في هذا المجال فأسست عائلة الاطيني على سبيل المثال مصانع في تركيا ومقدونيا لتصنيع التبغ، وعملت أعداد كبيرة من يهود سالونيكا في هذه المصانع. وكانت تركيا تصدر ما تنتجه من تبغ إلى أوروبا وأمريكا، وساعد اليونانيون واليهود الذين هاجروا إلى هناك على ترويج منتجات بلدانهم من التبغ. أما في بدايات القرن العشرين فقد انتقلت ملكية هذه المصانع من اليهود إلى اليونانيين.

واشتغل يهود تركيا بالتجارة أيضا مع الدول العربية وخاصة مع العراق، ولكن الأتراك والعرب نجحوا تدريجيا في السيطرة على مجال التجارة الخارجية، كما اشتغل بعض يهود تركيا في تجارة الأفيون غير الشرعية خاصة في الأناضول، ولكن كانت للأرمن اليد العليا في هذه التجارة.

وكانت بلدان البلقان تعد حتى القرن التاسع عشر من أهم المنافذ، وكان يهود سالونيكا وسائر الطوائف الأخرى من أبرز المشتغلين فيها، ويروي أحد الرحالة أن ستين يهوديا عملوا في أحد منافذ التوزيع هذه، وأنهم كانوا يمولون الأنشطة التجارية بين تركيا وبلدان البلقان، ولكن تضاءلت أهمية هذه المنافذ في نهايات القرن التاسع عشر بعد أن تأسست في هذا الحين خطوط السكك الحديدية، وخطوط التلغراف بين تركيا وبين هذه البلدان.

التجارة الداخلية

عملت أعداد كبيرة من اليهود في هذا المجال، فاشتغل يهود أزمير، على سبيل المثال، في الوساطة بين المزارعين في الأناضول وبين تجار المدينة، كما عمل البعض الآخر منهم كباعة جائلين في المدن التركية، واشتغل البعض منهم باعة جائلين في الضواحي والقرى بتركيا. وقد ذكرت إحدى الصحف اليهودية الصادرة في ألمانيا في عام 1921، في تقرير لها عن يهود القسطنطينية أن قلة قليلة من يهود القسطنطينية تنتمي إلى الطبقة الثرية، وأن أغلبيتهم ينتمون إلى طبقة البروليتاريا ويعملون إما ماسحين للأحذية أو باعة جائلين، وأن قلة منهم تمتلك محلات للملابس والأوراق والخردوات، وأن البعض منهم يشتغل بتجارة التوابل والأشياء القديمة، وأضافت الصحيفة أن المسيحيين يسيطرون سيطرة شبه مطلقة على مجالي التجارة العالمية والأموال.

الروابط

شهدت نهايات القرن التاسع عشر فصل روابط العمال التركية عن بعضها البعض حيث كانت تضم حتى هذا الحين أبناء الطوائف الدينية المختلفة، وكانت هذه الروابط قد تزايدت قوتها إبان القرن التاسع عشر، كما تزايدت قوتها في نفس الوقت في المجتمع اليهودي، وأصبحت منذ ذلك الحين تمثل أبناء الطبقات الفقيرة، كما حظى رؤساء طوائف الحرفيين في أزمير، وبعد صراع طويل، بحق التمثيل في الأوساط القيادية بالمدينة، وعملوا طويلا من أجل تحسين نظام الضرائب في الطائفة.

ولم تعد الطوائف اليهودية في تركيا إبان القرن التاسع عشر مجرد روابط مهنية وإنما أصبحت روابط اجتماعية شبيهة بتلك الروابط اليهودية بشرق أوروبا، فأسست هذه الطوائف معابد ومدارس ومؤسسات خيرية يهودية عديدة في المجتمع اليهودي الذي كانت تتزايد فيه آنذاك حدة الصراعات الطبقية والاجتماعية والجدير بالذكر أنه كلما كان يتزايد حجم الضرر اللاحق بالروابط التركية نتيجة لسياسة الإصلاحات التي انتهجتها الإمبراطورية العثمانية إبان فترة التنظيمات كانت تتزايد في المقابل قوة الروابط اليهودية في أوساط المجتمع اليهودي.

وعند بحث الأنشطة الرئيسية التي اشتغل بها اليهود نجد أنهم عملوا حتى القرن التاسع عشر في كافة فروع صناعة الغزل والنسيج، وكما اشتغلوا أيضا في الأنشطة البحرية أكثر من اشتغالهم بالصرافة أو في تجارة العطور. وقد برز في مجال التجارة المشتغلون بتجارة النبيذ والفواكه والخردوات، ونجح يهود تركيا في الاشتغال في مهن عديدة ومتنوعة، حيث إن تركيا لم تفرض أي قيود على أنشطة رعايا الدولة وقدم أ. فرانكل في كتابه «القدس» ـ الذي سبقت الاشارة إليه وصفا دقيقا للمهن التي اشتغل بها اليهود في القسطنطينية حتى منتصف القرن التاسع عشر، ويتضح من الأوصاف التي قدمها أن اليهود اشتغلوا في العديد من المهن ويتضح من تقرير هيئة «الإليانس» الذي يرجع تاريخه إلى نهايات القرن التاسع عشر، أنه لم يحدث في هذه الفترة أي تغيير يذكر على أنشطة اليهود، كما يتضح منه أن اليهود استمروا حتى ذلك الحين في العمل كباعة جائلين أو كماسحي أحذية أو كحاملين للمياه، وعمل العديد منهم كأصحاب بقالات، وفي ورش إصلاح السيارات، وفي إصلاح الساعات والأحذية، وفي تجارة الجلود والملابس والكتب. وكانت هذه هي المهن الرئيسية ليهود تركيا إبان القرن التاسع عشر.

سوريا وفلسطين

كان الإقليم السوري (الذي كان يشمل فلسطين) حتى القرن التاسع عشر يعيش في حالة لا مثيل لها من التخلف الاقتصادي، وتجلت مظاهر هذا الأمر في تخلف قطاعي الزراعة والصناعة، وفي تضاؤل أهمية هذا

الإقليم الذي كان يعد بمنزلة نقطة عبور إلى سائر بلدان المنطقة وكان من بين عوامل توقف حركة التنمية الاقتصادية في هذا الإقليم أنه خضع لسيطرة بعض الجهات المحلية وانفصل انفصالا كاملا عن السلطة المركزية العثمانية.

وفي عهد محمد علي، أي إبان عقد الثلاثينيات طرأ تحس ملموس على كل من الوضع الأمني والاقتصادي في سوريا وفلسطين، واستمرت حركة التطور هذه إبان فترة التنظيمات، ولكن معدل حركة الإصلاح آنذاك كان بطيئا إلى حد ما. وكان من بين مظاهر التطور أنه تأسست في هذه المنطقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أسس الخدمات البريدية والتلغرافية، وتحسنت آنذاك طرق المواصلات البرية، والخدمات الصحية، ولكن لم يطرأ آنذاك أي تقدم على قطاعي الزراعة والصناعة، كما شهدت هذه الفترة تزايد حجم الواردات من البلدان الأوروبية مما أدى إلى حدوث تطور ملموس على كل من بيروت ويافا اللتين كانتا آنذاك من أهم المدن الساحلية.

وقد استفادت القوى العظمى ورعاياها آنذاك من حركة التطور الاقتصادي فاشتغل رعايا هذه القوى في حركة التجارة الخارجية، وكان الإقليم السوري يستورد الأقمشة والمعادن والأطعمة من الخارج، وكان يصدر في المقابل المواد الخام مثل القطن والتبغ. ومع تزايد حجم الواردات من الخارج تدهورت حركة الصناعة المحلية التي كانت تعيش في حالة من التخلف والركود. وكان من بين مظاهر التدهور انخفاض عدد المشتغلين في صناعة النسيج بشكل ملحوظ، مما أدى إلى ظهور طبقة البروليتاريا الفقيرة في المدن، وإلى تزايد حدة التوتر بين المسلمين والمسيحيين. وقد ألحق نظام الضرائب العثماني الذي فرض على هذا الإقليم ضرراً بالغاً بالطبقتين المتوسطة والفقيرة، وزاد من حدة أزمتها الاجتماعية، فظهرت بالتالي فجوة اجتماعية ضخمة بين السكان العرب وبين السكان الأتراك. وفي نهايات القرن التاسع عشر تضاءلت أهمية سوريا الاقتصادية، خاصة بعد أن تم افتتاح قناة السويس، ومن هنا فلا غرابة في أن كل مثل هذه الظروف أدت إلى تدهور الوضع في الإقليم السوري.

أما عن يهود هذا الإقليم فقد تولى الأثرياء منهم حتى بدايات القرن

التاسع عشر مكانتين اقتصادية وسياسية بارزتين في أوساط الدوائر الحاكمة في دمشق وحلب وعكا، وكانت عائلة فرحى اليهودية واحدة من أبرز العائلات اليهودية التي اشتغلت في هذا الحين بالصرافة. واشتغل اليهود آنذاك بجباية الضرائب وتقديم القروض، واهتموا كثيرا بالعمل لصالح يهود المنطقة. ولكن أوضاع اليهود الاقتصادية بسوريا تدهورت بعد أن شهدت المنطقة العديد من التغيرات المهمة في عهد محمد علي، وبعد أن تم في عام 1840 تغيير النظام الضريبي ومع هذا فقد شهد القرن التاسع عشر تحسنا في أوضاع اليهود من ذوي الأصل الإيطالي الذين برز منهم في حلب أبناء عائلة بيجوتو الذين خدموا القنصلية النمساوية في المدينة، وعملوا أيضا بالتجارة الخارجية، وقدموا في أحيان كثيرة المساعدة إلى يهود سوريا وفلسطين، خاصة في كل ماله علاقة بأوضاعهم القانونية والاقتصادية.

وقد شغل المسيحيون على غرار ما كان على الوضع عليه في تركيا، مناصب مهمة في حياة الدولة الاقتصادية فكانت لهم اليد العليا في كل المجالات المتعلقة بالأموال والتجارة الدولية، وعملت أعداد محدودة من اليهود في مجال التجارة مع العراق تحت إشراف القنصليات الأجنبية، وخاصة القنصلية الإنجليزية، وكان للبنوك الحديثة التي أُنشئت في سوريا تأثير سلبي في اليهود الذين كانوا يسيطرون حتى العصر الحديث على مجال المعاملات المالية.

ومن الملاحظ أنه قد سادت فروق ضخمة بين الأنظمة الاقتصادية ليهود دمشق وبين نظيرتها لدى يهود حلب. فبينما عمل معظم يهود حلب بالتجارة فإن يهود دمشق عملوا في المهن اليدوية، وكان في حلب بعض الأثرياء من اليهود ممن يعملون بالصرافة، وكانت غالبية يهود حلب تنتمي إلى الطبقة المتوسطة من التجار والوسطاء في المجالات التجارية المختلفة، ومن الواضح أنه لم يطرأ أي تغيير على أنشطتهم طيلة الفترة الممتدة من القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين، كما عملت أعداد كبيرة منهم بالتجارة في القرى والضواحي التابعة لمدينة حلب، ولكنهم كانوا من الفقراء. أما عن دمشق فقد اشتغل معظم سكانها من اليهود في صباغة الأقمشة والحدادة وفي مجال المنسوجات وبيع الكتب والخياطة، وبرز يهود دمشق، بصفة خاصة في مجال صناعة الأدوات النحاسية، وهو المجال الذي ضم

المئات من العمال اليهود. وقد شهد القرن العشرون تدهورا ملحوظا في هذا المجال، خاصة أن نوعية الصادرات من الخارج كانت أفضل من المنتجات المحلية وحينما نشبت الحرب العالمية الأولى كان 40٪ من يهود دمشق يعملون كباعة جائلين، واشتغل 20٪ منهم عمالا، خاصة في مجال صناعة الأدوات النحاسية، واشتغل 75٪ منهم بالتجارة، وكان 10٪ منهم من الفنانين والمعلمين، وعاش 15٪ منهم على التبرعات.

وكان معظم يهود بيروت التي تطورت بشكل ملموس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يعملون بالتجارة أو في المعاملات المالية، ونجح يهود بيروت في الاندماج في حياة الدولة الاقتصادية. أما عن يهود المدن الأخرى بشمال سوريا وجنوب تركيا فقد عملوا في تجارة النسيج الذي كان يستورد من حلب، وعملوا أيضا في الصناعات الصغيرة مثل صناعة الصابون. وكان بعض يهود هذه المنطقة من الأثرياء الذين عملوا بالوساطة بين الفلاحين أصحاب الأراضي والمواشي وبين تجار المدينة، وكان هؤلاء الفلاحون يعملون في بعض الأحيان أجراء لدى هؤلاء الوسطاء.

وشهدت بدايات القرن العشرين تدهورا واضحا في أوضاع اليهود الاقتصادية بسوريا لاسيما أن إغلاق الحدود مع تركيا في أعقاب الحرب العالمية أضر كثيرا بالأوضاع الاقتصادية بحلب، وقد تزايد التدهور الذي طرأ على أوضاعهم الاقتصادية بعد أن تزايدت حدة الصراع اليهودي العربي.

وقد رسم الباحث والأديب إبراهيم المالح الذي اشتغل في بدايات القرن العشرين مديرا للمدرسة العبرية في حلب صورة كئيبة للوضعين الاقتصادي والثقافي اللذين سادا في أوساط يهود دمشق عشية الحرب العالمية الأولى. فقد جاء في أحد خطاباته «إن معظم يهود حلب فقراء اللغاية، وأن معظمهم يشتغلون في إنتاج الأدوات النحاسية والخشبية، وأن بعضهم الآخر يشتغل في مجال المنسوجات وصباغة الأقمشة».

أما عن الوضع الذي ساد في أوساط يهود فلسطين آنذاك فقد كان أفضل بكثير من نظيره في سوريا، إذ جذبت فلسطين آنذاك الأوروبيين واليهود من كافة أنحاء العالم، ساهمت أنشطتهم الاقتصادية، بلاشك، خاصة منذ عقد الثلاثينيات بالقرن التاسع عشر، في تطور الأوضاع الاقتصادية بفلسطين، كما ساهمت أموال الشخصيات اليهودية الثرية بأوروبا

مثل موشيه مونتيفيوري وعائلة روتشيلد والأخوين بريره ودي بيجوتو وغيرهم في الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية في فلسطين كما ساهم يهود أوروبا وتركيا وشمال أفريقيا الذين كانوا قد هاجروا إلى فلسطين في مسيرة التطوير هذه أيضا فعمل الكثيرون منهم في الثلاثينيات بالصناعة والزراعة.

ومجمل القول إن التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية إبان القرن التاسع عشر اتسم بظاهرتين رئيسيتين، تمثلت الظاهرة الأولى في ركود الوضع الاقتصادي بالداخل، وتدهور حجم التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية، وتمثلت الظاهرة لثانية في تحسن مكانة المسيحيين في الحياة الاقتصادية بالدولة، خاصة بعد أن عملوا تحت رعاية القوى الأوروبية التي كانت قد نجحت آنذاك، في التسلل إلى أراضي الدولة العثمانية.

وقد ألحقت هاتان الظاهرتان أضراراً ضخمة بأوضاع اليهود الاقتصادية فأصبحت أنشطتهم التجارية محدودة للغاية كما تحول البعض منهم إلى أجراء فقراء، وذلك باستثناء يهود سالونيكا من هذا الوضع، حيث شهدت في نهايات القرن التاسع عشر حالة لا مثيل لها من الازدهار الاقتصادي، مما ساهم في تحسن أوضاع الطائفة اليهودية بها. أما فلسطين فقد شهدت إبان القرن التاسع عشر تحولات اقتصادية ضخمة ساهمت في تحسن الأوضاع الاقتصادية لليهود.

8 أوضاع اليهود القانونية والاجتماعية

كانت أوضاع اليهود القانونية والاجتماعية بالدولة العثمانية طيلة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر مستقرة للغاية، ولم تطرأ عليها أي تغييرات تذكر. وقد عاش اليهود طيلة هذه الفترة بما يتماشى مع قوانين الإسلام التقليدية، ومع المصالح التقليدية العملية للحكام الذين لم يطبقوا دائما كل نصوص الشريعة الإسلامية على اليهود، ولذلك فقد نعم اليهود من الناحية الاجتماعية طيلة هذه الفترة بحرية التنقل من مدينة إلى أخرى، وباستقرار علاقاتهم مع المجتمع المحيط، ومع هذا كانت هناك بعض الاستثناءات لهذه القاعدة حيث لم يسمح لليهود في بعض الأحيان بحق التنقل بين المدن.

وفيما يتعلق بأوضاعهم إبان القرنين التاسع عشر والعشرين فقد طرأت عليها تغييرات كثيرة للدرجة التي يصعب معها رسم صورة واضحة المعالم لأوضاعهم خلال هذه الفترة، ويكمن وجه الصعوبة في أن هذه الفترة شهدت تغييرات سياسية بالغة الأهمية في تاريخ الدولة العثمانية، وسنسعى في

إطار هذا الفصل للتعرف على أهم هذه التغييرات.

السنوات (1800-1830):

كانت نهايات القرن الثامن عشر تعد بمنزلة نقطة تحول مهمة في تاريخ علاقات الدولة العثمانية بالأقليات غير المسلمة، فشهدت هذه الفترة نشوب التمرد القومي اليوناني الذي حظي في هذا الحين بمساعدة ضخمة من قبل روسيا والقوى الأوروبية الغربية، كما قامت بعد هذا التمرد الثورة اليونانية التي أدت إلى حصول اليونان في عام 1832 على استقلال بعض أراضيه التاريخية، وفيما يتعلق باليهود فقد فرت أعداد كبيرة منهم إبان حرب الاستقلال اليونانية من الأراضي التي احتلها اليونانيون إلى سالونيكا تحت السيطرة العثمانية وإلى تركيا حيث فضلوا العيش تحت الحكم اليوناني. أما الأرمن الذين كانوا يشكلون ثاني جماعة مسيحية من ناحية الأهمية بعد اليونايين فقد ظهرت في أوساطهم منذ بدايات القرن التاسع عشر أولى بوادر الحركة القومية، أما يهود الدولة العثمانية فقد عاشوا طيلة هذه الفترة وحتى بدايات القرن العشرين كطائفة دينية فقط، ولم تكن لهم آنذاك أي تطلعات قومية أو سياسية. وقد تعاملت السلطة العثمانية بتشكك أحيانا، وبعنف في بعض الأحيان، ضد الأقليات المسيحية التي شاعت في أوساطهم الأفكار والحركات القومية، ولكنها تبنت في المقابل، موقفا طيبا من اليهود الذين لم يشكلوا أي تهديد على الدولة العثمانية. وقد عانى يهود الدولة آنذاك من اضطهاد المسيحيين الذين كانوا يحظون بدعم وتأييد القوى الأوروبية، وعانوا أيضا من الضغوط الاقتصادية ومشاعر العداء اليهودية التي كانت سائدة في أوساط المسيحيين.

وكان من بين التحولات التي شهدتها الدولة العثمانية منذ هذا الحين أنها فصلت في القرن الثامن عشر روابط الصناع عن بعضها البعض، حيث إن بعضها كان يضم أبناء الطوائف الدينية المختلفة. وقد فرضت السلطات في بدايات القرن التاسع عشر قيودا عديدة على حرية العبادات فوجد اليهود آنذاك صعوبات عديدة في الحصول على التراخيص اللازمة لإصلاح المعابد التي احترقت في أزمير في عام 1772، ولكن السلطات العثمانية سمحت لليهود بعد مضي فترة طويلة بإعادة تشييد ثلاثة معابد من بين

المعابد التسعة التي كانت قد تعرضت للحريق.

وجدير بالذكر أن كل هذه التحولات حدثت إبان الفترة التي تولى فيها السلطان محمود الثاني مقاليد الحكم في تركيا، والذي حدثت في عهده العديد من الإصلاحات الإدارية بالدولة، وكان من أبرز أنشطته أنه أصدر مرسوما منح كل الرعايا حق المساواة في الحقوق والواجبات. ولكنه لم يتخذ أي إجراءات عملية في هذا المجال.

فترة التنظيمات (1839-1876)

ساهمت العديد من العوامل الخارجية والداخلية في تغيير وإصلاح موقف الدولة العثمانية تجاه وضع غير المسلمين، وتعرف هذه الإصلاحات في التاريخ العثماني باسم التنظيمات، وكان من بين العوامل الخارجية التي أدت إلى حدوث هذه التغييرات: نشوب الثورة اليونانية، وفقدان الدولة لبعض أراضيها، وتمرد محمد علي على الدولة، وتزايد تدخل القوى الأوروبية آنذاك في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية. أما العوامل الداخلية فتمثلت في أنه ظهرت آنذاك في أوساط الجيش والسلطة العديد من الشخصيات التي طالبت بتعديل الحكم والإدارة والجيش.

ويختلف دارسو التاريخ العثماني حول أي العوامل كانت أكثر قوة في إحداث الإصلاحات، ولكن من المرجح أن الأوضاع المتدهورة للدولة العثمانية على الساحة الخارجية هي التي تسببت، أكثر من العوامل الداخلية، في إحداث هذه التغييرات.

وقد مرت سياسة الإصلاحات هذه بعدة مراحل، فقد شهد عقد الثلاثينيات الذي أعقب التمرد اليوناني وفتوحات محمد علي إدخال بعض التعديلات على أوضاع الطوائف غير المسلمة، ولاشك في أن السياسة الليبرالية التي انتهجها محمد علي في الأقاليم التي خضعت لسيطرته أثرت في أوضاع اليهود في سائر بلدان الدولة العثمانية. وكان محمد علي يحرص كما هو معروف إلى انتهاج سياسة ليبرالية بغرض أن يحظى بتأييد السكان والقوى العظمى التي كانت توفر الحماية لسكان الدولة من غير المسلمين، كما كان حريصاً على التقرب من قادة الجماعات المختلفة المعارضة للسلطة العثمانية. وكان من أهم منجزات محمد علي تقويضه صلاحيات

رجال الدين ونقلها إلى المؤسسات المدنية، وإشراكه مندوبين عن الطوائف غير المسلمة بمن فيها الطائفة اليهودية في المؤسسات المدنية التي أقامها، وإلغاؤه الضرائب المفروضة على اليهود والمسيحيين، والقانون الذي حظر عليهم استخدام الخيول، وألزمهم بارتداء ملابس خاصة تميزهم عن غيرهم، وموافقته على تشييد وإصلاح دور العبادة الخاصة بهم، وإضفاؤه طابعا ليبراليا على مسألة حق الأجانب غير المسلمين في شراء الأراضي وسماحه لغير المسلمين بالإدلاء بشهادتهم أمام المحاكم في القضايا المرفوعة ضد المسلمين.

وقد شكلت كل هذه الإجراءات نقطة تحول في تاريخ الدولة الإسلامية تجاه غير المسلمين، وأثرت أيضا في التطورات اللاحقة بالدولة العثمانية. وقد شعر اليهود بطبيعة الحال بكل هذه التحولات، حيث ذكر الحاخام يوسف فارتس عالم الجغرافيا الشهير الذي هاجر آنذاك من ألمانيا: «إن الوضع السائد في هذه الفترة طيب للغاية وينعم اليهود المقيمون في فلسطين بالهدوء والاستقرار».

وشهدت الثلاثينيات تحولا ضخما في أوضاع اليهود القانونية في القسطنطينية حيث عينت السلطات في عام 1838 الحاخام افراهام هاليفي من القسطنطينية رئيسا لكل يهود الدولة العثمانية. وقد صدر هذا القرار قبل صدور قانون الإصلاح الأول في عام 1839 والذي يعرف باسم «خطى شريف». وقد بدأ الأتراك منذ هذه الفترة في إعادة تنظيم الطوائف غير المسلمة. وبالرغم من أنه كانت توجد بالدولة قبل القرن التاسع عشر مؤسسة خاصة ببحث أوضاع غير المسلمين، إلا أن هذه المؤسسة لم تكسب طابعا رسمياً إلا منذ هذه الفترة. ويفيد أحد المصادر التركية أن فرمان تعيين رئيس للحاخامات في عام 1835 صدر بناء على طلب اليهود، وهذا حتى يشعروا بالمساواة مع المسيحيين. وكما يبدو فإن سياسة الإصلاحات هذه كانت موجهة في المقام الأول إلى المسيحيين الذين رأت الدولة أنه من الضروري تحسين أوضاعهم. وأما اليهود فلم تتحسن أوضاعهم إلا بعد أن تحسنت أوضاع أبناء الأقليات المسيحية، وكان من الواضح أن اليهود لم يشكلوا أي مشكلة خاصة للدولة العثمانية.

وصدرت في عام 1839 «خطى شريف»، وبدأت منذ هذا الحين وبشكل

رسمي فترة التنظيمات، ولم تهدف السياسة العثمانية آنذاك إلى تحسين أوضاع غير المسلمين، ومنحهم المساواة في الحقوق مع المسلمين فحسب، وإنما كانت تهدف أيضا إلى تمكين السلطة من الإشراف على أوضاع الأقليات، خاصة أن السلطات كانت تنظر دائما بعين الحذر إلى المسيحيين الذين كانوا يتمتعون بتأييد القوى العظمى. وكانت الدولة ترى أن هذه الأقليات تعد من عوامل تهديد أمنها واستقرارها. أما أوضاع اليهود فقد كانت مطابقة لوضع المسيحيين، حيث كانت السلطات تطبق عليهم نفس السياسة التي تنتهجها تجاه المسيحيين، وكانت تتدخل في أحيان كثيرة لحماية اليهود من أذى المسيحيين بالدولة.

وجدير بالذكر أن هذا الفرمان لم يصدر خصيصا من أجل الأقليات إذ إنه تضمن بنودا أخرى خاصة بإصلاح الأوضاع في الجيش والقضاء وإدارة الدولة. وقد جاء في البند الخاص بغير المسلمين «إن رعايا سلطتنا السامية من المسلمين وغير المسلمين سينعمون بمكارمنا الملكية دون أي تمييز. وسيصبح الجميع آمنين على أنفسهم وممتلكاتهم».

وتناولت سائر بنود المرسوم الإصلاحات الخاصة بأمن الفرد والحفاظ على ممتلكاته، والتغيرات الخاصة بقوانين الضرائب، وحق المساواة بين المجتمع في الخدمة بالجيش. وتعد كل هذه الإصلاحات، إلى حد كبير، استمرارا للسياسة التي كان محمد علي انتهجها إبان حكمه لسوريا وفلسطين من عام 1831 حتى 1839.

وقد استمرت مسيرة التحسن في أوضاع غير المسلمين في الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي تم بها إرساء الأسس التنظيمية للطوائف. فبعد أن قامت السلطات في عام 1835 بتعيين حاخام من القسطنطينية في منصب كبير حاخامات الدولة، فإنها قامت بسلسلة أخرى من التعيينات، فعينت حاخاما في كل مدينة من الدولة المهمة، والتي كان منها آنذاك أزمير وأدرنة وسالونيكا ودمشق والقدس وبغداد والقاهرة. وكان هؤلاء الحاخامات يتبعون كبير الحاخامات في القسطنطينية الذي أصبح منذ هذا الحين رئيسا لكل يهود الدولة.

وكان وجه الحداثة في كل هذه الإجراءات يكمن في أنه لم تكن توجد حتى ذلك الحين أية رابطة قانونية بين كل الطوائف اليهودية في الدولة

التي لم تكن لها أي قيادة مركزية (مع استثناء فترة احتلال العثمانيين للقسطنطينية في عام 1453م). ويجمع الباحثون، أنه لم يكن للطوائف اليهودية، بدءا من القرن السادس عشر وحتى فترة التنظيم، أي إطار مشترك يجمع فيما بينها سواء بموجب قرار من السلطة أو بموجب القيادة اليهودية الداخلية. أما وضع الطوائف المسيحية فقد كان مختلفا حيث كانت للكنائس المسيحية قيادة مركزية في القسطنطينية، ولم تحدث السلطات أي تغييرات على أوضاعها بل اعترفت بها بشكل رسمي إبان القرن التاسع عشر. وقد تمت المساواة بين أوضاع المسيحيين واليهود بالدولة بموجب سياسة التنظيمات، وأصدرت السلطات قرارا بمساواة اليهود بالمسيحيين، لأن اليهود كانوا يرغبون في التشبه بالمسيحيين الذين كانوا يحظون آنذاك بتأييد القوى الأوروبية. وقد شعر اليهود أن حصولهم على حق المساواة مع المسيحيين سيؤدي إلى تحسين أوضاعهم بالدولة العثمانية. والجدير بالذكر أن اعتراف السلطة في منتصف القرن التاسع عشر بوجود قيادة مركزية ليهود الدولة لم يؤدّ إلى ظهور هيراركية (سلطة دينية) يهودية في الحال، وإنما أضر، في المقابل، بالحكم الذاتي الذي كان يتمتع به اليهود حتى ذلك الحين. والجدير بالذكر أن قوانين انتخاب كبير الحاخامات وقيادة الطوائف اليهودية لم تدخل دائما إلى حيز التنفيذ، كما لم تحرص السلطة دائما على تنفيذها.

وقد شاعت في الأربعينيات ظاهرة استغلال الامتيازات الأجنبية في كافة مدن الدولة العثمانية، وأدت الحماية التي قدمتها القنصليات الأجنبية لرعاياها إبان القرن التاسع عشر إلى تزايد قوة الامتيازات وإلى ظهور مجموعة من الأفراد حظيت بوضع أفضل من النواحي القانونية والاجتماعية والثقافية، واستفادت أعداد كبيرة بحماية القنصلية الإيطالية، خاصة أن معظمهم كانوا من التجار اليهود بإيطاليا، وفي فلسطين ساعدت الامتيازات الأجنبية على تزايد قوة المستوطنين اليهود الأشكناز.

وقد تحسنت العلاقة في مرحلة لاحقة بين السلطة العثمانية والطائفة اليهودية، وتجلت مظاهر هذا التحسن في إصدار السلطات العثمانية لفرمان أدان الحادثة التي تعرض لها يهود دمشق في عام 1840. وقد نص هذا الفرمان صراحة على أن اليهود من رعايا الدولة العثمانية، وأنهم ينعمون

بكافة الحقوق التي ينعم بها الآخرون بموجب دستور 1839، وقد ورد في الفرمان: «ليس من الممكن أن نسمح باضطهاد وتعذيب الشعب اليهودي (الذي اتضحت براءته) ولذلك سينعم اليهود بموجب «خطى شريف» (مرسوم الشريف) بكل الحقوق الممنوحة للشعوب الخاضعة لسيطرتنا»، وأكد رئيس الوزراء العثماني خلال الأعوام 1834 و1846 أن السلطة مازالت تتعهد بالحفاظ على حقوق اليهود، وأصدرت السلطة في عام 1854 بيانا بمناسبة زيارة مندوب عائلة روتشيلد للسلطان ورد فيه أن السلطة العثمانية تحافظ على حقوق اليهود.

ووصلت سياسة الإصلاحات إلى أوج قوتها في عام 1856 الذي شهد صدور دستور الإصلاحات الذي يعرف باسم «خطى همايون» (مرسوم سلطان)، الذي صدر بعد انتهاء حرب القرم التي وقفت خلالها القوى الأوروبية بجانب تركيا في حربها ضد روسيا.

وقد أملت هذه القوى، في الواقع، مضمون هذا الدستور الذي حدد وضع غير المسلمين بالدولة، وكان هذا الدستور بمنزلة استتمرار لسياسة الإصلاحات التي بدأت في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وجاء في مقدمة الدستور: «إن الفرمان يحافظ على أرواح وممتلكات كل الرعايا وأبناء كل الديانات دون أي تمييز فيما بينهم، وأنه من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ بنود الفرمان». وتضمن الدستور بشكل مفصل حقوق الأقليات الدينية، وحقهم في التمثيل بمؤسسات الدولة، كما أقر أنه يتعين على كل طائفة أن تقيم مجلسا خاصا بها يتولى إدارة شؤونها، وأن يخضع هذا المجلس لإشراف الحكومة، ومنح هذا الدستور الصلاحيات اللازمة لرؤساء الطوائف، سواء كان هذا الرئيس بطريركا أو حاخاما، وكان هذا الرئيس يعين كما هو معروف من قبل السلطة، كما جاء بالدستور أن ممتلكات أبناء الأقليات لن تتعرض إلى أي ضرر، وأنه سيتم السماح لهم بإصلاح المعابد والكنائس والمدارس والمستشفيات والمقابر وغيرها، وأنه ستمحى من كل الوثائق الرسمية للدولة أي إشارات تنطوي على أي تمييز ضد الأقليات، وأنه سيحق لأبناء الأقليات العمل في الأجهزة الحكومية بما يتماشى مع مؤهلاتهم، والالتحاق بالمدارس الحكومية سواء العسكرية منها أو المدنية، وأنه سيحق لكل طائفة تأسيس مدارس خاصة بها، وأن الحكومة

ستكتفي بالإشراف على مضمون المناهج التعليمية في هذه المدارس. وأقر الدستور أن المحاكم المختلطة ستُكلف بمهمة بحث القضايا التجارية أو الجنائية الخاصة بالنزاع بين أبناء الطوائف الدينية المختلفة، أما القضايا الخاصة بكل طائفة على حدة فقد أقر الفرمان أن محاكم كل طائفة ستكلف ببحثها.

وكان من أهم بنود هذا الفرمان، البند الذي تم بموجبه إلغاء ضريبة الجزية التي كان يتعين على غير المسلمين تسديدها للدولة، وكانت هذه الضريبة من أبرز مظاهر التفرقة بين المسلمين وبين غير المسلمين. ومع هذا، فبالرغم من أن إلغاء هذه الضريبة كان يوحي بأن الدولة تحرص على منح المساواة في الحقوق لكل رعاياها، فإن السلطات فرضت على غير المسلمين ضريبة «بدل العسكرية» التي كان يتم دفعها من أجل الإعفاء من الخدمة العسكرية بالجيش العثماني، وكانت هذه الضريبة في واقع الأمر شديدة الشبه بضريبة الجزية التي كانت قد ألغيت.

والجدير بالذكر أن دستور عام 1856 لم يتضمن أي ذكر صريح لليهود، ولكنه تضمن في المقابل ذكرا صريحا للمسيحيين، ويدل هذا الأمر على أن هذه الإصلاحات كانت موجهة في المقام الأول إلى المسيحيين، ويدل أيضا على أن اليهود الذين كانو يشكلون أقلية غير مهمة بالدولة لم يشغلوا مكانة بارزة في فكر الدولة عند صياغتها لبنود الإصلاحات.

ومازالت هناك العديد من القضايا والتساؤلات المهمة التي لم يجد الباحثون لها حتى يومنا هذا حلاً، ومن بين هذه القضايا: إلى أي مدى تم تنفيذ هذه الإصلاحات، وفي أي أجزاء من الدولة تم تنفيذ الإصلاحات؟

وعلى كل حال فمن الواضح أن ضريبة «بدل العسكرية» فُرضت في كافة أنحاء الدولة بدلا من ضريبة الجزية، وأن غير المسلمين شاركوا بشكل عام في المجالس الدينية والإقليمية، وأنه طرأ تحسن ملموس على الأوضاع القانونية لأبناء الأقليات في كل بلدان الدولة. ومع هذا فقد سادت في الأقاليم التابعة للدولة، وخاصة في سوريا، حركة معارضة قوية لسياسة الإصلاحات،حيث تزعم، على سبيل المثال، السكان العرب والمسلمون في سوريا-التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية والتي نعم بها المسيحيون برعاية القنصليات الأجنبية-حركة المعارضة لمبدأ منح المساواة في الحقوق

للمسيحيين، خاصة أن المسلمين رأوا أن منح المساواة لخصومهم يهدد مصالحهم. وفيما يتعلق بمسألة تعيين السلطات لرؤساء حاخامات اليهود في القسطنطينية أو في سائر الأقاليم بالدولة فإن قرارات التعيين هذه لم تخرج دائما إلى حيز التنفيذ، حيث إن اليهود لم ينجحوا دائما في جمع الأموال اللازمة لتنفيذ قرار تعيين رئيس لحاخامات الدولة. أما في تركيا فقد نفذت الحكومة العديد من بنود الفرمان، ولذلك فقد اشتغل المسيحيون واليهود في الأجهزة الحكومية، وبالمدارس والجيش.

وكان من أهم بنود الإصلاحات الصادر في عام 1856 ذلك البند الذي دعا إلى إقامة مؤسسات ذات طابع أكثر حداثة وديمقراطية في أوساط الطوائف، ولذلك فقد سنت الحكومة فيما بعد العديد من القوانين الخاصة بتنظيم بنية كل طائفة، فأصدرت الحكومة في عام 1860 قانونا خاصا بتنظيم الطائفة اليونانية، وأصدرت في عام 1862 قانونا خاصا بتنظيم الطائفة الأرمينية، وقانونا لليهود في عام 1865. ولم يصدر هذا القانون إلا بعد أن انتهت الدولة من إعداد كل القوانين الخاصة بالمسيحيين، وبعد أن ضغط المستنيرون من اليهود، الذين عارضوا قيادة الحاخامات التقليدية، على الحكومة لإصدار قانون خاص بهم، وحدد هذا القانون البنية التنظيمية للطائفة اليهودية بشكل مشابه للطائفة الأرمينية أكثر من تشابه مع القانون الخاص بالطائفة اليونانية.

وتضمن هذا القانون خمسة فصول، وتناول الفصل الأول طريقة انتخاب كبير الحاخامات، وأقر نفس الفصل أن كبير حاخامات اليهود في القسطنطينية سيتولى مهام الإشراف على كل القضايا الخاصة بيهود الدولة، ونص المرسوم على أنه من الضروري أن يكون كبير الحاخامات من أبناء الجيل الثالث لرعايا الدولة، وكما هو معروف فإن السلطة العثمانية فصلت الحاخام شموئيل حاييم الذي كان الرئيس الثاني ليهود الدولة في عام 1837 بعد أن اتضح لها أنه من رعايا النمسا، ووفقا لنفس المرسوم كان من الضروري ألا يقل عمر الرئيس عن ثلاثين عاما وألا يتجاوز سبعين عاما.

وأقر هذا الفصل أيضا طريقة انتخاب كبير الحاخامات، ودعا هذا المرسوم إلى قيام لجنة الشؤون الدينية بالطائفة باختيار خمسة مرشحين من بين كل حاخامات اليهود بالدولة، وأن تتولى اللجنة العامة المكونة من

مائة وعشرين عضوا مهمة اختيار رئيس الحاخامات من بينهم، وكانت هذه اللجنة تضم ثمانين عضوا من القسطنطينية وأربعين عضوا من كافة أقاليم الدولة.

وحدد الفصل الثاني مهام رئيس الحاخامات وكان على رأسها ضرورة العمل بما يتماشى مع قوانين الدولة، ومع القرارات التي تتخذها لجان الطائفة، ولكن المرسوم منحه في نفس الوقت حق اتخاذ بعض القرارات بمفرده خاصة في القضايا العاجلة، وحق فصل وتعيين أعضاء اللجان، وحظر الدستور قيامه بتعيين أي فرد من عائلته في المناصب المهمة، وألزمه بأن يكون مكتبه في منطقة يهودية حتى يصبح بمقدور اليهود التوجه إليه دون تعرضهم إلى أي عناء، ونص الدستور على أنه يحق للجان فقط بحث الاتهامات الموجهة إليه. أما راتبه ونفقات مكتبه فقد أقر القانون أنه سيتم صرفها من صندوق الطائفة، وأوضح المرسوم أنه في حالة وفاة رئيس الحاخامات أو فصله من منصبه فإنه يحق للجان انتخاب نائبه، ولكن المرسوم أعطى للسلطة حق التصديق على تعيينه.

وتناول الفصل الرابع من هذا المرسوم اختصاصات لجنة الشؤون الدينية، وحدد أن مهام هذه اللجنة ستقتصر على الإشراف على القضايا الدينية، وأن قادتها سيكونون على اتصال دائم بحاخامات اليهود في كل المناطق.

وتناول الفصل الخامس اختصاصات لجنة الشؤون الدنيوية المكلفة ببحث القضايا التي تمس الحياة اليومية لليهود، ونص هذا الفصل على أنه من الضروري أن تكون لهذه اللجنة علاقات قوية مع السلطة، وورد في أحد بنود هذا الفصل «أنه من الضروري أن يكون أعضاء هذه اللجنة من الأشخاص الذين تثق فيهم السلطة».

وحينما صدر دستور 1865 كانت الطائفة اليهودية تعيش تحت رعاية السلطة العثمانية، وكان شأنها شأن الطائفة المسيحية، وكان من أهم التغييرات التي أحدثها هذا الدستور في المجتمع أنه قد ضعفت مكانة الحاخامات في المجتمع اليهودي، وتزايدت قوة رؤساء الطائفة، كما كان من بين المتغيرات أيضا أن الدستور أدى إلى تزايد حجم تدخل السلطة في شؤون الطائفة مما أضر بطبيعة الحال بحق الحكم الذاتي الذي نعم به اليهود طيلة الفترة السابقة لصدور الدستور، وبمكانة القيادة اليهودية في

أوساط يهود الدولة، أما عن وضع كبير الحاخامات في القسطنطينية فقد كانت السلطة العثمانية ترى أنه الرئيس الفعلي لكل يهود الدولة، وأنه يلعب دور حلقة الوصل الرئيسية بين السلطة وبين يهود الدولة، ومع هذا لم يكن لكبير الحاخامات في القسطنطينية في واقع الأمر أية صلاحيات دينية إذ أن آراءه الدينية لم تكن ملزمة لسائر اليهود.

وفي حقيقة الأمر لم يتم تنفيذ كل بنود الدستور في كافة أرجاء الدولة، وذلك باستثناء مدينة القسطنطينية من هذا الوضع. ويعتمد الباحثون في تصورهم هذا على أحد الخطابات التي بعث بها قادة الطائفة اليهودية السفاردية في القدس في عام 1914 إلى الحاخام حاييم ناحوم الذي تولى في ذلك الحين منصب كبير الحاخامات اليهود في القسطنطينية. وكان من بين ماجاء في هذا الخطاب الذي نُشر أخيرا: «كنا سنشعر بسعادة بالغة إذا ما طبقت قوانين الثالث والعشرين من شهر شوال 1281هـ (1865م) على كل يهود الدولة العثمانية وليس فقط في القسطنطينية.

وكان من أبرز التغييرات القانونية التي حدثت في أعقاب صدور دستور 1865 أن الدولة منحت رعاياها من غير المسلمين ومن غير العثمانيين حق شراء الأراضي في الدولة العثمانية. وفي الحقيقة كان يحق دائما لليهود منذ نشأة الإسلام شراء الأراضي وبيعها، ومع هذا فقد بذلت بضع محاولات لتقييد حرية اليهود في هذا المجال، ولكن عهد محمد علي شهد تحسناً ملموساً في هذا المجال. وتفيد نتائج الأبحاث الحديثة أن اليهود اعتادوا إبان فترة الحكم العثماني تسجيل الأراضي وسائر ممتلكاتهم في المحاكم الشرعية الإسلامية، وكانوا يسجلونها على أنها أوقاف مقدسة خاصة بهم، ونجحت القوى الأوروبية في أعقاب حرب القرم في أن تحصل من العثمانيين على حق السماح للرعايا الأوروبيين بشراء الأراضي والعقارات في الدولة، وكانت هذه الموافقة هي التي أتاحت فيما بعد فرصة شراء الأراضي في فلسطين.

وتزايدت إبان عقد السبعينيات بالقرن التاسع عشر قوة الاتجاهات الداعية لمنح السكان من غير المسلمين حق المساواة فحظي اليهود، على سبيل المثال، منذ عام 1876م بحق التمثيل في البرلمان العثماني الذي أقيم في نفس الفترة، كما اشتغل اليهود إبان نفس الفترة في المجالس المدنية

والإقليمية، وشغل البعض منهم مناصب قيادية عامة في أوساط الدوائر الحكومية والجيش، كما عمل اليهود أيضا في المحاكم التجارية التي أقيمت خصيصا لبحث قضايا الرعايا الأجانب. وعلى كل حال فمن الملاحظ أنه في الوقت الذي سعى فيه المسيحيون بالدولة العثمانية إلى العمل بالمؤسسات العثمانية والاندماج بها فإن اليهود لم يحرصوا بشكل عام على الاندماج في المؤسسات العثمانية.

اليهود والثورة

ظهرت في تركيا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر أولى بوادر ثورة تركيا الفتاة التي أدت إلى ظهور تركيا الحديثة، وكان لليهود وجود في التنظيمات السرية للثورة التي انتشرت في كافة المدن التركية، وخاصة في سالونيكا والقسطنطينية، وكان هؤلاء اليهود من الشباب اليهودي المستنير الذي تلقى تعليمه في مدارس «الإليانس». وقد أثار الوجود اليهودي في التنظيمات السرية ردود أفعال عديدة، مما دفع بعض الدبلوماسيين الأوروبيين والكتاب الأتراك اليمينيين إلى اتهام اليهود بأنهم يتحملون مسؤولية فساد السلطة وانهيار نظام السلاطين، بل وزعم الدبلوماسيون الغربيون وبعض الصحفيين أن هذه الثورة ليست إلا مؤامرة يهودية، كما رأت بعض الدوائر الأوروبية أن اليهود نفذوا هذه الثورة بغرض إخراج بريطانيا من تركيا، ورأت الصحافة العربية آنذاك أن هناك صلة وثيقة بين هذه الثورة وبين اليهود، وسرعان ما استغل البعض حقيقة انتماء المحامي اليهودي عمانويل كاراسو إلى صفوف الثورة لإثبات مدى ارتباط اليهود بهذه الثورة.

وقد ذكر أحد الدبلوماسيين البريطانيين في ذلك الحين: «تقلد اليهود منذ نشوب ثورة 1908 مكان الصدارة في الحياة السياسة بتركيا، ويشغلون الآن أيضا مكانة مهمة في أوساط الدوائر التركية الحاكمة».، واتهم دبلوماسي بريطاني آخر اليهود بأنهم يشاركون في كل الثوارت، وحذر الأتراك من خطر تزايد قوة اليهود.

أما اليهود فقد رأت أعداد كبيرة منهم أن الثورة ستؤدي إلى تحسين أوضاعهم، فنشر الكثيرون منهم مقالات عديدة في الصحف التركية أعربوا

فيها عن تأييدهم للثورة، ووزع البعض منهم منشورات دعت الطوائف اليهودية إلى تأييد هذه الثورة. كما أعرب اليهود بعد أن تزايدت في هذا الحين حدة الصراع التركي اليوناني عن تأييدهم الكامل لتركيا، لا سيما أنها تبنت دائما موقفا طيبا تجاههم منذ خروجهم من الأندلس، علاوة على أنها عملت منذ القرن التاسع عشر على تحسين أوضاعهم، بالإضافة إلى أن تجربتهم المريرة مع اليونانيين جعلتهم يتخوفون من انتصار اليونانيين على تركيا ومن ثم الخضوع لسيطرتهم. وكان من بين مظاهر تبني العثمانيين لموقف طيب تجاه اليهود أنهم احتفلوا في عام 1892م، على سبيل المثال، بذكرى خروج اليهود من الأندلس واستيطانهم في تركيا، ونظمت السلطات آنذاك احتفالات ضخمة شارك فيها مندوبون عن كل المؤسسات والهيئات التركية. وكان من بين مظاهر تأييد اليهود لتركيا إبان حربها مع اليونان أن حاخامات الطوائف اليهودية وزعماءها نشروا مقالات كثيرة أعربوا فيها عن تأييدهم الكامل لتركيا.

وفيما يتعلق بموقف ثورة «تركيا الفتاة» تجاه الأقليات، فقد كان موقفا يشوبه التناقض، ففي الوقت الذي سعت فيه حركة «تركيا الفتاة» بوصفها حركة ثورية إلى منح المزيد من الحقوق للسكان ماداموا يتبنون موقفا مخلصا للدولة العثمانية فقد تبنى قادتها الذين تأثروا بفكر الحركات القومية الأوروبية موقفا سلبيا تجاه كل الأقليات غير التركية في الدولة فسن قادة هذه الثورة بعض مضي عام واحد على قيامها قانونا ألزم كل رعايا الدولة بمن فيهم اليهود بالالتحاق بالجيش مما أجبر آلاف اليهود على الالتحاق بالجيش التركي، ولكن أعدادا كبيرة منهم فرت إلى الخارج بعد صدور هذا القانون.

وشهدت السنوات الأولى من القرن العشرين تدهورا ملحوظا في أوضاع الأجانب الذين كانوا يتمتعون حتى ذلك الحين، برعاية وامتيازات القوى الأجنبية، فقد صادرت تركيا بعد الحرب التركية-الإيطالية التي نشبت في عام 1911 ممتلكات أعداد كبيرة من اليهود الذين من أصل إيطالي، أو الذين كانوا من رعايا إيطاليا، والذين أقاموا في القسطنطينية وسالونيكا وأزمير وحلب، كما شهدت نفس الفترة في كل من سوريا وفلسطين تعرض أبناء الأقليات غير المسلمة لاضطهاد الحكام المحليين، وكان هذا الاضطهاد

نتيجة لتزايد قوة الاتجاهات القومية في هذه الفترة.

وظهرت في أوساط اليهود بعد أن قل تحمسهم لثورة «تركيا الفتاة» بعض الاتجاهات التي فضلت الانضمام للحركة القومية اليهودية على الانضمام للحركة العثمانية، ومع هذا واجهت الأنشطة الصهيونية في تركيا بعد قيام الثورة معارضة من قبل المؤسسات اليهودية التي تخوفت من رد فعل السلطات إزاء النشاط الصهيوني، خاصة أن السلطات الثورية تعاملت بيد من حديد إزاء كل الحركات القومية بما فيها الحركة الصهيونية. وقد تخوفت السلطات التركية آنذاك من وجود أي علاقة بين الحركة الصهيونية بتركيا وبين الجهات الخارجية، أما عن فعالية الأنشطة التي قام بها قادة الحركة الصهيونية في القسطنطينية فإنها لم تنجح في تشجيع اليهود الأتراك على الهجرة إلى فلسطين والاستيطان بها.

وقد تضمنت اتفاقية لوزان (1923م) التي اعترفت بموجبها القوى الأوروبية بحدود تركيا في العصر الحديث بنودا خاصة بوضع الأقليات غير المسلمة في تركيا، فمنحت هذه البنود المساواة في الحقوق لأبناء الأقليات غير المسلمة، واعترفت أيضا بحق الأقليات غير المسلمة في العيش كأقلية آمنة، ومع هذا تنازل اليهود الأتراك في عام 1926م عن حقهم في العيش كأقلية آمنة، وفضلوا العيش كمواطنين أتراك، الأمر الذي جعل السلطات التركية تتبنى موقفا أفضل تجاههم بالمقارنة بموقفها تجاه الطوائف المسيحية، ومع هذا فلم تسمح السلطات التركية لليهود بإنشاء مدارس خاصة بهم أو تدريس اللغة العبرية، ومن هنا ظهر جيل جديد من يهود تركيا لا يعرف شيئا عن الثقافة العبرية.

وتزايدت إبان الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين قوة الاتجاهات القومية في كل من تركيا واليونان، وكان من بين مظاهر التحولات القومية التي حدثت آنذاك أن سالونيكا خضعت منذ عام 1913 تحت سيطرة اليونان (ولكن سالونيكا لم تنضم بالكامل إلى اليونان إلا في عام 1922)، وقد عاشت الطوائف اليهودية في ذلك الحين تحت حكم أنظمة مختلفة ومتصارعة فيما بينها، كما شهدت تركيا في هذا الحين تزايد قوة الاتجاهات الداعية إلى التخلص من سيطرة أبناء الأقليات على المناصب الاقتصادية والإدارية والتعليمية المهمة، وظهرت في الصحف التركية في هذا الحين

مقالات عديدة معادية لليهود طالب بعضها بعدم السماح لليهود بدخول تركيا.

وقامت في الأجزاء الأوروبية من تركيا في الثلاثينيات مظاهرات، وظهرت كذلك كتابات عديدة معادية لليهود. ففي منطقة أدرنة والمناطق المحيطة بها في عام 1934 تعرضت منازل اليهود ومحالهم للسرقة والنهب، مما أجبر آلاف اليهود على الفرار إلى سائر المناطق التركية وإلى البلدان الأخرى. وتفيد نتائج أحد الأبحاث الحديثة التي نشرها الدكتور أ.ليفيي أن الدوائر المعادية لليهود نجحت في إثارة مشاعر أعداد كبيرة من السكان، ولكن الحكومة التركية واجهت بيد من حديد كل المتمردين، وأسفرت كل هذه الاضطرابات عن هجرة آلاف اليهود من تركيا، وعن تدهور أوضاعهم القانونية والأمنية بالمقارنة بحالة الاستقرار التي نعموا بها في ظل الحكم العثماني.

وشكل اليهود في سالونيكا، وحتى سقوطها تحت الاحتلال اليوناني عشية الحرب العالمية الأولى، غالبية سكان المدينة التي حظيت خاصة في العصر الحديث باهتمام العديد من الدوائر العالمية سواء من اليونانيين أو البلغاريين أو النمساويين أو اليهود الذين سعت أعداد كبيرة منهم في سالونيكا وبالتعاون مع الاتحاد الصهيوني إلى تحويل هذه المدينة إلى مدينة دولية يحظى سكانها من اليهود بالحكم الذاتي. وتفيد الخطابات التي بعث بها يهود سالونيكا إلى «الاتحاد الصهيوني العالمي» خلال عامي 1912 و1913 أن يهود هذه المدينة تخوفوا آنذاك من انتقال السلطة في هذه المدينة إلى أيدي اليونانيين، وأنهم فضلوا انتقال السلطة إلى أيدي البلغاريين، خاصة أنهم تصوروا أن انتقال السلطة إليهم سيتيح لهم فرصة الحفاظ على مكاسبهم الاقتصادية والتجارية. وجاء، على سبيل المثال، في أحد الخطابات التي بعث بها داوود بلورنطين إلى إدارة الاتحاد الصهيوني في برلين في عام 1912:

«ستنعم سالونيكا في حال تدويلها بالرخاء الاقتصادي إذ ستحظى بتأييد العديد من الدول، ولن تصبح ساحة للنزاعات والخلافات التي لاحد لها، ومن الممكن أن تصبح مستودعا لمعظم بلدان البلقان، ومن الممكن أن يكون هذا الأمر حلا مثالياً لصالح اليهود». ومع هذا فقد انتقلت سالونيكا إلى

سيطرة اليونان بعد الحرب العالمية الأولى مما أدى إلى تدهور أوضاع اليهود، كما تسببت الهجرة اليونانية الضخمة إلى المدينة في تدهور أوضاع اليهود الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة. وقد سنت السلطات اليونانية في العشرينيات عدة قوانين معادية لليهود، كما صادرت السلطات آنذاك أراضي وممتلكات اليهود، وحظرت على اليهود العمل يوم الأحد مما أجبرهم على إغلاق محالهم ليومين متتاليين خاصة أن اليهود لم يكونوا يعملون يوم السبت، كما منعت بعض القوانين المحاكم من البت في القضايا الخاصة بالمواريث، ولذلك أضطر اليهود للوقوف أمام المحاكم المدنية لبحث القضايا الخاصة بالزواج، وحظرت السلطات على اليهود استخدام اللغات الأجنبية في حساباتهم. وتشكلت في سالونيكا في عام 1927 رابطة معادية لليهود نظمت حملة مقاطعة للسلع اليهودية، وظهرت في نفس الفترة صحيفة «مقدونيا» المعادية لليهود والتي تولى أحد القساوسة رئاسة تحريرها، وكان من بين مظاهر عداء هذه الجريدة لليهود أنها حرصت دائما على نشر «بروتوكولات حكماء صهيون»، علاوة على أنها لم تتوقف عن انتقاد اليهود. وأخذت هذه الانتقادات في الثلاثينيات شكلا عنيفا للغاية حيث دمر بعض المعادين لليهود في عام 1930 إحدى المقابر اليهودية، كما نظم البعض منهم في عام 1931 مذبحة ضد اليهود في أحد أحياء سالونيكا، وعرفت هذه المذبحة باسم «مذبحة كمبول»، وشهدت نفس الفترة صدور العديد من القوانين المعادية لليهود مما أجبر الكثيرين منهم على الهجرة إلى فلسطين وإلى بلدان أخرى.

وسقطت سالونيكا في شهر أبريل عام 1941 تحت احتلال الألمان، الذين اتخذوا بعد احتلالهم المدينة العديد من الإجراءات المعادية لليهود كان من بينها منعهم من إصدار أي صحف خاصة بهم، ومصادرة الممتلكات اليهودية وتدمير المقابر اليهودية القديمة، وقيامهم في عام 1942 بحشد يهود سالونيكا في أحد المعسكرات وإرسالهم من هناك إلى معسكرات الإبادة الألمانية.

أما عن يهود سوريا فقد تعرضوا في بعض الأحيان إبان الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين لبعض ردود الأفعال من قبل السكان، لتزايد حدة النزاع العربي اليهودي، وكان من بين مظاهر ردود الأفعال هذه قيام السلطات بوقف الأنشطة الصهيونية في سوريا.

ويتضح من كل ما تقدم أن القرن العشرين شهد تدهورا واضحا في أوضاع اليهود القانونية والأمنية في كل من تركيا واليونان وسوريا، هذا بالمقارنة بأوضاعهم الطيبة إبان القرن التاسع عشر، ولاشك في أن ظهور الكيانات القومية في العصر الحديث، كما حدث في أوروبا هو الذي أدى إلى تدهور أوضاع اليهود.

علاقات اليهود بالمجتمع المحيط بهم

اتسمت علاقات اليهود بالمجتمع المحيط بهم طيلة الفترة الواقعة بهم القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر بقدر كبير من الاستقرار، وكانت أماكن العمل طيلة هذه الفترة تجمع اليهود بإخوانهم من المسيحيين والمسلمين، وكان أبناء هذه الطوائف يلتقون معا آنذاك خارج العمل أيضا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نتائج الأبحاث الحديثة أثبتت أن يهود الدولة العثمانية تأثروا إلى حد كبير بكافة فنون المجتمع الإسلامي، كما تسللت بعض مظاهر هذا التأثير إلى عالم الممارسات الدينية اليهودية، وأخذ اليهود في فنونهم العديد من الموتيفات الإسلامية والمسيحية التي كانت سائدة في الدولة العثمانية وإيطاليا. وفي حقيقة الأمر، فإن استقرار السلطة العثمانية والأوضاع الاقتصادية بها كانا يكفلان دائما استقرار العلاقات بين اليهود والمجتمع، ومع هذا طرأت إبان القرن التاسع عشر تغييرات ضخمة على علاقات اليهود بالمجتمع.

ولم يحافظ المسيحيون بالدولة الذين كانوا ينعمون آنذاك بتأييد القوى العظمى والذين كانوا على قدر كبير من القوة في كافة مدن الدولة على علاقاتهم السوية مع الدولة العثمانية أو مع السكان، ولاشك أن الهزائم العسكرية والسياسية التي لحقت بالدولة آنذاك، والأزمات الاقتصادية التي حلت بها، وحركة الصحوة القومية التي نشأت في أوساط الأرمن واليونانيين تسببت في تزايد حدة الاستقطاب بين الجماعات المختلفة بالدولة العثمانية. أما عن الصراع الطائفي الذي ساد آنذاك فإنه نشب فقط بين المسلمين والمسيحيين، وفيما يتعلق باليهود الذين كانوا يؤيدون السلطة والذين كانوا يحظون في المقابل بعطفها فإنهم تعرضوا لاضطهادات عديدة من قبل المسيحيين الذين نجحوا في هذه الفترة في إخراج اليهود من المجالات

التي كانوا يسيطرون عليها، فنجح المسيحيون، على سبيل المثال، في السيطرة على مجال المعاملات المالية، وصناعة النسيج، والتجارة الدولية، وهي المجالات التي عرف عنها سيطرة اليهود عليها.

وكان من بين مظاهر تزايد تأثير أوروبا في الدولة العثمانية أن العصر الحديث شهد تزايد قوة مشاعر العداء لليهود، تلك المشاعر التي لعب السكان المسيحيون بالدولة آنذاك دوراً رئيسيا في نقلها إلى الدولة، واستغلت الكنائس اليونانية والأرمينية سيطرة مشاعر العداء لليهود على أتباعها الذين كانوا من الفقراء والجهلة لتوحيد صفوفها في مواجهة السلطات العثمانية، واستخدمت هذه الكنائس اليهود كبش فداء في صراعها ضد السلطة.

وكانت المذابح التي تعرض لها يهود الدولة على أيدي المسيحيين إبان القرن التاسع عشر من أبرز مظاهر العداء المسيحي لليهود، وبينما شهدت الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر تعرض يهود الدولة إلى حوادث قليلة للغاية، ووقوف السلطات بشكل دائم بجانب اليهود وتأييدها لهم إلا أن هذه الحوادث أصبحت كثيرة الحدوث في القرن التاسع عشر للدرجة التي يمكننا فيها قول إن هذه الفترة شهدت وقوع حادثة كل عام ضد اليهود، وكانت هذه الحوادث تقع عادة في المدن التي كان المسيحيون يشكلون فيها غالبية السكان، وكانت تقع إبان أعياد الفصح إذ كانت تنتشر آنذاك عادة شائعات مفادها أن اليهود يختطفون أطفال المسيحيين لشرب دمائهم، فكان المسيحيون يقومون بالاعتداء على اليهود والتنكيل بهم، وكانت مذبحة أزمير في عام 1872 واحدة من أشهر هذه المذابح، وكان من بين مظاهر التنكيل قيام المسيحيين في القسطنطينية في عام 1870 بالتفتيش في حقائب التجار اليهود بحثا عن أطفال المسيحيين الذين اختفوا في ظروف غامضة، وقيام المسيحيين في عام 1872 في جزيرة مرمرة بتدمير أحد المعابد اليهودية وإطلاق النار على السكان اليهود، والتنكيل على مدى عدة أشهر باليهود. وتدخلت السلطات العثمانية آنذاك وبمساعدة السلطات المحلية لإنقاذ اليهود، وأصدرت فرمانا أدان هذه المذابح. وكان من بين هذه الفرمانات ذلك الفرمان الذي أدان حادثة دمشق التي راح ضحيتها مئات اليهود.

وانتشرت في المدن التركية واليونانية إبان القرن التاسع عشر الكتابات المعادية لليهود، والتي كانت شديدة الشبه بالكتابات المعادية لليهود التي صدرت في أوروبا، كما ترجمت في هذه الفترة بعض الكتابات اليونانية المعادية لليهود إلى لغات بلدان البلقان وإلى لغات أوروبية عديدة، وأثرت هذه الكتابات بطبيعة الحال تأثيرا ضخما في صانعي الرأي العام الأوروبي الذين كان معظمهم من رجال الدين.

وأعرب القناصل الأوروبيون آنذاك عن تأييدهم لليهود، ولكن كان القناصل الفرنسيون الكاثوليكيون أقل نشاطاً من القناصل الإنجليز والبروسيين البروتستانتيين الذين عملوا على توفير الأمن اللازم لليهود، حيث أرسلت إنجلترا، على سبيل المثال، في عام 1871 فرقاطة بحرية رابطت أمام سواحل أزمير قبل اقتراب عيد الفصح، واتخذت الحكومة الإنجليزية هذا الإجراء بناء على طلب اليهود الإنجليز الذين حرصوا على الحفاظ على أمن إخوانهم من اليهود في تركيا.

أما يهود سالونيكا فقد تدهورت أوضاعهم إبان القرن العشرين بشكل ملحوظ خاصة بعد أن هاجرت أعداد كبيرة من اليونانيين إليها، وشهدت هذه الفترة قيام اليونانيين بارتكاب مذابح عديدة ضد اليهود والتنكيل بهم.

وشهدت سوريا إبان القرن التاسع عشر تزايد حدة المواجهة بين المسلمين والمسيحيين، وبينما ارتكب في هذا الحين بضع حوادث ضد المسيحيين، فإن اليهود لم يتعرضوا آنذاك إلى أية أضرار، ومع هذا فقد عانت الطائفة اليهودية في سوريا كثيرا من حادثة دمشق الشهيرة ومن تلك الاضطرابات الحادثة التي وقعت في عام 1860م بين المسيحيين والمسلمين والتي اتهم المسيحيون خلالها اليهود بالتعاون مع المسلمين. وفي ظل هذا الوضع ألقت السلطات آنذاك القبض على عدد كبير من اليهود في دمشق، ولكن البعض الآخر منهم فر إلى خارج المدينة.، وقد تدخل يهود أوروبا آنذاك، لصالح يهود سوريا.

وحدثت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين العديد من المواجهات بين الجماعات الدينية والقومية المختلفة بالدولة العثمانية، وتتسم هذه الفترة أيضا بأن كل طائفة حرصت على الانغلاق على ذاتها، وهذا على خلاق الوضع الذي ساد من قبل، ومع هذا أدى انتشار فكر حركة التنوير

في أوساط المستنيرين من كل طائفة إلى تعاون أبناء الطوائف المختلفة، ولكن كانت هذه العلاقات مقصورة على المستنيرين منهم فقط، ونجح آنذاك عدد محدود من اليهود في تولي بضعة مناصب قيادية في الجيش والحكومة، وانضمت آنذاك الشخصيات اليهودية المستنيرة إلى التنظيمات السرية التركية التي أدت إلى نشوب ثورة تركيا الفتاة.

وكان لليهود أيضا دور لا بأس به في الحياة الثقافية، فنشر العديدون منهم مقالات عديدة في الصحف التركية، فنشر المؤرخ اليهودي افراهام جالانتي (الذي توفي عام 1959) عدة مقالات بالصحف التركية انتقد خلالها مساوىء النظام التركي القديم، كما انتقد أيضا مؤسسة الحاخامات اليهودية، ولكنه اضطر للهروب إلى مصر التي مكث بها بضع سنوات، ولكنه عاد فيما بعد إلى تركيا للمشاركة في ثورة تركيا الفتاة، كما عمل أستاذا بجامعة القسطنطينية، وانتخب فيما بعد عضوا بالبرلمان العثماني.

وكان موشيه كوهين-تخينالف (الذي توفي عام 1969) واحدا من أبرز الشخصيات اليهودية التي اندمجت في المجتمع التركي حيث كان واحدا من أهم زعماء الحركة القومية التركية. وكان تخينالف من نسل عائلة يهودية متمسكة بالتقاليد، وتلقى تعليمه في مدارس الإليانس في سالونيكا، وأنهى دراسته العليا في مدرسة للحاخامات وفي كلية القانون في القسطنطينية، كما كان عضوا بالمؤتمر الصهيوني التاسع الذي عقد في برلين في عام 1909، وقد رأى آنذاك أن الحل الوحيد للمشكلة اليهودية يتمثل في هجرة اليهود إلى فلسطين، وفي تمسكهم بهويتهم العثمانية، وكان تخينالف من دعاة التقارب اليهودي التركي، وكان من قادة الأيديولوجيا القومية التركية.

وكان ليهود سالونيكا التي كانت معقلا للثورة التركية وجود قوي في أوساط قيادات هذه الثورة، وشعر يهود هذه المدينة بسعادة بالغة عند نشوب هذه الثورة التي رأوا أنها ستتبع النهج الليبرالي الحديث في قيادة الدولة، وجاء في أحد المنشورات اليهودية التي وزعت في سالونيكا آنذاك والتي كانت بلغة اللادينو «اسعدوا ياإخواني، لقد جاء اليوم المنشود. يعيش الوطن. يحيا الضباط». وكان من أبرز الشخصيات اليهودية التي شاركت آنذاك في الثورة في سالونيكا: المحامي عمانويل كاراسوا الذي انتخب في

عام 1914 عضوا بالبرلمان، ويوسف موديانو الذي كان من أبرز الشخصيات التي لعبت دورا مهما في ضم المتطوعين لجيش الثورة. وكانت كل هذه الشخصيات تنتمي إلى طبقة المستيرين من اليهود. وبالرغم من أن هذه الطبقة كانت لها علاقات قوية ومستقرة مع أبناء الطبقات الأخرى، إلا أنها لم تكن على قدر كبير من الاندماج في المجتمع. وبالرغم من أن الإمبراطورية العثمانية أصدرت فرمانات عديدة حققت المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، إلا أن العلاقات بين أبناء الطوائف الدينية المختلفة إبان القرنين التاسع عشر والعشرين كانت على درجة كبيرة من السوء بالمقارنة بالأوضاع التي سادت فيما قبل.

ويمكننا القول إنه بينما أثرت الثقافة الإسلامية في ثقافة يهود الإمبراطورية العثمانية، إلا أن يهود الدولة لم يندمجوا بالكامل في حياة المجتمع الإسلامي. ولا نجد أيضا في كتابات يهود الدولة أي صدى لأزمة الهوية التي واجهها يهود أوروبا في هذا الحين، وكان سبب هذا الأمر أن يهود الدولة عاشوا إبان القرن التاسع عشر في عزلة عن بعضهم البعض، أضف إلى هذا أن السلطة العثمانية التي تخوفت من ظهور الحركات القومية التي ظهرت بها سعت إلى فصل الجماعات الدينية عن بعضها البعض.

وخلاصة الأمر أن القرن التاسع عشر شهد تحولات عديدة في أوضاع غير المسلمين بالدولة العثمانية، وأن تأثير القوى الغربية في الدولة العثمانية، وسعي الدولة إلى الحفاظ على مكانتها أديا إلى صدور فرمانات عديدة ساهمت في تحسين أوضاع غير المسلمين بها، ولاشك أن الفرمانات التي صدرت خلال عامي 1839 , و1856 كانت من أهم الفرمانات التي صدرت في تاريخها بخصوص غير المسلمين.

ولا شك أن منح المساواة في الحقوق ليهود الدولة تسبب في انهيار الأطر الطائفية التقليدية التي كانت قد بدأت في الانهيار منذ نهايات القرن الثامن عشر، أي إبان الفترة التي كانت تتدهور فيها أوضاعهم الاقتصادية والتي كانت تتزايد فيها حدة التوتر الاجتماعي في أوساط الطائفة.

وبالرغم من أن السلطات لم تنفذ كل بنود الفرمانات الداعية إلى المساواة إلا أن هذه المراسيم ساهمت في تحسين أوضاع بعض الجماعات اليهودية

خاصة تلك التي نعمت برعاية القوى العظمى وبالامتيازات الأجنبية، كما كان لتزايد قوة الأوروبيين بالدولة العثمانية أثره في اندماج اليهود بالمجتمع العثماني.

وقد ساهم يهود تركيا في العصر الحديث في ثورة تركيا الفتاة، ولكن لم تشارك أعداد كبيرة منهم في هذه الثورة. أما عن موقفهم تجاه الحركة الصهيونية، فبينما أيد البعض منهم الحركة الصهيونية، فإن البعض الآخر تبنى موقفا سلبيا تجاهها. وقد تدهورت أوضاع اليهود بعد أن تشكلت في المنطقة العديد من الكيانات القومية، وعانى اليهود في القرن العشرين من انتشار الحركات القومية في المنطقة، كما تعرضوا خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين إلى اضطهادات كثيرة، وتزايدت في هذا الحين قوة الضغوط التي كانوا يتعرضون لها.

وتزايدت إبان القرنين التاسع عشر والعشرين حدة التوتر بين الأتراك والعرب المسلمين وبين اليهود، وكانت الكتابات المعادية لليهود سلاحا فعالا في أيدي اليونانيين والأرمن في حربهم ضد الأتراك.

٩ الاتجاهات الحديثة

تعد حادثة دمشق التي وقعت في عام 1840 بمنزلة نقطة تحول مهممة في تاريخ اليهود في العصر الحديث، إذ تم في أعقاب هذه الحادثة وللمرة الأولى في التاريخ اليهودي استخدام كل الوسائل اليهودية والصهيونية التي من شأنها مساعدة يهود الشرق، وقد كان الاهتمام الذي أبداه يهود أوروبا بيهود الشرق في هذا الحين، والمساعدة التي قدموها لهم من أبرز مظاهر قوة العلاقة التي سادت بين يهود الشرق والغرب، وبالرغم من أنه هناككان قبل هذا الحين بعض الاتصالات بين الطوائف اليهودية في الشرق والغرب، إلا أن رد فعل يهود الغرب على هذه الحادثة شكّل نقطة تحوّل مهمة في تاريخ علاقاتهم.

ووقعت هذه الحادثة بعد أن اختفى في شهر فبراير عام 1840 القسيس توماس وخادمه المسلم، وبعد أن وجهت لليهود آنذاك تهمة قتل القسيس بغرض شرب دمه في عيد الفصح. ووقعت هذه الحادثة إبان الفترة التي سعت فيها القوى العظمى إلى تكثيف وجودها في المنطقة، والتي خيمت فيها روح التوتر على العلاقات الإنجليزية الفرنسية، إذ كان كل طرف ينافس الآخر على مكان الصدارة

في المنطقة، واستغل مندوبو فرنسا في دمشق فرصة اختفاء القسيس لإثارة الجماهير، فقام الفرنسيون باعتقال قادة الطائفة اليهودية في دمشق ووجهوا لهم تهمة قتل القسيس لأغراض خاصة بالعبادة.

وحينما نشر خبر الحادثة في إحدى الصحف الصادرة باللغة الفرنسية في أزمير، فإنه سرعان ما انتقل إلى الصحف الأوروبية، ولم تمض سوى فترة وجيزة على نشره حتى قام قادة المجتمع اليهودي في أوروبا بإدانة الحادثة، وكان من بين هؤلاء مندوبو مائلة روتشيلد، وإدولف كرمية الذي أصبح فيما بعد وزيرا بالحكومة الفرنسية، وموشيه مونتيفيوري، وهيرش ليرن (رئيس لجنة الموظفين الحكوميين في امستردام الذي أعرب كثيرا عن تأييده للاستيطان اليهودي في فلسطين)، وقادة الطوائف اليهودية في كل من إيطاليا وتركيا وألمانيا، وقادة لجنة مبعوثي الطوائف اليهودية في إنجلترا التي تولت مهمة تنظيم الأنشطة المناهضة للحادثة، وقام اليهود في نفس الحين بتنظيم حملة دبلوماسية وشعبية واسعة النطاق لإدانة الحادثة، ودعوا حكوماتهم لإدانتها.

وتوجه وفد من يهود أوروبا برئاسة كرمية ومونتيفيوري إلى المنطقة للالتقاء بالمسؤولين الأتراك الذين أصدروا بعد زيارة الوفد لتركيا فرمانا أدان المذبحة وأمرا بإطلاق سراح المتهمين من اليهود، وأشاع صدور هذا الفرمان إحساسا بالزهو في أوساط اليهود، وزاد من إحساسهم بالثقة في أنفسهم بوحدة اليهود.

ويشكل اهتمام الغرب بيهود الشرق، خاصة في أعقاب هذه الحادثة، نقطة تحول مهممة ليس فقط في تاريخ علاقة يهود الغرب بإخوانهم من اليهود في الشرق، وإنما في تاريخ فكر يهود الشرق الذين تعرفوا منذ هذا الحين على الفكر الأوروبي الحديث. وكما هو معروف فإن يهود الغرب لم يكتفوا بالتدخل إبان الأزمات فقط، وإنما عملوا على تقديم المساعدات الاقتصادية والسياسية ليهود الشرق والارتقاء بمستوى التعليم في مدارسهم وإنشاء بعض المؤسسات الخيرية الإنتاجية في أوساطهم.

وكانت الصحافة اليهودية في أوروبا وبلدان الدولة العثمانية إحدى الوسائل التي ساهمت في تقوية علاقات يهود أوروبا بيهود الشرق، فكانت الصحافة تنقل الأحداث التي يتعرض لها يهود الشرق فتثير بذلك اهتمام

اليهود الأوروبيين، وتدفعهم للعمل لصالح يهود الشرق. ورأت الشخصيات اليهودية المستنيرة أن يهود الشرق يعدون حقلا خصبا يستطيعون أن ينشروا فيه كل ما يشاءون من أفكار، ولذلك قامت أعداد كبيرة من الرحالة وأثرياء اليهود وقادة الطوائف اليهودية بأوروبا بزيارة يهود الشرق، وبتسجيل انطباعاتهم عن يهود الشرق في بعض أعمالهم، كما تضمنت تقاريرهم أيضا اقتراحات بشأن سبل حل المشكلات التي يواجهونها، ولم تخرج الانطباعات التي كونها يهود الغرب عن الإحساس بأن يهود الشرق يعانون من الفقر ومن تزايد حدة الأزمات الاجتماعية في أوساطهمللّه وقد حرص يهود الغرب في تقاريرهم على إبراز حقيقة أن يهود الشرق يعانون من تدهور الوضع الاقتصادي في بلدانهم، وأن المسيحيين في الشرق يحظون بمساعدة ضخمة من الهيئات الأوروبية، وهذا بالمقارنة بالمساعدة المحدودة التي يقدمها يهود الغرب ليهود الشرق، كما أكدوا في تقاريرهم أن الجماعات المسيحية في أوروبا أسست مدارس بالشرق يدرس بها كل من المسيحيين واليهود، وقدم بعض اليهود في تقاريرهم وصفا دقيقا للأماكن التي يعيش بها اليهود وكيف أنها مكتظة للغاية بهم، وحرص بعضهم الآخر على وصف عادات وتقاليد يهود الشرق التي بدت غريبة بالنسبة للشخصيات اليهودية المستنيرة بالغرب، وكانت ظاهرة الزواج في سن مبكرة من أغرب هذه العادات التي جذبت انتباه يهود الغرب.

وقدمت الشخصيات اليهودية المستنيرة في الدولة العثمانية صورة شبيهة لما ورد في تقارير اليهود الأوروبيين، وطالبت في تقاريرها يهود أوروبا بالعمل لصالح يهود الشرق، ويرجع إلى يهود أوروبا في واقع الأمر فضل نشر الفكر الحديث في أوساط يهود الدولة، ومع هذا ليس من الممكن أن نتجاهل العديد من العوامل الأخرى ذات الأهمية القصوى التي ساهمت في نشر الفكر الحديث في أوساط المجتمع اليهودي بالدولة، والتي كان من بينها انهيار الأطر القديمة في بدايات القرن التاسع عشر بعد أن تزايدت في أوساط الطوائف حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وفقدان القيادة التقليدية لمكانتها المرموقة التي شغلتها في الماضي، وتلقى أبناء الأثرياء في هذا الحين تعليمهم في المدارس المسيحية وخاصة الإيطالية منها، وانتقل البعض منهم للخارج لتلقي تعليمه بالجامعات الأوروبية. وكان لليهود ذوي

الأصل الإيطالي الذين أقاموا بالدولة دور كبير في نشر الفكر الحديث في أوساط الطوائف اليهودية خاصة في كل من أزمير وسالونيكا والقسطنطينية وحلب. وقد أعرب حاخامات هذه الطوائف إبان القرن الثامن عشر عن امتعاضهم من عادات هؤلاء اليهود المستتيرين، ومن عدم حرصهم على التمسك بالتقاليد اليهودية، لأنهم كانوا يرتدون الملابس الأوروبية، ولا يحافظون على قداسة يوم السبت والأعياد اليهودية، وكانت نساؤهم يرتدين ملابس خارجة عن المألوف في الشرق.

وتزايد حجم وجود هذه الشخصيات المستنيرة من اليهود في المدن التي سبقت الإشارة إليها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وساهمت هذه الشخصيات بشكل ملموس في تأسيس أولى المدارس الإيطالية بالدولة، وكان لتأثر الدولة العثمانية بمظاهر الفكر الحديث الذي تمثل في إنشاء الصحف وإنشاء خطوط للتليفون والتلغراف، واتباعها لسياسة الإصلاحات أثرهما أيضاً في نشر الفكر الحديث في أوساط يهود الدولة، كما كان للإرساليات التبشيرية دور ضخم في نشر الفكر الأوروبي بالدولة وفي تغيير نظم التعليم في أوساط يهود الدولة العثمانية. ويرجع تاريخ الأنشطة التي مارستها هذه الإرساليات بالدولة إلى بدايات القرن التاسع عشر، أي إلى الفترة التي بدأت القوى الأوروبية فيها في التأثير سياسيا في مجريات الأمور بالدولة، والتي لعب خلالها الدبلوماسيون الأجانب وممثلو القوى العظمى في هذا الحين دورا ضخما في نشر الفكر التبشيري في الإمبراطورية. وبعد أن فشل المبشرون في اختراق صفوف المسلمين وجهوا جهودهم لليهود، فحرصوا على أن يؤسسوا في أوساطهم العديد من المؤسسات التعليمية والصحية والخيرية، وعلى منح المساعدة الاقتصادية إليهم، وعلى توزيع نسخ من العهد الجديد على اليهود. ولم تسفر كل هذه الأنشطة التبشيرية طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين إلا عن اعتناق عدد محدود من يهود الدولة العثمانية للديانة المسيحية، أما باقي اليهود الذين تلقوا تعليمهم في المؤسسات المسيحية فقد ظلوا متمسكين بتعاليم الديانة اليهودية، وعلى كل حال فلاشك أن الأنشطة التبشيرية المسيحية دفعت الطوائف اليهودية إلى تأسيس مؤسسات خاصة بها، وساهمت في نشر الفكر الحديث في أوساط يهود الدولة.

الاندماج والعلمانية

شاعت في أوساط يهود تركيا واليونان إبان القرنين التاسع عشر والعشرين بعض الظواهر التي لم يكن لها فيما مضى أي وجوي كان من بينها: عدم حرص اليهود على الانخراط في البنية التنظيمية للطائفة، وضعف الرابطة الروحانية والثقافية ليهود هذه البلدان بالتقاليد اليهودية واستخفافهم بالحاخامات، وقد ساهمت ثلاثة عوامل رئيسية في هذا التحول يمكننا حصرها في:

1- انهيار الأطر الطائفية للمجتمع اليهودي بدءاً من القرن التاسع عشر نتيجة للتغيرات العمرانية التي شهدها المجتمع منذ هذا الحين والتي تمثلت في خروج اليهود من الأحياء القديمة التي اعتادوا العيش فيها، والتي ارتبطوا فيها بشكل وثيق بالمعبد (الذي كان يخدم عادة أبناء المدينة الواحدة الذين من أصل مشترك)، وبالمؤسسات الخيرية والدينية. وبرز هذا التحول بشكل واضح في تركيا واليونان حيث انتقل يهود البلدين إلى الأحياء الجديدة التي اختلطوا فيها بالسكان من غير اليهود مما أسفر بطبيعة الحال عن انهيار الأطر الطائفية، كما أدى تزايد الفروق الاجتماعية بين طبقات المجتمع اليهودي إلى حدوث انفصال حقيقي بين فئات المجتمع، وكان من بين مظاهر تزايد حدة الفروق الاجتماعية أن كل فئة أسست معابد ومؤسسات خاصة بها، ومن هنا فلم تعد التقاليد اليهودية بمنزلة العامل الموحد لكل فئات المجتمع وطبقاته.

2- أسفرت سياسة الإصلاحات العثمانية، والقوانين الجديدة التي سنتها الدولة لتحديد وضع الطوائف عن أن يهود الدولة أصبحوا أقل ارتباطاً بمؤسسات الطائفة، خاصة أن الهيئات الحكومية والقضائية العثمانية أصبحت توفر لهم الإحساس بالأمن والاستقرار. وإذا كانت القيود العديدة التي فرضت على اليهود في الماضي دفعتهم للارتماء في أحضان الطائفة والتمسك بالتقاليد فإن القوانين الجديدة التي سنتها الدولة قللت إلى حد كبير من قوة الحاخامات، ومن ارتباط اليهود بمؤسساتهم التقليدية، كما أضفت طابعا أكثر ديمقراطية على بنية هذه المؤسسات.

3- أدى حصول أعداد كبيرة من اليهود قدر كبير من التعليم والثقافة الحديثة في المدارس المسيحية والحكومية واليهودية الحديثة إلى ظهور فئة

جديدة من الشباب اليهودي ابتعدت بالكامل عن التقاليد اليهودية، كما أن أعداداً كبيرة من هؤلاء الشباب الذي تلقى تعليمه في المدارس المسيحية بل وفي المدارس اليهودية الحديثة لم تعرف شيئا عن التعاليم اليهودية فكانوا منفصلين بالكامل عن عالم الفكر اليهودي. وربما تعد عائلة الأزراقي التي عاشت في أزمير منذ القرن السابع عشر مثالا صارخا على التحولات الضخمة التي حدثت في أوساط اليهود في هذه المدينة فبينما كان الجد الأكبر لهذه العائلة من اليهود المتمسكين بالتقاليد فإن ابنه الذي تلقى تعليمه في بدايات القرن العشرين في مدارس الإليانس اكتفى بالاشتغال بالتجارة، ولكنه لم يعرف شيئا عما تحتويه مكتبة والده من كتب دينية قيمة،، أما حفيده الذي تلقى تعليمه في مدارس الإليانس في أزمير وباريس فلم يحرص على الحفاظ على هذه المكتبة، وبالرغم من أنه هاجر إلى فلسطين إلا أن هجرة أبناء هذه العائلة لم تمثل ظاهرة حقيقية في أوساط هذه الدوائر.

وكان من مظاهر انتشار الفكر العلماني في أوساط اليهود، واندماجهم في المجتمع عدم التزامهم باحترام قداسة يوم السبت، واشتغالهم في هذا اليوم، ولجوءهم إلى القضاة من غير اليهود، وارتداؤهم الملابس الحديثة، وقد عبر الحاخام حاييم بالاجي (في النصف الثاني مالقرن التاسع عشر) عن إحساسه بالأسى إزاء ظاهرة حرص اليهود على محاكاة المجتمع غير اليهودي، فعلق عليها بقوله: «اعتاد اليهود أن يكونوا مختلفين في ملبسهم عن الآخرين، وهذا حتى يكونوا مختلفين ومتميزين عن سائر شعوب العالم، ولكن لا يوجد في الوقت الحالي أي فرق بيننا وبينهم فأصبحنا الآن مثل غير اليهود»، ومع هذا تجدر الإشارة إلى أن تزايد قوة الاتجاهات العلمانية في أوساط يهود الإمبراطورية لم يسفر عن شيوع ظاهرة الزواج المختلط في أوساط اليهود، وكان مرجع هذا الأمر أن نظام الطوائف العثماني جعل كل طائفة دينية أو قومية تعيش منغلقة على ذاتها.

أما الطوائف اليهودية في سوريا فقد كان وضعها مختلفا بعض الشيء حيث إن أفكار حركة التنوير لم تنتشر في أوساطها إلا في مرحلة متأخرة نسبيا كما لم تسد فيها ظاهرة الابتعاد عن التقاليد اليهودية أو عن الأمور التنظيمية للطائفة. ولكن الطائفة اليهودية في سوريا واجهت في بدايات

القرن العشرين مشكلة تفشي الدعارة في المجتمع اليهودي، حيث كانت العاهرات اليهوديات مقربات للغاية للشخصيات السياسية والعسكرية التركية، وأزعجت هذه الظاهرة القيادة اليهودية في دمشق والقسطنطينية، ومع هذا لم تنجح القيادات اليهودية في حل هذه المشكلة. أما عن وضع اليهود في بيروت فلم يكن للطائفة اليهودية فيها أي ارتباط بالتقاليد اليهودية، ومن هنا كان المجتمع اليهودي في بيروت في القرن العشرين مجتمعا علمانيا.

الصحافة الصادرة بلغة اللادينو

كان من بين مظاهر تيار الحداثة الذي غمر يهود الدولة العثمانية في العصر الحديث أن كتاباتهم لم تقتصر على الموضوعات الدينية التقليدية التي كانت شائعة في أوساطهم على مدى قرون عديدة، وإنما أصبحت تشمل موضوعات شتى. وقد صدرت معظم هذه الأعمال خلال النصف الثاني بالقرن التاسع عشر بلغة اللادينو، وكان من بين مظاهر النتاج الأدبي في هذا الحين أن يهود الدولة بدأوا في إصدار بعض الصحف بلغة اللادينو كان من بينها صحيفة «الأمل الطيب» التي صدرت في أزمير في عام 1942، كما صدرت فيما بعد في كل من القسطنطينية وسالونيكا العديد من الصحف الأخرى. وبينما صدرت معظم هذه الصحف اليهودية بلغة اللادينو فقد صدر بعضها الآخر باللغة الفرنسية، كما تأسست في حلب في عام 1865 مطبعة قامت بإصدار هذه الصحف. وقد صدرت في فلسطين في نفس الحين بعض الصحف العبرية التي كان معظم محرريها من اليهود الأشكناز، وكان من بين هذه الصحف صحيفتا «هحفسليت» (الزنبقة) و«هلفانون» (جبل لبنان)، وكانت الصحافة اليهودية الصادرة في هذا الحين تعد بمنزلة أحد مظاهر تحول المجتمع اليهودي من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث.

وقد صدر أيضا بلغة اللادينو أدب يهودي علماني كان معظمه بمنزلة ترجمات من اللغات الأوروبية، وخاصة من اللغة الفرنسية، وصدرت بهذه اللغة بعض الكتب التعليمية، وكتب التاريخ والأدب، ومع مضي الوقت قل عدد الكتب الدينية. ففي القسطنطينية على سبيل المثال، لم يصدر بدءاً من عام 1865 أي كتاب باللغة العبرية، وقد طبعت كل الكتب التي صدرت في هذه المدينة بدءا من هذا الحين بلغة اللادينو.

إحياء اللغة العبرية

كانت للشخصيات اليهودية المستنيرة في الإمبراطورية العثمانية صلة وثيقة باللغة العبرية ، وقد راودتها دائما الرغبة في الإحياء اللغة العبرية وتحويلها إلى لغة للحديث، وكان من بين هذه الشخصيات الحاخام يهودا نحما في سالونيكا، ويوسف هاليفي وباروخ ميتراني في أدرنة. وتمثل القاسم المشترك بين كل هؤلاء في أنهم رأوا جمعيا أن إحياء اللغة العبرية يعد جزءاً لا يتجزأ من مسيرة نشر الفكر الحديث في أوساط يهود الدولة. وأن إحياء اللغة العبرية سيساعد على تقوية الإحساس بالوحدة والإخاء بين يهود الشرق، وفي الواقع كان إحياء اللغة العبرية مرتبطاً أيضاً بظهور الحركة القومية اليهودية.

وقد نشر الحاخام يهودا نحما مقالاً عن أهمية إحياء اللغة العبرية جاء به: «إن كانت الشعوب التي فقدت استقلالها والتي أصبحت خاضعة لسيطرة الشعوب الأخرى والتي نذكر منها بولندا وإيرلندا تعمل على الإحياء مجدها القديم ولغتها، فإن اليهود لا يعملون على إحياء لغتهم وإذا أصرالشعب على تحقيق الخلاص فلن يتخلى عن حبه لوطنه، وإذا تعلم اليهود اللغة العبرية وأحبوها فلن يرضوا عنها بديلا من اللغات».

واقترح يوسف هاليفي في الستينيات من القرن التاسع عشر إقامة مؤسسة لإحياء اللغة العبرية تتولى مهمة تطوير اللغة العبرية وإحيائها، ورأى أنه ليس من الممكن تطوير اللغة العبرية دون وجود مثل هذه المؤسسة.

وقد سعى باروخ ميتراني أيضا إلى تعليم اللغة العبرية في المدرسة التي كان يشرف عليها في مدينة أدرنة، ولذلك عمل على تطوير مناهج تدريس اللغة العبرية. وكان نسيم بخر (1848-1931) الذي تولى إدارة مدارس الإليانس في حلب والقسطنطينية وبلغاريا والقدس ونيويورك من بين الشخصيات المقربة إلى اليعيزر بن يهودا الذي يرجع إليه فضل إحياء اللغة العبرية الحديثة، وقد عمل معه على تبني مناهج حديثة لتطوير اللغة العبرية.

الحركة العمالية

لم يكن للحركة العمالية اليهودية التي كان لها وجود قوي في أوساط يهود أوروبا وأمريكا وفلسطين خاصة في نهايات القرن التاسع عشر، أي

تأثير يذكر على يهود البلدان اسلامية، ولكن قد ظهرت في سالونيكا حركة اشتراكية يهودية كانت لها علاقات قوية مع حركة الجالية اليهودية في أوروبا الشرقية.

ويرجع فضل تأسيس هذه الحركة في سالونيكا إلى جماعة من الشباب اليهودي المستنير الذين تزعمهم افراهام بن ارويه الذي وصل من بلغاريا إلى سالونيكا في عام 1900، وقد عمل بن أرويه مدرسا بإحدى المدارس اليهودية في بلغاريا، وتبنى في شبابه الفكر الاشتراكي، وجاء إلى سالونيكا بغرض نشر هذا الفكر الاشتراكي في أوساط الطائفة اليهودية في سالونيكا، التي كانت واحدة من أكبر الطوائف اليهودية في العالم، متصوراً أن بمقدوره نشر الأفكار الاشتراكية في أوساط طبقة البروليتاريا اليهودية. ولاشك أن ثورة تركيا الفتاة التي قامت في عام 1918 ساعدته على ممارسة أنشطته في أوساط يهود سالونيكا فمارس أنشطته بقدر كبير من الحرية في أوساط عمال مصانع التبغ، وفي أوساط أصحاب المهن اليدوية من اليهود، وتمكن من إحراز نجاح ضخم في أوساطهم.

وأقيم في عام 1909 منتدى عمالي في سالونيكا ضم مندوبين عن أصحاب المهن المختلفة من اليهود، وأصدر هؤلاء صحيفة «لاناسيون» (الأمة) وصحفا أخرى عديدة. وقد تعاونت الحركة العمالية اليهودية في المدينة مع المنظمات الاشتراكية البلغارية، ولكن حدث فيما بعد خلاف ضخم فيما بينهم خاصة بعد أن أعربت الحركة العمالية اليهودية عن تأييدها لتركيا. وكان من بين أنشطة هذه الحركة تنظيمها للمظاهرات والمسيرات المطالبة بمنح المواطنين الأتراك المزيد من الحقوق، وحق تنظيم الإضرابات العمالية. أما عن موقف السلطة العثمانية تجاه هذه الأنشطة فإنها عملت على محاصرتها حيث تخوفت من تزايد قوة الأنشطة العمالية.

وبالرغم من أنه لم تكن لقادة هذه الحركة العمالية أية توجهات صهيونية فإن قادة الحركة العمالية الصهيونية في فلسطين والذين كان من بينهم بن تسفي وديفيد بن جوريون قاموا بزيارة قادة هذه الحركة في سالونيكا، ونجحوا في إقامة علاقات معهم.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم يهود سالونيكا تعرضوا للإبادة إبان الحرب العالمية الثانية، أما الذين تمكنوا من الفرار منهم والذين كان من بينهم

افراهام بن اروية فإنهم هاجروا إلى فلسطين، وفي واقع الأمر فإن خيبة آمالهم من الأفكار الشيوعية التي تبنوها جعلتهم يتبنون فكر الاشتراكية الصهيونية.

«العثمنة» (اندماج اليهود في الدولة العثمانية)

تعاونت بعض الشخصيات اليهودية المستنيرة في كل من تركيا واليونان مع التنظيمات والخلايا السرية لثورة تركيا الفتاة، ودعت هذه الشخصيات بعد نجاح الثورة إلى الاندماج الكامل في صفوف الدولة العثمانية، كما دعت بعض هذه الشخصيات حتى بعد الحرب العالمية الأولى إلى الاندماج في تركيا الحديثة، ولكن لم يكن لهذه الشخصيات أي تأثير حقيقي في المجتمع اليهودي باستثناء الفترة التي نشبت فيها الحرب العالمية الأولى التي أيد اليهود خلالها الإمبراطورية العثمانية.

وقد تطوع بعض يهود سالونيكا واليونان في الجيش التركي إبان حرب البلقان التي نشبت خلال عامي 1912 , 1913 كما تبرع بعضهم بالأموال لتدعيم تركيا في هذه الحرب، كما صدرت في سالونيكا في هذه الفترة بعض الصحف اليهودية التي انتقدت بشدة الحركة الصهيونية، ودعت اليهود إلى الاندماج في الإمبراطورية العثمانية، وتزعم ديفيد بيريسكو رئيس تحرير مجلة «الأزمان» الصادرة في القسطنطينية في هذا الحين الاتجاه الداعي إلى الاندماج في المجتمع العثماني، المعادي للصهيونية، وكان افراهام جلنتي وموشيه تخينالف من أبرز قادة اليهود الداعين آنذاك للاندماج في تركيا.

وقد دعا حزب العمال الصهيوني في فلسطين إلى الاندماج في المجتمع التركي إذ تصور قادة الحزب أن مثل هذا النهج سيساعد الحركة الصهيونية على الحصول على تأييد الحكومة العثمانية، وعبرت صحيفة «ها أحدوت» (الوحدة) الناطقة بلسان الحزب عن أهمية الاندماج في الدولة العثمانية فنشرت مقالات عديدة دعت فيها إلى الاندماج في إطار الدولة العثمانية، ومن المعروف أن ديفيد بن جوريون وإفراهام بن تسفي كانا من أبرز قادة هذا (الاتجاه). وتجدر الإشارة هنا إلى أن يهود فلسطين الذين حصلوا آنذاك على الجنسية العثمانية قدر عددهم بخمسة عشر ألف يهودي.

وكان من بين مظاهر تأييد الحزب لتركيا أنه سارع بتشكيل جماعة من المتطوعين اليهود للجيش التركي قدر عدد أعضائها بأربعين فردا، ورغم ذلك لم يؤد مثل هذا الموقف إلى تغيير موقف السلطات العثمانية تجاه الصهيونية، وربما يكون خير دليل على هذا الأمر أن السلطات شنت بعد الحرب العالمية الأولى هجوما شرساً ضد الحركة الصهيونية.

الحركة القومية اليهودية

شهدت تركيا وبلدان البلقان في القرن التاسع عشر تزايد قوة الحركات القومية كما شهدت نفس الفترة سعي اليونانيين والأرمن والبلغار والرومان والعديد من الجماعات القومية الأخرى نحو تحقيق أهدافهم القومية، أما اليهود فلم تكن لهم في هذا الحين أي تطلعات قومية، ومع هذا فقد تأثر البعض منهم بأفكار الحركات القومية، فأعربت بعض الشخصيات التي تأثرت بالقومية البلقانية عن بعض تطلعاتها القومية وسعت إلى نشر أفكارها في أوساط يهود الدولة، ولكنها لم تلق قدراً كبيراً من النجاح، ولذلك ظلت هذه الشخصيات وما طرحته من أفكار لا تمثل أي اتجاه يذكر في الدولة العثمانية، ومع هذا انتشرت الأفكار القومية اليهودية في أوساط يهود تركيا واليونان بعد ظهور الحركة الصهيونية.

وقد ساهمت عدة عوامل في عدم انتشار الفكر الصهيوني في أوساط يهود الدولة، كان من بينها أن اليهود تخوفوا من الدولة العثمانية التي تشككت دائما بل وتعاملت بعنف في أحيان أخرى مع كافة التنظيمات القومية، وأن فئة الصفوة بالمجتمع اليهودي كانت بعيدة عن عالم المجتمع اليهودي التقليدي وكانت أكثر قربا في المقابل إلى عالم الفكر الغربي، وأن عامة اليهود في الإمبراطورية نعموا بالأمن والاستقرار في الدولة، ولم يتعرضوا للاضطهاد من قبل العثمانيين.

والجدير بالذكر أن حاخامات اليهود في الشرق والغرب آمنوا إيمانا عميقاً، واستنادا إلى بعض الحسابات والاعتبارات الغيبية أن عام 1800 سيشهد تحقيق الخلاص اليهودي، ومن هنا هاجرت أعداد كبيرة من أتباع الحاخامات في بدايات القرن التاسع عشر إلى فلسطين، كما ساد هذا أيضاً في أوساط رؤساء لجنة الموظفين اليهود بأمستردام، وحاخامات المغرب

وبلدان أخرى من الشرق. وقد طرح الحاخامات السفاراد في هذا الحين في بلدان البلقان والذين تأثروا بالثورة اليونانية وبالتحولات السياسية التي حدثت، بضعة مشاريع وتصورات لتهجير اليهود إلى فلسطين. وبينما كانت هذه التصورات متأثرة بالآمال المسيحانية التي شاعت في هذه الفترة والتي جعلت اليهود يتصورون أن ساعة الخلاص قد حانت، فإنها كانت متأثرة أيضا بالتحولات السياسية وأيضا بالأفكار السياسية التي طرحت آنذاك. وسنتعرف على أهم الشخصيات اليهودية التي دعت آنذاك إلى الهجرة.

الحاخام يهودا القلعي (1798-1878)

كان الحاخام يهودا القلعي من أبرز مفكري اليهود الداعين إبان القرن التاسع عشر إلى الهجرة إلى فلسطين، وقد ولد القلعي في عام 1798 في مدينة سراييفو، وتلقى بها تعليما يهوديا تقليديا، ودرس بها «القبالا» واشتغل التدريس في مدينة زملين التي تقع بالقرب من بلغراد.

وعاصر القلعي خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر ثورة شعوب البلقان وحرب الاستقلال اليونانية التي أثرت في أفكاره، وآمن باعتباره متبحرا في علوم «القبالا» أن عام 1840 سيشهد تحقيق الخلاص اليهودي. وقد أصدر القلعي في عام 1839 كتابا لتعليم اللغة العبرية لأطفال اليهود كان الغرض منه تشجيع الطلاب اليهود على قراءة العهد القديم، وكتب الحاخام القلعي مقدمة لهذا الكتاب تناول فيها قضايا المنفى والخلاص، وكانت رؤيته في هذه المقدمة تتماشى مع أفكار «القبالا» ولم تتضمن في المقابل أية أفكار قومية. وكانت العديد من أفكار هذه المقدمة مستقاة من لقاءاته مع الحاخام يهودا بيباس حيث اختتم هذه المقدمة بقوله «أشار إلينا أبونا المقدس أن من الضروري أن نستعين في عام 1840 بالتوراة والصلاة وبفعل الخير».

ونشر الحاخام القلعي في عام 1840 الذي شهد وقوع حادثة دمشق، كتاب «سلام يا قدس» وجادل في كتابه هذا كل من يسخرون من أن الخلاص سيتحقق في عام 1840، ثم أصدر في عام 1843. وبعد أن قام يهود أوروبا بالتدخل لصالح يهود دمشق، أصدر كتاب «قربان يهودا» الذي دعا فيه إلى

اتخاذ خطوات عملية لتحقيق الخلاص المنشود.

وفي واقع الأمر فإن فكر الحاخام القلعي قد مر بتطورات عديدة إذ إنه انتقل من مرحلة التمسك بالآمال المسيحانية إلى مرحلة الدمج بين هذه الآمال وبين المشاريع القومية. وكان للحاخام القلعي العديد من الأنشطة في أوروبا، فأسس هيئات للاستيطان في فلسطين، بل تشاور مع الحاخام يقير جيرون، الذي شغل منصب كبير الحاخامات في القسطنطينية، وكانت له أيضا اتصالات عديدة مع هيئة الإليانس، وقد هاجر القلعي في عام 1871 إلى فلسطين حيث توفي بها.

الحاخام يهودا بيباس (1780-1852)

كانت أفكار الحاخام بيباس الذي عاش في نفس الفترة شديدة الشبه بأفكار الحاخام القلعي، وكان بيباس من نسل عائلة ترجع أصولها إلى اليهود الذين خرجوا من الأندلس واستوطنوا بالمغرب، وكانت هذه العائلة قد ارتحلت في نهايات القرن الثامن عشر إلى مدينة جيبراطر التي احتلتها بريطانيا في عام 1740، وبالرغم من أن الحاخامات بيباس تلقى تعليما تقليديا إلا أنه تلقى في نفس الحين قدرا كبيرا من الثقافة والمعرفة الدنيوية. وشغل الحاخام بيباس في عام 1830 منصب كبير الحاخام في جزيرة كوربو (الواقعة ببحر ايجه) وتأثر في هذا الحين بأفكار الثورة اليونانية.، كما التقى بيباس في هذا الحين بالحاخام يهود القلعي، وناقشه في قضيتي الخلاص والقومية اليهودية، وهاجر الحاخام بيباس في شيخوخته إلى الخليل حيث توفي بها. والتقى الحاخام بيباس في عام 1839 باثنين من المبشرين الاسكتلنديين وطرح عليهما مشاريعه الهادفة إلى توطين اليهود في فلسطين، وكان الحاخام بيباس يدعو إلى احتلال فلسطين والاعتماد على مساعدة المسيح المخلص.

وقد تناول الحاخام القلعي في كتاب «طرق الصدق» تفاصيل لقائه مع الحاخام بيباس فجاء في كتابه «سمعت من الحاخام بيباس أننا خلقنا للعمل في فلسطين.. وأن الارتقاء إلى أعلى يستلزم الارتقاء من أدنى... إننا دائمو الترحال من بلد إلى آخر.. ولكننا لا نرحل إلى فلسطين وعند هجرة بني إسرائيل إلى القدس فإن المولى سرعان ما سيحقق الخلاص في أيامنا

هذه، وسمعت منه أشياء كثيرة كان لها أكبر الأثر علي».

باروخ ميتراني (1847-1919)

بدأ باروخ ميتراني في ممارسة أنشطته القومية خلال الفترة التي تزايدت فيها في أوروبا قوة الاتجاهات اليهودية الداعية للهجرة إلى فلسطين، وكان ميتراني من أبرز قادة حركة التنوير اليهودية في تركيا، كما كان من أوائل الشخصيات التي أسست مدارس يهودية حديثة في أدرنة، ومن أبرز دعاة إحياء اللغة العبرية، وأصبح ميتراني وبفضل تأثير القلعي واحداً من أبرز دعاة الاستيطان اليهودي في فلسطين. وقد هاجر ميتراني إلى فلسطين في عامي 1882 و1884 ولكنه عاد إلى تركيا بسبب الصعوبات التي واجهها في فلسطين والتي لم تمكنه من الإقامة بها.

وقد نشر ميتراني العديد من المقالات في الصحف العبرية الصادرة في فلسطين مثل صحيفة «هحفتسيليت» وفي الصحف اليهودية الأوروبية مثل صحيفتي «همجيد» و«همفاشير»، وفي الصحف الصادرة بلغة اللادينو. وقد أسس ميتراني مجلة «كرمي» التي نشرت مقالات كثيرة دعت إلى الاستيطان في فلسطين. وقد جاء في إحدى مقالاته التي نشرها في «هحفتسيليت» في عام 1874:

«يمكننا أن نهاجر معا إلى فلسطين.. إن صهيون في حاجة إلينا، ونحن في حاجة إليها.. أليست صهيون تفتقر لكل ما تحتاج.. وألسنا نفتقر في كل بلدان الشتات التي نقيم بها لكل ما نحتاج من عزة وكرامة».

والتقى ميتراني في هذا الحين بالحاخام القلعي، وبحثا معا سبل تحقيق الخلاص، وفي حقيقة الأمر فإن دعوته للهجرة إلى فلسطين لم تلق قبولا خاصة أن أفكار الحركة الصهيونية لم تكن منتشرة إلا في أوساط عدد محدود من يهود تركيا، إذ كانت الشخصيات اليهودية المستنيرة والثرية التي تلقت تعليمها في مدارس الإليانس أقرب في تفكيرها إلى الفكر الغربي من الفكر الصهيوني، هذا بالإضافة إلى أن البعض منهم تبنى الفكر الاشتراكي، كما أن بعضهم الآخر اندمج في صفوف الحركتين القومية التركية والبلغارية وغيرهما، ولذلك فقد حل اليأس بميتراني، ويرى البعض أن ميتراني أحس بخيبة الأمل من انتشار أفكار حركة التنوير اليهودية التي

كان قد دعا إليها، وقد دعا ميتراني في إحدى مقالاته التي نشرها في مجلة «كرمى» اليهود إلى الهجرة، وقد جاء في هذا المقال:

«فلنفعل ما فعله إبراهيم، ولنخرج من أرضنا وموطننا إلى الأرض المقدسة التي يوجد بها بيتنا وشعبنا وثروتنا وروحنا، فلنذهب إلى أرض كنعان ونقيم بها تحت حكم السلطان الرحيم».

وكان الحاخام يوسف باروخ ماركو (1872-1899) من أبرز الشخصيات اليهودية في هذا المجال، وقد ولد ماركو في عام 1872 في القسطنطينية، وتلقى تعليمه في باريس التي تعرف بفيا على أفكار عديدة بدءاً بالفوضوية وانتهاءً بضرورة تشكيل جيش يهودي واحتلال فلسطين. وتجول ماركو في العديد من البلدان كان من بينها مصر التي دعا أثناء إقامته فيها في عام 1896 إلى القومية اليهودية واحتلال فلسطين.

ولم تلق هذه الأفكار قبول كل اليهود الأتراك، ولكنها أثرت في البعض منهم مثل إفراهام جالانتي الذي دعا إلى إقامة مستوطنة يهودية في السودان، ولكن لم تشغل هذه الأفكار اهتمام اليهود الأتراك الذين حرص معظمهم آنذاك إما على الهجرة إلى المغرب أو على الحصول على المزيد من الحقوق المدنية والاندماج في المجتمع. وبينما كان يهود أوروبا يبحثون في هذا الحين عن حل لمشكلة تفشي مشاعر العداء لليهود وفشل سياسة الانعتاق والتحرر اليهودية فقد كان يهود تركيا بعيدين كل البعد عن مثل هذه المشكلات.

الصهيونية الحديثة

واجهت الحركة الصهيونية صعوبة بالغة في نشر أفكارها في بلدان الدولة العثمانية التي كانت تعارض دائما ممارسة الأنشطة القومية، ومن هنا كان من الضروري أن تمارس هذه الأنشطة بشكل سري. وبينما أقيمت في اليونان في نهايات القرن التاسع عشر بعض الروابط الصهيونية فقد تخوف يهود تركيا من تشكيل مثل هذه الروابط، ومع هذا أقيمت في عام 1906 رابطة صهيونية في القسطنطينية، كما شهدت الفترة التي أعقبت نشوب ثورة تركيا الفتاة نهضة ملموسة في صفوف الحركة الصهيونية بتركيا، فأصبحت الحركة الصهيونية منذ هذا الحين حركة علنية بتركيا،

فكانت ترسل مبعوثيها إلى المؤتمرات الصهيونية المختلفة. وقد تشكل في عام 1918 في اليونان اتحاد ضم كل المنظمات الصهيونية، كان مقره في سالونيكا، وقد صدرت في هذه المدينة العديد من الصحف الصهيونية كان من بينها صحيفة «المستقبل» الصهيونية، وكان من مظاهر الأنشطة الصهيونية في هذه المدينة أنه تشكلت بها العديد من الروابط الثقافية القومية كان من بينها «رابطة نشر اللغة العبرية»، ورابطة «مكابي» الرياضية، كما قامت بعض الشخصيات الصهيونية البارزة مثل بن جوريون وإبراهام بن تسفي بزيارة هذه المدينة قبل الحرب العالمية الأولى.

ومن المعروف أن هرتزل كان قد أجرى بعض الاتصالات مع السلطات العثمانية بغرض الحصول على المزيد من الحقوق في فلسطين، ولكن جهوده باءت بالفشل، وفي واقع الأمر فإن هرتسل لم يكن على القدر الكافي من الوعي بمدى حساسية تركيا إزاء مشكلات الأقليات.

والجدير بالذكر أن حاخامات اليهود في القسطنطينية الذين تزعمهم الحاخام موشيه هاليفي عارضوا الأنشطة الصهيونية، وقد جاء بالخطاب الذي بعثه الحاخام موشيه هاليفي في عام 1895 إلى كبير حاخامات القدس الحاخام يعقوب شاؤول اليسار:

«أود أن أخبرك أنه أصبح من المحظور حالياً وبما يتماشى مع قوانين الحكومة الاشتراك في صحيفة «هتسفيراه» (الصفارة) خاصة أنها تنشر مقالات كثيرة عن الصهيونية التي نعارضها جميعا».

وكان من بين مظاهر عدم ترحيب يهود الإمبراطورية العثمانية بالحركة الصهيونية أن الحاخام موشيه هاليفي الذي تخوف من تعاون المستوطنين مع هرتزل أصدر تعليماته للحاخام يعقوب اليسار بضرورة مقاطعة الزيارة التي قام بها هرتسل إلى فلسطين في عام 1902، ولكن قد تجددت العلاقات بين الحركة الصهيونية وتركيا في أعقاب ثورة تركيا الفتاة، ويرجع فضل تجديدها إلى المفكر الصهيوني ولفسون الذي بادر بالاتصال عبر بعض الشخصيات القيادية في تركيا مع السلطات العثمانية، ولكن لم تتزايد قوة هذه الاتصالات إلا بعد قيام ثورة تركيا الفتاة في عام 1908 التي أحيت آمالا عديدة في أوساط الحركة الصهيونية.

وقد أسس الدكتور يعقوفسون في أعقاب هذه الثورة فرعاً للاتحاد

الصهيوني في القسطنطينية ونجحت الحركة الصهيونية في الاتصال بالدوائر الحاكمة في تركيا من خلال الحاخام حاييم ناحوم الذي شغل منصب كبير الحاخامات في القسطنطينية وأعضاء البرلمان من اليهود، وكان الدكتور يعقوفسون حريصا على الاتصال بالسلطات التركية، خاصة أنه رأى أن نشر الفكر الصهيوني في أوساط يهود الدولة يعد على قدر كبير من الأهمية للحركة الصهيونية. أما عن موقف الحاخام حاييم ناحوم تجاه الصهيونية فقد رأى أن يهود الإمبراطورية لا يبالون بالحركة الصهيونية فحسب، وإنما يعارضونها أيضا خشية أن يثيروا غضب السلطات العثمانية تجاه اليهود.

وقد ساعد المفكر الصهيوني زئيف جابوتنسكي الدكتور يعقوفسون في مجال نشر الصهيونية في أوساط يهود الإمبراطورية، وحرصا على التعاون خاصة في سالونيكا مع شرفاء اليهود الذين كانوا من مؤيدي ثورة تركيا الفتاة، والذين كان من بينهم: يوسف ناعور كبير الحاخامات في سالونيكا والحاخام يعقوب مائير الذي أعرب عن تأييده للفكرة الصهيونية.

وقد انتخب يهود تركيا في عام 1911 داوود النقوه لتمثيلهم في المؤتمر الصهيوني العاشر، وأصدر النقوه في القسطنطينية صحيفة يهودية مؤيدة للحركة الصهيونية. وليس من المعروف حقا أي موقف تبنته ثورة ترمكيا الفتاة تجاه الصهيونية. ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن قادة هذه الثورة أيدوا الصهيونية وأن هذه الثورة كانت من صنع اليهود فإن البعض الآخر يرى أن هذه الثورة كانت معادية للفكر الصهيوني. ويرى الباحث يعقوب لانداو المتخصص في دراسة تاريخ يهود الشرق أن المسألة أكثر تعقيد،ا وليس من الممكن حسمها بهذه السهولة، ومع هذا فمن الواضح أنه بينما نجح اليونانيون والأرمن والعرب في التأثير في النظام الجديد، بما يخدم مصالح حركاتهم القومية فإن الشخصيات اليهودية المقربة للسلطة والتي كان من بينها: الحاخام حاييم ناحوم وعمانوئيل كاراسو وموشي كوهين تخينالف أعربوا عن تحفظهم تجاه الحركة الصهيونية. ومن هنا فلم يكن لها بطبيعة الحال أي تأثير في موقف السلطة تجاه الأنشطة الصهيونية، ومع هذا فقد أظهرت نتائج الأبحاث التي أجريت أخيرا أنه جرت خلال عامي 1911 و1912 محاولة لتوطين اليهود في القسطنطينية والأناضول،

وكانت هذه المحاولة مرتبطة بحركة الهجرة اليهودية الضخمة من روسيا إلى تركيا، وبمحاولات نظام تركيا الفتاة لاستيعاب هؤلاء المهاجرين. وتمثلت المبررات التي طرحها مؤيدو فكرة الاستيطان اليهودي في القسطنطينية والأناضول في أن الوجود اليهودي في هذين المكانين سيساعد على نشر الفكرة الصهيونية في أوساط يهود تركيا، وعلى تقوية الوجود الصهيوني في فلسطين.

وتزايدت في سالونيكا بعد سقوطها تحت الاحتلال اليوناني، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى قوة الحركة الصهيونية، فعقد قادة الحركة الصهيونية باليونان في عام 1918 مؤتمرهم الصهيوني في سالونيكا، كما عقدوا في نفس العام مهرجانات ضخمة للاحتفال بالذكرى الثانية لصدور وعد بلفور، فنظموا احتفالات ضخمة في شوارع المدينة شارك فيها مندوبون عن المحكمة اليونانية كما كان من بين مظاهر تزايد النشاط الصهيوني أنه تشكلت بالمدينة العديد من الروابط الصهيونية السياسية كان من بينها رابطة «العمال الصهاينة» ورابطتا «المزراحي» و«بيتار»، ولكن أدى تعدد الروابط الصهيونية إلى حدوث خلافات عديدة في أوساطها، وإلى تعرض الحركة الصهيونية لانشقاقات عديدة، بل إلى توقف النشاط الصهيوني إبان العشرينيات والثلاثينيات، ومع هذا تزايدت قوة الحركة الصهيونية بعد أن تزايدت قوة العداء لليهود في أوساط اليونانيين، ولذلك شهدت الثلاثينيات تزايد قوة حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وتزايدت قوة الحركة الصهيونية أيضا في تركيا إبان العشرينيات والثلاثينيات، وقد عبر كبير حاخامات تركيا الذي عارض الصهيونية في الماضي عن تأييده للنشاط الصهيوني، بل أصبح من أشد مؤيديه، وقد دعا أيضا إلى عقد المؤتمر الصهيوني ليهود تركيا في عام 1919، وشارك في هذا المؤتمر تسعة وأربعون مندوبا مثلوا يهود القسطنطينية وأزمير وأدرنة وأنقرة وبورسا، وعقد كل هؤلاء اجتماعهم في مكتب كبير الحاخامات في القسطنطينية، ورأس هذا الاجتماع الحاخام إسحاق نريا الذي كان يشغل آنذاك منصب نائب كبير الحاخامات. وتحدث الحاضرون في هذا الاجتماع عن ضرورة الربط بين أهداف الحركة الصهيونية وبين حصول يهود تركيا على حق الحكم الذاتي، ولكن السلطات التركية لم ترحب آنذاك بمثل هذه

الأنشطة الصهيونية مما أدى إلى إسدال الستار بالكامل على النشاط الصهيوني في تركيا في نهاية الثلاثينيات، ومع هذا استمرت جماعة «هيحالوتس» (الرائد-الطليعي) في ممارسة أنشطتها التي اقتصرت على تنظيم حركة الهجرة إلى فلسطين.

وفيما يتعلق بسوريا فلم تبدأ الأنشطة الصهيوني فيها بشكل منظم إلا خلال الحرب العالمية الأولى، والفترة التي أعقبتها، حيث وصلت إلى سوريا هذا الحين عدة شخصيات يهودية كان من بينها بعض رجال الأعمال والمفكرين الصهاينة كان من بينهم يهودا بورلا ويوسف ريفلين وأفراهام المالح وحاييم نحمكن بياليك وبيرل كاتسنلسون وناحوم جولدمان وشخصيات أخرى عديدة. أما حلب فقد بدأت فيها الأنشطة الصهيونية في مرحلة لاحقة، وقد كان للاتحاد العالمي لليهود السفاراد في هذا الحين دور نشيط في نشر الفكر الصهيوني في بلدان الشرق، فشكل قادة هذا الاتحاد فروعا عديدة في سوريا وأرسلوا مدرسين صهاينة إليها لتعريف يهود سوريا بطبيعة الأوضاع السائدة في فلسطين.

وقد تشكلت في دمشق في عام 1929 جماعة من الرواد الصهاينة تمثلت أنشطتها في تشجيع اليهود على الهجرة والاستيطان في فلسطين، وكان مناحيم لوريا من أبرز أعضاء هذه الجماعة إذ عمل كثيرا من أجل تمكين يهود سوريا من الهجرة سراً إلى فلسطين. وتشكلت في أوساط الطوائف اليهودية في سوريا إبان الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين العديد من المنظمات الصهيونية كان من أبرزها منظمتا «مكابي» «وبني بريت».

وساعد الجنود اليهود الذين وصلوا إلى حلب إبان الحرب العالمية الثانية يهود المدينة على الهجرة إلى فلسطين، وقامت ريحيل يائيت بن تسفى خلال هذه الفترة بتهجير العديد من الفتيات اليهوديات من سوريا إلى فلسطين.

وخلاصة الأمر أن يهود الدولة تعرفوا على الفكر الحديث عن طريق ثلاث قنوات رئيسية: تمثلت القناة الأولى في دخول البلدان الأوروبية إلى بلدان الدولة، الأمر الذي أثر بطبيعة الحال في يهود الدولة، وتمثلت قناة التأثير الثانية في تأثير الحركات اليهودية الحديثة بأوروبا في يهود الدولة العثمانية، وتمثلت قناة التأثير الثالثة في سياسة التنظيمات التي يرجع

إليها فضل تحسين أحوال اليهود. ولاشك أن الحادثة التي تعرض لها يهود دمشق في العصر الحديث شكلت نقطة تحول مهمة في تاريخ علاقات يهود الغرب بيهود الشرق وساهمت كل هذه العوامل مجتمعة في أن المجتمع اليهودي بالشرق. شهد منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر العديد من الظواهر التي عبرت في مجملها عن مدى محاكاة يهود الدولة لأساليب الحياة الغربية، وكان من بين مظاهر هذا التأثير أنه ظهرت في أوساط يهود الدولة العديد من الحركات والاتجاهات كان من بينها الحركة العمالية، والحركة القومية اليهودية.

15 التنوير والتعليم

حينما بدأ أثرياء ومفكرو يهود أوروبا في الاهتمام بأوضاع يهود الشرق، ظهرت في أوساط يهود الدولة في نفس الحين بضع شخصيات يهودية يحق لنا القول إنها تمثل أولى قيادات حركة التنوير اليهودية في الدولة العثمانية. ويعد أفراهام كموندو في القسطنطينية، ويوسف هاليفي في أدرنة، ورفائيل عوزيال في أزمير من أبرز يهود الدولة الذين دعوا إبان الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر إلى نشر الفكر الحديث في أوساط اليهود. وقد شعرت الشخصيات اليهودية الثرية الأوروبية عند زيارتها لتركيا واليونان بأن هذه الشخصيات المستنيرة تعد من «مبشري الحداثة»، ولذلك طالبوها ببذل كل مافي وسعها لنشر الفكر الحديث في أوساط طوائفهم.

وفيما يتعلق بالخلفية الشخصية والاجتماعية والثقافية لهذه الشخصيات، فقد كانت غالبيتها من نسل العائلات الإيطالية اليهودية التي استقرت بالدولة، كما كان بعضها الآخر من نسل عائلات برتغالية الأصل، ومن العائلات الثرية التي اشتغلت بالتجارة، والتي كانت لها صلات قوية بالشخصيات الأوروبية سواء من بين اليهود أو من غيرهم، كما

كان بعضها الآخر من أبناء عائلات دينية عريقة أتيح لها إبان القرن التاسع عشر تلقي قسط وافر من التعليم الحديث. وقد تمثل القاسم المشترك بين كل هذه الشخصيات في أنها تلقت تعليما أوروبيا حديثا، وفي أنه كانت لها علاقات قوية بالأوروبيين بالإضافة إلى أن كل هذه الشخصيات تأثرت بدرجات متفاوتةبالفكر الإيطالي. وفي حقيقة الأمر يسلم جميع الباحثين بحقيقة أن يهود إيطاليا أثروا تأثيرا ضخما في يهود الدولة، لا سيما أن تاريخ علاقات يهود إيطاليا بيهود تركيا يعود إلى القرن السادس عشر، وقد شملت هذه العلاقات مجالي التجارة والاقتصاد.

وقد تزايدت قوة العلاقات بين هذه الطوائف بشكل ملحوظ إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولذلك تسللت بعض المؤثرات الإيطالية إلى حياة اليهود في تركيا، واستمرت هذه العلاقات طيلة القرن التاسع عشر.

وقد أدرك يهود تركيا في مرحلة مبكرة من القرن التاسع عشر أنه إذا لم تطرأ أي تغييرات على نظام التعليم اليهودي وعلى أساليب الحياة التقليدية التي يتبعونها فلن يصبح بمقدورهم مواجهة تحديات العصر فأسست الشخصيات اليهودية المستيرة في هذا الحين العديد من المدارس الحديثة، التي تلقى الجيل الثاني من المستيرين اليهود في تركيا تعليمه بها، وبالمدارس الأوروبية الحديثة المنتشرة في كل من تركيا والبلقان، والجدير بالذكر أن معظم المستيرين من يهود تركيا تلقوا في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين دراستهم في مدارس الإليانس الأوروبية.

وسنسعى هنا للتعرف على الخلفيتين الاجتماعية والثقافية لكل مفكر من مفكري «حركة التنوير اليهودية» في تركيا:

1- الحاخام يهودا نحما (1826-1899)

كان هذا الحاخام من عائلة ترجع أصولها إلى مدينة سالونيكا، وكانت زوجته من عائلة يهودية ثرية من أصل إيطالي، وقد افتتح محلا لبيع الكتب والمخطوطات اليهودية، وسرعان ما أصبح على قدر كبير من الشهرة في أوساط يهود أوروبا المهتمين باقتناء الكتب القديمة الصادرة بالشرق وبالتعرف على النتاج الأدبي في هذه البلدان. وتدل المراسلات التي جرت بين الحاخام نحما وبين قادة «حركة التنوير اليهودية» في أوروبا على مدى قوة العلاقة

التي كانت بينه وبين الشخصيات اليهودية المستنيرة في أوروبا، وتوضح أيضا أن أفكار حركة التنوير اليهودية كانت منتشرة في هذا الحين في سالونيكا، وشملت مراسلات هذا الحاخام أبرز مفكري يهود أوروبا الذين كان من بينهم شموئيل ديفيد لوتساتو، وأفراهام جيجر، وتسونتس، وبيرتس سمولنسكين، وباشاروبين. وقد بحث في مراسلاته معهم العديد من القضايا الخاصة باللغة العبرية، كما طرح فيها أيضا العديد من التفاسير التارخية والفيلولوجية لبعض قضايا التاريخ اليهودي. وكان الحاخام نحما شديد الاهتمام بالمخطوطات والكتب اليهودية العتيقة، وتضمنت خطاباته مادة غزيرة عن النتاج الثقافي ليهود سالونيكا، وعن الوضع الراهن ليهود المدينة، وتدل خطاباته على أنه كان على قدر كبير من المعرفة بالعلوم اليهودية، وعلى دراية واسعة باللغات الأجنبية. ويعد الحاخام يهودا نحما حقاً بمنزلة إحدى حلقات الوصل التي تم من خلالها انتقال الثقافة الغربية إلى يهود تركيا وسالونيكا، وذلك لقوة اتصالاته بقادة حركة التنوير اليهودية في أوروبا، كما يرجع إليه أيضا فضل نقل ثقافة يهود الشرق إلى أوروبا، ولذلك أطلق البعض عليه اسم «مندلسون تركيا»، نسبة إلى الفيلسوف اليهودي موشيه مندلسون رائد حركة التنوير اليهودية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكان من بين أنشطته الثقافية قيامه بترجمة العديد من الأعمال التاريخية إلى لغة اللادينو التي كانت شائعة في أوساط يهود تركيا، كما ألف كتابا عن يهود سالونيكا، وكان نحما من رواد الصحافة اليهودية في مدينته فأصدر في عام 1864 صحيفة «اللونار»، وكان من أهم أنشطته أيضا قيامه بتطوير نظام التعليم اليهودي في سالونيكا، وتأسيسه للمدارس يهودية حديثة تتبع النظم التعليمية المتطورة، وقد تعاون في هذا المجال مع مدارس الإليانس. وقد دعا الحاخام نحما في أعماله إلى تغيير نظم حياة اليهود، كما دعا إلى إقامة مؤسسات خيرية للمساهمة في تحقيق أهداف النظم التعليمية الحديثة. وقد جاء في أحد أعماله:

«ليس من شأن كل التبرعات مساعدة إخواننا، وليس من شأنها مساعادة الآلاف أو المئات الذين في حاجة إلى مساعدة، أو تغيير أوضاع الفقراء والمرضى والشيوخ والعاطلين عن العمل، ولكن من الممكن أن تخدم التبرعات المتعطشين للمعرفة، وسيضل الآلاف من أبنائنا الطريق إذا لم تحصل

مدارسهم على الدعم».

وقد أسس مدارس لتعليم أبناء اليهود في سالونيكا المهن المختلفة، كما أسس أيضا العديد من الملاجىء وكتب في عقد الثمانينيات بخصوص هذا الشأن:

«إن هناك حاجة ماسة لتأسيس العديد من المدارس المهنية لأبنائنا، ونستطيع أن نفتخر نحن أبناء سالونيكا بأنه توجد بمدينتنا مدارس لتعليم أصول الشريعة، ومؤسسات خيرية لمساعدة الفقراء والمرضى، ومدارس أخرى لتعليم اللغات، ومدارس أخرى للأطفال الذين هم دون السادسة من العمر».

والجدير بالذكر أن الحاخام يوسف نحما كان من دعاة إحياء اللغة العبرية، وكأن شأنه في هذا المجال شأن سائر زملائه من المستنيرين في تركيا الذين كان من بينهم يوسف هاليفي وباروخ ميتراني ونسيم بيخر.

2-الدكتور موشيه الاطيني (1809-1882)

كان الدكتور الاطيني من عائلة إيطالية ثرية اشتغل أبناؤها بالتجارة وبالطب، وقد أنهى دراسته للطب في مدينة باروفا، وكانت له في هذه المدينة بعض الأنشطة التجارية فكان له مصنع للتبغ، وبعض الشركات التجارية. وسعى الدكتور الاطيني بعد توليه للرئاسة الطائفة اليهودية في سالونيكا لنشر فكر حركة التنوير في أوساط سكانها من اليهود، وساهم في تأسيس العديد من المؤسسات التعليمية والاقتصادية الخاصة بيهود سالونيكا. وكان الدكتور الاطيني يشعر في الحقيقة بأسى بالغ إزاء تدهور الأوضاع التعليمية ليهود سالونيكا، وجاء في أحد خطاباته التي بعثها إلى فرانكل:

«يواجه معظم اليهود في شبابهم العديد من المشكلات وبينما يشتغل معظمهم بالتجارة فإن قلة قليلة منهم تعمل في المجالات الأخرى، ولكن الآخرين منهم يتسكعون في الطرقات».

وأعد الاطيني تقريرا عن وضع التعليم اليهودي في بلدان الشرق عامة وفي سالونيكا على وجه الخصوص، وقدمه إلى لجنة مندوبي الطوائف اليهودية في إنجلترا،، وقدم في هذا التقرير وصفا مفصلاً للعوامل المتسببة

في تدهور المستوى الثقافي ليهود الشرق، وسبل إصلاح هذا الوضع، وأوضح في تقريره أن أطفال اليهود يتلقون تعليمهم في المدارس المسيحية والحكومية على حد سواء وأن تفشي الفقر في أوساط يهود سالونيكا لا يساعد على الارتقاء بمستواهم الاجتماعي.

وأكد الاطيني في تقريره أن أسباب تقدم الوضع التعليمي لدى اليونانيين وسكان تركيا تكمن في انتشار المدارس في معظم القرى والضواحي، وأوضح أن روح الفساد والتخلف المسيطرة على السلطة العثمانية أثرت بالسلب في يهدود تركيا الذين مازالوا منغلقين على ذواتهم وبعيدين عن روح العصر، وكان من بين المساوىء التي ذكرها الاطيني أن يهود الدولة مازالوا يتحدثون لغة اللادينو- التي هي مزيج من التركية واليونانية والعبرية- وأن الأحياء التي يعيشون فيها أصبحت تضيق بهم. وعلى كل حال فإن الصورة التي قدمها الاطيني في تقريره كانت مظلمة وكئيبة للغاية، وأعرب الاطيني في نهاية تقريره عن إحساسه بالارتياح إزاء حرص يهود أوروبا على متابعة أحوال يهود الشرق، ورأى الاطيني أن الزيارات التي تقوم بها الشخصيات اليهودية البارزة مثل موشيه مونتيفيوري وإدولف كرميه ومندوبي عائلة روتشيلد والبارون روتشيلد، والمساعدة التي يقدمونها ليهود الشرق تساهم في تطوير أوضاعهم.

3- أفراهام كاموندو

كان كاموندو واحدا من أبرز قادة الطائفة اليهودية في القسطنطينية خلال منتصف القرن التاسع عشر، وكان ينتمي إلى عائلة برتغالية الأصل ارتحلت من فينسيا إلى تركيا. وكان بعض أبناء هذه العائلة إبان القرن الثامن عشر من أثرياء اليهود في القسطنطينية الذين قدموا مساعدات مالية ضخمة إلى المستوطنين اليهود في فلسطين، وكان من بين أنشطة هذه العائلة قيامها بتحويل الأموال من شرق أوروبا إلى اليهود الأشكناز في فلسطين. وكان جد كاموندو قد اضطر في نهايات القرن الثامن عشر للهروب من القسطنطينية إلى النمسا التي نعم فيها باللجوء السياسي، وكانت لهذه العائلة علاقات تجارية متشعبة في كل من إيطاليا ووسط أوروبا. وتأثر كاموندو في مرحلة مبكرة من عمره إبان الفترة التي قضاها

في النمسا بفكر حركة التنوير الأوروبية فأسس بعد عودته إلى تركيا عدة مدارس في القسطنطينية، كما دعا آنذاك إلى إعادة تنظيم الطائفة اليهودية، مما أثار غضب الحاخامات، وتمكن كاموندو بفضل المساعدة التي حصل عليها من عائلة روتشيلد اليهودية من أن يؤسس في عام 1854 أول مدرسة يهودية حديثة في القسطنطينية، وقد رأسها آنذاك الدكتور ألبرت كوهين، كما قدم كاموندو أيضا تبرعات مالية ضخمة من أجل إنشاء مدرسة «مكفه يسرائيل» في فلسطين، ولذلك أطلق البعض عليه اسم «روتشيلد الشرق».

4- يوسف هاليفي (1827-1917)

كان يوسف هاليفي من بين الشخصيات اليهودية المستنيرة بتركيا، ومن أبرز المتخصصين في حينه في الدراسات الشرقية، وعرف عنه قيامه بالعديد من الرحلات الاستكشافية إلى يهود الفلاشا في أفريقيا وإلى اليمن، وكان هاليفي من دعاة إحياء اللغة العبرية، ومن مؤيدي حركة «محبة صهيون». وكان من أول أنشطته قيامه في عام 1850 بمحاولة لتحويل أحد المدارس الدينية التي أشرف عليها إلى مدرسة تتبع النظم التعليمية الحديثة، وأثارت هذه المحاولة غضب الحاخامات الذين لم يتوقفوا عن اضطهاده، مما أجبره على ترك أدرنة والانتقال إلى باريس التي تفرغ بها لدراساته الأكاديمية. وسافر يوسف هاليفي في عام 1868 في مهمة بحثية إلى الحبشة لإعداد بحث عن يهود الفلاشا، وسافر في العام اللاحق إلى اليمن لجمع مادة علمية عن كتابات سبأ، وعن أوضاع اليهود، وقام بهذه المهمة من قبل الأكاديمية القومية الفرنسية، والإليانس.

5- رفائيل عوزيال من أزمير

يعد رفائيل بمنزلة رائد الصحافة اليهودية الصادرة بلغة اللادينو في الشرق، حيث أصدر في عام 1942 صحيفة «الأمل الطيب» ،وأصدر في عام 1846 صحيفة «أبواب الشرق» ولا نعرف عن عوزيال سوى أنه كان من عائلة دينية ترجع أصولها إلى يهود الأندلس، وعاش أبناء هذه العائلة في أماكن شتى شملت المغرب وإيطاليا وهولندا وتركيا، وأقامت هذه العائلة في أزمير منذ فترة قديمة للغاية.

وقد أوضح رفائيل عوزيال في العدد الأول من صحيفة «أبواب الشرق» أهداف جريدته، فجاء بهذا العدد: «إن الصحيفة ستؤدى إلى إحياء العديد من الأشياء الجميلة في مدينتنا، وستنشر مقالات جيدة ومفيدة للشعب اليهودي، وستفتح ليهود تركيا أبواب الضياء، وبهذا سنصبح مثل إخواننا اليهود في أوروبا الذين يصدرون صحفا باللغة العبرية وباللغات الأخرى».

التعليم

تم إرساء حركة التنوير الغربية في أوساط يهود الدولة بعد أن تأسست خلال منتصف القرن التاسع عشر العديد من المدارس والصحف والمؤسسات الطبية الحديثة، كما أقيمت في فلسطين في نفس الفترة العديد من المدارس الحديثة التي كانت تعبر أيضا عن فكر حركة التنوير الأوروبية.

وقد سعت بعض الشخصيات اليهودية المستيرة في الأربعينيات من القرن التاسع عشر لتأسيس بعض المدارس الحديثة في فلسطين، وقد نجح أ. فرانكل في عام1856، وبعد صراع مرير مع الحاخامات في تأسيس مدرسة يهودية حديثة في فلسطين. وكان انتشار أفكار حركة التنوير في فلسطين أمراً بالغ الصعوبة حيث بذلت الدوائر الأرثوذوكسية بغرب أوروبا ومندوبيها في فلسطين كل مافي وسعها للحيلولة دون انتشار الأفكار المستيرة في فلسطين، وسعت إلى الحفاظ على طابعها المحافظ، ومن جهة أخرى كان اليهود السفاراد في فلسطين أكثر استعدادا لتقبل هذه الأفكار.

النظام التعليمي

استمر يهود الدولة العثمانية حتى منتصف القرن التاسع عشر في تلقي تعليمهم في المدارس الدينية المحافظة التي كانت تعرف باسم «تلمود توراة»(*)

(*) تلمود ـ توراة: اسم يطلق على المدرسة التي يتلقى فيها الطفل اليهودي المعارف الأولية للقراءة ويدرس أجزاء من التلمود، وكانت تقع عادة بجوار المعابد. وكانت العادة بين اليهود أن يدرس الطفل في البداية في «بيت-سيفر» (مدرسة) ثم ينتقل إلى المرحلة الأعلى التي تسمى «بيت همدراش» (المدراس). وكانت العادة أن يطلق على المدرسة التي يقوم عليها فرد واحد فقط (بيت رف) «بيت سيدنا» ويطلق على من يدرس فيها «أطفال بيت سيدنا». وقد حدث تطور في المدارس اليهودية التقليدية بعد ذلك وأصبح يطلق على المدرسة الدينية المعنية بتدريس التلمود «تلمود توراة». (المراجع)

التي كان يدرس بها الأطفال والفتيان، وفي المقابل كان نصيب الفتيات اليهوديات بالدولة العثمانية من التعليم محدودا للغاية، ومع هذا فقد تلقت الفتيات تعليمهن بشكل غير منتظم، وقد كانت المدرسة الدينية المحافظة في سالونيكا من أشهر المدارس الدينية في كافة أنحاء الدولة. وكان المدرسون في هذه المدارس التقليدية المحافظة يمسكون عادة بالعصا في الفصل الذي كان يضم ما يقرب من العشرين تلميذا، واقتصرت الدراسة في هذه المدارس على تدريس كتاب الصلوات وبعض آيات العهد القديم، واعتمد هؤلاء المدرسون في شرحهم لنصوص العهد القديم على ترجمات العهد القديم بلغة اللادينو، ولم تبدأ هذه المدارس في تدريس مبادىء علم الحساب، واللغة العبرية إلا منذ القرن التاسع عشر، ومع هذا استمرت هذه المدارس في تدريس بعض فصول التلمود للتلاميذ، ولكن دراستها كانت مقصورة على الفصول المتقدمة. وكان المدرسون يقسمون في أحيان نادرة الفصل إلى عدة مجموعات، وكانوا يعملون مع كل مجموعة على حدة. وكان مستوى التعليم في هذه المدارس متدنيا للغاية، كما كانت ترجمات العهد القديم، المتداولة في أوساطهم قديمة للغاية، ومن هنا لم يفهمها المدرسون أو التلاميذ إلا بصعوبة بالغة.

ويتضح من المصادر اليهودية التي تناولت أوضاع التعليم اليهودي بالإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر أن النظام التعليمي كان يشهد آنذاك أزمة عميقة، فكان مستوى المدرسين اليهود متدنيا للغاية،وإن صعوبات المعيشة التي واجهها الآباء حالت دون تعليم أبنائهم بشكل مناسب، فلم يعرف الأبناء طريقة الصلوات، لم يعرفوا في أحيان كثيرة مضمون كتاب الصلوات. وقد ذكر الحاخامات اليهود أثناء القرن التاسع عشر أن مستوى الطلاب اليهود المنتظمين في مدارسهم متدن للغاية، وأن أعدادا كبيرة من التلاميذ اليهود تركت المدارس وراء الرزق. وكان من بين مظاهر التدهور أيضا أن أوضاع المدرسين اليهود كانت متدنية للغاية فكانت أجورهم لا تكفيهم في معظم الأحيان، وفيما يتعلق بالمدارس اليهودية فقد كانت نفقاتها تأتي في معظم الأحيان عبر الضرائب التي كانت تفرضها الطائفة على أبنائها والتي كانت تدعى تبرعا.

وطرأت إبان الخمسينيات والستينيات تغيرات كثيرة على المناهج التعليمية

المتبعة في المدارس الدينية، وأُفتتحت فصول مسائية لتدريس اللغات الأجنبية وعلم الحساب، وكانت هذه الفصول تحظى بدعم من قبل الشخصيات اليهودية الثرية بالطائفة، وتلقى اليهود الذين درسوا في المدارس اليهودية الحديثة أصول الشريعة اليهودية واللغات الأجنبية مثل الإيطالية والفرنسية والتركية، والحساب والطبيعة والجغرافيا.

الإليانس:

تأسست في الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر العديد من المدارس اليهودية الحديثة بالإمبراطورية العثمانية، وكانت هذه المدارس تحظى بمساعدة مالية من قبل الشخصيات اليهودية الثرية بأوروبا التي أرسلت أيضا مديرين إلى هذه المدارس، ومع هذا فلم يتطور نظام التعليم اليهودي بالإمبراطورية إلا بعد أن قامت هيئة الإليانس بتأسيس العديد من مدارسها في أقطار الدولة. وقد رأت هذه الهيئة التي تأسست في باريس في عام 1860 أنه يتعين عليها العمل على نشر فكر حركة التنوير الأوروبية في أوساط يهود الشرق، والعمل على تقديم المساعدة ليهود هذه البلدان، كما تطلع قادة هذه الهيئة إلى النجاح في أن يجعلوا من اليهود مواطنين مفيدين لدولهم.

وفي بدية الستينيات من القرن التاسع عشر، طلبت بعض الشخصيات اليهودية المستنيرة في تركيا واليونان من هذه الإليانس تقديم المساعدات بغرض إنشاء مدارس يهودية حديثة في بلدانهم، واستغرقت عملية إنشاء مدارس الإليانس في هذه البلدان فترة طويلة بسبب الصعوبات التي واجهها اليهود في جمع الأموال اللازمة علاوة على أن حاخامات سالونيكا، على سبيل المثال، أبدوا تحفظهم تجاه النظام التعليمي الحديث، ولكن أنشئت أولى مدارس الإليانس في اليونان في عام 1865.

وقد أقيمت في سالونيكا في عام 1873 وبعد أن تم الحصول على تأييد الحاخامات، مدرسة حديثة للبنين تم افتتحت الإليانس في العام التالي مدرسة أخرى للفتيات وبتأييد من البارون هيرش. وتفيد شهادة الدكتور الاطيني التي يرجع تاريخها إلى هذا الحين أن عدد البنين الدارسين في مدارس الإليانس يقدر بمائتين وعشرة تلاميذ، وأن عدد الفتيات يقدر

بمائة وخمسين طالبة، وقد وصل عدد التلاميذ الدارسين في هذه المدارس في عام 1909 إلى ألفين وثلاثمائة طالب.

وشكلت الإليانس في القسطنطينية في عام 1863 لجنة إقليمية ضمت في أوساطها أعيان الطائفة اليهودية الذين تزعمهم آنذاك أفراهام كاموندو، ومن المعروف أن أعضاء هذه اللجنة كانوا في اللجنة التي تشكلت في عام 1864 بموجب دستور «الحاخام حنا»، والتي كانت مكلفة ببحث كافة قضايا اليهود.

وتجدر الإشارة إلى أن الشخصيات اليهودية المستنيرة بادرت بإنشاء مدارس الإليانس في تركيا واليونان لما كانت تشعر به من قلق بالغ إزاء ظاهرة التحاق الأطفال اليهود بالمدارس التبشيرية والمسيحية والحكومية في أزمير، حيث شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، وجود ما يربو على خمسمائة طفل يهودي في المدارس المسيحية. وكانت هيئة الإليانس قد واجهت صعوبات بالغة في حشد الأموال اللازمة لإقامة مدرسة في كل حي، ومع هذا فقد نجحت في القسطنطينية في إقامة مدرسة في كوسكونجوك الذي كان يضم أعدادا كبيرة من فقراء اليهود، وفي مرحلة لاحقة أقيمت وبدعم من البارون هيرش مدارس للإليانس في حيى أورطا كوي وبالانت.

وأنشئت في المدينة فيما بعد ست مدارس تابعة للإليانس، وكانت كل مدرسة تضم قسما خاصا بالبنين وقسما آخر للفتيات، وسرعان ما تزايد تعداد التلاميذ الدارسين في هذه المدارس، وكان للإليانس في عام 1914 أربع عشرة مدرسة في القسطنطينية.

وقد تأسست في أزمير في عام 1864 أول مدرسة محلية لليهود، وساهمت الإليانس في تأسيسها بالرغم من أنها لم تكن تابعة لها، وأقيمت في أزمير في عام 1873 أول مدرسة تابعة للإليانس، وأنشئت فيما بعد خمس مدارس أخرى، وتفيد معطيات الإليانس أن ألف تلميذ يهودي درسوا في مدارسها في نهايات القرن التاسع عشر وأن حوالي ألفي تلميذ يهودي تلقوا تعليمهم في مؤسسات «تلمود توراة» الدينية، وفي المدارس المسيحية والحكومية. ولاشك في أن تزايد عدد التلاميذ اليهود الدارسين في المدارس الأجنبية قد أثر في الوعي الثقافي ليهود المدينة، وأدى إلى ظهرور جيل جديد من

اليهود يعرف شيئا عن تعاليم الديانة اليهودية.

وقد أقيمت في أدرنة في عام 1868 أول مدرسة تابعة لهيئة الإليانس، وكانت هذه المدرسة نموذجا للنجاح الذي أحرزته الإليانس في تركيا، والجدير بالذكر أنه قد أقيمت آنذاك عشرات المدارس الأخرى في كافة المدن والضواحي في كل من تركيا واليونان.

وأقيمت في دمشق في عام 1865 أول مدرسة تابعة للإليانس، وأقيمت مدرسة أخرى في حلب في عام 1869، وقد كان الوضع الثقافي والتعليمي آنذاك في سوريا متدنيا للغاية، ومن هنا فإن رياح حركة التنوير اليهودية لم تصل إلى يهود سوريا إلا في بدايات القرن العشرين. وقد ذكر أفراهام المالح الذي تولى آنذاك إدارة إحدى المدارس اليهودية في دمشق: «بالرغم من أن مدينتنا لا تبعد كثيرا عن حيفا إلا أن يهود حيفا أكثر تقدما من الناحية الثقافية من يهود دمشق».

وكان يهود دمشق يتحدثون اللغة العربية فقط، ولم تكن لهم أي معرفة باللغة العبرية أو باللغات الأوروبية. ويتضح مما ورد في الكتاب الذي أصدره أفراهام المالح عن يهود دمشق أنه في الوقت الذي حافظت فيه الديانة اليهودية في سوريا على تقاليدها لم يكن لليهود بسوريا أو للمستنيرين منهم أي معرفة بتاريخ الحركة القومية اليهودية أو بأحداث العالم اليهودي. أما عن الوضع التعليمي ليهود سوريا فقد تلقى أبناء الأثرياء منهم دراستهم في المدارس المسيحية، وفيما يتعلق بمدرسة الإليانس فقد افتتحت في عام 1880 مدرسة للبنين ومدرسة أخرى للفتيات في عام 1883، كما افتتحت في دمشق في عام 1910 مدرسة التحق بها المئات من تلاميذ اليهود.

وقد حرصت هيئة الإليانس أثناء وجودها بالشرق على افتتاح العديد من المدارس المهنية للبنين وللبنات فأسست في القسطنطينية أربع مدارس حرفية تعلم فيها اليهود العديد من المهن مثل الخراطة والنجارة والحياكة وغيرها من المهن، وسعت الإليانس إلى تأسيس مدرسة زراعية لليهود في أزمير، كما أسست الإليانس في فلسطين في عام 1870 مدرسة «مقفه يسهائيل» التي تعلم فيها اليهود العديد من المهن اليدوية. ولاشك في أن المدارس التي أقامتها هيئة الإليانس ليهود الدولة العثمانية كان لها أعظم الأثر في يهود الإمبراطورية، ويكفينا في هذا المجال معرفة أن كل الصحفيين

والمؤرخين والمحامين والأطباء اليهود في الإمبراطورية كانوا من خريجي هذه المدارس، ولعبت كل هذه الشخصيات دوراً ضخماً في تغيير أوضاع المجتمع اليهودي وتحويله من مجتمع تقليدي يتحكم فيه الحاخامات وأثرياء اليهود إلى مجتمع حديث. وبالرغم من تعدد وجهات النظر الخاصة بأهمية الدور الذي لعبته الإليانس في تاريخ يهود الدولة، إلا أنه لاشك في أن هذه المدارس غيرت أساليب حياة وتفكير يهود الدولة. وبالرغم من أن هذه المدارس لم تحرص على تشجيع طلابها من اليهود على تبني أفكار الحركة الصهيونية أو على التمسك بقيم الديانة اليهودية إلا أن معظم قادة الحركة الصهيونية في كل من اليونان وتركيا كانوا من خريجي مدارس الإليانس.

ويمكننا بشكل عام قول إن مدارس الإليانس ساهمت في تعريف يهود الشرق بالثقافة الغربية، ولكنها أدت إلى ابتعادهم عن التقاليد اليهودية، ولكن من الواجب أن نتساءل هنا كيف لم تؤد مدارس الإليانس إلى ظهور حركة تنوير يهودية، أو إلى ظهور حركة يهودية ثورية في الدولة، أي كما حدث في أوساط يهود، أوروبا.

الخلاف بين المجددين والمحافظين:

شهد المجتمع اليهودي في الدولة العثمانية-كما حدث في المجتمع اليهودي في أوروبا-خلافات حادة بين الاتجاهات الداعية إلى تجديد النظم التعليمية ونشر الفكر الحديث وبين الاتجاهات الداعية إلى التمسك بالتقاليد اليهودية، ولكن الخلافات التي شهدها المجتمع اليهودي بالدولة كانت أقل حدة من تلك التي نشبت في أوساط اليهود الأوروبيين، فبينما أسفرت الخلافات التي حدثت في أوروبا عن ظهور العديد من الاتجاهات الاجتماعية والدينية والتي كان من بينها حركة الإصلاح وحركة التنوير والحركة الإثودوكسية، فإنه لم تظهر في أوساط يهود الدولة مثل هذه الحركات، حيث إن الخلافات التي وقعت في أوساط يهود الدولة كانت محدودة التأثير، أضف إلى هذا أنها لم تدم طويلا.

وقد كانت الخلافات التي وقعت في أوساط يهود القسطنطينية شديدة الحدة، فلم تقتصر هذه الخلافات حول قضية التعليم وسبل تطويره، وإنما امتدت لتشمل قضايا أخرى خاصة بمدى شرعية القيادة اليهودية التقليدية،

وفي الواقع قد نجمت بعض هذه الخلافات عن سياسة الإصلاحات العثمانية التي انتهجتها الدولة، وتزايدت حدة الخلافات بين الحاخامات وبين مؤسسي المدارس الحديثة، بعد أن تأسست في القسطنطينية في الخمسينيات والستينيات العديد من المدارس اليهودية الحديثة، كما تزايدت في أدرنة وسالونيكا والقدس حدة النزاعات بين الجماعات الداعية إلى الحداثة وبين الجماعات الداعية إلى التمسك بالتقاليد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشخصيات اليهودية الأوروبية التي ساهمت في تأسيس المدارس اليهودية الحديثة والتي تولت الإشراف عليها ساهمت في تزايد حدة هذه الخلافات، إذ إنها استخفت في أحيان كثيرة ولدرجة مهينة بالتقاليد السائدة في أوساط يهود الشرق، كما تعاملت في أحيان كثيرة بشيء من التعالي معهم، وقد اعتمد قادة مدارس الإليانس في هجومهم على يهود الشرق وحاخاماتهم على أن هؤلاء الحاخامات لم يقدموا شيئا يذكر ليهود الشرق ولم يساهموا في الارتقاء بأوضاعهم.

وقد أعرب بعض حاخامات الشرق عن تأييدهم لفكرة إقامة المدارس الحديثة، وللخطط الهادفة إلى الارتقاء بأوضاع اليهود، فحظي مشروع إنشاء إحدى المدارس اليهودية الحديثة بتأييد حاخامات الشرق وبتأييد كبير حاخامات القدس الحاخام حاييم نسيم أبو العافية. أما الحاخامات الأشكناز فإنهم عارضوا بشدة مثل هذا المشروع، وفي الحقيقة فإن موقفهم هذا كان بالغ التأثر بموقف الحاخامات الأشكناز في أوروبا الغربية، ومع هذا كان الحاخام يعقوب شاول اليسار- الذي كان كبير الحاخامات في القدس في نهايات القرن التاسع عشر - من بين مؤيدي إقامة المدارس الحديثة ونشر الفكر المستنير.

وقد شهدت القسطنطينية خلافا شديدا بعد أن أسس بها أفراهام كاموندو في عام 1858 مدرسة حديثة، وكان الحاخام إسحاق أكريش من أشد معارضي هذه المدرسة، فعقد اجتماعا ضخما ضم حاخامات القسطنطينية، وقرروا في نهاية الاجتماع مقاطعة كاموندو وعدم التعامل معه. ولكن بعد أن تدخل رؤساء الطائفة لدى السلطات قامت السلطات باعتقال الحاخام أكريش وأوقفت أنشطته، ولكن سرعان ما أطلق سراحه بعد أن أعرب يهود القسطنطينية عن تذمرهم من هذا الإجراء. وقد شكل

هذا الخلاف بداية الخلافات التي دامت بين الاتجاه الداعي إلى الحداثة والاتجاه الداعي إلى التمسك بالتقاليد طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وفي سالونيكا أعرب كبير حاخامات المدينة الحاخام آشير كوفو، وبعد فترة طويلة من التردد، عن تأييده لقادة الإليانس وللشخصيات اليهودية المستيرة التي دعت إلى إقامة مدارس حديثة، كما أعرب نائب كبير حاخامات القسطنطينية في الستينيات الحاخام ياقير جيرون عن تأييده للتأسيس المدارس اليهودية الحديثة في مدينته، حيث رأى أن هذه المدارس تقدم خدمة جليلة للحضارة. أما في أدرنة فقد اضطر يوسف ليفي الذي أسس أولى المدارس اليهودية الحديثة إلى الهجرة إلى باريس بعد أن تعرض إلى مضايقات عديدة من قبل الحاخامات الذين اتهموه بتشجيع اليهود على اعتناق الديانة المسيحية. وقد تعرض فرانكل في القدس إلى نفس مصير يوسف ليفي، وقد نجح الحاخامات في جزيرة رودس في إغلاق إحدى المدارس اليهودية الحديثة في الثمانينيات، ولكن سرعان ما أعيد افتتاحها مرة أخرى.

وكان لحركة الإصلاح الدينية التي شهدها المجتمع اليهودي في أوروبا في نهايات القرن الثامن عشر وللخلافات التي نشبت بين حاخامات أوروبا في هذا الحين بعض الصدى في أوساط يهود الشرق، ويرجع إلى يهود الشرق الذين من أصل إيطالي فضل إدخال بعض التعديلات على نظم العبادات اليهودية بالشرق، حيث أدخلوا الآلات الموسيقية في أحد المعابد اليهودية في جزيرة كوربو، مما أثار غضب الحاخام يهودا بيباس الذين انتقدهم بشدة، ووقف إلى جانبه حاخام أزمير المعروف الحاخام حاييم بالاجي. وأدخل هؤلاء اليهود الذين من أصل إيطالي في أوساط يهود سالونيكا وحلب بعض الممارسات والعادات الدينية الجديدة. وانتقد الحاخام آشير كوفو حاخام سالونيكا في هذا الحين هذه التعديلات، وكتب في عام 1840:

«حدثت بعض الانشقاقات في صفوف شعبنا.. وقد ظهر الحاخامات الذين يحاولون الإساءة إلينا.. ويحاولون حاليا السماح لنا بممارسة المحرمات.. فيدعون نساءنا إلى ارتداء ملابس الفرنجة.. ويدعوننا إلى

عدم احترام قداسة يوم السبت».

وقد أثار قيام هيئة الإليانس بتأسيس مدرسة يهودية حديثة في سالونيكا غضب ومعارضة الحاخامات، ولكن عندما أخبر قادة الإليانس كبير الحاخامات في سالونيكا أنهم قد يطلبون من القنصل الفرنسي التدخل لصالحهم فإنه سرعان ما تراجع عن موقفه.

وقد تزعم الحاخام حاييم بالاجي كبير حاخامات أزمير حركة المعارضة لمدارس الإليانس في المدينة، وكانت هذه المعارضة مرتبطة في الواقع بالخلافات الاجتماعية والتنظيمية الضخمة التي شهدتها الطائفة اليهودية في أزمير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي أسفرت عن الإطاحة بالحاخام بالاجي بشكل مؤقت من منصبه، مما عكس أن الاتجاهات المؤيدة في أزمير لهذه المدارس كانت أكثر قوة من الاتجاهات المحافظة.

ويتضح من تزايد إقبال الطلاب اليهود على المدارس اليهودية الحديثة أن قطاعات واسعة من المجتمع اليهوي استجابت إلى التغيير الذي طرأ على نظام التعليم اليهودي وأن معارضة الحاخامات للتغييرات بدأت تضعف قوتها منذ نهايات القرن التاسع عشر.

وعند المقارنة بين طبيعة حركة التنوير اليهودية في أوروبا وبين نظيرتها في الدولة العثمانية نجد العديد من أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما، فبينما استقت حركة التنوير اليهودية الأوروبية أفكارها من حركة التنوير الأوروبية ومن الفلسفة اليهودية العقلانية في العصور الوسطى، فإن حركة التنوير اليهودية بالدولة كانت بعيدة كل البعد عن أفكار حركة التنوير الأوروبية، خاصة أن المجتمع الإسلامي المحيط بها كان بعيداً أيضا عن هذا الفكر.. وفيما يتعلق بأهداف الحركتين: فبينما سعت حركة التنوير اليهودية الأوروبية إلى تشجيع اليهود على تعلم اللغات الأجنبية وتطوير النظم التعليمية وتغيير المهن التي يشتغلون بها، فإن الشخصيات اليهودية المستنيرة بالدولة لم تفكر إلا في تعليم اليهود اللغات الأجنبية وتغيير نظام التعليم، ولم يتجه تفكيرهم إلى تشجيع اليهود على تغيير مهنهم، خاصة أن يهود الدولة كانوا يعملون، على خلاف يهود أوروبا، في كافة المهن بما فيها المهن الحكومية. ويتمثل وجه الفارق الرئيسي بين حركة التنوير اليهودية الأوروبية وبين نظيرتها في الدولة العثمانية، في أنه في الوقت الذي شجعت

فيه الشخصيات الدولة العثمانية تجاه اليهود لم تلزم اليهود بالاندماج في المجتمع كشرط للحصول على المساواة في الحقوق، وإنما سمحت لهم بالحفاظ على البنية التنظيمية لطوائفهم، وعلاوة على هذا فإن المجتمع الإسلامي المحيط باليهود لم يكن متحمسا لفكرة اندماج اليهود بالكامل في المجتمع وفضل أن يعيش اليهود بشكل مستقل.

ومازال من بين القضايا التي تشغل اهتمام الباحثين حتى يومنا هذا قضية: ما الأسباب التي جعلت حركة التنوير اليهودية في أوروبا تختلف عن نظيرتها في الشرق؟ ومازالت هذه القضية محل البحث، كما اكتفى الباحثون ببحث موقف يهود مصر وحاخاماتها تجاه مسألة الحداثة وليس تجاه مسألة الإصلاح الديني. أما عن يهود تركيا فإن كتاباتهم تفيد أنهم لم يتطرقوا إلى قضية الإصلاحات الدينية، وفي الحقيقة لم يعارض يهود تركيا بشدة مسألة إصلاح النظم التعليمية، لأن من قاموا بهذه الإصلاحات كانوا من اليهود علاوة على أن هذه الإصلاحات لم تفرض عليهم، أي كما حدث مع يهود أوروبا.

ومجمل القول إن الشخصيات اليهوية المستنيرة في الإمبراطورية سعت فقط إلى تشجيع اليهود على الحصول على قسط وافر من المعرفة ولكنها لم تسع إلى التمرد على النظم والأيديولوجيات الفكرية القديمة، ويكمن، على هذا النحو، وجه الاختلاف الرئيسي فيما بينهم وبين الشخصيات اليهودية المستنيرة في أوروبا. وبالرغم من أن المستنيرين من يهود الدولة العثمانية سعوا إلى تطوير نظم التعليم إلا أنهم لم يشكلوا تحديات حقيقية للفكر اليهودي، ومن هنا فلم تنتشر في أوساط يهود الدولة تلك الاتجاهات الثورية الحديثة مثل: الاشتراكية والليبرالية والقومية، وقد ظلت حركة التنوير اليهودية في الإمبراطورية على هذا النحو حركة عابرة داعية فقط إلى مزيد من المعرفة. وعلى كل حال لم تترسخ أفكار حركة التنوير في أذهان يهود الدولة، خاصة أن معظم المستنيرين من يهود الدولة من أبناء الجيلين الأول والثاني هاجروا من تركيا والبلقان إلى بلدان أخرى.

وفي النهاية يحق لنا القول إن أفكار حركة التنوير اليهودية دخلت إلى بلدان الإمبراطورية عبر المنظمات اليهودية الأوروبية التي استعانت برواد حركة التنوير في هذه البلدان الذين تأثروا بفكر حركة التنوير، وكان معظم

هؤلاء من الشخصيات التي اشتغلت بالتجارة ومن أبناء العائلات ذات الأصول الإيطالية أو البرتغالية والتي كانت لها علاقات قوية مع المجتمع الأوروبي. كما كان من بين مظاهر انتشار الفكر الحديث في الإمبراطورية أنه قد أسست في بلدانها بدءا من الخمسينيات العديد من المدارس الحديثة، ثم قامت هيئة الإليانس في مرحلة لاحقة بإضفاء طابعها الخاص على الأنشطة التعليمية في بلدان الدولة. أما عن الخلاف الذي شهدته الدولة بين أتباع الاتجاه المتشدد والذي مثله الحاخامات وبين أتباع الاتجاه المستنير، فقد كان أكثر هدوءا من نظيره في أوروبا، واتسم هذا الخلاف بأن الحاخامات سرعان ما اعترفوا بمصداقية التغييرات التي طرأت على نظام التعليم اليهودي.

11 تنظيم الطوائف وقيادتها

تغيرات اجتماعية

كان المجتمع اليهودي بالدولة العثمانية طيلة الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر منظما على أساس طائفي، وكانت الطائفة تضم طيلة هذه الفترة أبناء نفس المدينة أو نفس المنطقة، ويرجع تاريخ هذه الطوائف إلى عام 1543 أي بعد أن احتل العثمانيون مدينة القسطنطينية، وبعد أن نفت السلطة يهود المدن التركية وبلدان البلقان إلى القسطنطينية، كما عاش اليهود السفاراد بعد خروجهم من الأندلس في هذه الطوائف، ودام هذا الوضع طيلة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر. ومع هذا شهد المجتمع اليهودي منذ منتصف القرن السابع عشر وإبان القرن الثامن عشر تغييرات عديدة في البنية التنظيمية للطوائف كان من أبرزها عدم التمسك بتشكيل الطائفة على نفس الأسس التي كان يتم الاعتماد عليها في الماضي. ولاشك أن التغيرات العمرانية، وحركة الهجرة الداخلية التي شهدتها الدولة العثمانية أدت إلى القضاء على خصوصية الطوائف فأصبحت الطائفة تضم أبناء الحي الواحد الذي كان يضم يهودا من أصول عرقية

مختلفة، كما أدى هذا التغيير الذي طرأ على التركيبة السكانية إلى تضاؤل قوة العلاقة بين الفرد والطائفة.

وقد ظهرت في العصر الحديث هيئات جديدة حلت محل الطوائف التقليدية، كان من أبرزها طوائف الحرفيين التي شكلت منذ منتصف القرن الثامن عشر خاصة في تركيا واليونان قوة اجتماعية وتنظيمية واقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية، فكان رئيس الطائفة يقوم في أحيان كثيرة بمهام الزعماء التقليديين المتدينين بالطائفة، كما حلت فئة المثقفين اليهود في تركيا منذ القرن التاسع عشر محل القيادة التقليدية، بل وشغل أثرياء اليهود والمستنيرون منهم، الذين لم ينتموا للقيادة التقليدية القديمة، العديد من المناصب القيادية بالاشتراك مع قادة الطوائف.

وقد تضاءلت تدريجياً في العصر الحديث قوة العلاقة بين الفرد والطائفة اليهودية، فلم يعد بمقدور الحاخامات منذ هذا الحين فرض مواقفهم على كل أعضاء الطائفة. وكان من بين عوامل هذا الضعف الذي طرأ على مكانة الحاخامات أنه أصبحت أمام اليهود في هذا العصر العديد من الخيارات التي لم يكن لها أي وجود من قبل، حيث أصبح لليهود في العصر الحديث حق اللجوء إلى القناصل الأجانب، والتمتع برعاية الدول الأوروبية، واللجوء إلى السلطة العثمانية، والتمتع بالخدمات التي كانت تقدمها المؤسسات التعليمية والصحية والخيرية اليهودية الأوروبية إلى يهود الدولة.

ولم يكن المجتمع المحيط باليهود في كل من تركيا واليونان بمنأى عن هذه التغيرات التي كانت تحدث في أوساط يهود الدولة حيث شهد هذان البلدان في العصر الحديث تزايد قوة التيارات الجديدة التي تمكنت وبشكل تدريجي من القضاء على سطوة المؤسستين الدينية والعسكرية، وفيما يتعلق بقادة الاتجاه الداعي إلى تغيير أنماط الحياة التقليدية في المجتمع اليهودي، فقد كان معظمهم من خريجي مدارس الإليانس، ومن المثقفين الذين عملوا بالمحاماة والصحافة.

وفيما يتعلق للطوائف اليهودية في سوريا فقد كانت مسيرة التغيير بها بطيئة للغاية، إذ ساءت في أوساطها حتى القرن التاسع عشر نفس البنية التنظيمية القديمة للطوائف، وفي المقابل شهد المجتمع اليهودي في فلسطين العديد من التغيرات في البنية التنظيمية للطائفة اليهودية.

وشهدت الطوائف اليهودية في كبرى المدن بتركيا واليونان، وخاصة منذ نهايات القرن التاسع عشر، تزايد حدة الفروق الاجتماعية بين اليهود نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي بالدولة العثمانية، ونتيجة لسيطرة المسيحيين على حياة المجتمع الاقتصادية. وبالرغم من أن المجتمع اليهودي شهد طيلة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر تناقضات ضخمة بين مصالح الجماعات اليهودية المختلفة، إلا أنه سادت دائما حالة من التوازن الدقيق بين كافة الجماعات نجمت عن ارتباط المرء الوثيق بالجماعة، علاوة على أنه كانت لكل جماعة أصول عرقية مشتركة، مما ساهم بطبيعة الحال في الحفاظ على وحدة المجتمع. ولكن ساهمت العديد من العوامل فيما بعد في زعزعة الأسس التي حافظت فيما مضى على وحدة المجتمع. إذ تضاءلت منذ هذا الحين قوة العلاقة بين الفرد والجماعة، أضف إلى هذا أن الجماعة لم تعد تجمعها وحدة العرق، وأصبحت تضم أبناء ينتمون إلى العديد من الطوائف، فأصبحت الطائفة الواحدة تضم العديد من المهاجرين الأشكناز والمهاجرين ذوي الأصول الإيطالية، كما تزايدت منذ نهايات القرن الثامن عشر حدة النزاعات بين طبقات المجتمع اليهودي، وقد شملت النزاعات في القرن التاسع عشر كل القضايا الخاصة بطريقة جباية الضرائب في الطوائف، وحق التمثيل في قيادة الطائفة.

وكانت أسس النظام الضريبي بالطوائف اليهودية قد تشكلت إبان القرن السادس عشر، وكان هذا النظام نظاما تقديريا في المقام الأول، فكان يتم بموجبه إعفاء الفقراء والأثرياء من دفع الضرائب، ومن هنا تحمل أبناء الطبقة الوسطى بالمجتمع اليهودي عبء الإيفاء باحتياجات الطائفة. وأسفر هذا الوضع عن تدهور أوضاع معظم أبناء الطائفة، وتراكم الديون على الطوائف اليهودية في القرن التاسع عشر مما أدى إلى تمرد أبناء الطبقة الوسطى على قيمة الضرائب المفروضة عليهم، وعلى القيادات اليهودية، كما وقعت إبان هذه الفترة العديد من المواجهات الحادة في أوساط الطوائف اليهودية، فطالب أبناء الطبقة المتوسطة والفقراء بالمجتمع اليهودي بتغيير البنية التنظيمية السائدة في أوساط الطوائف، وامتدت هذه الخلافات لتشمل الحاخامات أيضا الذين اختلفوا فيما بينهم حول مصداقية النظام

الضريبي وحول حق التمثيل بالطائفة. وأدى تراكم الديون على الطائفة إلى قيام قادتها بفرض ضرائب عديدة على العديد من المنتجات والسلع وإلى تزايد حدة النزاعات بين الأثرياء وبين أبناء الطبقتين المتوسطة والفقيرة، فبينما طالب الأثرياء بفرض الضرائب على السلع التجارية فقد طالب خصومهم بفرض الضرائب بما يتماشى مع حجم الدخل والممتلكات.

واستمرت هذه الخلافات طيلة القرن التاسع عشر، بل وصلت إلى مرحلة التمرد على القيادة اليهودية، مما تسبب في حدوث العديد من الانشقاقات في أوساط الطوائف اليهودية بتركيا، كما حدث في أزمير على سبيل المثال، وأسفرت كل هذه الخلافات في نهاية الأمر عن حدوث بعض التغييرات في البنية التنظيمية للعديد من الطوائف، فحصل بناء الطبقتين المتوسطة والفقيرة على حق التمثيل في قيادة الطائفة، وأصبح رؤساء طوائف الصناع اليهودية يشكلون جزءا من قيادة الطائفة اليهودية.

ولم يشهد المجتمع اليهودي في سوريا طيلة القرن التاسع عشر أية تغييرات تنظيمية أو اجتماعية، فظلت مؤسسات الطائفة تمارس مهامها وعملها على نفس النحو الذي كانت تعمل به في الماضي، ولكن أدى ظهور العديد من الشخصيات اليهودية المستنيرة التي تلقت تعليمها في المدارس الحديثة، وتعرض المجتمع اليهودي بسوريا إبان القرن العشرين لبعض المؤثرات الخارجية التي تسللت إليه عبر الزيارات التي كانت تقوم بها الشخصيات اليهودية سواء من أوروبا أو فلسطين إلى سوريا إلى تولي الشخصيات اليهودية المستنيرة بعض المناصب القيادية في المجتمع اليهودي.

وكان من بين مظاهر الحداثة في منتصف القرن التاسع عشر أنه قد صدرت منذ هذا الحين العديد من الصحف اليهودية في أقطار الدولة، ولعبت هذه الصحف دوراً ضخماً في تزايد حدة الصراع بين فئات المجتمع اليهودي، فكانت الأخبار التي تنشرها الصحافة عن الخلافات التي تشهدها الطوائف اليهودية في بلدان سائر اليهود فيها.

وفي القرن التاسع عشر تزايدت أيضا حدة الخلافات بين الحاخامات وبين قادة المؤسسات الاجتماعية المختلفة. وبالرغم من أن الحاخامات شغلوا مكانة مهمة في بلدان الدولة حتى القرن التاسع عشر، إلا أن أهميتهم تضاءلت بشكل ملحوظ منذ هذا الحين، وتزايدت في المقابل قوة أثرياء

اليهود والمستنيرين منهم، ولكن لم ينجح هؤلاء في مواجهة حالة التدهور الاقتصادية والاجتماعية التي كان يواجهها اليهود آنذاك مما تسبب في هجرة أعداد كبيرة من يهود هذه الطوائف إلى الخارج في نهايات القرن التاسع عشر.

وشهدت فلسطين في القرن التاسع عشر العديد من التغيرات في مجال البنية التنظيمية للطوائف اليهودية وفي أوساطها القيادية، وقد شكل اليهود السفاراد في بداية فترة الحكم العثماني لفلسطين غالبية السكان، ولكن كانت توجد في نفس الحين بعض الطوائف الأشكنازية، أما حركة الاستيطان اليهودي في فلسطين إبان القرنين السابع عشروالثامن عشر فقد كانت تعيش في حالةلا مثيل لها من الركود. ولم تكن للطوئف اليهودية في هذا الحين أي قيادة مستقرة، كما أدت الأزمات العديدة التي عصفت بهذه الطوائف إلى حدوث تغيرات مستمرة في التركيبة السكانية لليهود في فلسطين، وبالرغم من أن تعداد اليهود في فلسطين ارتفع في بعض الأحيان بشكل ملحوظ، إلا أن حركة الهجرة اليهودية المضادة منها كانت أيضا على قدر ما من القوة، وشملت حركة الهجرة المضادة هذه أعداداً كبيرة من كبار السن من اليهود الذين لم يمكثوا طويلا في فلسطين. وأدى عدم استقرار اليهود في فلسطين إلى عدم ظهور قيادة يهودية ثابتة، ولكن ظهرت في القرن التاسع عشر وخاصة في فلسطين قيادة جديدة سعت إلى إرساء أسس تنظيمية واضحة للطائفة اليهودية.

وظهرت القيادة اليهودية السفاردية في فلسطين إبان الفترة التي شهدت فيها فلسطين منذ بدايات القرن التاسع عشر تحولات عديدة كان من بينها غزو نابليون لها، وخضوعها لحكم محمد علي، وتطبيق سياسة الإصلاحات العثمانية فيها. وفي الوقت الذي ظهرت فيه هذه القيادة كانت فلسطين تشهد زيادة ملحوظة في تعداد اليهود الأشكناز ويهود شمال أفريقيا الذين شكلوا أطراً تنظيمية خاصة بهم، ومؤسسات اقتصادية وفكرية قوية. والجدير بالذكر أن وجود اليهود الأشكناز في فلسطين ارتبط إلى حد كبير بالحماية التي وفرتها القنصليات الأجنبية لهم وبتزايد قوة الوجود الأوروبي في فلسطين. ولا شك أن تزايد تعداد اليهود الأشكناز أدى إلى إضعاف القيادة اليهودية السفاردية في فلسطين.

ووصف أحد قادة الطوائف السفاردية في فلسطين ظاهرة انهيار الأطر الطائفية في الدولة في نهايات فترة الحكم العثماني بقوله:

«نشعر حقا بالآسى عندما نعرف أن الطائفة اليهودية في القسطنطينية هي الطائفة اليهودية الوحيدة في الدولة التي يمكننا أن نطلق عليها اسم طائفة... أما سائر الطوائف اليهودية المنتشرة في كافة مدن الدولة بما فيها تلك الطوائف المرموقة التي نذكر منها طوائف أزمير والقدس فإنها تشبه الجسد الواحد الذي لا توجد أي رابطة عضوية بين أعضائه».

القيادة

الحاخامات

بينما تناولنا فيما سبق التغيرات القانونية التي طرأت على وضع الحاخامات بالدولة في القرن التاسع عشر، سنسعى هنا إلى التعرف على التحولات التي طرأت على مكانة الحاخامات بالمجتمع اليهودي. لقد كان الحاخامات يتولون طيلة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر مناصبهم القيادية عن طريق الانتخابات التي كانت تجريها مؤسسات الطائفة، وكانت هذه الانتخابات تجري دون أي تدخل من قبل السلطات العثمانية. وتفيد نتائج الأبحاث أنه بينما تدخلت السلطة في أحيان نادرة بالقرن السادس عشر في اختيار حاخامات القدس فإن تعيين الحاخامات بالقرن التاسع عشر كان يستلزم الحصول على موافقة السلطات وعلى تأييد قيادات الطوائف اليهودية في سائر أقاليم الدولة، وعلى كبير الحاخامات في القسطنطينية وكانت موافقة السلطات على تعيين هؤلاء الحاخامات تعني حصولهم على قدر أكبر من الصلاحيات، ولكن هذه الصلاحيات لم تكن صلاحيات مطلقة، حيث كان يتم تعيين بعض المراقبين للإشراف على أنشطتهم مما تسبب في تزايد حدة التوتر في داخل المجتمع اليهودي وفي الأوساط القيادية اليهوية. وكانت تبعية الحاخامات إلى السلطةوإلى القضاء العثماني تعد بمنزلة أحد العوامل التي ساعدتهم على تقوية مكانتهم في المجتمع اليهودي، ولذلك فحينما رفضت إحدى الشخصيات اليهودية الثرية في أزمير، على سبيل المثال، تنفيذ قرار المحكمة التابعة للطائفة اليهودية، لجأ الحاخامات إلى السلطات ليرغموه على تنفيذ

الحكم، ووصف الحاخام حاييم بالاجي هذا الوضع بقوله:

«ذهبت مع زملائي العاملين في محكمة الطائفة للالتقاء بالمسؤولين عن المدينة، وطلبنا منهم عدم إخراج هذا الشخص من السجن إلا بعد أن يتعهد بتنفيذ الحكم الصادر عليه من محكمة الطائفة».

وكان لجوء الحاخامات إلى السلطة للحصول على مساعدتها في مجال فرض القوانين يعد بمنزلة سلاح ذي حدين، إذ أدرك أبناء الطوائف اليهودية منذ هذا الحين أن لديهم خيارات عديدة غير مقصورة على سلطة الحاخامات، ولذلك حرصوا على الذهاب إلى القضاة العثمانيين، وإلى القناصل الأجانب. وتفيد السجلات الشرعية لمدينة أزمير، والتي يرجع تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى أنه كلما كانت تتضاءل صلاحيات الحاخامات فإنهم كانوا يلجأون إلى السلطات العثمانية لمساعدتهم على فرض صلاحياتهم على المجتمع اليهودي. وتفيد كتابات الحاخامات في هذه الفترة أنهم كانوا يحرصون على تأكيد أن أحكامهم تحظى بتأييد السلطة. فقد جاء، على سبيل المثال، في أحد أعمال الحاخام حاييم بالاجي: «إني أفرض التوراة على أبناء الطائفة بموجب الصلاحيات الممنوحة لي من مدينة أزمير». ولكن من الواضح أن الحاخامات لم يتنبهوا آنذاك لحقيقة أن اعتمادهم على السلطات قلل من مصداقيتهم وصلاحيتهم بالمجتمع اليهودي. فقد جاء في موضع آخر من أعمال الحاخام حاييم بالاجي «قد يحق لنا نتيجة لما حدث أخيرا في أوساطنا أن نبجل قادة الشعب.. وكل هذا من بشائر الخلاص».

ومن المتصور أن التغييرات التي حدثت في أوساط المجتمع اليهودي العثماني والتي أدت إلى ظهور قوى يهودية جديدة مثل طوائف الحرفيين والشخصيات اليهودية المستنيرة قد ساهمت في إضعاف الصلاحيات الممنوحة للحاخامات. فبينما كان الحاخامات يشكلون على مدى أجيال عديدة أعلى سلطة روحانية في الطائفة فإن صلاحيتهم في العصر الحديث أصبحت محدودة للغاية. وعبرت الشخصيات اليهودية المستنيرة في المقالات التي نشرتها في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين عن انتقادها للحاخامات وطالبت بتغيير القيادة اليهودية وكان المؤرخ والأديب اليهودي أفراهام جالانتي الذي أصدر في مصر صحيفة «العصا» من أبرز

مفكري اليهود الذين رأوا أنه من الضروري العمل على محاربة القيادة الدينية القديمة، حيث هاجم في هذه الصحيفة ظاهرة الركود المتفشية في أوساط الحاخامات الذين أطلق عليهم اسم «أعداء التقدم»، وركز جالانتي هجومه على كبير حاخامات القسطنطينية الحاخام موشيه هاليفي (1872-1908) واتهمه بعدم المساهمة في حملة التبرعات التي نظمتها الإليانس في عام 1905 لصالح يهود روسيا، وجاء في إحدى مقالاته التي هاجم فيها الحاخام هاليفي «يجب أن تترك منصبك وأن تذهب إلى القدس لتموت هناك».

وحل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين المزيد من الضعف على مكانة الحاخامات حتى لم يعد أحد يستشيرهم في القضايا التي تشغل اهتمام يهود الدولة العثمانية، كما تزايدت في أوساط الطوائف اليهودية خلال هذه الفترة قوة النزاعات بين الحاخامات والدوائر المختلفة في الطائفة للدرجة التي استلزمت تدخل السلطات، فشهدت مدينة القسطنطينية على سبيل المثال، في عام 1863 خلافات شديدة حول ما إذا كان يحق للحاخام يعقوب أفيجدور شغل منصب كبير حاخامات الدولة، وحسمت السلطة هذا الخلاف بعد أن شكلت لجنة من ثلاثة حاخامات من خارج القسطنطينية لحل الخلاف بين الجماعات اليهودية المتنازعة فيما بينها، وانتهى هذا الخلاف بتعيين أحد أعضاء هذه اللجنة في منصب كبير الحاخامات. وشهدت أزمير في عام 1866 حركة معارضة قوية للحاخام حاييم بالاجي الذي شغل منذ عام 1855 منصب كبير حاخامات أزمير.

وقد تزعم حركة المعارضة هذه قادة الإليانس، وكبير حاخامات القسطنطينية (الحاخام ياقير جيرون) ومحررو الصحف اليهودية البارزة في تركيا، مما أسفر عن خروج الحاخام حاييم بالاجي بشكل مؤقت من منصبه، ولكن السلطات قررت تعيينه مرة أخرى، خاصة بعد أن تعرضت السلطات لضغوط عديدة، وبعد أن قرر الوالي إعادة تعيينه.

وجدير بالذكر أنه حينما كانت قيادة الطائفة تتكون في الماضي من حاخامين أو أكثر فإن خلافاتها كانت أقل حدة من الخلافات التي حدثت خلال القرن التاسع عشر الذي شهد نتيجة لسياسة التنظيمات العثمانية تزايد حدة الخلافات حول الشخص الذي بمقدوره شغل هذا المنصب الذي

كان مقصورا منذ هذا الحين على شخص واحد فقط. وبينما أتاحت البنية القيادية للطائفة في الماضي للجماعات القوية فرصة الحصول على حق التمثيل في قيادة الطائفة فإنه حينما أصبح من الضروري اختيار حاخام واحد فقط لشغل منصب رئيس الطائفة تزايدت حدة المنافسة على منصب كبير الحاخامات الذي يتولى مهمة الإشراف على شؤون العديد من الطوائف.

وتدهور في فلسطين أيضاً إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات العشرين وضع الحاخامات، وساهمت العديد من العوامل في حدوث هذا الأمر كان من بينها تزايد قوة اليهود الأشكناز وأبناء الطوائف الأخرى في فلسطين، وظهور «اتجاهات استيطانية» جديدة، وحصول اليهود الأشكناز على رعاية القوى العظمى، وضعف السلطة العثمانية. كما تدهورت أوضاع القيادة اليهودية الدينية بشكل ملحوظ في فلسطين بعد وفاة الحاخام يعقوب شاؤول اليسار في عام1906، ولم تنجح الطائفة اليهودية السفاردية بالقدس منذ هذا الحين حتى الانتداب البريطاني على فلسطين في أن تنتخب حاخاما للمدينة، وأعربت بعض الشخصيات الهودية السفاردية في الخطابات التي بعثتها ليهود القسطنطينية في عام 1914 عن إحساسها بالأسى إزاء تدهور أوضاع القيادة الدينية لليهودالسفاراد.

القيادة الشعبية

ساهمت الإصلاحات العثمانية في تزايد قوة الجهات اليهودية التي تولت مهمة الإشراف على القضايا الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بيهود تركيا، وكان القرار الذي اتخذته السلطة التركية بشأن تأسيس ما يسمى «بالمجلس العمومي» يهدف إلى الإشراف على القيادة الدينية، وتحقيق نوع من توازن القوى في أوساط القيادة اليهودية فبينما ساد في الماضي هذا القدر من التوازن في أوساط الطائفة إلا أن تزايد قوة الشخصيات اليهودية المستنيرة، وحصول اليهود على حق المساواة جعلا اليهود أقل احتياجا للقيادة اليهودية وللأطر الطائفية التقليدية، وأدى تزايد ارتباط القيادة اليهودية خلال القرن التاسع عشر بالسلطة إلى تزايد قوة القادة اليهود الذين كانت لبعضهم علاقات قوية بالسلطات المركزية والمحلية، وكان من مظاهر التحولات التي شهدها المجتمع اليهودي منذ النصف الثاني للقرن التاسع

عشر أن الشباب أصبح يشغل مكانة بارزة في الأوساط القيادية للطائفة اليهودية في كل من تركيا واليونان، وأنه سعى لتوجيه المجتمع اليهودي نحو درب الحداثة.

كانت مهام القيادة اليهودية في القرنين التاسع عشر والعشرين شديدة الشبه بمهام القيادات القديمة، فكانت هذه القيادة مكلفة بالإشراف على نظام الضرائب، وعلاقة الطائفة بالسلطة، وبحياة الطائفة. وأدت التغييرات الحادة التي حدثت إبان القرن التاسع عشر والتي مست أوضاع اليهود القانونية والاقتصادية والاجتماعية إلى حدوث تغيير جوهري في أنشطة اليهود فأصبح المجتمع اليهودي أقل انغلاقا على ذاته وأكثر انفتاحا على الآخرين، وأقل ارتباطاً بالتقاليد مما أدى إلى تقليص صلاحيات قادة المجتمع اليهودي. وكانت البنية التنظيمية للقيادة في سالونيكا إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر والقرن العشرين نموذجاً للبنية التي كانت عليها هذه القيادة في سائر الأماكن، فكانت هذه القيادة تضم مجلسا من سبعين عضواً، وكان هذا المجلس يدعى الجمعية العامة، وانبثقت عن هذه الجمعية لجنة أخرى تكونت من خمسة عشر عضواً، وكان اثنا عشر عضواً من بين أعضاء هذه اللجنة مكلفين بمهمة إعداد ميزانية الطائفة، كما كان كبير الحاخامات يتولى مهمة الإشراف على أنشطة كل هذه الجهات. وكان حق الترشيح لهذا المجلس مقصورا حتى القرن التاسع عشر على دافعي الضرائب، ولكن أصبح حق الترشيح لهذا المجلس في القرن العشرين متاحاً لكل اليهود. وبالإضافة إلى كل هذه الجهات المنتخبة، تقاضت بعض الشخصيات أجراً عن أنشطتها، وكان من بينها السكرتير العام للمجلس ومائة موظف، وكانت الطائفة تعتمد في دخلها على الضرائب التي فرضتها على اليهود، وعلى السلع التي كان من بينها اللحوم والنبيذ والأجبان والسكر.

المحاكم

استمرت المحاكم اليهودية حتى القرن التاسع عشر في ممارسة مهامها التي اعتادت ممارستها في الماضي، وكانت توجد حتى العصر الحديث محكمة في كل طائفة، وكانت تكلف هذه المحكمة ببحث قضايا اليهود. وبينما لم تطرأ على المحاكم اليهودية إبان فترة التنظيمات أي تغييرات

جوهرية إلا أن اليهود أصبحوا منذ هذا الحين أقل احتياجا لها، ففقدت المحاكم بالتالي المكانة المرموقة التي كانت تتمتع بها في الماضي. ولاشك أن السياسة الليبرالية التي انتهجتها الدولة تجاه غير المسلمين شجعت اليهود على نظر قضاياهم أمام محاكم الدولة، كما شجعتهم على التوجه إلى القنصليات الأجنبية ومحاكمها لبحث قضاياهم، ومع هذا استمرت المحاكم اليهودية حتى هذا الحين في بحث القضايا اليهودية، ويعتمد الباحثون في رأيهم هذا على كتابات يهود الدولة إبان القرن التاسع عشر.

وطرأ تغير جوهري على وضع المحاكم اليهودية بعد انهيار الدولة العثمانية، إذ تقلصت صلاحيات المحاكم اليهودية بشكل ضخم في كل من تركيا واليونان إبان الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، واقتصرت أنشطتها على النظر في قضايا الأحوال الشخصية لليهود.

الإصلاحات

لاشك أن الإصلاحات التي طرأت على النظم المتبعة في الأوساط اليهودية بالدولة العثمانية عبّرت عن حجم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي شهدها المجتمع اليهودي في العصر الحديث، وتفيد مراسيم الإصلاحات التي أصدرتها الطوائف اليهودية في كل من أزمير وتيبرا والقدس وسالونيكا وغيرها أن هذه الطوائف واجهت حالة لا مثيل لها من تردي الأوضاع الاقتصادية، ومن تزايد حدة المشكلات الاجتماعية وتدهور أوضاع الحاخامات، وتدل بعض المراسيم أيضاً على أن اليهود كانوا يواجهون في هذا الحين صعوبات بالغة في دفع الضرائب اللازمة لمؤسسات الطائفة، كما تدل على مدى انهيار الأطر التقليدية للطائفة، ومدى تقلص الصلاحيات الممنوحة لقيادة الطائفة اليهودية. ومدى الضعف الذي طرأ على العلاقة التي كانت تربط المرء بمؤسسات الطائفة.

العلاقات بين الطوائف اليهودية

كانت الطوائف اليهودية الصغيرة تتبع تقاليد وتعاليم كبرى الطوائف، كما ساد نفس الوضع في بلدان الدولة، ولكن طرأت على هذه العلاقة في العصر الحديث بعض التغييرات. وشكل اليهود الذين خرجوا من الأندلس،

على سبيل المثال، واستقروا في بلدان الدولة طوائفهم بما يتماشى مع تقاليدهم التي كانت سائدة في الأندلس، ولكن تزايد مع مضي الوقت تأثير الطوائف الكبرى في الطوائف الصغيرة، كما أدت حركة الهجرة الداخلية، وتزايد قوة العلاقات الاقتصادية بين الطوائف، وخضوعها لكبير الحاخامات إلى ارتباط كل الطوائف بالطائفة الرئيسية. وكانت الطوائف الصغيرة بعيدة كل البعد عن الإصلاحات التي أقرتها الدولة العثمانية في العصر الحديث، فظل أبناء هذه الطوائف يعيشون بشكل مستقل عن باقي الطوائف، ومع هذا ظلت الطوائف الصغيرة تتبع تقاليد الطوائف الكبيرة. وعلق حاخام إحدى الطوائف اليهودية الصغيرة في مدينة تيبرا الواقعة بالقرب من أزمير على هذا الوضع بقوله:

«لاتوجد في أوساطنا أي لائحة تساعدنا على معرفة الأسس التي من الواجب اتباعها عند جباية الضرائب من أبناء الطائفة، ولذلك فإننا نتبع في هذا المجال النهيج المتبع في أوساط اليهود في أزمير بالقرب من مدينتنا فنتبع دائما عاداتها وقوانينها».

وسادت ظاهرة ارتباط الطوائف الصغيرة بالطوائف الكبيرة في مدينة مجنتسيا الواقعة بالقرب من أزمير، وسادت أيضا في فلسطين نفس الظاهرة، فظلت القدس طيلة القرن التاسع عشر تؤثر في يهود الخليل.

المؤسسات الخيرية

انتشرت في أوساط يهود الدولة العثمانية طيلة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر العديد من المؤسسات الخيرية، واستمرت هذه المؤسسات في ممارسة أنشطتها طيلة القرن التاسع عشر، وتزايدت في العصر الحديث أنشطة هذه المؤسسات نتيجة لتدهور أوضاع اليهود الاقتصادية ولتزايد عدد الفقراء في أوساطهم، وأسست طوائف الحرفيين، التي تزايدت أهميتها في القرن التاسع عشر العديد من المؤسسات الخيرية التابعة لها، فأسست طائفة أصحاب القوارب في مدينة القسطنطينية في بدايات القرن التاسع عشر مؤسسة خيرية خاصة بخدمة الفقراء وكان أبناء هذه الطائفة يتبرعون أسبوعيا بقرش واحد لخدمة الفقراء.

وأقيمت أيضا أنواع أخرى من المؤسسات الخيرية لخدمة اليهود فأقيمت العديد من المستشفيات والصيدليات ودور الرعاية للمسنين، والصناديق لتقديم القروض الإسكانية، وأقيمت أيضا العديد من المؤسسات التعليمية. وتمكنت الطوائف اليهودية من إقامة هذه المؤسسات بفضل التبرعات الضخمة التي قدمتها العائلات اليهودية الثرية في أوروبا والتي كان من بينها عائلة روتشيلد وعائلة البارون هيرش، فأقيم في سالونيكا على سبيل المثال في نهايات القرن التاسع عشر وبفضل مساعدة عائلة البارون هيرش مستشفى وصيدلية، كما أسس البارون روتشيلد خلال منتصف القرن التاسع عشر مستشفى في أزمير.

تغييرات ما بين الحربين العالميتين

أسفر ظهور الكيانات القومية الحديثة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عن أن مهام قيادات الطوائف اليهودية أصبحت مقصورة على الإشراف على الجوانب الدينية لليهود، وعلى قضايا الأحوال الشخصية، واقتصر دورها على هذه الجوانب بسبب تخوف اليهود من السلطة، ومن هنا تولت السلطات في كل من تركيا واليونان وسوريا مهام الإشراف على المجتمع اليهودي. ولاشك أن تزايد قوة الاتجاهات العلمانية في أوساط اليهود، والضغط الذي مارسته السلطات عليهم، علاوة على هجرة أعداد كبيرة خاصة من أثرياء اليهود إلى الخارج تسبب كل هذا في حدوث ركود ملحوظ في حياة اليهود الاجتماعية وحياتهم الثقافية.

وبدأت ظاهرة تفكك الطوائف اليهودية وانهيارها في تركيا خلال القرن التاسع عشر الذي تدهورت فيه أوضاع اليهود الاقتصادية، والذي تزايدت فيه حدة الفروق الاجتماعية في أوساط اليهود، ولكن تزايدت سرعة انهيار هذه الطوائف في القرن العشرين الذي شهد تزايد معدلات الهجرة اليهودية إلى الخارج. وحاولت بعض الدوائر الخارجية وعلى رأسها الاتحاد الصهيوني إبان فترة ما بين الحربين العالميتين شغل حالة الخواء التي حدثت في الأوساط القيادية اليهودية، كما حرصت الطائفة اليهودية في القدس بدءاً من العشرينيات بالقرن العشرين على ممارسة أنشطتها في أوساط الطوائف اليهودية بالشرق، وفي بلدان الدولة العثمانية، ولذلك شكلت هذه الطائفة

ما يسمى «بالاتحاد العالمي لليهود السفاراد» الذي تمثل هدفه في تشجيع يهود الشرق على الهجرة إلى فلسطين، وفي الارتقاء بمستواهم التعليمي والثقافي، كما أسست الطائفة فروعا لهذا الاتحاد في العديد من البلدان وبعثت مبعوثين ومدرسين إلى بلدان الشرق، ساهموا بدورهم في تقوية العلاقات بين الطوائف المختلفة في بلدان الإمبراطورية، ومع هذا لم تحرز هذه الأنشطة أي قدر يذكر من النجاح في تركيا أو البلقان.

ويمكننا أن نوجز ماورد في هذا الفصل بقول إن القرن التاسع عشر شهد بدايات انهيار الطوائف اليهودية بالدولة العثمانية، وتجلت مظاهر هذا الانهيار في انكماش وتقلص علاقة الفرد اليهودي بالطائفة، ولذلك لجأ اليهود إلى القضاء غير اليهودي وإلى القناصل الأجانب وإلى المؤسسات الحديثة الأخرى، والتي نذكر منها المدارس الأجنبية، كما تضاءلت في داخل الطائفة قوة القيادات غير الدينية.

واكتملت مسيرة الانهيار هذه خلال فترة ما بين الحربين العالميتين إذ هاجرت فئة الصفوة من يهود تركيا واليونان إلى أمريكا وأوروبا، بل وهاجر بعض الحاخامات الذين كانوا ينتمون إلى أبناء الطبقة المتوسطة إلى هذه البلدان.

12 العلاقات مع فلسطين والعلاقات بين الطوائف

كان حرص يهود الدولة على الهجرة إلى فلسطين، وتقديم الدعم الاقتصادي للمستوطنين اليهود في فلسطين من بين مظاهر ارتباط يهود الدولة العثمانية طيلة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر بأرض الميعاد، وتعد مؤسسة «موظفو فلسطين في القسطنطينية» التي أقيمت في القرن الثامن عشر واحدة من أهم مؤسسات الطائفة اليهودية في هذه المدينة التي دعت للاستيطان في فلسطين، وانتشر مبعوثو هذه المؤسسة في كافة أنحاء الدولة وخارجها، فكان لهذه المؤسسة بعض المبعوثين في أوروبا وأفريقيا وآسيا. ويكفينا في هذا المجال معرفة أن معظم المهاجرين الذين أتوا إلى فلسطين في القرن الثامن عشر كانوا من يهود تركيا واليونان، كما ساهم يهود هذين البلدين بتبرعات ضخمة من أجل استيطان اليهود في فلسطين.

وقد طرأت إبان القرن التاسع عشر تغييرات ضخمة على علاقة يهود الدولة بفلسطين، ومع هذا فلم تنهر هذه الرابطة بين اليهود وفلسطين. ويعد

خير دليل على هذا أن الحاخامات لم يتوقفوا عن الإعلاء من شأن ومكانة أرض الميعاد، ولكن قد تضاءل حجم حركة الهجرة من بلدان الدولة إلى فلسطين، كما تضاءل حجم التبرعات المقدمة من يهود الدولة إلى المستوطنين اليهود، وتضاءلت أيضا مكانة مؤسسة «موظفو فلسطين في القسطنطينية» التي كانت تعد واحدة من أهم المراكز اليهودية العاملة لصالح حركة الاستيطان اليهودي، وشكلت المراكز اليهودية في أوروبا منذ هذا الحين مصدرا مهما لحركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومركزا اقتصاديا مهما تولى مهمة تدعيم حركة الاستيطان اليهودي.

وتشكلت آنذاك في كل من فيلنا وسكولوف العديد من «اللجان اليهودية الحسيدية» المؤيدة للاستيطان اليهودي في فلسطين، كما تشكلت في أوروبا الغربية في نفس الوقت مؤسسة الموظفين اليهود، ويرجع فضل تأسيسها إلى الدوائر الدينية اليهودية. وشهدت فلسطين منذ القرن التاسع عشر تزايد قوة حركة الهجرة اليهودية من أوروبا الغربية وشمال أفريقيا، وقد أعربت الشخصيات اليهودية المستنيرة الأوروبية آنذاك عن تأييدها للأنشطة الاستيطانية، كما قدمت مساعدة اقتصادية ضخمة للمستوطنين أسفرت عن تأسيس العديد من المدارس والمستشفيات في أوساط المستوطنين.

وهاجرت أعداد كبيرة من يهود تركيا واليونان إبان القرن الثامن عشر إلى فلسطين، ولكن حجم الهجرة اليهودية من هذين البلدين تضاءل إبان القرن التاسع عشر، وكان من بين حاخامات اليهود الذين هاجروا آنذاك الحاخام أفراهام جاجين من القسطنطينية (الذي كان أول من شغل منصب كبير الحاخامات في القدس في عام 1841، والحاخام رفائيل يوسف حازان من أزمير (والذي أصبح أول كبير للحاخامات في فلسطين في بدايات القرن التاسع عشر)، وهاجر بعض أثرياء اليهود أيضا إلى فلسطين، وشاركوا فيها في الأنشطة الاقتصادية، وكان من بين هؤلاء يشعياهو أجيمان من القسطنطينية، ويعقوب هاليفي، وقد هاجرت في عام 1810 مجموعة من يهود تركيا إلى فلسطين، واستقرت في الجليل، واستقرت أعداد كبيرة من يهود تركيا واليونان منذ عهد احتلال محمد علي لفلسطين في المدن الساحلية بفلسطين والتي كان منها يافا وعكا.

ويجد الباحثون صعوبة بالغة في تفسير ظاهرة انخفاض معدلات الهجرة

إلى فلسطين في القرن التاسع عشر، خاصة أن هذا القرن شهد توافر الظروف المناسبة والملائمة والتي من شأنها التشجيع على الهجرة إلى فلسطين، وكان من بين هذه العوامل أنه طرأ تطور ملموس على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، علاوة على أنه تطورت آنذاك وسائل المواصلات بين أقطار الدولة وبين فلسطين، وكان من بين العوامل المشجعة أيضا على الهجرة عامل القرب الجغرافي، أضف إلى هذا أن السلطات العثمانية لم تفرض في هذا الحين أي قيود على حركة الهجرة اليهودية. ونعتقد أنه ليس من الممكن أن نعزو ظاهرة تضاؤل معدلات الهجرة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية ليهود تركيا، حيث إنه كان من شأن تدهور الأوضاع الاقتصادية بتركيا، وازدهارها في المقابل في فلسطين تشجيع اليهود على الهجرة. ومن المحتمل أن يكون انهيار مؤسسة «موظفو فلسطين في القسطنطينية» هو الذي تسبب في تدهور حركة الهجرة إلى فلسطين، وكان من بين عوامل انهيار هذه المؤسسة تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية بالدولة، وقيام المراكز اليهودية الأوروبية بتحويل التبرعات المالية إلى المستوطنين اليهود في فلسطين بشكل مباشر، وليس عن طريق مؤسسة «موظفو فلسطين في القسطنطينية»، هذا بالإضافة إلى انتقال مركز الثقل في الفكر اليهودي إلى أوروبا، كما أن التحولات التي شهدها المجتمع في تركيا واليونان خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أدت إلى تقليل اهتمامه بفلسطين، فأصبح خريجو مدارس الإليانس في هذين البلدين أقل تمسكا بالتقاليد اليهودية، ولذلك لم يهتموا بالتعرف على مبادىء الحركة القومية اليهودية، واهتموا في المقابل بالبحث عن سعادتهم المنشودة في البلدان التي هاجروا إليها.

والواقع أنه لم تصدر حتى الآن أي دراسة نقدية مستفيضة عن تاريخ علاقة يهود تركيا واليونان بفلسطين في القرن التاسع عشر، ومع هذا توضح كل المعلومات التي في حوزتنا أنه حدث انخفاض ملموس في حجم التبرعات المالية المقدمة من يهود هذين البلدين إلى الاستيطان اليهودي في فلسطين، ومن المرجح أن أسباب هذه الظاهرة تكمن في طبيعة الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهها اليهود علاوة على عدم اهتمامهم بالهجرة إلى فلسطين، والاستيطان بها. وشهد القرن التاسع عشر أيضا انخفاضاً

ملحوظا في عدد الكتب الصادرة عن مكانة فلسطين وقداستها، هذا بالمقارنة بالوضع الذي ساد في القرن الثامن عشر، والذي تزايد فيه بشكل واضح عدد الكتب اليهودية التي أكدت مدى قداسة فلسطين في الفكر اليهودي. وتفيد بعض المصادر اليهودية أيضا أن يهود فلسطين تبنوا آنذاك موقفا سلبيا تجاه مبعوثي الاستيطان اليهودي الذين كانوا يقومون بزيارة يهود الدولة، ولكن لم تكن هذه الظاهرة مقصورة على يهود تركيا حيث إنها كانت منتشرة في كافة أنحاء الشرق.

وتضاءلت قوة علاقة يهود الدولة بفلسطين في كل من تركيا واليونان إبان القرن التاسع عشر، ولم يحرص سوى الحاخامات على الحفاظ على هذه العلاقة، ومع هذا كان تأثيرهم في المجتمع اليهودي في هذا الحين محدوداً للغاية، وقد انخفضت معدلات الهجرة إلى فلسطين أيضا بعد أن تضاءلت قوة مؤسسة «موظفو فلسطين في القسطنطينية» التي كانت تأخذ على عاتقها مهمة تنظيم حركة الهجرة اليهودية. وغلبت على كتابات الحاخامات اليهود في هذا العصر نزعة تبرير هذه الظاهرة، فقد بحث الحاخام حاييم بالاجي الذي أعرب في العديد من أعماله عن حبه لفلسطين قضية عدم اهتمام حاخامات عصره بزيارة فلسطين، والاستقرار بها، وأكد في أعماله أن دراسة التوراة والشريعة اليهودية لا تقل في أهميتها عن مسألة الاستقرار في فلسطين. فقد جاء في أحد أعماله: «إن الصلوات التي يؤديها اليهودي خارج فلسطين لاتقل في مكانتها عن الصلاة التي يؤديها اليهودي في فلسطين، ولذلك فإنه من الممكن إعفاء الحاخامات من ضرورة الإقامة في فلسطين، ويمكننا قول إن من يصلي هنا شأنه شأن من يصلي في فلسطين».

وبينما تضاءلت في القرن التاسع عشر قوة حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلا أن أبناء الطبقات الفقيرة بالمجتمع اليهودي ظلوا يولون قدراً كبيراً من القداسة لفلسطين، وإلى الصناديق الخيرية للحاخام مائير صاحب المعجزات في القرن التاسع عشر، ولكن نشبت خلافات عديدة في أوساط اليهود حول ما إذا كان من الواجب توزيع هذه الأموال على يهود فلسطين، أم أنه من الممكن توزيعها على كل فقراء اليهود؟ وبينما سادت مثل هذه الخلافات في الماضي تزايدت حدتها وقوتها في القرن التاسع عشر.

تأثير تطور حركة الاستيطان اليهودي في فلسطين في الطوائف اليهودية في الدولة العثمانية

تعد الحملة الفرنسية بمنزلة نقطة تحول مهمة في تاريخ المنطقة ، ومن المؤكد أنه كلما كان تزايد حجم التدخل الأوروبي في الشرق كان يتضاءل في المقابل تأثير الدولة العثمانية في المنطقة وفي رعاياها. وشكل التدخل الأوروبي في المنطقة، وانهيار الدولة العثمانية خلفية التحولات التي شهدتها فلسطين في القرن التاسع عشر، فحينما خضعت فلسطين في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر لحكم إبراهيم باشا، الذي أحدث العديد من الإصلاحات الزراعية والإدارية، فإن هذه الإصلاحات تسببت في حدوث نهضة ملموسة في فلسطين، وأدت إلى تزايد تعداد المهاجرين اليهود الذين كان معظمهم من أوروبا الشرقية وشمال أفريقيا .وبينما قدر تعداد اليهود في فلسطين في مطلع القرن التاسع عشر ببضعة آلاف فقد تزايد تعدادهم تدريجيا خلال هذا القرن. وشكلت كل جماعة من المهاجرين عند مجيئها إلى فلسطين طائفة خاصة بها، الأمر الذي أدى إلى حدوث انقسامات عديدة في أوساط المستوطنين الجدد، فحدثت، على سبيل المثال، خلافات عديدة بين المهاجرين الأشكناز وبين المهاجرين السفاراد، بل وحدثت بعض الانقسامات في أوساط كل طائفة. ونشبت في هذا الحين خلافات عديدة حول مسألة توزيع الأموال التي كان يهود أوروبا يجمعونها لصالح حركة الاستيطان اليهودي القديم في فلسطين، كما نشبت في أحيان أخرى خلافات حول بعض القضايا الاقتصادية والدينية وغيرها. ونعم المستوطنون اليهود منذ عقد الثلاثينيات الذي شهد تزايد تأثير القنصليات الأجنبية في فلسطين بحماية هذه القنصليات، فبدأ اليهود منذ هذا الحين في تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية للارتقاء بوضع المستوطنين اليهود، وفي استغلال التطورات التكنولوجية لخلق المزيد من فرص العيش للمستوطنين، كما أسس بعض المستوطنين اليهود الألمان العديد من المصانع والمزارع لخدمة الاستيطان.

ومن الملاحظ أنه كلما كان يتزايد عدد أبناء المهاجرين اليهود في فلسطين، كانت تتزايد بالتالي قوة القناصل الأجانب، وكانت تتضاءل في المقابل قوة الطائفة اليهودية السفاردية القديمة في فلسطين، والتي كان أبناؤها يشكلون

قيادات المجتمع اليهودي في فلسطين منذ خروج اليهود من الأندلس. وبينما نعمت هذه القيادات بقدر ما من الاستقرار إبان القرن الثامن عشر الذي حظيت خلاله بتأييد مؤسسة «موظفو فلسطين في القسطنطينية» فإن هذه القيادة بدأت تفقد مكانتها في القرن التاسع عشر، وهذا بعد وقوع العديد من التحولات التي جعلت اليهود أقل احتياجا للسلطة العثمانية، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن هناك أي نوع من التواصل العرقي في أوساط أبناء الطائفة اليهودية السفاردية في فلسطين (باستثناء عائلتي أبو العافية واليسار)، كما لم يكن هناك أيضا أي نوع من التواصل في أوساط البنية التنظيمية للطائفة خاصة أن قيادة الطائفة كانت تتغير من جيل إلى جيل. ولم تظهر في أوساط يهود فلسطين أي تقاليد خاصة بتنظيم الطائفة نتيجة لحركة الهجرة اليهودية المستمرة منها إلى الخارج، وكان وضع الطائفة اليهودية في فلسطين على هذا النحو مختلفا عن وضع سائر الطوائف اليهودية في بلدان الدولة العثمانية. ولم يكن للطائفة اليهودية في فلسطين حتى منتصف القرن التاسع عشر أي دستور خاص بها، نتيجة لأن استمرار حركة الهجرة من وإلى القدس حال دون إقرار أي دستور خاص بالطائف، ولذلك فإنه حينما سعى قادة الطائفة بعد تعيين الحاخام أفراهام جاجين في منصب كبير الحاخامات في فلسطين في عام 1842 إلى إقرار دستور خاص بالطائفة لم يجدوا أمامهم سوى الدستور الذي يعود تاريخه إلى القرن الثامن عشر.

وكان من بين الظواهر المثيرة للدهشة أن التحولات الضخمة التي شهدتها فلسطين في القرن التاسع عشر والتي كانت جزءا من الدولة العثمانية لم يكن لها أي تأثير سائر الطوائف اليهودية بالدولة، فكانت هذه الطوائف تسعى فقط إلى التعرف على فكر حركة التنوير ومحاكاة الغرب والهجرة إلى البلدان الأوروبية وأمريكا، والاندماج في الدولة العثمانية، وفي المقابل لم يحرص أبناء هذه الطوائف على الهجرة إلى فلسطين، وربما يكون خير دليل على هذا أن يهود تركيا واليونان وسوريا لم يشاركوا في حركة الاستيطان اليهودي بفلسطين، هذا بالرغم من قربها الجغرافي، كما شهد القرن التاسع عشر تضاؤلا ملحوظا في قوة العلاقات بين طوائف الدولة. أما عن تأثير الأنشطة الصهيونية والاستيطانية في فلسطين عليهم فقد كان محدودا

للغاية، ولم يكن تخوف يهود هذه البلدان من الدولة العثمانية بالعامل الذي جعلهم يحجمون عن ممارسة النشاط الصهيوني، وإنما من المرجح أن يهود الدولة لم يندمجوا في أنشطة الحركة الصهيونية نتيجة لأن معظمهم كانوا من خريجي مدارس الإليانس الذين لم يتمسكوا بالتقاليد اليهودية علاوة على أن قيادتهم الدينية كانت ضعيفة للغاية.

وبالرغم من تضاؤل قوة العلاقة بين الحركة الصهيونية وبين يهود الدولة العثمانية، إلا أن الحركة الصهيونية نجحت في بعض الأحيان في الاتصال بيهود الشرق، حيث أسست الحركة الصهيونية في القسطنطينية بعد نجاح ثورة تركيا الفتاة برئاسة الدكتور يعقوفسون بعض الصحف والمجلات الصهيونية، بل وقام بعض زعماء الحركة الصهيونية بزيارة القسطنطينية، كما قام المفكر الصهيوني زئيف جيبوتنسكي بإصدار صحيفتين صهيونيتين باللغة الفرنسية في القسطنطينية، وقد حظيت مؤسسات الحركة الصهيونية فيها بمساعدة ودعم محدودين من قبل الدوائر اليهودية المختلفة وبتأييد بعض يهود أزمير وسالونيكا، وقد لقيت الحركة الصهيونية معارضة قوية من قبل الحاخام موشيه هاليفي كبير الحاخامات في القسطنطينية، ومن قبل الدوائر اليهودية الداعية للاندماج في الدولة العثمانية.

واستقر بعض مندوبي الحركة الصهيونية إبان الحرب العالمية الأولى في سوريا، وكانت لهم بعض الأنشطة خاصة في مجال التعليم، كما قام بعض زعماء الحركة الصهيونية بزيارة سالونيكا في بدايات القرن العشرين لترويج الفكرة الصهيونية في أوساط سكانها من اليهود، ولكن جهودهم في هذا المجال باءت بالفشل.

وسعى «الاتحاد العالمي لليهود السفاراد» الذي كان مرتبطا بالاتحاد الصهيوني العالمي إبان فترة الانتداب البريطاني لفلسطين إلى نشر الفكرة الصهيونية في أوساط الطوائف اليهودية السفاردية والشرقية، ولكن هذا الاتحاد لم يتمكن إلا من عقد بعض الاجتماعات واللقاءات مع اليهود السفاراد، فقد عارض يهود بلغاريا، على سبيل المثال، فكرة العمل في إطار طائفي خاص بالسفاراد، ودعوا إلى الانخراط في إطار « الاتحاد الصهيوني العالمي»، ولقي هذا الاتحاد أيضا ولنفس الأسباب معارضة يهود سالونيكا الذين رفضوا التعاون معه، أما في تركيا فقد منعت السلطات التركية

الاتحاد من ممارسة أنشطته ومن تأسيس أي فروع له في تركيا.

ولا شك أن التغيرات التي طرأت على مقاليد السلطة في سالونيكا علاوة على الموقف السلبي الذي تبناه اليونانيون تجاه اليهود شجعت اليهود خاصة منذ بدايات القرن العشرين على الهجرة إلى فلسطين، فهاجرت في بدايات هذا القرن أعداد محدودة من اليهود ذوي التوجهات الصهيونية من سالونيكا إلى فلسطين، أما الشخصيات اليهودية المستنيرة والثرية في سالونيكا فقد هاجرت إبان الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين إلى العديد من البلدان الأخرى، ولكن هاجر آنذاك إلى فلسطين حوالي عشرة آلاف يهودي كان معظمهم من أبناء الطبقة الفقيرة، الذين اشتغلوا في الموانىء وبالصيد. والجدير بالذكر أن قادة الاستيطان اليهودي و«الاتحاد الصهيوني» (مثل بن تسفي وأبا حوش) لعبوا دورا مهما في تهجير يهود سالونيكا إلى فلسطين، واشتغل هؤلاء في تشييد ميناءي حيفا وتل أبيب.

العلاقات مع سائر الطوائف

العلاقات بين الحاخامات

سادت علاقات قوية بين حاخامات الدولة العثمانية وبين حاخامات أوروبا طيلة الفترة التي أعقبت خروج اليهود من الأندلس، فكان حاخامات اليهود السفاراد في كل من تركيا والبلقان وفلسطين على قدر كبير من الشهرة في أوساط يهود أوروبا، لا سيما أن نتاجهم الثقافي كان منتشرا في أوساط يهود هذه البلدان، وأثر نتاجهم الثقافي في حاخامات أوروبا والشرق، ولاشك أن كتاب «شولحان عاروخ» وسائر كتب «القبالاه» التي أصدرها يهود الدولة كان لها أعظم الأثر في يهود أوروبا. أما في القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد تعرف حاخامات الدولة العثمانية على النتاج الفكري لحاخامات أوروبا، والذين كان من أبرزهم في هذا الحين: الحاخام يشعياهو هورفيتس صاحب كتاب «لوحي الشريعة» والحاخام موشيه ايسرليش صاحب كتاب «الخريطة» الذي كان تفسيرا لكتاب «شولحان عاروخ».

وتضاءلت قوة العلاقة بين حاخامات الدولة وحاخامات أوروبا منذ منتصف القرن السابع عشر فلم يعرف يهود أوروبا طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر شيئا عن النتاج الثقافي ليهود الشرق، ولكنهم استمروا

في اللجوء إلى أمهات الكتب التي دونها الحاخامات السفاراد خلال القرن السادس عشر الذين كان من أبرزهم الحاخام شموئيل دي مدينا والحاخام ديفيد بن زمرا والحاخام يوسف كارو، واعتمدوا أيضا على بعض كتابات الحاخام حاييم بنفنستي الذي عاش في القرن السابع عشر. أما حاخامات الدولة العثمانية فكانت لديهم معرفة بالنتاج الثقافي لحاخامات أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكنها كانت معرفة سطحية للغاية.

وفي مجالي التفسير و«القبالاه» شاعت في أوساط يهود أوروبا خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أعمال يهود تركيا التي كان من أبرزها: كتاب «خيرة الأيام» الذي يحتوي على منتخبات من كتابات «القبالاه» والأخلاق، وكتب الحاخام الياهو هكوهين هايتاماري الذي كان من أتباع «القبالاه» في أزمير، الذي شاعت أعماله في أوساط قطاعات كبيرة من يهود أوروبا إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وأجاد الحاخام الدكتور موردخاي أهارونبريز الذي عمل رئيسا للطائفة اليهودية في صوفيا في بدايات القرن العشرين وصف حالة الفتور التي طرأت على علاقة يهود الدولة بيهود أوروبا في العصر الحديث، فجاء في أحد أعماله: «انقطعت كل الاتصالات ين الأشكناز والسفاراد، ولم تعد هناك أي قنوات للاتصال الثقافي، وانقسمنا فيما بيننا للدرجة التي جعلت من شريعتنا شريعتين».

وعند القراءة المتأنية لأعمال الحاخام حاييم بالاجي الذي كان واحدا من أبرز حاخامات اليهود في تركيا في القرن التاسع عشر نجد في أعماله صدى لانقطاع العلاقات بين الحاخامات السفاراد وبين الحاخامات الأشكناز، وبينما نجد أنه تلقى استفسارات عديدة من يهود تركيا وبلدان شمال أفريقيا ومن اليهود السفاراد في أمستردام وباريس نلاحظ أنه لم تكن له أي علاقات تذكر مع الحاخامات الأشكناز.

ونجد أيضا صدى لنفس الظاهرة في كتابات الحاخام شاوول اليسار الذي شغل منصب كبير حاخامات القدس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي كان واحدا من أبرز حاخامات فلسطين في هذا الحين، وبينما كانت معظم الاستفسارات الموجهة إليه تأتي من يهود الشرق فلم تكن له أي علاقات بالحاخامات الأشكناز.

العلاقات بين اليهود المستنيرين

بينما تضاءلت قوة العلاقات بين حاخامات الدولة وحاخامات أوروبا في القرن التاسع عشر تزايدت في نفس الفترة قوة العلاقات بين الشخصيات اليهودية المستنيرة والثرية في أوروبا وبين الشخصيات اليهودية المستنيرة بالدولة، حيث حرصت الشخصيات اليهودية الثرية التي كان منها أبناء عائلة روتشيلد والبارون هيرش ومونتيفيوري وأبناء عائلة دي بيجوتو على تأسيس العديد من المؤسسات التعليمية والصحية والخيرية في أوساط يهود الدولة، كما كان من بين مظاهر اهتمام يهود أوروبا بالشرق أن الصحافة اليهودية في أوروبا نشرت أخبارا كثيرة عن أوضاع الطوائف اليهودية بالشرق، وأن المنظمات اليهودية الأوروبية حرصت على تقديم المساعدة الاقتصادية والثقافية ليهود الشرق، وفي الحقيقة فإن العلاقات بين يهود أوروبا والشرق تزايدت منذ وقوع حادثة دمشق في عام 1840 .

ورأت الشخصيات اليهودية المستنيرة في أوروبا أن يهود الشرق في حاجة ماسة إلى «الإصلاح» بما يتماشى مع رؤيتها للإصلاحات التي رأوا أنه من الواجب إدخالها على المجتمع اليهودي في أوروبا، وفي حقيقة الأمر فإن كل معارف يهود أوروبا عن يهود الشرق كانت مستمدة من لقاءاتهم مع مبعوثي الاستيطان اليهودي القديم في فلسطين. وبينما كان هؤلاء المبعوثون يحاطون قبل بدايات حركة التنوير اليهودية بهالة ضخمة من القداسة تغيرت صورتهم في العصر الحديث، إذ أصبح هؤلاء المبعوثون منذ هذا الحين رمزا للشخص اليهودي الرث الملابس وللشخص غير النظيف. ولقد قدم الدكتور هوتيجمان (1821-1885) الذي كان من بين الشخصيات اليهودية المستنيرة في مدينة بريسلاو في ألمانيا في قصة «الأهطل» وصفا ساخراً لهؤلاء المبعوثين القادمين من فلسطين، وكان من بين ماجاء في هذه القصة: «لنا في حاجة إلى أي ضيوف من القدس».

وعلق الحاخام أهارونبريز أيضا على عالم الشرق بقوله: «إن اليهودي السفارادي الذي يظهر في أوساطنا على فترات متباعدة، والذي يرتدي ملابس شرقية مزركشة الألوان، والذي يحمل في جعبته «أرض إسرائيل» يبدو لنا وكأنه يخرج من عالم الأساطير القديمة»، كما أعرب هيرش ليرن أيضا رئيس الموظفين اليهود في أمستردام عن استخفافه أيضا بهيئة «موظفو

فلسطين في القسطنطينية».

ومع هذا تكونت مع مضي الوقت علاقات قوية بين الدوائر المستنيرة في الغرب وبين نظيرتها في الشرق، ونعتقد أن مراسلات يهودا نحما من سالونيكا مع الشخصيات اليهودية المستنيرة في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تعد خير دليل على قوة العلاقات التي سادت بين يهود الشرق والغرب في العصر الحديث، ويتضمن كتاب « إلى القدس» للمؤرخ اليهودي فرانكل معلومات كثيرة عن طبيعة العلاقات التي سادت بين الدوائر اليهودية المستنيرة في أوروبا وبين نظيرتها في الدولة العثمانية، وعلى كل حال فلا شك أن أنشطة مدارس الإليانس أدت إلى تقوية علاقات يهود الغرب بيهود الشرق.

وخلاصة القول هي أن التغيرات التي طرأت على أوضاع يهود الدولة العثمانية طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين تجلت مظاهرها في انخفاض معدلات هجرتهم إلى فلسطين، وعدم ترحيبهم بالحركة الصهيونية. فبينما كان يهود الدولة العثمانية يحرصون في الماضي على الهجرة إلى فلسطين، فإن القرنين التاسع عشر والعشرين شهدا انخفاضا ملحوظا في معدلات هجرتهم، وعلاوة على هذا لم يكن للمتغيرات السياسية التي حدثت في فلسطين أي تأثير فيهم، حيث انصرف يهود الدولة إلى تيارات كان من بينها التنوير والاندماج مع الغرب، والهجرة إلى أوروبا وأمريكا. ولم يهاجر يهود الدولة العثمانية إلى فلسطين إلا بعد تأسيس الدولة، أما عن العلاقات بين الطوائف فإنه بينما انقطعت العلاقات بين الحاخامات في هذا الحين تزايدت في المقابل قوة العلاقات بين المستنيرين اليهود في أوروبا وبين الشخصيات اليهودية المستنيرة في الدولة العثمانية.

الجزء الثالث

يهود شمال أفريقيا ومصر

مدخل

اليهود واحتلال شمال أفريقيا (١٨٣٠_ ١٩١٢)

سنلقي في هذا الباب الضوء على تاريخ يهود أفريقيا ومصر خلال الفترة الواقعة بين حملة نابليون على مصر وحتى حصول دول هذه المنطقة الممتدة من النيل وحتى المحيط على استقلالها. وسنركز على علاقة يهود شمال أفريقيا بالدول الأوروبية التي احتلت دول هذه المنطقة واحدة تلو الأخرى. وكما هو معروف فقد احتلت فرنسا الجزائر وتونس في عامي 1830 و1881 على التوالي، واحتلت بريطانيا مصر في عام 1882، واحتلت إيطاليا ليبيا في عام 1911، وسقط المغرب تحت الاحتلال الفرنسي في عام 1914. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى أصبحت كل دول هذه المنطقة خاضعة للاحتلال. واتبعت كل دولة من الدول الأوروبية نهجا خاصا بها في تعاملها مع الدول التي احتلتها، فاكتفت بريطانيا، على سبيل المثال، بفرض سيطرتها الإدارية والعسكرية على مصر، ولم تتدخل إلا بشكل محدود للغاية في حياه المجتمع، أما سائر القوى العظمى في هذا الحين فقد حرصت على فرض أنظمتها السياسية والاجتماعية والثقافية

على حياة البلدان التي احتلتها، كما حرصت أيضا على توطين سكانها في أوساط السكان المحليين، ومع هذا لم تنجح هذه القوى دائما في تحقيق كل أهدافها. فلم تتمكن إيطاليا، على سبيل المثال، وحتى الثلاثينيات من تحقيق كل أهدافها، فانشغلت حتى هذا الحين في قمع ثورات القبائل، ومن هنا لم تتمكن إيطاليا من فرض سيطرتها على ليبيا واضطرت للرحيل في عام 1943.

أما فرنسا فإن السياسة التي انتهجتها تجاه الجزائر كانت بالغة الاختلاف عن السياسة التي تبنتها تجاه المغرب وتونس اللتين سيطرت فرنسا عليهما بمقتضى بعض المواثيق الدولية. وبينما اتبعت فرنسا في الجزائر سياسة اليد الحديدية فإنها تجنبت إحداث أي تغييرفي نظم المجتمع التقليدية المتبعة في تونس والمغرب، ورغم ذلك كانت فرنسا تحدوها الرغبة في وجود سلطة مركزية تأتمر بأوامرها في كل من البلدين، وذلك لأسباب منها:

1- نزعة الفكر السياسي الفرنسي لتطبيق فكرة السلطة المركزية، ومن هنا أصبحت السياسة المتبعة في هذين البلدين تتحدد بموجب قرارات المشرفين المدنيين والمندوب السامي الفرنسي، أما عن دور الباي في تونس والملك في المغرب فكانا مقتصرين على تنفيذ السياسة الفرنسية، ولم تكن في حوزتهما أي صلاحيات.

2- قيام المستوطنين الفرنسيين بالضغط على الحكومة الفرنسية حتى تطبق في كل من المغرب وتونس نظاما شبيها بالنظام السائد في الجزائر، وكان للمستوطنين الفرنسيين في هذين البلدين وجود قوي ،فكانوا يشكلون ما يتراوح بين 5٪ و7٪ من مجمل تعداد السكان.

وبغض النظر عن النتائج التي تولدت عن هذه الضغوط إلا أنه من الضروري فهم الأسباب التي جعلت من احتلال فرنسا للجزائر أمرا مختلفا عن احتلالها لكل من تونس والمغرب، ونعتقد أن أسباب الاختلاف هذه تتمثل في:

1- حفاظ المجتمع المحلي في كل من تونس والمغرب على كل مؤسساته السياسية والدينية رغم أنه قد سلب منها كل الصلاحيات.

2- وجدت السلطة الاستعمارية في المحميات التي سيطرت عليها، وعلى

خلاف الجزائر، نظما اجتماعية محددة المعالم، بالإضافة إلى أن سكان هذين البلدين أحسوا أن الإصلاحات التي يطبقها الفرنسيون والبريطانيون تعد جزءاً من مسيرة الحداثة التي شهدتها بلدانهم منذ النصف الأول للقرن التاسع عشر، فقد شهد المجتمعان المحلي واليهودي بهذه البلدان العديد من المتغيرات في ظل الفترة الاستعمارية وعملا على مسايرة العصر الحديث.

وكان لهذه الفترة الاستعمارية تأثير ضخم في أوضاع يهود هذه البلدان، فشهد المجتمع اليهودي في هذا الحين العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كان من أبرزها تغيير أوضاعهم القانونية، وتزايد معدل سرعة انتقالهم من القرية إلى المدينة، وتغيير أوضاعهم المهنية، وتحسن أوضاعهم الصحية، وانتشار الثقافة الأوروبية، وظهور أنماط اجتماعية جديدة في أوساطهم، وشيوع ظواهر عديدة أخرى شكلت في مجملها السمات العامة لمسيرة الحداثة التي شهدها المجتمع اليهودي في العصر الحديث، ومع هذا فقد تفاوت حجم التغيير الذي شهدته كل طائفة نتيجة للعوامل التالية:

1- الوضع الذي كانت تعيش فيه كل طائفة يهودية إبان فترة الاحتلال.
2- مفهوم كل دولة مستعمرة للاحتلال.
3- مدة الوجود الاستعماري.
4- طبيعة السلطة الاستعمارية وسياستها تجاه اليهود.

وبغض النظر عن الفروق التي سادت بين الطوائف والتي سنبحثها فيما بعد، إلا أن القاسم المشترك بين كل هذه الطوائف تمثل في أن التقاء الطوائف اليهودية بالقوى الأوروبية تسبب في انفصال اليهود عن الشعوب التي عاشوا في أوساطها على مدى قرون عديدة، وارتباط مصيرهم بمصير القوى الأوروبية المستعمرة للبلاد. وربما يكون خير دليل على هذا التحول أن اليهود لم يشاركوا في ثورات شعوب هذه البلدان الهادفة إلى نيل استقلالها، ومن هنا فحينما رحلت قوى الاستعمار عن هذه البلدان فإن اليهود رحلوا معها متوجهين إما إلى فلسطين أو إلى الدول الأجنبية، كما أنه أسدل الستار على تاريخ اليهود في كل البلدان الإسلامية بعد حصول هذه البلدان على استقلالها.

الحملة الفرنسية ونتائجها

تشكل سنوات الاحتلال الفرنسي لمصر التي دامت ثلاث سنوات نقطة تحول مهمة ليس فقط في تاريخ مصر وإنما في تاريخ كل المنطقة، ورغم تباين آراء الباحثين حول آثار ونتائج هذه الحملة إلا أن غالبية الآراء تؤكد أن اقتحام نابليون لقلب الإمبراطورية العثمانية كان حدثا على قدر كبير من الأهمية، وأن الحملة أدت إلى دخول مصر إلى قلب الأحداث الأوروبية وإلى انفصالها عن الإمبراطورية العثمانية. وبالرغم من نجاح الإنجليز في هزيمة الفرنسيين في معركة أبي قير وإخراجهم الفرنسيين من مصر إلا أن الهزيمة التي لحقت بالعثمانيين على أيدي الفرنسيين تسببت في ضياع هيبتهم أمام المصريين وأمام كل شعوب شمال أفريقيا التي كانت تتضاءل بها قوة السيطرة العثمانية.

وفي الحقيقة فإنها لم تكن المرة الأولى التي تقتحم فيها جيوش دولة مسيحية أراضي الدول الإسلامية، إذ فقدت الدولة العثمانية منذ نهايات القرن السابع عشر سيطرتها على العديد من أراضيها نتيجة للهزائم العسكرية المتلاحقة التي أنزلتها النمسا وروسيا بها. أما عن الوضع الذي ساد في شمال أفريقيا فلم يعد بمقدور حكام الجزائر أو تونس أو ليبيا أو المغرب في العصر الحديث تهديد المدن الجنوبية بأوروبا.

ولم تكن الحملة الفرنسية حملة عسكرية فحسب، كما أنها لم تكن مجرد مواجهة من تلك المواجهات العسكرية التي حدثت بين العالمين المسيحي والإسلامي، وإنما كانت مواجهة ثقافية أجبرت المجتمع المصري على الاعتراف بتخلفه عن أوروبا، وذكر المؤرخ المصري الجبرتي عند مشاهدته للتجارب العلمية التي قام بها الفرنسيون في مصر: «من الضروري أن تتغير بلادنا وعلينا أن نأخذ من أوروبا كل العلوم التي ليست لدينا» (شمعون شامير، تاريخ العرب في الشرق الأوسط في العصر الحديث، ص 31).

وتعبر هذه المقولة عن طبيعة المشاعر التي راودت المسلمين إبان فترة الحملة الفرنسية لمصر. وقد كان محمد علي (1805-1848) الذي تولى مقاليد السلطة في مصر بعد خروج القوات الفرنسية والبريطانية أول من وضع بلاده على بدايات طريق الحداثة. وسار على نفس الدرب حكام القسطنطينية وتونس والمغرب الذين اضطروا في العصر الحديث لمواجهة تهديدات شبيهة

من قبل فرنسا وسائر القوى الأوروبية، ووافق هؤلاء الحكام سواء قسرا أو اختيارا على إدخال العديد من الإصلاحات على نظم الحكم الإدارية والاقتصادية، كما وافقوا أيضا على فتح أسواق بلادهم للمنتجات الأوروبية، ومنح امتيازات خاصة (بما يتماشى مع سياسة الامتيازات) لرجال الأعمال والبنوك الأوروبيين الذين استقروا في مدن شمال أفريقيا.

وفي واقع الأمر فإن تاريخ علاقات شمال افريقيا بالغرب يعود إلى ما قبل العصر الحديث، كما أنه تم البدء في اتباع سياسة الامتيازات، التي منحت حقوقا خاصة للرعايا الأجانب، منذ القرن السادس عشر أي إبان فترة حكم السلطان سليم. وقد سار حكام شمال أفريقيا على نفس درب السلطان سليم بعد أن رأوا أن مصلحة بلادهم تقتضي إقامة علاقات تجارية وثيقة مع أوروبا التي كانت تدر على بلادهم أرباحا طائلة، كما أدركت هذه الدول مدى أهمية هذه العلاقات بعد أن اضطرت للتوقف عن عمليات القرصنة إثر تزايد قوة أوروبا العسكرية، وبالرغم من أن روح العداء ظلت تسيطر على العلاقة بين طرفي حوض البحر الأبيض المتوسط إلا أنه ساد رغم ذلك قدر ما من التوازن.

ولم يختل هذا التوازن بسبب الحملة الفرنسية التي قادها نابليون ضد مصر فقط، وإنما بسبب الظروف التي أحاطت بخروج القوات الفرنسية من مصر، والتي دفعت شعوب المنطقة لإدراك أن أمنها ومصيرها مرتبطان بطبيعة العلاقات السائدة بين القوى العظمى، وفيما بينها وبين هذه القوى وأنه ليس بمقدور الدولة العثمانية بمفردها الحفاظ على أمن الدول الإسلامية، واتضح لشعوب هذه المنطقة، على سبيل المثال، أن الفرنسيين انسحبوا من مصر بعد أن شعر البريطانيون أن هذا الاحتلال يهدد مصالحهم في الهند.

وقد سعت كل دولةمن دول هذه المنطقة إلى إقامة علاقات وثيقة مع القوى الأوروبية، بل واتخذت في بعض الأحيان مواقف لا تتماشى دائما مع المصالح الإسلامية، وربما يكون خير دليل على هذا الأمر أن حاكم الجزائر قدم مساعدات ضخمة إلى جنود الحملة الفرنسية في مصر، كما أن حاكم تونس أرسل جيشه للمساهمة في الحملة الفرنسية على وهران، وهذا بدلا من المساهمة في الدفاع عنها. واضطرت تركيا للاستعانة بأعدائها الروس

لمواجهة جيوش محمد علي التي كانت تتقدم صوب الأناضول، وهذا بعد أن أخلت بريطانيا وفرنسا بتعهداتهما بالحفاظ على أمن وسلامة الأراضي التركية، وبما يتماشى مع اتفاقية أمينز الموقع عليها في عام 1805. ورغم هذا الاتفاق فإن فرنسا وبريطانيا قامتا بالاعتداء على الجزائر ومصر وتونس. وفي الحقيقة فإن ملابسات حادث احتلال الجزائر تدل على أنه لم تكن للإمبريالية مشاريع محددة منذ البداية لاحتلال هذه البلدان، وأن التوسع اللإمبريالي للدول الأوروبية كان في أحيان كثيرة محصلة للعديد من العوامل الأوروبية والمحلية في آن واحد.

وتمثلت ذريعة احتلال فرنسا للجزائر فيما عُرف «بقضية بكري»، وكان أبناء هذه العائلة اليهودية يصدرون بموجب تصريح من الداي بعض المنتجات للحكومة الفرنسية، وكانوا قد حصلوا على هذا الترخيص في عهد نابليون. وقد ساءت العلاقات بين البلدين بعد أن عجزت فرنسا في أعقاب التغيرات العديدة التي طرأت بها عن تسديد الديون المتراكمة عليها للجزائر. وحينما استفسر المسؤولون الجزائريون عند التقائهم بالقنصل الفرنسي عن ميعاد تسديد الديون، وبعد أن لم يتلق الداي إجابة مرضية فقد استشاط غضبا واعتدى على القنصل الفرنسي. ووفقا لرواية فرنسا فإن الحكومة الفرنسية أرسلت قواتها إلى الجزائر في عام 1830 بعد أن أصر الحاكم الجزائري على عدم تقديم اعتذار رسمي للحكومة الفرنسية، وبالرغم من أن هذا التفسير الرسمي لم يكن سوى ذريعة لتأديب الجزائر وحكامها الأتراك، فمن المؤكد أنه لم يتصور أحد في ذلك الحين أن هذه العملية التأديبية ستستغرق فترة طويلة، وأن فرنسا ستحتل الجزائر لقرن من الزمان.

وبغض النظر عن الدوافع الحقيقية لاحتلال فرنسا للجزائر، فمن المرجح أن فرنسا أقدمت على هذه الخطوة بعد أن أيقنت، على ضوء الحملة الفرنسية على مصر، أن الإسلام لم يعد يشكل أي قوة عسكرية أو سياسية من شأنها إرهاب الغرب، كما أن فرنسا لم تقدم على احتلال الجزائر إلا بعد انتهاء نابليون من كل حروبه التي خاضها، وبعد أن أقر مؤتمر فيينا الذي عقد في عام 1815 أسس التسوية السياسية الجديدة بأوروبا، التي تم بموجبها الحفاظ على التوازن بين علاقات القوى العظمى، أضف إلى هذا أن أفريقيا بثرواتها الطبيعية الهائلة كانت محط أنظار كافة الحملات

الأوروبية، ومركز جذب للضباط والجنود الأوروبيين العاطلين عن العمل.

وبينما لم يؤد احتلال فرنسا للجزائر إلى حدوث نفس التحولات التي أحدثها احتلال نابليون لمصر، فقد كان هذا الاحتلال من أحد مظاهر تغلغل أوروبا في شؤون المنطقة. ولاشك أن هذا الاحتلال تسبب في زعزعة وانهيار البنية السياسية للبلدان المجاورة خاصة في المغرب التي دفعت ثمنا باهظا في مقابل المساعدة التي قدمتها للأمير عبد القادر الذي حاول تأليب القبائل الجزائرية ضد الفرنسيين إذ قام الجنرال الفرنسي بوجو في عام 1844 بإنزال هزيمة عسكرية ضخمة بالجيش المغربي في بلدة أصيلة، وقام الأسطول الفرنسي في نفس الوقت بقصف مدينتي طنجة وموجادير الساحليتين، مما أجبر المغرب عقب هزيمتها العسكرية على التوقيع على معاهدات سلام مع فرنسا تعهدت فيها بالتوقف عن تقديم المساعدة للثوار الجزائريين، وتقديم امتيازات خاصة للتجارة الفرنسية. وكما سنرى فيما بعد فإن توسع أوروبا الاقتصادي في دول شمال أفريقيا أدى إلى فقدان هذه الدول لاستقلالها، فسقطت تونس تحت الاحتلال في عام 1881، وسقطت مصر تحت الاحتلال في عام 1882، أما المغرب وليبيا فقد سقطتا تحت الاحتلال عشية الحرب العالمية الأولى، ويهمنا هنا بحث طبيعة التغيرات التي طرأت على الطوائف اليهودية في هذه البلدان خاصة في الفترة التي سبقت وقوع هذه البلدان تحت الاحتلال.

تغيرات ديموغرافية

كان ليهود شمال أفريقيا دورم هم في علاقات بلدان المنطقة السياسية والاقتصادية مع أوروبا، كما اعتمد حكام هذه البلدان في علاقاتهم التجارية مع أوروبا إبان القرن الثامن عشر على التجار اليهود الذين اشتغلوا بالوساطة التجارية بين أوروبا وبين هذه البلدان، فحصل هؤلاء الحكام من اليهود على حقوق التصدير للبلدان الأوروبية بشروط أفضل من غيرهم، ومع هذا فإن ثراء يهود هذه البلدان لم يوفر لهم دائما الأمن والاستقرار خاصة أن تغير الظروف التي ساعدت اليهود على تكوين ثرواتهم أدى إلى تدهور أوضاعهم الأمنية. وقد ذكر الرحالة اليهودي ش. رومانلي الذي زار دول هذه المنطقة أن أوضاع التجار اليهود في هذه البلدان غير مستقرة، وجاء في كتاب

«رحلة إلى بلدان العرب» الذي دونه في القرن الثامن عشر»: إن خطر الموت يخيم على رؤوس هؤلاء التجار حيث إن مشيئة الملك هي التي بمقدورها أن تحييهم وأن تميتهم، وبمقدورهم دفعهم إلى أعلى الدرجات والنزول بهم إلى الدرك الأسفل، وبمقدور الملك أيضا الإحسان إليهم أو الإساءة إليهم».

وربما يكون خير دليل على عدم استقرار أوضاع اليهود أن التاجر اليهودي نفتالي بوجناح الذي كان على قدر كبير من القوة في الجزائر، للدرجة التي جعلت التجار الأوروبيين يطلقون عليه لقب «حاكم الجزائر»، أُعدم في عام 1805 بموجب أوامر الداي. وعلى أية حال فإن مقتل بوجناح لم يؤد إلى القضاء على أنشطة اليهود في الجزائر طيلة الفترة السابقة لسقوط الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، وتعد قضية «بكري» التي سبقت الإشارة إليها خير دليل على أن يهود الجزائر استمروا في مزاولة أنشطتهم الاقتصادية حتى احتلال فرنسا للجزائر. وبالرغم من أن أنشطة اليهود الاقتصادية بالجزائر شملت كافة أوجه الحياة إلا أنها لم تكفل أمن واستقرار الطائفة اليهودية التي كان استقرارها يعتمد إلى حد كبير على طبيعة العلاقات السائدة بين الداي والتجار اليهود. ومن الضروري أن نتذكر في هذا المجال أيضا أن حركة التجارة مع أوروبا كانت مقصورة على عدد محدود من العائلات اليهودية التي كان تأثيرها في حياة المجتمع اليهودي محدودا للغاية.

كانت هذه هي صورة الوضع الذي ساد في بلدان شمال أفريفيا حتى بدايات الغزو الأوروبي لبلدان المنطقة الذي غير منذ منتصف القرن التاسع عشر طبيعة الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة، وكان من بين مظاهر التغيير أن معظم الأنشطة الاقتصادية إلى المدن الساحلية التي أقام بها رجال الأعمال والقناصل الأوروبيون. وانتقلت أنشطة اليهود الاقتصادية مع حدوث هذا التحول إلى هذه المدن التي أصبحت، منذ هذا الحين، بمنزلة المراكز الاقتصادية الرئيسية. وحدث هذا التحول بشكل واضح في المغرب، فلم يعد لليهود منذ هذا الحين أي وجود في المراكز الريفية التي كانوا يقيمون بها والواقعة على سهول جبال الأطلسي. ويقدر البعض أن يهود المدن الساحلية في المغرب التي نذكر منها طنجة وموجالة (الصويرة) وكازابلانكا شكلوا في عام 1850 ما يتراوح بين 25٪ و40٪ من التعداد الكلي لسكان هذه

المدن الذي كان يقدر آنذاك بمائة ألف نسمة بينما كانت نسبتهم إلى مجمل سكان المغرب 30٪، وارتفعت هذه النسبة في عقد السبعينيات لتشكل 5٪ من تعداد سكان المدن الساحلية الأخرى مثل: تطوان والرباط وسلا وفرجان وأغادير، كما شكلوا نسبة 65٪ في عام 1900، من تعداد السكان. وعند النظر إلى تعداد اليهود الذين أقاموا في مدن فاس ومكناس وصفر والعرايش والمدن الأخرى نجد أن يهود المغرب كانوا يقيمون في المدن أكثر من القرى.

وقد شاعت ظاهرة الهجرة إلى المدن في أوساط سائر الطوائف اليهودية في بلدان شمال أفريقيا، أما عن الفروق التي سادت فيما بينها فهي ناجمة عن التفاوت النسبي في تعداد كل طائفة. وفيما يتعلق بتونس فبينما قدر تعداد الطائفة اليهودية في تونس في منتصف القرن التاسع عشر بثلاثين ألف يهودي أقام نصفهم في العاصمة التونسية تونس، كما ساد نفس الوضع في ليبيا التي أقام 40٪ من سكانها من اليهود في مدينة طرابلس. أما عن مصر فقد عاش خمسة آلاف يهودي في القاهرة وثلاثة آلاف يهودي في الإسكندرية عشية الاحتلال البريطاني لمصر.

وكانت ظاهرة الهجرة الداخلية وما رافقها من هجرة إلى المدن نتيجة للظروف المعيشية بالغة الصعوبة التي واجهها اليهود، ومع هذا لم تحل أزمة الإسكان وتدهور الظروف الصحية في المراكز الجديدة التي هاجرة إليها اليهود دون تدفق حركة الهجرة إلى المدن. وبالرغم من أن أعدادا كبيرة من المهاجرين اليهود واجهت صعوبات عديدة في الأماكن الجديدة التي هاجرت إليها إلا أن كل هذه الصعوبات لم تقلل من تحمسهم للبقاء في المدن الساحلية فكان المهاجرون يشعرون في هذه المدن بأن الحظ بدأ يتبسم لهم وأن العمل فيها سيتيح لهم فرصة تحسين أوضاعهم الاقتصادية. وجدير بالذكر أن بعض هؤلاء المهاجرين حصل على قسط وافر من المعرفة بالعلوم الحديثة في المؤسسات التعليمية الأوروبية التي مارست أنشطتها في هذه البلدان في الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر، كما نجح بعضهم خلال هذه الفترة في التمتع برعاية القناصل الأوروبيين، ونجح البعض الآخر في الحصول على حق المواطنة الأوروبية.

وعلى خلاف الوضع الذي ساد في سائر بلدان شمال أفريقيا، فإن الزيادة الديموغرافية التي حدثت في أوساط يهود مصر لم تكن نتيجة

لعوامل الزيادة الطبيعية، وإنما كانت نتيجة لعامل الهجرة، إذ تدفقت على مصر أعداد ضخمة من يهود بلدان البحر الأبيض المتوسط وبلدان البلقان وشرق أوروبا. ولم تبدأ حركة الهجرة هذه إلا بعد أن طبق والي مصر محمد علي (1805-1869) والخديو إسماعيل (1863-1879) العديد من الإصلاحات، وتزايدت حركة الهجرة أيضا بعد افتتاح قناة السويس في عام 1869.

وشهدت الطائفة اليهودية في تونس نفس الظاهرة ولكن بمعدلات أقل، حيث هاجر إبان القرن التاسع عشر بضع مئات من اليهود ذوي الحماية الإيطالية إلى تونس واستقروا بها. وأقام هؤلاء المهاجرون لأسباب اقتصادية أو لأسباب خاصة بمشكلات الإسكان خارج أحياء اليهود، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يقيم فيها اليهود خارج «الحارة» اليهودية، وهي الظاهرة التي شاعت فيما بعد خلال العصر الحديث.

وكان لرغبة اليهود في تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية أثرها في حركة الهجرة، فهاجر البعض منهم إلى الأرجنتين والبرازيل وبيرو، وهاجر البعض الآخر ولأسباب دينية إلى القدس وطبرية وصفد، ولكن غالبية المهاجرين فضلوا الارتحال إلى بلدان قريبة منهم، فهاجرت أعداد كبيرة من يهود شمال أفريقيا إلى الجزائر، وهاجر أعداد كبيرة من يهود تونس والمغرب إلى جبل طارق الذي تركزت فيه الحركة التجارية بين بريطانيا والبلدان العربية، وبلدان شمال فريقيا.

وأثرت بعض العوامل السياسية والعسكرية في حركة الهجرة، فتسبب الاحتلال الفرنسي للجزائر في هجرة أعداد كبيرة من يهود الجزائر ووهران إلى فلسطين، كما تسببت الحرب الإسبانية المغربية في عام 1859 في هجرة مئات اليهود من مدينة تطوان والمناطق المحيطة بها إلى إسبانيا ومنطقة جبل طارق.

ولم تكن كل هذه المدن التي ارتحل إليها المهاجرون سوى محطات انتظار للوصول فيما بعد إلى مدينتي لندن ومانشيستر، وتمكن بعض المهاجرين بعد وصولهم إلى إنجلترا من استكمال دراساتهم، فدرس بعضهم أحدث الطرق العلمية في التجارة، واندمج بعضهم مع العائلات اليهودية السفاردية المقيمة في إنجلترا، والتي كانت تشتغل بالتجارة مع بلدان شمال أفريقيا،

واندمجوا أيضا مع بعض العائلات التي ترجع أصولها إلى بلدان شمال أفريقيا مثل عائلتي جداليا وصباغ الهولنديتين.

وعادت أعداد كبيرة من هؤلاء المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية في شمال أفريقيا، ومع عودتهم لم يكونوا على قدر كبيرة فقط من الثراء، وإنما كانوا يحملون أيضا جوازات سفر بريطانية وإيطالية وأرجنتينية أو برازيلية مما أكسبهم نفس الحقوق التي كان ينعم بها الأوروبيون المقيمون في شمال أفريقيا، وتزايد عدد هؤلاء اليهود خاصة في كل من مصر وتونس، وساهموا في تطور المجتمع عامة والمجتمع اليهودي خاصة.

تغيرات اقتصادية

بينما اشتغل يهود شمال أفريقيا لفترة طويلة في العديد من المهن التقليدية التي اشتهروا بممارستها والتي كان من بينها الصرافة والتجارة، فقد اتسم التاريخ اليهودي الحديث بظهور شريحة اجتماعية اقتصادية جديدة اشتغل أبناؤها في البنوك وبالتجارة.

ونتيجة لأن يهود شمال أفريقيا كانوا يعربون عن تأييدهم للأوروبيين وللإصلاحات التي كانت تنفذ في بلادهم بضغط من الأوروبيين، ونتيجة أيضا لمعرفتهم بلغة وتقاليد هذه البلاد، فإن اليهودي اشتغل إما كعميل للقوى الأوروبية أو كشريك في الصفقات التجارية التي كانت تنفذها الشخصيات القيادية. وحرص هؤلاء التجار الذين انتموا إلى الطبقة البرجوازية، وعلى خلاف ما فعله التجار اليهود في العصور السابقة، على استثمار أموالهم في الخارج أو تحويلها إلى وسائل للإنتاج، واستغل اليهود الرعاية التي منحتهم إياها القنصليات الأجنبية وعلاقاتهم الدولية المتشعبة للحفاظ على مصالحهم.

وكان تجار السلطان في المغرب من أبرز أبناء هذه الطبقة اليهودية البرجوازية فاشتغل، بعضهم بالتجارة واشتغل بعضهم الآخر كعملاء للسلطة المركزية فتولوا مهمة إدارة أموال السلطة في عملياتهم التجارية مع العالم المسيحي، كما تمكن بعضهم من احتكار عمليات التصدير والاستيراد، بل وشارك بعض أبناء العائلة المالكة في بعض عمليات التصدير والاستيراد. وتزايدت قوة أنشطة اليهود التجارية بعد أن تأسس في عام 1764، أي إبان

عهد الملك محمد الثالث (1757-1790)، ميناء موجادير، وقد دعا الملك بعد أن تأسست مدينة موجادير اليهود إلى الاستقرار بالمدينة، وتم توطينهم في حي القصبة الإداري الذي كان يقيم به المسؤولون، وأعفى الملك محمد الثالث اليهود من دفع الجزية أو أية ضرائب أخرى، مما شجعهم على التوسع في أنشطتهم التجارية، فشملت أنشطتهم كل مدن المغرب، ولاشك أن الحماية التي وفرتها السلطة لليهود جعلت التجار اليهود ينجحون في منافسة التجار الأوروبيين.

وحرص القناصل ورجال الأعمال الأوروبيون على التقرب إلى اليهود وإشراكهم في عملياتهم التجارية، خاصة بعد أن اتضح لهم أن يهود المغرب ينعمون بالأمن والاستقرار. وكان التجار اليهود بالمغرب من أوائل التجار الذين حرصوا على شراء أسهم الشركة البحرية الفرنسية، وكان من أبرز هؤلاء التجار كل من: كوركوس، والمالح، وأفرياط، وأوحنا، ولذلك فحينما أسس إخوان برير في عام 1881 بنك «ما وراء الأطلنطي»، فقد اختاروا أبناء عائلة كوركوس لتمثيلهم في موجادير ومراكش. وكان معظم ممثلي القناصل الأجانب بالمغرب حتى نهاية عقد الخمسينيات من القرن التاسع عشر من اليهود، فمثل التاجر اليهودي سرويه في الرباط قناصل أربع دول أجنبية وهي: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا والبرتغال، كما مثل التاجران اليهوديان ش. سوميل، وي. بن دهان القنصل الفرنسي في الدار البيضاء، ومثل التاجر اليهودي ي بن زاقيين قنصل السويد في تطوان.

وعلى خلاف الوضع الذي ساد في المغرب والذي شكل فيه اليهود المحليون أبناء الطبقة اليهودية البرجوازية، كان الوضع في سائر بلدان شمال أفريقيا شديد الاختلاف، حيث كان أبناء الطبقة البرجوازية في هذه الدول من المهاجرين اليهود أو من رعايا القوى العظمى. ففي تونس، على سبيل المثال، برز اليهود من رعايا إيطاليا، فكان يعقوف، كوستلنوافو والطبيب أفراهام لومبروزو، ويعقوب جوطيرس من أبرز الشخصيات اليهودية التي اشتغلت بالطب والتجارة عشية سقوط تونس تحت الاحتلال الفرنسي. وكانت كل هذه الشخصيات من مواليد ليفورنو التي استقرت منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر في تونس. وكان كوستلنوافو ولومبروزو الطبيبين الخصوصيين للحاكم أحمد صدوق (1837-1855)، وكذلك محمد صدوق

(1855-1859) . وكان الطبيب كوستلنوافو على درجة كبيرة من الأهمية، ولذلك أرسله الحاكم التونسي الباي محمد في عام 1868 إلى إيطاليا لإبرام اتفاقية تجارية بين تونس وإيطاليا . وأسس هذا الطبيب في خلال عامين شركة Societa anonima Comerciale industriale et agricola per la Tunisia للاستثمارات، وكان من بين أصحاب أسهمها بعض رجال البنوك في نابولي وبعض أعضاء البرلمان الإيطالي، وأنتخب فيما بعد للبرلمان الإيطالي، ولكن أبناءه الأربعة استمروا في تونس لإدارة ممتلكات العائلة التي قدرت بآلاف الدونيمات الزراعية.

وكان الدكتور لومبروزو من كبار مستشاري محمد الصدوق، فتولى الدكتور لومبروزو إبان حرب القرم قيادة سلاح المعونات الطبية بالجيش التونسي الذي أُرسل للجبهة للوقوف بجانب الإمبراطورية العثمانية. وقد أتاح لومبروزو لأعداد كبيرة من اليهود فرصة شغل العديد من المناصب المهمة في حياة الدولة الاقتصادية، وكان من بين أصدقائه المقربين: يعقوب جوطيرس الذي بدأ حياته المهنية بالعمل مستشاراً للخازندار، ثم سرعان ما أصبح واحداً من كبار الأثرياء في تونس. وكان من بين المناصب التي تولاها لومبروزو أنه عمل عضواً في اللجنة المكلفة ببحث كيفية تسديد الديون التي استدانتها تونس من البنوك الأوروبية. ويقدر البعض أن 70٪ من الديون المستحقة على تونس كانت ديونا لرجال أعمال يهود كان بعضهم من رعايا فرنسا وبريطانيا، وكان من بينهم داوود سنتيانا الذي كان من أبرز رجال البنوك في تونس، والذي عمل مترجماً في القنصلية البريطانية. وكان من بينهم أيضا رجل البنوك موشي ليفي من سوسه الذي كان ابن أحد المهاجرين اليهود الذين قدموا من جبل طارق إلى تونس.

وكان للتحولات الاقتصادية التي شهدتها تونس في العصر الحديث أثرها بالسلب في اليهود التونسيين الذين من رعايا الباي، حيث اضطر نسيم شمامه الذي عمر وزيراً للاقتصاد في تونس خلال عامي 1860-1864 للرحيل عن تونس بعد أن وجهت له تهمة اختلاس بعض الأموال من الخزانة، ومع هذا لم يحل هذا الاتهام دون أن يتولى ابن أخيه في مرحلة لاحقة نفس المنصب خلال عامي 1864-1873، ولكنه اضطر فيما بعد للرحيل عن تونس بعد أن وجهت إليه اتهامات شبيهة.

وفي مصر كانت ظروف ظهور الطبقة البرجوازية اليهودية شبيهة بظروف ظهور نفس الطبقة في تونس، حيث ظهرت هذه الطبقة في الفترة التي تزايد فيها حجم تلخل القوى الأجنبية في مصر، والتي عجز فيها الخديو إسماعيل عن تسديد ديونه للغرب. وكان من أبرز العائلات اليهودية في مصر في هذا الحين: عائلات قطاوي، وموصيري، ودي منشه، وررولو، وعادة. وظهر في مصر أيضا عدد كبير من الوسطاء ورجال الأعمال اليهود الذين كان معظمهم يتمتعون برعاية الدول الأجنبية. ويختلف وضع البرجوازية اليهودية في مصر عن وضع نظيرتها في سائر دول شمال أفريقيا، حيث اشتغل أبناء هذه الطبقة في الجهات الحكومية قبل وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني، ومع هذا أسهم الاحتلال البريطاني في إلحاق أعداد كبيرة من اليهود بالجهات الإدارية المصرية.

وفيما يتعلق بليبيا التي خضعت لسيطرة الدولة العثمانية منذ عام 1835، فقد ظهر بها عدد لابأس به من رجال الأعمال اليهود الذين سيطروا على حركة التجارة بين ليبيا وبين أوروبا وأفريقيا، وكانت عائلات ناحوم وليفي وأربيف وفرجون من أبرز العائلات اليهودية في ليبيا لاسيما أنها كانت على قدر كبير من القوة الاقتصادية، وكان معظم أبناء هذه العائلات من رعايا إيطاليا. وفي الحقيقة ساهم أبناء هذه العائلات، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تزايد حجم الوجود الأوروبي في ليبيا، فكان كل العاملين في بنك روما، الذي كانت له سيطرة شبه مطلقة على الحياة الاقتصادية في ليبيا، من اليهود، وربما يكون خير دليل على تزايد قوة اليهود في ليبيا أن إدارة البنك تراجعت عن قرارها بإلزام اليهود بالعمل يوم السبت بعد أن بدأ اليهود في سحب أموالهم من هذا البنك احتجاجا على هذا القرار.

ومن الضروري أن نتفهم في هذا المجال حقيقة أنه كلما كانت تتحسن أوضاع أبناء الطبقة البرجوازية اليهودية كانت تتدهور في المقابل أوضاع غالبية اليهود، إما نتيجة للأزمات الاقتصادية الحادة التي تولدت في العصر الحديث نتيجة لظهور النظام الرأسمالي الذي أضر بمصادر الرزق التقليدية التي اشتغل بها اليهود، أو نتيجة لتعرضهم إلى بعض المضايقات، فقد تزايدت في تونس وليبيا والمغرب، على سبيل المثال، منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر ظاهرة اعتداء السكان على مراكز التجمعات السكانية

اليهودية اعتقاداً منهم أن اليهود يتحملون مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية في بلدانهم أو مسؤولية خضوعها للاحتلال. وكان لكل هذه الاعتداءات بعض الصدى في أوروبا، فعمل مندوبو المنظمات اليهودية الأوروبية منذ وقوع حادثة دمشق، ومنذ نشوب الحرب الإسبانية المغربية (التي دامت من عام 1859-1860) على تكثيف وجودهم في أوساط يهود شمال أفريقيا، وعلى تحسين أوضاعهم السياسية والاجتماعية.

تغيرات سياسية

مع حدوث هذه التغيرات الاجتماعية سالفة الذكر طرأت بعض التغيرات السياسية على أوضاع اليهود، كان بعضها نتيجة لسياسة الإصلاحات التي انتهجتها الإمبراطورية العثمانية التي كانت تسيطر على مصر وتونس وليبيا، وكان بعضها الآخر نتيجة لتدخل القوى الأوروبية بشكل مباشر في شؤون هذه الدول. ولم يكن تعاطف هذه القوى مع يهود شمال أفريقيا نتيجة لأي أسباب إنسانية أو نتيجة للضغوط التي تعرضت لها من قبل بعض الشخصيات اليهودية الأوروبية البارزة مثل أدولف كرمية أو موشيه مونتيفيوري، وإنما كان تعاطفها هذا نتيجة لأسباب تتماشى مع مصالحها السياسية، إذ رأت هذه القوى أن المسألة اليهودية وسيلة مناسبة تساعدها على الضغط على السلطات المحلية وإجبارها على إصلاح نظمها الداخلية بشكل يضمن مصالح الأجانب والأقليات. ويكفينا هنا أن نسوق مثالين فقط لمعرفة الظروف التي جعلت القوى الأوروبية تهب لمساعدة يهود تونس:

1- قضية القبعات

لم يلتزم اليهود منذ بدايات القرن التاسع عشر بتنفيذ الأوامر التي فرضت عليهم في العصور الوسطى التي ألزمتهم بارتداء ملابس معينة، وبدأ اليهود منذ ذلك الحين في ارتداء القبعات الأوروبية مما أثار غضب السلطات ورجال الدين. واعتقلت السلطات التونسية في عام 1823 أحد يهود تونس بعد أن وجهت إليه تهمة عدم الالتزام بقوانين البلد، وكان هذا المتهم من مواليد جبل طارق ومن رعايا بريطانيا فتوجه القنصل البريطاني إلى الباي وهدد بقطع العلاقات مع بلاده إذا لم يتم الإفراج عن المتهم، واضطر الحاكم بعد أن أرسلت بريطانيا فرقاطة بحرية إلى تونس، لإطلاق

سراح المتهم، بل وأخبر القنصل أن تونس لن تطبق قوانينها على الرعايا الأجانب.

2- قضية باطو سبز

وكانت هذه القضية خاصة بالسائق اليهودي باطو سبز الذي أعدمته السلطات التونسية في عام 1865 بعد أن وجهت إليه تهمة سب الدين الإسلامي. وأثار هذا الحادث غضب السكان اليهود الذين أرسلوا وفداً إلى نابليون الثالث طلب أعضاؤه من فرنسا الدفاع عن ممتلكات وحياة غير المسلمين في تونس، فكلف القيصر الفرنسي قائد أسطوله بالتوجه إلى تونس على رأس فرقاطة لإجبار حاكمها على تنفيذ مبادىء الدستور العثماني الصادر في القسطنطينية الذي تعهد بموجبه السلطان بمنح كافة الحقوق لجميع رعاياه من المسلمين وغير المسلمين. واضطر حاكم تونس في التاسع من شهر سبتمبر عام 1857 إلى أن يصدر الميثاق الذي منح بموجبه المساواة لكل الرعايا، وكفل هذا الميثاق حرية العبادة لأبناء كل الطوائف، كما ألغى الميثاق أيضا كافة الضرائب المفروضة على غير المسلمين.

وبالرغم من أنه قد يبدو للوهلة الأولى أن اليهود نعموا منذ هذا الحين بكامل الحرية إلا أنه لم تمض سوى فترة وجيزة على صدور هذا الميثاق حتى تعرض حاكم تونس إلى حركة معارضة قوية من قبل السكان الذين شعروا بأن صدور هذا الميثاق يعد دليلاً صارخاً على تدهور أوضاع بلدانهم وإذلال الأوروبيين لها. وتعرض اليهود آنذاك لبعض المضايقات من قبل السكان في تونس، واضطر حاكم تونس محمد الصدوق إزاء تزايد قوة المعارضة لهذا الميثاق إلى إلغائه، ولكن لم يتسبب هذا الإجراء في تدهور أوضاع اليهود ولم يؤدّ أيضا إلى التقليل من وطأة الضغوط الأوروبية على تونس، فقد رأت القوى الأوروبية أن إلغاء هذا الميثاق يعد ذريعة مناسبة للتدخل في شؤون تونس الداخلية، فأجبر الفرنسيون في عام 1875 كم تونس على إعدام أحد أشراف المسلمين-الذي كان من عائلة تنتمي أصولها إلى نسل النبي محمد ﷺ-لقتله أحد اليهود، كما استجابت السلطات التونسية في عام 1877 إلى طلب جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» والخاص بإلغاء عقوبة الجلد التي كانت تستخدم ضد اليهود.

وتحسنت في كل من مصر وليبيا في نفس الفترة أوضاع اليهود القانونية،

وتجلت مظاهر هذا التحسن في أن يهود البلدين نعموا في العصر الحديث بحرية التنقل، أضف إلى هذا أن السلطات ألغت المراسيم التي كانت تلزم اليهود بارتداء ملابس تختلف عن ملابس المسلمين، كما اندمج يهود ليبيا، على سبيل المثال، وبما يتماشى مع سياسة الإصلاحات العثمانية في الهيئتين القضائية والعسكرية، وكان من سائر مظاهر التحسن أن يهود البلدين شيدوا في العصر الحديث العديد من المعابد، هذا بالإضافة إلى أن السلطات سمحت لهم بالإقامة أينما شاءوا، ومع هذا فقد فضل اليهود حتى بدايات القرن العشرين الإقامة في إحيائهم التقليدية.

أما في المغرب فقد صمّت السلطات آذانها إزاء كل المطالب التي قدمت إليها والداعية إلى تحسين أوضاع اليهود، وكان موشيه مونتيفيوري الذي استقبله الملك محمد الرابع في عام 1864 من بين الشخصيات اليهودية الأوروبية التي دعت الملك المغربي، أثناء زيارته للمغرب، أن يعمل لتحسين أوضاع اليهود. وقد أصدر الملك محمد الرابع في أعقاب هذه الزيارة مرسوما تعهد فيه بتبني موقف عادل تجاه اليهود، ولكن المرسوم لم يؤدّ إلى حدوث أي تغييرات جوهرية على أوضاع اليهود، إذ شعرت الشخصيات المغربية المستنيرة في هذا الحين أن صدور هذا المرسوم يعد دليلاً صارخاً على تدهور النظام المغربي، كما رأت أن النظام أصبح يعتمد على يهود أوروبا، وساهم خطباء المساجد ورجال الدين في نشر هذا الشعور في أوساط السكان مما أدى إلى خلق حالة شديدة من التوتر ساهمت بدورها في تزايد عدد الاعتداءات التي راح ضحيتها مئات اليهود.

ولم يتبق أمام اليهود، وعلى ضوء هذا الوضع، سوى الحصول على حق رعاية الأوروبيين بغرض الإحساس بالأمن، فكان هنالك في تونس حوالي ثلاثة آلاف يهودي من رعايا إيطاليا، وكان البعض الآخر منهم من رعايا فرنسا وإسبانيا وهولندا. أما في كل من الجزائر وليبيا فقد كان يهود هذين البلدين من رعايا الدول الأجنبية.

وقد أثار انتشار هذه الظاهرة غضب السلطات المحلية التي بذلت كل ما في وسعها للقضاء على حماية الأجانب، ونجح مندوبو المغرب في إطار مؤتمر مدريد الذي عقد في عام 1880 في إقناع الدول الأوروبية بضرورة التقليل من عدد اليهود الذين ينعمون برعايتها، ووافق المؤتمر على طلب

المغرب الداعي لتبني مفهوم المواطنة المغربية الذي ألزم كل سكان المغرب بغض النظر عن ديانتهم بالولاء لملك المغرب، كما أصدر المؤتمر قرارا نص بأنه يحق لرعايا الدول الأجنبية الاختيار بين العودة للمغرب والانصياع لقوانين الدولة وبين مغادرة المغرب.

وأثارت قرارات مؤتمر مدريد حالة من الهياج في أوساط يهود المغرب الذين شعروا حصولهم على حق المواطنة المغربية لن يؤدي إلى تحسين أوضاعهم، خاصة أنه كان من الواضح لهم أنه ليس من الممكن أن يتم دمجهم في المجتمع مادامت أن القواعد والقوانين الدينية هي التي تتحكم في طبيعة العلاقة بين الملك ورعاياها. وكان هذا الإحساس صادقا بالفعل حيث إنه في الوقت الذي شهدت فيه بعض بلدان شمال أفريقيا مثل تونس ومصر دخول بعض الأفكار الغربية إلى حياة المجتمع، إلا أنها شهدت في المقابل حركة إصلاح إسلامية قوية سعت إلى إضفاء طابع دنيوي على التقاليد الإسلامية، وإلى إضفاء طابع إسلامي على القوانين التي أدت إلى نشأة الأفكار الحديثة في بلدان شمال أفريقيا، ومن هنا فقد ظل المجتمع في كل هذه البلدان مجتمعا إسلاميا محافظا. وكما ذكرنا من قبل فإن أوضاع اليهود الاجتماعية في هذه البلدان لم تتحسن نتيجة لرغبة المجتمع الإسلامي في تحسين أوضاعهم، وإنما نتيجة للضغوط التي مارستها القوى العظمى التي استغلت حالة الضعف السياسي والعسكري التي كانت عليها دول الشمال الأفريقي لإملاء شروطها على هذه الدول في كل ما يتعلق بالمسألة اليهودية وبكافة القضايا الأخرى.

وشعر يهود هذه البلدان بأن الخروج من الأطر التقليدية لمجتمعاتهم هو الأمر الوحيد الذي من شأنه أن يكفل لهم مستقبلهم، ولذلك حرصوا على الحصول على رعاية القوى العظمى، ولا غرابة أيضا في أنهم رحبوا بالمؤسسات التعليمية الأوروبية، فالتحق يهود مصر بهذه المؤسسات منذ أربعينيات القرن التاسع عشر. وقد كان لهذه المؤسسات وجود قوي في سائر دول شمال أفريقيا منذ الستينيات من نفس القرن، ويرجع فضل هذا الأمر إلى أنشطة جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء»، و«رابطة الإخوان اليهودية» البريطانية والمنظمات اليهودية الأوروبية الأخرى. وكانت نسبة اليهود الذين تعلموا بالمدارس اليهودية الحديثة في المغرب ومصر أصول

القراءة والكتابة أعلى بكثير من نسبة المسلمين، فقدر في عام 1912 عدد الطلاب اليهود الذين التحقوا بمدارس الإليانس في المغرب بخمسة آلاف طالب، ولاشك أن هذا التميز الثقافي جعل اليهود يتفوقون على المسلمين، خاصة بعد أن أصبحت هذه البلدان خاضعة لحكم القوى الأوروبية.

العلاقات بين الطوائف

يتضح مما تقدم أن دخول القوى الأوروبية لدول شمال أفريقيا كان له أكبر الأثر في حياة الطوائف اليهودية حتى قبل اختلاطها بشكل مباشر مع الغرب. وشهد العصر الحديث ظهور العديد من الطوائف اليهودية في المدن الساحلية وبينما تزايدت أهمية هذه الطوائف تضاءلت في المقابل أهمية المراكز اليهودية التقليدية الواقعة في المدن الداخلية التي تولت طيلة الفترة السابقة للعصر الحديث مسؤولية بحث كل القضايا الخاصة باليهود. وتزايدت في هذه الفترة أيضا قوة أبناء الطبقة البرجوازية الحديثة فأصبحوا يتحملون مسؤولية إدارة شؤون الطائفة، وسرعان ما شغل أبناء هذه الطبقة، نتيجة لعلاقاتهم القوية مع السلطات المحلية والجهات الأوروبية، ولقوتهم الاقتصادية، المناصب القيادية في الطائفة، ومع هذا ظلت القيادة الدينية المحافظة تسيطر على مقاليد الأمور في أوساط اليهود المقيمين في المدن التي لم تتأثر مثل المدن الساحلية بالفكر الأوروبي.

ولم تتكون قيادة المجتمع اليهود من الحاخامات فقط، إذ ضمت القيادة أيضا بعض الشخصيات اليهودية الأخرى مثل تلك التي كانت مكلفة بجباية الضرائب من أبناء الطائفة، والتي كانت تستمد نفوذها الاجتماعي من ثرائها، ومدى قربها وتأثيرها في السلطة. وكانت معظم هذه الشخصيات حتى القرن التاسع عشر تنتمي إلى عالم الفكر اليهودي التقليدي وتتمسك بالتقاليد، ويمكننا القول إنه ساد حتى هذا الحين قدر ما من التوازن الحقيقي في أوساط المجتمع اليهودي بين القيادة الروحانية ونظيرتها الاقتصادية، ولم يختل هذا التوازن إلا في ظل الفترة التي تدخلت فيها القوى الأوروبية في شمال أفريقيا، واختل هذا التوازن في كل بلدان شمال أفريقيا ولكن بأشكال متفاوتة، فقد فقدت القيادة اليهودية في الجزائر، على سبيل المثال، مكانتها المرموقة قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، وحدث

هذا الأمر نتيجة لتزايد حدة الخلافات بين العائلات اليهودية الثرية التي مثلتها عائلات بكري، وبوجناح ودوران، وبين الحاخامات الذين كان من أبرزهم كل من الحاخام يهودا عياش، والحاخام يعقوب ان نائين اللذينت اضطرا على أثر تزايد حدة الخلافات للهجرة إلى فلسطين.

أما في تونس فقد كانت للقائد سيطرة شبه مطلقة على كل أبناء الطائفة، ووصف أحد يهود تونس شخصية القائد في خطاب بعث به إلى جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» جاء فيه:

«أصدر الملك في عام 1839 قرارا قضى بتكليف القائد نسيم شمامة بمهمة الإشراف على يهود تونس، ويتولى شمامة منصب وزير الخزانة، وهو من الشخصيات المقربة للملك، ويتغنى اليهود في المعابد بأمجاده، ويطلقون عليه لقب ملك إسرائيل، وينزل شمامة العقوبات بالخارجين على القانون من بين اليهود لدرجة أن السجون أصبحت مكتظة باليهود».

وتضاءلت في تونس صلاحيات الحاخامات الدينية بشكل ملحوظ في أعقاب الإصلاحات التي أدخلها محمد الصادوق (1859-1882) فاقتصرت صلاحيتهم على بحث قضايا الأحوال الشخصية، ولم يعد يحق لهم بحث القضايا المدنية والتجارية الخاصة باليهود. وتحددت صلاحيتهم بموجب المرسوم الذي أصدره الباي في عام 1872 الذي جاء به:

«نعلم أن حاخامات تونس وسوسة وسائر المدن الأخرى يتولون مهمة بحث القضايا المدنية والتجارية الخاصة بأبناء طائفتهم، ونتيجة لأن هذا الأمر يتناقض مع أصحاب السلطة القضائية فإنه لا يحق للحاخامات بحث هذه المسائل أو بحث سائر النزاعات الأخرى الخاصة بأوضاع اليهود الشخصية».

وعلى خلاف الوضع الذي ساد في تونس والذي كان يقوم فيه قائد الطائفة بتعيين الحاخامات فإن كبير الحاخامات في ليبيا كان يمارس مهام منصبه بموجب القرارات التي كان يصدرها السلطان، وكانت مهام منصبه تقتصر على الإشراف على القضايا الدينية للطائفة، وتمثيلها لدى السلطات.

وشغل الحاخام الياهو حازان خلال عامي 1874-1884 منصب كبير الحاخامات في ليبيا، وكان الحاخام حازان من بين مبعوثي الاستيطان اليهودي في فلسطين الذين استقروا في ليبيا، ثم أعقبه في هذا المنصب

كل من الحاخام ديفيد بابو والحاخام ديفيد قمحي، وكان كلاهما من مواليد القسطنطينية، وكان الحاخام حزقيا شبتاي آخر كبار الحاخام الذين تم تعيينهم من قبل تركيا في ليبيا، وظل هذا الحاخامات يمارس مهام منصبه حتى عام 1908 ثم اضطر فيما بعد للرحيل عن طرابلس نتيجة لتزايد حدة الخلافات في أوساط الطائفة بين الاتجاه المؤيد لإيطاليا وبين الاتجاه للإمبراطورية العثمانية.

وكان تزايد الخلافات في أوساط الطوائف من بين الظواهر المميزة لتاريخ هذه الطوائف في العصر الحديث، وبينما شهدت هذه الطوائف في الماضي بعض الخلافات إلا أنها لم تكن على هذا القدر من الحدة الذي ساد في العصر الحديث. ولم تقتصر مظاهر الخلاف على تزايد حدة الفروق الاقتصادية في أوساط المجتمع اليهودي، وإنما كانت هناك العديد من الخلافات الثقافية والسياسية بل والعرقية مما ألحق أشد الضرر بروح التضامن اليهودي.

وقد تلخل القناصل الأجانب أكثر من مرة لحل هذه المشكلات فتدخلوا، على سبيل المثال، لحل المشكلات التي واجهت يهود مدينة موجادير في المغرب، كما تدخلوا لصالح فقراء الطائفة اليهودية الذين كانوا يدفعون لأثرياء الطائفة إيجارات باهظة. وفيما يتعلق بأبناء الطبقة البرجوازية اليهودية الذين عاشوا خارج أحياء اليهود التقليدية فإنهم لم يهتموا بإصلاح أوضاع فقراء اليهود، ولم يهتموا أيضا بتشييد مدارس حديثة لصالح هؤلاء اليهود. أما في تونس فقد أدى تزيد حدة الفروق الاجتماعية والثقافية في أوساط الطائفة اليهودية إلى تزايد حدة التوتر بين اليهود الذين هم من رعايا إيطاليا وبين اليهود المحليين، وبالرغم من أن اليهود الذين نعموا برعاية إيطاليا طالبوا أكثر من مرة بالانفصال عن سائر فئات المجتمع اليهودي، إلا أن كل جهودهم باءت بالفشل، ومع هذا فقد نجحوا فقط في تأسيس جبانة خاصة بهم.

وفي مصر تزايدت قوة الاتجاهات الانفصالية في أوساط المجتمع اليهودي، خاصة بعد أن تشكلت بها طائفة يهودية أشكنازية كانت لها مؤسساتها المستقلة عن المجتمع اليهودي. أما عن اليهود السفاراد في مصر فلم يسد الهدوء دائما في أوساطهم، إذ نشبت في داخل المجتمع اليهودي

السفارادي العديد من الخلافات الشخصية والسياسية.

وقد شهدت الطائفتان اليهوديتان في كل من القاهرة والإسكندرية اللتان تأثرتا بفكر اليهود الفرنسيين تغييرات عديدة في بنيتهما التنظيمية، فأصدرت قيادة الطائفة اليهودية في الإسكندرية في عام 1854 قرارا دعا إلى الفصل بين القضايا الدينية التي من اختصاص الحاخامات وبين القضايا الخاصة بحياة الطائفة والتي كانت لجنة الطائفة مكلفة ببحثها. وأصدرت نفس الطائفة في عام 1872 قراراً دعا إلى انتخاب الحاخام دون الاهتمام بمسألة أصله أو بمسألة الجهة التي تكفل له الرعاية، وتولت الجمعية العامة للطائفة في الإسكندرية مهمة انتخاب حاخام الطائفة، وكان من بين اختصاصاتها انتخاب مجلس الطائفة المكون من ستة وثلاثين فردا، وكان يتم انتخاب اثني عشر عضوا من بين هؤلاء لدخول لجنة الطائفة التي كان رئيس الطائفة يتولى مهمة قيادتها. وكانت هذه اللجنة مكلفة بتمثيل الطائفة أمام السلطة وجباية الضرائب من اليهود والإشراف على المدارس اليهودية والمؤسسات الخيرية والصحية التابعة للطائفة. والجدير بالذكر أن الطائفة اليهودية في القاهرة اتخذت في مرحلة لاحقة نفس القرارات التي كانت قد أصدرتها الطائفة اليهودية في الإسكندرية.

وفي الحقيقة فإن الطوائف اليهودية في شمال أفريقيا شهدت قبل العصر الاستعماري العديد من التحولات والتغيرات التي أسهمت في تزايد قوة الخلافات في أوساطها وتزايد حدة الفروق الاقتصادية والاجتماعية. وبينما شهدت الطوائف اليهودية في الجزائر مرحلة الانتقال من العهد التقليدي إلى العهد الأوروبي بشكل مفاجىء فإن سائر الطوائف اليهودية في شمال أفريقيا كانت على معرفة بالفكر الحديث قبل خضوع هذه البلدان للاحتلال، بل تأثرت بعض هذه الطوائف بالتيارات الفكرية الحديثة التي سادت في أوساط اليهود منذ نهايات القرن التاسع عشر، فكانت الأفكار الصهيونية منتشرة، على سبيل المثال، في أوساط يهود المغرب وليبيا قبل سقوط هذين البلدين تحت الاحتلال الفرنسي والإيطالي. وكما سنرى- فيما بعد-تأسست خلال أعوام 1900 و1903 بعض الروابط الصهيونية في مدن تطوان وموجادير وسافي بالمغرب، وتفيد المراسلات التي جرت بين مؤسسي رابطة العودة إلى صهيون في تطوان وبين تيودور هرتزل أن قادة

هذه المنظمة لم يكتفوا بممارسة الأنشطة الصهيونية وإنما امتدت أنشطتهم لتشمل الجوانب الثقافية، فحرص قادة هذه الرابطة على تأسيس مكتبة عبرية في تطوان لنشر اللغة العبرية والفكر الصهيوني في أوساط اليهود. وانتشرت الأنشطة الصهيونية في قلب المغرب في عام 1908، خاصة بعد أن تأسست في فاس رابطة «محبة صهيون» التي عملت على نشر «الشيكل» (العملة اليهودية) وبيع أسهم حركة الاستيطان في مدينتي صفرو ومكناس.

وسعى قادة الحركة الصهيونية في ليبيا إلى السيطرة على مؤسسات الطائفة، ولكنهم لم ينجحوا في إضفاء طابع الحداثة على الطائفة إلا بعد سقوط ليبيا تحت الاحتلال الإيطالي. وحظي يهود ليبيا بدعم وتأييد يهود إيطاليا الذين رأوا أنه من الضروري العمل على نشر الفكر الحديث في أوساط يهود ليبيا، وكان موقفهم على هذا النحو شبيها للغاية بموقف يهود فرنسا تجاه يهود تونس والجزائر والمغرب. وكما سنرى فيما بعد فإن شعور يهود فرنسا وإيطاليا بالتضامن مع إخوانهم من اليهود لم يتماش دائما مع أهداف السياسة الاستعمارية لبلدانهم، كما أن أفكارهم لم تتماش دائما مع فكر يهود شمال أفريقيا.

المجتمع التقليدي

لم تؤد التحولات والتغيرات التي شهدها المجتمع اليهودي في شمال أفريقيا خلال القرن الماضي إلى القضاء على تقاليد هذا المجتمع التاريخية، فلم يشهد المجتمع في هذا الحين أي تغيرات جذرية سواء في توجهاته أو في بنيته التنظيمية، وظل يعيش وفقا لطريقته التقليدية، كما ظل متمسكا بمؤسساته التي تأسست في القرون الماضية. ومع هذا فإن الاطلاع على المصادر التاريخية التي يرجع تاريخها إلى القرنين التاسع عشر والعشرين، وعلى الأبحاث التي نشرت أخيرا يتيح لنا فرصة التعرف على طبيعة التطورات التي شهدها المجتمع اليهودي في العصر الحديث، وعلى سمات المجتمع اليهودي. وتتناول معظم هذه الأبحاث دور الأنشطة الاستعمارية التي أضفت في هذا الحين طابعها على المجتمع اليهودي، ومع هذا فإن حياة معظم الطوائف اليهودية بقيت على ماهي عليه، فظل اليهود يعيشون في نفس الأطر التقليدية للمجتمع اليهودي. وينطبق هذا الرأي بالتأكيد

على الفترة السابقة للاختلال، ولكنه يظل صادقا إلى حد كبير على الفترة التي أعقبت الاحتلال.

وسنبدأ بحثنا بإلقاء الضوء على يهود المغرب الذين كانوا يشكلون في هذا الحين حوالي خمسين في المائة من يهود دول المغرب، بالإضافة إلى أن المغرب كان آخر بلدان المغرب العربي التي سقطت تحت الاحتلال. وظل يهود المغرب يعيشون في العصر الحديث بنفس الطريقة التقليدية، كما ظل المغرب يشكل حتى العصر الحديث مركزا مهما للنتاج الثقافي اليهودي، ومن المحتمل أن تكون هذه الحقيقة هي التي جعلت الباحثين الأنثروبولوجيين وباحثي الفولكلور يولون قدرا كبيرا من الاهتمام لنتاج يهود المغرب الثقافي. ويرى هؤلاء الباحثون أن يهود المغرب حافظوا على العديد من العادات والتقاليد التي ربما يرجع تاريخها إلى عصور سحيقة. ونجح هؤلاء حقاً في رسم صورة دقيقة لحياة المجتمع اليهودي في المغرب.

الباب الأول

المجتمع التقليدي

13 الزعامة الدينية والتعليم وطريقة الحياة

المحاكم والحاخامات

كان للمحاكم الحاخامية اليهودية حتى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين مكانة بالغة الأهمية في حياة المجتمع اليهودي، ومع هذا فقد طرأت على مكانتها خلال هذه الفترة بعض التغيرات، إما نتيجة للتطورات التي حدثت في المجتمع اليهودي، أو نتيجة للإصلاحات التي طبقتها السلطة الاستعمارية في بلدان الشمال الأفريقي.

وكان لهذه المحاكم صلاحيات واسعة النطاق لم تقتصر على فرض الشريعة على أبناء المجتمع اليهودي، وإنما شملت محاكمة الخارجين على القانون، فكان للطوائف اليهودية حق محاكمتهم وتسليم المتهمين إلى السلطات. وكانت هذه المحاكم تتولى أيضا مسؤولية الإشراف على تنفيذ القوانين الخاصة بالطائفة والتي شملت كافة أوجه حياة المجتمع الاقتصادية، كما كانت تشرف أيضا على قضايا الأحوال الشخصية ووضع المرأة في المجتمع.

وسيطرت العائلات اليهودية العريقة التي من نسل العائلات اليهودية التي خرجت من الأندلس

على الطوائف اليهودية في الجزء الشمالي الغربي من المغرب، وحافظت هذه العائلات العريقة حتى العصر الحديث على مكانتها القيادية. ففي مدينة فاس. على سبيل المثال، ذاع صيت كل من الحاخام رفائيل الفرنسي الذي شغل منصب نجيد الطائفة، والحاخام شلومو إلياهو بن تسور. وتزايدت في هذه الفترة أيضا قوة الحاخامات الذين كانوا أيضا من أبناء هذه العائلات العريقة، والذين كان لهم أعظم الأثر في توحيد الطائفة اليهودية في فاس وتشجيعها على الالتفاف حول المحاكم الربانية وحاخاماتها. وكان يهود مدينة سلا يشعرون بالاعتزاز بحقيقة أن الحاخام حايين بن عطار عاش في القرن الثامن عشر في مدينتهم، وبأن بعض حاخاماتهم أصبحوا من أهم حاخامات اليهود في عصرهم، وكان من بين هؤلاء الحاخامات: الحاخام يساخار أسرف حاخام سلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتلميذه الحاخام رفائيل انقاوه. وكان من مهام هؤلاء الزعماء تمثيل اليهود أمام السلطات وأمام المجتمع الإسلامي. وكان الحاخام رفائيل انقاوه من أبرز حاخامات المغرب في هذا الحين، فكان من أكثر المشتغلين بالقضايا التي شغلت اهتمام اليهود في العصر الحديث، كما شارك في تلك المناقشة العاصفة التي نشبت في أوساط يهود المغرب والخاصة بمسألة السماح لجماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» بتأسيس مدرسة مشتركة للبنين والفتيات، وحسم الحاخام هذه المناقشة لصالح الاتجاه المؤيد لفكرة تأسيس هذه المدرسة.

أما سياسة الإصلاحات التي طبقتها السلطة الاستعمارية في عام 1918 تجاه النظم المتبعة في المحاكم الحاخامية فإنها تسببت في سلب هذه المحاكم العديد من الصلاحيات خاصة تلك الخاصة بمجال الإشراف على القضايا الدينية والقضائية. وبينما تقلصت صلاحيات هذه المحاكم في الأماكن التي تزايدت فيها قوة الاتصالات بين اليهود والعرب فإن المحاكم القديمة الحاخامية استمرت في اتباع أنماطها التقليدية في العمل.

وعند تأمل طبيعة العلاقات التي سادت بين طائفة ميدلة الواقعة في شمال المنطقة الشمالية من جبال الأطلس وبين الطائفة الرئيسية لهذه المنطقة الواقعة في مكناس نجد أنه لم يطرأ أي تغيير حقيقي على هذه العلاقات بالمقارنة بطبيعة العلاقات التي سادت في الماضي، إذ ظل الحاخام

المسؤول عن طائفة مكناس يتولى مهمة تعيين الحاخام الرئيسي لطائفة ميدلة.

واستجابت فرنسا خلال الأعوام (1944-1947) لمطالبة القوميين المغاربة، وطبقت بعض الإصلاحات التي كان بعضها في صالح اليهود فتأسست في عام 1947 منظمة تولت مسؤولية تمثيل كل اليهود المغاربة، واستمرت هذه الهيئة في ممارسة مهامها حتى عام 1955، وأخذت هذه الهيئة على عاتقها مسؤولية بحث القضايا الخاصة باليهود مثل تلك الناجمة عن تدهور وضع التعليم اليهودي في المغرب، بل وبحث المشكلات التي يواجهها يهود المغرب عند هجرتهم إلى إسرائيل. ولكن تضاءلت في مرحلة لاحقة أنشطة المؤسسات اليهودية بالمغرب نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من يهود المغرب إلى إسرائيل ونتيجة لحصول المغرب على استقلاله.

وبالرغم من قيام فرنسا بتقليص الصلاحيات الممنوحة للطائفة وقصرها على قضايا الأحوال الشخصية، إلا أن اليهود استمروا في طرح تساؤلاتهم على القضاة اليهود، واستغلت المحاكم اليهودية حصولها على هذا القدر من التأييد الشعبي للحفاظ على مكانتها ولإصدار تشريعات اجتماعية جديدة.

وحرصت هذه المحاكم على تنسيق أنشطتها مع الحكام، ولذلك ففي الوقت الذي اكتفت فيه المحكمة اليهودية في عام 1933 بمدينة فاس باتهام النساء اليهوديات بعدم التزام الحشمة لعدم قيامهن بتغطية رؤوسهن فإنها قامت بعد أن نسقت أنشطتها في مرحلة لاحقة مع حاكم المدينة، بتهديد النساء اللاتي لايلتزمن الحشمة بقيام الحاكم بمعاقبتهن، وكما يبدو فإن المحكمة عملت بالفعل على تطبيق الصلاحية الممنوحة لها من قبل الحاكم فأصدرت هذه المحكمة في عام 1947 قرارا باعتقال سبعة يهود في فاس لعدم احترامهم لقداسة يوم السبت.

أما في الجزائر فقد كُللت أنشطة السلطات الفرنسية بالنجاح منذ السبعينيات من القرن التاسع عشر، إذ فقدت المحاكم اليهودية الحاخامية منذ هذا الحين مكانتها الرسمية، وانتقلت صلاحيتها إلى المجالس اليهودية المنتخبة من قبل الطائفة، ولم يعد لهذه المحاكم منذ هذا الحين حق التصديق على مراسيم الزواج، وفقدت هذه المحاكم صلاحيتها في هذا المجال بعد أن صدر قانون كرميه في عام 1870. وبالرغم من أن البعض لم يلتزم في

البداية بهذا القانون، خاصة أن بعض الحاخامات لم ينتموا إلى هذه المجالس إلا أنه مع مضي الوقت لم يكن لإجراءات الزواج التقليدية سوى قيمة شكلية فقط. ويمكننا على هذا النحو فهم الأسباب التي جعلت حاخامات اليهود في الجزائر يحرصون منذ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين على التوفيق في كتاباتهم بين أسس الشريعة اليهودية وبين روح العصر، وكان الحاخام إسحاق مورلي (1867-1952) الذي شغل منصب نائب رئيس المجلس المنتخب للطائفة، وكبير أعضاء المجلس من أبرز هؤلاء الحاخامات.

وفي ليبيا فشل اليهود طيلة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر في تشكيل قيادة دينية، ولذلك كان معظم حاخاماتهم من خارج ليبيا، ودام هذا الوضع حتى القرنين التاسع عشر والعشرين، اللذين شهدا مجيء العديد من الحاخامات إلى ليبيا من سائر بلدان الدولة العثمانية أو من إيطاليا.

وشهدت مصر أيضا نتيجة لتزايد قوة المسيرة العلمانية تدهورا روحانيا ملموسا، مما دفع يهود مصر في القرن التاسع عشر إلى إحضار الحاخامات من الخارج. أما في تونس فقد طرأت تحولات عديدة على مكانة المحكمة اليهودية في جربة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي كانت تشكل أعلى سلطة دينية بالنسبة للطوائف اليهودية المقيمة بجنوب تونس.

وظهر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر نموذج جديد من القيادة في بلدان شمال أفريقيا، ووصلت هذه القيادة إلى أوج قوتها في القرن العشرين، فكان قائد الطائفة لا يستمد نفوذه من صلاحياته الدينية وإنما من نفوذه الشخصي، وكان هذا النموذج في القيادة متأثراً في أغلب الأحوال بظهور شخصية «الصديق»(*) في المغرب. ومن المتصور أن انتشار فكر حركة «القبالاه» في هذه البلدان خلال الفترة الممتدة من القرن الثامن

(*) الصدِيق: هو الزعيم الروحي في طائفة الحسيدية (ظهرت في بولندا في القرن السابع عشر الميلادي)، وهو شخص يتمتع بخصال تؤهله لأن يقوم بدور الرسول أو الوسيط بين العوالم العليا والعوالم السفلى (الخالق والمخلوقات)، وتكمن قوته في إيمانه الهائل ودروشته الصوفية التي لايعلوه فيها أحد. ومكانة «الصديق» تفوق مكانة الملائكة، ولا يمارس تأثيره عن طريق دراسة التوراة، بل عن طريق إيمانه وتأمله الصوفي. ويطلق على «الصديق» الآن في إسرائيل لقب «أدمور» وهو اختصار للكلمات العبرية التي ترجمتها: سيدنا وأستاذنا ومولانا» ـ (المراجع).

عشر حتى القرن العشرين ساهم في أن القيادة اليهودية في هذه البلدان أصبحت أكثر قربا للمصادر اليهودية، وساد على هذا النحو قدر كبير من التشابه بين القيادة الدينية في بلدان الشمال الأفريقي وبين القيادة اليهودية الحسيدية في بلدان شرق أوروبا. وكان هذا القديس يتمسك إلى أقصى حد بالشريعة اليهودية، ولذلك لم تسد بالتالي أي تناقضات فيما بينه وبين المحاكم اليهودية. وكان أتباع «الصديق» يحرصون دائماً على الإعلاء من مدى تقوى هذا الشخص، وقدراته على الإتيان بالمعجزات والتكهن بالمستقبل. وشغل أتباع حركة «القبالاه» مكانة مركزية في قيادة الطائفة الواقعة بجنوب شرق المغرب، وتلك الواقعة في شمال غرب المغرب، كما سيطرت حركة «القبالاه» على فكر الطوائف اليهودية في مدينة مزاب الواقعة بجنوب الجزائر. وكانت القيادة اليهودية في كل هذه الأماكن من نسل عائلة «أبو حصيره» التي كان معظم أبنائها من الحاخامات. وكان الحاخام يعقوب (1807-1880) هو مؤسس هذه العائلة، ووصلت هذه العائلة إلى درجة كبيرة من القوة لدرجة أنه لم يكن من الجائز تعيين أي حاخام إلا بعد الحصول على موافقة أبناء هذه العائلة، التي كان من أبرز أبنائها في القرن العشرين كل من الحاخام بابا سالو[*1]، وابنه الحاخام مائير (بابا مائير).

وكانت التغيرات التي حدثت في أوساط القيادات اليهودية بالعصر الحديث نتيجة طبيعية لتبني أعداد كبيرة من اليهود للأفكار الحديثة، مما أدى إلى حدوث انشقاقات عديدة في أوساط المجتمع اليهودي، كان من بين مظاهرها أن أثرياء اليهود والمستنيرين منهم أصبحوا أقل اهتماما بشؤون الطائفة، ومع هذا نجحت القيادة التقليدية في الحفاظ على مكانتها وقوتها في أوساط الفئات الشعبية في المجتمع اليهودي، بل وتزايدت قوتها أيضا، ولكن هذه القيادة أخذت في العصر الحديث شكلا جديدا يتماشى مع روح العصر.

(*1) بابا سالا: هو الربى إسرائيل أبو حصيرة المعروف ببا سالالله ولد عام 1890 في رساني في تفيلالت بالمغرب، وأصبح حاخام أرفود الأكبر منذ حقبة الانتداب الفرنسي. اشتهر بالمعجزات وشفاء الأمراض. هاجر إلى إسرائيل عام 1964، واستقر في عام 1970 في مدينة «نتيفوت» (إحدى مدن التنمية في اسرائيل) وهي من أكبر مراكز تجمع اليهود المغاربة في إسرائيل. ذاعت شهرته في إتيان المعجزات مما حول مقر إقامته لمزار يحج إليه اليهود وكبار الحاخامات الأشكنازيم. (المراجع).

التعليم التقليدي

استمرت المؤسسات التعليمية اليهودية في ممارسة أنشطتها إبان الفترة التي تزايدت فيها قوة المدارس اليهودية التابعة لجماعة «كل شعب إسرئيل أصدقاء»، والمؤسسات التعليمية الأوروبية الأخرى التي مارست أنشطتها في هذه البلدان. ومارست المؤسسات اليهودية التقليدية معظم أنشطتها في الأجزاء الداخلية والجنوبية من المغرب، وفي أوساط معظم الطوائف اليهودية في المغرب، ولكنها حرصت على تبني الطرق التربوية الحديثة التي كانت تتبعها المدارس الحديثة.

وظلت المدارس اليهودية التقليدية تمارس مهامها التعليمية بالجزائر حتى الفترة التي تلت سقوط الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، ولكن السلطات الفرنسية أجبرت هذه المدارس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على تعليم التلاميذ أصول الديانة اليهودية فقط، وحظرت على هذه المدارس العمل خلال الفترة التي كانت تعمل فيها المدارس الحكومية الحديثة، وحظرت أيضا قيام المدرسين اليهود بإنزال أي عقوبات بدنية بالتلاميذ، وهي العقوبات التي كانت تتبع عادة في هذه المدارس.

وشهد المجتمع اليهودي في القاهرة وليبيا خلال نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تطورا ملموسا في النظم التعليمية، ويرجع فضل هذا الأمر إلى أنشطة الحاخامات الداعين للأخذ بالحداثة والذين كان من بينهم الحاخام إلياهو حازان الذي عمل في كل من القاهرة وليبيا. وكانت مؤسسة «يجديل توراه» من أبرز المؤسسات التعليمية التقليدية في ليبيا، وشهدت هذه المؤسسة في العصر الحديث تطوراً ملموساً تمثل في إنشاء فصول عديدة للتلاميذ، وإلزام العاملين بها على الحصول على شهادات تؤهلهم للتدريس. وحرص الحاخام مورخاي هكوهين الذي تولى مهمة الإشراف على هذه المؤسسة، بعد رحيل الحاخام حازان، على تأهيل الطلاب اليهود للحياة العملية، ولذلك أدخل بعض المواد الدراسية الجديدة على هذه المؤسسة، فلم تقتصر الدراسة في عهده على دراسة المواد الدينية، وإنما أصبحت تشمل دراسة المهن الحرفية واللغات الأجنبية. والجدير بالذكر أن هذين الحاخامين دخلا في مواجهة عنيفة مع «طائفة القضاة» التي عارضت إدخال تعديلات على المناهج الدراسية، ولكن هذه المعارضة

لم تحل دون تأسيس فروع أخرى لمؤسسة «يجديل تواره» ليس فقط في طرابلس وإنما في سائر القرى الليبية بل وفي بنغازي أيضا.

وحاولت الطائفة اليهودية في تونس عشية الحرب العالمية الأولى تجديد النظام التعليمي فأسست الطائفة مدرسة تم فيها الدمج بين دراسة المواد الدينية ودراسة العلوم الحديثة واللغات الأجنبية، ونجحت هذه المدرسة مع مضي الوقت في القضاء على نظام «الكُتاب» التقليدي. ومع هذا استمر النظام التعليمي التقليدي في فرض وجوده في أوساط الطوائف اليهودية المقيمة في منطقة جربه الواقعة بجنوب تونس، كما استمر الحاخامات اليهود في تونس طيلة الفترة الممتدة من نهايات القرن التاسع عشر وحتى نهايات الأربعينيات من هذا القرن في معارضة كلّ محاولات تأسيس أي مدارس يهودية حديثة.

ومرت مسيرة تطوير التعليم اليهودي بالمغرب إبان القرن العشرين بعدة مراحل، تأثرت خلالها بأنشطة جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء». وتمتد المرحلة الأولى من عام 1900 حتى منتصف العشرينيات، وشهدت هذه المرحلة وقوع صدام عنيف بين مدرسي هذه الجماعة وبين الطائفة خاصة في كل من فاس ومكناس ومراكش وصفرو. وتعامل الحاخامات في هذه الأماكن بتحفظ شديد مع مدارس هذه الجماعة، بل وطالبوا الآباء بإبعاد أبنائهم عن هذه المدارس. وتمثلت المشكلة الرئيسية التي واجهتها هذه الجماعة في عدم توافر المدرسين الأكفاء الذين بمقدورهم الإيفاء بمتطلبات هذه الجماعة، وفيما يتعلق بالمدرسين الذين أحضرتهم هذه الجماعة من سائر بلدان الدولة العثمانية فقد دعوا بشكل علني إلى أفكار حركة التنوير، مما أدى بطبيعة الحال إلى تزايد حدة المواجهة بين الحاخامات الذين رأوا أن مدارس هذه الجماعة تعد وكرا للكفر، وبين مدرسي هيئة الإليانس الذين شعروا أن المدارس التابعة للنظام التعليمي القديم تعد مدارس متخلفة ورجعية.

وتمتد المرحلة الأخرى من عام 1924 حتى عام 1945، وترتبط هذه المرحلة أيضا بالأنشطة التي قامت بها المنظمات اليهودية بالخارج والتي سعت إلى التأثير في نظام التعليم اليهودي بالمغرب، ونشر الفكر اليهودي في أوساط التلاميذ اليهود. وحرصت هذه المنظمات على عدم إدخال أي تعديلات

تتعارض مع العادات والتقاليد الدينية المتبعة في أوساط يهود المغرب. وازدهرت في بدايات هذه الفترة مؤسسة «أم الأبناء» التعليمية التي أسسها الحاخام زئيف هالبرين، الذي كان من شرق أوروبا، والذي أقام بالمغرب خلال عامي 1914-1922، وكانت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية المتبعة داخل هذه المؤسسة التعليمية. وتكمن أهمية هذه المؤسسة والمؤسسات الشبيهة بها في أنها مارست ضغوطا عديدة على جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» لإجبارها على بذل مزيد من الاهتمام بتدريس المواد الدينية، وتعرضت مدارس هذه الجماعة في مدينة سلا، على سبيل المثال، لمعارضة قوية من قبل اليهود ليس بسبب حرصها على تدريس الثقافة الفرنسية للطلاب اليهود، وإنما لفشلها في تدريس اللغة العبرية للتلاميذ. وكان من بين مظاهر الصراع والخلاف حول طبيعة النظام التعليمي أن حاخامات اليهود طالبوا بتدريس اللغة العبرية الحديثة للطلاب اليهود، ولكن هذا المطلب لم يحظ بقبول المدرسين العاملين في مدارس الجماعة. وفي الحقيقة فإن الدمج بين المواد الدينية والمواد الدنيوية في هذه المدارس أثقل كاهل الطلاب، ولذلك كان عمر الطالب يقدر بسبعة عشر عاماً عند وصوله إلى الصف الرابع بالمدارس الإعدادية.

ولم تظهر نتائج هذا الدمج بين أسس التعليم الدينية والدنيوية إلا بعد أن أسست جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» كلية لإعداد المدرسين في مدينة كازابلانكا، ونجحت هذه الكلية في تبني طرق تربوية حديثة ساعدت على الدمج بين المناهج الدنيوية والمناهج الدينية. وقدر عدد الدارسين في هذه الكلية في عام 1952، أي بعد مضي ست سنوات على تأسيسها، بثمانين مدرساً، مما يدل على أن عدد المدرسين المؤهلين في المغرب كان أكثر من عدد كل المدرسين المؤهلين في سائر بلدان العربي ومصر وتركيا وبلدان البلقان الذين درسوا في كلية إعداد المدرسين التابعة لجماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في العاصمة الفرنسية باريس.

وبدأت بعد الحرب العالمية الثانية رحلة أخرى من مراحل تطوير نظام التعليم اليهودي في المغرب، وكانت هذه المرحلة مرتبطة بأنشطة منظمة «أوتسار هتوراه» السفاردية بالولايات المتحدة الأمريكية، والداعية إلى الدمج بين العلوم الدينية ونظيرتها الدنيوية، وحظيت هذه الأنشطة بدعم هيئة

«الجوينت» اليهودية، ومارست هذه المنظمة أنشطتها في مدينتي الرباط وموجادير، وفي بعض القرى الصغيرة الواقعة بجنوب المغرب. وخيم التوتر في البداية على علاقة هذه المنظمة بجماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء»، ولكن سرعان ما طرأ تحسن ملحوظ على علاقتهما خاصة بعد حصول المغرب على استقلاله في عام 1956، فتعاونت المنظماتان فيما بينهما في مجال الأنشطة التعليمية.

إذ كان الحاخام أهارون مونسونجو من أبرز الشخصيات القيادية في هذه المنظمة، إذ كان هذا الحاخام من نسل عائلة يهودية عريقة في فاس، بالإضافة إلى أنه تلقى تعليمه في إحدى المدارس الدينية اليهودية في أوروبا. وقدر عدد الدارسين في مدارس هذه المنظمة في عام 1956 بستة آلاف وخمسمائة وأربعين تلميذا، وفي المقابل كان عدد الدارسين في مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» يقدر بثلاثة وثلاثين ألف تلميذ مما يدل على أن هاتين المؤسستين نجحتا في استيعاب حوالي 90٪ من التعداد الكلي للتلاميذ اليهود في المغرب.

وعلى كل حال يمكننا قول إنه بينما خيم التوتر في البداية على علاقة المؤسسات اليهودية التقليدية بجماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء»، فإن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى شهدت تحسنا ملموسا في مستوى المؤسسات اليهودية التعليمية التقليدية، هذا التحسن الذي طرأ بعد أن تم حل مشكلة التوفيق بين دراسة العلوم الحديثة وبين دراسة علوم الشريعة اليهودية، كما كان هذا التحسن ناجماً عن منافسة المؤسسات التعليمية التقليدية للمؤسسات التعليمية الحديثة. ومما لاشك فيه أنه كان لمدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» تأثير ضخم في المؤسسات التعليمية التقليدية في المجتمع اليهودي، ويرجع إلى هذه الجماعة فضل تشجيع المؤسسات التعليمية على إعادة تقييم الطرق التعليمية المتبعة في أوساطها. أما دور الحاخامات في هذا الحين فهو أنهم ضغطوا على مدارس هذه الجماعة بغرض بذل المزيد من الاهتمام بدراسة العلوم الدينية. وكما يبدو فإن القاسم المشترك بين كل هذه المؤسسات تمثل في حرص أبناء الطائفة اليهودية في شمال أفريقيا على تطوير النظم التعليمية والعمل في نفس الوقت على التمسك بالتقاليد.

البنية الاجتماعية والواقع الثقافي

يهتم باحثو تاريخ يهود شمال أفريقيا في العصر الحديث بدراسة قضية ما إذا كان يهود دول المغرب يشكلون وحدة متجانسة من الناحية الثقافية، ونبعت هذه القضية من حقيقة أنه سادت فروق لغوية ضخمة فيما بينهم، مما حال دون إمكان التواصل فيما بين أبناء الطوائف اليهودية المختلفة. وقد سادت على سبيل المثال، فروق كبيرة بين لغة يهود منطقة تافيلالت ولغة يهود مراكش، كما سادت أيضا فروق ضخمة بين الطوائف المتجاورة، فسادت فروق لغوية كبيرة بين يهود فاس ويهود مكناس وصفرو، كما كانت هناك فروق لغوية شاسعة بين يهود طرابلس ويهود تونس، وكما يبدو كانت اللغة السائدة في أوساط يهود طرابلس تعد بمنزلة حلقة الوصل بين يهود المغرب ويهود المشرق، ومع هذا كانت عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم العربية امتدادا طبيعيا لنفس العادات والتقاليد في بلدان المغرب العربي.

ويمكننا تقسيم المجتمع اليهودي في المغرب من الناحية الثقافية إلى ثلاث فئات، وتضم الفئة الأولى الحاخامات، وحافظت هذه الفئة على ثقافتها التقليدية، وكانت الفئة الثانية تضم اليهود الذين كانت لهم معرفة بأصول القراءة والكتابة. أما الفئة الثالثة فتضم المعدمين من اليهود الذين لم يعرفوا أساسيات القراءة والكتابة، وفيما يتعلق بالنساء فلم يكن لديهن أي قدر من الثقافة والمعرفة. وكانت هناك على هذا النحو هوة ثقافية ضخمة بين الحاخامات الذين كان عددهم ضئيلا في المجتمع وبين الشعب اليهودي، وفي الحقيقة لم يكن في المجتمع اليهودي أي وجود للطبقة المتوسطة.

ورغم هذا التباين الثقافي الذي ميز كل جماعة عن الأخرى إلا أن المحاكم الحاخامية نجحت في فرض سيطرتها على كل فئات المجتمع اليهودي. وانتقدت هذه المحاكم بشدة ظاهرة الزواج في سن مبكرة، وهي التي سادت في أوساط يهود المغرب، كما عقد الحاخامات خلال عامي 1947-1955 مناقشات ومداولات عديدة لبحث سبل وضع المرأة في المجتمع اليهودي، فأصدرت المحاكم اليهودية خلال هذه الفترة أيضا قراراً قضى بألا يتم تطليق الزوجة إلا بعد مضي ثلاثة أشهر على تقدم الزوج بطلب الطلاق، وكما هو معروف فقد جرى العرف فيما قبل على قيام الزوج

بتطليق زوجته أينما شاء أمام أي اثنين من الشهود.

وفيما يتعلق بالواقع الاجتماعي فكانت هناك عائلات يهودية بالغة الثراء في المغرب، ولكن كانت معظم العائلات اليهودية تعيش في حالة لا مثيل لها من الفقر وفي ظروف معيشية غير مناسبة، وتفيد الكتابات التي وصلت إلينا عن حياة تونس أن معظم العائلات اليهودية التونسية كانت تملك قدرا بسيطا من الأثاث، وأن الفقراء من اليهود لم يمتلكوا حتى الأسرة وأنهم كانوا يفترشون الأرض.

وظلت القيود التي فرضت على اليهود في الماضي سارية المفعول حتى العصر الحديث، فكان لزاما على الرجال من اليهود ارتداء «جلابية» سوداء لتمييزهم عن المسلمين الذين كانوا يرتدون «جلابية» بيضاء. أما النساء فلم يكن لزاماً عليهن ارتداء ملابس بعينها، وكانت ملابس النساء تختلف في شكلها من مكان إلى آخر، وكانت تختلف في بعض الأحيان عن بعضها الآخر في داخل المنطقة الواحدة، كما كانت تختلف أغطية الرأس التي كن يرتدينها من مكان إلى آخر.

وكانت النساء اليهوديات يغطين رؤوسهن مثل السيدات المسلمات حتى في ظل الفترة التي تسللت فيها بعض المؤثرات الغربية إلى المجتمع اليهودي، ولكنهن توقفن عن تغطية رؤوسهن بعد أن أصبحن أكثر تأثراً بالثقافة الغربية، وفي حقيقة الأمر كان وضع المرأة اليهودية أفضل من وضع المرأة المسلمة في بلدان المغرب التي سيطر عليها حتى القرن العشرين المذهب المالكي، ومع هذا استمرت النساء اليهوديات في بعض الأماكن في ارتداء الملابس التقليدية فكانت العروس اليهودية ترتدي في حفل زفافها ملابس يغلب عليها الطابع الأندلسي المعروف.

وكانت الموسيقى الشعبية ليهود الأطلسي والمناطق الجنوبية بالمغرب شديدة الشبه بالموسيقى المحلية، أما موسيقى يهود المدن الساحلية وشمال المغرب فقد كانت مزيجا من موتيفات عديدة كان من بينها موتيفات خاصة بالبربروالأفارقة وشعوب البحر الأبيض المتوسط، وسادت بها أيضا موتيفات شرقية وأندلسية، وغلب عليها بشكل عام الطابع الأندلسي، وتطور في أوساط يهود هذه البلدان فن القصيدة العربية، أما القصيدة التي نظمتها النساء فكان معظمها ينتمي إلى فن الرثاء. وفيما يتعلق بعلم ترتيل التوراة

في أوساط يهود جربه وتافيلالت فقد كان شديد التشابه إن لم يكن متطابقا مع أصول ترتيل التوراة في أوساط يهود بغداد، ونتصور أن أصول هذا التشابه ترجع إلى تلك الفترة التي سادت فيها علاقات وثيقة بين يهود بابل وبين يهود المغرب.

طريقة الحياة التقليدية-طائفة جربة في تونس

اتسمت حياة الطوائف اليهودية في المغرب بسيطرة العادات والتقاليد على كافة أوجه المجتمع، وكانت عملية انتقال المجتمع اليهودي إلى العصر الحديث بطيئة للغاية. وبالرغم من أن أعدادا كبيرة من اليهود نجحت في الاندماج اجتماعيا وثقافيا مع المجتمع إلا أن معظم الطوائف اليهودية ظلت متمسكة بالتقاليد اليهودية. وكان الاتجاه الداعي إلى التمسك بالتقاليد على درجة كبيرة من القوة في جنوب المغرب، فحافظت معظم الطوائف هناك على طريقة الحياة التقليدية. وتمسكت بعض الطوائف التي أقامت في جربة حتى الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين بالتقاليد اليهودية، وتفيد تقاليد هذه الطوائف أن أصول السكان اليهود في جربة ترجع إما إلى الفترة التي أعقبت تدمير الهيكل في فلسطين أو إلى الفترة التي أعقبت خروج اليهود من الأندلس، وحافظت إحدى الطوائف اليهودية على تلك التقاليد التي مفادها أن الكهنة الذين أتوا إلى جربة جلبوا معهم بعد تدمير بيت المقدس أحد أبواب الهيكل الذي كان في فلسطين، وتفيد نفس التقاليد أن معبد جربة أقيم بجوار هذا الباب، وتحول هذا المكان إلى مركز يحج إليه اليهود من كل العالم. وكان من بين الظواهر المثيرة التي سادت في جربة أن اليهود والمسلمين، على حد سواء، كانوا يقسمون باسم هذا المعبد.

وقد فرض حاخامات جربة الذين كانوا من المتمسكين بالتقاليد حظرا على المدرسة التي أسستها جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في جربة في بدايات القرن العشرين، وسعى هؤلاء الحاخامات إلى الدفاع دائما عن مكانتهم وآرائهم، كما حرصوا أيضا على الحفاظ على وحدة الطائفة، وكان نتاج هؤلاء الحاخامات غزيرا للدرجة التي جعلت المطابع اليهودية الأربع في جربة تطبع عشرات الكتب التي تضمنت تفاسير عديدة للتلمود والمشناة.

وكان النتاج الثقافي ليهود جربة منحصرا في الموضوعات التقليدية، فانحصر نتاجهم في تسجيل العادات المحلية ليهود جربه، وكان الحاخام موشيه خلفون هكوهين رائدا في هذا المجال، وشمل إنتاجهم أيضا مجال تدوين تاريخ الحاخامات والقديسين والولاة الذين عملوا في الجزيرة. وفي حقيقة الأمر كانت طريقة الحياة اليهودية في جربة شديدة الشبه بطريقة حياة الطائفة اليهودية في غرداية في الجزائر، وبحياة الطائفة اليهودية في كل من صفرو ودفرو الواقعتين في المغرب.

الإيمان بالأولياء والقديسين في المغرب

تأثرت طريقة الحياة اليهودية في مناطق عديدة من المغرب بالشخصيات اليهودية التي كان ينظر إليها بوصفها شخصيات تنتمي إلى عالم الأولياء والقديسين. وكان الإفراط في الولاء إلى هؤلاء القادة يعد بمنزلة إحدى الظواهر المميزة لحياة يهود المغرب، خاصة بالنسبة للطبقات الشعبية في المجتمع اليهودي بالمغرب التي شكلت غالبية أبناء المجتمع اليهودي، وكان يطلق على هؤلاء عادة لقب «الصديقين»، كما كان يطلق عليهم في أحيان أخرى لقب «ولي البلاد» الذي كان يعني ضمنا أنه بمقدور الولي رعاية الطائفة وحمايتها. وكان أبناء الطبقات الشعبية في المجتمع اليهودي يؤمنون أنه بمقدور الأولياء الإتيان بالمعجزات، بل وإنه بمقدورهم الإتيان بالمعجزات أيضا بعد موتهم. وكان للأولياء الذين أتوا من فلسطين إلى المغرب وضع خاص، وفي الحقيقة كان معظم الأولياء بالمغرب من فلسطين، وكانوا يشكلون 90٪ من كل الأولياء بالمغرب الذين قدر عددهم بـ 615وليا. وكان هناك ستة أولياء من فلسطين من بين الأثني عشر وليا الذين كانوا على قدر كبير من الشهرة في أوساط يهود المغرب، وتفيد التقاليد اليهودية في المغرب أن أصول كل هؤلاء الحاخامات تعود إلى فترة الهيكل الثاني. وشاع أوساط يهود المغرب الاعتقاد بأنه حينما يتم الكشف عن قبر بعض الصديقين والأولياء فإن المسيح المخلص سيظهر، وأن الخلاص لن يشمل يهود المغرب فقط وإنما سيشمل كل يهود العالم، وكان يهود المغرب يعتقدون أيضا أن هؤلاء القديسين والأولياء ينتظرون قيام اليهود بالكشف عن قبورهم.

وكانت هناك أنواع مختلفة من الإيمان بمقدرة «الصديقين» على الإتيان

بالمعجزات، فكان اليهود يؤمنون أنه بمقدور هؤلاء شفاء المرضى، وتمكين المرأة العاقر من الإنجاب، وتمكين العجزة من السير على أقدامهم، والمكفوفين من الإبصار. ونتيجة لأن اليهود كانوا يؤمنون بأن «الصديقين» والأولياء يحافظون على حياة المدينة وأمنها فقد ساد اعتقاد مفاده أن هؤلاء الأولياء يوفرون الحماية لأبناء المدينة من كافة أنواع الشرور. ولم يكتف اليهود بالإيمان بمقدرات «الصديق» إذ كانوا يولون أيضا قدراً كبيراً من القداسة لكل ما يحيط بقبر «الصديق» والوالي من حجارة وأشجار وغيرها، وكان زوار هذه القبور يأخذون أي مخلفات حول هذا المكان ويحتفظون بها إيمانا بأنها ستوفر لهم الأمن.

وكانت كل طائفة تحرص على حماية مقابر «الصديقين» والأولياء الواقعة في المنطقة التي تعيش فيها الطائفة، وكان «الصديق» أو الوالي يظهر في الحلم لأبناء الطائفة، وكان يخبرهم وفقا لما ورد في تقاليد يهود المغرب بسبل الشفاء من الآلام أو على الأماكن التي اختفت فيها الأشياء. وحينما كان يتشكك أي فرد في قدرات «الصديق» أو الوالي كان لزاما عليه أن يشغل بضع شموع على قبر «الصديق» أو أن يذبح بقرة أمام قبره بغرض أن ينال رضاه ومغفرته، وكرس بعض اليهود حياتهم لخدمة هذه القبور واعتبروا أنفسهم خدما لهم، وأصبح هؤلاء في بعض الأحيان وسطاء بين زائري هذه القبور وبين الولي.

وكان الأتقياء من اليهود يقومون بزيارة هذه القبور في الفترات التي كانوا يواجهون فيها أي نوع من الأزمات، وحينما كان القبر قريبا إلى الأماكن التي يقيم فيها اليهود فإنهم كانوا يقومون بزيارته مرة أسبوعيا، ولكن حينما كانت هذه المقابر تقع على مسافة بعيدة من أماكن إقامتهم فإنهم كانوا يعتبرون رحلتهم إلى هذه المقابر جزءا من عملية الاستعداد الروحاني للالتقاء «بالصديق».

وكانت زيارات القبور تعد بمنزلة فرصة للالتقاء بأفراد العائلة، وكان زوار القبور يضعون بجوار قبور «الصديقين» في أحيان كثيرة زجاجات تحتوي على مياه أو زيت بغرض أن تحل عليهم بركة «الصديق»، وكان من بين عادات يهود المغرب قص شعر الطفل للمرة الأولى بجوار قبره وإيمانا بأن ذلك سيكتب للطفل النجاح في المستقبل، وكان من بين عاداتهم بيع

الشموع وبأسعار باهظة بجوار هذه القبور، وكان اليهود عادة ينشدو القصائد ويرقصون عند إشعال الشموع بجوار قبر «الصديق».

وتفيد بعض الوثائق أن مثل هذه العادات سادت في أوساط مسلمي المغرب بدءا من القرن الحادي عشر، ولكنها شاعت بشكل ضخم في أوساطهم بدءا من القرن السادس عشر، ويعتقد دارسو تاريخ المجتمع اليهودي في تونس أن ظاهرة تقديس الأولياء لم تنتشر لدى يهود تونس إلا في القرن التاسع عشر.

وكانت ظاهرة عبادة «الصديقين» في المغرب محدودة للغاية حتى الفترة التي أصبحت فيها المغرب محمية فرنسية، ولكنها شاعت في المغرب إبان الثلاثينيات أو الأربعينيات من القرن العشرين وكان من بين العوامل التي ساهمت في شيوع هذه الظاهرة أنه قد أسست مبان حديثة شجعت الزوار على الإقامة بجوار الأماكن التي توجد بها القبور، أضف إلى هذا أن تشييد الطرق الحديثة ساعد اليهود وشجعهم على الانتقال بسهولة من أماكنهم لزيارة قبور «الصديقين». وكان من بين هذه العوامل أنه تأسست في عام 1947 لجنة للإشراف على حماية هذه المقابر، وكانت هذه اللجنة تتولى أيضا مهمة جمع التبرعات. وكانت هذه الظاهرة على قدر كبير من الأهمية إذ إنها ساهمت في توثيق العلاقات بين اليهود والمسلمين الذين كانوا يقومون بزيارة قبور بعض الأولياء اليهود.

وشاعت ظاهرة زيارة قبور «الصديقين» والأولياء في المغرب أكثر من شيوعها في أي مكان آخر، ونلاحظ هنا أن هذه الظاهرة كانت تتزايد قوة في جنوب المغرب عن شمالها، ومن المرجح أن سبب شيوع هذه الظاهرة في الجنوب يتمثل في أنه كانت لليهود علاقات وثيقة بالبربر الذين أقاموا في جنوب المغرب والذين شاعت في أوساطهم ظاهرة زيارة قبول القديسين، بالإضافة إلى هذا أن قسوة ظروف المعيشة في الجنوب ساهمت أيضا في شيوع ظاهرة الذهاب إلى قبور الأولياء و«الصديقين».

أما تونس فقد، نظر حاخاماتها بعين الاستحسان إلى هذه الظاهرة. وكما يبدو فقد رحب معظم حاخامات بلدان المغرب بهذه الظاهرة، فشارك بعض الحاخامات في الصلوات التي كانت تقام بالقرب من القبور، وفيما يتعلق بالجزائر فقد تحولت قبور اليهود التي يرجع تاريخها إلى القرنين

الثالث عشر والرابع عشر إلى أماكن مقدسة، وكان من أشهر هذه المقابر، مقابر الحاخام إسحاق برشَشت، والحاخام شمعون بن تسيمح دوران، والحاخام أفرايم انقاوه، لأن التراث الشعبي أولى لمقابر هؤلاء الحاخامات القدرة على الإتيان بالمعجزات. أما في مصر فقد أصبح قبر الحاخام يعقوب أبو حصيرة الذي دفن في محافظة دمنهور في مصر في عام 1880 مزارا ليهود مصر. وانتشرت في إسرائيل ظاهرة زيارة أضرحة الأولياء، فيتوجه بعض اليهود في إسرائيل إلى صفد لزيارة قبر الحاخام داوود موشيه، ويقوم يهود إسرائيل الذين من أصول مغربية بزيارة قبر الحاخام يوحنان بن زكاي في منطقة يفنه، وتتوجه أعداد كبيرة، ليس فقط من يهود المغرب وإنما من يهود العالم، إلى قبر الحاخام التونسي حاييم حوري الواقع في منطقة بئر سبع.

١٤ اليهود والمجتمع الإسلامي

كان الوضع القانوني ليهود شمال أفريقيا حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر مرتبطاً بتعاليم الشريعة الإسلامية، ولذلك كان اليهود ينعمون، حتى ذلك الحين، بوضع أهل الذمة، ومنحتهم السلطات بموجب هذا الوضع حق إدارة مؤسساتهم، وكل ما يتعلق بشؤون حياتهم الداخلية، ولكنهم كانوا يدفعون ضريبة الجزية في مقابل الخدمات التي كانت الدولة تقدمها إليهم، ومع هذا فرضت عليهم بعض القيود فكان لزاما عليهم أن يرتدوا ملابس معينة، كما لم يسمح لهم باستخدام الخيول، وكان وضع اليهود في هذه البلدان عرضة للعديد من التقلبات، ولكنه كان يخضع بشكل عام لرغبات الحاكم.

وطرأ تحسن ملموس على الوضع القانوني ليهود الجزائر بعد احتلال فرنسا للجزائر، كما ساهمت سياسة الإصلاحات التي انتهجتها تركيا إزاء ليبيا في تحسين أوضاع اليهود، وأدى أيضا إصلاح نظم الحكم في كل من مصر وليبيا إلى تحسن أوضاع اليهود في القرن التاسع عشر. أما عن وضع اليهود في المغرب، الذي كانت توجد به أكبر طائفة يهودية في شمال أفريقيا، فلم يتحسن إلا نتيجة للأنشطة التي قامت بها القوى العظمى والمنظمات اليهودية

الأوروبية التي تدخلت كثيرا لصالح يهود المغرب. وسنلقي في هذا الفصل الضوء على تأثير القوانين الإسلامية التقليدية في أوضاع اليهود القانونية والاجتماعية، وسنبحث أيضا التطورات التي طرأت على موقف السلطات والسكان العرب والبربر تجاه اليهود.

تأثير القوانين الإسلامية التقليدية في وضع اليهود إبان القرن التاسع عشر

ألغيت إبان هذا القرن كافة القيود التي فرضت على يهود مصر وتونس وليبيا في القرون الوسطى، ومع هذا لم تكن السلطة في كل هذه البلدان على استعداد لإلغاء الضرائب المفروضة على اليهود. واندمج اليهود في العصر الحديث في مجتمعاتهم. وتفيد نتائج الدراسات الحديثة أنه لم تكن ليهود ليبيا، على سبيل المثال، في هذا العصر أي سمات اجتماعية أو ثقافية تميزهم عن الآخرين، وأنهم كانوا جزءا لا يتجزأ من نسيج المجتمع، فكان بمقدورهم منافسة المسلمين في كافة أنشطتهم. وأثارت هذه المنافسة غضب البعض فعارض أهل مدينة زاوية في ليبيا فكرة تأسيس معبد في مدينتهم، وأحرقوا بضعة معابد في المدينة. وبرر أهل المدينة موقفهم بأن إقامة مثل هذه المعابد ستؤدي إلى تزايد قوة اليهود، وإلى تهديد التجارة الإسلامية.

تغير موقف السلطات في ليبيا وتونس إزاء اليهود

فرضت السلطات في ليبيا بعد تطبيقها سياسة الإصلاحات ضريبة بدل الخدمة العسكرية بدلا من ضريبة الرأس. وكانت هذه الضريبة تُحصل من المسلمين واليهود على حد سواء خاصة من بين الراغبين في عدم الالتحاق بالجيش، ولكن الضريبة التي فرضت على اليهود كانت أكبر بكثير من حجم وجودهم الفعلي في المجتمع. ورغم أن حافظ باشا والي ليبيا طالب في بدايات القرن العشرين بفرض هذه الضريبة على اليهود فقط، إلا أنه طالب المسلمين في مرحلة لاحقة بدفع هذه الضريبة، مما أثار معارضة اليهود والمسلمين، ولكن اليهود كانوا من رواد حركة المعارضة هذه، لاسيما أن السلطات قررت في البداية فرض هذه الضريبة على اليهود

فقط، وأعرب المسلمون آنذاك عن تأييدهم لليهود لاعتقادهم أنه إذا خضع اليهود للسلطة التركية فإن السلطة لن تجد حرجاً في فرض نفس الضريبة على المسلمين. وكانت السلطات التركية قررت في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أن تكون هذه الضريبة ملزمة لكل اليهود، وأنه من الضروري تسديدها، وأثار هذا الموقف معارضة اليهود الذين حظوا آنذاك بتأييد المسلمين، وكان من بين مظاهر معارضة اليهود لهذا القانون أن أبناء الطائفة اليهودية في طرابلس عقدوا في عام 1903 اجتماعا في المعبد أعربوا خلاله عن احتجاجهم على هذا القانون، وعلاوة على هذا نظم يهود المدينة إضرابا عاماً، فأغلقوا كل محالهم التجارية للإعراب عن معارضتهم لموقف السلطة التركية، ويدل هذا الموقف الذي تبناه يهود ليبيا إزاء السلطات التركية على أن يهود ليبيا كانوا يشكلون جزءا لايتجزأ من المجتمع الإسلامي.

وبالرغم من أن السلطات ألغت بشكل رسمي في العصر الحديث كل القيود التي فرضت على اليهود في العصور الوسطى إلا أن اليهود حرصوا على التزام الحذر في علاقاتهم مع المسلمين، فتجنب اليهود، على سبيل المثال، عدم السير بجوار المسلمين أثناء صلواتهم خشية أن يزعم أحد أن اليهود يفسدون صلوات المسلمين (وكما هو معروف فإنه يجوز للمسلم - كما هي الحال مع اليهود - تأدية الصلاة في أي مكان سواء في الطريق أو الحقل) وليس بالضرورة في المسجد.

ولم تؤد الإصلاحات التي شهدتها بلدان الشمال الأفريقي إلى حدوث تغيرات جذرية في موقف السلطة تجاه اليهود فجاء، على سبيل المثال، بالدستور التونسي الصادر في عام 1807 : «نتيجة لأن اليهود من رعايانا فإن السلطة ستكفل لهم تبني موقف طيب تجاههم وستكفل لهم حقوقهم، ولكن هذا الوضع يتيح لنا أيضا فرض الضرائب عليهم». وتسبب تدهور أوضاع تونس الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ورغبتها في التقليل من حجم ارتباطها بالقوى العظمى في قيامها بفرض المزيد من الضرائب على اليهود».

أما عن موقف السلاطين في المغرب خلال عامي 1822-1912 تجاه اليهود فقد تبنوا موقفا طيبا إزاءهم، وعُرف عن المولى عبد الرحمن (1833-1855)

تبنيه لموقف طيب من اليهود، إذ منح التجار اليهود تسهيلات عديدة أتاحت لهم فرصة التنقل بحرية في كافة أرجاء المغرب، والسفر منها والعودة إليها، كما سعى ابنه المولى محمد (1859-1873) إلى تحسين أوضاع اليهود القانونية، وكانت هذه المحاولة وثيقة الصلة بالمساعي التي قام بها موشيه مونتيفيوري الذي تقدم بمذكرة إلى السلطان دعا فيها إلى تحسين أوضاع يهود المغرب بشكل مشابه لوضع يهود تركيا الذين تحسنت أوضاعهم خلال الخمسينيات من القرن التاسع عشر، وأصدر السلطان بناء على هذه المذكرة مرسوماً ملكياً دعا فيه إلى تحسين أوضاع اليهود، ولكن هذا المرسوم كان شديد الشبه بما ورد في الدستور التونسي بشأن اليهود فجاء في البند الثاني من هذا المرسوم أنه من الواجب أن نتعامل بشكل رحيم مع اليهود الذين وضعهم الله تحت رعايتنا، وكان هذا المرسوم يتضمن إشارة صريحة إلى أن السلطة ترى أن اليهود يعيشون تحت رحمتها، ومع هذا تجدر الإشارة إلى أنها كانت المرة الأولى في تاريخ يهود المغرب التي يصدر فيها مرسوم ملكي شامل يطالب بمعاملة اليهود وفقا لمبادىء العدالة والمساواة، الأمر الذي يعني أن السلطان دعا إلى مساواة المسلمين باليهود.

وحرر البند الرابع من نفس المرسوم اليهود من أعمال السخرة التي كان لزاما على اليهود القيام بها لصالح خزانة الملك، وتعهد نفس البند بألا يتم استخدام الحرفيين من اليهود إلا بعد الحصول على موافقتهم، كما تعهد بدفع مقابل مادي إليهم في مقابل الأعمال التي يقومون بها، وفيما يتعلق بالأسلوب الذي دون به هذا المرسوم فقد كان متماشيا مع موقف التقاليد الدينية الإسلامية تجاه اليهود.

ولم يكن لهذه المراسيم أي تأثير حقيقي في أرض الواقع، نتيجة لحالة الضعف التي كانت عليها السلطة الملكية المركزية في المغرب، فكانت القيادة الفعلية للمغرب منحصرة في أيدي الحكام المحليين والشرفاء في المغرب، أضف إلى هذا أن اعتراف السلطة المركزية في المغرب بصلاحيات شيوخ البربر في المناطق التي يقيمون بها أدى إلى تزايد نفوذ وقوة هؤلاء المشايخ. وتسبب هذا الوضع في تدهور الوضع الأمني في المغرب، وتزايد عمليات السرقة والنهب في الطرق، ويفيد أحد تقارير جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» أنه قتل حوالي 249 يهوديا خلال الأعوام (1864-1880). ومن المحتمل

أن عدد الضحايا اليهود كان أكبر بكثير في الماضي من هذا الرقم، ولكن من الواضح أن أوضاع اليهود تحسنت في العصر الحديث نتيجة للأنشطة التي قامت بها جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء»، وتسبب هذا الوضع بطبيعة الحال في إحساس يهود المغرب بالخوف.

وكان المغرب يعيش في واقع الأمر في حالات لا مثيل لها من الفوضى، خاصة إبان الفترات التي كانت تطرأ فيها أية تغيرات على مقاليد السلطة، فشهد المغرب مثل هذه الحالة من الفوضى بعد وفاة المولى الحسن الأول (1873-1894)، كما كان من بين العوامل التي ساهمت في انتشار حالة الفوضى هذه أن القوى العظمى الأوروبية لم تتوقف عن التدخل في شؤون المغرب أو عن التنافس فيما بينها حول السيطرة على المغرب، وكان من بين مظاهر مثل هذه الحالة من عدم الاستقرار قيام السلطان بإصدار العديد من المراسيم، تلك المراسيم التي كان أثرها محدودا للغاية.

وكان لحالة الفوضى وعدم الاستقرار هذه أثرها في اليهود، فعانى يهود منطقة دمنات الواقعة في منطقة الأطلس بغرب مراكش، خاصة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر من اضطهاد وملاحقة السكان الذين كان الحاكم يدفعهم في بعض الأحيان للهجوم على اليهود، وتعرض يهود هذه المدينة في أحيان كثيرة إلى السرقة والنهب، وأجبروا على شراء العديد من المنتجات من المسلمين، كما فرض عليهم الاشتغال في بعض الأعمال دون مقابل.

وأصدر السلطان في هذا الحين مرسوماً يتكون من سبعة عشر بندا بغرض الدفاع عن اليهود، ومع هذا لم يكن لهذا المرسوم أي تأثير حقيقي في اليهود الذين لم تتحسن أوضاعهم إلا بعد تدخل مندوبي فرنسا وبريطانيا، وبعد تدخل المنظمات اليهودية الأوروبية، وأصدر السلطان في عام 1894 مرسوما دعا إلى إقامة حي خاص باليهود في المدينة بغرض توفير المزيد من الأمن لهم.

وشهد المغرب خلال الأعوام (1907-1911) بعض الأحداث والقلاقل، أثرت بدورها في أوضاع اليهود، فأمر حاكم فزان في عام 1908 بإعادة تطبيق أحد المراسيم التي كان السلطان حسن ألغاها في نهايات القرن التاسع عشر، فأجبر هذا الحاكم اليهود على خلع أحذيتهم عند السير أمام الأماكن

المقدسة في بعض المدن المغربية، وحظر عليهم النفخ في الأبواق عند الاحتفال برأس السنة اليهودية وعيد الغفران، كما شهدت بدايات القرن العشرين تعرض اليهود إلي المزيد من الاضطهادات، وتعرض يهود فاس إلى حادثة في عام 1912.

وشهد المغرب مثل هذه الحالة من الاضطرابات بعد أن تحول في 1912 إلى محمية فرنسية، وأسفرت هذه الاضطرابات عن إصابة بعض السكان الذين كان من بينهم بعض اليهود، فقتل في عام 1919 الحاخام داوود أبو حصيرة الذي كان بمنزلة الزعيم الروحي ليهود جنوب شرق المغرب. وبالرغم من عدم معرفتنا بطبيعة الظروف التي أحاطت بوفاة أبو حصيرة، إلا أنه جاء في كتاب تاريخ حاخامات المغرب: «دعا السلطان محمد بن قاسم في أحد أيام السبت كل السكان لإبادة اليهود ولقتلهم، وقتل الملك القاسي بمشورة من مساعديه سيدنا الحاخام المتوفى بوصفه كبيرا لحاخاماتنا، وقد أجبرت هذه الاضطرابات والقلاقل العديد من العائلات اليهودية على الرحيل من أماكنها، وانتقلت عائلة أبو حصيرة إلى مدينة بودنيف».

المسيحيون المحليون واليهود، المنافسة الاقتصادية والافتراءات ضد اليهود في مصر

نجح المسيحيون السوريون الذين قدموا إلى مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في تقويض أسس المكانة الاقتصادية البارزة ليهود مصر، تلك المكانة التي كانوا يتمتعون بها منذ القرن السادس عشر وحتى النصف الأول من القرن الثامن عشر، مما أدى إلى تزايد حدة التوتر بين الطائفتين. وكانت المنافسة الاقتصادية بين الطائفتين في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين هي سبب التوتر الذي ساد بين الطائفتين، إذ اشتغل أبناء الطائفتين في العديد من المهن المتشابهة فاشتغلوا بالصرافة وتقديم القروض، والتجارة وفي البنوك. وكان من بين مظاهر تزايد حدة التوتر بين الطائفتين ترويج المسيحيين للافتراءات ضد اليهود خاصة خلال الفترة الممتدة من الستينيات من القرن التاسع عشر وحتى عام 1930، وشاعت هذه الافتراءات بشكل ملحوظ خلال الأعوام (1880-1905)، أي خلال الفترة التي شهدت ازدهار الحالة الاقتصادية في مصر،

وكان معظم مروجي هذه الافتراءات المعادية لليهود من اليونانيين الأورثوذوكسيين.

أما في ليبيا فقد روج المسيحيون في عام 1862 الافتراءات المعادية لليهود، وانضم بعض المسيحيين الأوروبيين في مرحلة لاحقة إلى هذه الحملة المغرضة، كما روج المسيحيون في مدينة آسفي في المغرب في عام 1863 افتراءات معادية لليهود شارك في نشرها بعض الإسبان الذين كان من بينهم السفير الإسباني في المغرب، وأسفرت هذه الحملة عن إعدام اثنين من اليهود، ومع هذا نجح يهوديان آخران في الفرار بصعوبة بالغة من هذا الخطر الداهم.

وضع الرعاية الذي تمتع به يهود همزاب (الجزائر) خلال عامي 1882-1947

ظل يهود مدينة همزاب الواقعة بجنوب وسط الجزائر، والذين كان تعدادهم ضئيلاً بالمقارنة بالتعداد الكلي ليهود الجزائر (6٪)، ينعمون بوضع خاص حتى بعد أن حصل يهود الجزائر على المساواة. وكانت هذه الطائفة طائفة تقليدية للغاية، إذ احتفظت بالعديد من الأسس الاجتماعية الثقافية التي يرجع تاريخها إلى العصور الوسطى.

وبالرغم من أن الاحتلال الفرنسي للجزائر في عام 1830 قضى على كل محاولات الإساءة لليهود، إلا أن معظم القيود التي فُرضت في الماضي على يهود الجزائر ظلت سارية المفعول، فكان لزاما على يهود منطقة غرداية حتى عام 1945 أن يقيموا في الحي اليهودي فقط، هذا بالرغم من اكتظاظه بالسكان، وحتى عندما تأسست شبكات مياه جديدة في المدينة ظلت آبار المياه الخاصة باليهود منفصلة عن آبار المسلمين. ورغم حصول يهود الجزائر في عام 1947 من الناحية التشريعية فقط على حق المواطنة الفرنسية إلا أن القيود المفروضة عليهم ظلت سارية المفعول. وحظي يهود الجزائر قبل خروج الفرنسيين ببضعة شهور من الجزائر بحق المواطنة الكامل، وقد يكمن سبب حصول يهود الجزائر على حق المواطنة الفرنسية في أن السلطات الفرنسية تخوفت إزاء تزايد حدة المعارضة للفرنسيين، ومعارضتهم لقانون كرميه من أن تؤلب مشاعر الجزائريين الذين من أبناء طائفة العبادية ضد

اليهود، وكما هو معروف فإن أبناء هذه الطائفة كانوا من المسلمين المتطرفين، وكانوا يتمسكون بالقوانين التي كانت تميزهم عن الآخرين.

اليهود في المجتمع القبلي

أدى تدهور أوضاع اليهود الاقتصادية علاوة على تزايد تعدادهم إلى هجرة البعض إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة شيوخ البربر، وكان وضع اليهود في هذه المناطق بالغ السوء، فكان وضعهم شبيها بوضع اليهود الذين عاشوا تحت رحمة قادة القبائل في اليمن الشمالي وكردستان. ولم ينعم اليهود في هذه الأماكن بالأمن، ولذلك كان الأثرياء منهم يقدمون القروض لشيوخ البربر، إذ كان بقاء اليهود في هذه الأماكن يرتبط برغبة الحاكم، وقد تعرض اليهود هناك إلى إهانات المسلمين وملاحقاتهم.

وأثبت بعض الباحثين أن يهود المغرب خاصة الذين أقاموا في القرى نعموا بالاستقرار والهدوء، ولكن الحروب التي نشبت بين القبائل كانت كثيرا ما تعكر هذا الهدوء. وكان اليهود يقدمون الضرائب عادة لبعض مشايخ البربر في مقابل توفير الحماية لهم. أما الوضع القانوني لليهود في هذه المناطق فقد كان متدنيا للغاية، لقد كان بمقدور السيد البربري الذي كان يوفر الأمن لليهود التابعين له بيع هؤلاء اليهود، ولكن عملية البيع هذه كانت مجرد عملية رمزية، ووصلت إلى أيدي الباحثين أربع معاهدات خاصة ببيع السادة لليهود، ويرجع تاريخ هذه المعاهدات إلى الفترة الممتدة من عام 1910 حتى عام 1933، وكان يهود هذه المناطق يقيمون بعض الطقوس بغرض توثيق العلاقة فيما بينهم وبين أسيادهم، فكان اليهود يقدمون خلالها ذبيحة كهدية للسيد الذي يوفر الحماية لليهود، وكان السيد يؤدي في مقابل هذه الذبيحة قسماً يتعهد فيه بحماية اليهود.

صورة اليهودي في عيون المسلمين

ومن الواجب أن نبحث هنا موقف المجتمع الإسلامي بكل فئاته وطبقاته تجاه اليهود، وأن نعرف كيف أثرت التغييرات القانونية التي طرأت على موقف المجتمع تجاه اليهود، ويمكننا التعرف على حقيقة هذا الموقف من خلال إلقاء الضوء على صورة اليهودي في عيون المسلمين، وفي الحياة

اليومية، وفي الحياتين الاقتصادية والثقافية.

وترجع أصول صورة اليهودي في ذهن المسلمين في العصر الحديث إلى الفترة التي جمع فيها القرآن الكريم والتي دُونت فيها الأحاديث، فيصور القرآن والحديث اليهود في صورة الكفار المتمردين على الله وأنبيائه، والكفار الذين مصيرهم جهنم. وتسللت كل هذه الصور إلى أذهان المسلمين الذين يتلون القرآن ويعملون على تنفيذ وصاياه. أما التراث الشعبي الإسلامي فهو يقدم اليهود بشكل سلبي للغاية، وكانت كل هذه الأوصاف الكريهة لليهود شائعة حتى في أوساط القرى المصرية التي لم يقم فيها اليهود، ويمكننا تصور أن التراث الشعبي المعادي لليهود، ساهم في تكريس هذه الصورة السلبية لليهود في وعي المجتمع الإسلامي.

اليهود والحركة القومية العربية

كان لليهود وجود محدود في أوساط الحركات القومية العربية، بل كان لأبناء الجيل اليهودي الحديث في بلدان المغرب العربي ومصر - ذلك الجيل الذي تلقى تعليماً أوروبياً حديثاً - توجهات مخالفة للحركات القومية في هذه البلدان، وإذا استثنينا يعقوب صنوع من هذا الوضع فلم تكن ليهود مصر أنشطة سياسية ملحوظة، تلك الأنشطة التي شارك فيها أقباط مصر بقوة. أما في تونس والمغرب فقد أبدى بعض الشباب اليهودي المستنير تأييده للحركات القومية، ولكن اقتصرت أنشطتهم على المجالين الأدبي والاجتماعي، وانضمت قلة قليلة منهم إلى قيادات الحركات القومية العربية أو إلى أتباع هذه الحركات. وكان ليهود دول الشمال الأفريقي دور بارز في نشر الفكر الشيوعي في أوساط هذه البلدان، فكان مؤسس الحزب الشيوعي المغربي يهوديا، وضم هذا الحزب في عام 1948 حوالي ستة آلاف عضو، كان منهم خمسمائة يهودي. أما في مصر فكان لليهود وجود ملحوظ في الأحزاب الشيوعية المصرية التي كان معظم أعضائها من الأوروبيين.

وأثار ولاء اليهود للحكام المحليين التقليديين في الفترة التي ظهرت فيها بوادر الحركة القومية عداء السكان لليهود لاسيما، أن هؤلاء الحكام كانوا يعربون عن تحفظهم بل وعدائهم للحركات القومية. وكان ليهود المغرب على سبيل المثال علاقات وثيقة بالعائلة الحاكمة حتى بعد أن أصبحت

المغرب محمية فرنسية، كما ظل يهود المغرب يشعرون حتى بعد سقوط المغرب تحت الاحتلال الفرنسي بأن السلطان هو الذي يتولى مسؤولية الحفاظ على أمنهم وسلامتهم.

أما في الجزائر فقد شهدت الثلاثينيات من هذا القرن انضمام بعض القوميين الجزائريين إلى الحملة الإعلامية المعادية لليهود، كما وقعت في المغرب خلال عامي 1935-1939 بعض المصادمات بين المسلمين واليهود، وكانت هذه المصادمات نتيجة للحملات الإعلامية المعادية لليهود التي شهدتها بلدان المغرب، أما عن موقف السلطة فإنها تجنبت المشاركة في هذه الحملات المعادية لليهود خشية أن تتحول هذه الحملات إلى حملات معادية للفرنسيين وألا تقتصر على العداء لليهود.

وفي ليبيا وقعت بعض المصادمات في شهر نوفمبر من عام 1945 نتيجة لبعض التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في ليبيا في أعقاب خروج الإيطاليين منها. وقد تركت أعداد كبيرة من اليهود طرابلس بعد سقوطها تحت الاحتلال البريطاني، وغادرت أعداد كبيرة من اليهود في عام 1945 حارة اليهود، ونجحت في أن تشغل نفس المناصب الاقتصادية المهمة التي تركها الإيطاليون بعد خروجهم من ليبيا، وشغل اليهود هذه المناصب إبان الفترة التي ساد فيها قدر كبير من الغموض حول مستقبل ليبيا (فكانت هذه الفترة تشهد مداولات عديدة في الأمم المتحدة ومفاوضات بين القوى العظمى، حول وضع ليبيا تحت رعاية عصبة الأمم أو إعادة ليبيا للإيطاليين). ونتيجة لأن الليبيين كانوا يتخوفون من مهاجمة البريطانيين فقد نفثوا عن غضبهم ضد اليهود، ومن الواجب أن نضع في اعتبارنا أن دور اليهود في حياة الدولة الاقتصادية سواء في المغرب أو أوروبا أو آسيا كان يحدد إلى حد كبير موقف المجتمع تجاههم.

التوتر الاقتصادي

ساهم عاملان رئيسيان في تدهور علاقات المسلمين باليهود خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: وكان العامل الأول من عوامل تدهور العلاقات في المغرب، على سبيل المثال، أن الفقراء اضطروا لأخذ القروض من اليهود، ورغم أن أعداداً غير قليلة من المسلمين قدمت القروض إلى

الفقراء، وضغطت عليهم لتسديد ديونهم، إلا أن المسلم شعر دائما بأن اليهودي بالاشتراك مع الحاكم والسلطان يتحملون مسؤولية تدهور أوضاعه الاقتصادية، فكان يرى أن الحاكم يوفر الأمن لليهودي، وأن السلطان هو الذي يقوم بتعيين الحاكم، وأن كل هؤلاء يتحملون مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية.

وكان العامل الثاني الذي تسبب في إضفاء حالة التوتر على علاقات المسلمين باليهود أن الفترة الواقعة بين عامي 1875و1948 شهدت تعرض اليهود في أماكن مختلفة من المغرب وتونس وليبيا إلى العديد من الحوادث، كما شهدت مصر والجزائر في نفس الفترة وقوع مذبحتين ضد اليهود أسفرتا عن مقتل مئات اليهود وإصابة أعداد كبيرة منهم وتدمير وسرقة ممتلكاتهم. ومن الملاحظ أنه حادثتين قوة عداء السكان لهم كانت تتزايد كلما تحسنت أوضاع اليهود القانونية، وكلما كانوا يحققون المزيد من المكاسب الاقتصادية.

التعاون الاقتصادي الضخم

يرى معظم الباحثين أن اليهود كانوا على قدر كبير من الاندماج في الحياة الاقتصادية للمجتمع الإسلامي بالمغرب، وتفيد نتائج أحد الأبحاث التي اهتمت بدراسة تاريخ اليهود في مدينة سلا الواقعة على ساحل الأطلنطي خاصة خلال عامي 1880-1930 أنه كان للمسلمين ولليهود في هذه المدينة نفس القيم الدينية والأخلاقية، وأنه ساد قدر ضخم من التشابه فيما بينهما في مجال اللغة، وساد أيضاً قدر كبير من التعاون بين التجار المسلمين واليهود، فتعاونوا في تقديم القروض للسكان، كما كانت لهم بعض الأراضي والمراعي المشتركة في المدينة، واشتغل بعض التجار اليهود في مدينة سلا، بل وأقاموا في أوساط سكان هذه المدينة معظم أيام السنة، كما نعموا بحق حرية التنقل في المدينة. وكان اليهودي يحصل على هذا الحق بعد أن كان أحد شرفاء المدينة يتعهد بتوفير الحماية للتجار أو إلى إحدى الأسر التي لها علاقة بالتجار، أو إلى إحدى العشائر. وكان هؤلاء يقدمون في مقابل الحماية التي ينعمون بها الهدايا إلى شرفاء المدينة، وكانوا يكنون لهم كل الاحترام.

وانضمت أعداد غير ضئيلة من التجار والعمال اليهود إلى طوائف الصناع والحرفيين التي ظلت تمارس أنشطتها حتى عقد العشرينيات من القرن العشرين. ومع تزايد ظاهرة تبني أعداد كبيرة من اليهود أساليب الحياة الغربية تزايد في المقابل عدد اليهود العاملين في القطاعات الاقتصادية الأوروبية، وفي الهيئات التابعة لإدارة المحميات الفرنسية، وتسبب مثل هذا الأمر في تضاؤل قوة علاقات اليهود بالمسلمين، وفي إضفاء مسحة من التوتر عليها. وفيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية التي مارسها اليهود الذين أقاموا في المناطق الريفية في ليبيا فقد اقتصرت على لعب دور الوساطة التجارية بين القرى والمدن.

وأدت الأنشطة الاقتصادية المشتركة للتجار اليهود إلى تزايد قوة الروابط الاجتماعية فيما بينهم فقد اعتاد بعض البربر على زيارة اليهود في منازلهم وتناول الأطعمة معهم، وعلاوة على هذا فإن إحساس البربر بالاغتراب في المجتمع جعلهم يفضلون اليهود على التجار العرب.

وكان للباعة اليهود الجائلين وجود أيضا في كل من جنوب تونس وجنوب المغرب، وكان هؤلاء الباعة يقضون بضعة أيام أو بضعة أسابيع أحيانا في أوساط قبائل البربر.

الثقافة الشعبية

كان مجال الثقافة الشعبية من المجالات التي تعددت فيها أوجه التشابه بين العرب والبربر وبين اليهود الذين أقاموا في أوساطهم، وشملت أوجه التشابه هذه الأطعمة والملابس والزينة والأثاث والعادات الشعبية، فشاع في أوساط العرب والبربر واليهود والإيمان بالحسد والعفاريت والأرواح، كما كان هناك تشابه ضخم فيما بينهم في مجالي اللغة والموسيقى، وربما كان الإيمان بمقدرة الأولياء والقديسين على الاتيان بالمعجزات من مظاهر التشابه بين هذه الجماعات، فكان مسلمو المغرب يزورون قبور الأولياء اليهود إيمانا منهم أنه بمقدور هؤلاء شفاء المرضى، بل كان بعض المسلمين يقدمون التبرعات للصناديق الخيرية التي كانت بجانب هذه القبور أو بجانب المعابد. وكان المسلمون ينظرون بعين الاستحسان إلى بعض العادات اليهودية التي كان الغرض من ممارستها جلب الرخاء للمجتمع، فكان أطفال اليهود

في ليبيا على سبيل المثال ينثرون المياه كل منهم على الآخر في عيد شفوعوت للتعبير عن أملهم في أن يكون العام مطيرا، وانتشرت نفس العادة في أوساط يهود المغرب. ونشبت في بعض الأحيان خلافات بين اليهود والمسلمين حول قبور الأولياء، إذ كان كل طرف يدعي أن كل هذه القبور تابعة له، فتم التوصل في مدينة قابس في تونس إلى بضع تسويات كان الغرض منها ألا يتوجه اليهود والمسلمون في نفس الوقت إلى مقابر الأولياء.

خاتمة

اتسع خلال العقد الماضي حقل الأبحاث المعنية بدراسة علاقة المسلمين باليهود في دول شمال أفريقيا، وكما يبدو فإن تأسيس دولة إسرائيل وتزايد حدة النزاع العربي الإسرائيلي، وهجرة أعداد كبيرة من يهود هذه الدول إلى إسرائيل ساهم في تزايد اهتمام الباحثين بدراسة تاريخ يهود شمال أفريقيا. وتفيد نتائج الأبحاث أن يهود هذه الدول كانوا يعدون طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين بمنزلة أقلية مضطهدة. أما عن التحولات التي طرأت على أوضاع اليهود القانونية في كل من المغرب ومصر خلال القرن التاسع عشر فإنها تعد من أبرز السمات المميزة للفترة الانتقالية التي قامت فيها السلطات بإلغاء كافة القيود التي فرضت على اليهود إبان العصور الوسطى. وبالرغم من إلغاء هذه الدول للقيود المفروضة على اليهود، إلا أن هذه الدول لم تتحرر من أغلال الرؤية التقليدية لليهود. أضف إلى هذا أن تنفيذ الإصلاحات القانونية الخاصة بتحسين أوضاع اليهود كان مرتبطا إلى حد كبير بطابع المجتمع الإسلامي، وليس فقط برغبة السلطة المركزية وتوجهاتها، وكان تنفيذ الإصلاحات مرتبطا أيضا بمدى قوة الحكام المحليين (وخاصة في المغرب) وبمدى معارضة رجال الدين والطبقات الشعبية للإصلاحات (أي كما كانت الحال عليه في بلدان المغرب العربي باستثنار الجزائر)، هذه الإصلاحات التي كانت تثير غضب أبناء المجتمع لإحساسهم بأنها تُفرض عليهم من قبل القوى الأوروبية الكافرة، كما ساهمت بضعة عوامل أخرى في العصر الحديث في تزايد قوة المعارضة، كان من أبرزها تأثير الحركات القومية في السكان في كل من المغرب ومصر.

وتوضح نتائج الأبحاث الصادرة حديثا أن اليهود كانوا مندمجين في

حياة المجتمع في بلدان الشمال الأفريقي، وأنهم كانوا على قدر كبير من النشاط في المجال الاقتصادي، وأن أنشطتهم لم تقتصر على المعاملات التجارية الضخمة وإنما شملت الاشتغال في كافة مجالات التجارة، وفي مجال الوساطة التجارية بين القرية والمدينة. وكانت الروابط الاقتصادية بين اليهود والمسلمين تعتمد على حجم الرعاية التي كان يقدمها المجتمع سواء الإسلامي أو القبلي إلى اليهود.

15 تغير طبيعة علاقة يهود شمال أفريقيا بفلسطين

منذ نهايات القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الأولى

(بداية التحول والهجرات من عام 1777–1830)

شهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر تحولات مهمة في حركة الهجرة من بلدان المغرب العربي إلى فلسطين، حيث تزايدت منذ هذه الفترة أعداد اليهود المهاجرين. فبينما هاجر طيلة الفترات السابقة العشرات من اليهود إلى أرض الميعاد، شهدت هذه الفترة المئات منهم، فشهدت، على سبيل المثال، الفترة الممتدة من (1809-1839) هجرة 307 يهود من بلدان شمال أفريقيا إلى صفد، كما شهدت الفترة الممتدة من عام 1780 حتى عام 1830 هجرة ما يقرب من خمسين يهوديا من مدينة صفرو إحدى المدن الصغيرة بالمغرب، كما يمكننا أن نتصور أن الرقم الفعلي كان أكبر بكثير من هذا الرقم.

وقد شمل التحول أيضا أعمار المهاجرين، فبينما كان المهاجرون في الماضي من الشيوخ والعجائز، فإن أعمار المهاجرين بدءا من عام 1827 أصبحت تتراوح بين الثلاثين والخمسين من العمر، وشمل

التحول أيضا دوافع الهجرة. فقد كان معظم المهاجرين في واقع الأمر يأتون إلى فلسطين بغرض العبادة، ولقضاء ما تبقى من حياتهم في فلسطين، ولكن تزايدت في العصر الحديث أعداد المهاجرين الذين قرروا المجيء إلى فلسطين لأسباب اقتصادية، وكان معظم المهاجرين ينتمون إلى الطبقتين المتوسطة والدنيا. أما التركيبة الاجتماعية لمعظم المهاجرين الذين قدموا إلى فلسطين في القرن التاسع عشر فكان معظمهم يعمل إما باعة جائلين أو حرفيين أو تجارا، ولكن كانت أعداد كبيرة منهم من الشحاذين أيضاً.

موقف حاخامات شمالأفريقيا من الهجرة

وحتى يمكننا فهم أسباب التغيرات التي طرأت على دوافع حركة الهجرة إلى فلسطين، والتعرف على موقف حاخامات شمال أفريقيا تجاه الهجرة في هذه الفترة، فمن الضروري الاطلاع على كافة صنوف الأدب الرباني الذي يشمل الأحكام والتشريعات والفتاوي، والخطب، ودفاتر السجلات التي تتضمن تقاليد وعادات يهود المغرب. وتكمن أهمية هذه الكتابات في أن الحاخامات شغلوا حتى هذا الحين المناصب القيادية في المجتمع اليهودي في المغرب، كما أنهم ظلوا يسيطرون على قيادة المجتمع اليهودي حتى نهايات القرن التاسع عشر التي شهدت تحولات عديدة في المجتمع اليهودي. ومازالت توجد حتى يومنا هذا نصوص الأحكام والفتاوي الخاصة بموضوع الهجرة إلى فلسطين، التي أصدرها حاخامات بلدان المغرب العربي، مثل تلك التي أصدرها في بدايات القرن الثامن عشر الحاخام يهودا عياش الذي شغل منصب رئيس المحكمة اليهودية في الجزائر. ومن الملاحظ أن الأحكام والفتاوي التي صدرت في المغرب بخصوص مسألة الهجرة إلى فلسطين كانت أكثر تفصيلا عن غيرها من الأحكام التي صدرت في سائر البلدان. وتتضمن هذه الوثائق معلومات كثيرة عن المشكلات التي واجهت الأفراد الذين رغبوا في الهجرة إلى فلسطين. وكما هو معروف فإن المهاجرين كانوا يبيعون أراضيهم وممتلكاتهم قبل الهجرة إلى فلسطين، ولكن البعض منهم اضطر بعد فشله في التغلب على صعوبات الهجرة إلى فلسطين لإلغاء الصفقات التي قام بها، وظهرت أيضا بعض المشكلات نتيجة لأن النساء رفضن الهجرة مع أزواجهن وطالبن بالحصول على ممتلكاتهن التي

كن قد اشترينها قبل الزواج.

وفيما يتعلق بموقف الحاخامات تجاه مسألة حق الزوجة في عدم الهجرة فإنهم أعربوا عن تأييدهم لحق الزوجة في عدم الهجرة، فأصدرت إحدى المحاكم اليهودية في فاس في عام 1732 قرارا لصالح الزوجة، ولكن هذا القرار لم يتضمن حيثيات الحكم، كما أصدر الحاخام يعقوف بن تستور الذي كان قاضيا في فاس قرارا مشابها لصالح الزوجة، خاصة أن لوائح الزواج في هذا الحين كانت تنص على أنه لا يحق للزوج تغيير محل إقامته أو الانتقال من مدينة إلى أخرى إلا بموافقة الزوجة. ولم يعط المشرع أي أفضلية لفلسطين تتيح بدورها للزوج حق الهجرة. وزعم الحاخام بتحياه بيردوجو (1764 -1820) الذي كان قاضيا في مدينة مكناس أنه نتيجة لأن الأخطار تحيط بالطرق المؤدية إلى فلسطين، ونتيجة لأن هذا الموضوع محل خلاف بين كبار المشرعين، فمن الواجب الاستمرار في التمسك بالتقاليد. وقد رأى الحاخام يوسف طوليدانو حاخام مدينة مكناس (الذي توفي عام 1788) أن من تعهد بالهجرة إلى فلسطين وأخل بعهده فمن الواجب أن يفي بتعهده، وأضاف الحاخام طوليدانو:

«ولكن إذا كان بمقدور المرء الهجرة، ولم يهاجر وفضل البقاء والعيش في الأحياء الآمنة فإنه لا علاج لمصيبته، ويعلم الله أنه لو كان بمقدوري الهجرة حتى ولو بمفردي لكنت قد سرت صباحا ومساء دون توقف أو راحة حتى أصل إلى الراحة المنشودة».

وعلى كل حال فلم يكشف الحاخام طوليدانو عن الأسباب التي منتعه من الهجرة، أما الحاخام يهودا عياش فقد تراجع عدة مرات عن الهجرة لتمسك أبناء طائفته في الجزائر به، ولمطالبتهم إياه بعدم ترك الطائفة دون أي زعيم روحي لها.

وتبنى الحاخام شاوول يشوعاه افيطبول من صفرو (1739-1808) رؤية جديدة تجاه موضوع الهجرة، وتجلت هذه الرؤية في أحد الأحكام التي أصدرها بخصوص هذا الموضوع، فعندما سئل عن رأيه في موضوع الشخص الذي يرغب في الهجرة إلى فلسطين والذي ترفض زوجته الهجرة لرغبتها في عدم ترك أهلها ومطالبتها بالحصول على حق الطلاق ورسوم الزواج فقد أصدر الحاخام شاؤول دون أي تردد -وبما يتماشى مع رأي الشريعة -

حكما يقضي بأن الحق مع الزوج، ولكنه عندما أحس أن الحكم الذي أصدره خرج عن العرف السائد، علل حكمه بقوله إن حاخامات وفقهاء التلمود كانوا على معرفة بطبيعة الأخطارالمحيطة بالطرق المؤدية إلى فلسطين، وبصعوبة تهجير الزوجة، ولكنهم رأوا أنه بمقدور الزوج أن يفرض على زوجته الهجرة معه إلى فلسطين.

وأضاف نفس الحاخام أن هذا الحكم الوارد في التلمود لا ينطبق على أصحاب المعجزات فقط الذين بمقدورهم قطع المسافات الطويلة في لحظة وإنما ينطبق على كل اليهود. وشغل هذا الرأي اهتمام كافة الحاخامات بمن فيهم حاخامات دول شمال أفريقيا، وزعم الحاخام شاؤول أنه إذا كان البعض يتخوف من الأخطار التي تحيط بالطرق المؤدية لفلسطين فإن مدينة صفرو التي يقيم بها تتعرض إلى هجمات المتمردين، وإلى هجمات قبائل البربر المقيمة في جبال الأطلس، وتعاني من الجفاف، ومن ارتفاع القمح، وانخفاض قيمة العملة. وحقيقة الأمر أن الحكم الذي أصدره الحاخام شاؤول كان مرتبطا إلى حد كبير بالواقع ومعطياته، فعندما أصدر الحاخام شاؤول هذا القرار في نهاية السبعينيات من القرن الثامن عشر أي في عام (1779) كان الوضع في المغرب مضطرباً، حيث إنه بالرغم من نجاح السلطان محمد بن عبد الله في الحفاظ على استقرار الأوضاع الداخلية في كبرى المدن بالمغرب إلا أنه عجز عن مواجهة الغزوات التي كانت تشنها قبائل البربر، خاصة قبيلة منهاجاه، على القرى الواقعة في جبال الأطلس، وعلاوة على هذه الاضطرابات فقد سيطرت حالة من المجاعة على المغرب خلال عامي 1776 -1782، وكان لهذه المجاعة تأثيرها في الأوضاع الاقتصادية بالبلاد.

ولم يحدث هذا التحول، الذي طرأ على موقف الحاخامات إزاء موضوع الهجرة، في أوساط حاخامات صفرو فقط، إذ إن التحول شمل حاخامات كبرى المدن في المغرب التي نذكر منها مدينة مكناس، فأقرت المحاكم اليهودية منذ بدايات القرن التاسع عشر أنه لا توجد أي أخطار من شأنها الحيلولة دون الهجرة إلى فلسطين، وتجلت مظاهر هذا التحول في أنه بينما رأى الحاخام بتاحيا بيردوجو فيما قبل أنه لا داعي للهجرة إلى فلسطين، فإنه رأى منذ القرن التاسع عشر أن الطرق المؤدية إلى فلسطين أصبحا

ممهدة، وأنه لا يوجد ما يحول دون الهجرة، وقد ذكر في إحدى خطبه. إننا نعلم من خلال المسافرين الذين يتوجهون إلى فلسطين ويعودون منها أنه لا يوجد أي شيء يحول دون الهجرة.

وهاجم الحاخام رفائيل بيردوجو (1747 -1822) الذي عاش في مكناس والذي كان واحداً من أبرز حاخامات المغرب، في إحدى الخطب التي ألقاها، اليهود الذين يشيدون المنازل في المغرب، ورأى أن مثل هذا السلوك يدل على تمسكهم بالبقاء في «المنفى»، وجاء في خطبته: «يجب ألا يفكر المرء في البقاء خارج الوطن، وتشييد المنازل الفخمة خارجه». وتعبر هذه المقولة عن مدى ارتباطه وتمسكه بفكرة الهجرة، كما كان من بين مظاهر تحمسه لفكرة الهجرة أنه أثنى على العادة التي كانت شائعة في أوساط أبناء شعبه المتمثلة في بيع بعض نسخ من العهد القديم لتدعيم عمليات الإنفاق على الهجرة إلى فلسطين. (وكما هو معروف فإن الشريعة اليهودية تسمح ببيع كتب العهد القديم للأغراض الخاصة بدراسة الشريعة أو الزواج أو افتداء الأسرى).

الارتباط بفلسطين -مكانتها المركزية في وعي يهود شمال أفريقيا

ساهمت بعض العوامل الداخلية والخارجية في تغيير موقف يهود المغرب العربي تجاه الهجرة إلى فلسطين، وفي الحقيقة فإن تاريخ علاقات يهود المغرب العربي بيهود فلسطين يعود إلى فترات بالغة القدم، وكان يهود فلسطين يطلقون على يهود المغرب العربي الذين هاجروا إلى فلسطين اسم «المغاربة». وتزايدت قوة الرابطة بين يهود المغرب العربي ويهود فلسطين بعد أن أصدرت الطائفة اليهودية في فاس في عام 1903 قراراً قضى بضرورة تقديم دعم اقتصادي بشكل منتظم إلى المستوطنين اليهود في فلسطين، وكانت الطائفة اليهودية في فاس من أولى الطوائف اليهودية في الشتات التي حرصت على تقديم الدعم المادي للوجود اليهودي في فلسطين. وعينت الطائفة اليهودية في فاس لهذا الغرض محاسبا في كل معبد من المعابد اليهودية في فلسطين. واعتمدت علاقات اليهود المغاربة بالمستوطنين اليهود في فلسطين على مبعوثي الاستيطان الذين كانوا يأتون إلى دول المغرب العربي لجمع التبرعات أو لتشجيع عمليات الجباية، ولجمع الأموال

لصالح الاستيطان اليهودي في فلسطين.

وكان لانتشار أفكار «القبالاه» في بلدان المغرب العربي تأثيره أيضا في تزايد قوة الرابطة بين يهود المغرب العربي وبين فلسطين، فشغلت أفكار «القبالاه» منذ القرن السابع عشر مكانة مهمة في فكر حاخامات اليهود في شمال أفريقيا، الذين اهتموا بآراء نظرية «القبالاة» في مسائل مثل: الشتات والخلاص، ومجيء المسيح المخلص. وقد شغل موضوع الرابطة مع فلسطين مكانة جوهرية في أعمال شعراء يهود المغرب الذين كان من أبرزهم كل من الحاخام أهارون بيرتس الذي عاش في مدينة جربة في القرن الثامن عشر، والحاخام داوود حسين الذي عاش في مكناس خلال عامي 1730 -1792. وقد نظم بعض الشعراء آنذاك قصائد احتفوا فيها إما بمبعوثي الاستيطان الذين كانوا يجيئون من فلسطين إلى بلدان المغرب العربي، أو بطوائفهم. وكان من بين مظاهر الاهتمام بفلسطين أيضا أن يهود جربة في تونس اعتادوا أن يضعوا قطعة قماش سوداء على ملابسهم لتخليد ذكرى سقوط بيت المقدس.

ويمكننا بشكل عام قول إن علاقات يهود شمال أفريقيا بفلسطين يعود تاريخها إلى فترة قديمة للغاية، وإن الطوائف اليهودية في هذه البلدان حرصت دائما على تقديم الدعم الاقتصادي ليهود فلسطين، بالإضافة إلى أن يهود هذه البلدان أولوا مكانة مهمة لفلسطين في أشعارهم وصلواتهم، وتدل كل هذه المعطيات على أنه كان لفسطين مكانة مهمة في وعي يهود شمال أفريقيا.

وبالإضافة إلى كل هذه العوامل الروحانية سالفة الذكر، فقد أثرت التحولات التي طرأت على الأوضاع القانونية ليهود المغرب والجزائر في نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر في موقف يهود هذه البلدان إزاء فلسطين حيث عانى يهود المغرب خلال فترة حكم السلطان يزيد (1790 -1792) من الاضطهادات، مما جعل شعراء اليهود في المغرب ينظمون مراثي أعربوا فيها عن رغبتهم وحنينهم للخلاص، وشهدت هذه الفترة حركة إحياء قوية للآمال المسيحانية التي ضعفت قوتها بعد رحيل شبتاي بن تسفي (آخر المسحاء الكاذبين في القرن السابع عشر)، وتزايد في هذا الحين أيضا اهتمام الحاخامات بإعداد الحسابات الغيبية لمعرفة

موعد الخلاص. وبالرغم من أن المولى سليمان الذي خلف يزيد في الحكم ألغى المراسيم التي صدرت في الماضي ضد اليهود، ونجح في الحفاظ على استقرار المملكة -لاسيما أنه كان خاضعا لسيطرة رجال الدين المتطرفين - إلا أنه أصدر في عام 1807 مرسوما قضى بإبعاد اليهود عن كبرى المدن، وتشييد أحياء خاصة بهم، وكان لمثل هذا القيد تأثيرات عديدة على الظروف المعيشية ليهود المغرب حيث أدى المرسوم إلى احتشاد مثل هذه الأحياء باليهود، وتعرضهم لمشكلة إسكان حادة، وكان من بين العوامل التي زادت في هذا الحين من صعوبة العيش في هذه الأحياء أن هذه الفترة شهدت حركة هجرة قوية من القرى إلى المدن، وتزايدا ملحوظا في تعداد السكان اليهود، وأسفر هذا الوضع عن هجرة المئات من اليهود إما إلى بلدان أخرى أو إلى فلسطين.

وقد تدهورت أوضاع اليهود في الجزائر منذ نهايات القرن الثامن عشر نتيجة لتزايد قوة الاتجاهات الدينية المتطرفة بالجزائر، ونتيجة أيضا للنزاع الذي نشب بين الجزائر وفرنسا حول الديون المستحقة لفرنسا والتي كان لزاما على حكام الجزائر تسديدها، وكما هو معروف فقد كان لبعض أثرياء التجار اليهود والذين كانوا من زعماء الطائفة اليهودية في الجزائر نصيب في هذا الخلاف. كما أسفر تمرد الإنكشاريين على الحاكم الجزائري ومستشاره اليهودي نفتالي بوجناح عن حدوث اضطرابات عام 1805 التي راح ضحيتها عشرات اليهود (ويقدر البعض أنه قد راح ضحيتها مئات اليهود).

وشهد المجتمع اليهودي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من نهايات القرن الثامن عشر حتى عام 1815 صراعات عديدة في داخله حول من يحق له تولي الزعامة، وأسرفت بعض الخلافات عن إعداد بعض قادة الطائفة. وخلق مثل هذا الوضع حالة من الخوف في أوساط يهود الجزائر. وذكر بعض الرحالة الأوروبيين الذين أقاموا آنذاك في الجزائر أن يهود الجزائز أحسوا أن اضطرابات عام 1805 وما أسفرت عنه من قتل لرؤساء الطائفة تعد عقابا إلهياً لهم، وأنه من الضروري الهجرة إلى فلسطين. ويروي بعض الرحالة أن جماعة من اليهود قامت في عام 1816 بحجز كل الأماكن على إحدى السفن الضخمة المتوجهة إلى فلسطين، وأن مائتي

عائلة يهودية ارتحلت من الجزائر إلى فلسطين قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر في عام 1830.

وأدى احتلال فرنسا للجزائر إلى تحسن أوضاع اليهود الاجتماعية والاقتصادية في شمال أفريقيا وخاصة في الجزائر، وأنعش احتلال فرنسا للجزائر آمال اليهود في تحسن الأوضاع الاجتماعية والقانونية ليس فقط في الجزائر وإنما في كل من المغرب وتونس، فهاجر بعض يهود تونس والمغرب في هذا الحين إلى الجزائر كما هاجر بعضهم الآخر إلى فلسطين، ويمكننا تصور أن هؤلاء قرروا الهجرة إلى فلسطين لإحساسهم بخيبة الأمل من الإصلاحات التي طرأت على وضع الطائفة، تلك الإصلاحات التي كانت وثيقة الصلة بالاحتلال الفرنسي للجزائر.

التحولات التي طرأت على طرق المواصلات إلى فلسطين، والاستيطان بها

ساهم التحسن الذي طرأ على وسائل النقل البحري في تزايد قوة حركة الهجرة إلى فلسطين، ولم تتطور هذه الوسائل كما هو معروف إلا بعد أن تم القضاء نهائيا على أنشطة القرصنة البحرية التي اعتاد الجزائريون القيام بها، وتضاءلت قوة هؤلاء القراصنة في الواقع منذ نهايات القرن الثامن عشر، أي حينما فرضت القوى الأوروبية العظمى حالة مطلقة من الحظر على القراصنة، أضف إلى هذا أن اكتشاف السفن البخارية ساهم في القضاء على خطر عمليات القرصنة البحرية.

وساهمت التغيرات التي طرأت على وضع الاستيطان اليهودي في فلسطين خاصة بعد احتلال مصر لفلسطين في عام 1831، والإصلاحات القانونية والاجتماعية التي طبقتها الإمبراطورية العثمانية في عقد الخمسينيات من القرن التاسع عشر، في تزايد معدلات الهجرة إلى فلسطين، وعلاوة على هذا فقد كان للأنشطة التي قامت بها القوى الأوروبية وسكانها من اليهود بشأن فلسطين تأثيرها على يهود شمال أفريقيا، وتفيد تقارير بعض الرحالة أنه شاعت في عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر شائعات في بلدان المغرب العربي مفادها أن أثرياء اليهود الأوروبيين وخاصة روتشيلد ومونتيفيوري يعتزمون شراء فلسطين من الأتراك.

استيطان المهاجرين فل فلسطين

كان للمهاجرين اليهود الذين قدموا من بلدان المغرب العربي في نهايات القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر تأثير ملحوظ على الاستيطان اليهودي في فلسطين. وقد أبدت الطوائف اليهودية في بيلدان المغرب اهتماماً ضخماً بهؤلاء المهاجرين تجلت مظاهره في وسائل التي بعثت بها إلى الطائفة اليهودية السفاردية في فلسطين. وطالبت هذه الرسائل بعدم اضطهاد اليهود المغاربة عند توزيع التبرعات المقدمة من يهود شمال افريقيا، وعدم اضطهاد تلاميذ المدارس الدينية. ويمكننا قول إن مناطق الجليل وطبرية وصفد على وجه الخصوص شهدت في نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر تحولا مهما تمثل في تفضيل اليهود القادمين من بلدان شمال أفريقيا على سائر يهود البلدان الإسلامية، كما تمثلت مظاهر هذا التحول في تزايد قوة مكانة اليهود الذين من أصول مغربية أو جزائرية في مدن الخليل، لتولي أبناء العائلات اليهودية من أصول مغربية القيادة الدينية في هذه المدن، وكان من أبرز هذه العائلات عائلات: طوليدانو، وبيردوجو، وبلهول. وكان لليهود المغاربة وجود ملحوظ في طبرية، مما جعل البعض يطلق عليها في بعض الوثائق اسم مكناس الصغيرة، نسبة إلى مدينة مكناس بالمغرب التي هاجر منها بعض اليهود إلى فلسطين. وكان ليهود المغرب وجود ملحوظ في مدن الجليل فكثيرا ما كانت تسمع في هذه المدن اللغة العربية اليهودية التي كانت شائعة في أوساط اليهود.

وكان للرعاية الأوروبية (وخاصة الرعاية الفرنسية) التي حظيت بها بعض العائلات المهاجرة مثل عائلة عبو، التي تولي أبناؤها قيادة صفد، أثرها في تزايد قوة العائلات اليهودية مغربية الأصل التي هاجرت إلى فلسطين.

ومن الملاحظ أن معظم مهاجري بلدان المغرب استقروا في القدس، كما كان لهم دور مهم في تطوير الا ستيطان اليهودي في القدس وحيفا والجليل الغربي، وفي غزة ونابلس في مرحلة لاحقة. وكان من بين العوامل التي ساعدت اليهود المغاربة على الاندماج سريعا في المجتمع أن غالبيتهم كانت من الشباب، الذين اشتغلوا بالتجارة وبالمهن اليدوية الأمر الذي ساعدهم

ليس فقط على الاندماج سريعا في المجتمع اليهودي بل وعلى النجاح في إقامة علاقات اقتصادية قوية مع السكان العرب في فلسطين، وقد ساعدتهم معرفتهم باللغة العربية وبعادات السكان المسلمين على إقامة مثل هذه العلاقات مع المسلمين. وبالرغم من صعوبة التعرف على تعداد اليهود المغاربة الذين أقاموا في فلسطين خلال القرن التاسع عشر إلا أنه من المعروف أنه قد هاجر إلى فلسطين خلال الفترة من (1830 -1860) بضع مئات من يهود المغرب، وكان ليهود المغرب آنذاك فضل كبير في تزايد قوة الوجود اليهودي الاستيطاني في فلسطين فكان لهم نصيب كبير في مسيرة الإنتاج اليهودي في فلسطين وفي الأنشطة التجارية والصناعية التي كانت تشهدها فلسطين في هذا الحين، وقد ساهم هذا الأمر في تزايد أهمية الهجرة اليهودية من بلدان المغرب إلى فلسطين.

وقد شهد القرن التاسع عشر في حقيقة الأمر تزايدا تدريجيا في تعداد اليهود المغاربة في فلسطين إذ شكلوا في نهايات هذا القرن حوالي ربع أبناء الطائفة السفاردية في القدس، ولعب اليهود المغاربة دورا مركزيا في تحقيق آمال وتطلعات يهود شمال أفريقيا الذين كانوا يتطلعون لتشكيل منظمة مستقلة تتولى رعايتهم وبحث شؤونهم، فتم في عام 1860 التوصل إلى اتفاق اعترف باستقلالية الطائفة اليهودية المغربية عن سائر الطوائف اليهودية السفاردية، ولكن هذا الاتفاق أبقى على بعض العلاقات بين هذه الطوائف وبين اليهود القادمين من دول شمال أفريقيا.

واستمر يهود شمال أفريقيا بعد أن تزايدت معدلات الهجرة اليهودية إلى فلسطين في تقديم يد العون والمساعدة إلى الاستيطان اليهودي في فلسطين، كما شهد القرن التاسع عشر تزايد وجود مندوبي الاستيطان اليهودي في بلدان المغرب العربي وحرص هؤلاء المبعوثون على زيارة جميع الطوائف اليهودية في هذه البلدان بما فيها الطوائف النائية التي كانت بعيدة عن مركز الأحداث.

علاقة يهود المغرب ومصر بالاستيطان اليهودي في فلسطين خلال الفترة من (1860 -1917)

شهدت حياة الطوائف اليهودية المغربية في فلسطين خلال هذا الفترة

تطورات بفضل الأنشطة التي قام بها الحاخام داوود بن شمعون زعيم يهود شمال الذي استقر في القدس خلال الفترة من (1854-1880) فأسس هذا الحاخام في عام 1867 حي «محنيه يسرائيل» الذي كان أول حي يقوم أبناء القدس بتشييده خارج أسوار المدينة القديمة (وبالرغم من أن حي مشكانوت شانانيم شيد قبل هذا الحي إلا أن مونتيفيوري هو الذي كان شيده، وليس أبناء المدينة). ويرجع إلى الحاخام داوود بن شمعون أيضا فضل تأسيس ملجأ لفقراء الطائفة في القدس، وإقامة العديد من المعابد والمؤسسات التعليمية اليهودية. وكان لفكرة الاستيطان في فلسطين تأثيرها الروحي في يهود شمال أفريقيا وعلى يهود مصر على وجه الخصوص الذين تدهورت أوضاعهم الدينية في هذه الفترة بشكل ملحوظ. وهاجر خلال هذه الفترة بعض اليهود منفصلين إلى مصر، وسرعان ما أصبحوا فيما بعد من زعماء المجتمع اليهودي في مصر، وكان من أبرز هؤلاء الحاخام رفائيل آهارون بن شمعون، ابن الحاخام داوود الذي سبقت الإشارة إليه، الذي عمل في الهيئة الحاخامية في مصر خلال الفترة (1891-1921).

وقدم يهود مصر خلال الحرب العالمية الأولى مساعدات مادية ضخمة إلى آلاف اللاجئين اليهود الذين قدموا إلى مصر، وكان يهود مصر بمنزلة حلقة وصل مهمة عند تحويل الأموال إلى المستوطنين اليهود.

ويمكننا بشكل عام القول إن هجرة يهود المغرب إلى فلسطين خلال القرن التاسع عشر عبرت عن مدى التغيرات التي شهدتها الطائفة اليهودية هناك. وترجع أصول حركة الهجرة هذه إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر الذي شهد تزايد معدلات الهجرة الفردية إلى فلسطين، وكان من بين العوامل التي شجعت اليهود على الهجرة أن هذه الفترة شهدت تزايد اهتمام الحاخامات وقادة الطوائف اليهودية بفلسطين. وقبل البدء في محاولة التعرف على العوامل التي ساهمت في إحداث هذا التغيير فمازالت هناك العديد من التساؤلات التي من الواجب الإجابة عنها مثل: إلى أي مدى أثرت التغيرات التي شهدها العالم الإسلامي الذي كان يعارض المؤثرات الأوروبية والذي كان يشهد في نفس الوقت تزايد قوة الاتجاهات المحافظة في الداخل في موقفه تجاه اليهود، وفي موقف اليهود بشأن الهجرة. وفي الحقيقة فإن عدم استقرار أوضاع اليهود القانونية والاجتماعية

كان من بين العوامل التي حفزت اليهود في بلدان المغرب العربي على الهجرة إلى فلسطين. وليس في وسعنا أن نحدد حجم التحول الذي طرأ على موقف يهود بلدان المغرب تجاه فلسطين خاصة أن المعلومات التي لدينا عن مثل هذا التطور ضئيلة علاوة على أنها غير موثقة، وعلى سبيل المثال فليست لدينا أي معلومات عن حركة الهجرة اليهودية من تونس التي كانت تأتي في المرتبة الثالثة من ناحية الحجم في بلدان المغرب العربي إبان القرن التاسع عشر، وكما يبدو فإن حركة الهجرة منها كانت أقل بكثير من الهجرة اليهودية القادمة من الجزائر والمغرب. ومع هذا فجاء في صحيفة هتور في عام 1777 (العام الذين شهد هجرة يهودية ضخمة من شرق أوروبا) أنه قد جاء إلى فلسطين حوالي مائة وثلاثين يهودياً من تونس، وجاء في نفس الخبر أن أحد مبعوثي الاستيطان اليهودي القديم في فلسطين كان يجوب آنذاك تونس، ومن المحتمل أن يكون هذا المندوب قد عمل على تشجيع الهجرة من تونس إلى فلسطين.

ولكن من الواضح أن الهجرة اليهودية من شمال أفريقيا إلى فلسطين لم تتحول إلى ظاهرة نمطية إلا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ويعتمد هذا الرأي على الوثائق الموجودة في مدينة البرطا الواقعة في شرق كندا، وتفيد هذه الوثائق أن فقهاء الطوائف اليهودية في بلدان المغرب أولوا منذ القرن التاسع عشر اهتماماً ضخماً بمسألة الهجرة إلى فلسطين، فجاء في إحدى الوثائق التي يرجع تاريخها إلى عام 1941 أن الحاخام رفائيل هاليفي أعرب عن ثنائه على موقف يهود المغرب تجاه الهجرة إلى فلسطين، وكان من بين مظاهر الاهتمام بالهجرة أنه كان لمندوبي الاستيطان اليهودي في فلسطين وجود ملحوظ في المغرب للدرجة التي جعلت كبير حاخامات فاس يصدر قراراً بشأن الطريقة التي من الواجب اتباعها عند استقبال هؤلاء المبعوثين، وكيفية تنظيم زياراتهم.

وتزايدت خلال الفترة من (1860 -1917) قوة علاقة يهود المغرب بفلسطين، وأصبحت هذه العلاقات تشمل كل الطوائف اليهودية في بلدان المغرب بما فيها الطوائف الجديدة التي ظهرت في الجزائر خلال هذه الفترة، واكتسبت هذه العلاقات في نهايات هذه الفترة طابعاً جديداً تأثر إلى حد كبير بظهور الحركة الصهيونية وبأنشطتها.

الباب الثاني
مسيرة الحداثة والتطور
في العصر الحديث

16 يهود شمال أفريقيا في ظل السلطة الاستعمارية

منذ احتلال الجزائر وحتى الحرب العالمية الثانية

كان المجتمع العربي في بلدان شمال أفريقيا في ظل الفترة الاستعمارية مجتمعا هيراركيا متعدد الطبقات، فكانت بنية المجتمع في هذه البلدان تعتمد إلى حد كبير على المقاييس العرقية-الثقافية، وكان على رأس هذا المجتمع الحكام الأوروبيون وأبناء البلدان الأوروبية، وكان يشغل المرتبة الثانية في المجتمع أولئك الذين تقبلوا الثقافة الأوروبية الذين منحتهم القوى الحاكمة حقوق المواطنة، أما المرتبة الثالثة والأخيرة من المجتمع فكانت تشمل كل الذين ابتعدوا لأسباب متفاوتة عن قيم الطبقة العليا الحاكمة. ولم تكن هذه الفروق مجرد فروق ثقافية، وإنما كانت فروقا حملت في طياتها العديد من الأبعاد السياسية الواضحة فكلما كان يتقرب أبناء المجتمع إلى الطبقة العليا كانوا يحصلون على المزيد من الحقوق والحريات الممنوحة لهم. وكان من أبرز سمات الاحتلال الفرنسي، بالمقارنة بسائر القوى الأوروبية الاستعمارية، أن فرنسا أوضحت لكافة

رعاياها بمن فيهم اليهود أن تقدمهم وارتباطهم بالطبقة العليا من المجتمع مرهونان بمدى تقبلهم لقيم الثقافة الحاكمة. ولم تتطلب هذه الثقافة لما عرف عنها من عالمية وعلمانية من الرعايا تقديم أي تنازلات ضخمة، فكان تبني يهود الجزائر للثقافة الفرنسية هو الشرط الوحيد الذي طرحته الطبقة الحاكمة عند بحثها لمسألة طبيعة الوضع القانوني الذي سيحظى به يهود الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي.

تحولات في أوضاع اليهود القانونية وفي التنظيم الطائفي

الجزائر

لم يتعد تعداد يهود الجزائر في عام 1830، وهو العام الذي شهد غزو فرنسا للجزائر، سبعة عشر ألف نسمة، أقام معظمهم في أربع مدن رئيسية بالجزائر، وهي مدينة الجزائر التي أقام بها نحو خمسة آلاف يهودي، ومدينة قسطنطينة التي أقام بها نحو ثلاثة آلاف يهودي، ومدينة وهران التي كان يوجد بها نحو ألفين وثلاثمائة يهودي، ومدينة تلمسان التي كان يوجد بها ألف وخمسمائة يهودي، كما أقام بعضهم في مراكز تجمعات سكانية متوسطة الحجم كان من بينها مداية والبليدة ومستغانم، ومعسكر ومليانة. وينبغي أن نضع في الحسبان أيضا اليهود الرحل الذين أقاموا على أطراف الصحراء، بجنوب مدينة قسطنطينة، ويهود منطقة مزاب الذي تم ضمه إلى الجزائر في مرحلة لاحقة والذي حافظ على خصوصيته الإدارية والثقافية حتى نهايات الفترة الاستعمارية.

وتفيد شهادات بعض القادة الفرنسيين أن يهود الجزائر كانوا من أوائل الذين رحبوا بالجنود الفرنسيين عند نزولهم على ساحل سيدي فاروش، ويمكننا تصور أن يهود الجزائر تنفسوا الصعداء عند هزيمة القوات الجزائرية، وأحسوا بالسعادة لما عانوه من اضطهادات مستمرة منذ اضطرابات عام 1805 راح ضحيتها على أيدي الانكشاريين عشرات اليهود، ولكننا نعتقد أن هجرة العائلات اليهودية من مدينتي الجزائر ووهران إلى فلسطين أو إلى سائر بلدان الإمبراطورية العثمانية تدل على أن التأييد الذي عبر عنه يهود الجزائر للمحتل الفرنسي كان مصحوبا ببعض المخاوف خاصة أنها لم تكن المرة الأولى التي يواجه فيها يهود الجزائر تجربة خضوع

الجزائر للاحتلال الأوروبي فقد سبق الاحتلال الفرنسي للجزائر قيام الإسبان في عام 1775 باحتلال الجزائر. وعلى كل حال فقد احتفل يهود الجزائر بالاحتلال الفرنسي، واعتبروا تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر عيداً لهم إذ رأوا أن هذا الاحتلال سيجلب لهم الخلاص وسيوفر لهم الحماية.

ولم تكن للفرنسيين أي مشروعات محددة بشأن مستقبل الأراضي التي سيطروا عليها، ولذلك اقتصرت سيطرتهم على مدى فترة طويلة على الشريط الساحلي وعلى كبرى المدن بالجزائر، ونتصور أنه لو كان قدر للملك شارل العاشر البقاء في الحكم لكان كلف قواته بالعودة إلى فرنسا، ولكن ثورة يوليو التي وقعت بعد مضي شهر واحد على الغزو أطاحت بحكمه، أما خليفته في الحكم الملك لويس فيليب فلم يول قدرا كبيرا من الاهتمام بمسألة مستقبل الجزائر، واكتفى بإرسال المعتقلين من الجمهوريين الذين هددوا نظامه إلى الجزائر. وحينما نشبت ثورة عبدالقادر الجزائري في بداية الأربعينيات من القرن التاسع عشر تحولت الجزائر إلى معسكرات لتدريب الجيش الفرنسي، فأرسلت المئات من ضباطها الذين تقاعدوا عن العمل منذ انتهاء حروب نابليون، إلى الجزائر لقمع ثورة الأمير عبدالقادر، وبدأت السلطات الفرنسية بعد نجاح الجنرال بوجو في قمع هذه الثورة في عام 1874 في السيطرة تدريجيا على أراضي الجزائر التي تحولت بعد عام 1870 إلى جزء لا يتجزأ من فرنسا.

وبخصوص موقف الفرنسيين تجاه يهود الجزائر فقد أصدروا في السادس عشر من شهر نوفمبر عام 1830 قرارا قضى بتعيين أحد أبناء عائلة بكري اليهودية في منصب «رئيس الأمة اليهودية» هذا المنصب الذي كان يقابل منصب «المقدم» إبان الحكم التركي للجزائر، ولكن سرعان ما اتضح أن حصر كل شؤون الطائفة في أيدي زعيم واحد قد يؤدي إلى استغلال هذا المنصب بشكل سيىء، ولذلك تقرر بعد مضي ثمانية أشهر أن يتم اختيار رئيس الطائفة من بين ثلاثة مرشحين يقوم شرفاء الطائفة بعرضهم على القائد العام للجزائر، كما تقرر تعيين رئيس الطائفة لمدة عام واحد-قابل للتجديد، وتشكيل مجلس عبري مكون من ثلاثة أعضاء. وكان هذا المجلس مسؤولا عن جباية الضرائب، وعن نفقات ودخل الطائفة.

وألغي في شهر مارس من عام 1836 منصب رئيس الأمة اليهودية، ونقلت صلاحيات هذا المنصب إلى النائب اليهودي لرئيس بلدية الجزائر. وعلاوة على تقليص الفرنسيين لصلاحيات ولمكانة قياة الطائفة «العلمانية» ألحق الفرنسيون أضرارا كثيرا بالهيئة القضائية للطائفة حيث أصدر الفزنسيون في الثاني عشر من شهر مارس عام 1831 قرارا أدى إلى تقليص حرية القضاة اليهود، فلم يسمح هذا القرار لهم بمزاولة أنشطتهم إلا بعد الحصول على إذن من القائد العام الذي كان يحق له إلغاء أحكامهم، وفرض الفرنسيون بعد مضي عام ونصف على هذا القرار قيودا على الحكم الذاتي القضائي الذي كان ممنوحا للحاخامات فأصبحت صلاحيتهم مقصورة على بحث قضايا الأحوال الشخصية فقط، وقضايا الزواج والطلاق وتلك القضايا الدينية التي لم يبحثها القانون الفرنسي، وأصدرت السلطات الفرنسية في شهر فبراير عام 1841 مرسوما قضى بإلغاء كافة المحاكم الربانية، وتطبيق القانون المدني الفرنسي على اليهود، ومع هذا سمحت السلطات بإمكان الرجوع إلى الحاخامات عند بحث قضايا الأحوال الشخصية أو القضايا الدينية، ولكن كان يحق للقضاء الفرنسي الأخذ بآراء الحاخامات أو رفضها.

والجدير بالذكر أنه بينما يتصور البعض منا أن مثل هذه القوانين أضرت بالمجتمع اليهودي فإن الفرنسيين رأوا أن مثل هذه القوانين تهدف إلى تطوير الطائفة اليهودية و«إصلاحها» ودمجها في المجتمع الفرنسي لاسيما أنهم لم يصدروا أي تشريعات شبيهة بالمجتمع العربي الإسلامي الذي ظل في الفترة نفسها متمسكا بمؤسساته وبقوانينه الدينية.

ولنا أن نتساءل: لماذا حرص الفرنسيون على تفضيل اليهود على المسلمين؟ وللإجابة عن مثل هذا التساؤل شقان وهما:

1- كانت السلطة الفرنسية تنظر إليهم بوصفهم طرفا وسيطا بين جيش الاحتلال والسكان المسلمين.

2- حرص يهود فرنسا على العمل لصالح يهود الجزائر.

وكما هو معروف فحينما أتى الفرنسيون إلى الجزائر كانت معلوماتهم عن الجزائر وسكانها ضحلة للغاية، فاعتمدوا على اليهود في مجال الترجمة، وفي إجراء الاتصالات بالدوائر السياسية المحلية، وبالأمير عبدالقادر الجزائري الذي اعتمد على وساطة اليهود عند قيامه بمحاولات التوصل

إلى تسوية مع جيش الاحتلال الفرنسي. وعلاوة على هذا فقد رأى بعض قادة الجيش الفرنسي أن تحسين أوضاع يهود الجزائر سيجعل من الجزائر مركز جذب ليهود حوض البحر الأبيض المتوسط مما سيجعل من الجزائر «فلسطين أخرى» وحلقة وصل رئيسية بين أوروبا وأفريقيا. وبخصوص هذه الفكرة كتب البارون بو في عام 1841:

«يستطيع اليهود لما يتمتعون به من مكانة فكرية، ولانتشارهم في كل بقاع الأرض ولصلاتهم القوية مع سائر الطوائف أن يكونوا بمنزلة إحدى قنوات التأثير الاقتصادية والسياسة الفرنسية في كافة أنحاء أفريقيا. وسيستطيعون على هذا النحو أن يقدموا لفرنسا مقابلا مناسبا في مقابل ما حصلوا عليه منها».

ودون المبالغة في قيمة وأهمية هذه الاعتبارات، فإن الجهود المستمرة التي قام بها يهود فرنسا كان لها أكبر الأثر في أوضاع يهود الجزائر، فيرجع إلى يهود فرنسا فضل إقناع الحكومة الفرنسية في باريس بضرورة تحسين وإصلاح أوضاع يهود الجزائر بما يتماشى مع روح ومبادىء الثورة الفرنسية.

وقد شعر يهود فرنسا-الذين كانوا أول من نعم بقدر كبير من الحرية في عالم التاريخ اليهودي في العصر الحديث-أنه لزام عليهم الاهتمام بمصير سائر اليهود الذين لم ينعموا بعد بالامتيازات نفسها التي حصلوا عليها، وبرر يهود فرنسا موقفهم هذا بأنه نابع من حقيقة انتمائهم للفكر الفرنسي، وليس للفكر اليهودي، وآمن يهود فرنسا بأن تطلعهم لتحسين أوضاع يهود الجزائر يدل على مدى وطنيتهم وإخلاصهم لفرنسا، كما رأوا أن جهودهم تهدف إلى نشر قيم الثورة الفرنسية المتماشية مع قيم الديانة اليهودية، ومع هذا لم يخل تحمسهم لنشر فكر الثورة الفرنسية من إحساسهم بالتضامن مع يهود الجزائر. وعلى الرغم من أن اليهود الفرنسيين كانوا على وعي كامل بطبيعة الفروق الثقافية السائدة التي تميزهم عن يهود الجزائر فإنهم رأوا أن هذه الفروق تعد نتيجة طبيعية للفروق السائدة بين البيئتين الفرنسية والجزائرية، وأن نشر الفكر الفرنسي في الجزائر كفيل بالقضاء على كل هذه الفروق، ولذلك طالب رؤساء الطائفة اليهودية في فرنسا الحكومة الفرنسية في شهر نوفمبر من عام 1833 بتأسيس مجلس

يهودي في مدينة الجزائر، كما طالب المجلس اليهودي المركزي في باريس في نهايات عام 1836 المجلس اليهودي في مارسيليا بتوثيق العلاقات بيهود الجزائر، وتوجه وفد من قبل هذا المجلس إلى الجزائر في عام 1842، أي بعد أن أنهت السلطات الفرنسية الإجراءات الخاصة بتشكيل البنية التنظيمية

للطائفة اليهودية في الجزائر، وضم هذا الوفد كلا من يعقوف إسحاق الطرس رجل الأعمال الفرنسي الذي من أصل سوري، والمحامي يوف كوهين ماكس ان-بروفنس، وتمثلت مهمتهما في إعداد بحث شامل عن أوضاع الطائفة اليهودية في الجزائر، وتقديم مسودة مشروع مفصل بشأن احتياجات هذه الطائفة إلى السلطات الفرنسية.

وأسفرت زيارة هذا الوفد التي استغرقت شهرين عن إعداد تقرير شكّل في مجمله أساس المداولات التي عقدت في الوزارات الفرنسية، تلك المداولات التي أدرت إلى إصدار قانون الخامس من نوفمبر 1845 الذي شكّل أساس البنية التنظيمية للطائفة اليهودية في الجزائر.

تشكيل المجلس اليهودي في الجزائر

وتشكل بموجب القانون الجديد مجلس يهودي مركزي في مدينة الجزائر، ومجلسان آخران في مدينتي وهران وقسطنطينة، وتركزت قيادة هذه المجالس في أيدي الشخصيات اليهودية العلمانية والحاخامات الذين قدموا من فرنسا لقيادة هذه المجالس، فكانت السلطات الفرنسية وقيادات المجتمع اليهودي الفرنسي ترى أنه بمقدور الفرنسيين «المستيرين» فقط الارتقاء بثقافة يهود الجزائر، ولذلك أبعدت القيادات الجديدة لهذه المجالس الشخصيات اليهوية الجزائرية من البنية التنظيمية لهذه المجالس، وبررت موقفها بأنه ليس بمقدور يهود الجزائر تعليم الآخرين، وأن مهمتهم تتمثل في نشر الثقافة الفرنسية في أوساط يهود الجزائر.

ونص قانون هذه المجالس أنه يتعين على الحاخامات الذين رأت فرنسا أنهم من موظفي الحكومة تذكير الآخرين دائما بضرورة الولاء لفرنسا والدفاع عنها، والدعاء بسلامة الملك والعائلة الحاكمة. وتلقت المجالس اليهودية في الجزائر-وعلى نحو مشابه لما حدث مع المجلس اليهودي في فرنسا إبان عهد نابليون-أوامر قضت بتشجيع اليهود على الاشتغال في المهن المنتجة، والتخلي عن العمل في مجال القروض.

وتشكل المجلس اليهودي في الجزائر من حاخام، ومن أربعة أعضاء علمانيين، وكان الملك يقوم بتعيين هؤلاء الأعضاء في مناصبهم. وكان المحامي يوف كوهين أول من تولى رئاسة هذا المجلس، وشغل الحاخام ميشيل فيل الذي عمل بالتدريس منصب كبير الحاخامات بالمجلس. أما المجلسان اليهوديان في مدينتي وهران وقسطنطينة فقد كان عدد الأعضاء العلمانيين في كل مجلس لا يتجاوز ثلاثة أعضاء، وكان وزير الأديان يتولى مهمة تعيينهم بالاشتراك مع الحاخامات بموجب التوصية المقدمة من الحاكم.

ولا غرابة في أن العلاقات التي سادت بين يهود الجزائر وقياداتهم الجديدة لم تتسم على الأقل في البداية بالهدوء حيث أدخل الحاخامات الفرنسيون-الذين كانوا من غير الملتزمين بالتعاليم الدينية-تغييرات عديدة ليس فقط على نظم الدراسة أو في المدارس الدينية، وإنما سعوا أيضا إلى إلغاء بعض الممارسات الدينية التي كانت شائعة في أوساط يهود الجزائر والتي كان من بينها عادة زواج الرجل بامرأة أخيه الذي لا ينجب، وعادة الطلاق، تلك الممارسات التي كان القانون الفرنسي لا يسمح بممارستها. وكان يهود الجزائر يشعرون آنذاك بأن هذه المجالس ليست سوى جهة حكومية تتولى مهمة تمثيل السلطة أمام الطائفة، وليس العكس. وقد مضت سنوات طوال مليئة بالخلافات والنزاعات حتى حظيت هذه المجالس بالشرعية الكاملة من قبل أبناء الطائفة، ومع هذا استمر أبناء الطائفة في اللجوء إلى حاخاماتهم والتشاور معهم والأخذ بآرائهم وأحكامهم، هذا في الوقت الذي تعرضوا فيه إلى ضغوط عديدة من قبل هذه المجالس لإجبارهم على عدم التشاور مع حاخاماتهم.

الحصول على حق المواطنة الفرنسية-مرسوم كرميه (1870)

اضطر يهود الجزائر بعد فترة وجيزة من تشكيل هذه المجالس للاعتراف بالنظام الطائفي الجديد الذي فرضته القوة الاستعمارية، فأصبح لزاما على اليهود الاستجابة للقانون المدني الفرنسي رغم أنهم كانوا يعدون من الناحية الرسمية من أبناء الجزائر. وأثار وضعهم المدني غير المحدد قدرا لا بأس به من المشكلات فلم يكن من الواضح على سبيل المثال أي مبرر يلزم اليهود بتسجيل زيجاتهم أمام السلطات المدنية، كما لم يكن من الواضح أيضا أي مبرر يحظر عليهم-بموجب القانون المدني الفرنسي-الطلاق، وتعدد

الزوجات. وكان وجه الحيرة يكمن في أنه بينما كان لزاما عليهم الرضوخ للقانون الفرنسي فإن السلطات اعترفت في الوقت نفسه بخصوصيتهم الدينية، أضف إلى هذا أنه كان يحق للمسلمين في المقابل التمسك بأحكام الإسلام في كل ما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية. وتجلت مظاهر عدم تحديد أوضاع اليهود القانونية في التناقض الذي شاب أحكام القضاة الذين عرضت أمامهم العديد من القضايا، وتوصلت السلطات الفرنسية تدريجيا إلى مخرج من هذه الأزمة عبر تفكيرها في تطبيق قانون المواطنة الفرنسية على يهود الجزائر، وحظي هذا الحل بتأييد الرأي العام الأوروبي والرأي العام الجزائري، وبترحيب العشرات من الجمهوريين الفرنسيين الذين نفوا إلى الجزائر بعد فشل ثورة 1848، وبعد أن تأسست المملكة الثانية في فرنسا، ورأى هؤلاء الجمهوريون أن تحرير يهود الجزائر من كافة أنواع القيود ومنحهم حقوق المواطنة يعد استمرارا للنهج نفسه الذي انتهجته فرنسا إزاء مواطنيها من اليهود، وأن مثل هذا الموقف يتماشى مع أفكار ومبادىء الثورة الفرنسية.

ودعا أصحاب هذا الاتجاه أيضا إلى إلغاء النظام العسكري الذي فرض على الجزائر منذ عام 1830، ورأوا أن تحقيق مثل هذا المطلب يستلزم بالضرورة العمل على زيادة تعداد السكان الفرنسيين في الجزائر، إما عن طريق توسيع أطر حركة الاستيطان الفرنسية في الجزائر أو عن طريق منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر ولكافة الأوروبيين الذين هاجروا بكثرة في هذا الحين إلى الجزائر.

وعارضت القيادة العسكرية الفرنسية في هذا الحين تغيير أوضاع اليهود ليس فقط لاعتراضها على إلغاء نظام الحكم العسكري وإنما لتخوفها من أن يؤدي منح حق المواطنة الفرنسية لليهود إلى إثارة غضب المسلمين الذين لن يروا بعين الاستحسان تحسن أوضاع أهل الذمة من اليهود ومساواتهم بأوضاع الفرنسيين. واستمرت طيلة هذه الفترة المواجهة بين وجهتي النظر، وكانت هذه المواجهة مصحوبة بطرح وجهات نظر عديدة بخصوص إمكان اندماج اليهود في المجتمع الفرنسي، فصدرت خلال عامي 1845-1870 عشرات المقالات والكتب التي بحثت في مجملها إذا ما كان من الواجب منح اليهود حق المواطنة أم عدم منحهم هذا الحق.

أما اليهود فقد أعرب قادتهم الذين نعني بهم قادة المجالس اليهودية، وبعض رجال الأعمال، وموظفي الحكومة من يهود الجزائر عن رغبة أبناء الطائفة اليهودية في الحصول على حق المواطنة الفرنسية، ونجحوا في الحصول على تأييد المجلس اليهودي المركزي في باريس، وبعض الشخصيات اليهودية المرموقة مثل أدولف كرميه الذي أعلن في أماكن عديدة عن ضرورة إخراج يهود الجزائر من عالم العبودية إلى الحرية.

وأسفرت هذه الضغوط عن أولى ثمارها في عام 1856 أي بعد زيارة نابليون الثالث للجزائر، إذ أصدر القيصر عند عودته لباريس مرسوم Senatus Consulte الذي منحت فرنسا بمقتضاه لكل مواليد الجزائر من يهود ومسلمين حق الحصول بشكل فردي على حق المواطنة الفرنسية شريطة أن يعربوا عن استعدادهم للتخلي عن ارتباطهم بقوانينهم التقليدية.

وبذلت المجالس اليهودي والدوائر «التقدمية» في هذا الحين جهودا مستميتة في أوساط اليهود بغرض تشجيع أعداد غفيرة منهم على الحصول على حق المواطنة الفرنسية، ومع هذا لم تسفر كل هذه الضغوط إلا عن تقدم عدد محدود من يهود الجزائر بطلب الحصول على حق المواطنة الفرنسية فلم يتقدم من مقاطعة الجزائر التي بلغ تعداد اليهود بها 11 ألف نسمة سوى خمسين مرشحا، ولم يتقدم من مقاطعة وهران التي بلغ تعداد اليهود بها 14 ألف نسمة سوى 203 يهود، وكان من بينهم 113 يهوديا مغربيا وتونسيا، ولم يتقدم سوى أربعين يهوديا من منطقة قسطنطينة للحصول على الجنسية الفرنسية، وكان هذا العدد قليلا للغاية خاصة أن تعداد يهود هذه المنطقة كان يقدر بـ 80 ألف يهودي.

ولم يرغب يهود الجزائر في واقع الأمر في الحصول على حق المواطنة الفرنسية، لاسيما أن الحصول على مثل هذا الحق كان يلزمهم بالتخلي عن التقاليد اليهودية، وعلى خلاف الوضع الذي ساد في أوساط يهود أوروبا الذين ابتهجوا بمبادىء الثورة الفرنسية التي كفلت لهم حرية العبادة فلم يشعر يهود الجزائر بأن حصولهم على حق ممارسة شعائرهم يعد بمنزلة انتصار لهم، خاصة أن المسلمين كفلوا لليهود هذا الحق، ولذلك شعروا أن الحصول على حق المواطنة الفرنسية يعني بالضرورة إلحاق الضرر بمعتقداتهم اليهودية، وأنه ليس من الممكن تقديم مثل هذه التضحية.

وذكر أدولف كرميه، الذي كان متفهما لدوافع معارضة يهود الجزائر لفكرة الحصول على حق المواطنة الفرنسية، وعند تعليقه على فشل مرسوم Senatus Consulte - الذي أصدره نابليون الثالث: «لا تقولوا لهم كونوا فرنسيين إذا شئتم حيث إنهم لن يتخلوا أبدا عن إلههم».

ولا غرابة في أن كرميه تبنى بعد دخوله البرلمان في عام 1867 فكرة منح حق المواطنة الفرنسية بشكل جماعي إلى يهود الجزائر، فذكر أثناء حديثه في البرلمان الفرنسي أن اليهود لن يعارضوا أي قانون فرنسي يجعل منهم مواطنين فرنسيين، كما تقدم وزير القضاء الفرنسي إميل أوليفيه في عام 1870 بمشروع اقتراح يهدف إلى منح حق المواطنة الفرنسية إلى كل يهود الجزائر، باستثناء هؤلاء الذين سيعلنون في خلال اثني عشر شهرا عن رفضهم الحصول على الجنسية الفرنسية. ولكن حينما وصلت المناقشات والمداولات الخاصة بالتصديق على هذا القانون إلى ذروتها نشبت الحرب مع بروسيا، تلك الحرب التي انتهت بهزيمة فرنسا، وانهيار نظام نابليون الثالث في شهر سبتمبر من العام نفسه.

وتشكلت بعد انتهاء الحرب حكومة مؤقتة في فرنسا تولى رئاستها جامبتيه الذي كلف أدولف كرميه بتولي منصب وزير القضاء، وأصدر كرميه في الرابع والعشرين من شهر أكتوبر عام 1870 مرسوما قضى بتطبيق قانون المواطنة الفرنسية على كل يهود الجزائر. ونجح كرميه الذي كان من دعاة إلغاء الحكم العسكري في الجزائر في تطبيق هذا القانون، خاصة بعد أن استغل حالة الطوارىء التي كانت سائدة آنذاك في فرنسا، التي كانت تتيح للحكومة فرصة تنفيذ القوانين دون الحصول على تصديق البرلمان، ورأى كرميه في هذا الحين أن قيامه بتطبيق هذا القانون على يهود الجزائر يعد مكسبا حقيقيا لفرنسا فكان يؤمن أن حصول أربعين ألف يهودي جزائري على الجنسية الفرنسية يعد بمنزلة تعويض مناسب لبلاده التي فقدت أثناء حربها مع ألمانيا مقاطعتي إلزاس ولورين.

ولم يحظ هذا القانون الذي أصدره كرميه-كما كان متوقعا-بتأييد الفرنسيين المقيمين في الجزائر، ولذلك فحينما نشبت في الجزائر في عام 1871 ثورة قبائل البربر التي لم يكن لها أي صلة مباشرة بمرسوم كرميه رأت الجهات المعادية للسامية والقيادات العسكرية أن هذه الثورة تعد دليلا

قاطعا على مدى الخطورة الكامنة في المرسوم الذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر، والذي فضلهم على المسلمين. وكان جميع الفرنسيين يؤمنون آنذاك بأن هناك علاقة وثيقة بين ثورة القبائل وبين مرسوم كرميه، وظلت هذه العلاقة موجودة في أذهان الجميع حتى قام البرلمان الفرنسي في أول جلسة عقدها بإلغاء مبادرة كرميه، ومع هذا نجح كرميه الذي كان قد خرج من الحكومة في إقناع أعضاء الجمعية القومية الفرنسية بضرورة إلغاء قرار البرلمان، ومع هذا اكتفى وزير الداخلية الفرنسية الذي كان متمسكا بفكرة إلغاء مرسوم كرميه الصادر في الرابع والعشرين من أكتوبر بإدخال تعديل بسيط على قرار البرلمان، فأصبح القرار ينص على أن الجنسية الفرنسية ستمنح ليهود الجزائر بعد أن يثبتوا أنهم من مواليد الجزائر، وكان القرار يعبر على هذا النحو عن تخوف السلطات الفرنسية من هجرة يهود المغرب وتونس إلى الجزائر بغرض الحصول على الجنسية الفرنسية.

ويشكل مرسوم كرميه في حقيقة الأمر نقطة تحول مهمة في تاريخ يهود الجزائر، إذ أثر هذا المرسوم في كافة أوجه حياة اليهود، فأصبح يهود الجزائر يتمتعون بكافة حقوق وواجبات الفرنسيين، فكان من بين واجباتهم الانضمام إلى الجيش والتصويت في الانتخابات، وشكلت قوتهم الانتخابية مع مضي الوقت إحدى ذرائع صراعهم مع الدوائر المعادية للسامية التي لم تسلم بمرسوم كرميه، وسنبحث فيما بعد مسألة قوتهم الانتخابية.

وساعد مرسوم كرميه يهود الجزائر على التخلص من الإحساس بالتبعية ليهود فرنسا، فلم يعد هناك مبرر منذ صدور هذا المرسوم لإبعاد يهود الجزائر عن قيادة المجالس اليهودية، ونجح يهود الجزائر تدريجيا في تولي زعامة الطائفة اليهودية في الجزائر، وكان هذا النجاح مرتبطا إلى حد كبير بوجود العديد من المشاحنات فيما بينهم وبين اليهود الفرنسيين، وقد أسدل الستار على هذه المواجهة بعد أن صدر في عام 1905 القانون الداعي إلى فصل الدين عن الدولة، ومنذ هذا الحين أصبح كل أعضاء المجالس اليهودية من يهود الجزائر، ولم يعد يتم تشكيل هذه المجالس بين يهود فرنسا.

تونس

شعر يهود فرنسا بعد قيام بلادهم باحتلال تونس في عام 1881 بأنهم

يشهدون الأحداث نفسها التي شهدوها من قبل عند احتلال فرنسا للجزائر، فاستخدمت الصحافة اليهودية الفرنسية عند حديثها عن يهود تونس الألفاظ والتعبيرات نفسها التي كانت قد استخدمتها من قبل في إطار حديثها عن يهود الجزائر، فوصفت المجتمع اليهودي التونسي بقولها «إن تعداد يهود تونس ضخم للغاية، وأن يهود تونس من المستنيرين وأنهم على استعداد لتقبل الثقافة الأوروبية، وأنهم من محبي ومؤيدي فرنسا».

وشهد المجتمع اليهودي في تونس في هذا الحين خلافات حادة بين الاتجاه الداعي إلى الحداثة والاتجاه الداعي إلى التمسك بالتقاليد، وذكّر هذا الخلاف والانقسام اليهود الفرنسيين بالخلافات التي سادت في أوساطهم قبل قيام الثورة الفرنسية، إذ شهد المجتمع الفرنسي قبل هذا الحين خلافات عديدة بين اليهود السفاراد الذين أقاموا في بوردو وبالمناطق الجنوبية من فرنسا وبين اليهود الأشكناز الذين أقاموا في منطقة إلزاس.

وطالب يهود فرنسا حكومتهم بعد احتلالها تونس بتشكيل مجالس يهودية في تونس يتولى الحاخامات الفرنسيون رئاستها، كما طالبوا بمنح الجنسية الفرنسية ليهود تونس، ولكن السلطات الفرنسية رفضت الاستجابة لهذه المطالب، وعندما تدخل الحاخام تسدوق كوهين كبير حاخامات فرنسا لصالح يهود تونس أثار هذا الموقف غضب السلطات الفرنسية. وتبنت السلطات الفرنسية هذا الموقف للسببين التاليين:

1- كان السبب الأول سببا قضائيا حيث إن وضع تونس كمحمية فرنسية حظر على فرنسا من الناحية الرسمية إدخال أي تغييرات على نظم المجتمع، أضف إلى هذا أنه كان من المحتمل أن يثور والي تونس عند قيام القوة الاستعمارية بتغيير جنسية بعض رعاياه.

2- كان السبب الثاني سببا سياسيا وثيق الصلة بالاضطرابات التي حدثت في الجزائر بعد صدور مرسوم كرميه، تلك الاضطرابات التي رأى الجميع أنها نجمت عن قيام فرنسا بمنح حق المواطنة الفرنسية ليهود الجزائر. فقد ذكر المندوب السامي الفرنسي في تونس عام 1899:

«في الوقت الذي تعاني فيه الجزائر من النتائج السياسية لمرسوم كرميه فإن الوقت الراهن ليس مناسبا لتحسين أوضاع اليهود في تونس بالمقارنة بالمواطنين المسلمين. إن كل محاولات منح المساواة في الحقوق ليهود تونس

ستخلق مشكلة عداء سامية خطيرة».

وكان الثقل الديموغرافي لليهود بالمقارنة بتعداد السكان الأوروبيين من بين العوامل التي منعت السلطات من الإقدام على أي خطوة تزيد من قوتهم، وكتب المندوب السامي الفرنسي بخصوص هذا الموضوع:

«تعد الأحداث التي تشهدها الجزائر دليلا قاطعا على طبيعة المساوىء السياسية المحيطة بتنظيم المجالس اليهوية. إن كل محاولات الإصلاح الهادفة إلى وقوع قيادة الطائفة في أيدي الأثرياء من اليهود والشخصيات المؤثرة منهم ستخلق مراكز قوى في تونس لن يكون هناك مفر من تجاهلها. وفي الواقع فإن بنية الهيئة الحاخامية الحالية بالغة القدم ولكنها تعطينا ضمانات كافية تكفل لنا الأمن والاستقرار».

وفضل الفرنسيون في حقيقة الأمر تجميد الوضع الذي منح اليهود التونسيين المتمسكين بالتقاليد الأفضلية في إدارة مؤسسات الطائفة، ولم يحبذ الفرنسيون في المقابل تشكيل أية مجالس حديثة تتيح ليهود تونس الموالين لإيطاليا فرصة السيطرة على شؤون الطائفة.

وأدخل الفرنسيون، رغم إحساسهم بالحيرة إزاء الموقف الذي ينبغي عليهم تبنيه تجاه يهود تونس، بعض التغييرات الجوهرية على البنية التنظيمية للطائفة فشكلوا مجلسا من اثني عشر عضوا لبحث شؤون الطائفة. وكانت تجرى كل أربعة أعوام انتخابات عامة لانتخاب أعضاء المجلس، وكانت أعمار هؤلاء الأعضاء لا تقل عن واحد وعشرين عاما، كما كانوا من بين الذين يدفعون الحد الأدنى من الضرائب. وكان رئيس هذا المجلس ينتمي إلى الدوائر العلمانية المستنيرة، وكان من بين مهامه تمثيل الطائفة أمام السلطات، وكان هذا المجلس مكلفا ببحث كافة القضايا الدينية والخيرية، والإشراف على المعابد والمقابر والمؤسسات التعليمية الدينية، ومع هذا لم تمنح فرنسا لهذا المجلس حق السيطرة على الطوائف المقيمة في الضواحي التي كانت توجد بها لجان مستقلة تولت مهمة الإشراف على شؤون الطائفة، ولم تعط أيضا لكبير الحاخامات فرصة السيطرة على حاخامات سائر المدن.

وكانت صلاحيات كبير الحاخامات، الذي كان يتلقى أجره من خزانة الدولة، محدودة للغاية، وكانت تتبع للحاخام لجنة مكونة من ستة أعضاء

تولت مهمة الإشراف على شؤون العبادات، وكان كبير الحاخامات يشغل أيضا منصب رئيس المحكمة الربانية العليا، ولكن أصبحت صلاحيات هذه المحكمة منذ نهايات القرن التاسع عشر مقصورة على بحث قضايا الأحوال الشخصية، كما لم يكن يحق لها بحث قضايا اليهود ذوي الجنسية الفرنسية أو اليهود الذين من رعايا الدول الأجنبية.

وتجدر الإشارة بخصوص هذا الصدد إلى أن الفرنسيين أبدوا عشية الحرب العالمية الأولى قدرا أكبر من المرونة إزاء قضية منح حق المواطنة الفرنسية ليهود تونس، ولم تتبن فرنسا مثل هذا الموقف المرن إلا بعد أن بدأت إيطاليا في تلك المحاولات الرامية إلى تقويض سيطرة فرنسا في تونس، ولذلك حرصت فرنسا بعد أن أدركت حجم التهديد الإيطالي على تكثيف وجودها في تونس، فأتاحت لليهود فرصة الحصول على الجنسية الفرنسية شريطة قيامهم بالخدمة بالجيش الفرنسي لمدة ثلاث سنوات أو العمل لمدة ثلاث سنوات مع الإدارة الفرنسية أو القيام بأي أعمال تستحق التقدير والإعجاب لصالح فرنسا.

وحصل المئات من يهود تونس فيما بعد على الجنسية الفرنسية، وقدر عدد الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية خلال الأعوام (1911-1930) بـ5569 يهوديا، كما حصل 1312 يهوديا خلال الأعوام (1931-1935) على الجنسية الفرنسية، وسافرت خلال هذه الفترة أعداد كبيرة من يهود تونس إلى الجزائر وفرنسا لإكمال دراساتها العليا، وحصل هؤلاء على الجنسية الفرنسية عند عودتهم إلى تونس، مما جعل الجنسية الفرنسية فيما بعد إحدى السمات المميزة لأبناء الطبقة العليا في المجتمع اليهودي في تونس. وفيما يتعلق باليهود الذين نعموا برعاية السلطات المحلية فقد تمتعوا بكافة حقوقهم المدنية، وتحرروا من كافة القيود التي فرضت عليهم إبان العصور الوسطى، كما كان لهم قدر من التمثيل المناسب في كافة الأجهزة الحكومية والمهنية العاملة في المحمية.

وكانت البنية التنظيمية للطائفة اليهودية في الضواحي شديدة الشبه بالبنية التنظيمية للطائفة اليهودية في مدينة تونس، فحافظت الطائفة اليهودية في جربة طيلة هذه الفترة على طابعها التقليدي. وكانت هذه الطائفة مقسمة إلى جماعتين، وبينما أقامت الجماعة الأولى في الحارة

الكبيرة أقامت الجماعة الأخرى في الحارة الصغيرة، وتولى الحاخامات الذين عرفوا بأخيار المدينة رئاسة الجماعتين. أما فرنسا فلم يكن لحاخاماتها وجود ملحوظ سواء في البنية الاجتماعية أو التنظيمية للطائفة اليهودية في جربة، فاستمر أبناء هذه الطائفة في إدارة كافة شؤونهم عبر بعض المؤسسات التي شملت أنشطتها كافة أوجه حياة اليهود.

المغرب

أولى المارشال ليوطي المندوب السامي الفرنسي في المغرب بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى قدرا كبيرا من الاهتمام بكافة القضايا الخاصة بأوضاع اليهود، وكان ليوطي متخوفا من أن يؤدي تأثر اليهود ببعض العوامل الخارجية مثل الصهيونية أو بالضغوط التي يمارسها يهود أمريكا إلى استغلالهم لخصوصية وضعهم الديني الثقافي، وثقلهم الديموغرافي للمطالبة بالحصول على بعض الحقوق أو الامتيازات في إطار المجتمع. ونظرا لسيطرة الفكر السياسي الفرنسي بطبيعة الحال على فكر ليوطي فإنه لم يكن مستعدا لتقبل فكرة وجود دولة في داخل دولة، ولذلك سعى ليوطي إلى دمج الطائفة اليهودية في الأطر القانونية والإدارية للمحمية، وتحكم عاملان رئيسيان في طريقة تفكيره عند قيامه برسم الأطر التنظيمية للطائفة اليهودية، وهما:

1- فرض أقصى درجة من القيود على الحكم الذاتي الداخلي لليهود.
2- الإشراف الشامل على أنشطة مؤسساتهم المختلفة.

وصدر في عام 1918 مرسومان أقرا أسس تشكيل لجان الطوائف والمحاكم الحاخامية، واقتصرت صلاحيات هذه اللجان وبشكل مشابه لما حدث في تونس على أمور العبادة والأنشطة الخيرية، كما تجنبت السلطات بالمغرب، وكما حدث من قبل في تونس، تشكيل لجنة عليا للإشراف على أمور كل يهود المغرب، ومع هذا كان ليهود كل مدينة وكل مركز لجنة خاصة عملت على حدة دون التشاور مع سائر اللجان. ولم يتم التنسيق بين كافة هذه اللجان إلا عن طريق السلطة التي عينت مسؤولا يهوديا للإشراف على المؤسسات الطائفية اليهودية، وكان من بين مهامه التصديق على ميزانيات اللجان التي كانت تأتي عبر التبرعات، والرسوم التي كانت تفرضها الطائفة على المأكولات اليهودية. وشغل يجيي زجوري هذا المنصب حتى الحرب

العالمية الأولى، وكانت مواقفه وآراؤه تعبر عن موقف السلطة أكثر من تعبيرها عن مواقف اليهود.

وضمت كل لجنة من هذه اللجان في صفوفها ما يتراوح بين أربعة وعشرة أعضاء، وكان من الضروري أن يكون رئيس المحكمة أو حاخام المدينة عضوا في هذه اللجنة. ولم يكن أعضاء هذه اللجنة-وعلى خلاف ما حدث في تونس-ينتخبون، وإنما كانت السلطة تقوم بتعيينهم لمدة عامين، وكانت السلطات تختارهم من خلال قائمة كانت تضم أسماء شرفاء المدينة. وكانت اللجنة تنتخب أحد أعضائها لشغل منصب الرئيس، ولكن كان من الضروري أن تصدق السلطات على تعيينه.

وأبدى الفرنسيون تحفظهم إزاء مسألة دمج اليهود الذين من الرعايا الأجانب-حتى ولو كانوا فرنسيين-في المؤسسات الطائفية خوفا من أن يظهروا قدرا كبيرا من الاستقلالية في أعمالهم، ومن أن يضفوا طابعا سياسيا على أنشطتهم، كما تعامل الفرنسيون بتشكك بالغ في نوايا ممثلي «الجيل الجديد» من القيادات اليهودية، ولم تكن هناك في واقع الأمر أي فروق جوهرية بين قيادات الطائفة اليهودية في المغرب إبان فترة كونها محمية فرنسية وبين قيادات الطائفة خلال الفترة السابقة، ومع هذا تمثل وجه الفرق الوحيد في أن العصر الحديث شهد تزايد قوة الاتجاهات «العلمانية» في أوساط القيادة، هذه الاتجاهات التي ظهرت في المجتمع اليهودي منذ القرن التاسع عشر.

وقصر الفرنسيون أنشطة المحاكم اليهودية الحاخامية على بحث قضايا الأحوال الشخصية والمواريث، ولكنهم أسسوا في المقابل هيئة قضائية يهودية عليا، تولت المحكمة اليهودية العليا في الرباط رئاستها، وتشكلت هذه المحكمة من رئيس ونائبين وكاتب. وكانت هذه المحكمة بمنزلة محكمة للاستئناف، ولم يكن من الجائز حتى من قبل السلطة الطعن في قراراتها، وكان رئيس المحكمة العليا في المغرب يعد حتى عام 1955-الذي شهد إلغاء نظام المحمية الفرنسية-بمنزلة أعلى شخصية دينية في الطائفة.

وكانت بنية المحاكم الإقليمية في كبرى المدن بالمغرب شبيهة للغاية ببنية المحكمة العليا، فكانت هذه المحاكم تتكون من ثلاثة قضاة وكاتب. أما الأماكن التي كان وجود اليهود بها ضئيلا، فكانت صلاحيات اتخاذ الأحكام منحصرة

في يدي قاض واحد فقط، كما كان يقوم أيضا بمهام حاخام الطائفة. وكان القضاة وكتبة المحاكم يتلقون أجورهم من السلطة، ولذلك كان ينظر إليهم بوصفهم من موظفي الحكومة، ومع هذا فبينما أضفى هذا الأمر عليهم قدرا كبيرا من الأهمية والاستقلال من الناحية الاقتصادية إلا أنه انتقص في الوقت نفسه من الحرية التي كانوا ينعمون بها في مواجهة السلطات، فرغم أن معايير انتخاب القضاة ظلت على ماهي عليه فإنه كان يحق لممثلي الحكومة إلغاء تعيين القضاة الذين لا يشعرون بالرضا أو الارتياح تجاههم. أما كتبة المحاكم فكانت تجرى لهم امتحانات لاختبار مدى معرفتهم بأصول القوانين العبرية والقوانين العامة. وبينما كانت أحكام القضاة تصاغ دائما باللغة العبرية، إلا أنه كان لزاما على كتبة المحاكم أن يقدموا باللغة الفرنسية قائمة مفصلة بالأحكام التي صدرت، وبالقضايا التي تم بحثها.

وتشكلت في عام 1930 لجنة خاصة من القضاة تولت بدورها بحث ما إذا كان من الممكن منح الأبناء حق الآباء في العمل إما كحاخامات أو كقضاة، ولكن بعد أن اتسعت تدريجيا آفاق المعرفة الغربية وبعد أن ظهرت أنماط اجتماعية جديدة، فقدت مسألة توريث العمل في هذه المجالات أهميتها، بل كان أبناء «العائلات العريقة» من أوائل الذين بحثوا لأنفسهم عن مهن مختلفة عن مهن آبائهم. وكما هو معروف فقد اختصت المحاكم اليهودية ببحث قضايا الأحوال الشخصية فقط، ولذلك كان لزاما على اليهود أن ينظروا سائر قضاياهم أمام المحاكم الفرنسية-إذا كانوا من الرعايا الأوروبيين-أو المحاكم المغربية إذا كانوا من رعايا المغرب. وشعر اليهود بأن هذه التفرقة بين من ينعمون برعاية الدول الأوروبية ومن ينعمون برعاية المغرب تلحق الضرر بأوضاعهم لاسيما أن المحاكم المغربية كانت تصدر أحكامها بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية، أضف إلى هذا أنه حينما كانت تحدث أي نزاعات أو خلافات بين المسلمين واليهود، فلم يكن لليهود أي أمل في أن يحظوا بموقف عادل من قبل القضاة المسلمين(*) وتمثل المخرج الوحيد من هذه الأزمة في تطبيق القانون المدني الفرنسي على كل

(*) هذا القول فيه مبالغة من المؤلف، لأن القضاة المسلمين كانوا دائما يحكمون بالشرع دون تمييز بين مسلم ويهودي متأسين في ذلك بموقف الرسول صلى الله عليه وسلم في مواقف كثيرة حكم فيها بين يهود ومسلمين-(المراجع).

اليهود، ولكن الفرنسيين الذين كانوا على وعي كامل بتردي الأوضاع في المحاكم المغربية رفضوا هذا المطلب، ومع هذا تعهدوا لليهود بالعمل على تحسين أوضاع المحاكم الإسلامية، وبإدخال بعض بنود القوانين الفرنسية عليها، كما عارض الفرنسيون بشدة كل المبادرات الهادفة إلى منح حق المواطنة الفرنسية لليهود، وكانت المبررات التي طرحها الفرنسيون لتبرير رفضهم شديدة الشبه بالادعاءات نفسها التي طرحتها السلطات الفرنسية في حينها لتبرير رفضها منح الجنسية الفرنسية ليهود تونس، ومع هذا كان وضع فرنسا في المغرب مختلفا حيث لم تواجه فرنسا في المغرب أية ضغوط مثل تلك التي تعرضت لها من قبل إيطاليا في تونس والتي دفعتها-كما أشرنا من قبل-لتبني موقف مرن إزاء مسألة حصول اليهود على الجنسية الفرنسية.

وبررت فرنسا رفضها أيضا بأن أعلنت أنها تتمسك بميثاق مدريد «الذي نص على أن يهود المغرب من رعايا السلطان»،. كما أعلنت أن تمسكها بهذا الميثاق لا يتيح لها حق إدخال أي تغييرات على بنية المجتمع المغربي. ومع هذا يمكننا تصور أن كل هذه الضغوط التي تحدثت عنها فرنسا في حينها لم تكن سوى ذرائع لتبرير موقفها لاسيما أن الفرنسيين لم يترددوا في أحيان كثيرة في إحداث العديد من التغييرات في المغرب التي أضرت بدورها ببنية المجتمع، فسعى الفرنسيون على سبيل المثال إلى التفرقة بين البربر والمسلمين عبر إحياء قوانين البربر السابقة على دخول المسلمين للمغرب. أما اليهود فلم تر فرنسا أن مصالحها تلزمها بتحسين أوضاعهم، وفي المقابل فقد استغلت فرنسا البربر لاستخدامهم ضد الاتجاهات القومية العربية.

وإذا كان يمكننا على هذا النحو تفهم الأسباب التي جعلت الفرنسيين يعارضون بشدة منح الجنسية الفرنسية ليهود المغرب، فلا شك أنه كان للوجود الفرنسي في المغرب أكبر الأثر في تحسن أحوال اليهود، فألغيت في عهد الاحتلال الفرنسي للمغرب كافة القيود التي فرضت عليهم إبان العصور الوسطى، أضف إلى هذا أن يهود المغرب لم يتعرضوا إلا في حالات قليلة للغاية لاضطهاد السكان.

ليبيا

وعند الحديث عن السياسة التي انتهجتها إيطاليا إزاء يهود ليبيا، يتضح لنا أن هناك أوجه شبه عديدة بين سياستها والسياسة التي انتهجتها فرنسا إزاء يهود الجزائر وتونس والمغرب، ومع هذا يمكننا الإشارة إلى أنه كانت هناك بعض الاختلافات التي تكمن أسبابها في:

1-الصعوبات التي واجهتها إيطاليا في السيطرة على منطقتي طرابلس وغربان، فرغم أن إيطاليا دخلت ليبيا في عام 1911 فإن سيطرتها ظلت مقصورة على منطقة طربلس فقط ولم تنجح إيطاليا في فرض سيطرتها على ليبيا إلا بعد انتهاء الثورة العربية في منطقة غربان في عام 1931. ولم تمض سوى أعوام قليلة على هذه السيطرة حتى أضحت إيطاليا حليفة لهتلر مما حول ليبيا إلى ساحة قتال بين جيوش إنجلترا وألمانيا، وقد انتهت سيطرة إيطاليا على ليبيا في عام 1943 بعد أن ألحقت قوات مونتجمري الهزيمة بقوات روميل.

2-التغييرات المستمرة التي طرأت على النظام في إيطاليا بعد نجاح موسوليني في الوصول إلى السلطة في عام 1922. وبينما لم تتبن الحركة الفاشية في بدايات عهدها موقفا معاديا لليهود إلا أنه كلما كانت تتزايد قوة العلاقة بين موسوليني وهتلر كان يتدهور في المقابل موقف السلطة الاستعمارية الإيطالية إزاء اليهود، ولذلك يشكل عام 1938 نقطة تحول في تاريخ يهود ليبيا، إذ طبقت في هذا العام بعض القوانين المعادية لليهود.

واتسمت السياسة الإيطالية تجاه اليهود طيلة الفترة السابقة لظهور النظام الفاشي بعدم الوضوح، بل وبالتخبط بين وجهتي نظر رئيسيتين إحداهما ليبرالية داعية إلى تطوير أوضاع اليهود السياسية والثقافية، وأخرى محافظة براجماتية معارضة لمبدأ تفضيل اليهود على العرب. وتخوف أصحاب وجهة النظر هذه من اتخاذ أي إجراء في صالح اليهود خشية أن يثير مثل هذا الإجراء غضب السكان المسلمين الذين كانوا يشكلون بطبيعة الحال غالبية السكان.

وآمن الإيطاليون، كما حدث مع الفرنسيين من قبل، بأن تطور أوضاع اليهود السياسية والثقافية يرتبط إلى حد كبير بتقليص صلاحيات الحكم الذاتي الممنوحة للطائفة، ولذلك قلصوا في عام 1912 صلاحيات المحكمة اليهودية الحاخامية في طرابلس، وجعلوها مقصورة على بحث قضايا

الأحوال الشخصية والمواريث. وكانت الأحكام التي تصدرها هذه المحاكم، على خلاف ماحدث في البلدان التي سقطت تحت الاحتلال الفرنسي، تنفذ فور صدورها شريطة أن تكون متماشية مع روح وبنود القانون الإيطالي.

وأثار هذا الشرط حالة عارمة من الغضب في أوساط اليهود الذين نجحوا بعد جهود عديدة في إجبار إيطاليا في عام 1921 على إلغاء هذا القانون. وتبنى الإيطاليون في ليبيا بعض المواقف الشبيهة بالمواقف التي تبناها الفرنسيون في الجزائر، فأعطت إيطاليا يهود ليبيا الذين كانوا من رعاياها أو من رعايا الدول الأوروبية مكانة بارزة في مسيرة إصلاح الطائفة، فنص القانون الصادر في عام 1916 الخاص بتنظيم الطائفة اليهودية في طرابلس أنه من الضروري أن يكون كبير حاخامات ليبيا من أصل إيطالي، وكما كان حق دخول مجلس الطائفة مقصورا على المواطنين الذين من رعايا إيطاليا، فكان يحق لمن يعرفون فقط اللغة الإيطالية ترشيح أنفسهم لمنصب رئيس أو سكرتير لجنة الطائفة.

والجدير بالذكر أنه على خلاف المواقف التي تبناها حاخامات المجالس اليهودية في الجزائر رأى الحاخامات الإيطاليون الذين قدموا إلى ليبيا أنه يتعين عليهم الحفاظ على التقاليد اليهودية في ليبيا، والعمل على تطوير الطائفة اليهودية بها، ووضعها على درب الحداثة. وفوجئت السلطات الإيطالية من موقف هؤلاء الحاخامات الذين عارضوا كافة الإجراءات التي اتخذتها إيطاليا، لإحساسهم بأنها تلحق أشد الضرر بتعاليم الديانة اليهودية، فأعرب الحاخام إيليا صموئيل هارتوم في عام 1921 على سبيل المثال عن تأييده لموقف الطائفة اليهودية في ليبيا المعارض لأحد الأحكام التي أصدرتها المحكمة الإيطالية والتي أجازت زواج فتاة يهودية من ضابط غير يهودي دون الحصول على موافقة والديها، كما هاجم الحاخام جوستافو كاسنلبولونيسي في عام 1933 المرسوم الذي أجبر اليهود على إرسال أطفالهم إلى المدارس يوم السبت، واستمر الحاخام في تبني موقفه هذا حتى أصدرت السلطات الإيطالية أمرا بترحيله من ليبيا.

وكانت قضية احترام قداسة يوم السبت واحدة من بين القضايا التي تسببت في دخول اليهود في صدام مع السلطة التي لم تتوقف عن التدخل في شؤون الطائفة اليهودية، واكتسبت هذه القضية في نهايات عام 1935

بعدا جديدا إذ أصدرت السلطات في هذا الحين مرسومين أجبرا أصحاب المحال اليهودية المقيمين بالحي الجديد في طرابلس على افتتاح محالهم يوم السبت. وأثار هذا الموقف غضب يهود ليبيا بل وكافة الطوائف اليهودية في كل العالم، ومع هذا لم يكن من شأن هذه الثورة أن تثني السلطات عن موقفها، فقامت السلطات بمصادرة تراخيص التجار اليهود الذين أصروا على عدم العمل في هذا اليوم، بل واعتقلت أيضا بعض الذين رفضوا الاستجابة إلى أوامرها. وبينما يسلم الجميع بأن هذين المرسومين صدرا نتيجة لحالة التقارب التي سادت آنذاك بين موسوليني وهتلر، إلا أنه من المرجح أن دافع صدور هذين المرسومين لم يكن مرجعه ماحدث في روما من تقارب مع هتلر، وإنما كان مرجعه الرغبة في تكثيف النشاط الاقتصادي في طرابلس. وقد عللت الصحيفة الرسمية الفاشية في طرابلس هذه الإجراءات بقولها:

«إن طرابلس الحديثة الأوروبية التي شيدها الإيطاليون على نحو يجعل أسلوب حياتها شديد الشبه بأسلوب حياة المدن المتطورة الواقعة في مملكتنا، عاصرت خروج التجار اليهود من أسوار المدينة القديمة، واختيارهم للأماكن المناسبة والممتازة بغرض أن يؤسسوا فيها محالهم الحديثة، وفروعا مختلفة للسوق، بما يخدم حركة التجارة المحلية. ولكن وجه الفوضى يكمن في أن هذه المدينة الإيطالية الحديثة أخذت في بعض الأحيان طابع المدن اليهودية التي نذكر من بينها على سبيل المثال مدينة تل أبيب، ففي يوم السبت تغلق محال اليهود دون أدنى اعتبار لاحتياجات السكان» (نقلا عن صحيفة Avvenire di Tripoli عدد 15 نوفمبر 1936).

ووافق موسوليني عند زيارته لليبيا في عام 1937 على الالتقاء بمندوب الطائفة اليهودية، وذكر موسوليني عند التقائه بكبير الحاخامات الدو لاطس أنه بمقدور يهود ليبيا العيش في هدوء، وأن الحكومة الفاشية ستحترم تقاليدهم، فألغيت في هذا العام كل العقوبات المفروضة على التجار اليهود من قبل الحاكم بالبو، مما ساعد كبير الحاخامات على حل بعض المشكلات الاجتماعية الصعبة التي واجهها سكان الحي اليهودي.

مصر

كانت أوضاع يهود مصر السياسية والاجتماعية متباينة أشد التباين

عن أوضاع سائر الطوائف اليهودية في شمال أفريقيا، وكان مرجع هذا الاختلاف أن السياسة التي طبقتها بريطانيا، وعلى خلاف سياسة كل من فرنسا وإيطاليا في دول شمال أفريقيا، قللت إلى أقصى حد ممكن من حجم التدخل في شؤون الطائفة في مصر. وإذا استثنينا إلغاء بريطانيا لضريبة الرأس، والأثر الذي تركته المحاكم الأهلية التي تشكلت في عام 1883 على أسس علمانية، فيحق لنا قول إن البنية التنظيمية للطائفة اليهودية في مصر تطورت على نحو مستقل وإن التحولات التي شهدتها الطائفة في العصر الحديث كانت استمرارا للتحولات نفسها التي شهدتها الطائفة من عهد محمد علي. وأسهمت العديد من العوامل في تميز يهود مصر عن سائر يهود شمال أفريقيا، كان من بينها أن نحو نصف يهود مصر كانوا ينعمون برعاية الدول الأجنبية وقد ظل يهود مصر ينعمون بالعديد من الامتيازات الخاصة حتى تم إلغاء هذه الامتيازات بموجب اتفاقية مونترو في عام 1937. وحينما منحت بريطانيا مصر في عام 1922 الاستقلال لم يتسبب هذا الأمر في تدهور أوضاع اليهود السياسية، فحظي يهود مصر منذ عام 1924 بحق التمثيل النيابي في كل من القاهرة والإسكندرية. وكان من بين مظاهر حصول مصر على الاستقلال أن الطائفة اليهودية في مصر أصدرت في عام 1926 تشريعات جديدة كان من بينها أنه من الضروري أن تضم لجنة الطائفة المكونة من ثمانية عشر عضوا ستة يهود من حاملي الجنسية المصرية.

وكانت البنية التنظيمية للطائفة اليهودية في مصر متشعبة للغاية، بالمقارنة بلجان الطوائف اليهودية في سائر بلدان شمال أفريقيا فلم تقتصر أنشطة الطائفة على بحث القضايا الدينية، بل شملت تأسيس المدارس والمؤسسات الصحية تلك الأنشطة التي كانت تقوم بها السلطات أو الجهات الأجنبية الأخرى مثل جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء». ونجح يهود مصر في ممارسة كل هذه الأنشطة بفضل أثرياء الطائفة الذين لم يتوقفوا عن ممارسة الأنشطة الخيرية، فأسست عائلة دي منشه في عام 1891 مستشفى يهوديا في الإسكندية، كما أسست طائفة مستشفى آخر في القاهرة في نهايات الحرب العالمية الأولى.

وبالإضافة إلى مبادرات لجان الطوائف المختلفة وقادتها يجب ألا نغفل

أنشطة المنظمات الخيرية مثل منظمة «بني بربت» التي مارست أنشطتها الخيرية في كل من القاهرة والإسكندرية منذ عام 1891، وأنشطة بعض المنظمات الطائفية مثل رابطة «الشباب» الإشكنازية ورابطتي «مهاجري كورفو» و«اتحاد اليهود الشرقيين». وحرصت كل هذه المنظمات والروابط على تقديم يد العون والمساعدة للمحتاجين عن طريق إقامة بعض المؤسسات الخيرية والملاجىء لخدمة المسنين مثل «مهر العذارى» و«نقطة اللبن» و«الصدقة في السر»، أو عن طريق بعض المبادرات الخاصة التي كان لها طابع ثقافي، والتي شملت تأسيس المكتبات الثقافية والعمل على نشر اللغة العبرية. وكانت الطائفة اليهودية في مصر على قدر عال من الكفاءة التنظيمية فنجحت على سبيل المثال خلال الحرب العالمية الأولى في استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين الذين تدفقوا على مصر من اليمن والقسطنطينية وأزمير وسالونيكا وكورفو ورومانيا. وجدير بالذكر أنه فر إلى مصر بعد نشوب هذه الحرب نحو أحد عشر ألف لاجىء يهودي من فلسطين، ولذلك تأسست في كل من القاهرة والإسكندرية العديد من اللجان الخيرية التي عملت على تقديم المساعدة لهؤلاء اللاجئين، ولا شك في أن مجيء هؤلاء اللاجئين من فلسطين أدى إلى تزايد قوة الأنشطة اليهودية في أوساط يهود مصر، وإلى تزايد اهتمام المؤسسات الصهيونية بمصير الطائفة اليهودية في مصر.

17 الحداثة الاستعمارية وتأثيرها في مسيرة التطور الاجتماعي ليهود شمال أفريقيا

صاحب احتلال القوى الأوروبية لبلدان شمال أفريقيا، وكما حدث في أماكن أخرى عديدة في العالم، حدث العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كان من أبرز مظاهرها اتساع حركة الهجرة إلى المدينة، وتزايد قوة حركة التصنيع، وتغيير المهن، وتحسن الظروف الصحية، وتزايد نسبة المواليد، وانتشار التعليم الغربي، وظهور أنماط جديدة من السلوك الاجتماعي.

وشهد بعض يهود شمال أفريقيا مثل هذه التحولات قبل بدايات الفترة الاستعمارية، ولذلك لم يشعر يهود مصر، على سبيل المثال، احتلال بريطانيا لمصر يشكل بدايات عهد جديد، وإنما رأوا أن هذا الاحتلال يعد استمرارا للواقع الاجتماعي، والواقع الثقافي نفسيهما اللذين شهدا تحولات عديدة حددت في مجملها ملامح الطائفة

اليهودية في مصر، ومن المثير أن نلاحظ في هذا المجال أن الاحتلال البريطاني لمصر لم يترك أثره في مجال اللغة حيث ظل يهود مصر يستخدمون اللغة الفرنسية في أوساطهم حتى بعد احتلال بريطانيا لمصر في عام 1882.

وتختلف مسيرة تطور المجتمع اليهودي في مصر في ظل الاحتلال عن نظيرتها في أوساط يهود الجزائر وتونس والمغرب، وبغض النظر عن تباين المصالح الاستعمارية الفرنسية عن نظيرتها البريطانية، فقد انتهجت كل قوة في مستعمراتها سياسة متباينة عن الأخرى. فبينما اكتفت بريطانيا بفرض سيطرتها على المجالين الاقتصادي والإداري في مصر رأت فرنسا أنه يتعين عليها إحداث تغييرات جذرية في بلدان شمال أفريقيا التي احتلتها فأسست مجتمعا ذا طابع حديث في كل بلد من البلدان التي وقعت تحت سيطرتها، وكان للسياسة الاستعمارية على هذا النحو تأثيرها في مسيرة الحداثة في أوساط يهود بلدان المغرب العربي، وبرز هذا التأثير في هذه البلدان أكثر من تأثيره في يهود مصر.

ورغم أن فرنسا أدلت بتصريحات كثيرة بشأن ضرورة تطوير هذه المجتمعات فإن التغييرات التي أدخلها الفرنسيون لبلدان شمال أفريقيا كانت موجهة في المقام الأول لخدمة المصالح الفرنسية أو المستوطنين الأوروبيين، فحصر الفرنسيون كل جهودهم في المناطق الساحلية التي أقاموا بها فمهدوا بها الطرق، كما شيدوا بها خطوط السكك الحديدية والمؤسسات الصناعية والتعليمية، وفي المقابل لم يهتموا بالمناطق الداخلية باستثناء تلك الأماكن التي جذبت اهتمام المستوطنين الأوروبيين.

ولم تكتف القوة الاستعمارية برسم حدود وأطر مسيرة الحداثة، بل حددت أيضا النهج الذي من الواجب اتباعه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن فرنسا كانت تعيش آنذاك في حالة من التخلف، وأنها تعاملت مع اقتصاد مستعمراتها من منظور أنه اقتصاد مكمل لفرنسا، ولذلك اكتفت على مدى فترة طويلة بفرض سيطرتها الاقتصادية على المجال الزراعي ، ولم تهتم فرنسا في الحقيقة بتطوير الجانب الصناعي من اقتصاد مستعمراتها إلا منذ عام 1920، كما أولت هذا الجانب اهتماما أكبر منذ نهايات الحرب العالمية الثانية. وكان المغرب واحدا من أكثر بلدان المغرب العربي التي

حظيت باهتمام السلطات والمستثمرين الفرنسيين لما عرف عنه من وفرة ملحوظة في الثروات الطبيعية، كما كان المغرب من أكثر بلدان شمال أفريقيا التي شهدت في العصر الحديث العديد من التغيرات الديموغرافية الحادة، فبينما كان تعداد السكان في مدينة الدار البيضاء يقدر في عام 1912 بخمسين ألف نسمة وصل تعدادها السكاني في بداية الخمسينيات إلى مليون نسمة، وكما هو معروف فكانت هذه المدينة في العصر الحديث واحدة من أهم المراكز اليهودية الضخمة التي جذبت إليها أعدادا كبيرة من اليهود.

وألحق الاحتلال الفرنسي بشكل عام أضرارا بالغة باقتصاديات هذه البلدان فتعرض اليهود الذين اشتغلوا بتقديم القروض وبالتجارة إلى أضرار بالغة خاصة في السنوات الأولى التي أعقبت الاحتلال الفرنسي، وكان أبناء الطبقة البرجوازية اليهودية في الجزائر من أوائل ضحايا هذا الوضع حيث عجزوا عن منافسة أصحاب المتاجر الفرنسية والمستوطنين الفرنسيين، مما أدى إلى إفلاسهم، ومع حلول نهايات القرن التاسع عشر لم يعد بالجزائر أي وجود للعائلات اليهودية التي سيطرت في الماضي على الحياة الاقتصادية وعلى حياة الطائفة، والتي كان من أبرزها :عائلات بكري وبوجناح ودوران.

أما في المغرب وتونس فقد نجحت البرجوازية اليهودية في التكيف مع الوضع الجديد الذي ظهر في الفترة الاستعمارية، وكان من بين أسباب هذا النجاح أن السياسة التي انتهجتها فرنسا في هذين البلدين اختلفت عن السياسة التي انتهجتها في الجزائر، بالإضافة إلى أن العائلات اليهودية في هذين البلدين كانت على قدر كبير من القوة والنفوذ، فكانت أنشطتها الاقتصادية قبل الاحتلال الفرنسي قوية للغاية، وساد وضع شبيه لهذا الوضع في كل من ليبيا ومصر، حيث نجحت البرجوازية اليهودية في هذين البلدين في الحفاظ على مكانتها والاستمرار في العمل.

وعاد الهدوء تدريجيا إلى حياة هذه الطوائف بعد أن تجاوزت مرحلة انهيار الأسس التقليدية التي كانت تتبعها، وكان عامل الزمن كفيلا باجتياز هذه المرحلة فكان احتلال الفرنسيين للجزائر على مدى مائة وثلاثين عاما كفيلا بتمكين المجتمع اليهودي من تبني أساليب حياة جديدة بدلا من تلك التي انهارت بعد التقاء اليهود بالثقافة الغربية.

أما المغرب فلم يستقر به الفرنسيون إلا لأربعين عاما فقط، الأمرا لذي كان له أثره في عدم اكتمال مرحلة الاستقرار الداخلي في المجتمع اليهودي، أضف إلى هذا أن رحيل الأوروبيين عن المغرب تزامن مع الفترة التي بدأ فيها يهود المغرب في الرحيل إلى إسرائيل. ولم ينجح المجتمع اليهودي في المغرب في خلق أنماط تنظيمية ومؤسسية مستقرة لحالة الترحال الدائمة التي كانت عليها الطائفة اليهودية في المغرب.

وسنحاول في هذا المجال تعرُّف أهم التحولات التي طرأت على حياة يهود شمال أفُريقيا خلال الفترة التي هي محل بحثنا، وهذا بعد أن نتعرف المعطيات التالية، التي قسمناها وفقا للبنود التالية:

1- الزيادة الطبيعية والتوزيع الجغرافي.

2- التوزيع المهني.

3- تطور التعليم الأوربوي.

أعداد اليهود

اتسمت الفترة الواقعة بين احتلال فرنسا للجزائر ونهاية الحرب العالمية الثانية بتزايد تعداد اليهود في كل بلدان شمال أفريقيا، فقدرت الزيادة في الجزائر خلال عامي 1830-1941 بسبعة أضعاف عما كانت عليه من قبل، كما قدرت الزيادة في تونس خلال عامي 1881-1946 بأربعة أضعاف، وكانت الزيادة تربو على الضعف في مصر خلال الفترة الممتدة من عام 1897 حتى عام 1947، وينطبق الوضع نفسه على كل من المغرب وليبيا خلال عامي 1911-1947 (انظر الجدول رقم 1).

ورغم هذه الزيادة السريعة في تعداد اليهود فإن اليهود لم يشكلوا أكثر من 5 ,3٪ من تعداد السكان، ولكن كان تعدادهم بالمقارنة بالسكان الأوروبيين في هذه البلدان مناسبا للغاية فشكلوا في مصر 25٪ من تعداد السكان الأجانب في عام 1897، كما شكلوا في تونس خلال عامي 1926-1946 ما يتراوح بين 27٪ و30٪ من مجمل تعداد الأجانب، وشكلوا في الجزائر في عام 1941 نحو 15٪، وشكلوا في المغرب خلال عامي (1921-1947) مايتراوح بين 40٪ و60٪.

واستوطنت أعداد كبيرة من اليهود في مناطق معينة-خاصة المدنية

منها-مما قضى على حقيقة أنهم يشكلون أقلية في المجتمع، ومما خلق إحساسا سواء في أوساط اليهود أو الآخرين بأن لهم وجودا قويا، وقد شكل يهود المغرب على سبيل المثال عشية الحرب العالمية الأولى 10٪ من التعداد الكلي للسكان في المدن الخمس الضخمة التالية: الدار البيضاء، مراكش، فاس، مكناس، الرباط، كما كان لليهود وجود قوي في بعض المدن الواقعة بجنوب المغرب مثل مدينتي أربود وريساني إذ شكلوا في هاتين المدينتين غالبية السكان. أما في ليبيا فقد شكل يهود طرابلس نحو 34,5٪ من التعداد الكلي للسكان في عام 1917، ولكن نسبتهم في المجتمع تضاءلت في الثلاثينيات من هذا القرن إذ شكلوا في هذا الحين 20٪ من تعداد السكان.

وشاعت خلال هذه الفترة التي هي محل البحث ظاهرة الهجرة اليهودية إلى المدن، تلك الظاهرة التي ترجع بداياتها إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر فعاش في عام 1897 نحو 85٪ من يهود مصر في القاهرة والإسكندرية، ووصلت هذه النسبة في عام 1917 إلى 90٪ ثم ارتفعت في عام 1947 لتصل إلى 98٪. أما في ليبيا وتونس فقد عاش نحو 60٪ من يهود البلدين في العاصمتين طرابلس وتونس، أما في الجزائر فقد عاشت النسبة نفسها من اليهود في المدن الثلاث الرئيسية بالجزائر وهي: الجزائر ووهران وقسطنطينة، كما عاش 60٪ من يهود المغرب في مدن الدار البيضاء ومراكش وفاس ومكناس والعاصمة الرباط، وعاش 25٪ من يهود المغرب في نحو عشرين مدينة أخرى، وعاش 10٪ منهم فقط في ضواحي الريف.

وشهد العصر الحديث أيضا رحيل أعداد كبيرة من اليهود عن أحيائهم التقليدية، إما لظاهرة تكدس هذه الأحياء أو نتيجة لتزايد قوة مسيرة الحداثة التي شجعت أعدادا كبيرة منهم على الخروج من أحيائهم التقليدية والعيش في الأحياء الجديدة التي تم توطين الأوروبيين بها، ففي طرابلس على سبيل المثال عاش نحو 40٪ من مجمل السكان اليهود منذ عام 1917 خارج الحارة الكبير والحارة الصغيرة. أما في المغرب فقد ترك نحو نصف السكان اليهود الأحياء التقليدية قبيل الحرب العالمية الثانية.

ورغم حدوث هذا التحول فإن الأحياء التقليدية في كل هذه البلدان ظلت تشكل مركز جذب للمهاجرين، فشيدت بالقرب من هذه الأحياء أحياء

جديدة أقامت بها أعداد كبيرة من اليهود. ومن الملاحظ أنه كلما كانت تتحسن أوضاع اليهود الاجتماعية والاقتصادية كانت تتزايد في المقابل ظاهرة ابتعادهم عن الأحياء التقليدية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطائفة اليهودية في مكناس شيدت في عام 1924 أحد الأحياء الجديدة بغرض وقف مسيرة رحيل اليهود عن أحيائهم القديمة إلى المدن الحديثة.

وكان للتحسن العام الذي طرأ على الأحوال الصحية أكبر الأثر ليس فقط في معدلات الزيادة الطبيعية ،إنما أيضا في متوسط أعمار السكان اليهود ففي المغرب على سبيل المثال كان 45٪ من تعداد اليهود في عام 1951 دون الخامسة عشرة، كما قدر عدد يهود ليبيا الذين كانوا دون هذه السن في عام 1936 بـ 40٪ من مجمل تعداد اليهود. (وقد كانت النسبة في أوساط المسلمين تقدر بـ 34٪). وكانت هذه النسبة في تونس في عام 1947 تقدر بـ 34٪، كما كانت تقدر بنحو 30٪ في الجزائر في عام 1941. ومن الملاحظ أن الانخفاض الذي طرأ على معدل الوفيات تزامن مع حدوث انخفاض في نسبة المواليد خاصة في أوساط الطبقتين المتوسطة والعليا.

وكان من بين مظاهر تأثير مسيرة الحداثة في يهود هذه البلدان أنه ارتفع في أوساطهم سن الزواج، وهذا على خلاف المسلمين الذين شاعت في أوساطهم ظاهرة الزواج في سن مبكرة، فشاعت في أوساط يهود ليبيا ظاهرة تجنب الزواج في سن مبكرة، فكان 15٪ من الفتيات اليهوديات في ليبيا ممن تتراوح أعمارهن بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة متزوجات في عام 1936، ولكن كانت النسبة في أوساط المسلمين تقدر بـ 8, 39٪. أما في المغرب فيفيد الإحصاء السكاني الذي أجري في عام 1951 أن إحدى عشرة فتاة فقط من بين كل عشرة آلاف فتاة كن متزوجات، وكانت أعمارهن دون الرابعة عشر،ة ولكن كانت نسبة المتزوجات في المجتمع الإسلامي أضخم بكثير إذ كانت هناك 224 فتاة متزوجة من بين كل عشرة آلاف فتاة.

وجدير بالذكر أن الكثيرين طلبوا من حاخامات المغرب بحث مسألة الزواج في سن مبكرة، ولذلك أصدر هؤلاء الحاخامات في عام 1934 تشريعا حظر زواج الفتيات اللاتي هن دون الثانية عشرة من العمر، ثم أصدروا في عام 1948 تشريعا جديدا حظر زواج الفتيات اللاتي هن دون الرابعة عشرة.

وشاعت في الجزائر ظاهرة الزواج المختلط، إذ أظهر الإحصاء السكاني

الذي أجرته سلطات فيشي في الجزائر في عام 1941 أن هناك مايربو على ألفي زيجة مختلطة في مدن الجزائر ووهران وقسطنطينة.

مهن اليهود

ويعد التطرق إلى موضوع المهن التي اشتغل بها اليهود من أشق موضوعات البحث، إذ لا توجد في حوزتنا أي معطيات من شأنها مساعدتنا على تعرف ملامح كل فترة من فترات التطور الاقتصادي ليهود شمال أفريقيا. أما المعلومات المتوافرة فهي تتسم بوجود فروق ضخمة بين بلد وآخر سواء من ناحية المصطلحات أو التعريفات الخاصة بالمهن للدرجة التي يصعب معها المقارنة بين مهن الطوائف المختلفة. أضف إلى هذا أن بعض المصطلحات المهنية تغيرت في بعض الأماكن من عصر إلى عصر. أما عن إمكان الاعتماد على الإحصائيات السكانية فلم تتطور هذه الإحصائيات بشكل ملموس إلا بعد الحرب العالمية الثانية وحينما أُجري الإحصاء السكاني في عامي 1951 و1960 فقد كانت أعداد كبيرة من اليهود قد رحلت عن المغرب إما لفلسطين أو لفرنسا، ولذلك فإن المعطيات التي سجلها الإحصاءان ذات أهمية محدودة للغاية بالنسبة لفترة ما قبل الحرب.

ويمكننا على كل حال حصر أهم التحولات التي شهدها يهود شمال أفريقيا حتى نهايات الحرب العالمية الثانية في:

1- انخفاض عدد المشتغلين في المهن «التقليدية» مثل المهن اليدوية والتجارة.

2- تزايد عدد الأجراء.

3- تزايد عدد النساء العاملات خارج الإطار الأسري.

4- ظهور طبقة وسطى من أصحاب المهن الحرة والموظفين.

5- تزايد أهمية التعليم الغربي وتحوله إلى معيار رئيسي في الحياة الاجتماعية. وسنرى فيما بعد إذا ما كانت هذه التغيرات قد أثرت في مسيرة التطور الاقتصادي لكل طائفة.

مصر

لا شك أن يهود مصر كانوا من أكثر يهود شمال أفريقيا الذين انخرطوا

بأعداد كبيرة في القطاع الاقتصادي الحديث الذي شهد تطورا ضخما منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر. ونتيجة لأن معظم يهود مصر كانوا من المهاجرين، فلم يجدوا أي صعوبة في التخلص سريعا من أشكال العمل التقليدية، أضف إلى هذا أنهم تمكنوا من التفوق سريعا في الحياة الاقتصادية، كما كان من بين العوامل التي أسهمت في نجاحهم الاقتصادي في مصر أن معظمهم كانوا ممن هاجروا إلى مصر خلال الفترة التي ازدهر فيها الوضع الاقتصادي، والتي منحت فيها كافة الأقليات الأجنبية عددا لا بأس به من الامتيازات.

ويفيد الإحصاء السكاني الذي أجري في عام 1937 أن نحو 60٪ من يهود مصر، أي نحو ثلثي يهود مصر، اشتغلوا بالتجارة، ولكن كان معظمهم من التجار الصغار، ومع هذا فإن أهم مايميز تاريخ يهود مصر في العصر الحديث أن أعدادا ضخمة منهم اشتغلت في البنوك والشركات المالية، وفي مجال الصناعة التي جذبت بمفردها 21٪ من التعداد الكلي للموظفين اليهود. وأسهم يهود مصر في تطوير صناعة الغزل والنسيج، ومصانع السكر، وفي تشييد خطوط السكك الحديدية، وفي إدارة بعض البنوك الضخمة في مصر مثل البنك الإنجليزي المصري (والمعروف حاليا باسم البنك الأهلي المصري)، والبنك المصري للقروض، والبنك الزراعي. وظهرت خلال هذه الفترة طبقة من الرأسماليين اليهود كان من أبرزهم عائلات قطاوي، ودي منشه وهاده، وموصيري، وهراري، ورولو، وسوارس، وشيكوريل ومندلباوم وهوروفيتس.

وظهرت أيضا الطبقة الوسطى التي كانت تضم أصحاب المهن الحرة مثل المحامين والأطباء والمدرسين والمهندسين والموظفين، ويفيد الإحصاء الذي أجري في عام 1937 أن 10,8٪ من الموظفين اليهود اشتغلوا في الجهات الإدارية، ويوضح هذا الإحصاء أيضا نصيب المرأة اليهودية في العمل، حيث أوضع الإحصاء أنه كان لـ 9٪ من النساء اليهوديات اللاتي جاوزن الخمسة عشر عاما بعض الأنشطة الاقتصادية وبيّن الإحصاء نفسه أن 33,8٪ منهن كن يشتغلن بالتجارة، وأن 28,9٪ اشتغلن بالصناعة وأعمال البناء، وأن نحو 17٪ اشتغلن في مجال الخدمات الإدارية.

وبينما لم يتسبب إلغاء سياسة الامتيازات في عام 1937 في الإضرار

باليهود إلا أن القانون الصادر في عام 1947 بشأن تسوية وضع الشركات المصرية أضر كثيرا بيهود مصر، إذ نص هذا القانون أنه من الضروري أن يكون 40٪ من أعضاء إدارة أي شركة تجارية أو مالية حاملي الجنسية المصرية، وتسبب هذا القانون بالطبع في فصل أعداد كبيرة من اليهود من العمل في هذه الشركات، خاصة أن أعدادا بسيطة من يهود مصر كانت من رعايا مصر. وقد صدر هذا القانون في مصر خلال الفترة التي تزايدت فيها قوة الاتجاهات المعادية لليهود، وبعد أن تأسست دولة إسرائيل وكان صدور هذا القانون يمثل بدايات نهاية الوجود اليهودي في مصر.

وكانت الطائفة اليهودية في مصر تتميز عن غيرها من الطوائف اليهودية في البلدان الإسلامية بأنها كانت الأكثر ثراءً، ولكن كانت توجد في داخلها العديد من الفروق الاجتماعية، ولم تقتصر هذه الفروق على الفروق الاقتصادية التي أدت إلى خلق حالة من الانفصال بين فقراء الطائفة الذين عاشوا في الحارة والأثرياء الذين عاشوا في الأحياء الراقية في كل من القاهرة والإسكندرية، وإنما تزايدت نتيجة لبعض الخلافات الطائفية بين اليهود السفاراد واليهود الأشكناز، كما كانت هناك العديد من الخلافات والتناقضات السياسية التي حدثت نتيجة للاختلاف في الانتماءات الثقافية والسياسية. وعلى الرغم من أن الطائفة كانت تبدو للخارجين عنها في صورة الطائفة الموحدة فإنه حدثت على الصعيد الداخلي العديد من الخلافات بين العائلات الثرية العريقة التي توارثت مهمة إدارة الطائفة والجيل الصغير الذي كان ينتمي إلى الطبقة المتوسطة، والذي انتقد على صفحات الجرائد المحلية النظام المتبع في أوساط الطائفة.

ليبيا

اتسمت السنوات الأولى من الاحتلال الإيطالي لليبيا بتدهور أوضاع اليهود نتيجة لحالة الثورة العربية ضد الاحتلال والتي أسفرت عن تضاؤل قوة العلاقات بين الطوائف المختلفة، والإضرار بمستوى الحياة الاقتصادية، وكان من بين مظاهر حالة التدهور التي حلت على يهود ليبيا تزايد عدد الفقراء في أوساط الطائفة اليهودية في طرابلس التي تدفقت عليها أعداد ضخمة من اللاجئين الذين فروا من المناطق التي نشبت فيها المعارك، أما

صغار التجار من اليهود فقد اضطروا لمنافسة المستوطنين الإيطاليين، والواردات الإيطالية رخيصة الثمن التي غمرت الأسواق المحلية.

وكان معظم يهود ليبيا ينتمون إلى الطبقتين المتوسطة والفقيرة، ورغم اشتغال غالبيتهم بالعديد من الأنشطة الاقتصادية فإن أعدادا كبيرة منهم عاشت على تبرعات أثرياء الطائفة.

ولم تبدأ سلطات الاحتلال الإيطالية في تطوير الأوضاع الداخلية في ليبيا وتأسيس المصانع بها إلا بعد أن استقرت الأوضاع في المستعمرة، وبعد ظهور النظام الفاشي في إيطاليا، ولكن سرعان ما توقفت حركة النهضة الصناعية نتيجة لنشوب الحرب. ونتيجة لأن ليبيا تحولت منذ عام 1940 إلى ساحة للقتال بين جيوش المحور وقوات بريطانيا، فكان تأثير الفترة الاستعمارية على البنية الاجتماعية الاقتصادية ليهود ليبيا محدودا للغاية بالمقارنة بتأثير الفترة الاستعمارية في يهود شمال أفريقيا. وقد ظلت أوضاع يهود ليبيا حتى نهايات القرن التاسع عشر كما كانت عليه من قبل إذ اشتغل نحو 80٪ من يهود ليبيا حتى هذا الحين بالتجارة بكافة صورها. وفيما يتعلق بالتغييرات التي طرأت على أنشطتهم فكانت نتيجة أن الإيطاليين سمحوا لهم بالاشتغال في بعض المهن الجديدة، ومع هذا كان عدد اليهود الذين اشتغلوا في المهن الحرة أو الذين عملوا بالإدارة ضئيلا للغاية بالمقارنة بالوضع الذي ساد في دول شمال أفريقيا. ويفيد على سبيل المثال الإحصاء الذي أجري في عام 1936 أنه لم يكن يوجد في أوساط يهود طرابلس سوى مهندس معماري واحد، ومهندس، وطبيب، ومدرسين ومائة وعشرين موظفا.

تونس

كان عدد المشتغلين من يهود تونس في عام 1931 يشكل 15٪ من التعداد الكلي ليهود تونس، ولكن ارتفعت هذه النسبة في عام 1946 لتصل إلى 28,45٪، ولم تشمل هذه النسبة يهود تونس الذين كانوا من رعايا فرنسا أو إيطاليا، والذين كانوا يعتبرون كما كانت الحال عليه في دول شمال أفريقيا من الأوروبيين. وعلى كل حال كان عدد اليهود المشتغلين في تونس أقل بكثير من الأوروبيين.

وتفيد المعطيات التي في حوزتنا أن العصر الحديث شهد انخفاضا ملحوظا في عدد اليهود المشتغلين بالتجارة، فبينما قدرت نسبتهم في عام 1931 بـ 38, 49٪ فإن هذه النسبة قدرت في عام 1946 بـ 1, 33٪ فقط، وفي المقابل تزايدت في الفترة نفسها نسبة العمال اليهود فارتفعت من 2, 36٪ إلى 5, 46٪. وظهرت في الفترة نفسها طبقة جديدة من أصحاب المهن الحرة شكلت 9٪ من تعداد السكان المشتغلين، ويوضح الإحصاء الذي أجري في عام 1946 أنه كان يوجد في أوساط اليهود 175 طبيبا، و160 محاميا و254 حاخاما، وقاضيا ومدرسا. أما عدد المشتغلين من اليهود في الوظائف الحكومية فلم يشكل سوى 6, 1٪ من العدد الكلي للعاملين من اليهود، وقد عمل في مجال الزراعة نحو مائة يهودي.

وإذا وضعنا في اعتبارنا حقيقة أن نسبة كبيرة من يهود تونس كانت من رعايا الدول الأوروبية الذين تلقوا قدرا كبيرا من الثقافة الغربية الحديثة، والذين كانوا ينتمون إلى الطبقة الثرية في المجتمع فإنه، يمكننا تصور أن عدد اليهود الذين اشتغلوا في المهن الحرة والإدارة كان أكبر بكثير من الأرقام الواردة في الإحصائيات.

الجزائر

كان لحرص اليهود الدائم على الاتصال مع فرنسا أثر محدود في البنية الاقتصادية للمجتمع اليهودي في الجزائر الذي حافظ على مدى فترة طويلة على بنيته التقليدية، ويكمن سبب هذا الأمر في أن مسيرةالحداثة اقتصرت حتى الحرب العالمية على المجال الزراعي الذي لم يشتغل به اليهود. ومن جهة أخرى كان من أبرز مظاهر تأثير الاحتلال الفرنسي في يهود الجزائر أنه سرعان ما تم القضاء على البرجوازية اليهودية التي كان لها وجود ملحوظ في المجتمع اليهودي قبل بداية الفترة الاستعمارية، فلم تظهر طبقة الأثرياء من اليهود إلا في بدايات القرن العشرين، ومع هذا لم يكن من شأن هذه الظاهرة تغير الانطباع السائد في أذهان الجميع عن تردي أوضاع اليهود. وبينما نعم يهود الجزائر بعد حصولهم على الجنسية الفرنسية بفرصة التمتع بكل الامتيازات في مجال التجارة فإن تزايد قوة الحركات المعادية للسامية في الجزائر لم يتح لليهود فرصة تحسين

أوضاعهم، وإحراز المزيد من التقدم، كما زاد من حدة الوضع أنه تدفقت على الجزائر أعداد كبيرة من يهود المغرب وتونس مما أدى إلى تفشي البطالة في أوساط يهود الجزائر.

وكان عدد اليهود الذين اشتغلوا بالمهن اليدوية في الجزائر في عام 1931 أكبر بكثير من عدد اليهود الذين اشتغلوا في هذه المهن في سائر دول شمال أفريقيا (انظر جدول رقم، ويوضح الإحصاء الذي أجرته سلطات فيشي أن نسبة المشتغلين من يهود الجزائر كانت مرتفعة للغاية، وأنهم شكلوا 27٪ من التعداد الكلي للعمال في الجزائر، فاشتغل نحو 22٪ منهم في العديد من المهن مثل إنتاج المنسوجات (الذي ضم أعدادا كبيرة من اليهود) والدباغة وقطع الأشجار، وسك المعادن، كما أوضع الإحصاء نفسه أن 30, 1٪ منهم اشتغلوا بالزراعة، وأن 4٪ منهم اشتغلوا بالمهن الحرة حيث اشتغل منهم 231 بالطب، و135 بالمحاماة، و70 بطب الأسنان كما كان من بينهم تسعة وثمانون موظفا ونحو ستمائة مدرس. وتزايد عدد العاملين من اليهود في الأجهزة الحكومية خلال عامي 1931-1941. فبينما قدرت نسبتهم في عام 1931 بـ 17, 5٪ ارتفعت نسبتهم في عام 1941 لتصل إلى 80, 9٪، وشهدت الفترة نفسها انخفاضا مطردا في تعداد التجار اليهود فبينما قدرت نسبتهم في عام 1931 بـ 8, 33٪ قدرت نسبتهم في عام 1941 بـ 8لله30٪، ولكن قدرت خلال هذه الفترة نسبة العاطلين عن العمل بـ 89لله14٪.

ويفيد الإحصاء الذي أجري في عام 1941 أن مايربو على ثلث نساء اليهود في الجزائر، خاصة من بين اللاتي كانت أعمارهن تتجاوز الخمسة عشر عاما كن يعملن في مهن دائمة.

المغرب

قدر عدد المشتغلين من اليهود في عام 1931 بـ 15٪ من مجمل تعداد يهود المغرب (انظر جدول رقم 5)، ولكن وصلت هذه النسبة بعد مضي نحو عشرين عاما إلى مايربو على 30٪ من تعداد اليهود، وعمل نصف هؤلاء في وظائف دائمة، وفي المقابل كان 30٪ من مسلمي المغرب يعملون في وظائف دائمة، وكان من بين مظاهر الفروق الاجتماعية بين اليهود والمسلمين أنه كان للمرأة اليهودية نصيب أكبر في الحياة الاقتصادية بالمقارنة بنظيرتها

المسلمة. فبينما شكلت المرأة اليهودية 24٪ من قوة العمل اليهودية لم تشكل المرأة المسلمة سوى 19٪ من قوة العمل. وبلغت نسبة السيدات اللاتي كانت لهن مهن دائمة 4, 55٪، وكانت هذه النسبة أكبر بكثير من نسبة السيدات المسلمات اللاتي كانت نسبة العاملات منهن في وظائف دائمة تقدر بـ 2, 12٪.

وشهدت الفترة التي هي محل البحث العديد من التغيرات في مجال الأنشطة التي اشتغل بها اليهودي كان من أبرزها حدوث انخفاض ملحوظ في عدد المشتغلين منهم بالتجارة. فبينما قدرت نسبة المشتغلين منهم بالتجارة في عام 1931 بـ 30, 41، فإنها قدرت في عام 1947 بـ 5, 46٪. أما نسبة الذين عملوا بالصناعة فكانت مستقرة نسبيا إذ إنها تراوحت بين 45٪ و51٪. وقد اشتغلت أعداد متزايدة من اليهود في المهن الفنية التي تتطلب قدرا عاليا من المهارة والتأهيل مثل مهنتي الميكنة والكهرباء، كما شهدت الفترة نفسها تزايد عدد المشتغلين من اليهود في المهن الحرة، فبينما قدرت نسبة المشتغلين منهم في هذا المجال في عام 1931 بـ 69, 0٪ فإنها قدرت في عام 1951 بما يربو على 5, 2٪. وقد قدم الإحصاء الذي أجري في عام 1951 تصورا دقيقا لعدد المشتغلين من اليهود في المهن التالية:

مهندسون معماريون 2	صيادلة 350
كيميائيون 5	محامون 13
أطباء 15	مديرو بنوك 4
أطباء أسنان 48	رجال صناعة 34
أطباء بيطريون 3	رجال صناعة 34

وطرأت خلال هذه الفترة زيادة ملحوظة على عدد المشتغلين من اليهود كموظفين، فبينما لم يكن لهم أي وجود في عام 1931 في الجهات الحكومية والوظيفية أصبحوا يشكلون في عام 1951 نسبة 83, 5٪ من مجمل قوة العمل في المغرب. وفيما يتعلق بالزراعة تضاءل نصيب المشتغلين من اليهود بها. فبينما قدرت نسبة المشتغلين منهم في هذا المجال في عام 1931 بـ 93, 3٪ قدرت هذه النسبة في عام 1951 بنحو 1٪، وقد يكمن سبب ابتعادهم عن الزراعة في تزايد قوة ظاهرة الهجرة إلى المدن، وهجرة أعداد كبيرة من يهود القرى إلى المدن.

وبعد أن بحثنا حتى الآن أهم التحولات التي حدثت في أوساط يهود شمال أفريقيا في ظل الفترة الاستعمارية، وبعد أن رأينا طبيعة الفروق التي سادت بين الطوائف، ومدى تأثر كل طائفة بمسيرة الحداثة، يمكننا الآن تعرُّف أهم الملامح المشتركة لتاريخ هذه الطوائف، ويمكننا أن نحصرها على النحو التالي:

1- أسفرت الاتصالات مع أوروبا عن ظهور عدة أنماط اجتماعية وثقافية كانت في مجملها نتيجة لمتغيرات عديدة كان من بينها: تغير أوضاع اليهود السياسية والاقتصادية، وأنماط العمل، وأماكن السكن. كما كان من بين مظاهر التغيير عدم الارتباط الوثيق بالتقاليد الدينية، وتأثر اليهود بالثقافة الغربية، ومع هذا فلم تسد في أوساط الطوائف اليهودية ببلدان المغرب العربي-كما حدث في الطوائف الأخرى التي تعرضت للفكر الحديث- تناقضات صارخة بين الأسس التقليدية للمجتمع وبين أسس الحداثة حيث نجح بعض أبناء هذه الطوائف في التوفيق بين الأصالة والمعاصرة.

2- رغم أن الفترة الاستعمارية لم تسفر عن حدوث ثورة حقيقية على البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع اليهودي فإنها زادت من عمق الهوة بين اليهود وغالبية السكان من المسلمين، كما زادت من حدة الخلافات في أوساط المجتمع اليهودي، وحقا فقد كانت أنماط التطورين الاجتماعي والثقافي في أوساط اليهود بالغة الاختلاف عن نظيرتها لدى المسلمين، إذ كان اليهود أكثر حرصا من المسلمين على التقرب إلى الأقلية الأوروبية الحاكمة التي أصبحت بمنزلة مركزي جذب سياسي وثقافي لأعداد كبيرة من اليهود، كما سادت في أوساط كل الطوائف العديد من الخلافات الداخلية التي مست كافة جوانب الحياة اليهودية، مما تسبب في انفصال فئات المجتمع اليهودي عن بعضها البعض، ولم تكن هذه الفروق بمجرد فروق اقتصادية وإنما كانت فروقا ثقافية وسياسية.

3- لم ينجح يهود شمال أفريقيا-باستثناء يهود مصر ويهود جربة في تونس، ومكناس في المغرب-في خلق الأطر التنظيمية والاجتماعية اللازمة التي من شأنها مساعدتهم على مواجهة التحولات الديموغرافية التي حدثت إبان الفترة الاستعمارية، وعلاوة على هذا فقد اضطر يهود شمال أفريقيا لأسباب سياسية إلى تقليص حجم الأنشطة التي كانت تقوم بها الطائفة،

كما أجبروا للأسباب نفسها على نقل صلاحيات الطائفة إلى السلطات والمؤسسات الأجنبية التي احتكرت مهمة الإشراف على مجالات التعليم والإعداد المهني، تلك المجالات التي كانت حتى بدايات العصر الحديث تحت إشراف الطائفة والعائلة. وعند النظر إلى سلم الأولويات الذي أقره النظام الاستعماري، وحجم الطاقات والإمكانات التابعة للجهات المختلفة التي اهتمت بالارتقاء بأوضاع السكان اليهود نجد أن أعدادا كبيرة من يهود هذه البلدان عانت من الإهمال والفقر، ويعتقد البعض أن نحو ربع سكان الطائفة اليهودية في الدار البيضاء التي ازداد تعدادها عشرة أضعاف خلال أربعين عاما كانوا عاطلين عن العمل، وعاشوا على تبرعات أثرياء الطائفة، ويمكننا على هذا النحو ملاحظة أن ظهور طبقة البروليتاريا اليهودية كان من السمات المميزة لتاريخ المجتمع اليهودي بالمغرب إبان الفترة الاستعمارية، وأثارت مشكلات هذه الطائفة إحساسا بالحرج في أوساط اليهود، ولكن القيادة اليهودية أحست بالعجز إزاء إمكان إيجاد حل لمشكلات هذه الطبقة.

التعليم اليهودي الحديث

كان التعليم اليهودي في العصر الحديث يعد وسيلة لتغيير أوضاع اليهود الاجتماعية، ولتحقيق بعض المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، وكانت المناهج التعليمية الحديثة بالغة الاختلاف عن نظيرتها التقليدية التي كانت تهدف إلى تأهيل الطفل اليهودي للمشاركة في حياة الطائفة. وكانت المدارس اليهودية في معظم الأماكن خاضعة إما لسيطرة جهات يهودية دولية أو لسيطرة مؤسسات الطائفة، ولذلك فلم ير اليهود أن التعليم الحديث يشكل أي تهديد يذكر على التعليم التقليدي، ولذلك فإنه لم يلق أي معارضة من قبل قادة الطائفة. ولكن قد ظهر في مجال التعليم كما حدث مع سائر المجالات العديد من الفروق بين الطوائف اليهودية في شمال أفريقيا. فبينما تولت جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في المغرب، على سبيل المثال، مسؤولية الإشراف على التعليم الدنيوي تم السماح لهذه الجماعة بتأسيس مدارس دينية فقط في الجزائر. أما في مصر وتونس فقد سمح لليهود بتلقي تعليمهم في المدارس الحكومية علاوة على تلك التي أسستها

الطائفة أو جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» لليهود. وفيما يتعلق بالمغرب لم يسمح لسكانه من اليهود بإرسال أطفالهم إلى أي مدارس سوى تلك التي أقيمت خصيصا لهم، ولكن لم يشمل هذا الحظر اليهود الذين كانوا من رعايا الدول الأوروبية أو الأثرياء منهم، وتسببت هذه الفروق في ظهور تفاوتات ضخمة في مستوى التعليم من بلد إلى آخر ومن مكان إلى آخر.

الجزائر

لم ترحب العائلات اليهودية في الجزائر بين عامي 1830 -1840 بإرسال أطفالها إلى المؤسسات التعليمية الفرنسية، ورغم أنه أسست بضع مؤسسات تعليمية فرنسية خاصة باليهود فإن الآباء سرعان ما أخرجوا أبناءهم منها بعد أن أدركوا أن بعض المدرسين يسعون إلى تشجيع التلاميذ على اعتناق المسيحية، ومن هنا ظل «الكتاب» (الحيدر) اليهودي هو الجهة الوحيدة التي تولت مهمة الإشراف على تعليم الأطفال اليهود، فكان يوجد في أوساط الطائفة اليهودية بمدينة الجزائر-التي قدر عددها بستة آلاف نسمة-نحو اثني عشر «كتابا» كان من بينها «كُتاب» خاص بالفتيات. وبينما قدر عدد التلاميذ الدارسين فيها بـ 425 تلميذا، فلم يتجاوز عدد الدارسين في المؤسسات الفرنسية المائة تلميذ. وفيما يتعلق بالوضع التعليمي الذي ساد في سائر مدن الجزائر، فكان عدد الدارسين من التلاميذ اليهود الذين تلقوا تعليما فرنسيا ضئيلا للغاية.

وتغير هذا الوضع بعد عام 1845 أي بعد صدور القانون الذي أعطى المجالس اليهودية صلاحية الإشراف على التعليم اليهودي، وإعداد مناهج تعليمية جديدة للمؤسسات التعليمية التقليدية. وكان من أولى أنشطة هذا المجال أنها حظرت على «الكتاب» التدريس للتلاميذ الذين لم يلتحقوا بالمؤسسات التعليمية الحكومية، ومع هذا استمرت أعداد كبيرة من التلاميذ اليهود في تلقي تعليمها في «الكُتاب»، بل وفاق عددهم عدد الدارسين في المدارس الفرنسية، ولذلك بدأت المجالس اليهودية وبمساعدة السلطات الفرنسية في إغلاق المدارس التقليدية، وفي تأسيس مدارس يهودية حديثة اتسمت بحفاظها على تعاليم الديانة اليهودية، وبحرصها على تجنب روح التطرف الديني.

ومع تزايد حجم التحولات التي طرأت على أوضاع اليهود السياسية والاجتماعية، شهد عقد الستينيات من القرن التاسع عشر تدفق أعداد كبيرة من اليهود على المدارس الفرنسية، واختفت في هذا الحين كل مظاهر الحيرة التي راودت اليهود في عقدي الثلاثينيات والأربعينيات إزاء المدارس الفرنسية فنشرت الصحف اليهودية المحلية تقارير كثيرة عن مدى حرص اليهود على تلقي التعليم الفرنسي، هذا التعليم الذي رفضوه من قبل، وربما يكون خير دليل على تحمسهم للتعليم الفرنسي أن حاخام طائفة بيلده في الجزائر أحضر معه كل تلاميذ طائفته إلى المدرسة الفرنسية بالمدينة للإعراب عن تأييده للتعليم الفرنسي، ولكن بعد أن اتضح لهذا الحاخام مدى تدهور المستوى التعليمي في هذه المدرسة أخرج التلاميذ اليهود منها، وأدخلهم إلى إحدى المدارس المسيحية التي تولى أحد المبشرين إدارتها.

وتلقى غالبية الأطفال اليهود التعليم الفرنسي الإلزامي بعد أن صدر قانون كرميه في عام 1870، وبعد صدور قانون جول فيري الخاص بالتعليم الإلزامي، وقد قدر عدد التلاميذ اليهود في مؤسسات التعليم الإلزامية في عام 1872 بـ 5700، ثم قدر عددهم في عام 1874 بـ 6220، كما قدر عددهم في عام 1881 بـ 6753، كما شهدت الفترة نفسها زيادة ملحوظة في عدد الدارسين في المدارس الإعدادية، فقدر عددهم في عام 1881 بـ 443 دارسا بعد أن كان عددهم في عام 1872 يقدر بـ 212 دارسا.

وفيما يتعلق بالتعليم الديني فقد كان وضعه يتدهور كلما كان يتزايد عدد الدارسين في المؤسسات العلمانية، وظل هذا التدهور قائما حتى تدخلت في نهايات القرن التاسع عشر جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» التي أخذت على عاتقها مهمة تأسيس ثلاث مدارس دينية حديثة في مدن الجزائر ووهران وقسطنطينة، وعملت هذه المدارس على الدمج بين الدراسات الدينية والدراسات المهنية، ومع هذا لم تتأسس في الجزائر أي أكاديميات دينية متخصصة لإعداد الحاخامات، ولذلك كان يتوجه الراغبون من اليهود في العمل كحاخامات إلى المراكز الدينية المتخصصة في فرنسا أو في المغرب وتونس لتلقي المزيد من المعرفة بالعلوم الدينية، وجدير بالذكر أنه تم تأسيس أول أكاديمية دينية متخصصة في الجزائر في عام 1949.

ولا شك أن التقدم الذي طرأ على نظام التعليم الحديث يعد من أبرز

مظاهر التغيير التي طرأت على المجتمع اليهودي في الجزائر خلال القرن العشرين، وتفيد الإحصائيات التي أجرتها سلطات فيشي في عام 1941 أن يهود الجزائر شكلوا آنذاك 3٪ من التعداد الكلي للسكان، و15٪ من تعداد حاملي الجنسية الفرنسية. وقد شكّل التلاميذ اليهود 13٪ من تعداد التلاميذ المسجلين بالمدارس الثانوية، أما على صعيد الجامعات فقد شكلوا 87٪ من عدد طلاب كلية الطب، و4,26٪ من طلاب كلية الحقوق و4,17٪ من طلاب كلية الصيدلة و8,16٪ من طلاب سائر الكليات العلمية و10٪ من طلاب الكليات الأدبية، وشكل اليهود أيضا 22٪ من العدد الكلي للأطباء و5,6٪ من عدد المحامين، و12٪ من عدد المدرسين ومايربو على 15٪ من الممرضات ونحو 18٪ من الموظفين.

وعند مقارنة هذه النسبة بالنسب التي كانت سائدة في أوساط المسلمين نجد أن الوضع التعليمي في أوساط اليهود كان أفضل من نظيره لدى المسلمين حيث كان 8٪ فقط من المسلمين مسجلين في المدارس الفرنسية، وفي المقابل كانت النسبة لدى اليهود 100٪.

مصر

عرف يهود مصر النظام التعليمي الحديث منذ الأربعينيات من القرن التاسع عشر، ويرجع إلى أدولف كرميه فضل إنشاء المدارس اليهودية الحديثة في مدينتي القاهرة والإسكندرية، ولكن لم يكتب لهذه المدارس النجاح خاصة أن أثرياء الطائفة اليهودية فضلوا إرسال أبنائهم إلى المدارس المسيحية التي شكلت طيلة العصر الحديث منافسا قويا للمؤسسات التعليمية التابعة للطائفة اليهودية في مصر.

وقد حرصت الطائفة اليهودية في كل من القاهرة والإسكندرية على إقامة مؤسسات تعليمية تقدم لتلاميذها المعارف الدينية والدنيوية في آن واحد، فأسست عائلة أجيون بالإسكندرية في منتصف القرن التاسع عشر مؤسسة تعليمية مجانية للبنين والبنات كان تلاميذها يدرسون بها أربع لغات وهي: العبرية والعربية والفرنسية والإيطالية، كما تأسست في عام 1897 مدرسة أخرى بغرض تعليم محدودي القدرات والمواهب بعض المهن البسيطة، كما أقام البارون يعقوب دي. منشه في عام 1883 أول مدرسة

تتبع النظم التعليمية الحديثة في الإسكندرية، وكان معظم العاملين فيها من الكاثوليك الذين أعدوا لتلاميذهم البرامج الدراسية وفقا لمناهج التعليم الفرنسية.

وأسهمت بعض العائلات اليهودية في القاهرة مثل عائلات أجيون وموصيري وقطاوي في إقامة بعض المدارس الدينية لأبناء الطبقات الفقيرة، وقدر عدد الدارسين في هذه المدارس عشية الحرب العالمية الأولى بألف وأربعمائة تلميذ فقط، ومع هذا تلقت غالبية أبناء الطائفة تعليمها في المدارس المسيحية التابعة للإرساليات التبشيرية، الأمر الذي دفع جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» لممارسة أنشطتها في مصر فأسست هذه الجماعة في عام 1896 مدرسة للفتيات اليهوديات في القاهرة، ومع تزايد الإقبال على هذه المدرسة افتتحت الجماعة في عام 1903 مؤسستين تعليميتين أخريين في القاهرة.

وانتقلت صلاحيات كل مدارس هذه الجماعة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى الطائفة، وهذا باستثناء المدرستين اللتين أسستهما الجماعة في مدينة طنطا، وظلت هذه الجماعة تشرف عليهما حتى منتصف عقد الخمسينيات الذي هاجر فيه يهود مصر إلى الخارج.

ورغم تأسيس الطائفة للعديد من المؤسسات التعليمية وإشرافها على البعض الآخر فإن هذا الوضع لم يحل دون إقبال يهود مصر على المدارس غير اليهودية، فكان 50٪ من يهود مصر يدرسون عشية الحرب العالمية الثانية في مؤسسات غير يهودية.

ومن المؤكد أن حرص اليهود على الانخراط في صفوف المؤسسات التعليمية الغربية أدى إلى تزايد نسبة عدد العارفين منهم باللغات الأوروبية، فبينما كان 50٪ من يهود مصر لا يعرفون في مطلع هذا القرن أية لغة أوروبية، فقد قدرت هذه النسبة في عام 1947 بـ 20٪. وفي الواقع فإن أعدادا كبيرة من يهود مصر كانت على قدر كبير من الثقافة، فعلى سبيل المثال كان 7٪ من أبناء الطائفة في عام 1947 من متخرجي الجامعات، وفي النهاية فإنه تجدر الإشارة إلى أن قلة قليلة من يهود مصر استخدمت العربية في حديثها، حيث درس معظمهم اللغة العربية كلغة أجنبية، وفيما يتعلق بإسهامهم في الأدب المصري فكان محدودا للغاية.

ليبيا

عرف المجتمع اليهودي في ليبيا التعليم الأوروبي الحديث قبل احتلال إيطاليا لليبيا، فوصل إلى طرابلس في عام 1876 مندوب عن الحكومة الإيطالية قام بافتتاح أول مدرسة إيطالية في ليبيا، والتحق بهذه المدرسة عشرات التلاميذ اليهود، كما أسست جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في عام 1890 مدرسة لتعليم اليهود بعض المهن اليدوية ثم افتتحت فيما بعد مدرستين كانت إحداهما للبنين، والأخرى للفتيات. وأثارت أنشطة هذه الجماعة مناقشات واسعة النطاق في أوساط الطائفة، وعلى الرغم من أن قادة الطائفة كانوا من الموالين لإيطاليا ولثقافتها فإنهم لم ينظروا بعين الرضا إزاء تدفق الأطفال اليهود على المدارس العلمانية، الأمر الذي شجعهم على إحداث بعض التغييرات في البرامج الدراسية المتبعة في مدارسهم التقليدية التي ظلت تلعب حتى بعد عام 1911 الذي شهد احتلال إيطاليا لليبيا دورا مهما في تعليم أبناء الطائفة. وحرصت الطائفة اليهودية مع مضي الوقت على إقامة بعض المؤسسات التعليمية الدنيوية، وربما يكون خير دليل على نجاح مؤسسات الطائفة التعليمية أن معظم يهود ليبيا أرسلوا أطفالهم إلى هذه المؤسسات رغم أن السلطات كانت قد سمحت لهم بإرسال أبنائهم إلى المدارس الحكومية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجماعات الصهيونية في ليبيا حرصت على أن تسهم في مجال التعليم، فبدأت هذه الجماعات منذ نهاية عقد العشرينيات في تنظيم دورات مسائية في طرابلس لتدريس اللغة العبرية، والتاريخ اليهودي للتلاميذ اليهود، وحرصت هذه الجماعات على أن تدمج بين الدراسات اليهودية وأسس الثقافة الإيطالية، وافتتحت في الثلاثينيات عدة فروع لهذه الجماعات في كل من بنغازي وحومس وزليتان، وسرعان ما شكلت مدارس هذه الجماعات عشية الحرب العالمية الثانية حجر الأساس في النظام التعليمي اليهودي في ليبيا الذي تعين عليه منذ هذا الحين استيعاب مئات التلاميذ اليهود الذين فُصلوا من المدارس الحكومية. وحتى يتضح لنا مدى تأثير القوانين العنصرية التي سنتها إيطاليا في نظام التعليم اليهودي في ليبيا يكفينا هنا معرفة أنه بينما قدر عدد التلاميذ اليهود في طرابلس خلال عامي 1936 , 1937 بـ 5446، قدر عددهم بعد أن تم تطبيق

القوانين العنصرية خلال عامي 1939 , 1940 في ليبيا بنحو 5 آلاف تلميذ.

وعلى أية حال وعلى الرغم من أنه كان لهذه القوانين تأثير واضح في يهود ليبيا فإن نسبة اليهود الذين تلقوا تعليما أوروبيا فاقت نظيرتها لدى المسلمين ففي عام 1931 تحدث 5٪ من سكان ليبيا اللغة الإيطالية، بينما تراوحت النسبة في أوساط اليهود بين 8, 43٪ (في طرابلس) و67٪ في (بنغاري)، أما في أوساط النساء اليهوديات فإن النسبة كانت تتراوح بين 29٪ و40٪.

تونس

كان للتعليم الأوروبي قدر من الوجود في تونس قبل سقوطها تحت الاحتلال الفرنسي، فقد اعتاد أثرياء اليهود في تونس إرسال أبنائهم إلى إيطاليا لتلقي العلوم الحديثة، كما انجذبت أعداد كبيرة من اليهود إلى المدارس التبشيرية التي مارست أنشطتها بتونس خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر.

وافتتحت جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في عام 1878 أول مدرسة لها في تونس، وحظيت هذه الجماعة على خلاف ما تعرضت له في ليبيا، بتأييد قادة الطائفة اليهودية في تونس الذين خصصوا جزءا من الضرائب المفروضة على اللحم المذبوح وفقا للشريعة اليهودية لتمويل أنشطة المدرسة التي افتتحتها الجماعة وسائر المدارس التي كان من المقرر افتتاحها في تونس. وحققت هذه الجماعة مزيدا من النجاح بعد عام 1881، فقامت بافتتاح المزيد من المدارس للبنين والبنات في مدن بشة وسوسة ومهدية.

وقد واجهت أنشطة هذه الجماعة في مدينة جربة في المقابل معارضة شديدة من قبل قادة الطائفة الذين عارضوا افتتاح أي مؤسسات تعليمية علمانية، فظلت هذه الطائفة تتبع نظاما تقليديا في التعليم. أما التغييرات التي طرأت على هذا النظام فإنها كانت بتوجيهات من عالم «اليشيفوت» (الأكاديميات التلمودية فلسطين، ولم تكن نتيجة للتوجهات الحديثة في تونس.

وأسست هذه الجماعة في عام 1901 مدرسة زراعية في مدينة «جديدة»، وكانت هذه المدرسة أول مدرسة من نوعها تفتتح في شمال أفريقيا، وكان

مدير هذه المدرسة وبعض العاملين فيها من فلسطين، وجذبت هذه المدرسة إلى أن تم إغلاقها في عام 1917 أعدادا كبيرة من يهود شمال أفريقيا وبلدان الشرق الأوسط. وقد تم السماح ليهود تونس منذ عام 1883 بالالتحاق بكافة المؤسسات التعليمية، الأمر الذي أدى إلى انتشار التعليم الغربي في أوساط يهود تونس، وكانت الزيادة في تعداد الدارسين اليهود إبان الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين تتواكب، على خلاف ما كان عليه الوضع في المغرب أو ليبيا، مع الزيادة الطبيعية التي طرأت على تعداد اليهود في تونس، وفيما يتعلق بالمدارس اليهودية في تونس فقد التحقت بها أعداد ضئيلة للغاية من تلاميذ اليهود فلم يتعد عدد التلاميذ اليهود المسجلين في مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» أو في مدارس الطائفة 5٪ من التعداد الكلي للتلاميذ اليهود الذين أقبلوا على المدارس الحكومية. وقد سادت في تونس أيضا فروق ضخمة بين المجتمع اليهودي والمجتمع الإسلامي بخصوص موقف كل منهما تجاه التعليم الغربي، كما سادت فروق عديدة بينهما كان من بينها أنه بينما ألم 90٪ من يهود تونس بأصول القراءة والكتابة لم تتعد هذه النسبة في أوساط المسلمين 13٪.

المغرب

ترتبط بدايات التعليم اليهودي الحديث في المغرب بأنشطة جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» التي أسست في عام 1862. وبعد مضي بضعة شهور على تأسيسها مدرسة حديثة في مدينة تطوان الواقعة شمال المغرب، وآمن قادة هذه الجماعة إيمانا عميقا بأن تحسين أوضاع اليهود الاجتماعية اولاقتصادية سيؤدي إلى تطوير أوضاعهم القانونية واندماجهم في حياة المجتمع الاقتصادية، فحرص مدرسو هذه الجماعة على إكساب تلاميذهم مبادىء اللغة الفرنسية ومبادىء الرياضيات، وتعليمهم بعض المهن اليدوية، ولذلك تمكن اليهود من الالتحاق بالقنصليات الأوروبية التي انتشرت في مدن المغرب الساحلية إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وحصرت هذه الجماعة في البداية أنشطتها في أوساط الطبقات اليهودية الفقيرة في المدن الساحلية، ولكن لم تحظ أنشطتها دائما بقبول قادة الطوائف اليهودية في طنجة وموجادير الذين فضلوا إرسال أبنائهم

إلى المؤسسات السفاردية والإنجليزية التي كان من بينها المؤسسة الإنجليزية اليهودية.

وحينما أصبحت المغرب في عام 1912 محمية فرنسية كان عدد التلاميذ اليهود المقيدين في المدارس التابعة لجماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» يقدر بخمسة آلاف تلميذ، وكانت هذه المدارس منتشرة في المدارس منتشرة في مدن: تطوان وطنجة والعرايش والرباط وكازابلانكا وسافي وفراجان وموجادير ومراكش ومكناس وفاس.

وحظيت جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» بعد دخول الفرنسيين للمغرب بتأييد السلطات التي منحت هذه الجماعة حق الإشراف على التعليم، ولكنها حظرت على اليهود الالتحاق بالمدارس التابعة للمستوطنين الأوروبيين. وفي واقع الأمر لم ينظر الفرنسيون بعين الرضا إزاء حرص اليهود على الحصول على قسط وافر من الثقافة الغربية، ونظرا لتخوف الفرنسيين من تزايد حدة الفروق بين اليهود والمسلمين حظروا على اليهود الالتحاق بالمدارس الفرنسية، ومن المرجح أنه حينما اتخذ الفرنسيون مثل هذا القرار فإنهم كانوا يعلمون أنه ليس بمقدور مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» الإيفاء باحتياجات يهود المغرب، كما أصدرت السلطات في عام 1925 مرسوما يقضي بإلزام مدارس هذه الجماعة بالتقليل من مستوى الدراسة المتبع في مدارسها والذي كان حتى هذا الحين شبيها بمستوى المدارس الفرنسية، وألزمت السلطات مديري هذه المدارس ببذل مزيد من الاهتمام بقدرات الطلاب الفنية والبدنية، وعدم حصر كل اهتمامهم في الدراسة، كما طالبت هذه المدارس بتدريس طبيعة الدور الذي لعبته فرنسا في تطوير أوضاع يهود شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وقد عارض قادة الطائفة سيطرة جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» على التعليم، وبغض النظر عن حقيقة أن مدارس هذه الجماعة لم تتح لليهود فرصة الالتحاق بالمدارس الثانوية فإن قادة الطائفة لم يشعروا بالرضا إزاء مستوى المدرسين وموقفهم تجاه التقاليد اليهودية، ولكن لم تثمر معارضتهم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عن أية نتائج، ولذلك لم يكن أمامهم أي بديل سوى إرسال أبنائهم إلى المدارس اليهودية التقليدية التي أسستها منظمة «أم الأبناء» في كل من فاس ومكناس وصفرو، وفي الواقع

فإن نحو 50٪ من الأطفال اليهود في المغرب تلقوا تعليما تقليديا، وأن أنشطة جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» لم تشمل سوى اليهود المقيمين في كبرى المدن. وبينما شهدت الفترة 1912-1932 زيادة ملحوظة في عدد الطلاب المسجلين في مدارس هذه الجماعة شهد الاثنا عشر عاما التالية تضاؤل عدد الدارسين فيها، ويرجع السبب في ذلك غالبا إلى الأزمة الاقتصادية والمشاكل الناجمة عن نشوب الحرب العالمية الثانية.

وتزايدت بعد الحرب العالمية الثانية قوة أنشطة هذه الجماعة في المغرب، وتمكنت هذه الجماعة بفضل المساعدة التي حصلت عليها من هيئة الجوينت اليهودية من إنشاء فروع لها في كل المناطق التي يربو فيها تعداد التلاميذ اليهود على ثلاثمائة تلميذ، والممتدة من الساحل الشمالي حتى الصحراء فأقامت هذه الجماعة في كبرى المدن بعض المدارس الثانوية، كما عملت على الارتقاء بمستوى المعلمين، فأسست في عام 1949، في كازابلانكا وبالتعاون مع هيئة «ماجين دافيد» (درع داود) مدرسة لإعداد المدرسين من أبناء المغرب الذين حصلوا على قسط وافر من المعارف الدينية والدنيوية.

ولم تصبح هذه الجماعة في العصر الحديث هي الجهة الوحيدة العاملة في مجال التعليم فقد أسست هيئة أورت في مدينة الدار البيضاء مدرسة ثانوية مهنية لليهود، كما عملت بجانبها العديد من المنظمات الأخرى التي نذكر منها منظمتي «أوتسار هتوراه» (كنز التوراة)، و«أوهلي يوسف يتسحاق» (خيام يوسف إسحق) الدينيتين اللتين أسستا مؤسسات تعليمية عديدة جمعت مابين دراسة المواد الدينية والمواد العلمانية، وقدر عدد الدارسين في المدارس التقليدية التابعة للمنظمتين، عشية حصول المغرب على استقلاله بثمانية آلاف طالب.

وعلى كل حال فعلى الرغم من تعرض جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» إلى ضغوط عديدة فإنه كانت لهذه الجماعة العديد من المنجزات، ويكفينا هنا معرفة أن كل أبناء الصفوة من يهود المغرب تلقوا في مؤسسات هذه الجماعة، تعليما أفضل من التعليم الذي تلقاه اليهود في سائر البلدان، وكان لهذه الجماعة إسهام ملحوظ في دفع مسيرة التعليم الحديث في المغرب، وعند المقارنة بين مستوى معرفة اليهود بنظيره لدى المسلمين إبان نهايات فترة الاستعمار الفرنسي نجد أنه في الوقت الذي حصل فيه 13٪

من مسلمي المغرب على قسط وافر من التعليم الغربي الحديث، فإن هذه النسبة في أوساط اليهود قدرت بـ 60٪.

ويتضح من كل ماتقدم بشأن الصعوبات التي واجهت التعليم اليهودي أنه كان بمقدور عدد ضئيل للغاية من اليهود الوصول إلى مرحلة ما بعد الدراسة الإلزامية خاصة أن المؤسسات التعليمية الحكومية لم ترحب بقبول التلاميذ اليهود. وتفيد المعطيات التي في حوزتنا أن نحو خمسمائة طالب يهودي فقط تمكنوا خلال الفترة 1945-1955 من إنهاء مرحلة التعليم الثانوي، وفي عام 1955 أنهى مائتان وثمانية وستون طالبا تعليمهم الثانوي، كما أن عدد الطلاب اليهود في المؤسسات الأكاديمية لم يتعد في العام نفسه الثلاثين طالبا، ولذلك اعتاد الراغبون من يهود المغرب في الحصول على المزيد من التعليم التوجه إلى فرنسا، وكان شأنهم في هذا النحو شأن يهود تونس.

وقد شملت التغييرات التي شهدها المغرب النظام التعليمي اليهودي، ومع هذا فقد ظلت اهتمامات «الكُتاب» اليهودي في المغرب مقصورة على التلمود والشريعة وتفاسير العهد القديم. كما اهتم «الكُتاب» بتدريس روائع الأعمال الفلسفية اليهودية التي يرجع تاريخها للعصور الوسطى، وكان من أبرز الأعمال التي درسها الطلاب اليهود: كتاب «فرائض القلوب» للحاخام ابن بقودا، وكتاب «الخوزاري» للشاعر الفيلسوف يهودا هليفي.

وشغلت دراسة التلمود مكانة جوهرية في المدارس الدينية، وعادة ما كان الحاخام يبدأ شرح نص التلمود باللغة العربية، ثم كانت تعقبها مرحلة الاستعانة بتفسير «راشي»، وتفاسير بعض حاخامات المغرب الذين كان من أبرزهم الحاخام رفائيل بردوجو.

ومجمل القول إن المناهج التعليمية التي اتبعها الكتاب كانت ذات طابع براجماتي إذ إن غرضها الرئيسي تمثل في إعداد الطلاب لشغل مناصب الحاخامات أو القضاة، ولكن مع مضي الوقت تضاءلت قيمة وأهمية هذه المناهج التي لم تعد مناسبة لاحتياجات المجتمع في العصر الحديث، ولذلك افتتحت في مدينة الرباط في عام 1950 مدرسة حديثة حرصت على الدمج بين الدراسات الدينية والدنيوية، وكان لزاما على الدارسين فيها دراسة اللغتين الفرنسية والعربية، وتعرُّف أسس القانون المدني الفرنسي.

ويرجع فضل تأسيس هذه المدرسة إلى مجلس حاخامات المغرب الذي حرص منذ عام 1948 على عقد اجتماع سنوي لبحث كل القضايا التي أثارت اهتمام اليهود في العصر الحديث، وبينما حرصت المدارس اليهودية التقليدية على تأهيل التلاميذ اليهود لشغل مناصب الحاخامات والقضاء في المجتمع اليهودي إلا أنه ظهرت مع مضي الوقت علامات استفهام عديدة حول مدى ملاءمة المناهج الدراسية المتبعة في هذه المدارس لاحتياجات العصر الحديث، ومن هنا فقد تأسست في عام 1950 في مدينة الرباط مدرسة حاخامية حديثة حرص مدرسوها على تدريس الشريعة بجانب اللغتين الفرنسية والعربية والقوانين المدنية.

ويرجع فضل تأسيس هذه المدرسة إلى مجلس حاخامات المغرب الذي كان يعقد بدءا من عام 1948 اجتماعا مرة كل عام أو عامين، وفي إطار هذا الاجتماع كان يتم بحث القضايا الخاصة بحياة اليهود.

النشاط الأدبي والنشاط السياسي

أسفر اتصال يهود شمال أفريقيا بالثقافة الغربية عن ظهور طبقة جديدة من الشخصيات اليهودية المستنيرة، عبرت في نتاجيها الصحفي والأدبي عن طبيعة المتغيرات التي شهدها المجتمع اليهودي في العصر الحديث. وقد ازدهر في تونس بشكل ملحوظ في العصر الحديث الأدب اليهودي العربي المدون بحروف عبرية، وقد ظهر هذا الأدب في نهايات القرن التاسع عشر في أعقاب إنشاء المطابع اليهودية التي حرصت على نشر قصص الفولكلور اليهودي التونسي، وقد ذكر الباحث أفراهام هطل أنه صدرت في تونس إبان هذه الفترة نحو ثمانين مجلة متخصصة في الفولكلور اليهودي، وحرصت هذه المجلات مع مضي الوقت على توسيع إطار اهتمامات يهود تونس فنشرت بعض روائع الأدب اليهودي الوسيط مثل كتاب «فرائض القلوب، كما نشرت بعض أعمال حركة التنوير اليهودية «الهسكالاه»، فترجمت هذه المجلات كل قصص الأديب أفراهام مابو إلى اللغة اليهودية العربية، وحرصت الصحف اليهودية في تونس على تزويد قرائها بمعلومات عما يدور في كافة أنحاء العالم وخاصة في أوساط اليهود، فقدمت هذه الصحف تغطية خبرية وافية لاجتماعات الكونجرس الصهيوني والحوادث التي تعرض

لها يهود كيشنيف في روسيا (عام 1903) وللوضع السائد في فلسطين، وكان اهتمامها بمثل هذه الأحداث لا يقل عن اهتمامها بزيارات القادة الفرنسيين لتونس أو بأحداث الحرب العالمية الأولى، ولكن كلما كانت تتزايد قوة الثقافة الفرنسية في أوساط يهود تونس كان يقل في المقابل عدد قراء الصحف اليهودية العربية، ولكن استمرت مجلة «النجمة اليهودية» العربية، التي تأسست في عام 1920 في الصدور في سوسة حتى عام 1961، وكانت هذه المجلة هي آخر صحيفة يهودية عربية تصدر في شمال أفريقيا. وجدير بالذكر أنه صدرت في الجزائر وتونس صحف شبيهة ولكنها لم تكن على القدر نفسه من الجودة.

وكانت الصحافة اليهودية في كل بلدان شمال أفريقيا هي الوسيلة الوحيدة التي عبرت من خلالها الشخصيات اليهودية المستنيرة عن أفكارها، وكان صدور الصحافة اليهودية بشكل منتظم في كافة هذه البلدان بدءا من المغرب وحتى مصر من أهم مظاهر حياة اليهود الثقافية في العصر الحديث، فكانت صحيفة «الشمس» اليهودية التي صدرت خلال الثلاثينيات والأربعينيات بالقاهرة واحدة من أهم الصحف اليهودية في مصر، كما كانت مجلة «إسرائيل» التي صدرت خلال الفترة 1919-1923 من أبرز المجلات اليهودية الصادرة بالفرنسية في مصر، ولكن صدرت بعض الطبعات من هذه المجلة باللغة العبرية وبلغة اللادينو، كما صدرت في مصر قبل وبعد الحرب العالمية الأولى بعض المجلات الصهيونية مثل مجلة «متسرايم» (مصر) التي صدرت باللغة العربية المدونة بالحروف العبرية، وكان من بين هذه المجلات أيضا مجلة La Sionisto ومجلة Revue Israelited Egypte التي أسسها بعض المهاجرين القادمين من فلسطين، واهتمت هذه المجلة بالقضايا الثقافية.

وفيما يتعلق بسائر بلدان شمال أفُريقيا-باستثناء الجزائر-فإن المجلات الصهيونية شغلت مكانة بارزة في الحياة الفكرية للطوائف اليهودية، وقد كانت مجلة Lavenir Tllustre (المستقبل الواضح) التي أسسها يوناثان طورشر مندوب الاتحاد الصهيوني العالمي في المغرب في منتصف العشرينيات من هذا القرن من أبرز المجلات اليهودية في المغرب، ولم تحظ هذه المجلة باستحسان الدوائر الداعية إلى الاندماج، التي أصدرت في عام 1931 مجلة

منافسة بعنوان Union Marocaine (الاتحاد المغربي). وفي الواقع فإن اللهجة الحادة غير المهذبة التي استخدمتها هذه المجلة نفرت الشباب اليهودي منها مما دفعهم إلى اعتناق الفكر الصهيوني.

وصدرت في تونس صحيفة Le Reveil Juif «الصحوة العبرية»، الناطقة بلسان الاتجاه التصحيحي، وأصبحت هذه الصحيفة في العشرينيات والثلاثينيات من أكثر الصحف اليهودية انتشارا في شمال أفريقيا، وصدرت بالإضافة إلى هذه الصحيفة حتى مطلع الثلاثينيات بعض المجلات اليهودية كان من بينها مجلة La Jutice الاندماج في المجتمع، وتطبيق القانون الفرنسي على اليهود، ومجلة L' Egalite (المساواة) التي عبرت عن موقف الدوائر المحافظة الداعية إلى الحفاظ على الخصوصية الثقافية لليهود، وبعد انتهاء الحرب العاية الثانية صدرت في تونس ثلاث صحف يهودية كان من أبرزها صحيفة La Gazette D, Israel التي كانت مقربة لفكر حركة «بيتار» الصهيونية.

وفي مجال النتاج الأدبي فمن الواضح أن التقاء اليهود بالفكر العربي لم يؤد إلى ظهور مثقفين يهود بارزين كما حدث في أوساط المجتمع العربي، ومع هذا فقد كان من أبرزهم في مجال النتاج الشعري والروائي والفكري الصادر بالفرنسية كل من: ريمون بنيشو Ravmono Benichon في الجزائر، وبلانش بن دهان Blanche Bendahan، وكارلوس دي نسري Carlos de Nesry في المغرب، وفيتاليس دانون Vitalys Danon ورفائيل ليفي Elrvy في تونس، وألبير أدس Albert Hadas وإيليان فينبيرت Elian Finbert وكارلو سوارس Carlo Suares في مصر، وعلى كل حال فإن الأديب ألبير ميمي Albert Memmi كان هو الوحيد من بين أدباء اليهود بشمال أفريقيا الذي حظي بقدر كبير من الشهرة.

وقد حلل ألبير ميمي في رواياته ومقالاته بشكل بالغ الدقة مدى الأزمة النفسية التي واجهها الشباب اليهودي في شمال أفريقيا، والتي نجمت عن اختلاطه بالفكر الغربي الحديث. وقد عبر ألبير ميمي في رواية «عمود الملح»، التي تحمل في طياتها جزءا كبيرا من سيرته الذاتية، عن طبيعة هذه الأزمة، وتدور أحداث هذه القصة حول حياة ابن إحدى العائلات اليهودية الفقيرة في تونس، وكيف عانى هذا الان من انهيار عالمه الطفولي المشبع

بالعادات والتقاليد اليهودية، ويقدم ميمي لنا بطل رواياته في صورة من يبحث عن سبل الخروج من حارة اليهود، وكيف أنه فضل الارتماء في أحضان الثقافة الغربية وتبني الاتجاهات الفكرية الحديثة التي مثلها المجتمع الاستعماري الأوروبي، ولكنه يوضح لنا كيف أن البطل شعر بخيبة الأمل في ظل نظام فيشي الذي تخلى فيه رفاقه ومدرسوه عنه، وكيف أنهم دفعوه للعودة إلى محيطه اليهودي العربي الذي نشأ فيه والذي أراد الانسلاخ منه. وقد كان من بين أعماله الأخرى: قصة «الغريب» التي صدرت في عام 1955، وقصة «العقرب» التي صدرت في عام 1969، وقصة «الصحراء» التي صدرت في عام 1977، وقد ترجمت بعض أعماله إلى اللغة العبرية كان من بينها: كتاب «اليهود والعرب»، وكتاب «تحرير اليهودي». وقدم ميمي في كل هذه الأعمال وصفا دقيقا لمحاولاته الهادفة للخروج من المأزقين الثقافي والسياسي اللذين دخل فيهما، كما يوضح فيها أيضا أنه اعتنق الصهيونية بعد أن فشل في التقرب من اليسار الفرنسي، ومن الحركة القومية التونسية.

وقد برز طيلة الفترة الاستعمارية عدد كبير من الباحثين اليهود الذين اهتموا بدراسة تاريخ اليهود في المغرب، وأولى هؤلاء الباحثون اهتماما ضخما بمجال التاريخ الفكري ليهود بلدان المغرب العربي، وتطور أوضاعهم القانونية، وكان من أبرزهم: داود كازس الذي أصدر في عام 1888 كتابا بالفرنسية عن النتاج الفكري ليهود تونس، والحاخام بن نائيم الذي أصدر في عام 1930 معجما ضم معلومات مفصلة عن حياة حاخامات المغرب. وفيما يتعلق بالباحثين الذين نبغوا في مجال دراسة أوضاع اليهود القانونية برز منهم كل من ر. أرديطي، ور. درمون وش. طيفي في تونس، وبرزاً. زجوري وأ. ملخا في المغرب، ولا يفوتنا في هذا المجال ذكر موريس برجون الذي ألف كتابين مهمين عن يهود مصر، وأندريه شوراكي الذي أصدر عدة مؤلفات عن تاريخ اليهود في شمال أفريقيا.

ومن جهة أخرى فإن الشخصيات اليهودية المستنيرة أبدت قدرا ضئيلا من الاهتمام بتاريخ بلدانها وثقافتها ،ونستثني من هذا الوضع الصحفي والمؤرخ المصري يعقوب صنوع (1879-1912) الذي أصدر أعماله بالعربية، والذي يعد واحدا من أبرز مفكري الحركة القومية المصرية، وقد ظهر في مصر أيضا الشاعر والأديب مراد فرج بيه (1867-1955) كما برز أيضا داود

حزان ابن إلياهو حزان كبير حاخامات مصر، الذي كان من الشخصيات اليهودية المقربة إلى زعيم الحركة القومية المصرية مصطفى كامل، وقد برز في مصر أيضا ليون كسترو الذي شغل في عقد العشرينيات رئيس تحرير مجلة La liberte «الحرية» التي كان يصدرها حزب الوفد، والذي كانت له العديد من الأنشطة اليهودية والصهيونية.

وفيما يتعلق بسائر بلدان شمال أفريقيا فقد كانت علاقات اليهود مع قادة الحركات القومية في هذه البلدان محدودة للغاية، ولكن كانت لليهود أنشطة ملحوظة في الأحزاب الشيوعية في كل من تونس والمغرب ومصر، وتزايدت أعداد اليهود في هذه الأحزاب الشيوعية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم، على سبيل المثال، في عام 1948 خمسمائة يهودي إلى الحزب الشيوعي المغربي الذي كان يضم آنذاك في صفوفه ستة آلاف يهودي، على الرغم من أن اليهود كانوا يفضلون بشكل عام الانضمام للأحزاب المؤيدة للوجود الاستعماري على الأحزاب المعادية للاستعمار. ورغم أن السلطات الفرنسية كانت تعارض كل التنظيمات السياسية المحلية فإن اليهود الذين كانوا من رعايا أوروبا نعموا بقدر كبير من الحرية،فكانت لهم أنشطة ضخمة في كل من الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الشيوعي، الذي قدم دعما ضخما للاجئي الحركات المعادية للفاشية الإيطالية والذين وجدوا ملاذا في تونس.

وبشكل عام يمكننا قول إن عدم توافر المعطيات اللازمة لا يساعدنا على أن نقيم بشكل جيد حجم الأنشطة السياسية لليهود في كل بلد من بلدان شمال أفريقيا، ولكن بغض النظر عن حجم هذه الأنشطة فمن الواجب هنا التأكيد أن الطابع المنغلق للمجتمع الاستعماري علاوة على الفروق العرقية-الثقافية التي فصلت بين أعضائه لم يساعد على عقد لقاءات رسمية بين اليهود والعرب والأوروبيين. وفي واقع الأمر فإن عدم معرفة مفكري اليهود في هذه البلدان باللغة العربية حال دون اتصالهم بمفكري المسلمين في بلدان شمال أفريقيا، كما أسفر هذا الأمر عن عدم معرفة مفكري اليهود كل مظاهر الثورة العربية على الثقافة الغربية.

جدول رقم (1)

التطور الديموغرافي ليهود شمال أفريقيا (1830-1951)

الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	مصر
17000 1830	25000 1881	(5)100000 1911	(7)142 1911	25200 1897
246000 1871	(3)50500 1911	110000 1921	24100 1931	38600 1907
47500 1891	(4)54000 1921	125000 1926	27600 1936	59600 1917
57100 1901	60000 1926	143000 1931	30400 1939	63600 1927
70300 1911	70000 1931	186000 1636	31800 1945	65600 1937
74000 1921	80000 1936	230000 1947		1947
(1)114000 1931	89700 1941	(6)199200 1951		
(2)123000 1941	100000 1946			
13000 1946				

(1) تشمل هذه الأرقام سكان المناطق الجنوبية من الجزائر الذين لم يكونوا من حملة الجنسية الفرنسية، وقدر عددهم في عام 1931، وقفز في عام 1941 ليصل 6148. وجدير بالذكر أن تعداد السكان الذي أجرته السلطات الفرنسية في عام 1941 كان هو التعداد الوحيد الذي أجري منذ نهايات القرن التاسع عشر. وقد تجنب الفرنسيون عقب صدور مرسوم كرميه ولتخوفهم من الاتجاهات المعادية للسامية من أن يحددوا تعداد اليهود الذين كان يتم تصنيفهم مع الأوروبيون، وفيما يتعلق بالتعداد السكاني السابق لعام 1931 فقد أجراه كبير حاخامات الجزائر م. إبزنبيت، وفيما يتعلق بالأرقام الخاصة بتعداد السكان خلال عامي 1891-1912 فهي تقديرية فقط.

(2) وفقا لتقدير غير رسمي.

(3) تتضمن هذه الأرقام حملة الجنسيتين الفرنسية والإيطالية وغيرهما، وقد تعاملت الإحصائيات معهم، وكما حدث في الجزائر على أساس أنهم أوروبيون، ولذلك لم تتم إضافتهم إلى تعداد اليهود ونستثني من هذا الوضع الإحصاء الذي أجرته سلطات فيشي في عام 1941 الذي قسم تعداد اليهود على النحو التالي: 28265: رعايا محليون، 16496 من حملة الجنسية الفرنسية، 3208 من حملة الجنسية الإيطالية، 668 من حملة الجنسية البريطانية، 1030 من رعايا جهات أخرى.

(4) يعتمد هذا التقدير غير الرسمي على الإحصاء الجزئي الذي أجرته «جماعة كل شعب إسرائيل أصدقاء» عشية قيام المحمية الفرنسية.

(5) تتضمنم سائر الأرقام الواردة (حتى عام 1971) يهود المنطقة الإسبانية، ومدينة طنجة، ولم يهتم الإسبان، وعلى خلاف الفرنسيين، بنشر أي معطيات إحصائية دقيقة عن سكان المنطقة

قبل عام 1984. ويعتقد البعض أن تعداد اليهود في طنجة خلال هذه الفترة تتراوح بين 15 و25 ألفا.

(6) يمل هذا الرقم يهود المنطقة الفرنسية الذين قدر تعدادهم في عام 1947 بـ 203800 يهودي، ويرى البعض أن أسباب تضاؤل تعداد اليهود في عام 1951 تكمن في هجرة أعداد كبيرة من اليهود إلى إسرائيل بعد عام 1948.

(7) يشمل هذا الرقم يهود طرابلس فقط، ويجب أن نضيف إليهم يهود قيرينابقه الذين تراوح عددهم بين 2000 , 3000 يهودي.

جدول رقم (2)

مراكز التجمعات السكانية اليهودية في دول شمال أفريقيا خلال عامي 1830-1951

مصر	1830	185	1882	1897	1911	1917	1921	1931	19368	1961/2	1946/7	1951
القاهرة			5000	8819		27207			35014		41860	
الاسكندرية			300	9831		24858			2469		21128	
ليبيا												
طرابلس					8509			15279	17196	18892	19330	
بنغازي								2064	3098		3000	
تونس												
تونس					24000		22680	29447	32282	42146		
سوسه					2681		3531	3672	3741		3574	
صخامه					2722		3331	3058	3466		4223	
جربة					3000		3779	3828	4098		4294	
الجزائر												
الجزائر	5000	5758		10636	11000			23550	20493	25474	25853	
وهران	2372	5073			10000							
قسطنطين	3000	3436			8000			13110		12761		
تلمسان	1500	2688			5000					4907		
المغرب												
كازابلانكا					7000		17000	19960	38806		64990	14783
مراكش					15000			21607	25646		18311	16392
فاس					10000			7826	10507		14140	12648
مكناس					6000			7745	9521		13670	12445
رباط					2000			4218	6698		11000	
طنجة					10000			7000	8000		1000	
تطوان					4000			2648	6000		28	76

جدول رقم (3)

نسبة المواليد والوفيات في أوساط يهود تونس (بالآلاف)

	1923-1919	1928-1924	1933-1929	1938-1934
نسبة المواليد	37	33	33	30
نسبة الوفيات	22	20	18	17

جدول رقم (4)

النشاط الاقتصادي ليهود ليبيا خلال عام 1937

	العددالكلي		الزراعة والصيد		الصناعة		النقل		التجارة		مهن حرة		القطاعان العام والخاص		اقتصاد منزلي		عدد اليهود غير الحرفيين		عدد العاطلين عن العمل	
مناطق التوزيع	عائلات	أفراد	عائلات	أفراد	عائلات	أفراد	عائلات	أفراد	عائلات	أفراد	عائلات	أفراد	عائلات	أفراد	عائلات	أفراد	عائلات	أفراد	عائلات	أفراد
مقاطعة طرابلس	4848 4102	21019 17286	50 42	237 203	1859 1560	8566 7266	133 93	624 443	1710 1288	8405 6404	72 61	348 296	146 141	672 648	87 87	137 137	765 719	1920 1804	26 21	110
مقاطعة مصراتة	710 203	3100 838	4 --	22 --	214 53	944 229	4 1	22 3	387 115	1818 516	12 3	62 20	9 7	31 22	3 --	5 --	66 23	142 46	11 1	85
مقاطعة بنغازي بلدة بنغازي	767 695	3472 3121	2 2	8 8	196 175	874 787	12 10	62 52	350 309	1775 1546	17 15	78 70	42 41	197 196	14 14	26 26	131 126	443 427	3 3	54 2
مقاطعة درنة بلدة درنة	153 55	714 322	-- --	-- --	40 12	165 64	1 --	1 --	97 37	488 234	3 1	10 2	4 1	20 6	-- --	-- --	8 4	30 16	-- --	9 9
المنطقة العسكرية	7	16	7	--	5	10	--	--	2	6	--	--	--	--	--	--	--	--	--	-- --
ليبيا	6485	28321	56	267	2314	10559	150	709	2546	12492	104	498	201	920	104	168	970	2535	40	173

جدول رقم (5)

التوزيع المهني ليهود شمال أفريقيا خلال عام 1931

البلد	نسبة العاملين من مجمل السكان	مهن حرة	تجارة	صناعة	إدارة	زراعة
الجزائر	26 , 92	8 , 86	33 , 8	51 , 19	5 , 17	0 , 43
تونس	24 , 9	9 , 8	49 , 38	36 , 21	0 , 24	0 , 77
المغرب	14 , 62	0 , 69	43 , 24	51 , 54	--	3 , 93
التعداد الكلي	21 , 36	6 , 59	39 , 98	47 , 8	0 , 53	1 , 51

جدول رقم (6)

التوزيع المهني ليهود الجزائر خلال عامي 1931-1941[1]

البلد	نسبة العاملين من مجمل السكان	مهن حرة	تجارة	صناعة	إدارة	زراعة
مقاطعة الجزائر	27 , 57	11 , 93	35 , 00	51 , 19	5 , 67	0 , 25
مقاطعة وهران	25 , 31	8 , 56	37 , 02	36 , 21	4 , 22	0 , 48
مقاطعة قسطنطينية	29 , 13	6 , 4	24 , 96	51 , 54	6 , 3	0 , 55
العددالإجمالي	26 , 2 (27 , 5)	8 , 86 (4 , 8)[2]	33 , 8 (30 , 8)	47 , 8	5 , 17 (9 , 8)	0 , 43 (1051)

(1) المعطيات الواردة بين قوسين تشير إلى بيانات عام 1941.

(2) ينبع هذا التفاوت من الفروق الخاصة بالمصطلحات.

جدول رقم (7)

نسبة النشاط الاقتصادي في أوساط يهود المغرب وفقا للجنس (1951)

	الدار البضاء	مدن أخرى	القطاع المدني	القطاع الريفي	العددالإجمالي
الرجال	4501	42 , 3	43 , 6	41 , 8	43 , 3
النساء	1406	11 , 3	12 , 9	5	11 , 3

18 اليهود والمجتمع حتى الحرب العالمية الثانية

كان الأديب اليهودي ألبير ميمي واحدا من أفضل الأدباء الذين قدموا وصفا دقيقا لمشاعر يهود شمال أفريقيا في العصر الحديث، فقدم ميمي في كتاب الوطن المسيطر (L' Homme Domain) الذي صدر في باريس في عام 1968 وصفا بالغ الدقة لمشاعر اليهود، فجاء في كتابه «كان التونسيون ينظرون إلي بوصفي مواطنا من الدرجة الثانية. ومن هنا لم تكن لي أية حقوق سياسية، كما لم يكن لي حق التقدم إلى الوظائف. وكانت اللغة الفرنسية هي اللغة الأم لليهود، وكان مظهرهم أوروبيا بالكامل، ومن ثم فإنهم كانوا متفوقين على المسلمين، وبالرغم من أن هذه الفروق جعلتهم يتعرضون لكراهية السكان إلا أنها جعلت الفرنسيين يعاملونهم بشكل مختلف عن معاملتهم للمسلمين الذين كانوا يشكلون بالنسبة للفرنسيين أدنى طبقات السلم الاجتماعي».

وتعبر هذه الفقرة عن طبيعة مشاعر اليهود في شمال أفريقيا، وكان من بين مشكلات اليهود آنذاك أنه بينما احتقر السكان المسلمون جهود اليهود الرامية إلى التقرب من الأقلية الأوروبية الحاكمة

وثقافتها، فلم يكن الأوروبيون على استعداد لتقبل اليهود الذين حاكوا تقاليدهم. وكان إحساس اليهود بالاغتراب عن الغالبية المسلمة، وبالرفض من قبل الأوروبيين، يعد ملمحا رئيسيا من ملامح الحياة اليهودية في دول شمال أفريقيا في ظل الفترة الاستعمارية. كما عانى يهود هذه البلدان في هذه الفترة من عداء الأوروبيين الذين نجحوا في إشعال عداء العرب لليهود.

وكان يهود الجزائر من أكثر يهود شمال أفريقيا تعرضا لعداء السكان ولكن يجب أن نميز بين فترتين رئيسيتين في تاريخ هذه الحالة من العداء فقد بدأت الفترة الأولى بعد صدور مرسوم كرميه الذي منح حق المواطنة الفرنسية لليهود، ودامت هذه المرحلة حتى عشية الحرب العالمية الأولى. وبدأت الفترة الثانية منذ منتصف العشرينيات وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، واتسمت هذه الفترة بتزايد قوة الأنشطة المعادية لليهود في كافة بلدان شمال أفريقيا، وشارك المسلمون والأوروبيون على حد سواء في هذه الأنشطة.

تطور الحركة الصهيونية في دول شمال أفريقيا من مؤتمر بازل حتى الحرب العالمية الأولى

تعود بدايات الحركة الصهيونية السياسية في دول شمال أفريقيا إلى الفترة ما بين 1897 و1900، العام الذي قررت فيه اللجنة الصهيونية العاملة تعيين الدكتور فالنسين الجزائري، ممثلا للحركة الصهيونية في دول المغرب العربي، ومع هذا فقد شارك قبيل هذه الفترة مندوب عن دول شمال أفريقيا في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل، ولكنه حضر في إطار الوفد الفرنسي المشارك في أعمال المؤتمر. وقد أولى المشاركون في هذا المؤتمر اهتماما ضخما بأوضاع يهود الجزائر، إذ تحدثوا بشكل مستفيض عن المظاهرات المعادية لليهود التي شهدتها الجزائر في هذا الحين، ومع هذا لم يكن لهذا المؤتمر صدى واسع النطاق في أوساط يهود الجزائر باستثناء يهود مدينة قسطنطينة التي بعث أحد سكانها من اليهود في شهر سبتمبر عام 1897 خطابا إلى تيودور هارتزل جاء به:

«حظيت مبادرتك الهادفة إلى تطبيق الفكرة الصهيونية باهتمام واسع

النطاق في قسطنطينة، وتحظى الفكرة الصهونية التي حققت قدرا كبيرا من الانتشار في أوساط أبناء طائفتنا الذين يعانون من الاضطهادات، شأنهم في هذا شأن إخوانهم من اليهود في روسيا ورومانيا، بتأييد كل يهود قسطنطينة الذين يرون أن هذه الفكرة هي الحل الوحيد للقضية اليهودية. وباسم كل أبناء ديانتنا فإننا موافقون على كل القرارات التي اتخذها المؤتمر الصهيوني، ونتعهد أمامك بتقديم تأييدنا الكامل».

وعملت في نفس الحين في القاهرة رابطة «بركوخفا» الصهيونية التي أسسها في شهر فبراير عام 1897 الشاب اليهودي ماركو باروخ الذي كان من مواليد القسطنطينية، والذي تعرف أثناء دراسته في أوروبا الغربية على الأفكار الثورية. وقد أتى ماركو باروخ إلى مصر في عام 1896، بعد أن قام بجولة في كل من الجزائر والنمسا وبلغاريا، وأصدر باروخ في مصر صحيفة فرنسية تدعى «الكرمل»، وارتحل ماركو باروخ بعد تأسيسه لهذه الرابطة الصهيونية إلى إيطاليا، ومثل في مرحلة لاحقة يهود إيطاليا في المؤتمرين الصهيونيين الثاني والثالث، وقد توفي باروخ في مدينة بيرنتشه في عام 1899.

وحرص باروخ إبان إقامته في مصر على ترويج الفكرة الصهيونية في أوساط اليهود، فدعا إلى هذه الفكرة في المعابد والمنتديات، والمؤسسات اليهودية المختلفة. وكان من بين الأفكار التي دعا إليها باروخ احتلال فلسطين بالقوة، وتدريب اليهود تدريبا عسكريا حتى يصبح بمقدورهم أن يشكلوا في الوقت المناسب نواة الجيش اليهودي، وفي الحقيقة فإن هذه الرؤية لم ترد في البرنامج الخاص برابطة «بركوخفا» التي تمثلت أهدافها في تشجيع اليهود على الاندماج في مجتمعاتهم، وتقبل فكرة الاستيطان الزراعي في فلسطين.

وتفيد شهادات باروخ أن دعوته للحركة الصهيونية جذبت اهتمام أعداد محدودة من اليهود الأشكناز بالقاهرة الذين كانوا أكثر اندماجا في هذا الحين بالحياة الثقافية في مصر بالمقارنة باليهود السفاراد، الذين كانوا يتحدثون الإسبانية والعربية والإيطالية. وفي واقع الأمر فقد كانت مشكلة كيفية جذب الحركة الصهيونية لليهود السفاراد واحدة من أبرز المشكلات التي واجهتها الحركة الصهيونية في مصر.

وعلى كل حال تزايد عدد أعضاء هذه الرابطة الصهيونية بشكل ملحوظ بعد تأسيسها، فقدر عددهم في عام 1902 بثلاثمائة وستين عضوا، وأبدى أعضاؤها اهتماما ملحوظا بالحصول على «الشيقل» الصهيوني وتوزيع أسهم الاستيطان في فلسطين، كما كان من بين منجزاتهم نجاحهم في عام 1900 في افتتاح مدرسة صهيونية بلغ عدد الدارسين فيها في عام 1901 ثلاثمائة تلميذ، كما افتتحوا في نفس العام فرعا لرابطة «بركوخفا» في مدينة الإسكندرية التي ترجع بدايات النشاط الصهيوني فيها إلى عام 1898، ويرجع فضل ترويج الفكرة الصهيونية في أوساط يهود الإسكندرية إلى شارل بوجودادلي، نجل أحد الصيارفة اليهود، الذي شارك في أعمال المؤتمرين الصهيونيين الثاني والثالث، ورغم أن بوجودادلي سعى إلى إقناع شباب اليهود في الإسكندرية بأهمية المشاركة في جهود الحركة الصهيونية إلا أن جهوده باءت بالفشل..

وواجهت رابطة «بركوخفا» في عام 1903 العديد من الصعوبات التنظيمية والمالية، ولذلك توقفت في عام 1904 عن مزاولة أنشطتها، وحلت مكانها في السنوات السابقة للحرب عدة روابط صهيونية افتقرت إلى أي تنسيق فيما بينها، ومع هذا طرأت تغيرات على هذا الوضع عشية نشوب الحرب، ويرجع الفضل في هذا الأمر إلى المبادرات التي قام بها مبعوثو الحركة الصهيونية في مصر الذين كانوا على وعي تام بمدى أهمية صلة القرب الجغرافي بين مصر وإسرائيل، ومكانة مصر في العالمين العربي والإسلامي. وكان من بين مظاهر هذا الاهتمام أنه تأسست في نهايات عام1931 لجنة تابعة للمركز الصهيوني في مصر، تزامن تأسيسها مع الفترة التي تدفق فيها الآلاف من اللاجئين اليهود من فلسطين على كل من القاهرة والإسكندرية.

أما في تونس فقد تشكلت أول رابطة من الشباب الصهيوني بعد انتهاء المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل، ولا نعرف عن تاريخ هذه الرابطة سوى أنها بعثت برقية تهنئة إلى المشاركين في المؤتمر الصهيوني الثالث، وكما يبدو فقد تأسست في تونس وفي كافة الأماكن، التي وصل إليها نبأ قيام الحركة الصهيونية سواء عن طريق السياح أو الصحافة، عدة جماعات حرصت على العمل لصالح الحركة الصهيونية، وتعد «رابطة

صهيون» التي تأسست في عام 1911 بمنزلة أول جهة قامت بتنظيم النشاط الصهيوني في تونس، وضمت هذه المنظمة في صفوفها الشخصيات التي أصبحت فيما بعد، وخاصة في العشرينيات، من أبرز الشخصيات الصهيونية في تونس، والتي كان من بينها: الفرد ولنسي، ويوسف رامي،. وهنري معرق، وكان من بين أنشطة هذه الرابطة إصدارها لصحيفة «صوت صهيون». وضمت هذه الرابطة في صفوفها الاتجاهات العلمانية والدينية على حد سواء، وكانت هذه السمة من بين السمات المميزة أيضا لرابطة «يوشيفيت تسيون» الصهيونية، واقتصرت أنشطة الرابطتين على مدينة تونس، كما كان من بين السمات المميزة لهما حرصهما على عدم التعاون أو تنسيق الأنشطة مع الروابط الصهيونية التي أقامت في الضواحي مثل رابطة «ترحام تسيون» التي عملت في مدينة سوسة، ورابطة «محبة صهيون» التي عملت في صفاقس، ورابطة «أبناء صهيون» التي تأسست في مدينة بيجة إبان الفترة التي وصلت فيها الحرب إلى الذروة.

وقد مارست كل هذه الروابط أنشطتها بموافقة الفرنسيين، وكانت لكافة هذه الروابط صلات مباشرة أو غير مباشرة بالاتحاد الصهيوني، فقامت هذه الروابط بتوزيع «الشيقل الصهيوني»، وأسهم الاستيطان في فلسطين.

وفي المغرب تأسست في المدن الساحلية، التي كانت أكثر تأثرا من غيرها بالفكر الأوروبي، أولى الروابط الصهيونية، فتأسست في مدينة موجادير في عام 1900 رابطة «أبواب صهيون»، وجاء في الخطاب الذي بعثه رئيس الرابطة إلى تيودور هرتزل: «إن يهود المدينة تعرفوا على الفكر الصهيوني من خلال مدير مدرسة جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء»، ومن خلال الزيارة التي قام بها يهودي مغربي الأصل مقيم في مدينة مانشيستير البريطانية إلى المغرب، والتي قام خلالها بشراء بعض أسهم صندوق الاستيطان اليهودي في فلسطين»، كما تأسست في نفس الفترة في مدينة تطوان رابطة «العودة إلى صهيون»، ويرجع فضل تأسيسها إلى أحد الأطباء العاملين في المدينة والذي كان من مواليد روسيا. وقد طلب هذا الطبيب في أحدخطاباته التي بعث بها إلى مسؤولي اللجنة الصهيونية العاملة أن يرسلوا إليه مضمون برنامج مؤتمر بازل، وقرارات المؤتمرات

الصهيونية، وكافة الأمور التي يرون أنه من الأهمية بمكان بعثها إلى يهود مدينته.

وأوضح ليون خلفون رئيس الرابطة في خطاب آخر أنه تأسست بالإضافة إلى الرابطة مكتبة عبرية، وأن الغرض من إنشائها يتمثل في العمل على نشر اللغة العبرية ونشر الفكرة الصهيونية في أوساط اليهود.

وتأسست فيما بعد في مدينة صافي رابطة «محبة صهيون» التي أعربت عن استعدادها لخدمة الفكرة الصهيونية، وجاء في خطابها الذي بعثته إلى تيودور هرتزل، قبيل انعقاد المؤتمر الصهيوني السادس: «إن الوضع الراهن لإخواننا من اليهود خطير للغاية... مما يستدعى قيام قادة الحركة الصهيونية بتقديم المساعدة والنهوض بهم. وفي الوقت الحالي الذي تشتد به قوة الحركة القومية فإن نصرة إسرائيل مازالت تتلكأ، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه فإن الآمال التي يعقدها شعبنا على المستقبل ستتبدد».

وترجع بدايات النشاط الصهيوني في المدن الواقعة بوسط المغرب إلى الفترة التي تأسست فيها في مدينة فاس رابطة «محبة صهيون» التي بعثت بعد تأسيسها خطابين إلى يسرائيل زانجفيل رئيس جماعة «اليوم الطيب الأخير» وكان من بين أنشطة هذه الرابطة قيامها بتوزيع الشيقل الصهيوني وأسهم صندوق الاستيطان في فلسطين، كما حرصت الرابطة أيضا على توسيع إطار أنشطتها التي امتدت لتصل إلى مدينتي صفرو ومكناس.

أما في ليبيا فقد بدأ سكانها في ممارسة النشاط الصهيوني بعد الاحتلال الإيطالي، ومع هذا كانت لهم قبل هذه الفترة اتصالات محدودة ببعض المؤسسات الصهيونية. ويرجع إلى المصور اليهودي الياهو نحيمس الذي عمل مراسلا لصحيفة «يسرائيل» (اسرائيل) التي كانت تصدر في مدينة برينتسا فضل تأسيس أول رابطة صهيونية في طرابلس، ودعا نحيمس بالاشتراك مع مجموعة صغيرة من الشباب اليهودي المستنير إلى إحياء الثقافة اليهودية، ونشر اللغة العبرية. وعلى خلاف سائر الروابط الصهيونية التي تأسست في دول شمال أفريقيا، سعت «رابطة صهيون» التي أسسها نحيمس إلى السيطرة على كافة مؤسسات الطائفة، فقام نحيمس في عام 1917 بتقديم مرشحي رابطته لدخول مجلس الطائفة في طرابلس مما أثار غضب القادة اليهود المحافظين، ولكن يهود إيطاليا أسرعوا بتأييد نحيمس

لاسيما أنهم كانوا يرحبون بجهوده الرامية إلى الارتقاء بالوضع الثقافي ليهود ليبيا، وتعريفهم بالفكر الصهيوني. ومع انعقاد الانتخابات حظيت قائمته بثلثي مقاعد المجلس، كما حظي بتأييد يهود طرابلس الذين شعروا بمدى صدق مشاعره الدينية، ولكنه لم يتمكن من ممارسة أنشطته الصهيونية لفترة طويلة إذ وافته المنية في عام 1918 أي لم يكن يتجاوز عمره الثمانية والعشرين عاما.

وعند الحديث عن بدايات الحركة الصهيونية في دول شمال افريقيا فلابد من معرفة أنه بينما تطلب نشر الفكر الصهيوني في كل من المغرب وليبيا قدرا من الانفتاح على العالم الخارجي فإن الحفاظ على التقاليد وعدم المساس بها كانا شرطا رئيسيا لممارسة أي نشاط صهيوني في تونس وفي الجزائر على وجه الخصوص.

وكانت مدينة قسطنطينة، التي اتسم سكانها من اليهود بالحفاظ على التقاليد اليهودية، بمنزلة المركز الوحيد للحركة الصهيونية بالجزائر، التي لم يكن لها في المقابل وجود ملموس في مدينتي الجزائر أو وهران اللتين اتسمت الحياة اليهودية فيهما بقدر ما من الحداثة. وفيما يتعلق بالمدن الساحلية بالجزائر مثل بون، وسطيف أو تلمسان، فكان لبعض سكانها من اليهود صلات بالمؤسسات الصهيونية، وقد رأى هؤلاء أن الصهيونية تعد بمنزلة درع في مواجهة محاولات الاندماج في المجتمع، وفي مواجهة الفكر الديني.

وتجلت مظاهر هذه الرؤية الداعية إلى عدم المساس بالتقاليد في كل من المغرب وليبيا اللتين ارتبطت فيهما الفكرة الصهيونية بحركة الصحوة الدينية، ولذلك تزايد تعداد الحاخامات في صفوف الحركة الصهيونية بدول شمال أفريقيا باستثناء مصر، فضمت «رابطة صهيون» في طرابلس الحاخام اسحاق بوحوبزه نائب رئيس المحكمة الشرعية العليا، كما ضمت العديد من الحاخامات الذين كان من بينهم الحاخام مردخاي هكوهين مؤلف كتاب «هجيد مردخاي»، والحاخام رفائيل دفوش، والحاخام يوسف جيان، والحاخام تسيون تشوفاه كما ساد نفس الوضع في المغرب، إذ شغل كبير حاخامات مدينة موجادير منصب سكرتير الرابطة الصهيونية المحلية،. كما ساد نفس الوضع في مدينتي آسفي ومكناس،كما انضم معظم حاخامات

فاس إلى رابطة «محبة صهيون». وساد في تونس وضع شبيه بالوضع الذي أشرنا إليه في كل من المغرب وليبيا حيث تولى الحاخام بخاره رئاسة رابطة «بوشيفيت تسيون»، وساد نفس الوضع إلى حد ما في مدينة قسطنطينة بالجزائر، إذ انضم حاخامات المدينة إلى رابطة «محبة صهيون» الصهيونية.

وكان من بين السمات المميزة للراوبط الصهيونية في دول شمال أفريقيا، وخاصة في كل من تونس والمغرب، أن هذه الروابط ضمت في صفوفها أعدادا كبيرة من اليهود ذوي الأوضاع الاجتماعية المتميزة والمناصب المهمة، فكان من بين قادة رابطة «بوشيفيت تسيون»، على سبيل المثال، محاضر للاقتصاد وقاضيان وأحد الصيارفة وثلاثة من كبار التجار، كما كان خمسة من بين أعضاء لجنة الرابطة من حملة النياشين والأوسمة. ولا شك أن وجود هذه الشخصيات البارزة ساهم كثيرا في تطور الحركة الصهيونية في تونس، وفي إقبال السكان اليهود على الحركة. وقد طالبت الشخصيات الصهيونية النشيطة بتونس قادة الاتحاد الصهيوني العالمي بضم وجهاء الطائفة إلى صفوف الاتحاد بغرض تعزيز مكانة الفكرة الصهيونية في تونس.

واستوعبت قيادة الاتحاد الصهيوني العالمي بشكل جيد هذا المطلب، ولذلك فحينما أقدمت هذه القيادة في عام 1916 على تأسيس منظمة مركزية تضم في صفوفها كافة الروابط الصهيونية المصرية، التي كانت كل واحدة منها تعمل بشكل مستقل، فقد حرصت على أن يتولى شخص من صفوة المجتمع المصري قيادة هذه المنظمة الأم، ومن هنا وقع اختيارها على جاك موصيري الذي كان من أبرز الصيارفة في حينه.

أما في المغرب فقد كانت الرغبة في البحث عن الوسائل التي من شأنها إكساب الحركة الصهيونية مكانة مرموقة في المجتمع من بين العوامل التي شجعت أتباع الحركة الصهيونية في مدينة فاس على مطالبة اللجنة الصهيونية العاملة في عام 1910 بأن تحدد الجهة الأوروبية التي بمقدورها رعاية رابطة «محبة صهيون»، وكما هو معروف فقد كانت أعداد كبيرة من يهود المغرب تحظى، وحتى قبل أن يتحول إلى محمية فرنسية، برعاية وحماية القوى العظمى. ولم تقتصر مزايا هذه الرعاية على توفير الإحساس بالأمن والاستقرار لليهود في مواجهة السلطة وإنما كانت هذه الرعاية

تعطي من يتمتع بها إحساسا بالعزة والشرف، ولا غرابة في أن حصول اليهود على هذه الرعاية أصبح من بين السمات المميزة للنجاح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ولقد استشعرت رابطة «محبة صهيون» في المغرب أن حصولها على مثل هذه الرعاية سيصبح أمرا يدعو لإحساسها بالتميز، فجاء في الخطاب الذي بعثته هذه الرابطة إلى اللجنة الصهيونية العاملة: «إن الرعاية التي ننشدها ستوفر لنا الإحساس بالأمان، كما أنها ستشجع أعداد كبيرة من يهود المغرب على الانضمام إلى رابطتنا». وقد رسمت الرابطة في خطابها صورة قاتمة للغاية للوضع الذي يواجهه يهود المغرب فجاء خطابها: «وإننا نعمل على ترويج الفكرة الصهيونية ولكن الشعب يواجه أزمات عديدة، إن كل مراد الشعب لا يتعدى الحفاظ على أرواح أبنائه».

ولم يلق هذا المطلب قبول ولفسون رئيس اللجنة الصهيونية العاملة الذي برر رفضه بقوله: «إنه من الضروري أن يتحلى الاتحاد الصهيوني بالحذر، وألا نقوم بأي شيء يجعل البعض يتصور أننا نرغب في التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، ولو أرسلنا إلى جماعتكم خطابات توصية موجهة إلى مندوبي الدول الأوروبية المقيمين في مدينتكم فمن المحتمل أن يسفر هذا الموقف عن إلحاق أشد الضرر بالحركة الصهيونية». وبالرغم من أن المبررات التي طرحها ولفنسون تبدو منطقية ومقبولة من ناحية المبدأ، إلا أن هناك شكا في مدى مصداقية مواقفه لا سيما إذ وضعنا في اعتبارنا طبيعة الظروف التي كان المغرب يعيشها في هذا الحين.

وتعد هذه القضية مثالا على حالة سوء الفهم التي ميزت علاقة المؤسسات الصهيونية بهذا الجزء من العالم اليهودي، وقد كان عامل اللغة من أهم العوامل التي حالت دون تحقيق قدر كاف من التواصل بين الطرفين حيث اعتادت الحركة الصهيونية حتى نهايات العشرينيات أن ترسل نشراتها الإعلامية إما بلغة الييديش أو باللغة الألمانية التي لم تكن معروفة إلا لعدد ضئيل من يهود مصر، كما أنها لم تكن معروفة لقادة الفكر الصهيوني في دول شمال أفريقيا الذين كانوا يعرفون العربية والفرنسية والإسبانية فقط، ويعد الخطاب الذي بعثه سكرتير رابطة «بني صهيون» في مدينة جايا بالمغرب إلى اللجنة الصهيونية العاملة خير دليل على أن عامل اللغة حال

دون إقامة صلات مباشرة مع قادة الحركة الصهيونية فجاء بخطابه: «إن خطابكم الذي بعثتموه مازال لغزا محيراً، وباسمي وباسم كل إخواني نطلب منكم ألا تكتبوا خطاباتكم بأي لغة أجنبية خاصة أننا نعتز باللغة العبرية المقدسة. وما شأننا بهذه اللغات الأجنبية، ولذلك اكتبوا لنا باللغة العبرية».

ولم تستجب المؤسسات الصهيونية حتى العشرينيات لطلبات دول شمال أفريقيا-باستثناء مصر التي كانت لها مكانة خاصة لدى قادة الحركة الصهيونية-الخاصة بإرسال مبعوثين من قبلها للالتقاء بسكانها من اليهود. وكان من بين العوامل التي ساهمت أيضا في عدم وجود صلات وثيقة بين قادة الحركة الصهيونية وأتباع الحركة الصهيونية في بلدان المغرب العربي، أن المؤسسات الصهيونية أحست أنها غير ملزمة بتقديم شروح مستفيضة عن ماهية الحركة الصهيونية وطرق عملها، ولاشك أن الإجابات المقتضبة التي قدمها سوكولوف، وولفنسون على الأسئلة التي وجهت لهما من قبل يهود المغرب لم تشف غليل القراء، فجاء، على سبيل المثال، في الخطاب الذي بعثه سوكولوف لرئيس رابطة «يوشيفيت تسيون» بالمغرب: «انضموا إلى الاتحاد الصهيوني، وستعرفون تدريجيا كل ما تشاؤون من معلومات».

وبالرغم من أن المؤسسات الصهيونية لم تبد اهتماما ضخما بيهود شمال أفريقيا إلا أن مراسلات المؤسسات الصهيونية المركزية تتضمن تفاصيل عديدة توحى بأن قادة هذه المؤسسات أولوا اهتماما كبيرا بترويج «الشيقل» الصهيوني، وأسهم صندوق الاستيطان في هذه الدول. وإزاء هذا الوضع كتب رئيس رابطة «محبة صهيون» في مدينة صافي بالمغرب خطابا إلى تيودور هرتزل أعرب فيه عن إحساسه بالدهشة من موقف الحركة الصهيونية غير المبالي بوضع يهود بلاده. وعلى ضوء هذا الوضع أحس الكثيرون من يهود المغرب أن المؤسسات الصهيونية تعد بمنزلة هيئة خيرية يقتصر دورها على جمع التبرعات، وظل هذا الإحساس مسيطرا لفترة طويلة على نفوس يهود شمال أفريقيا.

وكان من بين العوامل التي حالت دون تحقيق قدر كاف من التواصل بين قادة الحركة الصهيونية ويهود هذه البلدان أن كل الروابط الصهيونية التي سبق التحدث عنها تأسست لأسباب وثيقة الصلة بعامل الحنين الديني إلى «صهيون»، وأن شخصيات محدودة فقط من يهود هذه البلدان كانت على

معرفة بالطابع العلماني للصهيونية السياسية التي رأت وجود اليهود بين غير اليهود ليس مجرد حكم فرضه الإله على شعبه، وإنما هو قضية يمكن للبشر التوصل إلى حل سياسي لها، وأنه ليس من المقبول انتظار معجزة مسيحانية لحلها.

وعلاوة على هذا فقد تزامن ظهور الصهيونية السياسية في دول شمال أفريقيا مع الفترة التي كانت فيها الطوائف اليهودية تتلمس أولى خطواتها على درب التحرر من أغلال الماضي، هذا بالإضافة إلى أن التغييرات التي شهدتها هذه الطوائف في العصر الحديث لم تكن مرتبطة بقضية الاندماج في المجتمع والقضاء على الهوية اليهودية، ومن هنا رأى يهود هذه البلدان أن عملية الانعتاق من أغلال الماضي ليست سوى وسيلة لتغيير أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

وبالإضافة إلى الظروف الاجتماعية- الثقافية لاتي لم تسمح بدورها للحركة الصهيونية بالتسلل إلى بلدان شمال أفريقيا فمن الضروري أن نتذكر أنه قد عملت جهات منافسة للحركة الصهيونية في بعض هذه البلدان كان من بينها جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» التي سعت أيضا لحل مشكلات يهود هذه البلدان وفقا لرؤيتها الخاصة بها، كما أن هيئة الإليانس التي عملت في هذه البلدان لم تكن مجرد مؤسسة خيرية، وإنما كانت مؤسسة دعت إلى أفكار شكلت بدورها بديلا أيديولوجيا وعمليا للفكرة الصهيونية. وقد يكون خير دليل على ماهية الفروق التي سادت بين فكر الحركة الصهيونية وفكر جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء»، أنه بينما أولت الصهيونية اهتماما ضخما بفكرة الهجرة إلى فلسطين والاستيطان بها، عملت هذه الجماعة على ترويج مجموع قيم الثقافة الفرنسية في نفوس يهود شمال أفريقيا،كما آمنت هذه الجماعة أن إصلاح أحوال اليهود الاجتماعية والثقافية، واندماجهم في حياة بلدانهم الاقتصادية كفيلان بحل كافة مشكلات اليهود، ومن هنا فلا غرابة في أن قادة الفكر الصهيوني بدول شمال أفريقيا انتقدوا بشدة سيطرة فكر هذه الجماعة على المجالس اليهودية في دول شمال أفريقيا، وفي المقابل اتهم أتباع هذه الجماعة الحركة الصهيونية بأنها حركة معادية لفرنسا تهدف إلى تقليص مكانة فرنسا في منطقة الشرق الأوسط.

الوضع بين الحربين العالميتين

أثار تصريح بلفور وقرارات مؤتمر سان ريمو موجة ضخمة من الحماس في أوساط يهود شمال افريقيا، كان من بين مظاهرها: تنظيم يهود هذه البلدان لصلوات جماعية وعقدهم لمؤتمرات ضخمة أعربوا خلالها عن تأييدهم للفكرة الصهيونية، وللأنشطة الصهيونية، كما كان من بين مظاهر تأييدهم للصهيونية إقامتهم العديد من التنظيمات بغرض الهجرة إلى إسرائيل، وتزايد إقبالهم على شراء الشيقل الصهيوني.

وفي مصر شارك الآلاف من اليهود في نهايات عام 1917 في المؤتمرات الجماهيرية التي عقدت في مدينتي الإسكندرية والقاهرة والتي شارك فيها حاييم وايزمان وعدد من قادة الحكومة المصرية. ونجح جاك موصيري في هذا الحين في ضم المزيد من اليهود إلى صفوف الاتحاد الصهيوني، والحصول على تأييد قادة الطائفتين الاشكنازية والسفاردية في مصر، وكان من بين أنشطة الحركة الصهيونية في مصر قيام قادتها بإصدار مجلة La Revue Sioniste التي كانت تنطق بلسان الحركة. كما قام البرت موصيري الذي كانت تربطه صلة قرابة بجاك موصيري، بإصدار مجلة «إسرائيل». أما في الإسكندرية فقد بدأت «اللجنة العاملة لصالح أرض إسرائيل» منذ عام 1918 في ممارسة أنشطتها، وساهمت هذه اللجنة منذ العشرينيات في نقل الآلاف من مهاجري أوروبا إلى فلسطين، وكانت هذه اللجنة تضم في صفوفها عدداً كبيراً من وجهاء المدينة.

وفي ليبيا شملت الأنشطة الصهيونية مدينة قيرنايقة، وهذا بعد أن تأسست بها في عام 1919 «رابطة هرتزل» التي أثرت مثل «رابطة صهيون» في طرابلس في مسيرة التعليم العبري في ليبيا، ونجحت «رابطة صهيون» التي كانت تصدر صحيفة «راية صهيون» في تعزيز مكانتها في أوساط مؤسسات الطائفة، وكان من بين أنشطتها تأسيسها لأربع روابط حرفية لتعليم الشباب اليهودي في ليبيا.

أما في تونس فقد شهدت الفترة 1917-1922 زيادة ملحوظة في عدد الروابط الصهيونية، وكما هو معروف كانت هناك في تونس في عام 1917 اثنتا عشرة رابطة صهيونية، وكانت هذه الروابط الصهيونية منتشرة في كل من تونس، بيروطة، صفاقس، سوسه، مهديه، نابول، جربه، قيوان، وموقنين،

وبلغ أعضاء كافة هذه الروابط ألفى يهودي. ومع حلول عام1920 وافقت كافة هذه الروابط على الاتحاد فيما بينها، وتشكيل ماعرف فيما بعد باسم «الاتحاد الصهيوني التونسي» الذي حظى بعد مضي ثلاثة شهور على تأسيسه باعتراف رسمي من قبل السلطة، الأمر الذي أتاح للحركة الحرية في ممارسة أنشطتها، وفي التعبير عن كافة آرائها في مجلة La Voix Juive التي كانت تصدرها. ولاشك أن موافقة السلطات على النشاط الصهيوني، علاوة على نجاح الفريد فالنسي زعيم الاتحاد في الإمساك بزمام الأمور ساهما في انضمام صفوة المجتمع اليهودي وأبناء الطبقات الشعبية من المجتمع على حد سواء إلى الاتحاد الصهيوني، وربما يكون خير دليل على نجاح الحركة الصهيونية بتونس أن كافة زعماء الطائفة رحبوا بالتوقيع على البيان الذي أصدره الاتحاد الصهيوني في عام 1922 بمناسبة افتتاح صندوق التبرعات لصالح الصندوق القومي اليهودي.

أما في الجزائر فلم يطرأ أي تغيير على موقف السكان اليهود اللامبالي تجاه الحركة الصهيونية، وإن كان هذا الأمر لا ينفي أنه تشكلت بعد الحرب عدة روابط يهودية في مدن تلمسان، ومديه، ومستغانم، وبريفيل أعربت جميعها عن تأييدها للفكرة الصهيونية. ولكن قد عملت بالجزائر منذ عام 1920 رابطة «العودة إلى صهيون» التي ضمت في البداية حوالي مائتين وسبعين عضوا، ومع هذا تفيد شهادات زعيمها أن الرابطة لم تكن على قدر كبير من التأثير في أوساط يهود الجزائر فجاء بإحدى شهاداته: «إن أثرياء اليهود والشخصيات ذات النفوذ تقاطع الحركة الصهيونية، ولا يمكننا حتى الآن الاعتماد على تأييدهم. وتضم رابطتنا في صفوفها فقراء اليهود والعمال والمستضعفين، ونأمل في أن ننجح في جذب أثرياء وشرفاء اليهود ولكنهم يدعون دائما أنهم فرنسيون وأنهم غير ملزمين بالاهتمام بالمسألة الصهيونية، وأنهم يشعرون بالارتياح في الجزائر».

وتساعدنا هذه الشهادة على تفهم الجهود التي بذلها مبعوثو الحركة الصهيونية في الجزائر بغرض إزالة كافة الحواجز التي كانت تعوق تحقيق القدر الكافي من التواصل بين قادة المجالس اليهودية وأتباع الحركة الصهيونية ولكن باءت جهودهم التي بذلوها في كل زمان ومكان بالفشل.

وفي المغرب تزامن ظهور الروابط التي عملت على الارتقاء بمعارف

اليهود الدينية مثل جماعة «شجرة الحياة» في مكناس مع ظهور روابط صهيونية جديدة في مدن الرباط، والجديدة ومراكش، وواجده، وكازابلانكا. وقد شهدت المناطق الشمالية من المغرب، والتي كانت تقع حتى بداية العشرينيات تحت حماية أسبانيا، تحولا ملموسا في مكانة الحركة الصهيونية فوصلت إلى هذه الأماكن في هذا الحين عدة شخصيات صهيونية بارزة كان من بينها د. اريال بن تيسون، ونتان هالبرن، كما تأسست في مدينة طنجة رابطة «درع داوود» التي حرصت على نشر اللغة العبرية، وتأسست أيضا في مدينة العرايش فور انعقاد مؤتمر سان ريمو رابطة «بناة القدس» التي عبرت عن تحمسها للفكرة الصهيونية في خطاب بعث به إلى د.ماكس نورداو الذي كان من أبرز الشخصيات الصهيونية في هذا الحين، وجاء بخطابها:

«أشرقت الشمس فبددت الظلام، لقد عادت وحدة شعب إسرائيل إلى سابق عهدما، وعادت كل قوى الحياة لتنهض من جديد. وقد عاد البعداء قريبين منا، كما عادت الحياة إلى كل الأنشطة كما أصبح شعب إسرائيل شعبا واحدا في الأرض ولنغن ترانيم الثناء لإلهنا».

وبدأت عشرات العائلات اليهودية في هذا الحين في الهجرة إلى فلسطين، ولذلك طلب رئيس رابطة «الصوت المبشر» في مدينة صفرو من رئيس الاتحاد الصهيوني العالمي إرسال مندوب خاص بشؤون الهجرة إلى المدينة، وجاء بخطابه الذي بعثه «سيشعر الرواد منا بالطمأنينة والسعادة إذا قمتم بتوطين المهاجرين في المستوطنات الزراعية أو في الأحياء العربية لاسيما أنهم قد اعتادوا العيش مع العرب».

وحصل رئيس الرابطة الصهيونية المحلية في مدينة موجادير إبان نفس الفترة من القنصل البريطاني على تأشير ات دخول لليهود الراغبين في الرحيل من مدينته إلى فلسطين، وقد أقدم على هذه الخطوة بعد أن لم يحظ مطلبه بخصوص هذا الشأن بقبول قادة المؤسسات الصهونية، ومع هذا لم يصل كل المهاجرين إلى فلسطين إذ رجعت أعداد كبيرة منهم إلى المغرب بعد أن رفضت السلطات في فلسطين السماح لهم بالنزول في يافا. وقد علق ليو زوسمان الذي كان مندوبا «للصندوق القومي اليهودي» في الجزائر التي مر بها المهاجرون عند عودتهم من فلسطين إلى المغرب على

هذا الوضع بقوله: «إن الأنباء التي يروجها اليهود المغاربة الذين عادوا من فلسطين إلى المغرب تلحق بالحركة الصهيونية أشد الضرر».

ومع حلول منتصف العشرينيات تضاءل عدد الراغبين من يهود هذه البلدان في الهجرة، كما تضاءل في نفس الحين حجم النشاط الصهيوني في كافة بلدان شمال أفريقيا، وقد استغرقت هذه الأزمة سنوات طوالا، ودامت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وكانت هذه الأزمة في واقع الأمر نتيجة للعديد من العوامل فكان الموقف الذي تبنته السلطات الفرنسية تجاه الحركة الصهيونية من بين العوامل التي ساهمت في عرقلة مسيرة الحركة الصهيونية في هذه البلدان. وبالرغم من أن موقف السلطات الفرنسية في تونس إزاء الصهيونية كان أفضل من موقفها تجاه نفس الحركة في المغرب إلا أن الفرنسيين عارضوا بشكل عام قيام رعايا البلدين وخاصة من بين اليهود بممارسة أي أنشطة سياسية فجاء، على سبيل المثال، في خطاب أحد المستشارين الفرنسيين: «يجب ألا تختلف السياسة التي نتبعها تجاه يهود شمال أفريقيا عن السياسة التي نتبعها مع المسلمين. ويجب أن نعارض فكرة القومية اليهودية لأننا نعارض أيضا فكرة القومية العربية. ويجب أن نعمل على دمج الشعبين في ثقافتنا. وفيما يتعلق باليهود، فمن الممكن أن نحقق هذا الهدف من خلال التعاون مع جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء».

وبالإضافة إلى المخاوف التي أبداها الفرنسيون من رد الفعل العربي تجاه الصهيونية، أحست السلطات الفرنسية أن للحركة الصهيونية ومنظماتها ميولا موالية لبريطانيا، ولهذا تشككت السلطات الفرنسية في دوافع حركة الهجرة اليهودية من المغرب إلى فلسطين التي تمت في نهايات الحرب العالمية الأولى، فجاء بأحد التقارير التي بعثت من شمال أفريقيا إلى مسؤولي «الصندوق القومي اليهودي»: «إن الفرنسيين يشعرون بأن الهجرة اليهودية إلى فلسطين تهدف إلى تعزيز الوجود البريطاني وعلى حساب الوجود الفرنسي». ونظرا لتشكك الفرنسيين في نوايا الحركة الصهيونية فقد اعترضوا في عام 1919 على فكرة إقامة رابطة صهيونية في كازابلانكا، كما أنهم لم يشعروا بأن تحسين الطائفة اليهودية في المغرب لا يستلزم الاتصال بالجهات الأجنبية، كما حظر الفرنسيون في عام1923 ممارسة أي أنشطة صهيونية في مدينة فاس، كما حظروا في عام

1924 توزيع صحيفة، العالم الناطقة بلسان «الاتحاد الصهيوني العالمي» في المغرب، وأوقفوا أيضا حملات التبرعات لصالح «الصندوق القومي اليهودي»، ولكنهم سمحوا بتوزيع «الشيقل» الصهيوني الذي تم منذ عام 1924 السماح بتحويله عبر لجان الطائفة إلى القنصلية الفرنسية في القدس.

وعلاوة على كل هذه الصعوبات التي اعترضت طريق الحركة الصهيونية في دول شمال أفريقيا فقد أسفر الموقف السلبي الذي تبنته السلطات تجاه الحركة الصهيونية عن ابتعاد وجهاء الطوائف اليهودية وقادتها عن مزاولة الأنشطة الصهيونية، وكان هذا الإحساس بالاغتراب عن الحركة الصهيونية سائدا في كافة دول شمال أفريقيا وفي مصر على وجه الخصوص التي كان لموقف الرأي العام والسلطة فيها قدر كبير من الأهمية بالمقارنة بالوضع الذي ساد دول شمال أفريقيا الخاضعة للاحتلال الفرنسي أو الإيطالي.

ولم تنجح الحركة الصهيونية في مصر في الحصول على تأييد أعداد كبيرة من اليهود، خاصة أن رئيس الطائفة اليهودية بالقاهرة يوسف قطاوي، وكبير حاخاماتها حاييم ناحوم تبنيا مواقف معادية للصهيونية. أما في الإسكندرية فقد حظيت الحركة الصهيونية بقدر يسير من تأييد الطبقات الفقيرة، ومع هذا لم يبد رؤساء الطائفة تأييدهم للحاخام داود بروتو الذي تولى منصب كبير حاخامات المدينة خلال الأعوام (1927-1936)، أو للحاخام موشيه فنطورا الذي شغل نفس المنصب خلال الأعوام (1938-1948). ومن المتصور أن الأنباء التي وصلت ليهود الإسكندرية عن الإضرابات التي شهدتها فلسطين في نهاية العشرينيات والثلاثينيات دفعت قادة هذه الطائفة لتبنى مواقف أجبرت بدورها المنظمات الصهيونية على تقليص وجودها في هذه المدينة.

ومع هذا فإن الموقف الذي تبنته السلطات وقيادة الطوائف اليهودية تجاه الصهيونية لم يكن بالعامل الوحيد الذي تسبب في تقليص مكانة هذه الحركة الصهيونية، لأنها عانت أيضا في هذا الحين من مشكلات تنظيمية عديدة أضف إلى هذا أنه لم تكن لديها الوسائل التي تساعدها على تحقيق أهدافها.

وعند النظر إلى الوضع الذي واجهته الحركة الصهيونية بالمغرب فلابد

من أن نضع في اعتبارنا مجموعة من الحقائق الرئيسية قد يكون من أهمها أن الطائفة اليهودية بالمغرب كانت طائفة تقليدية لم يكن لها عهد بالمشكلات السياسية والأيديولوجية، وأنها نظرت إلى الهجرة المعاصرة إلى فلسطين من منظور ارتباطها الروحي-الديني التقليدي بفلسطين، ولذلك يمكننا تصور أن عجز اليهود المغاربة عن دخول فلسطين في بدايات العشرينيات، وعدم قدرة المؤسسات الصهيونية على استخراج الشهادات اللازمة للراغبين في الهجرة جعلا يهود شمال أفريقيا يشعرون باليأس من قادة الحركة الصهيونية. وتفاقمت حدة هذه المشكلة بعد أن لقيت المطالب التي تقدم بها أتباع الحركة الصهيونية بشأن الهجرة إلى فلسطين الرفض من قبل قادة الحركة، الأمر الذي تسبب في إحساسهم بالإحباط، والغبن، وقد ساهم هذا الإحساس في عرقلة أنشطتهم في المجال الصهيوني. كما كان من بين العوامل التي تسببت في حدوث هذا الأمر أنه قد وصلتهم أنباء تفيد بأن اليهود الشرقيين يتعرضون للظلم في إسرائيل. وليس من الممكن أن نغفل أيضا حقيقة أن مسؤولي الحركة الصهيونية أوحوا ليهود شمال أفريقيا أن الهجرة تهدف في المقام الأول إلى إنقاذ يهود شرق أوروبا، وأنه يتعين على إخوانهم من اليهود المقيمين في سائر البلدن بما فيها دول شمال أفريقيا المشاركة بمجهوداتهم من أجل تحقيق هذا الهدف.

وقد عانت الحركة الصهيونية في دول شمال أفريقيا خاصة في منتصف العشرينيات من مشكلة عدم وجود قيادة يهودية تتسم بالقوة، ومن مشكلة عدم توافر أطر تنظيمية مناسبة تستطيع بدورها توحيد جهود لمنظمات الصهيونية، فقد عملت كل رابطة في المغرب على حدة دون أي تنسيق مع سائر الروابط الصهيونية المحلية التي تضاءل عدد أعضائها بشكل ملحوظ.

وفي مصر استقال جاك موصيري من رئاسة الاتحاد الصهيوني في عام 1918، كما أن مجلة La Revue Sioniste التي كان يصدرها هذا الاتحاد توقفت عن الصدور بعد مضي ست سنوات على هذا التاريخ، كما فقد الاتحاد أيضا سيطرته على فروعه الرئيسية في مدينتي القاهرة والاسكندرية التي عمل كل فرع منها نتيجة للمشاحنات الداخلية بشكل مستقل.

أما ليبيا فلم يكن بها أيضا أي نائب يستطيع القيام بمهام الياهو نحيمس، كما أنه تزايدت في ليبيا منذ بداية العشرينيات حدة المواجهة بين قادة

الحركة الصهيونية وقادة الطائفة، إذ دارت المواجهة منذ هذا الحين حول زعامة الطائفة. وعلى ضوء هذه المواجهة تشكلت في ليبيا رابطة «الاتحاد والتقدم»، التي كانت تتبنى آراء الدوائر اليهودية المدنية في القدس، وفي واقع الأمر فقد كان الغرض الرئيسي من تأسيسها متمثلا في مواجهة فكر «رابطة صهيون»، ولكن تم التوصل إلى تسوية بين الجهتين في عام1924، وهذا في أعقاب الزيارة التي قام بها إلى ليبيا أفراهام المالح، وأسفرت هذه التسوية عن اتحاد الرابطتين فيما بينهما، وتشكيل ما سمي باتحاد يهود طرابلس، واقتصرت مهام هذا الاتحاد على التعليم اليهودي في ليبيا الذي حظي بقدر كبير من اهتمام الاتحاد.

وعلاوة على المشكلات التنظيمية التي واجهتها الروابط الصهيونية واجهت أيضا العديد من المشكلات المادية، نجم بعضها عن ضآلة مواردها التي كانت تأتيها إما من خلال الاشتراكات أو من خلال التبرعات، ولاشك أنه كان لهذه المشكلات تأثيرها على أنشطة هذه الروابط التي أصبحت مقصورة على المناسبات الاجتماعية، ونشر المعلومات اللازمة عن فلسطين.

وكان قادة «الاتحاد الصهيوني العالمي» على وعي كامل بخطورة الوضع الذي كانت تواجهه الحركة الصهيونية في دول شمال أفريقيا، ولكن كما يبدو قد حصر قادة هذه الحركة جهودهم على المغرب التي أرسلوا إليها في عام1924 يوناثان طورتش الذي مثل في مرحلة لاحقة يهود المغرب في كافة المؤتمرات الصهيونية التي عقدت حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، ويرجع إلى طورتش فضل أول المنجزات التي حققتها الحركة الصهيونية في المغرب. وكان من أولى المشكلات التي واجهها طورتش مشكلة كيفية إضفاء القدر اللازم من الشرعية على النشاط الصهيوني في المغرب. وبالرغم من أن طورتش بذل جهودا عديدة من أجل أن تحظى الحركة الصهيونية في المغرب بمكانة شبيهة بوضع الحركة الصهيونية في تونس إلا أن كل جهوده باءت بالفشل، ولكنه نجح بفضل المساعدة التي حصل عليها من بعض الشخصيات الموالية لفرنسا مثل ل.ور. قاسن، في أن يدفع الحكومة الفرنسية لتبني موقف أفضل تجاه النشاط الصهيوني في المغرب. وقد حدث هذا التحول بعد أن أصدرت السلطات قرارا جعل من النشاط الصهيوني بالمغرب امتدادا لنشاط الاتحاد الصهيوني الفرنسي، وتسبب

هذا القرار في انفصال هذه الروابط عن تنظيماتها الصهيونية التي عملت في تلك المناطق الخاضعة لرعاية أسبانيا، والتي أسست فيما بعد اتحادا صهيونيا خاصا بها حظي بإشراف السلطات الأسبانية.

وفي مجال الإعلام الصهيوني يرجع إلى طورتش فضل تأسيس مجلة L'Avenir Illustre التي تبنت سياسة معتدلة للغاية تجاه السلطات الفرنسية، وقد حرصت هذه المجلة على تزويد قرائها بأخبار العالم اليهودي والحركة الصهيونية، كما حرصت على أن تعرفهم بمدى التقدم الذي أحرزه النشاط الاستيطاني في فلسطين، كما اعتادت نشر مقتطفات مختارة من كتابات قادة الحركة الصهيونية. ومن المتصور أن الصلة التنظيمية التي ربطت يهود المغرب بالاتحاد الصهيوني الفرنسي أتاحت لقادة النشاط الصهيوني بالمغرب فرصة الحصول على النشرات الإعلامية الصادرة بفرنسا، وفرصة التعرف على مبعوثي الحركة الصهيونية بفرنسا الذين اقاموا كثيرا بزيارة المغرب، ومن الواجب أن نتساءل هنا إلى أي مدى نجحت الصهيونية التي اتسمت بالاعتدال في الحصول على مؤيدين بالمغرب، وتستلزم الإجابة عن هذا السؤال معرفة أن المقالات التي صدرت في مجلة Avenir Taustre والمحاضرات التي ألقاها مبعوثو الحركة الصهيونية بالمغرب الذين أعربوا في محاضراتهم عن تأييدهم لفرنسا أكثر من تأييدهم للصهيونية اتسمت بتقديم أنباء الاستيطان اليهودي في فلسطين ليس من منظور العمل اليهودي الذي يستلزم مشاركة كافة اليهود، وإنما من منظور إنساني شامل، وكان تصوير الأمور على هذا النحو يوحي أنه يتعين على يهود المغرب أن يحققوا في وطنهم ما حققه إخوانهم من اليهود في فلسطين، وأنه يتعين عليهم إقامة مؤسسات زراعية يعملون من خلالها في استصلاح الأراضي، وبنفس الحماس الذي يظهره الرواد اليهود في فلسطين، كما كان تقديم الأمور على هذا النحو يوحي أنه ليس من المطلوب قيام يهود المغرب بالهجرة إلى فلسطين للاستيطان بها، وأن مهمتهم تقتصر على تقديم المساعدة المالية إلى المستوطنين، وقد جاء على سبيل المثال في إحدى المقالات التي نشرت في مجلة L'Avenir Illustre: «إننا لا نرغب في الحصول على الذهب المغربي».

وإذا قيمنا النشاط الصهيوني بالمغرب من منظور نتائج حملات التبرعات لوجدنا أنه لم تتدفق أية أموال طائلة على الصناديق اليهودية، ولم يكن

سبب هذا الوضع تدهور الوضع الاقتصادي ليهود المغرب وإنما تمثل في تبني السلطات الفرنسية لموقف سلبي تجاه حملات التبرعات التي لم يكن الغرض منها موجها للأنشطة الخيرية.

ورغم انشغال طورتش بإدارة وتحرير صحيفته إلا أنه نجح في إرساء بنية تنظيمية قوية تولى عدد محدود من الأفراد الإشراف عليها، وقد كانوا جميعهم من اليهود الذين تمتعوا برعاية القوى الأوروبية، ومع هذا كان بعضهم من مواليد المغرب، وقد تشكلت في غالبية كبرى المدن بالمغرب فروع عديدة للحركة الصهيونية اقتصر معظم نشاطها على العمل لصالح الصندوق القومي اليهودي. أما في كازابلانكا وحدها فقد اتسعت دائرة النشاط الصهيوني وشملت مجالات تعدت حدود جمع الأموال، فكان من بين الأنشطة الصهيونية بهذه المدينة: العمل على نشر اللغة العبرية وتدريب المنظمات الشبابية، وإقامة منتدى لحركة «مكابي».

وعقد قادة الحركة الصهيونية بالمغرب في شهر يناير عام1936 اجتماعهم الأول، بحث المشاركون فيه إمكان اتخاذ قرارات بشأن تنظيم الحركة، كما قرروا إقامة عدة لجان، تتولى مسؤولية العمل في مجالات الإعلام والثقافة وبحث شؤون الهجرة، «الشيقل» الصهيوني. وقد نجحت الحركة الصهيونية بالمغرب وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية في عقد اجتماعين حظيا بدورهما باهتمام أعداد كبيرة من يهود المغرب الذين وصلتهم في هذا الحين أول الأخبار عن أوضاع يهود ألمانيا، وعن مباحثات اللجنة الرسمية المختصة ببحث شؤون فلسطين.

وبينما توحي الصورة المقدمة للنشاط الصهيوني في المغرب بأن يهود المغرب انصرفوا لإرساء أسس بنية تنظيمية قوية، وبأنهم لم يهتموا بخوض أي مناقشات سياسية أو أيديولوجية فإن الوضع الذي ساد في تونس كان شديد الاختلاف إذ شهد المجتمع اليهودي في تونس مع انهيار البنية التنظيمية التي تم إرساء أسسها بعد الحرب العالمية الأولى حالة من الهيجان الفكري والعديد من المناقشات الحادة بين الاتجاهات الصهيونية المختلفة. وقد حرص «الصندوق القومي اليهودي» على تهدئة الوضع في تونس، ولذلك قام بإرساء مبعوثين ومدرسين من فلسطين إلى كبرى المدن في تونس، فوصل إلى تونس في عام1926 ن.هالبرين الذي ألقيت على عاتقه

مهمة إصلاح مؤسسات الاتحاد الصهيوني التونسي، وكللت الجهود التي قام بها هالبرين بالنجاح، فقام بتعيين المحامي فيكتور قطان رئيسا مؤقتا للاتحاد، كما نجح هالبرين في التوصل إلى تسوية بين الاتحاد الصهيوني ومنظمة الشبيبة الصهيونية التي قام المركز الصهيوني في هاج في حينه بتحويل أموال التبرعات إليها، كما تم التوصل إلى تسوية بشأن توزيع الصلاحيات بين المركز الصهيوني في تونس، وسائر المنظمات الصهيونية المحلية، وقد تقرر في النهاية إجراء انتخابات عامة للجنة الإدارية الجديدة التابعة للحركة.

وقد أسفرت الانتخابات التي جرت في التاسع عشر من يونيو عام1927 عن حدوث تحول مذهل أثر بدوره وحتى عقد الخمسينيات على الطابع العام للحركة الصهيونية في تونس. إذ نجحت القائمة التصحيحية في الفوز بكافة نتائج الانتخابات التي أجريت في تونس حتى إقامة دولة إسرائيل.

وقد تزعم هذه الحركة التصحيحية المستشرق الفرنسي الأصل ر.برونشفيج، وضمت هذه الحركة مجموعة من الشباب الصهيوني المتحمس كان من أبرزهم الفريد فالنسي مؤسس «الاتحاد الصهيوني» في تونس، والذي أقام في باريس، وب. علوش الذي تولى تحرير مجلة Reveil Juif التي لم يقتصر دورها على تمثيل الاتجاه التصحيحي، وإنما أصبحت من أكثر الصحف اليهودية انتشارا في كافة دول شمال أفريقيا.

ورغم حدوث هذا التحول إلا أن المؤسسات الصهيونية المركزية ظلت تتجاهل معطيات الواقع الجديد، بل تعاملت مع قادة الاتجاه غير التصحيحي من منظور أنهم القادة الحقيقيون للاتحاد الصهيوني التونسي، هذا بالرغم من أنهم كانوا لا يحظون بقدر كبير من الشعبية في أوساط اليهود أضف إلى هذا أنهم كانوا يفتقرون القدرة على الزعامة. وقد باءت كل المحاولات التي قامت بها المؤسسات المركزية الصهيونية والرامية إلى تغيير الوضع في تونس بالفشل لا سيما أنه كان من الصعوبة بمكان بث روح الحياة والنشاط في نفوس الشخصيات التي حرصت دائما على عدم القيام بأية أنشطة من شأنها إثارة الاهتمام، وفي المقابل كان خصومهم، الذين تعرضوا إلى ضغوط شديدة من قبل لجنة الطائفة والسلطات، لايتوقفون عن استغلال كافة الفرص الممكنة وتحويلها إلى أحداث بالغة الأهمية في تاريخ الحركة

الصهيونية، وفي حياة الاستيطان اليهودي.

ومن هنا فلا غرابة في أن المؤسسات الصهيونية المركزية أحست أن «الاتحاد الصهيوني» في تونس ليس ذا قيمة، وأنه يعد في حقيقته منظمة سلبية يتولى إدارتها مجموعة من رجال الأعمال المسنين. ومع هذا قد ارتكبت هذه المؤسسات خطأ فادحا حينما طبقت هذا الاستنتاج على كافة الأنشطة الصهيونية في تونس حيث إن معطيات الواقع كان تشير إلى أن النشاط الصهيوني غير التابع للجهات الرسمية قوي للغاية خاصة في أوساط الشباب اليهودي المستنير الذي كانت أعداده تتزايد بشكل مطرد في تونس.

وتشكلت في تونس قي عام1930 نواة منظمة «هشومير هستعير»، التي كانت تابعة لاتحاد المراقبين العبريين المحلي، وكان الغرض من تأسيسها التقليل من نفوذ الحركة التصحيحية ومنظمة بيتار، ومع هذا قد أثارت آراؤها المتطرفة-التي صورت بشكل سيىء من قبل منافسيها معارضة شديدة في أوساط اليهود، ولذلك توقف أعضاء هذه الجماعة بعد مضي أربع سنوات على تأسيسها، عن ممارسة أنشطتهم، وانضموا في مرحلة لاحقة إلى صفوف الحزب الشيوعي التونسي وعلى هذا النحو أصبح الاتجاه التصحيحي عشية الحرب العالمية الثانية، وباعتراف معارضيه، بمنزلة أكثر القوى الصهيونية قوة في تونس، فبلغ عدد التابعين له في هذا الحين ثلاثة آلاف يهودي.

وكان أتباع هذا الاتجاه في مصر أيضا من أبرز العاملين في المجال الصهيوني، وكان تأثيرهم ملموسا للغاية في أوساط يهود الإسكندرية الذين من أصل إيطالي، وتزعم هذا الاتجاه الصحفي ألبرت سطاروسلسكي الذي أصدر خلال الفترة (1931-1934) مجلة La Vaix Juive. وعلاوة على أنشطة هذا الاتجاه فقد أسهمت حالة الصحوة التي حلت على الطائفة اليهودية بمصر، عقب وصول هتلر إلى السلطة في إحياء المنظمات الصهيونية القديمة التي انضم إليها بعض الأعضاء الجدد، ومع هذا ظل حجم هذه المنظمات الصهيونية محدودا للغاية، ويمكننا قول إنه لم يطرأ أي تغيير جوهري على الطابع العام للحركة الصهيونية في دول شمال أفريقيا طيلة الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية.

النشاط الصهيوني في دول شمال أفريقيا خلال الفترة (1943 - 1948)

شكلت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول مهمة في موقف يهود شمال أفريقيا تجاه الحركة الصهيونية، وفي موقف قادة الاستيطان اليهودي في فلسطين تجاه أبناء هذه الطوائف، فبينما أثارت الأنباء التي ترددت عن الأحداث التي تعرض لها اليهود على أيدي النازي، وعما تعرض له اليهود إبان حكم فيشي انفعالات يهود هذه البلدان ودفعتهم للتساؤل عن جدوى الأفكار التي طرحتها جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» والتي تبنتها المجالس اليهودية والتي كان مفادها أن تبنى الفكر الفرنسي كفيل بحل المشكلة اليهودية، فقد شعر قادة الاستيطان اليهودي في نفس الفترة أنه من الضروري العمل على إنقاذ يهود البلدان الإسلامية. ولم يساور أحدا من هؤلاء القادة في هذا الحين الشك في أنه ستطرأ تغييرات جوهرية على الوضع السياسي في هذه البلدان بعد انتهاء الحرب، وفي أن الثورات التي ستنشب في هذه البلدان ستعادي إسرائيل، ولم تحسن معاملة سكانها من اليهود. ونظراً لتزايد حدة هذه المخاوف تم البدء في إعداد مشاريع تهجير يهود البلدان الإسلامية إلى إسرائيل وكان ليهود مصر وليبيا الذين التحقوا بالوحدات العبرية بالجيش البريطاني دور مهم في إقامة علاقات وثيقة بين قادة الاستيطان اليهودي بفلسطين ويهود البلدين.

لقد وصل إلى مصر منذ عام1940 الآلاف من الجنود اليهود الذين كان من بينهم بعض المشتغلين بالحركة الصهيونية، وذوي الخبرة في تنفيذ المهام التي كانت تلقى على عاتقهم من قبل قادة الاستيطان اليهودي، والخاصة بمخاطبة يهود الشتات. وأجرى هؤلاء المبعوثون اتصالات عديدة مع كافة فئات المجتمع اليهودي في مصر بما فيها الطبقة الثرية التي لم يبد أبناؤها حتى هذا الحين قدرا كافيا من الاهتمام بالنشاط الاستيطاني في فلسطين، وحرص هؤلاء المبعوثون على زيارة كافة الطوائف اليهودية، وتقديم يد العون والمساعدة لها سواء في مجال تدريس اللغة العبرية، أو في مجال تدريب المنظمات الشبابية المحلية، وتحولت منتديات الجنود العبريين في كل من القاهرة والإسكندرية إلى مراكز التقاء المشتغلين بالنشاط الصهيوني في مصر، كما تحولت إلى مراكز للأنشطة الصهيونية السرية الرامية إلى

تهريب اللاجئين والمهاجرين اليهود بشكل غير شرعي إلى فلسطين.

وانضم إلى هؤلاء الجنود في صيف عام1943 مبعوثو الوكالة اليهودية، والمؤسسة التي تولت تنظيم الهجرة اليهودية الثانية إلى فلسطين الذين تلقوا قبل مجيئهم تدريبا خاصا للتعرف على طبيعة مهامهم التي تمثلت في تأسيس حركات شبيبة طلائعية، وانضم خلال الفترة (1944-1948) ما يقرب من ألف وخمسمائة يهودي إلى الحركات الصهيونية العاملة في كل من القاهرة والإسكندرية وبورسعيد. وكانت هذه الحركات مقسمة على النحو التالي:

1- حركة «الرائد الصغير» التي انقسمت في عام1947 إلى حركتين متنازعتين فيما بينهما وهما حركة «البناء»، وحركة «درور» (الحرية).

2- حركة «العبري الصغير». وتأسست هذه الحركة في عام1932، وكانت أفكارها شبيهه بفكر منظمة «هشومير هتسعير» (الحارس الفتى).

3- حركة «أبناء عقيفا».

4- حركة «بيتار» التي اضطرت لوقف أنشطتها بعد اغتيال اللورد موين في عام1944.

وأعيد في عام1945 تأسيس «الاتحاد الصهيوني المصري» الذي تولى رئاسته كل من: اليون كاسترو-وأميل نجار، ويعقوف فيسمان، ومارس هذا الاتحاد، أنشطته بشكل قانوني، هذا بالرغم من أنه عمل في ظل الفترة التي شهدت قيام المنظمات اليمينية المتطرفة بإثارة كراهية المصريين للصهيونية ولليهود، فقد نظمت حركة «الإخوان المسلمون» في الثاني من شهر نوفمبر عام1945 مسيرات شعبية للتنديد بتصريح بلفور، قام المتظاهرون خلالها بمهاجمة الحي اليهودي، ونهب المحال اليهودية، وإشعال النيران في المعبد الأشكنازي، والإضرار بكافة المؤسسات اليهودية، مما اضطر السلطات المصرية نظرا لقيام هذه المظاهرات، ولحالة الهيجان التي كانت تشهدها مصر في هذا الحين ضد البريطانيين، إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بطبيعة النشاط الصهيوني.

وشهدت الطائفة اليهودية إبان نفس الفترة تزايد حدة التوتر بين أتباع الحركة الصهيونية الذين طالبوا بتنظيم أنفسهم للدفاع عن الطائفة اليهودية، وبين قيادة المؤسسة اليهودية التقليدية التي طالبت بوقف أنشطة حركات

الشبيبة، والجنود العبريين، ومبعوثي الاستيطان اليهودي في مصر الذين قاموا بتهجير اللاجئين اليهود الذين قدموا من أوروبا إلى مصر، ويهود مصر إلى فلسطين. وبدأت أنشطة هؤلاء الجنود تتوقف تدريجيا مع تزايد معدل تسريح الجنود البريطانيين من الخدمة وعودتهم إلى أوطانهم، ومع هذا تجدر الإشارة إلى أن السلطات المصرية لم تصدر حتى عام1948 الذي تأسست فيه إسرائيل أي قانون يقضي بحظر الأنشطة الصهيونية.

وقد تعرض يهود مصر في عام1948 إلى العديد من الاضطهادات والقيود كان من بينها عدم السماح لليهود بمغادرة مصر إلا بعد الحصول على تصريح من السلطات، كما صادرت السلطات ممتلكات ما يربو على مئة شركة يهودية كانت لها جميعاً اتصالات بالحركة الصهيونية وبقيادة الاستيطان اليهودي في فلسطين، كما اعتقلت السلطات أيضا مئات اليهود بتهمة ممارسة الأنشطة الصهيونية والشيوعية، وعلاوة على كل هذه القيود قد وقعت خلال شهور يوليو وسبتمبر ونوفمبر عدة عمليات إرهابية ضد اليهود مما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من يهود القاهرة والإسكندرية.

وشكلت كل هذه الأحداث بدايات تصفية الوجود اليهودي في مصر، ورغم أن الهدوء عاد إلى مصر خلال الفترة (1949-1954)، إلا أنه سرعان ماتجددت الحملة المعادية لليهود بمزيد من القوة، هذا بعد أن تولى جمال عبد الناصر مقاليد الحكم. وبدأت مصر بعد انتهاء حرب1956 في ترحيل كافة اليهود الذين كانوا يحملون جنسيات أجنبية مختلفة فطردت السلطات حوالي 21 ألف يهودي من أبناء الطائفة التي كان عددها حوالي 40 ألف نسمة، واستمر هؤلاء في الرحيل عن مصر حتى نهايات عام 1957 تاركين كل أموالهم وممتلكاتهم. ولم يتوجه كل المهاجرين إلى إسرائيل، إذ توجه بعضهم إلى أوروبا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية. أما اليهود الذين بقوا في مصر فقد تدهورت أوضاعهم بشكل ملحوظ، ومع حلول منتصف السبعينيات قدر عدد اليهود في مصر ببضع مئات.

أما في ليبيا فيعود تاريخ الاتصالات التي أجراها الجنود العبريون مع أبناء الطوائف اليهودية إلى بدايات عام 1941، أي عقب الهجوم الذي شنه الجنرال فيفل ضد الجيش الإيطالي في الصحراء الغربية، وكانت الطوائف اليهودية التي التقى بها هؤلاء الجنود تعيش في حالة لا مثيل لها من الفقر،

كما أنها كانت في أشد الحاجة إلى المساعدات المادية، وهذا على خلاف الطوائف اليهودية الثرية في مصر. ونجح هؤلاء الجنود أثناء انسحاب الجيش البريطاني في مواجهة جيش روميل في نقل مائتين وخمسين يهوديا من بنغازي ودرنه إلى فلسطين. وعادت الوحدات العبرية إلى ليبيا في نهايات أكتوبر عام 1942 أي بعد الهزيمة التي لحقت بالقوات الألمانية والإيطالية في معركة العلمين، وقام جنود هذه الوحدات وبموافقة السلطات العسكرية البريطانية بالتدريس للأطفال اليهود ومساعدتهم في حل المشكلات التي واجهوها، وبنقل ما يقرب من ستين يتيما يهوديا إلى فلسطين. وبنقل ما يقرب من ستين يتيما يهوديا إلى فلسطين، كما بعث قادة الاستيطان في فلسطين، بعد حصولهم على موافقة السلطات البريطانية، معلمين وممرضات ومبعوثين إلى يهود ليبيا، وبدأ هؤلاء المبعوثون تدريجيا في إصلاح مؤسسات الطائفة وإحياء الروابط الصهيونية التي عملت في بنغازي وطرابلس عشية الحرب، كما أسس هؤلاء المبعوثون حركة «الرائد» التي عملت على تشجيع الشباب اليهودي على الهجرة إلى فلسطين.

وبدأت تظهر في الأفق بعد خروج غالبية الجنود العبريين من ليبيا في عام1944 أولى علامات تدهور علاقات اليهود بالمسلمين الذين ألقوا على اليهود مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية بدعوى أن اليهود قاموا بتخزين الأطعمة ورفع أسعارها مما أدى إلى تدهور الاقتصاد الليبي، وبالإضافة إلى هذه الادعاءات ساهم قادة الاتجاهات القومية الذين عادوا من المنفى بعد انتهاء الحرب في إثارة مشاعر السكان ضد الصهيونية وضد بريطانيا.

ووقعت في شهر نوفمبر عام1945 بعد أن تزايدت حدة المشاعر المعادية لليهود واحدة من أكثر الحوادث بشاعة في تاريخ يهود ليبيا، على إثر الاضطرابات التي شهدتها ليبيا في الخامس من شهر نوفمبر من نفس العام والتي حدثت نتيجة لإحدى المشاحنات التقليدية التي وقعت بين بعض المسلمين واليهود بالقرب من الحي اليهودي في مدينة طرابلس القديمة، وسرعان ما تزايدت حدة هذه الاضطرابات التي تعدت حدود المدينة لتصل إلى خارجها، ودامت هذه الاضطرابات على مدى ثلاثة أيام متصلة، ومع هذا لم تتدخل السلطات البريطانية إلا في اليوم الأخير فاستدعت السلطات قوات الجيش للسيطرة على الوضع، وأسفرت هذه الاضطرابات عن مقتل

121يهوديا وإصابة خمسة وعشرين، واحتراق تسعة معابد، وتدمير المئات من المحال اليهودية في مدن طرابلس وعمروتس وتاجارة وقسبات، وزنزور، والزاوية.

وكان لهذه الاضطرابات أسوأ الأثر في يهود ليبيا، إذ تسببت في أنه طرأ تغير ملموس على طبيعة العلاقات بين المسلمين واليهود، كما تسببت هذه الأحداث في تزايد رغبة ليبيا في الهجرة إلى فلسطين، ومع هذا أصرت السلطات حتى شهر فبراير عام 1949 على عدم منح تأشيرات خروج ليهود ليبيا. وتزايد إحساس يهود ليبيا باليأس من واقعهم على أثر المذبحة الثانية التي تعرضوا لها في عام 1948 التي أسفرت مثل حادثة 1945 عن إلحاق خسائر شديدة بأرواح وممتلكات اليهود.

ورغم تعرض يهود ليبيا لكل هذه الحوادث إلا أن بريطانيا لم تسمح لهم بمغادرة ليبيا إلا بعد أن تعرضت لضغوط شديدة من قبل الرأي العام العالمي، وقدر عدد اليهود الذين رحلوا عن ليبيا خلال عامي 1949-1950 بـ16 ألف يهودي، كما تزايدت معدلات الهجرة اليهودية بعد حصول ليبيا على استقلالها في عام1952، ومع حلول عام 1953 قدر عدد اليهود الذين رحلوا عن ليبيا بـ31 ألف يهودي، كما هاجرت البقية الباقية من اليهود في السنوات التي أعقبت هذه الفترة.

أما دول شمال افريقيا التابعة لفرنسا فقد تجددت علاقات سكانها من اليهود بقادة الاستيطان اليهودي في فلسطين، وبقادة «الاتحاد الصهيوني العالمي» بعد أن غزت قوات الحلفاء الجزائر والمغرب، وبعد رحيل الألمان من تونس، ولعب قادة الروابط الصهيونية المحلية في الجزائر دوراً رئيسياً في الصراع من أجل استعادة الحقوق السياسية لليهود، كما نجحوا في توسيع دائرة أنشطتهم، والحصول على مؤيدين للحركة الصهيونية في مدينة الجزائر، ومع هذا تضاءلت قوة النشاط الصهيوني بالجزائر، وتزايدت في المقابل قوة ارتباط اليهود بفرنسا بعد أن قررت السلطات في شهر أكتوبر عام1943 إعادة تطبيق مرسوم كرميه.

وانضم العشرات من يهود الجزائر مع بداية حرب الاستقلال الجزائرية إلى صفوف المتطوعين الراغبين في الهجرة، فهاجر المئات منهم في ذلك الحين إلى فلسطين، كما كان من بين مظاهر هذه الفترة أنه كان لممثلي

الحركة الصهيونية في الجزائر وجود دائم في كافة المؤتمرات الصهيونية التي عقدت إبان الخمسينيات، ومع هذا لم يكن من شأن كل هذه المعطيات إنكار حقيقة فشل الأيديولوجية الصهيونية في السيطرة على المجتمع اليهودي في الجزائر الذي لم يتقبل الفكر الصهيوني، وإذا كان البعض يطرح أسبابا بعينها لتفهم حركة الهجرة اليهودية من الجزائر إلى فرنسا في عام1962 إلا أنه لاشك في أن هناك صلة مباشرة بين دوافع هذه الهجرة وبين إحساس يهود الجزائر باللامبالاة تجاه الفكر الصهيوني.

وفيما يتعلق بوضع الحركة الصهيونية في تونس، فقد أعيدت العلاقات بين القدس وقادة «الاتحاد الصهيوني التونسي» في شهر يونيو عام 1943، أي بعض مضي شهر واحد فقط على خروج الألمان من تونس. وكان من بين مظاهر اليقظة الصهيونية في هذا الحين، أن الروابط الصهيونية عادت لمارسة أنشطتها من جديد، كما أن تونس أصبحت بعد مضي عامين على هذا التاريخ مركزا لحركة «شباب صهيون» الطليعية في كافة دول شمال أفريقيا، وكانت لهذه الحركة عدة فروع في مدن سوسة، وجابس، وبيزرطه، وجربة، فبلغ عدد أعضائها بالاشتراك مع حركة الشبيبة ألفا وخمسمائة عضو. ورغم انتماء هؤلاء الأعضاء إلى فئات وطبقات اجتماعية متفاوتة فقد تمثل هدفهم الأسمى في تشكيل نواة جماعة للحركة الصهيونية في شمال أفريقيا، وكان لأعضاء هذه الحركة برنامج تعليمي شامل احتوى على عدة موضوعات كان من بينها: تاريخ الصهيونية، والمؤسسات الصهيونية ومضمون الأيديولوجية الصهيونية. واعتمد هذا البرنامج التعليمي على تقديم مقتطفات من أعمال أبرز الزعماء الصهاينة الذين كان من بينهم: هيس، آحاد هعام، جوردون، وبوروخوف، وغيرهم. وبالإضافة إلى حرص هذه الجماعة على تدريس اللغة العبرية لطلابها فقد حرصت أيضا على تدريب اليهود على الدفاع عن أنفسهم، وعلى الاشتغال بالزراعة. كما كان من بين أنشطة هذه الحركة إصدارها لصحيفة «التجسيد» التي كان الغرض منها مواجهة الصحف اليهودية الصادرة في تونس التي تبنت آراء موالية للحركة الصهيونية التصحيحية.

وانتمى معظم أبناء هذه الحركة إلى الطبقة البرجوازية اليهودية، وإلى العائلات التي كانت على قدر كبير من المعرفة بالثقافة الفرنسية والتي لم

تكن لها في المقابل صلات قوية بغالبية اليهود الذين ظلوا يقيمون في «الحارة» الذين هاجر الآلاف منهم إلى فلسطين فور تأسيس دور إسرائيل، وسعى قادة هذه الحركة إلى مخاطبة اليهود المقيمين في الجيتو.

أما في المغرب، فقد عاود «الاتحاد الصهيوني» منذ عام1945 ممارسة أنشطته، ولكن في إطار التبعية «للاتحاد الصهيوني الفرنسي»، ولكنه حافظ في واقع الأمر على صلاته المباشرة بمؤسسات الحركة الصهيونية. وتولت رئاسة الاتحاد نفس الشخصيات التي تولت قبل الحرب مهمة الإشراف على الأنشطة الصهيونية في المغرب، ولكن لم يكن من بينها طورتش الذي كان ارتحل إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ووصف أحد مبعوثي الحركة الصهيونية في المغرب هذه الشخصيات بقوله «إن هذه الشخصيات تعد على قدر كبير من الأهمية لما تتمتع به من نفوذ اقتصادي واجتماعي، وكرسوا أنفسهم لخدمة الحركة الصهيونية، ويؤمنون بأن فلسطين هي مركز حياتهم، وأن الوكالة اليهودية حكومتهم، وهم على أتم الاستعداد لخدمتها والخضوع لها».

وبالإضافة إلى المهام التقليدية التي قام بها الاتحاد رأى قادته أنه لزام عليهم العمل على توجيه الشباب اليهودي وتنظيمه، والتأثير في حياة الطائفة، وتجلى هذا الهدف بشكل واضح في مشروع القرار الذي أعده الاتحاد لعرضه على المؤتمر الصهيوني الذي عقد في عام1946 فجاء بهذا المشروع في الوقت الذي يتطلع فيه يهود المغرب لإقامة دولة يهودية ديمقراطية في فلسطين فإن قادة الحركة الصهيونية بالمغرب يسعون من أجل الارتقاء بأوضاع يهود المغرب المادية والروحانية، وتوسيع دائرة التعليم العبري الذي يتلقاه الشباب اليهودي في المغرب.

وعلى ضوء هذا الهدف حرص الاتحاد الصهيوني في المغرب على افتتاح فصول لتدريس اللغة العبرية بالاشتراك مع جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» التي حرصت منذ الحرب على بذل مزيد من الاهتمام بالتعليم العبري في مؤسساتها التعليمية، وتولت ثلاث روابط في مدينة كازابلاكا مهمة الإشراف على التعليم العبري وهي: رابطة «ماجين داوود» رابطة «محبي اللغة العبرية» ورابطة «كارل نيطر». ولم يتلق التلاميذ دروسا في اللغة العبرية فحسب وإنما تلقوا أيضا محاضرات عن تاريخ الاستيطان

والفكرة الصهيونية، كما شارك التلاميذ أيضا في الأمسيات الشعرية، وفي الحفلات الاجتماعية. أما في فاس فقد كانت هناك قبل الحرب «دائرة الدراسات اليهودية» التي أصبح اسمها بعد عام1944 «منتدى هرتزل»، ولم تقتصر أنشطة هذه الرابطة على المجال التعليمي وإنما شملت أيضا الأنشطة الرياضية وتلك الخاصة بالدفاع عن النفس. وفي مدينة صفرو كان الطلاب اليهود يتلقون دراستهم في إطار ما يسمى «بمنتدى بياليك»، وفي مكناس تلقى التلاميذ دروسهم في إطار ما سمي «بجماعة يهودا». والجدير بالذكر أن كل هذه الروابط لم تكن تحمل تصريحا من السلطات لممارسة أنشطتها، ولذلك اضطر البعض منها مثل «منتدى بيتح تكفا» في الرباط الذي تعرض إلى لضغوط شديدة من قبل السلطات ولجنة الطائفة إلى وقف أنشطته.

وفي مجال المنظمات الشبابية تركزت جهود الحركة في أوساط روابط خريجي المدارس التابعة لجماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء»، وخاصة في أوساط أعضاء «منتدى كارل نيطر» في كازابلانكا الذي شهد بدايات تشكل حركة شباب صهيون، والذي أصبح فيما بعد واحدا من أهم المنتديات الصهيونية، ولذلك فسرعان ما أصبحت مجلة «الشباب» التي أصدرها هذا المنتدى بمنزلة المجلة الرسمية الناطقة بلسان أتباع الحركة الصهيونية في المغرب الذين لم تسمح لهم السلطات بإصدار جريدة خاصة بهم، ومع هذا سمح الفرنسيون باستيراد الصحف الصهيونية من فرنسا وتونس بما فيها صحيفة Voix Juive التي خصصت بعض صفحاتها لموضوع النشاط الصهيوني في المغرب.

وأصبح شأن الحركة الصهيونية بالمغرب بعد انتهاء الحرب شأن وضع الحركة في تونس اذ حظيت كافة اتجاهات الحركة الصهيونية منذ هذا الحين باهتمام عدد محدود من اليهود، كان معظمهم من الشباب اليهودي المقيم في المدن والذي تلقى تعليما فرنسيا، ويمكننا تصور أنه لو كان تزايد عدد خريجي مدارس هذه الجماعة والمؤسسات الأخرى، كما أنه لو كان اتسع نشاط المؤسسات التعليمية لكان تزايد عدد أتباع الحركة الصهيونية بالمغرب.

ومع تأسيس دولة إسرائيل في عام 1948 أحس الكثيرون أن تأسيسها يعد أقرب إلى تحقق نبوءة الأنبياء منه إلى الواقع، فهاجر الآلاف من يهود

المغرب إلى إسرائيل. ومع بدء حركة الهجرة الجماعية إلى إسرائيل شهدت كافة مدن المغرب زيادة ملحوظة في عدد الجهات التي تولت مهمة تأهيل اليهود للهجرة، فبالإضافة إلى الأنشطة التي قامت بها حركة «شباب صهيون» التي عملت في إطار حركة «الهاجاناه» عملت حركات أخرى من بينها حركة «هشومير هتسعير» (الحارس الفتي) و«حركة البنائين» وحركة «بني عقيفا» (أبناء عقيفا) وحركة «بيتار». واتحدت كافة هذه الحركات لتنظيم الشباب اليهودي في دول شمال أفريقيا وإعداده للهجرة، ومع هذا لم تسد دائما روح التعاون بين هذه الحركات أو بينها وبين الاتحادات الصهيونية المحلية، ولذلك تحولت هذه الحركات تدريجيا إلى «مكاتب هجرة» تمثلت مهمتها في تنفيذ الأوامر الصادرة إليها من القدس. وشكل المهاجرون اليهود الذين قدموا من دول شمال أفريقيا إلى إسرائيل خلال عامي1948-1949 ما يقدر بـ 8٪ من مجمل تعداد المهاجرين الذين قدموا إلى إسرائيل في هذا الحين، كما شكلوا حتى عام 1952 مايربو على 12٪ من المهاجرين. أما الفترة الواقعة بين عامي 1952-1956 التي تزايدت بها حدة نضال دول المغرب العربي من أجل نيل استقلالها، فقد شهدت هجرة أعداد ضخمة من اليهود إلى إسرائيل، فشكل يهود هذه البلدان 87٪ من مجمل المهاجرين الذين قدموا إلى إسرائيل في عام1955.

نهاية الوجود اليهودي في شمال أفريقيا

شكلت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول مهمة في تاريخ الطوائف اليهودية بشمال أفريقيا، فقد انهارت مع انتهاء هذه الحرب غالبية النظم التي وفرت فيما مضى الأمن لليهود، فمع انهيار نظم الحكم الاستعمارية في بلدان شمال أفريقيا ساءت علاقات المسلمين باليهود، وازدادت هذه العلاقات سوءا بعد أن تزايدت حدة الصراع في فلسطين.

وكان لموجة الحماس التي أثارها تأسيس دولة إسرائيل، وموجات الهجرة اليهودية الأولى التي تدفقت عليها أكبر الأثر في تمهيد الطريق لخروج اليهود من شمال أفريقيا، ومع هذا كانت معدلات هذه الهجرة مرتبطة بعدة عوامل كان من بينها: حصول دول هذه المنطقة على استقلالها، ونشوب العديد من الحروب بين العرب وإسرائيل.

ودون التقليل من أهمية هذه العوامل فمن المتصور أن يهود تونس والمغرب والجزائر خرجوا طواعية من بلدانهم، وأن عملية خروجهم كانت وثيقة الصلة بطبيعة التغيرات الجوهرية التي طرأت على حياة يهود شمال أفريقيا منذ النصف الثاني للقرن

التاسع عشر. ولاشك أن علاقات يهود شمال أفريقيا الوثيقة بأوروبا التي تجلت مظاهرها في صدور مرسوم كرميه- الذي منح حق المواطنة الفرنسية ليهود الجزائر. وإقامة مدارس جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» في المغرب قضت على إمكانات اندماج اليهود في مجتمعاتهم، وأدت في المقابل إلى انفصالهم عنها. وفيما يتعلق بالمناطق التي لم تتأثر بالفكر الأوروبي فقد عاش فيها اليهود بما يتماشى مع أنماط الحياة التقليدية التي كانت تعتمد على تصنيف السكان بما يتماشى مع المقاييس العرقية- الدينية والمهنية، وأقام اليهود في هذه الأماكن حتى تم تأسيس دولة إسرائيل في عام1948 الذي شهد هجرة أعداد كبير من يهود هذه بلدان إلى إسرائيل.

وبينما تدهورت أوضاع اليهود في كل من مصر وليبيا في نهايات الأربعينيات نجح يهود شمال أفريقيا وحتى بدايات السبعينيات في الحفاظ على نظم حياتهم التقليدية. وفيما يتعلق بيهود المغرب وتونس فمازالوا يحافظون حتى يومنا هذا على نظم حياتهم. ومن الملاحظ أنه بينما جذبت الهجرة أبناء الطبقات الفقيرة بالمجتمع اليهودي، فإنها لم تشكل عامل جذب لأثرياء اليهود الذين كانت أوضاعهم الاقتصادية أكثر رسوخا في المجتمع، أو لأبناء الطبقة الوسطى الذين طرأ تحسن ملموس على أعمالهم وأنشطتهم الحرة فنجح يهود المغرب بعد الاستقلال في تطوير نظامهم التعليمي، كما أسسوا بعد أن ألغيت القيود التي فرضت على التحاقهم بالمؤسسات التعليمية العالية العديد من المدارس العبرية التي حرصت مناهجها على الدمج بين أسس الثقافة العامة والتعليم الديني.

ورغم أنه طرأت تحولات عديدة على أوضاع يهود هذه البلدان فقد فشلت كافة الجهود الرامية إلى دمج اليهود في الحركات القومية المحلية، ومع هذا انضم بضع مئات من اليهود إلى حركة الدستور الجديد بتونس، وإلى حزب الاستقلال المغربي. ومع حصول تونس والمغرب على استقلالهما تبنى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وملك المغرب محمد الخامس مواقف طيبة إزاء يهود بلديهما بل وقاما في بعض الأحيان بتعيين بعضهم في المناصب الوزارية أو كمندوبين لحكومتيهما. ومع هذا لم تكن لكل هذه الإجراءات أي قيمة تذكر بعد انضمام تونس والمغرب إلى ساحة العمل العربي، ولذلك لم يكن بمقدور هذه الإجراءات وقف تيار الهجرة اليهودية

من هذه البلدان إلى إسرائيل. أما في الجزائر فقد تبنى اليهود قبل حصول الجزائر على استقلالها في عام1962 موقفا سلبيا تجاه الحركة القومية الجزائرية، كما كانوا من أكثر الجهات التي طالبت بإبقاء الجزائر تحت سيطرة فرنسا.

وبينما قدر تعداد يهود شمال أفريقيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بنصف مليون يهودي، والذين رحل معظمهم خلال السنوات التي أعقبت انتهاء الحرب، فإن تعدادهم حاليا يقدر بخمسة وعشرين ألف نسمة وهم منضمون في العديد من الطوائف المتفرقة، ويشكل هؤلاء البقية المتبقية من أبناء الطوائف اليهودية التي كان لها على مدى مئات السنين مستوطنات في كل مناطق شمال أفريقيا بدءا من قيرينايقة شرقا وحتى المحيط الأطلسي غربا، ومن ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا حتى منطقة الصحاري في الجنوب.

أما في ليبيا التي استقر بها اليهود منذ فترات قديمة للغاية، بالمقارنة بتاريخ سائر الطوائف اليهودية في شمال أفريقيا، فقد ارتحل كافة اليهود منها بعد أن تولى العقيد معمر القذافي مقاليد الحكم بها في الأول من سبتمبر من عام1969.

ولا يختلف وضع اليهود في الجزائر عن وضع الطائفة اليهودية في ليبيا، إذ لا يتعدى عدد يهود فالجزائر حاليا ألف نسمة معظمهم من الشيوخ والمسنين الذين رفضوا ترك ممتلكاتهم مع باقي اليهود إلى فرنسا.

وأما تونس فيقدر حاليا تعداد سكانها من اليهود بأربعة آلاف نسمة يقيم معظمهم في مدينتي جربة وتونس، وقدر تعداد يهود تونس في عام 1962 بخمسة وثلاثين ألف نسمة، ولكن تزايدت معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وفرنسا عقب حرب يونيو1967.

أما المغرب فيقدر تعداد اليهود بعشرين ألف نسمة. ومازال المغرب هو الدولة العربية الوحيدة التي مازال لليهود بها وجود منظم، ومع هذا فلا يشكل تعدادهم أي نسبة ذات أهمية بالمجتمع بالمقارنة بالسنوات السابقة، ويكفينا هنا معرفة أنه بينما قدر تعداد اليهود في مطلع الخمسينيات بما يقرب من ربع مليون نسمة، قدر تعدادهم في عام 1962 بمائة وثلاثين ألف نسمة، وشكلوا في عام1970 حوالي خمسين ألف نسمة. وفي الوقت الراهن

فإن يهود شمال أفريقيا موزعون بالتساوي في كل من إسرائيل ودول الغرب، فقد هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى فرنسا، كما هاجر إليها في بداية الخمسينيات بعض يهود مصر، كما هاجر إليها أيضا كل يهود الجزائر، ونصف يهود تونس، وربع يهود المغرب، ولذلك من شبه المؤكد أنهم يشكلون غالبية يهود فرنسا الذين يقدر تعدادهم حاليا بسبعمائة وخمسين ألف نسمة.

وتأسست إبان الستينيات في مدينة مونتريال، التي تقع على الجانب الآخر من المحيط الأطلنطي، طائفة يهودية ضخمة قدر عدد أبنائها بعشرين ألف نسمة ضمت في أوساطها ستة عشر ألف يهودي من أصول مغربية، كما تأسست في نفس الحين طائفة يهودية في أسبانيا يقدر تعدادها بستة آلاف نسمة يقيم معظمهم في مدريد وبرشلونة ومالاجا ومايوركا، ومعظم أبناء هذه الطائفة من أبناء المقاطعات الشمالية بالمغرب التي كانت تابعة لإسبانيا. وبالإضافة إلى هذه الطوائف فإن بضعة آلاف من يهود ليبيا يقيمون في روما وميلانو، كما يقيم في هاتين المدينتين بضع مئات من يهود تونس.

وتعد هجرة يهود الجزائر إلى فرنسا حادثا فريدا من نوعه في تاريخ الهجرات اليهودية بالقرن العشرين، إذ انتقلت كل الطائفة اليهودية بالجزائر بكافة مؤسساتها التنظيمية والأسرية والثقافية إلى أرض مهجر جديدة. ولم يكن يهود الجزائر الذين قدموا إلى فرنسا بمنزلة «لاجئين» بالمعنى التقليدي للكلمة، إذ كانوا يعرفون اللغة والثقافة الفرنسيتين، هذا بالإضافة إلى حقيقة أنهم كانوا يحملون الجنسية الفرنسية. وعلى خلاف سائر اللاجئين الذين قدموا إلى فرنسا في هذا الحين لم يطلب يهود الجزائر من المجتمع المضيف الحصول على تعاطفه فقط وإنما طلبوا منه الحصول على حقوقهم المشروعة بوصفهم مواطنين فرنسيين شأنهم شأن الفرنسيين الذين غادروا الجزائر. وتبنى يهود الجزائر بعد هجرتهم إلى فرنسا موقفا معارضا للنظام الفرنسي الذي منح الاستقلال للجزائر، كما حرصوا على إضفاء قدر ما من الخصوصية السياسية الثقافية على جماعتهم، إما من خلال الإعلاء من شأن قادة الجزائر الفرنسية، أو عبر الضغط المستمر على القيادة السياسية الفرنسية بغرض دفعها للاعتراف بخطأ الانسحاب من

فرنسا.

وتزايدت حدة مشاعر الاغتراب عن المجتمع بعد حرب1967 خاصة أن فرنسا تبنت بعد هذه الحرب موقفا معاديا لإسرائيل. وبالإضافة إلى المخاوف التي راودت يهود فرنسا بشأن المخاطر التي تعرضت لها إسرائيل، أحس يهود الجزائر المقيمون بفرنسا أن تخلي ديجول عن إسرائيل، وتقربه من العرب يعدان استمرارا لنفس السياسة الفرنسية التي تخلت من قبل عن الجزائر، ولذلك كان زعماء يهود الجزائر من أوائل الشخصيات التي حرصت على تنظيم مظاهرات تأييدا لإسرائيل، كما لعبت هذه الشخصيات منذ هذا الحين دورا رئيسيا في حركتي الصحوتين الدينية والقومية اللتين يشهدهما المجتمع اليهودي بفرنسا منذ عشرين عاما.

المحرر في سطور:

صموئيل أتينجر

* مؤرخ إسرائيلي بارز.
* ولد عام 1919 في مدينة كييف في روسيا.
* يعمل منذ عام 1965 أستاذا للتاريخ اليهودي الحديث بالجامعة العبرية بالقدس.
* له عدة مؤلفات من أبرزها كتاب «تاريخ اليهود في العصر الحديث».

المترجم في سطور:

د. جمال أجمد الرفاعي

* من مواليد محافظة القاهرة بجمهورية مصر العربية 1958
* حصل على الماجستير في اللغة العبرية وآدابها من جامعة ليدز- بريطانيا 1983.
* حصل على الدكتوراه في اللغة العبرية وآدابها من جامعة ليدز- بريطانيا 1988.
* عمل باحثا بجامعة برينستون بولاية نيو جيرسي الأمريكية خلال عام 1993.
* صدرت له أبحاث عديدة في الأدب العبري الوسيط والحديث.
* عضو هيئة التدريس في كلية الألسن، قسم اللغات السامية، جامعة عين شمس، بمصر.

المراجع في سطور:

د. رشا عبد الله الشامي

* أستاذ ورئيس قسم اللغة العبرية وآدابها بكلية الآداب- جامعة عين شمس.



فلسفات تربوية معاصرة

تأليف:

د. سعيد إسماعيل علي

* صدرت له المؤلفات التالية:

1- إنشاء وتطوير سلاح الطيران الإسرائيلي (1972).

2- جولة في الدين والتقاليد اليهودية (1978).

3- قواعد اللغة العبرية للمبتدئين (1979).

4- لمحات من الأدب العبري الحديث (1979).

5- تاريخ وتطور اللغة العبرية (1979).

6- الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية (1986).

7- الفلسطينيون والإحساس الزائف بالذنب في الأدب الإسرائيلي (1988).

8- عجز النصر-الأدب الإسرائيلي وحرب 1967 (1990).

9- الشخصية اليهودية في أدب إحسان عبدالقدوس (1992).

10- الوصايا العشر في اليهودية-دراسة مقارنة في المسيحية والإسلام (1993).

هذا الكتاب

يلقي هذا الكتاب الضوء على تاريخ اليهود في البلدان الإسلامية خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشرحتى منتصف القرن العشرين.

ويقدم الكتاب - في ما يزيد على العشرين دراسة لأربعة من الباحثين المتخصصين في دراسة تاريخ يهود العالم العربي والإسلامي وحررها وقدم لها الباحث صموئيل أتينجر - تحليلا شاملا للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي والفكري ليهود آسيا والدولة العثمانية، ودول شمال أفريقيا ومصر، والتحولات الجذرية التي شهدها المجتمع اليهودي التقليدي منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى نهاية الفترة موضوع الدراسة.

ويوضح الكتاب الاختلاف الشديد بين تاريخ يهود الشرق ويهود أوروبا، ففي الوقت الذي نعم فيه يهود البلدان الإسلامية بالتسامح، مما أتاح لهم فرصة الاندماج في مجتمعاتهم، بلغت حملات اضطهاد اليهود في أوروبا ذروتها، وتعرضوا للمذابح في روسيا - خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر - ثم في ألمانيا النازية - في النصف الأول من القرن العشرين - ورغم ذلك فإن البلدان العربية الإسلامية هي التي دفعت ثمن الاضطهاد الغربي لليهود، عندما شكل هذا الاضطهاد مبررا معنويا للغرب لتجميع اليهود في دولة واحدة هي التي أصبحت فيما بعد دولة إسرائيل. أما المجتمع الغربي الذي تسبب في هذا كله فقد تنصل من مسؤولياته، بل ساعد في إلقاء الجريمة على أكتاف المجتمع العربي.